من الفكر السياسى والاشتراكى

وزارة الثقافة والارشاد القومى
المؤسسة المصرية العامة
للتأليف والترجمة والطباعة والنشر

تاريخ الفكر الاشتراكى

(الماركسية والفوضوية)
١٨٥٠ - ١٨٩٠

بقلم
ج . هـ . كول

ترجمة : عبد الكريم أحمد
مراجعة : على أدهم

تاريخ الفكر الاشتراكى

الجزء الثانى

(الماركسيّة والفوضويّة)

١٨٥٠ – ١٨٩٠

تأليف ج . هـ . كول

ترجمة عبد الكريم أحمد

مراجعة على أدهم

وزارة الثقافة والإرشاد القومى

المؤسسة المصرية العامة

للتأليف والترجمة والطباعة والنشر

الفصل الأول

مقدمة

الاشتراكية بعد سنة ١٨٤٨

كانت الخمسينات من القرن التاسع عشر فترة ركود تام تقريبا بالنسبة للفكر الاشتراكى . فهزيمة الثورات الأوروبية فى سنة ١٨٤٨ وما أعقبها من عودة اجراءات القمع البوليسية فى معظم أنحاء أوروبا لم تترك مجالا للتظاهر العلنى أو حتى لمناقشة الأفكار الاشتراكية مناقشة حرة . وقد التجأ المنفيون ، من فرنسا وايطاليا وألمانيا والنمسا والمجر ، الى انجلترا والولايات المتحدة وبعض أجزاء سويسرا — وهى الجهات التى بقيت فيها حرية المناقشة — وهناك ثارت بينهم الخلافات كما هو حال المنفيين عادة . وكان معظمهم — أو على الأقل معظم من بقى منهم فى أوروبا ولم يكن لديهم حرفة ماهرة يستطيعون العمل فيها — يعيشون فى فقر مدقع وعـزلة شديدة وخيبة أمل مريرة . وقد ظل كثيرون منهم مدة يرفضون تصديق أن الثورة قد أصابها أكثر من اندحار مؤقت ، وجعلوا يحيكون المؤامرات منتظرين فى لهفة انفجارا جديدا يسمح لهم بالعودة الى بلادهم ليستأنفوا النضال . وحفظت لهم هذه الحالة النفسية — ما بقيت — شجاعتهم ؛ بيد أنها جعلتهم أيضا أكثر استعدادا للتنديد بأى شخص بينهم يشك فى قرب وقوع الثورة التالية . ومع الوقت أخذت آمال المنفيين تذوى ، واتجه فريق متزايد منهم ، اما الى الكف عن النضال والعودة الى بلادهم ، اذا استطاعوا ،

أو غادروا أوروبا الى أمريكا حيث كانت الفرصة أمامهم أوسع لكسب معاش معقول والاستقرار بوصفهم مواطنين فى بلاد جـديدة ، وكذلك للاستمرار فى الدعـوة « للقضية » — اذا أرادوا — بين زملائهم من المهاجرين فى الغالب .

وكان من بين المنفيين الذين التجأوا الى لندن ماركس وانجلز وبعض زملائهم من أعضاء العصبة الشيوعية . كما أن « العصبة » استطاعت الى جانب ذلك أن تحتفظ بكيانها سرا لفترة قصيرة فى ألمانيا نفسها ، أو على الأقل فى أرض الراين ، التى كانت مركزها الرئيسى ابان الثورة . بل ان ماركس وانجلز استطاعا ، عن طريق ناشر فى همبورج ، اصدار بعض أعداد قليلة من « مجلة الراين الجديدة » بدآ فيهـا تحليلا للثورة وأسـباب اندحارها . وكانا قد تبينا بوضوح فعلا أنه ليس هناك أساس للأمل فى عودة الحركة الثورية الى الحياة ثانية بسرعة . « بالنظر الى الرخاء العام السائد الآن ، والذى يسمح لقوى الانتاج فى المجتمع البورجوازى بالنمو بأقصى سرعة تستطيعها داخل اطار مثل هذا المجتمع ، لا يمكن أن يكون هناك أى احتمال لثورة حقيقية . فالثورة الحقيقية ليست ممكنة الا اذا وقع صدام بين عاملين — عندما يقع صـدام بين قوى الانتاج الحديثة وأسلوب الانتاج البورجوازى .. ومن ثم لا يمكن أن تحدث ثورة جديدة الا نتيجة لأزمة جديدة ، ولكن حدوثها مؤكد ولا يقل التيقن من حدوثها عن التيقن من وقوع هذه الأزمة ذاتها » .

وهكذا انتهى ماركس وانجلز ، بعد أن أدركا أن الأزمة الاقتصادية عجلت بثورات سنة ١٨٤٨ ، الى انتظار الأزمة الاقتصادية التالية قبـل القيام بمحاولة ثورية جديدة ، وسرعان ما أخذا يندمان فى غضب بزملائهما الذين فرغ صبرهم وأخذوا فعلا يصدرون « بيانات » جديدة يدعون فيها

الى تمرد جديد . والواقع أنه لم تكن لديهما فى ذلك الوقت أية فكرة عن مدى مدة الانتظار ،وقد ظلا بقية حياتهما ينقبان فى الأفق الاقتصادى ،وهما يتوقعان فى لهفة مظاهر جديدة للتناقض الرأسمالى أشد تدميرا من سابقاتها . بيد أنهما كانا على قدر كاف من الادراك السليم ليفهما فى الوقت المناسب أنه لابد من الانتظار فترة ما — وان كان ادراك أن الثورة قد أخفقت لم يتم فورا حتى بالنسبة لهما . ففى مارس سنة ١٨٥٠ أعدا بيانا باسم « اللجنة المركزية للعصبة الشيوعية » ، التى كان قد أعيد انشاؤها فعلا فى لندن ، ويقوم هذا البيان على افتراض أن موجة ثورية جديدة فى طريقها الى الظهور ، وأن هذه الموجة ستكون شاملة بحيث تحمل ديمقراطى « البورجوازية الصغيرة » الى مقاعد الحكم بمساعدة البروليتاريا . وبعد أن يحث هذا البيان العمال على مساعدة « الديموقراطيين » فى الانتصار ، يستطرد ليرشد البروليتاريا كيف تتصرف عندما يحاول المنتصرون من « البورجوازيين الصغار » ايقاف الثورة عند نقطة تناسبهم . وذهب ماركس وانجلز الى أن مهمة البروليتاريا ، فى مواجهة هذه المحاولة ، هى أن تجعل الثورة « دائمة » حتى يتم تجريد الطبقات المالكة كلها من السلطة ويستولى العمال على قوة الدولة . ويتطلب ذلك ، كما قالا ، أن « يكون اتحاد العمال فى جميع البلاد المهمة فى العالم ، وليس فى بلد واحد ، قد بلغ حدا تتوقف فيه المنافسة بين عمال هذه البلاد، وتكون أهم وسائل الانتاج الأساسية على الأقل فى أيديهم » . ونستطيع أن نتبين فى هذه العبارة استباقا للآمال التى بعثت ماركس على تكوين « الاتحاد الدولى للعمال » بعد ذلك بأربعة عشر عاما .

وسرعان ما تبخرت هذه الآمال بتقدم الرجعية السياسية والانتعاش الاقتصادى جنبا الى جنب للقضاء على ما بقى من الحركة الثورية فى البلاد

الرئيسية . وما أن كان سبتمبر سنة ١٨٥٠ حتى وجد ماركس وانجلز نفسيهما — رغم أنهما استطاعا السيطرة على الأغلبية فى « لجنة لنـــدن للعصبة الشيوعية » — يواجهان أقلية ما زالت تدعو الى محاولة اشعال الثورة من جديد وتجذب الى جانبها القسم الأكبر من الشيوعيين المنفيين . وأمام هذه الظروف استعمل ماركس نفس الاستراتيجية التى استعملها بعد ذلك بعشرين عام فى « الدولية الأولى » ، فاستغل الأغلبية الضئيلة التى لديه فى نقل المركز الرئيسى « للعصبة الشيوعية » من لندن الى كولونيا . وانقسمت جماعة لنـــدن الى فئتين : اذ كوّن المنشقون بزعامة أوجست ويلليخ (١٨١٠ — ١٨٧٨) [1] وكارل شاپر (١٨١٣ — ١٨٧٠) هيئة منافسة . أما شعبة « العصبة » فى لندن فلم يعد لها وجود — بعد فترة قصيرة — الا كمجموعة ضئيلة بلا حول .

وفى ألمانيا لم تستطع « العصبة » أن تعمل ، فى مواجهة القمع المتزايد ، الا سرا ؛ ولم يمض وقت طويل حتى كفت عن العمل تماما . ففى مايو سنة ١٨٥١ أُلقى القبض على أحد أعضائها البارزين ، وهو الحائك بيتر نوتيونج ، ووُجدت معه وثائق مكنت الحكومة البروسية من وضع يدها على « اللجنة المركزية » بأكملها . وألقت بهم فى السجون دون محاكمة حتى أكتوبر سنة ١٨٥٢ ؛ وفى نفس الوقت ألقت الشرطة الفرنسية القبض على عدد من الألمان الذين فروا الى باريس ، وحوكموا بتهمة الاشـــتراك فى مؤامرة تمرد فرنسى ألمانى ، وهى تهمة يبدو أنها كانت من تلفيق الشرطة

(١) كان ويلليخ ضابطا سابقا فى المدفعية البروسية ، وحـارب فى ثورة سنة ١٨٤٨ فى ألمانيا ، وهرب الى لندن فى سنة ١٨٤٩ . وكان عضوا عاملا فى « العصبة الشيوعية » . وفى سنة ١٨٥٣ ذهب الى الولايات المتحدة بعـــد أن اخفقت مشروعاته فى اشعال ثورة جديدة . وفى الولايات المتحدة اشترك فى الحرب الأهلية الى جانب الشماليين وصار جنرالا .

الى حد كبير . ولم تكن هناك علاقة بين هذه الجماعة الباريسية و « العصبة الشيوعية » فى كولونيا ، وقد حاولت سلطات الشرطة البروسية اثبات وجود مثل هذه العلاقة ولكنها فشلت فى ذلك . بيد أن فضح التزوير الذى قامت به الشرطة لتلفيق التهم ضد شيوعيى كولونيا ، وهى الحملة التى نظمها ماركس بنفسه ، لم يفلح فى انقاذهم . اذ رغم ثبوت هذا التزوير فى المحاكمة ، عندما أجريت أخيرا بعد عدة تأجيلات ، حكم على معظم المتهمين بالسجن مددا طويلة . وانحلت « العصبة الشيوعية » ، كما اختفت أيضا منافستها التى كانت تدعو الى التمرد . وهاجر ويلليخ الى الولايات المتحدة ، وانضم شابر ثانية الى المجموعة الصغيرة فى لندن التى ظلت تقبل زعامة ماركس .

ووضع ماركس بالألمانية كتابا قصيرا هو « مواد وبيانات وكتابات تتعلق بالمحاكمة الشيوعية فى كولونيا » يفضح فيه الأساليب التى استعملتها الشرطة ، وقد طبع هذا الكتاب فى سويسرا بقصد تهريبه الى ألمانيا ، ونشرت طبعة منفصلة منه فى الولايات المتحدة فى نفس اللحظة تقريبا . ولكن الشرطة وضعت يدها على الطبعة السويسرية فى ألمانيا ، ولم يصل الى داخل البلاد سوى بضع نسخ منها . بيد أنه حتى لو كانت حملة ماركس فى فضح أساليب محاكمة كولونيا حظيت بانتشار أوسع ، لما غير ذلك من الأمر شيئا ، اذ أن الرجعية كانت قد ثبتت أقدامها بحيث لم يكن هناك سبيل لزعزعة قوتها بواسطة أية حملة لفضحها مهما كانت هذه الحملة مؤيدة بالدليل . ومنذ فبراير سنة ١٨٥١ كان ماركس وانجلز يحاولان تلمس أفضل جوانب الموقف السيىء الذى كانا فيه ، بأن هنأ الواحد منهم الآخر على عزلتهما ، على أساس أن هذه العزلة ستجنبهما كل حاجة الى تعديل مبدئهما حتى يتفق مع قصور ادراك أولئك الذين اضطرا الى العمل

معهم أو أوهامهم المثالية ، كما تتيح لهما الوقت الكافى لوضع مبادئهما الأساسية بصورة أكمل . وكان ماركس فى ذلك الوقت يأمل فى أن ينشر قريبا كتابه عن الاقتصاد السياسى ، الذى لم يظهر أول أجزائه « نقد الاقتصاد السياسى » فعلا حتى سنة ١٨٥٩ . وكانت العقبة الكبرى فى سبيلهما هى حالة العوز الشديد التى وصل اليها ماركس . وبسبب هذه الحالة اضطر انجلز مرغما أن يعود الى مانشستر ويأخذ مركزه ثانية فى الفرع الانجليزى للمؤسسة التى تملكها عائلته ، حتى يستطيع مساعدة صديقه . ان الأجيال التالية مدينة لهذا التباعد الجسدى بتلك السلسلة الطويلة من المراسلات التى دارت بين الاثنين بلا انقطاع تقريبا طوال عشرين عاما الى أن عاد انجلز الى لندن مرة أخرى ليقيم فيها .

وكانت بريطانيا العظمى فى الخمسينات من القرن التاسع عشر الزعيم الذى لا منازع له فى ميدان التنمية الصناعية . فقد كان الانتاج الكبير فيها ونظام المصانع الكبرى ووسائل النقل متقدمة جدا عن المرحلة التى بلغتها البلاد الأخرى . وكانت التجارة الخارجية تنمو بسرعة وتنطوى فعلا على قدر كبير من تصدير رأس المال للاستثمار وتصدير السلع الانتاجية — خاصة مهمات السكك الحديدية . وكانت صناعة القطن فى المقدمة تماما فيما يتعلق بقيمة صادراتها — التى كانت تبلغ ثلاثة أمثال صناعة الصوف تقريبا ، وكانت صناعة الصوف تتنافس على المركز الثانى مع صناعة الصلب والحديد . بيد أن كلا من صناعة الصلب والحديد والسلع المعدنية الأخرى — كالآلات والأجهزة وقطع الغيار .. الخ — كانت تصدر بكميات تتزايد بسرعة . ومن الناحية الأخرى كانت واردات الأغذية تزداد بسرعة — وخاصة الحبوب ، ولكن واردات اللحم والزبد والجبن والفاكهة كانت ترتفع أيضا . وكان عدد السفن التجارية وحمولاتها تزداد بسرعة ،

ولم تكن السفن الشراعية قد بدأت تختفى بعد . ورغم أنه كانت هناك فترات من النكوص الاقتصادى خلال الخمسينات ، بما فيها أزمة مالية حدثت سنة ١٨٥٧ — أى بعد عشر سنوات من الأزمة السابقة عليها — فان الاتجاه العام كان نحو التوسع السريع ؛ وكانت أزمة سنة ١٨٥٧ أقل وقعا بكثير فى آثارها الاجتماعية من أزمة سنة ١٨٤٧ التى ساعدت فى التعجيل بالثورة فى أوروبا . ورغم أن أزمة سنة ١٨٥٧ كانت أيضا على نطاق دولى وبدأت فى الولايات المتحدة ؛ فانها لم تؤد الى عواقب سياسية مثل تلك التى حدثت قبل ذلك بعشر سنوات . اذ لم تعد البورجوازية العليا فى فرنسا أو ألمانيا قوة ثورية محتملة ؛ كما أنها فى بريطانيا العظمى كانت طبعا قد كفت عن أن تكون قوة ثورية منذ سنة ١٨٣٢ . ولم تبد البورجوازية الصغيرة أية علامة تدل على أنها ستبدأ الحركة التى عقد عليها ماركس وانجلز أملهما فى سنة ١٨٥٠ : وكان العمال فى الغالب غير منظمين ، كما كانوا على أى الأحوال أضعف بكثير من أن يتحركوا وحدهم . وكان العمال المهرة فى بريطانيا العظمى منهمكين فى تنظيم أنفسهم فى نقابات ، كما بدأوا فى أواخر الخمسينات حركة الاصلاح البرلمانى التى أدت فيما بعد الى حصولهم على حق الانتخاب فى سنة ١٨٦٧ ؛ كما بدأ الجناح الأكثر راديكالية من الطبقات المتوسطة يتحرك فى هذا الاتجاه أيضا تحت زعامة جون برايت .

وكانت العرائضية ، كما رأينا فى المجلد الأول من هذا البحث ، تحتضر حتى قبل سنة ١٨٤٨ ؛ ورغم جهود أرنست جونز ظلت تنهار بسرعة متزايدة باستمرار طوال الخمسينات . وما أن كانت نهاية هذا العقد حتى انتهت العرائضية بوصفها حركة ، وأخذت تحل محلها حركة اصلاح جديدة أكثر اعتدالا كانت دعامتها الرئيسية نقابات العمال المهرة النامية .

ولم تعاود حركة المطالبة بحق الانتخاب للرجال نشاطها الحقيقى من جديد أو يتسع نطاقها حتى الستينات ، اذ رغم أن النقابات كانت تنمو بسرعة خلال الخمسينات ، فان الشاغل الرئيسى لزعمائها ظل العمل على تدعيم مركزهم داخل نطاق حرفهم المختلفة أكثر منه القيام بعمل مشترك على نطاق أوسع . فقد كان على « جمعية المهندسين المتحدة » — التى تأسست فى سنة ١٨٥١ — أن تمنح نفسها مهلة لتستجمع قواها بعد « الاغلاق » (Lock out) الكبير الذى كاد يحطمها فى سنة ١٨٥٢ .

وكان « الاتحاد القومى للمعدنين » — الذى كان قويا فى الأربعينات — قد أوهن قواه فى صراع استمر طوال عشر سنوات ، ولم ينجح المعدنون فى القيام بحركة جديدة على نطاق قومى حتى الستينات من القرن التاسع عشر . وكان عمال مصانع القطن هم الذين حصلوا على أكبر قدر من الانتصار المستمر — ويرجع بعض الفضل فى ذلك الى انتعاش صادرات القطن — فكسبوا حق المساومة الجماعية فى منطقة بعد أخرى ، ووطدوا مركزهم بوصفهم عمالا مهرة بما هيأه لهم « قانون الساعات العشر » الصادر فى سنة ١٨٤٧ من مساعدة . ولعل نساجى القطن أصبحوا أكثر الحرف الماهرة الكبرى تنظيما ، وصاروا ، هم والمهندسون ، يعتبرون أرستقراطيى الصناعة الكبيرة . وأخيرا ، عند نهاية العقد ، تأسس « مجلس العمال بلندن » ، الذى كان يضم فى عضويته الموظفين الرئيسيين لعدد من الاتحادات الكبرى ، وكان ذلك أول علامة على ادراك الحاجة الى العمل على نطاق أوسع . وقد انبثق « مجلس العمال بلندن » الى حد كبير من الهيئات التى قامت بنت لحظتها وبلا استعداد سابق لمساعدة البنائين فى لندن فى نضالهم سنة ١٨٥٩ ، وكان الغرض الرئيسى منه هو المساعدة المتبادلة فى النزاعات الصناعية . بيد أنه كان يقوم أيضا منذ البداية بوظيفة

أوسع نطاقا ؛ فكان يتولى الى حد ما عمل هيئة مركزية للدفاع عن مطالب الطبقة العاملة وما يقع عليها من الظلم ، الى أن أدت الحاجة الى هيئات تمثيلية أكثر اتصالا بالمراكز الصناعية فى الشمال والأراضى الوسطى الى انشاء « عصبة الاصلاح القومى » و « مؤتمر النقابات » ابان السنوات العشر التالية .

ان الحركة النقابية الجديدة التى نمت بسرعة بين المهندسين وعمـال المصانع فى الخمسينات من القرن التاسع عشر ، والتى انتشرت خـلال الستينات على نطاق أوسع بكثير ، كانت — اذن — فى أول أمرها حركة قام بها العمال المهرة الذين بدأت تتسرب اليهم أخيرا مزايا ارتفاع القدرة الانتاجية البريطانية . بيد أن مكاسبهم كانت مقلقلة ، وبدا أنها تتوقف على قدرتهم فى منع أصحاب الأعمال من جلب أعداد أكثر مما ينبغى من العمال الجدد للعمل فى الحرف التى يمثلونها أو اكتشاف وسائل تجعل فى وسعهم الاستغناء عن مهاراتهم . ومن ثم جنحت اتحادات أصحاب الحرف الى اتباع سياسة تضييق ، وعملت على تشديد قبضتها على نظم التدريب الحرفى أو ما يقابلها ، ورفض منح عضويتها للعمال غير المؤهلين . ولا يعنى هذا أنها لم تكن على استعداد للاشتراك فى معارك الطبقة العاملة ككل فى الميدان السياسى ؛ لأن الأمر عندما كان يصل الى التصويت كان من الواضح أنها فى حاجة الى معونة العمال غـير المهرة . ولكنه يعنى أنه فيما يتعلق بالمجال الصناعى كانت هذه الاتحادات تجنح الى عدم تحبيذ التنظيم على نطاق واسع ، لأنها كانت تخشى أن تكتسحها كتلة العمال غير المؤهلين . وقد حدث نفس الشىء الى حد كبير مع الحركة التعاونية النامية التى كانت جمعيات المستهلكين فيها تتقدم بسرعة على جميع الأنواع الأخرى . فمن الخطأ أن يفترض المرء أن جمعية « رواد روكديل » أو أى

من الجمعيات التى تأسست بعد سنة ١٨٤٤ على « نمط روكديل » كان من بين أنصارها عدد كبير من العمال ذوى الأجور المنخفضة . ان الأغلبية الساحقة ممن جذبتهم هذه الجمعيات كانوا من الموسرين نسبيا والمقتصدين الذين يستطيعون أن يدفعوا ثمن ما يشترونه نقدا وأن يقتصدوا جزءا يسيرا من أجورهم الأسبوعية . وقد تقدمت الجمعيات التعاونية الاستهلاكية بسرعة فى الخمسينات والستينات من القرن التاسع عشر لسبب بذاته هو الزيادة الكبيرة فى عدد العمال والمعدنيين وجماعات العمال المهرة الأخرى ،الذين كان دخلهم المالى يصل اليهم بانتظام الى حد ما، ويكفيهم للتعامل بالنقد ويجعل فى وسعهم الاستثمار الاقتصادى ، وكذلك لأن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية أتاحت لهم متنفسا للادخار وهيأت أفضل ضمان للمقتصدين النشطين من الطبقة العاملة . وليس مما يدعو الى التعجب أن الاشتراكيين فى الستينات والسبعينات عندما شرعوا يناقشون فى « الدولية الأولى » موقفهم تجاه الحركة التعاونية الصاعدة ، عبروا عن قدر كبير من الريبة فى أن جمعيات الاستهلاك التعاونى تساعد على خلق أرستقراطية عمالية منفصلة عن الكتلة الرئيسية للبروليتاريا ، وأنها تعلم هذه الأرستقراطية — بما تدفعه من فوائد على أسهم رأس المال وربح على المشتريات — أساليب الرأسمالية وتحولها الى مدافع عن نظام استغلال « قوة العمل » .

وكان الاشتراكيون المسيحيون ، برغم أنهم بذلوا قصارى جهودهم فى مساعدة الجمعيات التعاونية من جميع الأنواع فى اكتساب وضع قانونى ثابت عن طريق « قوانين جمعيات الادخار والجمعيات الصناعية » ، يشاركون الاشتراكيين فى هذه المخاوف الى حد ما ، واحتفظوا بحماستهم الأساسية « لجمعيات المنتجين التعاونية » التى حاولوا انشاءها على أساس

من الخدمة المسيحية . بيد أن معظم تجارب الاشتراكيين المسيحيين فى « الاتحادات العمالية » كانت قد انتهى أمرها فى منتصف الخمسينات وتراخى الانتاج التعاونى حتى عاد الى الحياة مرة أخرى فى الحركة الناهضة الكبرى التى حدثت فى أواخر الستينات وأوائل السبعينات . ومن ناحية أخرى ازدهر الاستهلاك التعاونى ، وان كان قد فقد كل صلة بالاشتراكية الأوينية التى انبثق منهـا « رواد روكديل » . وكان الهـدف الأساسى للأعضاء الذين تقاطروا فى أعداد متزايدة على عضوية الجمعيات التعاونية، خصوصا فى الشمال والأراضى الوسطى ، هو الفوائد المباشرة — السلع غير المغشوشة والأسعار المعتدلة والأرباح على المشتريات والاستثمـار المأمون الى حـد لا بأس به وفرص الادخار البسيط —أكثر ممـا كان هدفهم أية فكرة مثالية ، أو لأنهم رأوا فى الجمعيات التعـاونية نموذجا لنظام اجتماعى جديد فى المستقبل . لقد كان « المثاليون » — ادوارد فانستيارت نيل وجورج جاكوب هوليأوك ووليم كوبر وغيرهم — ما زالوا يعملون بنشاط ، ولكن صوتهم فى الادارة العملية للحركة ضاع فى خضم أصوات القادمين الجدد المقتصدين الذين سيطروا أكثر فأكثر على المجالس والاجتماعات الدورية التى كانت تتقرر فيها سياسات العمل .

وهكذا بدا فى الخمسينات من القرن التاسع عشر أن أكثر دول العالم الصناعية تقدما قد نبذت الاشتراكية والثورة بصورة حازمة ، وعقدت العزم على قبول الرأسمالية والاستفادة من أفضل ما فيها . وفى نفس الوقت كانت الدعوة للتعاون فى بقية بلاد أوروبا تزداد قوة أكثر فأكثر باعتبـاره وسيلة لفطام العمال — أو بالأحرى المقتصدين النشطين من بينهم — من أفكار الثـورة وصراع الطبقات وتهيئة المجـال لهم لتحسـين مركزهم الاقتصادى والتمتع بحرية أوسع دون ما تحد للنظام الاجتماعى القائم

أو الاضرار به . ففى كل من فرنسا وألمانيا — وبصفة خاصة ألمانيا — قام دعاة للتعاون من بين المحافظين و « الأحـــرار » التقدميين الذين يهتمون بالمشكلة الاجتماعية — اذ كان المحافظون يأملون فى عقد تحالف بين النظام القديم والعمـــال من ذوى الاتجاهات الجادة ضـــد المطالب السياســـية للبورجوازيين ؛ بينما كان دعاة التعاون من الأحرار يعتقدون أن وجـــود مجموعة من أصحاب المشروعات من أفراد الطبقة العاملة الذين يســـهل توجيههم مما يشد أزر مبدأ « حرية التعامل » ، وأنه يمكن جر التعاونيين من العمال الى التحالف مع البورجوازية فى صراعها من أجل الحـــكم الدستورى المسئول . ففى ألمانيا كان فيكتور ايميه هوبر (١٨٠٠ — ١٨٦٩) يمثل المحافظين وهرمان شولتز دليتسن (١٨٠٨ — ١٨٨٣) يمثل الأحرار فى الدعوة الى التعاون بوصفه حركة تطوعية يقصد بها تحسين أحوال الطبقة العاملة دون تعريض سلامة النظام الاجتماعى لخطر ؛ كما بذل الأسقف ويلهلم أمانويل فون كتلر (١٨١١ — ١٨٧٧) ، الداعية الاجتماعى المسيحى ، قصارى جهده لضم الكنيسة الكاثوليكية الى جانب التعاون باعتباره وسيلة للتوفيق بين الطبقات . وفى فرنسا ، حيث كان التعاون الاستهلاكى ضعيفا ، شجعت حكومة نابليون الثالث جمعيـــات التعاون الانتاجى فى تردد على شريطة أن تنبذ هذه الجمعيات ارتباطاتها النقابية والثورية وأن تخدم الدولة بوصفها أجهزة لتنفيذ عدد محدود من العقود العامة فى تنافس مع أنواع المؤسسات الأخرى .

وهكذا فان التعاون اذن أخذ يقطع صلاته بالاشتراكية ابان الخمسينات تحت تأثير عدة عوامل ، فى القارة كما فى بريطانيا العظمى ، وكان يحظى بتشجيع الى حد ما على أساسه أنه وسيلة لتحويل نشاط الطبقة العاملة عن الأساليب السياسية والثورية . وكانت الحركة النقابية فى معظم بلاد

القارة قد تحطمت اثر هزيمتها السياسية ، وانحدرت الاتحادات الحرفية المحلية ، التى استطاعت أن تحتفظ بكياناتها ، فى الغالب الى مجرد القيام بأعمال « الجمعيات الصديقة » (Friendly Societes) [1] ، أو الى انشاء روابط غير متينة عن طريق أشخاص ينتقلون من مكان الى مكان سعيا وراء العمل . وفى بريطانيا العظمى وحدها استطاعت الحركة النقابية أن تنمو بانتظام ، وقد اقتصر هذا النمو على العمال المهرة ، وكان لا يزال أمام النقابات أن تواجه تحديا آخر فى الستينات يهدد حقها فى البقاء نفسه .

وفى هذه الظروف انقطع نمو الفكر الاشتراكى بصورة حاسمة . فقد انتهت المرحلة العظمى لأصحاب المشروعات الطوبيين تماما فى سنة ١٨٤٨ ، وان كانت آثارها ما زالت تبدو فى الولايات المتحدة حيث ظل أتباع فورييه الأمريكيون قوة نشطة ، وحاول كابيه ، وكذلك كونسيدران تلميذ فورييه ، أن يثبتا امكان تحقيق المجتمع الطوبى عمليا . وكانت أمريكا لا تزال فى مرحلة تجعل مثل هذه المحاولات ممكنة ، اذ كانت رقعة الأرض المأهولة تتسع باستمرار ، وتنشأ المستعمرات الجديدة فى شعاب المناطق التى تقدمت ونمت فعلا . أما فى العالم القديم فلم تعد مثل هذه المحاولات لانشاء مجتمعات محلية ممكنة عمليا الا فى البلاد الأكثر تخلفا — روسيا واسبانيا والبرتغال مثلا ، حيث كانت مبادىء فورييه ما زالت تحظى بشىء من النفوذ . بيد أن الظروف السياسية بعد سنة ١٨٤٨ فى هذه البلاد ، كما فى أوروبا الغربية ، لم تكن مواتية البتة للقيام بتجارب طوبية ، الا حيثما أراد أحد كبار أصحاب الأراضى أن يدير « أبعاديته » على أسس « نظام

(١) اسم يطلقه الانجليز على نوع من الاتحادات يحصل أعضاؤها على ميزات معينة مثل التأمين على الحياة وضد الحوادث أو العجز أو الشيخوخة ونفقات الجنازات وما الى ذلك مقابل اشتراك دورى بسيط يدفعه العضو .

الراعى (patriarchal) البحتة . ولم يكن من المحتمل حدوث مثل هــذه التجارب فى أوروبا الغربية بعد سنة ١٨٤٨ . وأقصى ما حدث هو المشاركة فى الأرباح ، التى كان رائدها الأول ادميه جين لكلير (١٨٠١ — ١٨٧٢) — وهو نقاش باريسى عصامى بدأ فى اشراك المهرة من عماله معه فى الأرباح منذ سنة ١٨٤٢ . ولم تُعرف تجربة لكلير على نطاق واسع الا بعــد سنة ١٨٥٠ عندما نشر كتيبه « عن الفاقة وسبل منعها » . وقد لقى لكلير عنتا شديدا من الشرطة الفرنسية ؛ اذ أراد أن يقيد نفسه بعقــد محدد للمشاركة فى الأرباح مع عماله ، ولكنه مُنع من ذلك حيث ان القانون كان يحرم التعاقد بين العمال وأصحاب الأعمال . ومن ثم اضطر لكلير الى العمــل على أساس خارج نطاق القانون (Extra legal) ؛ ولكنه أصر على الاستمرار فى طريقه ، ومع الوقت وسع نطاق المشاركة فى الربح ليشمل جميع عماله ، مع احتفاظه فى الوقت نفسه بالأجور المتفاوتة تبعا للمهارة والجدارة . وبعد لكلير سار على منواله جين بابتست اندريه جودان (١٨١٧ — ١٨٨٨) ، وهو عصامى آخر صار من أتباع فورييه ، وأعطى جودان مائة ألف فرنك لكونسيدران ليساعده فى تأسيس مستعمرته التى أقامها فى الولايات المتحدة على أسس فورييه ؛ كما شرع جودان نفسه أيضا فى تحويل مصانعه فى جيز ، التى كان يصنع فيها المواقد والأفران والأجهزة المعدنية الأخرى ، الى مشروع يقوم على أسس نظام « الراعى » (Patriarchal) ، بما فى ذلك توفير الحاجيات لجماعته تعاونيا . فقد نظم تحت رعايته السكنى ومؤسسات الترفيه والخدمات المشتركة ومحال بيع الحاجيات المختلفة وألوان النشاط الأخرى ، ثم حولها شيئا فشيئا الى صور تعاونية . وقد كانت هــذه التجربة لا تزال فى مرحلتها الأولى فى الخمسينات ؛ اذ لم يُمنح مشروع « الفاميلسيتر فى جيز » المشــهور

دستوره النظامى حتى سنة ١٨٥٩ ، ولم يتحول الى مشروع تعاونى كامل الا فى السبعينات . ولم يبلغ صورته النهائية ، التى صار العمال يملكون فيها أنصبة فى رأس المال ، الا فى سنة ١٨٨٠ . بيد أن عمل لكلير وجودان كان قد اشتهر أمره فعلا فى الخمسينات من القرن التاسع عشر ، وأخـذ يجتذب المؤيدين . وصار شارل روبير المدافع الأول فى فرنسا عن المشاركة فى الأرباح ، من الناحية النظرية ، وفى ألمانيا نشر هذا المبدأ فكتور بوهمير (١٨٢٩ — ١٩١٨) ، الذى كان أستاذا فى جامعة زيوريخ فى الستينات ولكنه عاد بعد ذلك الى ألمانيا حيث تابع جهوده . ولم توضع مصـانع زايس المشهورة فى جينا على أسس المشاركة فى الملكية الا بعد ذلك بفترة — ولم يتم ذلك تماما الا فى ١٨٩٦ . ولكن أرنست آبيه (١٨٤٠ — ١٩٠٥) ، المالك الذى يرجع اليه الفضل فى هذه التجربة الجديرة بالاعجاب ، انحدر من ذلك التقليد الذى وضع جودان لبناته الأولى .

ان المشاركة فى الأرباح والمشاركة فى الملكية شيئان مختلفان بطبيعة الحال ، فالمشاركة فى الملكية تنطوى على شىء — على الأقل — من نقل الملكية الى العمال ، بينما لا تنطوى المشاركة فى الأرباح على شىء من ذلك .ونادرا ما تجاوزت التطورات الفعلية فى الخمسينات المشاركة فى الأرباح ، وحتى المشاركة فى الأرباح واجهت صعوبات قانونية كما رأينا . ولم تصل أى من الحركتين الى بريطانيا حتى الستينات ، عندما ظهرتا جنبا الى جنب مع عودة النشاط الى الاشتراكيين المسيحيين والأوينيين القدامى ، على اتصال وثيق بحركة جديدة للانتاج التعاونى فى النقابات — وهـو تطور بلغ مدى واسع النطاق فى أوائل السبعينات ولم يلبث أن قضت عليه الأزمة الكبرى بعد ذلك بسنوات قليلة [1] .

---

(١) يضم كتابى « قرن من التعاون » سردا لهذه الحركة .

كان هذا اذن هو الموقف عندما كانت الحركات الثورية الأوروبية لسنة ١٨٤٨ قد بلغت مداها ، واستقر الأمر فى الدول الأكثر تقدما لفترة من النمو الاقتصادى السريع جدا فى ظل ظروف من الرجعية السياسية ، وفى دول القارة ، من الاضطهاد الفعلى الشديد لمنظمات الطبقة العاملة . وكانت الفترة التى انقضت بين حركات سنة ١٨٤٨ وعودة النشاط الاشتراكى فى الستينات ، الذى يدل عليه ظهور «الدولية الأولى»، زاخرة بالتفكير الاشتراكى وشبه الاشتراكى خاصة فى ألمانيا ، كما ظهر خلالها نوع جديد من « الاشتراكية المسيحية » ، فى ألمانيا أيضا ، بدا لفترة ما أنه سينمو فى اتجاهات كاثوليكية تحررية ، ولكنه تحول فيما بعد — كما سنرى — الى قوة رجعية الى حد كبير . وفى فرنسا حدثت عودة النشاط الى حركة الطبقة العاملة ، بعد فترة من الوهن الشديد ، الى حد بعيد تحت تأثير برودون الذى خلف وراءه — بعد أن توفى سنة ١٨٦٥ — فى كتابه « القدرة السياسية لدى الطبقات العاملة » تراثا لم يفقد تأثيره حتى اليوم . وقد اعتقد ماركس أنه قد انتهى من أمر برودون فى سنة ١٩٤٧ ، عندما رد على « فلسفة الفقر » بكتابه « فقر الفلسفة » . بيد أن برودون لم يكن قد انتهى بأى حال من الأحوال . ففى الخمسينات من القرن التاسع عشر كان مذهبه فى « تبادل المنفعة » يتلاءم مع الظروف المقيدة التى وجدت فى ظل الامبراطورية الثانية أكثر من أى مذهب اشتراكى آخر ؛ وقد نمت حركة الطبقة العاملة الفرنسية الجديدة ، التى قامت فى الغالب على « الجمعيات التبادلية » أو « الجمعيات الصديقة » فى الحرف المختلفة ، تحت تأثير برودون أساسا . وكان ممثلو العمال الفرنسيين الذين اشتركوا فى تكوين « الدولية الأولى » من البرودونيين فى الغالب ، كما سنرى فيما بعد ، ومن معارضى كل من تأميم القوة السياسية والاقتصادية

وتركيزهما . بيد أن هــذا سيكون موضــع مناقشة فيما بعد : أما فى الخمسينات من القرن التاسع عشر فان البرودونية الفرنسية كانت لا تزال فى بدء تبلورها ، برغم انها كانت ناشطة فعلا [1] .

وهكذا ركدت الاشتراكية فى الخمسينات من القرن التاسع عشر ، واضطر ماركس ، وقد حُرم من فرصة العمل ، أن يقضى أيامه فى المتحف البريطانى يجمع المواد لمؤلفه الكبير المقبل الذى وضع الاشتراكية عــلى أسس ثابتة بوصفها مذهبا علميا . فقد كان « البيان الشيوعى » نداء حماسيا للعمل ، ولم يكن بحثا شاملا منظما ؛ واذا كان قد قرر نظرية الى جانب نداءات القتال ، فانه ترك النظرية بلا اثبات وغير واضحة فى عدة نقاط . ولم يكن له تأثير تقريبا على سير الأحداث ابان فترة الثــورة الفعلية ، وبدا أنه قد نُسى تماما بانهيار الثورة . وعندما ننظر اليه الآن من زاوية الحاضر قد نعتقد أنه منح الحركة الاشتراكية أساسا جديدا وانجيلا جديدا من سنة ١٨٤٨ فصاعدا . ولكن الحقيقة التى لا مراء فيها أنه ما من أحد ، باستثناء ماركس وانجلز ، فكر فيه على هذا الأساس فى سنة ١٨٤٨ أو لأمد طويل بعد ذلك . فلم يكن « البيان » انجيلا لأحــد حتى فى أيام « الدولية الأولى » . فلم يُعد طبعه ، باللغة الألمانية حتى سنة ١٨٧٢ عندما كانت « الدولية » قد بدأت تحتضر ؛ ولم يحظ بمكانته الكبيرة من الانتشار حتى منحه ظهور الأحزاب الاشتراكية الديموقراطية جمهورا يكاد يشمل العالم كله .

واذا كانت « الاشتراكية » الطوبية قد هلكت فى الحريق الأوروبى فى سنة ١٨٤٨ ، فان « الاشتراكية الماركسية » لم تحل محلها فورا . والواقع

---

(١) انظر الجزء الأول من هذا المؤلف ، الفصل التاسع ، عن برودون .

أن ما ظهر من فكر اشتراكى جديد فى الخمسينات من القرن التاسع عشر كان من الجلى أنه لم يتأثر مطلقا بنفوذ ماركس ، وكان مصدر وحيه أخلاقيا تماما بقدر ما كانت « الطوبية » التى ندد بها « البيان » على أنها غير ذات موضوع . ومن العدل أن نقول انه ما من مراقب معاصر حدس ، أو كان يستطيع أن يحدس ، ان أكثر الوثائق حياة وأكثرها استشهادا به ورجوعا اليه بعد قرن كامل من وثائق الفورات الأوربية الثورية هى هذا الكتيب الذى أصدرته شيعة ألمانية ضئيلة مغمورة لم يسمع عنها معظم الناس — بل ومعظم الثوريين — من قبل .

الفصل الثاني

الاشتراكية الألمانية فى الخمسينات من القرن التاسع عشر

رودبرتس ومارلو

لم يكن فى ألمانيا بعد انهيار الحركات الثورية فى سنة ١٨٤٨ أية امكانيات — لفترة ما — لقيام حركة اشتراكية نشطة . فالزعماء الذين نشطوا فى سنة ١٨٤٨ كانوا اما فى المنفى أو فى السجن : وقطع ماركس نفسه الصلة بأولئك الذين ذهبوا الى أنه من المرغوب فيه القيام بمحاولة ثورية جديدة فورا . والحركة ، التى انطفأت جذوتها بهذه الطريقة ، قبلت الهزيمة بسهولة أكثر لأنها لم تحظ قط فى الواقع بجمهور كبير من الأنصار النشطين . ولم يعوز ألمانيا الفلاسفة الذين تأثروا بالأفكار الاشتراكية ؛ ولكن لم تكد توجد فيها أية حركة عمالية منظمة (أو حركة منظمة للطبقة العاملة) يمكن هؤلاء الفلاسفة أن يربطوا أنفسهم بها ، حتى لو أرادوا ذلك ؛ وكل ما كان هناك هم جماعة الصناع المتجولين الذين ينتمون الى أندية حرفية صغيرة أقرب فى طابعها الى حد كبير جدا من طبيعة « الجمعيات الصديقة » منها الى النقابات .

ومن ثم استطاعت الاشتراكية الألمانية أن تتحول بسهولة ، بعد هزيمة تلك الحركة التى كانت فى جوهرها من البداية الى النهاية حركة ثورية بورجوازية ، الى حالة من حالات التأمل الفلسفى . وكما رأينا فى الجزء

السابق من هذا المؤلف ، كانت هذه هى الحالة النفسية السائدة قبل سنة ١٨٤٨ — فى كثير من الأحوال الى الحد الذى رفض فيه أولئك الذين تأثروا بالاشتراكية بوصفها مثلا أعلى أن تكون لهم أية صلة بالحركات العملية حتى التى تهدف الى مجرد التحسينات الاجتماعية ، فضلا عن الحركات التى تهدف الى تغيير شامل للنظام . وقد هاجم ماركس وانجلز فى كتابهما « الأيديولوجية الألمانية » German Ideolagy وفى كتابات أخرى هذا الاتجاه ، وحاولا دفع المثقفين الاشتراكيين الى العمل بوصفه المصاحب الذى لا ينفصل عن الفكر الخلاق . بيد أنهما لم يصيبا نجاحا كبيرا خارج دائرة « العصبة الشيوعية » الضيقة ؛ وحتى فى هذه الدائرة وجدا بعد هزيمة الثورة أن نجاحهما فى بث تعاليم « البيان الشيوعى » بين أعضاء « العصبة » كان أقل مما توقعا .

فلم يكن هناك اذن أية حركة اشتراكية تقريبا فى ألمانيا فى الخمسينات من القرن التاسع عشر .

بيد أنه كان هناك عدد كبير من المثقفين وأفراد الطبقة الوسطى ممن كانوا يدركون تماما ، رغم أنهم لم يكونوا اشتراكيين بأى معنى للكلمة ، وجود « مشكلة اجتماعية » يتطلب الأمر حلها ، ويحسون بأن الاشتراكيين الفرنسيين ، من سان سيمون الى فورييه ، ومن لويس بلان الى برودون — فضلا عن لامنيه ، وجدوا على الأقل بعض العناصر التى يتطلبها الحل . وقد قرأوا كتاب لورنز فون شتاين « تاريخ الحركة الاشتراكية فى فرنسا » الذى نشر لأول مرة تحت عنوان آخر فى سنة ١٨٤٣ ، ثم ظهرت منه طبعة منقحة موسعة فى سنة ١٨٥٠ — ١٨٥١ ؛ وكان بعضهم قد قرأ كتاب انجلز « أحوال الطبقات العاملة فى انجلترا » والفصول العديدة المتضاربة التى نشرت فى « الكتب السنوية » المختلفة فى الأربعينات من القرن التاسع

عشر . وشــعر كثير منهم بنفور شديد من قوة البورجوازية الألمانية الناهضة ، وبخوف شديد من آثار التصنيع على طريقة الحياة الألمانية . وكان لديهم استعداد لتصديق أن انتشار نظام المصنع الكبير ، الذى ينتزع النساء والأطفال من بيوتهم ليعملوا ، يهدد أساس الحياة العائلية وأن تقدم المشروعات الكبرى فى كل من الصناعة والتعدين سيؤدى الى افقار أصحاب الحرف والقضاء على الأمن الاقتصادى بسبب عدم الاستقرار المتأصــل فى النظام الرأسمالى . وحقيقة ان هذه التطورات لم تكن قد سارت بعد شوطا بعيدا فى معظم أنحاء ألمانيا فى الخمسينات من القرن التاسع عشر ؛ ولكنها بدأت تبدو ممعنة فى السير بهذا الطريق .

وبطبيعة الحال لم يشمل الأسف لهذه الاتجاهات جميــع المثقفين الألمان . بل الواقع أنه كان هناك حزب فى ألمانيا يعمل على دفع مذهب « حرية التعامل » (Laissez faire) الى أقصى مداه ، وتفوق عــلى دعاة « مدرسة منشستر » فى التنديد بكل تدخل من جانب الدولة فى السير الطبيعى « للقانون الاقتصادى » . وكان هذا الحزب يتمتع بتأييد قوى بين الجماعات « التقدمية » فى معظم الامارات الألمانية الصــغرى كما فى بروسيا ؛ ولكنه واجه مقاومة شديدة من جانب المثقفين فى بروسيا بصفة خاصة . فقد كان الاعتقاد فى الدولة وفى رسالتها المـُوَحـِّدة عميق ، ليس بين المدافعين المحافظين عن الحكم المطلق ونظام سيادة أصحاب الأراضى على من فيها فحسب ، بل كذلك بين الهيجينيين « الشبان » و « القدامى » ، وبين أولئك الذين بنوا أفكارهم عــلى فيختة أكثر مما بنوها على هيجل . فلا وجهة نظر هيجل فى الدولة ولا وجهة نظر فيختة فيها ، ولا أية وجهة نظر أخرى تماثل وجهتى نظريتهما حتى من بعيد جدا ، يمكن التوفيق بينها وبين المذهب القائل بأنه ينبغى أن يـُترك الجانب الاقتصادى من الحيــاة

القومية حرا ينظم نفسه طبقا لقوانينه بعيدا البعد كله عن قوانين الدولة ، أكثر مما يمكن التوفيق بين هذا المذهب وبين النظام الملكى الاقطاعى . اذ أن فكرة قيام نظامين منفصلين أحدهما سياسى والآخر اقتصادى فى المجتمع ، يعملان فى ظل توجيه مبادىء مختلفة تماما ، لا تتعارض مع الاتجاه العام للفكر الفلسفى والفقهى الألمانى فحسب ، بل انها تنطوى على تحد للرغبة المتأصلة فى النفوس من أجل الوحدة القومية ، التى كان الناس يشعرون بأنها تقتضى الوحـدة الاجتماعية كما تقتضى الوحـدة السياسية .

هذا الى جانب أنه كان هناك ، قبل صراع بسمارك المرير مع الكنيسة الكاثوليكية الرومانية بأمد طويل ، اتجاه اجتمـاعى كاثوليكى يعارض مبادىء « مدرسة مانشستر » معارضة لا تقل فى شدتها عن معارضـة « أنصار الدولة » الذين كانت مبادىء هذه المدرسة تتعارض بنفس القدر مع وجهات نظرهم . وكان الكاثوليكيون فى ألمانيا يخشون زيادة قوة الدولة ، بوجه خاص حيثما تكون تحت سيطرة بروتستانتية ؛ ولكنهم رأوا أنهم لا يستطيعون أن يجعلوا من كنيستهم قوة تقف فى مواجهـة الدولة الا اذا استطاعوا أن يجمعوا تحت لوائها جمهورا كبيرا من الأتباع ، فى الأمور الاجتماعية كما فى الأمور الدينية ؛ وكانوا يميلون الى أن يروا فى « المشكلة الاجتماعية » وسيلة لنشر نفوذهم عن طريق تبينهم بعض مطالب العمال المعينة ضد البورجوازية « التحررية » الناهضة . وسنرى فيما بعد كيف تبلورت هذه المحاولة من أجل الحصول على تأييد الجماهير فى حركة صارت تعرف باسم « الاشتراكية المسيحية » برغم أنها لم تكن تشبه الاشتراكية ، بأى معنى حديث للمصطلح ، فى شىء وأنها سرعان ما اشتبكت مع الحركة الاشتراكية الديموقراطية ، التى بدأت تتبلور

فى الستينات من القرن التاسع عشر ، فى صراع مرير . ولكن قبل أن نصل الى « الاشتراكية المسيحية » — سواء فى صورتها الكاثوليكية التى أضفاها عليها الأسقف فون كتلر وتابعه وولفانج ، أو فى تقليدها البروتستانتى الزائف الذى قام به القسيسان تود وشتوكر — يجب علينا أن ننظر بدقة أكثر فى صور « اشتراكية الدولة » التى صاغها ، بوجه خاص فى الخمسينات ، رودبرتس ومارلو ، والتى ساعدت فى تمهيد السبيل للحركة التى عرفت باسم « اشتراكية الأساتذة (أو « اشتراكية الكرسى ») التى حظيت بنفوذ واسع الانتشار فى الدوائر المثقفة ابان الستينات والسبعينات .

لقد وضع فيخته ، كما رأينا فى الجزء السابق ، نظرية اجتماعية فى أوائل القرن التاسع عشر تنطوى على المشاركة الفعالة من جانب الدولة فى تنظيم الحياة الاقتصادية ، وذلك كجزء من مذهب عام لتنظيم المجتمع على أساس وظيفى بوصفه نظاما موحدا . والواقع أن نظرية فيخته كانت أصلا تنصب على حقوق الفرد فى المجتمع ، ولم تنطو على أية فكرة شمولية للدولة مثل تلك التى نادى بها هيجل ، بيد أنه فى كتاباته المتأخرة صار يمجد الدولة ، بقدر ما فعل هيجل تقريبا ، ورفعها الى أسمى أوضاع الواقع فى مواجهة الفرد ، الذى اعتبر حياته بلا معنى بدونها . وقد وضع هيجل أيضا حدا فاصلا يفرق بين الدولة و « المجتمع المدنى » ، الذى كانت رسالتها أن توحده وتضفى عليه واقعا أسمى . وهكذا سمح مذهب هيجل « للمجتمع المدنى » بممارسة بعض ألوان النشاط التى تستند الى اعتبارات نفعية ولا تخضع الا لحق الدولة فى فرض مطابقة هذه الألوان لمطالبها التى لها الأولوية . واستعمل هيجل فى كتابته عن الشئون الاقتصادية على مستوى « المجتمع المدنى » كثيرا من العبارات التى

تعيد الى الذاكرة الاقتصاديين الكلاسيكيين ؛ وكان من الممكن لأتباعه أن يكونوا أيضا من أنصار ريكاردو عند هذا المستوى ، ولكن دائما على أساس أن « القوانين الاقتصادية » لا يمكن أن تتمتع بأية صفة شرعية فى مواجهة حاجات « الكل » كما تتمثل فى الدولة . وهكذا ، فان كلا من مذهب هيجل وفيخته لم يكن أساسا مما يتفق مع الفردية الاقتصادية و « التحررية » اللذين يدين بهما التقدميون البورجوازيون الذين كانوا فى حالة تمرد ضد حكم الدولة المطلق دفاعا عن قضية « حرية التعامل » (Laissez faire)

والواقع أن تمجيد « الدولة » كان جزءا من الفلسفة الأساسية لقسم كبير من الطبقات المثقفة فى ألمانيا ، وبوجه خاص فى بروسيا ؛ وقد فتح هذا الاتجاه الطريق لقبول كل من الاقتراحات الخاصة بأن الدولة ينبغى أن تتدخل فى الشئون الاقتصادية بوصفها المنظم للعلاقات الطبقية والمخطط للتنمية الاقتصادية ، والقيام حتى بالمشروعات التى تنطوى على ملكية عامة فعلية لوسائل الانتاج ؛ اذ أن فكرة الدولة « الأبوية » ، التى تحكم الناس لصالحهم — الذى يتطابق مع صالح المجتمع كله ، كانت تحظى بتحبيذ واسع النطاق ؛ وقد كانت هذه الفكرة تنطوى على فكرة ان كل ملكية فى أيد خاصة يجب أن تكون خاضعة لحق الدولة فى تحديد طريقة استخدامها بما يتفق مع مصلحة المجتمع كله ، وكان المفهوم أن هــذه المصلحة مما يتفق تماما مع المحافظة على الحكم المطلق ودعمه ؛ اذ لم تكن تنطوى على أى اعتقاد فى حق الفرد فى تحديد ماهية المصلحة العامة عن طريق التصويت الحر . فالدولة ، عن طريق حاكمها الذى يستشير المخلصين من رعاياه ، هى التى تحدد هذه المصلحة ، مع تمتعها بسلطات واســعة بما يكفى للمحافظة على تضامن المجتمع كله ضد أى شىء يهدد بتمزيق

قيمه التقليدية . وكان هناك شعور سائد على نطاق واسع بأن تقدم « المشروع » البورجوازى ، واتجاه « حرية التعامل » ذى الطابع الفردى الذى كثيرا ما صاحب هذا التقدم ، ينطوى على خطر التمزيق هذا ؛ ومن ثم ساد الرأى بأنه من المشروع تماما للدولة أن تسلح نفسها بأية سلطات من التدخل والسيطرة يتطلبها تجنب هذا الخطر . وجاء التهديد من جهتين — من نمو « قوة المال » لدى البورجوازيين ، المسلحين بالأساليب الفنية الحديثة فى الأعمال المصرفية والانتاج الكبير ؛ ومن انتشار التمرد بين العمال ، وهو التمرد الذى ولدته ظروف العمل التى فرضتها عليهم الطبقة الرأسمالية الناهضة . ومن ثم أحس الناس بأنه من الحق تأكيد سلطة الدولة فى تنظيم « المشروع » الرأسمالى ومقاومة المطالبة بمسئولية الحكم التى تتقدم بها البورجوازية من ناحية ، ومن ناحية أخرى عمل ما يمكن عمله لحماية الطبقات العاملة ضد الاستغلال البورجوازى بتنظيم ظروف العمل فى المناجم والمصانع وبمنح الحرف والمهن المختلفة مركزا قانونيا ما ، مركزا أدنى ولكنه مضمون ، مما يؤدى الى ربطهم بالنظام القديم ويجذبهم الى صف الحكم المطلق ضد الطغيان الاقتصادى لطالبى الربح البورجوازيين . وبهذه الروح اقتنع بسمارك بتعميم حق الانتخاب للرجال فى « اتحاد شمال ألمانيا » ، وفى الرايخستاج فيما بعد ، كحركة مضادة لمطالبة التقدميين البورجوازيين بتعميم حق الانتخاب فى نطاق محدود مصحوبا بمسئولية الحكم ، وتقربا منه للأفكار المتصلة بمساعدة الدولة للاتحادات الانتاجية للعمال كمحاولة لفصل الحركة العمالية عن الاتجاه الى التضامن مع البورجوازية فى هجومها على الحكم المطلق وعلى امتيازات النظام الأرستقراطى القديم . وهكذا ظهر الاتجاه الغريب الذى عرف باسم الاشتراكية «الاقطاعية» أو «المحافظة» ،

الذى جعله ماركس وانجلز هدف هجومها منذ سنة ١٨٤٨ فى « البيان الشيوعى » .

بيد أنه الى جانب هذه الاشتراكية « الاقطاعية » ، التى كانت فى الوقت نفسه ضد الرأسمالية وفى جانب كبار ملاك الأراضى — لأن الأرستقراطيين من ملاك الأراضى وامتيازاتهم اعتبرا جزءا جوهريا من النظام التقليدى الذى يجب الدفاع عنه ضد الهجوم البورجوازى ، كان يوجد اتجاه نقدى لنظام كبار ملاك الأراضى وللرأسمالية الصناعية والمالية معا . وقد انبثق هذا الاتجاه من حركة القومية الدستورية ، أو كان مرتبطا بها ارتباطا وثيقا ، ولكن دعاتها خرجوا على مدرسة القومية البورجوازية المنافسة لأنهم نبذوا « فردية » الطبقة الرأسمالية الناهضة . وكان عداء أنصار هذا الاتجاه لنقل القوة السياسية الى البورجوازية لا يقل عن عداء « الاقطاعيين » لهذا الانتقال ، وأكدوا ، بصورة أشد حتى من الاقطاعيين ، الآثار السيئة للرأسمالية الصناعية على الأحوال الاقتصادية للعمال ووضعهم الاجتماعى . ولكنهم رأوا أيضا الآثار الشريرة لنظام ملاك الأراضى ، واعتقدوا أن هذه الآثار ستزداد سوءا مع نمو النزعة التجارية التى تعرض الفلاحين كما تعرض العامل الصناعى لألاعيب أصحاب المصارف ولعدم الاستقرار المتزايد للسوق الاقتصادية « الحرة » . ولما كان هؤلاء « التحريون من أنصار الدولة » يعتبرون الدولة السلطة المسئولة عن رفاهة رعاياهم وأمنهم ، فانهم هاجموا منافسيهم من التحرريين أنصار مدرسة « حرية التعامل » ، وطالبوا بأن تسيطر الدولة على الاقتصاد بحيث تضمن استقرار الأحوال المعيشية وأمنها . ولم يذهب معظمهم الى أنه يجب أن يسيطر الناس على الدولة بالطريق الديموقراطى ، بيد انهم ذهبوا الى أن الدولة لا تستطيع أن تقوم بواجبها الا اذا جعلت نفسها فى وضع

يسيطر على قوى الانتاج فى المجتمع ؛ بل ذهب بعضهم الى حد تأكيد أن ذلك لا يمكن أن يتم الا اذا جُعلت الدولة المالك الفعلى لوسائل الانتاج الأساسية ، وليس المنظم الخارجى فحسب . ولم تنطو مقترحاتهم ، كقاعدة عامة ، على أى تغيير ثورى فى أساس المجتمع ، مثل التغيير الذى كان ماركس يفكر فيه ، والواقع أن معظمهم كان يصر على عدم الاقدام على شيء بعجلة تؤدى الى قلب الطرق التقليدية فى الحياة . فلم يكن ما تقدموا به مشروعات للتنفيذ المباشر بقدر ما كانت ضروبا من النقد للمجتمع القائم فى عهدهم ، ونظريات لتغييرات طويلة الأجل يتطلب الأمر ادخالها على الأنظمة الاجتماعية حتى يمكن جعلها ملائمة لظروف الانتـاج المتغيرة — على شرط امكان ادخال التعديلات المطلوبة دون كارثة وباعتبارها نتائج لتغير تدريجى فى الاتجاهات الاجتماعية . فقد فكر رودبرتس مثلا فى أن الأمر يتطلب قرونا — « خمسمائة عام » كما قال فى عبارة معروفة له — لاتمام التغييرات التى اعتقد بضرورة ادخالها على النظام الاجتماعى حتى تتلاءم الأوضاع الاجتماعية مع ظروف العصر الحديث . وعزّ عليه أن يفكر فيما قد يحدث من تطورات فنية واقتصادية خلال هـذه القرون مما يجعل العلاجات التى يقترحها غير ذات موضوع قبل أن يتم تطبيقها بأمد طويل .

وكان أهم أصحاب النظريات الذين جاءوا فى الخمسينات ليدعوا الى نوع من اشتراكية الدولة التى تقوم على هذه الأسس الفكرية هما رودبرتس والأستاذ الجامعى الخيّر الذى كان يكتب تحت اسم كارل مارلو . وكان رودبرتس أكثر الاثنين أهمية بما لا يقاس ، لأن نفوذه كان كبيرا ابان حياته ، بينما ظل مارلو غير معروف الا فى حدود ضيقة حتى أعاد شايفل النمسوى تعاليمه الى الحياة فى سنة ١٨٧٠ .

وكان كارل جوهان رودبرتس (١٨٠٥ — ١٨٧٥) ، الذى عرف أحيانا باسم روبرتس ياجتزوف — نسبة الى ضيعة ياجتزوف فى بومرانيا التى اشتراها فى سنة ١٨٣٥ ، ابن أحد أساتذة القانون ، وقد درس هو نفسه القانون فى جوتنجن وبرلين . وذهب بعد هذه الدراسات الى هايدلبرج حيث أخذ يدرس الفلسفة . ثم سافر كثيرا فى هولندة وفرنسا وسويسرا قبل أن يعود ليستقر فى الضيعة التى اشتراها حديثا . وفى سنة ١٨٣٧ أخرج أول مؤلفاته ، وهو كتيب كبير بعنوان « مطالب الطبقات العاملة » تضمن اشارات واضحة الى كثير من أفكاره الرئيسية ، وكان تحت تأثير ما تعلمه خلال رحلاته الخارجية . وفى ياجتزوف شرع يمارس الزراعة العلمية وبدأ يلعب دورا فى السياسة بوصفه مؤيدا للوحدة الألمانية على أساس الملكية الدستورية . وفى سنة ١٨٤٢ نشر مؤلفه الثانى « فى تفسير موقفنا الاقتصادى القومى » . وفى سنة ١٨٤٧ صار عضوا فى « مجلس النواب » الاقليمى ، ولعب فى العام التالى دورا فى الحركة القومية المطالب بالحكم الدستورى ، وعمل فترة قصيرة وزيرا للأشغال العامة والتربية فى الحكومة البروسـية ، ولكنه سرعان ما استقال لأنه اختلف مع زملائه الوزراء . وعند انهيار الحركة الدستورية اعتزل الحياة العامة ، وقضى بقية أيامه بين الكتابة والفلاحة . وتشمل كتاباته ، الى جانب تكوين نظرياته الاقتصادية ، دراسات للأساس الاقتصادى للمجتمع فى الجمهورية الرومانية والامبراطورية الرومانية ، ومحاولة فى وضع نظرية عامة للنمو الاجتماعى ؛ كما تبادل مع بعض معاصريه مجموعة ضخمة من المراسلات تضم كثيرا من أهم أفكاره . وكان فردیناند لاسال واحدا من أكثر من تبادلوا الرسـائل معه انتظاما .

وأوضح عرض عام لأفكار رودبرتس فى « خطاباته الاجتماعية » التى

أرسلها الى صديقه فون كيرشمان ونشرت فى سنتى ١٨٥٠ و ١٨٥١ ، (ويجب أن نضيف اليها خطابا آخر أرسله الى فون كيرشمان عن « رأس المال » لم ينشر الا بعد وفاته) . وقد أعيد نشر هذه الخطابات فى مجلدين سنة ١٨٧٥ و سنة ١٨٨٥ تحت عنوان « أضواء على المشـكلة الاجتماعية » . وترجع أهمية تواريخ كتاباته بوجه خاص الى ذلك القدر الكبير من النقاش الذى دار حول مسألة هل كان له تأثير كبير فى تعاليم كارل ماركس . فقد قال خصوم الماركسية مرارا أن ماركس سرق قسما كبيرا من أفكاره من رودبرتس . وقد نفى فردريك انجلز هذا القول بشدة ؛ ويبدو أن من قالوه فى مبدأ الأمر كانوا كتابا لا يعرفون كثيرا عن المصادر السابقة التى اعتمد عليها كلاهما على السواء ؛ بيد أن هناك بعض الشواهد التى تدعو الى الاعتقاد بأن ماركس ، وان كان قد كوّن أفكاره الرئيسية دون أن يكون مدينا بأى شىء لرودبرتس ، الا أنه تأثر به فى صـياغتها فى كتاباته المتأخرة ، خاصة فى تناوله لمشكلتى « افراط الانتاج » و « أزمات الأعمال » . أما الشىء المؤكد تماما فهو ان رودبرتس أثر فى لاسال الى حد كبير ، خاصة فى تكوينه « للقانون الحديدى للأجور » ؛ وأن أكثر الخلافات بين ماركس واللاساليين حدة حول هذه المسألة — وحول المسألة الوثيقة الارتباط بها الخاصة بقدرة النقابات على التأثير فى الأجور فى ظل النظام الرأسمالى — ثارت فى نقاط أخذ فيها لاسال برأى رودبرتس ضد ماركس .

وقد أقام رودبرتس نظريته الاقتصادية على مفهوم أن العمل هو مصدر القيمة الوحيد ومعيارها . بيد أنه اعتنق هذه النظرية ، لا فى صـورتها الماركسية ، ولكن فى الصورة التى كان الكتاب السابقون ، مثل وليم تومسون وجون فرانسيس براى ، قد عرضوها بها ورددها بعدهم برودون .

أى أنه أعلن أن العدالة تقتضى أن يرد المجتمع لكل فرد ما يساوى كامل مساهمته فى الرصيد المشترك من المنتجات ذات القيمة ؛ بينما ذهب ماركس الى أن الفرد ليس له ، كقاعدة عامة فى ظروف الاقتصاد الحديث ، نتاج يمكن تحديده ؛ وأن المطالبة « بكامل النتــاج » لا يمكن التقــدم بها الا باسم طبقة العمال ككل ، لا باسم العامل الفرد، كما أن هذا النتاج لابد أن يستقطع منه بالضرورة ما يتطلبه تكوين رأس المال والقيام بالخدمات العامة واعالة أولئك الذين ليسوا فى وضع يسمح لهم باعالة أنفسهم . وقد اقترح رودبرتس ، فى مجال تطبيق نظريته فى العمل ، أن يستبدل بالنقود بوصفها وسيلة للتبادل عملة عمل تقوم على أساس وقت العمل الضرورى اجتماعيا — وهذه طبعا فكرة كان روبرت أوين قد عرضها قبل ذلك بأمد طويل فى « تقريره الى مجلس لانارك » (١٨٢٠) ، ثم رددها بعده كثير من الكتاب اللاحقين . ولكن الحقيقة أن رودبرتس استوفى بسط هذا الاقتراح الى حد أبعد مما فعل الذين سبقوه اليه ؛ ولكن المؤلف الذى استكمل فيه ذلك ، وهو « عمل اليوم العادى » لم يظهر الا فى سنة ١٨٧١ ، وكان اقتراحه ، فى خطوطه الرئيسية ، أنه ينبغى أن يحدد يوم عمل عادى تحديدا مصطنعا يتكون من أعداد مختلفة من ساعات العمل الفعلى تتنوع باختلاف مشقة الأعمال المتنوعة ، بحيث يتكون عمل اليوم العادى بالنسبة لعمال المناجم من ساعات عمل أقل مما يتكون منه عمل اليوم العادى لعامل النسيج . واقترح تحديد مقدار موحد من الناتج لكل يوم عمل عادى ، على أن يتم تحديد هذا المقدار على أساس ما يستطيع العامل المتوسط ، أو العادى ، أن ينتجه فى هذا الوقت . ويحدد الأجر الذى يتقاضاه العامل على أساس هذين العاملين ، بحيث تختلف مكافأة الفرد الذى ينتج أكثر من المقدار الموحد أو أقل منه حسب انتاجه . وتحدد هذه الأجور الموحدة

بقانون بطريقة تضمن للعمال الحصول على مزايا ارتفاع القدرة الانتاجية — وهى المزايا التى تذهب ، كما يقول رودبرتس ، الى الطبقات الرأسمالية فى ظل النظام القائم . كما أصر رودبرتس أيضا على تعديل القانون بحيث يحقق للعمال أمنا أكثر فى فرص العمل . فقد ذهب الى أن الأجور ، فى ظل الظروف القائمة ، قد خفضت الى مستوى حد البقاء ، ولذلك حرم العمال من مزايا ارتفاع القدرة الانتاجية ، ومن ثم يجنح نصيب العمال فى الناتج الكلى الى الهبوط باستمرار كلما زاد الناتج . واعتبر أن ما ترتب على ذلك من تحديد القوة الشرائية لدى العمال هو السبب الأساسى فى الأزمات التجارية ، التى عزاها الى افراط الانتاج فى السلع بينما سوق الاستهلاك محدودة . ومن ثم توقع ان خطته فى تنظيم الأجور ، باعطاء العمال مزايا ارتفاع القدرة الانتاجية ، تضع حدا للأزمات ولاستغلال قوة العمل لمصلحة غير المنتجين . كما تقدم أيضا بسلسلة من المقترحات التى بمقتضاها تتيح الدولة الائتمان للمنتجين الزراعيين لترفع عن كاهلهم وطأة استغلال مـلاك الأراضى والمرابين وتسمح لهم بالحصول على ناتج عملهم بأكمله .

كانت هذه هى مقترحات رودبرتس للاصلاحات التى يمكن تنفيذها على مراحل ودون أى قلقلة ثورية . بيد أنه كان يتطلع أيضا فى المـدى البعيد — المدى البعيد جدا — الى تغيرات أوسع من ذلك بكثير جدا تشمل انتقال الأرض والوسائل الرئيسية للانتاج الى الملكية العـامة ؛ ولا تترك للملكية الخاصة سوى دخول « وقت العمل » التى يمكن انفاقها فى شراء السلع والخدمات الاستهلاكية . وعند هذه النقطة ترتبط نظريات رودبرتس الاقتصادية بمفهومه عن النمو التاريخى . وهو يذهب الى أن التاريخ البشرى ينقسم الى ثلاث مراحل كبرى ، تحتوى كل منها على عدة مراحل ثانوية داخلها . فالمرحلة الأولى ، التى سماها « وثنية —

قديمة » ، كانت تميز بوجود الملكية الخاصة ، لا فى الأشياء فحسب ،ولكن فى الناس أيضا . والمرحلة الثانية وهى « المسيحية — الجرمانية » احتفظت بالملكية الخاصة فى الأرض ورأس المال ، ولكنها نبذت ملكية الانسان للانسان . وهذه هى المرحلة التى ما زال المجتمع المعاصر يمر بها ، وستستمر بعض الوقت فى المستقبل . وبعدها ستأتى مرحلة « المسيحية — الاجتماعية » التى ستنتقل فيها الأرض ورأس المال الى الملكية الجماعية . وفى هـذه المرحلة سيكون العمل هو السند الوحيد للحصول على نصيب فى الناتج ، وسيتلقى فيها كل عامل نصيبا يقابل خدماته الانتاجية .

وهكذا كان رودبرتس يتطلع الى مجتمع اشتراكى فى المستقبل ؛ بيد أنه رفض أن تكون له أية علاقة بأية محاولة للتعجيل بمقدم هذا المجتمع باثارة العمال الى التمرد . فقد كان يعتقد ، كما رأينا ، أن الأمر سيتطلب مئات السنين لاعداد الناس للسير بمثل هذا المجتمع بنجاح ، وأنه لا يمكن عمل شىء سوى التقدم التدريجى نحوه بتحسين وضع العمال بواسطة العمل التنظيمى من جانب الدولة . اذ لما كان يرى أنه فى حالة عدم تدخل الدولة ستظل الأجور حتما عند مستوى حد البقاء ، وأن النقابات لا تستطيع أن تفعل شيئا لمنع هذا الاستغلال ، فانه ذهب الى أن العلاج الوحيد الممكن هو القوانين التى ترغم طبقات أصحاب الأعمال على ترك المزايا الناجمة من ارتفاع القدرة الانتاجية لعمالهم . كما ذهب أيضا الى أنه بسبب الآثار التى لا فكاك منها « للقانون الحديدى » ، لن تستطيع الجمعيات التعاونية أن تفعل شيئا ذا قيمة فى تحسين حال العمال ، سواء قامت هذه الجمعيات على أساس تطوعى ، كما يدعو شولتز دليش ، أو بمساعدة الائتمان الذى توفره لها الدولة ، كما يطالب لاسال . ففى كلتا الحالتين ستعمل المنافسة من جانب الصناعة الرأسمالية على ابقاء أجور العمال عند حد البقاء .

وليس هناك سوى الدولة التى تستطيع، بتحديد الأجور والحد من الأرباح، أن تفعل شيئا ذا أثر حقيقى .

هذا ، وكان رودبرتس يفكر فى الدولة التى ستتيح للعمال هذه المزايا على أنها دولة ملكية ، يظل الملك فيها هو المسيطر على السلطة التنفيذية . وقد حبذ نمو نظام نيابى ، يعاون الملكية ، وأراد أن تقف الملكية الى جانب الشعب ضد القلة الرأسمالية . ولكنه لم يعتقد أن الناس أنفسهم مستعدون لتولى مصائرهم بأنفسهم . ومن ثم كانت كتاباته مما يتفق مع سياسة ما سمى « باشتراكية الدولة » البسماركية ، أكثر مما تتفق مع الاشتراكية الديموقراطية . وقد رفض الانضمام الى « اتحاد العمال الألمان » الذى أنشأه لاسال ، وأرسل الى هذا الاتحاد « خطابا مفتوحا » فى سنة ١٨٦٣ يشرح فيه اعتراضاته ويعرب عن عطفه . ولم يكن يشارك لاسال فى اعتقاده أن تعميم حق الانتخاب للرجال سيفتح الباب لتحقيق الاشتراكية ، أو حتى للتقدم السريع نحوها . فبعد اخفاق سنة ١٨٤٨ ضعف ايمانه بالحركات السياسية ، : وصار مراقبا من بعد للأمور ، يحاول التطلع الى المستقبل واقناع الأذكياء من الناس بأن يدركوا اتجاه نمو العالم وأن يعملوا ما فى وسعهم ، دون أى قلقلة لا داعى لها للنظام القائم ، للتقدم نحو نظام اجتماعى أكثر عدالة . ولكنه رفض أن تكون له أية علاقة « بالاستثارة » (Agitation) أو بحرب الطبقات ، اذ كان يتطلع الى العقل ، لا الى القوة ، فى اقناع الناس بقبول أفكاره . ويساعدنا ذلك فى تفسير السبب الذى من أجله نفى انجلز بكل هذه الشدة فكرة أنه هو وماركس تأثرا برودبرتس ، كما يبين الاختلاف الجوهرى بين وجهة نظرهما ووجهة نظره . اذ أن فكرة الطبقة باعتبارها قوة عاملة فى التاريخ كانت بعيدة كل البعد عن طريقة رودبرتس فى التفكير ، بينما كانت تحتل مركزا هاما فى نظرية ماركس قبل كتابة « البيان الشيوعى » بأمد طويل .

وكان الداعية الآخر لنظرية اشتراكية لا صلة لها بأية حركة عمالية فى ألمانيا فى الخمسينات من القرن التاسع عشر هو العالم والفنى technician كارل جورج وينكلبلخ (١٨١٠ — ١٨٦٥) الذى كان يكتب تحت اسم كارل مارلو . وقد كتب مارلو ، الذى كان أستاذ الكيمياء فى « المدرسة الفنية العليا » فى كاسل ، مؤلفا واحدا فقط تركه غير كامل عند وفاته . وقد ظهرت الأجزاء الثلاثة التى نشرت بين سنة ١٨٥٠ و سنة ١٨٥٩ تحت عنوان عام هو « بحوث تتعلق بتنظيم العمل أو خطة للاقتصاد العالمى » . وهى تشمل نظريته بأكملها ، ولكنها لا تتضمن تفاصيل تطبيق مقترحاته العملية . ولم تحظ هذه الأجزاء بانتشار واسع بين القراء ، ويبدو أنها كادت تنسى عندما أشار اليها الاقتصادى النمسوى ، البرت شايفل ، اشارة طيبة فى كتابه « الرأسمالية والاشتراكية » (١٨٧٠) . ومنذ ذلك الوقت صارت تواريخ الاشتراكية تضم ملخصا لآرائه — كما فعل اميل دى لاقلييه وجون راى فى الثمانينات مثلا . بيد أن مارلو لم يؤسس مدرسة أو كان له أى نفوذ مثل رودبرتس . وكان يحدوه فى عمله روح انسانية بحتة ، اذ دفعته مناقشة عابرة فى النرويج مع عامل ألمانى حـــول ألوان الحرمان وعدم الأمن فى حياة الطبقة العاملة الى دراسة الظروف بنفسه ، ويبدو أنه وصل الى الآراء التى انتهى اليها فى عزلة تقريبا ، وأنه لم يتأثر كثيرا بأى مفكر معاصر . وقد حملته ملاحظاته عن الصناعة وآثار تقدم الرأسمالية على الاقتناع بأن هناك عملية تتم بسرعة من تحويل القسم الأكبر من المجتمع الى بروليتاريا ، وأن كبار الرأسماليين يسحقون صغار أصحاب المشروعات الفردية ، وأن الأجور فى ظل النظام الصناعى النامى تظل منخفضة عند حد المحافظة على البقاء ، وأن العمال يتعرضون لمخاطر البطالة . كما أكد أيضا الآثار الصحية السيئة الناجمة عن العمل فى المصانع

والمساكن المزدحمة وغير الصحية ونمو ادمان الخمر وانحطاط الأخلاق فى المدن الصناعية المتوسعة ، والعواقب الشريرة لاستخدام النساء خارج بيوتهن وما ترتب على ذلك من أضرار للحياة العائلية والأخلاق . وقال : ان استعمال الآلات جعل أيضا مهمة العامل أكثر رتابة وأقل تشويقا ؛ وان نتيجة هذه العوامل كلها هى القلق الذى يعبر عن نفسه فى التمـرد والثـورة .

ومع ذلك فقد كان مارلو متفائلا . اذ اعتقد أن الثورة الفرنسية فى سنة ١٧٨٩ كانت نقطة البدء لعصر جديد من التقدم البشرى . بل الواقع أنه قسّم التاريخ البشرى كله الى فترتين ، كانت ثانيتهما فى مستهل بدايتها بعد . فتاريخ الجنس البشرى كله حتى سنة ١٧٨٩ كان يسيطر عليه مبدأ « الوثنية » أو « الاحتكارية » . وخلال هذه الفترة كان يُعتبر « طبيعيا » أن « تضحى » الكثرة من أجل القلة ، وأن « تحتكر » القلة السيطرة على وسائل الانتاج . وقد أخذ نظام الاحتكار هذا عدة أشكال متعاقبة فى أنظمة الرق ورق الأرض ، والعمل المأجور ، وجميعها كانت صورا لاستغلال الكثرة بواسطة القلة . وقد نادى المسيح منذ قرون طويلة بالمبدأ المضاد ، مبدأ المساواة البشرية ؛ ولكنه لم يُترجم الى مصطلحات سياسية قابلة للتطبيق حتى جاءت « الثورة الفرنسية » فأعلنت « حقوق الانسان » . ومن ثم يجب اعتبار « اعـلان حقوق الانسان » نقطة البـداية لعصر المسيحية الحقيقية ؛ ومهمـة القرن التاسع عشر أن يعمل عـلى تطبيق الدلالات الاجتماعية للمبدأ المسيحى . وذهب مارلو الى أن ضمير المجتمع قد قبل هذا المبدأ منذ سنة ١٧٨٩ ، اذ لا يمكن تطبيقه الا بتأييده . ولكن حتى بعد أن صار هكذا موضع قبول من الناحية النظرية ، لابد أن ينتظر تطبيقه اكتشاف الوسيلة الملائمة . وقد كان هناك حتى ذلك الوقت ، فى رأيه ،

مدرستان متنافستان تحاولان تطبيقه — التحررية والشيوعية — بيد أن كليهما كانت متحيزة الى جانب واحد بصورة تؤدى الى كارثة ، ومن ثم فهما غير مقبولتين . وكان مارلو يعنى « بالتحررية » أساسا التحررية الاقتصادية بمعناها السائد فى أوروبا (غير انجلترا) — أى « حرية التعامل » — التى تقوم على الاعتقاد بأن هناك « نظاما طبيعيا » سيأخذ مجراه اذا كفت الدولة والهيئات المنظمة الأخرى عن التدخل فى عمله . وقال مارلو : أن التحررية ، بهذا المعنى ، أثبتت أنها « منشأ حكم القلة » ، وأنها أبعد ما تكون عن أن تؤدى الى المساواة ، وأن كل ما فعلته هو مجرد نقل قوة الاستغلال الى أيد أخرى . ومن الناحية الأخرى ليس انحراف الشيوعية — التى عنى بها أساسا شيوعية المساواة التى نادى بها بابيف وكابيه — عن الطريق السوى أقل من التحررية . فهى ستضعف ، بصورة تؤدى الى كارثة ، حوافز العمل ، وتفقر الناس فى عملية التسوية بينهم فى الحقـوق .

واقترح مارلو نظاما ، أطلق عليه اسم « بانبوليزم » ، يقصد به التوفيق بين التحررية والشيوعية ، بهدف مزدوج هو تحقيق أكبر قدر من النمو الذاتى وأكبر قدر من السعادة للجميع . نظام يسعى لتحقيق الحرية والوفرة معا . وأساسه الذى يقوم عليه هو الالتزام العام بالعمل لكل رجل قادر ؛ ويصحب ذلك حق الجميع فى الحصول على وسائل الانتاج ، وهو حق تضمنه الدولة . ويتمتع كل عامل — وقد تحرر من استغلال صاحب الأرض وصاحب العمل ومحتكر الائتمان — بناتج عمله كاملا فى صورة مقابل كامل لما يسهم به من نصيب فى المال المشترك . ولكى يتم تحقيق ذلك تستولى الدولة على ملكية جميع الخدمات العامة الأساسية وتديرها مباشرة — وقد سرد مارلو ضمن هذه الخدمات السكك الحديدية والموانى والماء والغاز

والأعمال المصرفية والتربية — وبالاضافة اليها ، وقبلها ، صور النشاط الاقتصادى الكبير بما فيها استغلال الغابات والتعدين وصيد الأسماك والتجارة الخارجية ، وجميع صور التجارة بالجملة فى المواد الأولية والمواد غير كاملة الصنع ، وفى المصنوعات التى لا تنتقل رأسا من المنتج الى المستهلك أو من المنتج الى تاجر التجزئة . واقترح مارلو أن تبقى الزراعة والانتاج الصغير وتجارة التجزئة فى أيد خاصة ، ولكن على أن تنظم جميع هـذه المهن فى « طوائف مهنية » تحت اشراف الدولة . وكان مستعدا لترك الموجود من رءوس الأموال الخاصة المتراكمة دون مساس حتى تندثر وحدها . ولكنه كان يحرّم كل تراكم جديد لرأس المال بقانون ، اذ أن وسائل الانتاج ستصبح ملكا عاما . وللمحافظة على المجتمع المنظم على هذه الأسس وضمان دخول مناسبة للمنتجين ، توضع حواجز جمركية حامية ضد ادخال أى بضائع خارجية يتم انتاجها فى ظل ظروف غـير عادلة .

وكان من رأى مارلو ان الخطة التى تقدم بها لا يمكن تطبيقها عمليا الا اذا استقر عدد السكان بحيث لا تتجاوز الزيادة فى السكان كل زيادة فى الانتاج أو على الأقل تعوّضها . فكان يريد فرض قيود شديدة على حق الزواج ، اذ كانت « كوابح الحرص » أو « الكوابح الأخلاقية » التى قال بها مالتس غير كافية فى نظره ، فذهب الى أنه يجب عدم السماح لأى شخص بانجاب أطفال حتى يثبت أن لديه وسائل معيشتهم . وتضمنت مقترحاته خطة عامة من التأمين ضـد المرض والحوادث والشيخوخة ، ولاعالة الأرامل والأيتام . ودعا الى وقف حق الزواج على شرط دفع اشتراك العضوية فى رصيد التأمين الاجتماعى . وبذلك يكون مارلو قد تقدم بخطة للتأمين الاجبارى لا تختلف كثيرا عن الخطة التى نفذها بسمارك

فيما بعد ، ولكن بدون أن يصحبها الشرط الخاص بالزواج ، كما أن خطة مارلو كانت طبعا أكثر شمولا بكثير .

لقد كان مارلو فى اتجاهه العام « اشـتراكى دولة » تحدوه نزعة انسانية ؛ مع اتجاه قوى الى المساواة ، ولكنه لم يتجه قط الى الدعوة الى تنفيذ مقترحاته بوسائل عنيفـة . وبذلك يقف هو ورودبرتس معا كناقدين شديدين للنظام الرأسمالى الناهض وكمؤمنين بضرورة تدخـل الدولة لتوفير وسائل المعيشة المحترمة للعمال . وكلاهما مناهض للتحررية بالمعنى الاقتصادى فقط ، لأنهما كانا هما نفساهما ميالين الى الحرية بالمعنى السياسى . فكلاهما قدم حق الفرد فى الحصول على وسائل الرفاهة والمتعة بشرط واحد هو استعداده لقبول مسئولية المساهمة بعمله فى المال المشترك . وقد حملهما سعيهما فى تطبيق هذه المبادىء الى الدعوة الى الملكية المشتركة فى وسائل الانتاج ، بما فى ذلك مصادر رأس المال النقدى والائتمان ؛ وفكر كلاهما فى المشكلة على أساس من مقتضيات الانسانية المشتركة وليس على أساس حق طبقة بذاتها . ويختلف كل منهما عن الآخر ، فى حدود اختلافهما أصلا ، فى أن مارلو لا يبدى ذلك الحرص الذى يبديه رودبرتس فى استعداده لمنح التغيير المطلوب من النظام القائم الى النظام الجديد قرونا حتى يتم . والواقع أن مارلو لم يكن واضحا بالمرة فيما يتعلق بالسرعة التى يتوقع أن يتم بها التغيير ، ولعل السبب فى ذلك أنه لم يكمل الجزء الأخير من كتابه ، أو لعله لم يكمله لأنه لم يستطع أن ينتهى الى رأى فى هذه النقطة المهمة .

وقد كان لذلك النوع من التفكير الاشتراكى المنعزل ، الذى يمثله مارلو ورودبرتس ، أصداؤه العديدة فى ألمانيا فيما بعد كما سنرى . فهو السلف المباشر « لاشـتراكية الأسـاتذة » التى ظهرت فى السبعينات

والثمانينات من القرن التاسع عشر ، والتى تحدت الاقتصاد السياسى التقليدى ونادت بأن وظيفة الدولة تشمل تنظيم الحياة الاقتصادية للأمة . بيد أن تحدى الاقتصاديين لمبدأ « حرية التعامل » فى الخمسينات لم يكن مقتصرا على « اشتراكى الدولة » ، بل اشترك فيه أيضا زعيم ما يسمى « بالمدرسة التاريخية » . اذ كان ويلهلم روشير (١٨١٧ — ١٨٩٤) ، الذى بدأ هذه المدرسة ، قد نشر كتابه « أسس الاقتصاد السياسى » فى سنة ١٨٤٣ ؛ كما كانت أكثر مؤلفات برونو هيلدبراند وكارل كينز تحديا ، وهما مؤيداه الرئيسيان ، قد ظهرت فى سنة ١٨٤٧ وفى سنة ١٨٥٣ على التوالى ؛ اذ أن الحركة التى تمثلت فى أعمال رودبرتس ومارلو كانت فى الواقع جزءا من حركة أوسع بكثير لتحدى سيادة المدرسة الكلاسيكية فى الاقتصاد السياسى . وقد قامت هذه المدرسة ، التى وجدت تربة صالحة فى ألمانيا ، كما قامت انتقادات سيسموندى السابقة عليها ، على الهجوم على مفهوم وجود مجموعة من « القوانين الاقتصادية » التى يمكن استخلاصها من طبيعة عملية التبادل نفسها واعتبارها صحيحة بصورة مطلقة بذاتها ، دون أى اعتراف واضـح بعلاقتها بظروف الزمان والمكان . وقد عارضت « المدرسة التاريخية » هذا النظام الاستنتاجى المطلق منكرة وجود أية قضايا مطلقة يمكن استخلاصها من هذه القوانين أكثر مما أنكرت وجود هذه القوانين المطلقة ذاتها . وذهب أتباعها الى أن العامل الاقتصادى ليس سوى واحد من عدة عوامل كان على المجتمعات فى جميع الأزمنة أن تأخذها فى اعتبارها عند تشكيل طرق معيشتها الجماعية ، وأن ما هناك من قوانين يمكن جعلها تعمل بطرق مختلفة كل الاختلاف تبعا للأنظمة التى تتبناها المجتمعات لتنظيم عمل هذه القوانين . وبطبيعة الحال لا يؤدى المدخل التاريخى أو القائم على فكرة تأثير الأنظمة السائدة للاقتصاد حتما

الى أية نتائج اشتراكية : فقد كان يتفق الاتفاق كله مع الاعتقاد بضرورة الفوارق الطبقية واختلاف الحقوق لدى الجماعات المختلفة . بيد أن هذا المدخل يستبعد أى افتراضات عامة سابقة فى صالح « حرية التعامل » ؛ ومن الناحية العملية كان أولئك الذين يتبنونه خلال القرن التاسع عشر ينتهون منه عادة اما الى نتائج اشتراكية أو محافظة (كثيرا ما كانت مصحوبة بآراء امبريالية) .

وسيتعين علينا أن نعود الى هذه النقطة فيما بعد : ولكن كل ما يهمنا فى هذه المرحلة هو الاشارة الى أن تأملات أمثال مارلو ورودبرتس ، رغم أنها كانت بعيدة كل البعد عن أية صلة بحركات الطبقة العاملة الاشتراكية ، فانها أسهمت بنصيب فى اضعاف الأسس الفكرية للرأسمالية فى نفس الوقت الذى كانت تتقدم فيه الرأسمالية عمليا بأقصى سرعة وانتصار . فقد كانت أفكار هؤلاء الرجال ، التى تثير البلبلة ، تعبر عن عدم رضا عميق ضد الآثار البشرية المترتبة على النظام الرأسمالى الناهض ، وهو شعور مختلف عن تنبؤات توماس كارلايل وجون رسكين — أو صامويل تيلوركولريدج وروبرت سوذى قبل ذلك — فى بريطانيا ، وان كان مماثلا فى آثاره . ولم يجد ماركس ، الذى كان يركز اهتمامه على اثبات نظريته الخاصة بالطبقة بوصفها أداة الثورة الاجتماعية ، فى هؤلاء الخصوم الأخلاقيين للرأسمالية ما يجدى ، سوى أن يستعير بعض حججهم بين الفينة والفينة حينما يجد فائدة فى ذلك . كما أن معظم المثقفين فى أوروبا لم يكن لديهم فى الخمسينات من القرن التاسع عشر استعداد كبير للاستماع لأصوات الناقدين ؛ فقد بدا أن افول نجم الحركة الثورية قد جعل ما لديهم من آراء غير مهم عمليا . ولم يستردوا مركزهم ثانية الا فى الستينات عندما بدأت الطبقات العاملة تنظم قواها وتحدث قلقلة فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة مرة أخرى .

وفى نفس الوقت أدى هؤلاء النقاد الانسانيون للنظام الرأسمالى الناهض خدمة مزدوجة . فقد حـدّوا من الادعاءات الفكرية التحررية الرأسمالية بتأكيدهم للادعاءات المقابلة لمفهوم « دولة الرفاهة » ؛ كما أتاحوا أيضا صورة جديدة من انجيل التخطيط الاقتصادى الذى بشر به من قبل سان سيمون ومدرسته فى الجزء الأول من القرن . وقد وقف رودبرتس ومارلو فى المسائل الاقتصادية الى جانب العمال بوضوح قاطع ، معبرين عن وجهة النظر القائلة بأن الرأسمالية تنطوى على استغلال ضحاياها وافقارهم ، وما يصاحب ذلك من احساس بعدم الأمن الذى يُعد كارثة ؛ وتطلع كلاهما الى مجتمع مخطط يكون المبدأ الأساسى لسياسته العامة تحقيق الرفاهة للناس جميعا . وحملهما ذلك على الدعوة الى الاشتراكية ؛ ولكنه لم يجعلهما اشتراكيين بأى معنى مألوف للكلمة ؛ لأن « دولة الرفاهة » فى تفكيرهما لم تكن بالضرورة تعتمد فى وجودها عـلى الديموقراطية السياسية . فقد فكر كلاهما فى الدولة على أنها أداة أخلاقية لدعم الرفاهة الاجتماعية ، ولكن ليس على أنها أداة يستخدمها العمال أنفسهم . لهذا السبب كان مذهباهما فى خدمة الديموقراطيين والمؤمنين بالحكم المطلق أو « الأبوية » الأرستقراطية على حد سواء ؛ وقد أثر رودبرتس ، على الأقل ، فى بسمارك بقدر ما أثر فى لاسال تماما . وكان روشير وزملاؤه من « المدرسة التاريخية » أقل اشتراكية حتى من رودبرتس ؛ وكانت الأهمية الأساسـية لمذهبهم انها دعمت نوعا من « رأسمالية الدولة » — وليس « اشتراكية الدولة » — التى تقبل الصناعة فى ظلها قيام الدولة بدور تنظيمى لمصلحة التنمية القومية أو التوسع الامبريالى . وفى ظروف الموقف فى ألمانيا فى الخمسينات والستينات من القرن التاسع عشر كانت الجماعتان من القوة فكريا بحيث حالتا دون اعتناق أصحاب الأعمـال

الألمان « لحرية التعامل » كمبدأ عام ، وعاونتا فى تمهيد الطريق لسياسة بسمارك الامبريالية . ولهذا السبب كان هناك نفور شديد بين الاشتراكيين الديموقراطيين من الاعتراف بأهمية رودبرتس بوصفه مفكرا اشتراكيا ؛ بيد أن ما أسهم به لم يكن بأى حال تافها ، ويُعد هو ومارلو حلقتين فى سلسلة التفكير الأخلاقى الاشتراكى الذى ظل يؤكد ذاته باستمرار فى صفوف الديموقراطية الاشتراكية — رغم انزوائه فى الصـورة الخلفية بانتشار الماركسية فى الستينات والسبعينات — وكان عاملا من العوامل الأساسية فى تكوين الاشتراكية الأوروبية الحالية .

الفصل الثالث

فجر الاشتراكية فى روسيا

بلنسكى وهرزن وشيرنيشفسكى

لقد ظلت الاشتراكية حتى منتصف القرن التاسع عشر فى جميع صورها تقريبا مذهبا من مذاهب غرب أوروبا وحدها . وحقيقة انها انتقلت عبر المحيط الأطلسى بواسطة أمريكيين ممن زاروا أوروبا أو أوربيين استقروا هناك ، ولكن الأمريكيين لم يسهموا فيها بنصيب متميز خاص بهم — اللهم الا اذا حسبنا ج . ف . براى الذى كان يعيش فى انجلترا عندما ألف كتابه المعروف [1] وقد كان هناك أمريكيون من أتباع روبرت أوين وفوريه ؛ فى سنة ١٨٤٨ غادر اتيين كابيه فرنسا ليؤسس مجتمعه « ايكاريا » فى تكساس . وكانت أمريكا زاخرة بمنشئى المجتمعات من دينيين واشتراكيين ؛ ولكنهم كانوا فى الغالب يعملون على أساس أفكار مستوردة من الخارج ، ومع أشخاص جاءوا من الخارج أيضا الى حد كبير . وبعد سنة ١٨٤٨ زاد سيل المهاجرين الذين يبحثون عن عالم جديد يجدون فيه وسائل العيش والحرية زيادة كبيرة . بيد أن جذور الاشتراكية لم تتأصل بعمق فى التربة الأمريكية ، بل الواقع أن نفوذها صار أقل عندما ضعفت حماسة

---

(١) « مظالم العمل وعلاجات العمل » (١٨٣٩) . وقد ولد براى فى الولايات المتحدة وأخذ صبيا الى انجلترا وكان يعمل صفاف حروف عندما كتب كتابه . انظر الجزء الأول من هذا المؤلف ، الفصل السابع .

الطوبيين القديمة ورقدت الاشتراكية الأوروبية تفسها واهنة بعد هزيمتها الكبرى .

بيد أن هذه الفترة من الجمود فى أوروبا الغربية بالذات شهدت أول العلامات التى تدل على أن الاشتراكية فى طريقها لأن تكون قوة فى روسيا ، لا كحركة شعبية ، ولكن كمذهب يدين به قطاع من المثقفين . اذ أن موت نيقولا الأول فى سنة ١٨٥٥ واعتلاء اسكندر الثانى العرش جلبا معهما لفترة ما تخفيفا فى حدة النظام الاضطهادى الشديد الذى ساد بعد سحق مؤامرة « الديسمبريين » فى سنة ١٨٢٥ . فحدثت زيادة كبيرة فى عـدد الصحف والمجلات ، وصار من الممكن لفترة ما الكتابة بشكل مفتوح الى حد ما عن المشاكل الاجتماعية تحت ستار النقد الأدبى أو الفلسفى . كما صار تهريب الكتب والصحف الأجنبية أيسر أيضا ، وصارت صحيفة اسكندر هرزن « كولوكول » (الجرس) ، التى كانت تطبع فى لنـدن بالروسية ، توزع على نطاق واسع بين الطبقات المثقفة فى روسيا — أول صحيفة تصل الى الجمهور الروسى دون أن تتعرض للرقابة . وبطبيعة الحال لم يمكن توزيع « الكولوكول » الا سرا ، ولكنها كانت توزع ، عـلى نطاق واسع تماما ، طوال السنوات القليلة قبل عودة الاضطهاد ثانية ، بكل قوته السابقة تقريبا ، بعد التمرد البولندى ومحاولات التمرد بين الفلاحين فى سنة ١٨٦٣ .

وكان هناك طبعا حركات من الفكر التحررى فى روسيا قبل هـذه الفترة بأمد طويل . فقد شجعت كاثرين الثانية التفكير الذى يقوم على أساس أفكار الاستنارة الفرنسية حتى تولاها الذعر ، أولا بسبب حركة تمرد بوجاشوف التى قامت بين الفلاحين ، ثم بسبب « الثورة الفرنسية » ، كما كان من المستحيل الحيلولة دون وصول الأفكار التى نشرتها « الثورة

الفرنسية » فى الخارج الى روسيا وتأثيرها فى المثقفين الروسيين . بيد أن هذا التأثير ، فى نواحيه السياسية والاجتماعية ، لم يكن عميقا ؛ كما أن الصراع ضد نابليون والدور الذى لعبه اسكندر الأول فى « الحلف المقدس » بعد سنة ١٨١٥ جعلا استمرار هذا التأثير عسيرا . وكان استمراره أقوى ما يكون فى جنوب روسيا حيث كان داعيته باقل ايفانوفيتش بستل (١٧٩٣ — ١٨٢٦) الذى كان مصدر الالهام للحزب الأكثر تطرفا بين الزعماء العسكريين والأرستقراطيين الذين اشتركوا فى الثورات « الديسمبرية » أيام أن ارتقى نيقولا الأول العرش . وقد نادى بستل بتحرير أقنان الأرض ومنحهم نصف أراضى روسيا — على أن تحتفظ الدولة بملكية النصف الآخر لتؤجره لأصحاب المشروعات الزراعية التقدميين . كما دعا الى تعميم حق الانتخاب لجميع الرجال وانشاء جمهورية ديموقراطية مركزية . وكانت وجهات نظره متقدمة تماما على آراء « الديسمبريين الشماليين » وعلى رأسهم نيكيته موراقيف ، الذى كان يريد ملكية دستورية لامركزية وحق انتخاب محدود ، أو آراء الاقتصادى نيقولاى ايڤانوڤيتش تورجنيف (١٧٨٩ — ١٨٧١) الذى كان ، بوصفه موظفا من موظفى الامبراطورية ، يحث اسكندر الأول على تحرير الأقنان وادخال اصلاحات كبرى فى نظام الضرائب والادارة . وقد كان من حسن حظ تورجنيف — الاقتصادى لا الأديب — أنه كان فى الخارج عندما حدث تمرد « الديسمبريين » ؛ فقد حكم عليه بالاعدام مع بقية زعماء التمرد المعروفين ، ومن ثم قضى بقية حياته خارج روسيا ، وفى المنفى اقتربت وجهة نظره فى الاصلاح الزراعى من وجهة نظر بستل . بيد أنه اختلف عن بستل فى أنه اقترح منح الفلاحين الأفراد حصصا صغيرة فقط من الأرض الحرة وفى التطلع الى نمو بروليتاريا زراعية تضطر للعمل مقابل

أجور لتكسب عيشها . واعتقد أن مثل هذه المجموعة من العمال الزراعيين ستكون ضرورية لتهيىء أساسا لتحسين أساليب فلاحة الأرض بواسطة الأساليب الفنية الرأسمالية المتقدمة ، وأنها ستكوّن فى روسيا نوعا من البروليتاريا تقابل البروليتاريا الصناعية فى الغرب ، وقد كوّن تورجنيف هذه الآراء فى السنوات التى قضاها فى المنفى ونشرها فى باريس سنة ١٨٤٧ تحت عنوان « روسيا والروسيون » فى ثلاثة مجلدات .

ولم يعد هناك مجال بعد سحق « حركة ديسمبر » للتعبير عن أى رأى ديموقراطى أو تحررى . بيد أنه ظل هناك مجال للنقاش على الصعيد الأدبى والفلسفى بين المدارس المتنافسة « لدعاة السلافية » و « دعاة المدنية الغربية » — أى بين أولئك الذين كانوا يتطلعون الى نمو المجتمع الروسى على أساس التقاليد التاريخية الماضية والطابع المتميز للشعب الروسى ، وأولئك الذين ذهبوا الى أن البلاد لا يمكن أن تتقدم الى مستوى أعلى من المدنية الا بتعليم ثقافة الغرب وهضمها . وهكذا كان بين « دعاة المدنية الغربية » مدرسة فكرية ، يمثلها بيتر شاوابيف ، تطلعت — تحت تأثير فون باور وبونالد ودى مايستر — الى الكنيسة الكاثوليكية بوصفه القوة الكبرى التى تعمل على تحقيق المدنية والوحدة ، بينما تأثر آخرون منهم ، مثل ف . ج . بلنسكى واسكندر هرزن ، بالأفكار الراديكالية والاشتراكية الغربية ، وقد تأثر كل منهم بطريقته الخاصة . أما « دعاة السلافية » فانهم من ناحيتهم انقسموا بين التطرف فى الدعوة للحكم الأوتوقراطى والتمسك بالدين القديم ، مصحوبا بازدراء كامل للأفكار الغربية عن الحكم البرلمانى والديموقراطية ، وبين الدعوة التحررية الى الاصلاح الزراعى وتحرير أقنان الأرض ، مع المطالبة بالمحافظة على عناصر الحياة المشتركة فى النظم التقليدية فى حياة القرى وتنميتها . هذا الى

جانب أن « دعاة السلافية » ، رغم نبذهم لطرق الحياة الغربية باعتبارها مما لا يتلاءم مع الطابع الروسى والتقاليد الروسية ، تأثروا هم أنفسهم الى حد كبير بالفلسفة الغربية . فقد اعتمدوا فى أفكارهم على أسس من عند هردر وشلنج وأيضا من هيجل الى حد كبير — اذ وجدوا عنده مفهوما للدولة يتلاءم مع دفاعهم عن الأتوقراطية ، كما وجدوا فى حديثه عن «المجتمع المدنى » اصرارا على الأهمية الحيوية لمفهومه عن « ما ينبغى أن يكون أخلاقيا » (Sittlich keit) كأساس للاجتماعية القومية ، وباعتباره المادة التى يجب على الدولة أن تعمل على توحيدها ورفعها الى صعيد أعلى من « الحقيقة العقلية » (Rational Reality) . وبطبيعة الحال لم يقبل « دعاة السلافية » وجهة نظر هيجل من أن الثقافة الألمانية ، وقد وحدتها الدولة البروسية ، تمثل أسمى « عقلية » ، بل على النقيض من ذلك رأوا فى حياة الشعب الروسى أساسا روحيا ، لا يقل عن ذلك ، لبلوغ أسمى المراتب ؛ وذهبوا — أو ذهب معظمهم — الى أنه من دواعى سعادة الروسيين أنهم تجنبوا العدوى التى تدمر مدنية الغرب . وكان كثير منهم يضمرون العداء الشديد للتصنيع ، كما كانوا يكرهون الحكم الدستورى الذى اعتبروه شقيقه التوأم ، ومجّد معظمهم الفضائل الروحية فى الكنيسة الأرثوذكسية ضد الاتجاه نحو الفكر ، الذى لا مبرر له ، للكنيسة الكاثوليكية ، وضد الفردية النفعية التى اعتبروها السمة المميزة لكنائس البروتستانتية .

وقد تأثر « دعاة السلافية » ، كما قلت ، بهيجل وفضلوا الحكم القيصرى المطلق على الحكم النيابى ، بيد أنهم لم يحبذوا مطلقا تدخل الدولة ، وكانوا يفكرون فى العلاقة بين القيصر وشعبه على أسس « أبوية روحانية » لا علاقة لها بالنشاط السياسى ، والواقع أنهم أكدوا عدم قيمة السياسة عند موازنتها بحياة الانسان الداخلية . وتختلف حركة « الدعوة

السلافية » هذه اختلافا تاما عن حركة « الوحدة السلافية » الروسية التى نمت فى الستينات من القرن التاسع عشر وجعلت الروسيين يحلمـون بامبراطورية سـلافية شاسعة تقوم على وحدة كل الشعوب السلافية . « فالدعوة السلافية » كانت حركة ثقافية أكثر منها سياسية ، ولم تكتسب صفة سياسية الا لعدائها للسياسة .ولهذا السبب تعرضت ، برغم تأييدها للقيصرية ، لاضطهاد طفيف تحت حكم نيقولا الأول .

ولم تكن مذاهب « الدعوة السلافية » قد اكتملت نموا الى ما بعد سنة ١٨٢٥ بمدة ، ولكنها كانت تحوم فى الجو فعلا . ويجب ألا نخلط بينها وبين حركة « الوحدة السلافية » السابقة — ولا اللاحقة — التى نمت معها جنبا الى جنب . وكانت مراكزها الرئيسية الى حد كبير بين الشعوب السلافية الخاضعة للحكم النمساوى والتركى . فحركات « الوحدة السلافية » هذه كانت ، رغم تطلعها الى روسيا ، تحمل صبغة ديموقراطية واضحة لأنها كانت تتعلق بالتحرر القومى من حكم أوتوقراطى أجنبى ، ووجدت نفسها فى أماكن تواجه معارضة من جانب عناصر أرستقراطية اتحدت الى حد ما بالعناصر الحاكمة فى الدول المسيطرة . والواقع أن « دعاة السلافية » كانوا منقسمين بين أولئك الذين أيدوا حركات التحرير فى البلاد السلافية خارج روسيا ، وأولئك الذين اعتبروا روسيا ممثلة الروح السلافية فحبذوا صبغ الشعوب التى تحت الحكم القيصرى — ومنهـا البولنديون — بالصبغة الروسية فى سبيل تحقيق الوحدة « الروسـية الكبرى » . وقد اشترك باكونين فى سنة ١٨٤٨ فى مؤتمر « الوحـدة السلافية » الأول الذى عقد فى براغ فى غمرة اشتعال « الثورة الأوروبية » . وفقد هرزن جزءا كبيرا من شعبيته فى الدوائر الروسية المثقفة عنـدما دافع عن تمرد البولنديين فى سنة ١٨٦٣ . ويمكن الجمع بين اتجاهات

« دعاة السلافية » وكثير من الاتجاهات المتباينة فى القضايا السياسية والاجتماعية السائدة وقتئذ . والسمات الوحيدة المشتركة بينهم كانت الاعتقاد فى ضرورة أن يعمل السلافيون لخلاص أنفسهم على أساس من تاريخهم الحضارى ، ونفور شديد — مع ازدراء لا يقل عنه فى كثير من الأحيان — للأنظمة الاجتماعية والسياسية السائدة فى الغرب الرأسمالى الآخذ بالنظام البرلمانى ومبدأ الحرية .

والأشخاص الثلاثة الذين يبرزون بوصفهم أول دعاة لنوع ما من الاشتراكية فى روسيا هم : بلنسكى وهرزن وباكونين ، وجميعهم وُلدوا خلال المراحل النهائية من الحروب النابليونية ، وكانوا فى العقد الثانى من عمرهم فى الوقت الذى حدثت فيه « المؤامرة الديسمبرية » . وكانوا كلهم من « دعاة المدنية الغربية » فى شبابهم وصدر رجولتهم ، كما كانوا متأثرين تماما بالفلسفة الألمانية السائدة . وفى الأربعينات من القرن التاسع عشر وقعوا تحت تأثير الاتجاه اليسارى للهيجيلية وبخاصة مذهب فيورباخ ؛ واتصلوا بالأفكار الاشتراكية الفرنسية عن طريق الكتاب الألمانى وعن طريق مباشر أيضا . وقد انتقل فيساريون جريجوريفتش بلنسكى (١٨١١ — ١٨٤٨) بصفة خاصة من الرومانسية عن طريق نوع من الهيجيلية اليسارية الى راديكالية مادية جعلت فى وسع الكتاب الروس أن يضفوا عليه أهمية كبرى بوصفه رائد الماركسية الروسية ؛ وقد تمت عملية الانتقال هذه بسرعة خلال حياته العاملة القصيرة كناقد أدبى وفيلسوف . ويقوم تفسير اتجاهاته على أسس ضعيفة جدا ، وأقل ما يقال فيه انه موضع ريبة . ولا شك فى أن بلنسكى كان قد صار ماديا وحتميا بمعنى قريب جدا من مادية فيورباخ وحتميته ؛ بيد أن هذا لا يجعل منه ماركسيا ، ولا اشتراكيا من نوع ما بأى معنى حقيقى . لقد كان أولا من دعاة « المدنية

الغربية » ، وخصما للقيصرية ، وناقدا أدبيا راديكاليا أظهر فى السنة أو السنتين الأخيرتين من حياته ادراكا متزايدا « للمشكلة الاجتماعية » ، ولما كان يكتب فى فترة من الرقابة القاسية تماما ، فانه اضطر الى تجنب الاشارة الصريحة الى المسائل السياسية ، والى أن يقول ما يريد قوله تحت ستار النقد الأدبى للآراء المعاصرة . وكان مؤلفه الأول يكاد يكون هيجيليا بحتا . « ان الشعب ليس مفهوما مجردا ، ان الشعب فردية حية تحقق تنوعاته الحيوية هدفا واحدا . ان الشعب فرد مثل شخص منفصل » . وبناء عليه فان الدولة ، بوصفها تمثل هذه الوحدة ، « هى أسمى صور الحياة الاتحادية ، بل وصورتها العقلية الوحيدة . فالانسان لا يخلص من عبوديته للطبيعة الا بأن يصير عضوا فى الدولة ، ولا يظهر ككائن عقلى حقيقة الا بعضويته فى الدولة » . بيد أن نغمته تغيرت عندما اتصل بالاشتراكية الفرنسية ، اذ بدأت عندئذ « المشكلة الاجتماعية » تحتل مكانا بارزا فى كتاباته ، ودافع بعنف عن فكرة أن الفن والأدب لا يمكن تقويمهما دون اعتبار مضمونهما الاجتماعى ، وان ظل دائما — فيما يتعلق بهما — بمنأى عن النفعية المتطرفة التى دعا اليها شيرينشفسكى . وقال : ان الكاتب هو تجسيد لوعى الناس ، ومهمته أن يوقظ الوعى الاجتماعى لدى جمهرة الشعب . ان الأدب يجب أن يكون واقعيا — كان بلنسكى من المدافعين المتحمسين عن أدب جوجول الذى اعتبره روائيا واقعيا للشعب — ويجب أن يكون ملهما فى واقعيته بهدف اجتماعى واضح. وهذا هو الجانب من كتابات بلنسكى الذى جعل الماركسيين الروس يعتبرونه ، دون ما أساس متين ، رائدا للماركسية . وقد مات قبل أن يستطيع أكثر من الاشارة الى وجهات نظره الجديدة ؛ ومن المشكوك فيه جدا أنها كانت ستقوده ، لو أنه عاش ، الى أى نوع من النظرية

الماركسية أو حتى شبه الماركسية . لقد كان ديموقراطيا ثوريا يعجب بالراديكالية الغربية ويعقد آماله على نمو الصناعة والطبقة الوسطى الصناعية لتخليص الروس من الهمجية وخلق الظروف المواتية للانتفاضة الشعبية . ولأنه سار فى هذا الاتجاه استطاع الماركسيون الروس أن يخلقوا أسطورة بلنسكى ويعزوا اليه أفكارا لم تراوده قط .

وكان اسكندر ايفانوفيتش هرزن (١٨١٢ — ١٨٧٠) ، وهو أصغر من بلنسكى بعام ، متأثرا — بحكم مزاجه ونشأته — بالنفوذ الفرنسى أكثر من الأفكار الألمانية بكثير . فهو ابن غير شرعى لأرستقراطى روسى ثرى وأم ألمانية ، ونشأ فى ظل « العقلية الفولتيرية » التى اعتنقها أبوه ، وفى ظل ثورة ١٧٨٩ بوصفها نتيجتها المنطقية . فلم تجذبه الميتافيزيقية الألمانية حقيقة ، وان كان قد وقع تحت تأثيرها فترة من الزمن : أما ما جذبه فكان الاشتراكية الطوبية الفرنسية . وكانت السلطات تحرم كلا الطريقين فى التفكير بمجرد أن يأخذا أية صورة سياسية ؛ وقد أبعد هرزن من جامعة موسكو الى مدينة فلاديمير حيث قضى ثلاث سنوات من الغيبة الاضطرارية عن ميدان السياسة بين الطلبة . وخلال هذه الفترة تزوج ابنة عمه ناتالى ، وهى ابنة غير شرعية لعمه . وبعد ثلاث سنوات سمح له بالعودة الى موسكو بنفوذ أبيه وعين فى وظيفة مدنية ، وظل هناك الى سنة ١٨٤١ ثم فصل وأرسل الى نومجورود . ولم يبذل بعد ذلك أية محاولة فى العودة الى وظيفته . وفى سنة ١٨٤٦ مات أبوه تاركا له ثروة كبيرة ، وفى العام التالى غادر روسيا بعائلته نهائيا واستقر فى باريس — مدينة أحلامه . فهو يقول « لقد دخلتها يحدونى شعور بالاجلال ، كما كان الناس يدخلون القدس وروما » .

وقام هرزن وعائلته برحلة الى ايطاليا من باريس . وكانوا فى ايطاليا

عندما اندلعت ثورة سنة ١٨٤٨ . فهرول عائدا الى باريس حيث وصل فى وقت سمح له بمشاهدة هزيمة بلانكى وباربيس فى مايو وسحق العمال على يد جنرال كافيناك فى « أيام يونية » . وكان فى ذلك الوقت قد أصابته خيبة أمل كاملة فى باريس ، بل وفى أشياء أخرى كثيرة فى المدنية الغربية التى أعجب بها عن بعد ، فقد كره جو باريس تحت حكم « الملكية البورجوازية » فى عهد لويس فيليب . وكره أكثر منها « الجمهورية البورجوازية » . التى حلت محلها . ولما كان أرستقراطيا بمزاجه ومثاليا بايمانه فانه اشمأز من الرأسمالية الناهضة فى غرب أوروبا وندد بالحرية والديموقراطية اللتين دعت اليهما باعتبارهما تمويها وستارا لمصالح شخصية دنيئة . وصار ثوريا ضد حركة الاصلاح الغربية ، كما كان ضد الاضطهاد الروسى ، فى اللحظة ذاتها التى تعرضت فيها الثورة فى الغرب لهزيمة ماحقة .

وكانت السنوات القليلة التالية بالنسبة له مليئة بالمآسى الشخصية — فقد خانته زوجته ، ووقع بينها وبينه شجار مزعج مرارا حتى وفاتها فى سنة ١٨٥٢ . وعندئذ هاجر هرزن من سويسرا ، حيث كان يعيش ، الى انجلترا . وهناك أسس صحيفة « كولوكول » (الجرس) فى سنة ١٨٥٧ ، بعد موت نيقولا الأول وما أعقبه من تخفيف حدة الاضطهاد تحت حكم اسكندر الثانى ، وعاونه فى اصدارها نيقولا أوجاريف صديق عمره منذ أيام الدراسة . وبدأت الكولوكول كمجلة شهرية ، ثم صارت بعد ذلك تصدر كل أسبوعين . وكانت تطبع بالروسية فى لندن وتهرب داخل روسيا ، ولم يمض وقت طويل حتى كانت توزع عدة آلاف نسخة ، وصارت مصدر الوحى الرئيسى للجيل الجديد من المثقفين الروس الذين بدأت تراودهم الآمال الكبار بعد اذ تخلصت روسيا من قبضة نيقولا

القوية . وتطلع بعض قراء هرزن الى الثورة باعتبارها الأمل الوحيد : وبعضهم كان يأمل فى الاصلاح على يد القيصر الجديد مبتدئا بتحرير أقنان الأرض والغاء الرقابة والاضطهاد السياسى . وقد بدا اسكندر الثانى — كما رأينا — فى ثوب المصلح لفترة ما ، وان لم يبد مستعدا لتعديل الأساس الأوتوقراطى لنظام الحكم . ووضعت الخطط لتحرير الأقنان ؛ وكانت هناك آمال فى أن تكون شروط التحرير تحررية الى درجة تهيىء للفلاحين بداية عادلة ، وأن تتبع ذلك اجراءات تحررية أخرى . وكان هرزن من مبدأ الأمر شديد الريبة فى أولئك الروس الذين جعلتهم كراهيتهم للقيصرية عـلى استعداد لأن يعقدوا آمالهم على تمـرد أعمى يقوم به الفلاحون ، كمـا جعلتهم يتلهفون على اكتساح النظام السيىء القديم ، ويعتقدون أن نظاما اجتماعيا أفضل سينبثق من البقايا . فقد كان ينفر من القسوة ، ولا يثق فى أن أى خير يمكن أن ينجم عن عنف الجماهير الموجه ضد الطغاة مهما كانت الدوافع التى تبرر التمرد . ولعل أيضا تلك السنوات التى عاشها فى بلد أوروبى غربى بدا فيه أن كل أمل فى الثورة قد اختفى دعمت ما ساوره من عدم ثقة . وأيا كان الأمر ، فانه رحب بمقدم القيصر الجديد ، وكان على استعداد للهتاف لاسكندر بوصفه مصلحا عظيما يقاتل جيـوش الامتيـاز والبيروقراطيـة المتحصـنة فى مراكـزها . ودعت « الكولوكول » ، فى العدد تلو العدد ، القيصر الجديد الى تولى زعامة جهاد الشعب الروسى وتوجيهه ، بما يتفق مع عبقريته القومية وتقاليده المتأصلة الجذور فى حياته المشتركة ، الى طريقة فى الحيـاة تختلف كل الاختلاف عن الغرب الذى سيطرت عليه الرأسمالية وساده التهافت على المـال .

وقد استمرت « الكولوكول » تصدر من سنة ١٨٥٧ الى سنة ١٨٦٨ .

وكانت نقلت من لندن الى جنيف فى سنة ١٨٦٥ ؛ ولكنها فى ذلك الوقت كانت قد فقدت قسما كبيرا مما حظيت به من تأييد . وكان تحرير الأقنان فى سنة ١٨٦١ مصحوبا بشروط قاسية لتعويض ملاك الأراضى ، ولم يسمح للفلاحين الا بقدر ضئيل جدا من الامتلاك ، بحيث أن أشد المتحمسين له أصيب بخيبة أمل فيه ؛ كما أن التمرد البولندى الذى حدث فى سنة ١٨٦٣ وما صاحبه من انتفاضات الفلاحين هدم الجبهة المتحدة لدعاة الاصلاح الذين كان هرزن ممثلهم ، بينما رضى « دعاة المدنية الغربية » عن الاصلاح الى حد كبير على أساس أنه يمهد السبيل لصبغ نظام الحكم كله بالصبغة التحررية تدريجيا ولنمو نظام اجتماعى أقرب شبها بنظام أوروبا الغربية . أما « دعاة السلافية » الذين حبذوا تحرير الأقنان فقد أغضبهم الى حد كبير دفاع هرزن عن الثائرين البولنديين . هـذا الى جانب أن عـودة الاضطهاد فى مواجهة هذه القلاقل وتخلى القيصر عن دور المصلح الذى اتخذه فى بداية حكمه دفعا الراديكاليين الى الأقبية (Underground) ثانية وجعلتهم يبحثون عن زعماء وأنبياء جدد أكثر ثورية من هرزن .

اذ أن هرزن لم يستطع أن يكيف نفسه مع الموقف الجديد فى روسيا أو يقبل العودة الى الاتحاد الثورى المدمر الذى كان قد أثار ريبته حتى قبل سنة ١٨٤٨ . فبدا للراديكاليين داخل روسيا حريصا أكثر مما ينبغى ، بل بدا كلبيا غير مبال ، ومن ثم تركوه وتبعوا أنبياء آخرين . هذا بالاضافة الى أن هرزن كان فى ذلك الوقت قد أصبح رجلا مريضا ؛ ولم يعش بعد « الكولوكول » سوى سنتين .

ان مستر ا . هـ . كار قد رسم حياة هرزن الخاصة بصورة مبالغة بعض الشىء فى « المنفيون الرومانسيون » ، والا ما كان هناك ما يدعو لأتعرض لها هنا ثانية . وحياة هرزن من ذلك النوع الذى تتوافر فيه عوامل التشويق

والاثارة : اذ ما أن خلص هرزن السيىء الحظ من شـجاره مع هرويج ومنازعاته مع زوجته ناتالى (الأولى) ، حتى تورط مع ناتالى (ثانية) أصعب مراسا بكثير مع تعقيد أكثر هو أنها كانت زوجة أقرب أصدقائه ومعاونيه اليه . والواقع ان الحياة المنزلية التى كان يعيشها الثلاثة ، هرزن وأوجاريف وناتالى ، والذى كانت فيه ناتالى زوجة أوجاريف وعشيقة هرزن فى نفس الوقت ، كانت حياة غريبة حقا ؛ بيد أننا يجب أن نتذكر أيضا أن التقدميين من طبقة المثقفين الروس فى عهد هرزن كانوا يعتبرون اصرار الزوج على الاحتفاظ بعلاقة الزواج يعتبر عملا من أعمال الطغيان ، وان أوجاريف كان يحب صديقه أكثر بكثير مما أحب زوجته . ومع ذلك فان أوجاريف أغرق نفسه فى الخمر الى حدأفقده الشعور تقريبا ، وعزى نفسه بأن التقط عاهرا واتخذ منها عشيقة وانضمت هى وولدها — من أب آخر غير أوجاريف — الى الجماعة الغريبة التى تحيط بهرزن .ولولا أن هرزن كان رجلا ثريا لكان الموقف أحرج من ذلك بكثير ؛ ولكن الموقف لم يكن بالغا هذا الحد من الشذوذ الذى يوحيه كتاب مستركار . فهو لم يحل دون تنشئة أولاد هرزن نشأة طبيعية تماما ؛ كما لم يؤثر فى صداقاته أو يغلق بابه فى وجه الزائرين لا عداد لهم ، والذين يبدو أنهم نظـروا الى الأمر كله على أنه شىء طبيعى .

والمؤلف الوحيد من أعمال هرزن الذى حظى فى بريطانيا بجمهور كبير من القراء هو مذكراته التى ترجمها الى الانجليزية تحت عنوان « ماضىّ وأفكارى » (ستة مجلدات — ١٩٢٤ — ١٩٢٧) ، وقد التجأ اليهـا الكثيرون للاستشهاد بها لما تتضمنه من تصوير لشخصيات الزعماء الثوريين الأوروبيين وتعليقات جارية على سير الأحداث ؛ وقد كانت هذه المذكرات موجودة بالفرنسية قبل أن تطبع بالانجليزية بأمد طويل . كما ظهر قسم كبير

من خير كتابات هرزن بالفرنسية ابان حياته ، بما فيها كتابة « من الشاطىء الآخر» الذى سرد فيه انطباعاته بعدخيبةأمله فى أوروبا الغربية كماوجدها بعد أن هاجر اليها فى ١٨٤٧ ، كما كتب فى نفس الفترة كتابه المعروف « خطابات من فرنسا وايطاليا » (١٨٥٠) الذى سجل فيه الصدمة الشديدة التى عاناها بانتصار الرجعية فى الغرب . كما ظهر مقاله « عن نمو الأفكار الثـورية فى روسيا» أول ما ظهر بالفرنسية أيضا . وبعد انتقاله الى لندن فى سنة ١٨٥٢ أنشأ مطبعة روسية حرة أصدر منها عددا كبيرا من الكتيبات والنشرات قبل أن يبدأ « الكولوكول » وبعدها . وبعد سنة ١٨٥٥ ظهر الكثير من أفضل ما كتب فى « الكولوكول » . وأهم كتاباته المتأخرة ، مما لم يظهر فى دوريات ، مقاله « الشعب الروسى والاشتراكية » (١٨٥٥) فى صورة خطاب مفتوح الى المؤرخ ميشيليه ،و « خطابات الى رفيق قديم » (١٨٦٩) التى وجهها الى باكونين فى آخر سنى حياته .

وكان ماركس يشعر بنفور شديد من هرزن ، كما كان يشعر تجاه معظم الروسيين . ومن ناحية أخرى أشاد لينين بهرزن وأثنى عليه ، فى دراسة نشرها بمناسبة مرور مائة عام على ميلاده ، بوصفه « أول من رفع لواء المعركة بأن وجه نداءه الى الجماهير بالكلمة الروسية الحرة » . بيد أن ماركس ظل ، على الأقل حتى بدأ يجد له أتباعا فى روسيا فى السـنوات الأخيرة من حياته ، غير راض عن رجل ندد بالمدنية الغربية باعتبارها مدنية منهارة وأشاد بالفلاحين الروسـيين المتخلفين على أنهم حملة لواء المجتمع الاشتراكى المقبل . فقد كانت روسيا فى نظر ماركس الخطر الهمجى الكبير الذى يهدد باجتياح أوروبا ، متحالفا مـع الرجعية البروسية ، ويفرض سيطرته الحديدية على بروليتارية الغرب الناهضة . أما بالنسبة للينين فان هرزن ، برغم أنه ضل السبيل من عدة نواح ، كان أول صـوت قوى

للاشتراكية الروسية ، ورائد الفئة التى عرفت باسم « أبناء الشعب » وأول من دافع بوضـــوح عن وجهــة النظر القائلة بأن الروسيين رغم تخلفهم يستطيعون أن يلعبوا دورا رئيسيا فى الثورة العالمية المقبلة . وقد كتب لينين خاصة ليرد على أولئك الذين كانوا يشيدون بهرزن على أساس أنه داعية الاعتدال ، وبنوا مديحهم على ما كتبه هرزن مما ينطوى على أمل فى أن يضع اسكندر الثانى نفسه على رأس حركة اصلاح كبرى ، وكذلك على نقده لثورية باكونين المتطرفة فى أواخر الستينات عندما تأثر باكونين ، لفترة ما ، بنيكاييف . واستطاع لينين أن يضع فى مواجهة هذه النواحى من تعاليم هرزن الطابع الثورى الحاد لكتاباته فى سنة ١٨٤٨ ودفاعه عن التمرد البولندى ، واخلاصه لقضية الثورة فى روسيا رغم كل ما ساوره من شكوك . بيد أنه يكون من المبالغة أن يقال ان هرزن « وجه نداءه الى الجماهير » اذا كان ذلك يعنى أن الجماهير الروسية رأت « الكولوكول » أو قرأت أيا من كتبه أو نشراته . ان هرزن وجه نداءه فى روسيا الى الطلبة والمثقفين ، وما كان يستطيع شيئا غير ذلك ، فالجماهير لم تكن تستطيع الحصول على كتاباته ، وان حصلت عليها لما استطاعت أن تقرأها .

ويمكن تلخيص وجهة نظر هرزن فى الاشتراكية ودور الروسيين فيها باختصـــار تام . ففى الغرب رأى ان البروليتاريا الصناعية هى القـــوة الثورية الأساسية ، ولكنه فقد الأمل فى انتصارها القريب بعد سنة ١٨٤٨ ، بل الواقع انه كان يميل الى اعتبار أن الرأسمالية قد سممت مدنية غرب أوروبا كلها بحيث لم يعد هناك أمل فى شفائها . واتفق مع دى توكفيل فى التفكير فى أن نمو الديمقراطية البرلمانية كعامل مصاحب لرأسمالية « حرية التعامل » يعنى — كقاعدة عامة — أن تسود الأنانية القصيرة النظر والتفاهة، وأنه لا يتفق مع العظمة البشرية التى كان يصبو اليها بصورة رومانسية .

ولكنه لم يكن على استعداد ، مثل دى توكفيل ، للاستفادة بقدر الامكان من ذلك الوضع السيىء ، بل كان يريد بشدة أن يجد مخرجا من خيبة الأمل التي أصابته ، ولما لم يجد مخرجا فى الغرب تحول الى روسيا كأمل أخير. وقد درس أمريكا ، لفترة ما ، بقصد اكتشاف هل يمكن أن توجد العظمة التى يريدها فى حضارتها المؤلفة من خليط من الحضارات والتى كانت تتسع بسرعة ، وانتهى الى أن المهاجر من غرب أوروبا لديه فرصة أحسن فى أن يعثر هناك على قدر من الرضا المعقول بنصيبه على الأقل ان لم يعثر على السعادة . بيد أن هذا لم يفلح فى اشباع رغبته الشديدة ، فكتب يقول : « ان ما يحصلون عليه من رضا هناك سيكون أقل قدرا وورونقا وأكثر جفافا مما كان يحلم به الحالمون بالمثل العليا فى أوروبا الرومانسية » ؛ ولكن اذا كان ذلك كافيا للمهاجرين فدعهم يذهبون اليها ، فلم يكن هناك فى رأيه ما يستحق أن يبقى المرء من أجله فى مجتمعات غرب أوروبا المتعفنة المنهارة التى تعتبر نفسها حرس المقدمة للتقدم البشرى .

ومن ثم تحول هرزن الى الروس ، وأقنع نفسه بأن فى مكنتهم القيام بثورة يلعب فيها الفلاحون الدور الذى يخص العمال الصناعيين فى النظريات الاشتراكية الغربية ، وأن ثورة الفلاحين هذه يمكن أن تأخذ طابعا اشتراكيا بسبب عناصر العيشة المشتركة التى ما زالت موجودة فى القطاع الريفى من المجتمع الروسى . ولا يعنى ذلك أن هرزن بالغ فى تقدير وضع الفلاحين أو لفظ الغرب الى الحد الذى بلغه بعض خلفائه ، فقد ظل من « دعاة المدنية الغربية » برغم اشمئزازه من الحالة السيئة التى وصل اليها الغرب باستخدامه ما توفر لديه من سيطرة على القوى الطبيعية . وقد أراد أن يأخذ الروس ما فى المجتمع الغربى من عناصر طيبة دون السيئة — أن يأخذ أساليب الغرب الفنية فى الانتاج لتحسين الزراعة والصناعة على النطاق

الصغير دون أن يأخذ معها الرأسمالية ، أو يقبل حكم البورجوازية حتى كصورة انتقالية للتنظيم الاجتماعى . لقد أراد أن تعود روسيا الى صور الملكية المشتركة فى الأرض التى كانت سائدة فى معظم أنحاء روسيا وتلاءمت مع « الشيوعية » الطبيعية فى روح الشعب الروسى ، والتى ما برحت باقية فى بعض المناطق التى لم تستول فيها الدولة أو النبلاء على الأرض . وذهب الى أنه ليس من الضرورى أن تقوم الاشتراكية على أسس من التصنيع والتكتل فى المدن ، بل يمكن أن تقوم بصورة أفضل بكثير على الزراعة المتقدمة باستخدام أفضل الأساليب الفنية فى ظل نظام من الملكية الشائعة والعمل التعاونى .

وفى هذا الصرح تهيىء « المير » (Mir) ، وهى صورة المجتمع القروى الذى ما زالت بقايا آثاره فى قرى روسيا المعاصرة ، الأساس الجوهرى للمجتمع . اذ حتى فى ظل نظام الأقنان احتفظت القرية الروسية الى حد كبير بأنظمتها الجماعية فى التعامل مع صاحب الأرض ومندوبيه وفى توفير الخدمات المشتركة . وبين سنة ١٨٤٧ و ١٨٥٢ كان المؤرخ الاجتماعى الألمانى أوجست فون هاكساوذن (١٧٩٢ — ١٨٦٦) ، متابعا دراساته السابقة للعناصر السلافية فى نظام الأراضى فى ألمانيا الشرقية ، قد نشر أبحاثه عن نظم حيازة الأرض وتنظيم القرية فى روسيا ؛ وفى سنة ١٨٥٦ نشر جورج لودفيج فون مورر (١٧٩٠ — ١٨٧٢) أول مؤلفاته الكبرى عن تكوين القرية الألمانية فى العصور الوسطى . ولم تكن هذه الأعمال هى الأصل فى دراسة المجتمعات القروية التى قام بها سير هنرى مين فى الهند أساسا (« القانون القديم » فى سنة ١٨٦١ ، و « المجتمعات الفردية » فى سنة ١٨٧١) وكثيرون من المؤرخين الاجتماعيين . كما أن الكتاب « الديمسبريين » و « دعاة السلافية » كانوا قد أكدوا أهمية عناصر

العيشة المشتركة فى حياة القرية الروسية ، بيد أن مؤلف هاكساودن بصفة خاصة ألقى ثروة من الأضواء على المجتمع الريفى الروسى القديم ؛ وقد قامت حول النقاط التى أثارها جدل ضخم بين أولئك الذين اعتقدوا بأنه كان هناك فى وقت ما، فى جميع أنحاء أوربا وفى القارات الأخرى ، نظام من الملكية الشائعة أو الملكية القبلية ومن الادارة الجماعية لحياة القرية الاقتصادية ، وأن الملكية الخاصة وحكم ملاك الأراضى قد فرض على هذا النظام السابق . ومنذ ذلك الوقت ظل موضوع مدى حقيقة وجود هذه الديموقراطية القروية البدائية كمرحلة تكاد تكون عامة فى النمو الاجتماعى ، موضع مناقشة حادة حتى الآن ؛ وليس هنا مجال القيام بمحاولة للانتهاء برأى فى هذا الموضوع . ولكن الأمر الذى لا جدال فيه هو أن نظام الأقنان فى روسيا فرض على نطاق واسع على أنظمة قروية كانت أكثر حرية منه بكثير ، وأن التنظيم الجماعى للقرية ، رغم انحلاله ، حافظ على حيوية أكثر بين الشعوب السلافية مما يوجد فى غرب أوروبا . فقد كان « المير » موجودا فعلا بوصفه البؤرة التى تلتقى عندها المشاعر الجماعية للقرية ، وليس كمجرد جهاز ادارى للمحافظة على النظام بين القرويين ؛ وبدا لهرزن ولكثيرين آخرين أن تحرير الأقنان سيجعل فى مكنة « المير » أن يستعيد حيويته ، وأن تأثيره سيحول ، أو يمكن استخدامه فى الحيلولة ، دون نمو القرية على أسس فردية رأسمالية . ولما كان دعاة اشتراكية الفلاحين يعتقدون فى أنه كانت توجد ديموقراطية قروية تملك أراضى القرية وتديرها جماعيا ، فانهم اعتقدوا أيضا فى امكان العودة الى النظام الجماعى للقرية بوصفه أساسا للحياة الاقتصادية والاجتماعية الريفية . وعلى هذا الاعتقاد بنوا آمالهم فى قيام مجتمع اشتراكى لم تفسده رذائل التصنيع والسيطرة الرأسمالية كما تبدو فى اقتصاديات أوروبا الغربية .

وقد شارك هرزن فى هذا الايمان بامكانيات الشعب الروسى فى الحكم الذاتى الديموقراطى الذى يقــوم على أنظمة المجتمع القروى ؛ ولكنه لم يحاول وضع تفاصيل النظام الجديد ، فقد كان مثل ماركس يرفض مثل هذا التخطيط المفصل مقدما . فقد ظل الى آخر سنى حياته يضع ثقته ، بقدر ما كان باكونين يفعل تقريبا ، فى العبقرية الخلاقة للبشرية المتحررة وقدرتها على الوصول الى ما هو أفضل لها ، على شرط أن يظل محرروها مخلصين لمثالهم العليا ولا يسمحوا لأنفسهم ، بدافع الكراهية ، أن يصبحوا مجرد مدمرين ، وعلى شرط أيضا ألا تفرض على الناس دولة تسلطية تقودهم فى الطريق الخطأ . ولم يعدل فيما بعد من هذه الآراء بقدر ما أصر على أن الأمر يتطلب فترة طويلة قبل أن يمكن العمل على هديها . وكان فى أول الخمسينات قد كتب بفوضوية تكاد تماثل فوضوية باكونين أن المهمة المباشرة هى تدمير النظام القائم ومعاييره ، ثم يترك الأمر للاجيال الجديدة تبنى على الأنقاض . ولكن حتى عندئذ لم يكن على استعداد لأن يشجع التمرد الأعمى واستخدام الوحشية بلا تمييز . وفيما بعــد ، فى الستينات ، وخاصة فى « خطابات الى رفيق قديم » (١٨٦٩) ، أكد ضرورة النمو البطىء للقيم الجديدة التى سيتعين اعادة بناء المجتمع على أساسها ، وحظر نبذ كل شىء بعجلة قبل أن يكون هناك شىء يوضع محله . بيد أن هذا الحرص لم يصحبه أى اتجاه نحو « الاصلاح » أو الديموقراطية البرلمانية الغربية . فلقد ظل هرزن ثوريا الى النهاية ، متطلعا الى النــاس أنفسهم ، متوقعا أن ينبثق منهم الاندفاع نحو المجتمع الجديد ، وليس الى البرلمانيين أو دعاة الاصــلاح ، أيا كانوا ، من لوثتهم قيم الرأســمالية الغربية المنحلة .

والواقع أن هرزن كان يكره الدولة التسلطية وكل ما يتصل بفلسفتها

عن بعد أو قرب بقدر ما كان باكونين — الذى سنتحدث عنه فى فصل لاحق — يكرهها تماما . وقد كتب عن « الشيوعية » — شيوعية « بيان » سنة ١٨٤٨ — قائلا : « اعتقد أن هناك أساسا معينا للحقيقة فى الخوف الذى بدأت الحكومة الروسية تحس به نحو الشيوعية : فالشيوعية هى الأوتوقراطية الروسية وقد قلبت رأسا على عقب » — وهو خوف أشار اليه فى الثمانينات بنـوا مالون فى حـديثه عن هرزن فى كتابه « تاريخ الاشتراكية » وعزاه الى « بعض الأحرار الغربيين المعنيين » . فمالون يتحدث فىهذا المجال عن أن التأكيد على أهمية عناصر العيشة المشتركة فى المجتمع الروسى أثار المخاوف فى الغرب من « أن الروسيين قد يفرضون على أوروبا نوعا ما من الشيوعية الاستبدادية » . ولم يكن ما أراده هرزن لروسيا شيوعية مركزية ، بل نظاما من اللامركزية يقوم فيه « الكوميون » ، بعد اعادته الى الحياة ، بالدور الرئيسى بوصفه مالكا للأرض . وقد كتب فى سنة ١٨٦٦ هذه العبارات للتعبير عن أفكاره الجوهرية :

« اننا نخلق علاقة جديدة بين الانسان والتربة : ان شعبنا يسعى الى تنمية الحرية الفردية دون أن يؤدى ذلك الى فقدان الحق فى الأرض ، الى تحديد الحق السيادى للملكية العقارية بالحق السيادى لكل انسان فى الحيازة الفردية . اذ اننـا بوصفنا مستوطنين روادا مهدنا تربتنا لأنفسنا وتعودنا على اعادة توزيع الأرض الزراعية بطريقة معينة ، دون أن يثقل كاهلنا الغزاة ، لذلك صار أسهل علينا من غيرنا من الشعوب الأوربية أن نحل المشكلة بروح اجتماعية (أو بطريقة اجتماعية) . ان علاقة الانسان بالتربة ، كما نفهمها ، ليست ابتكارا جديدا فى روسيا ، انها حقيقة أولية ، بل حقيقة طبيعية فى الواقع ، اننا نصبو الآن ، وقد ندمنا باخلاص على ما فات ، الى أن ننميها بمعونة علم الغرب وتجربته » .

وهكذا فان هرزن ، الداعية للمدنية الغربية ، شرع فى تطبيق العلم الغربى دون أن يطبق فى نفس الوقت القيم التى صاحبت تقدمه . ولم يكن يعطف على النزعة الثورية الغربية لأنها ، كما قال فى سنة ١٨٤٨ ومرة أخرى فى الستينات ، تتقدم الى المعركة « بلا عَلَم » — دون أية فكرة خلاقة أو تفكير عضوى . وقد طالب ، فى هذه المرحلة المتأخرة من حياته العامة ، بتفكير جديد ، تفكير يجب أن يقوم على حاجات الانسان فى مجموعه وليس على أساس مدينة فاضلة يتصورها شخص ما بينه وبين نفسه . ومن بين الطوبيين أشاد بأتباع فورييه لأنهم حاولوا التفكير على الأساس الأول . وكتب يقول : « اننا لا نستطيع أن نجعل من عالمنا اسبرطة جديدة ولا ديرا من أديرة البندكتين . ان الثورة المقبلة يجب أن توفق بين جميع عناصر الحياة الاجتماعية من أجل الخير العام ، كما أمل أتباع فورييه أن يفعلوا : يجب علينا ألا نخمد بعض العناصر لمصلحة عناصر أخرى » .

ويتبين من كل ذلك أن هرزن كان مثاليا مثقفا الى حد لا يسمح له بأن يطلق العنان للحماسة الثورية ، ولكنه ظل الى النهاية رومانسيا ، يبحث عن العظمة البشرية ويشمئز من تفاهة العالم الذى وُجد فيه ، وأحس باستمرار أنه منفى . بيد أنه كان فى منتصف الستينات ، عندما كتب فى هذا الاتجاه ، قد فقد نفوذه الهائل السابق على الشباب الروسى . وجاء التحدى لنفوذه أساسا من مصدرين — ما يُطلق عليه « النهلستية » (Nihilism) التى كان بيساريف داعيتها الأدبى الرئيسى ؛ ومن اتجاه نمو أفكاره هو على يد شيرنيشفسكى وبعض الكتاب الآخرين الذين كانوا يعملون داخل روسيا وليست لهم حاجة الى تهريب كتاباتهم من الخارج ، ومن ثم كانوا أكثر اتصالا بمزاج الطبقات المثقفة المتغير .

وقد حظى اسم « نهلستية » (العدمية) بالخلود والانتشار فى الخارج

بواسطة تورجنيف فى روايته « أباء وأبناء » (١٨٦٢) . ولم تكن النهلستية أساسا حركة سياسية أو اجتماعية : بل الواقع أنها كانت ، بتطرفها فى تأكيد أهمية الفرد وتحديها لجميع القيم الاجتماعية ، تعارض معارضة شـديدة فلسفة هرزن التى تقـوم عـلى أسـاس العيشة المشـتركة . وكان داعيتها الرئيسى الناقد الأدبى ديمترى ايفانوفيتش بيساريف (١٨٤٠ — ١٨٦٨) ، الذى ترك فى سنوات نشاطه القليلة أثرا هائلا فى جيل كانت معنوياته قد ارتفعت فى مبدأ الأمر بواسطة حركـــة الغاء نظام الأقنان ثم لم يلبث أن أصيب بخيبة أمـل مريرة بالشروط التى صاحبت التحرير وبالفشل فى جعله نقطة البداية لاصلاحات أخرى . ولم يكن بيساريف نفسه من المهتمين بالسياسة ، ولكن نبذه الشخصى للقيم التقليدية كان قمينا بأن يتخذ طابعا سياسيا ، كما حدث فى نهلستية نيكاييف الثورية [1] ونهلستية الجماعات الثورية المتطرفة التى تألفت أساسا بين الطلبة فى أواخر الستينات . وقد كان بيساريف داعية لمذهب من تحقيق الذات يماثل مذهب ماكس شتيرنر . فكان يعجب بما أطلق عليه اسم « الفردية الخشنة » حيثما يجدها ، وأضاف نيكاييف والجماعات التى اعتنقت مبادىء بيساريف وحاولت تطبيقها على السياسة الروسية المعاصرة ، الى نبذ جميع القيم التقليدية الاعتقاد بأن الاخلاص لقضية « الثورة » ، بوصفها وسيلة تحرير الفرد ، يبرر كل تصرف : فحولت مذهبا من مذاهب تحقيق الذات الى مذهب عمل ثورى لا يقف عند حد لتدمير الأخلاق البورجوازية والأنظمة التى تدعم هذه الأخلاق . وسنرى فى فصل تال كيف وقع باكونين تحت تأثير هذه النهلستية الاجتماعية لفترة ما ،ولم تقتصر فى روسيا على أنها اتخذت صورة

---

(١) يمكن الرجوع الى ص ١٩٤ ومابعدها وص ٢٨٨ ومابعدها فيما يتعلق بشرح أوفى لنيكاييف .

نبذ جميع الأفكار المثالية — باستثناء فكرة « الثورة » بوصفها وسيلة التدمير — فحسب ، بل انها اتخذت أيضا صورة من السلوك غير المهذب قصد بها أن تقطع الصلة ما بين أتباعها وكل مطابقة اجتماعية . ولكنها الى جانب ذلك مهدت السبيل لحركة « الشعبية » (Narodnik)، التى كانت تدعو المثقفين الى النزول الى الفلاحين واعتبار أنفسهم منهم ، واعدادهم لقلب النظام القائم بواسطة الثورة .

وجنبا الى جنب مع هذا التطور فى النهلستية ، ولكن على صعيد من الفكر مختلف تماما ، سار نمو النقد الاجتماعى الذى ارتبط بوجه خاص بعمل شيرنشفسكى ودوبروليبوف فى مجلته « سوفريمنيك » (المعاصر) . وقد بدأ نيكولاى كافريلوفيتش شيرنيشفسكى (١٨٢٨ — ١٨٨٩) صلته بهذه المجلة فى سنة ١٨٥٣ بوصفه ناقدا أدبيا . وقد سار على نهج أفكار بلنسكى فى العلاقة بين الفن والحياة ونمىّ هذه الأفكار الى حد كبير ، فلم يقتصر على الاصرار على أن الوظيفة الحقيقية للفن هى النقد الاجتماعى ، بل انه أيضا قبل وجهة نظر فيورباخ التى تقول بتطابق الجمال والحقيقة ، وتقدم بوجهة نظر نفعية بحتة انعكست صورتها فى النظرية والعمل الحديثين عند السوفيت . وابتداء من سنة ١٨٥٨ سلم القسم الأدبى من الصحيفة الى دوبروليبوف (١٨٣٦ — ١٨٦١) وكرس نفسه للنقد الاجتماعى الاقتصادى . وترجم كتاب جون ستيوارت ميل « مبادىء الاقتصاد السياسى » (١٨٤٨) الى الروسية مضيفا ملاحظات ومقالات من تأليفه فيما يتعلق بالتطبيقات على التاريخ الاجتماعى الروسى والأنظمة الروسية . ودافع عن الفلسفة المادية التى قال بها فيورباخ وتلميذه بوخنر ، وناضل بشدة ضد الأفكار الهيجلية عن الشخصية الحقيقية للدولة أو عن أية هيئة جماعية . وكانت فلسفته الاجتماعية نفعية ، متأثرة الى حد بعيد ببنتام

وميل ، بيد أن تفعيته كانت أساسا اجتماعية . وهاجم بعنف وجهات نظر « الداروينيين الاجتماعيين » الذين اعتقدوا فى « بقاء الأصلح » ؛ وخرج من مناقشة ميل للأفكار الاشتراكية الفرنسية بمذهب من التعاون الاجتماعى ظهر فيه أيضا أثر لويس بلان واضحا . وكان شيرنيشفسكى يتطلع الى مجتمع يقوم على اتحادات المنتجين الديموقراطية بمساعدة دولة ديموقراطية تم اصلاحها ، ويحمى هذه الاتحادات ضد مقدم « النزعة البروليتارية » على النمط الغربى الكوميونات التى تعاد اليها سلطتها بوصفها النظام الأساسى للشعب الروسى بعد تحرره ، وقد فكر فى هذه الكوميونات على أنها نوع من التنظيم الاجتماعى كانت تتميز به المجتمعات البدائية فى كل مكان ، ولكنه بقى جزئيا فى روسيا بعد أن انقرض من غرب أوروبا بسبب الجمود الاجتماعى والاقتصادى فى روسيا . وهكذا اعتبر ، كما فعل هرزن ، تخلف روسيا الصناعى عونا ايجابيا فى انشاء نظام جديد ترفع فيه العيشة البدائية المشتركة الى صعيد أعلى . وكان يعتقد أن الروس يستطيعون القيام بثورة تجعل فى وسعهم تجاوز مرحلة الرأسمالية الصناعية والوصول مباشرة الى مجتمع حر يقوم على طبقة الفلاحين بعد تحررها .

وقد ظل شرنيشفسكى يكتب لا يمسه سوء ابان سنوات الحرية النسبية من الرقابة التى أعقبت اعتلاء اسكندر الثانى العرش ، ولكن بمجرد أن عاد الكبت ثانية صار ضحية ، فقد سجن فى قلعة فى سنة ١٨٦٢ . وفى هذه الفترة من الراحة الاجبارية كتب قصته الاجتماعية « ما الذى ينبغى عمله ؟ » التى سرعان ما ترجمت الى عدة لغات أوروبية . وبعد تسع سنوات من السجن نفى الى سيبيريا حيث قضى اثنتى عشرة سنة أخرى معزولا عن المراكز الرئيسية للحياة الثقافية الروسية . ولكن نفوذه بقى : فقد كان أحد مصادر الالهام الرئيسية لحركة « نارودنيك » (الشعبية)

وللجيل الجديد الذى تحول عن هرزن عندما تبددت الآمال المعقودة على تحرير الأقنان ، ومن ثم عمد أبناء هذا الجيل فى يأسهم الى اتباع العنف الذى لم يكن مما يتفق مع وجهة النظر الناقدة التدريجية التى كان ينادى بها هذا المنفى الرومانسى البارع .

ولم يكن شيرفيشفسكى عديم الأثر فى نمو الأفكار فى غرب أوروبا . فقد ترجم كتابه فى الاقتصاد السياسى « الحكم على الاقتصاد السياسى من وجهة نظر العلم » الى الفرنسية بواسطة ا . تفرتينوف بالتعاون مع الاشتراكى البلجيكى سيزار دى بابيه فى سنة ١٨٧٤ ، وساعد فى دعم حجج الاشتراكيين الغربيين الذين دعوا الى اللامركزية وسيادة « الكوميون » ضد دعاة السلطة المركزية للدولة . كما أن عداءه نحو التصنيع جعله من العوامل التى ساعدت فى تكوين الشيوعية الفوضوية . وقد كان شيرينشفسكى شديد المعارضة للتطرف فى تقسيم العمل الذى يتسم به المجتمع الرأسمالى ، واعتبر التخصص فى العمل مما لا يتفق مع حق الانسان فى السعادة والرضا فى عمله ، ونظر الى الكوميون على أنه نظام يمكن عن طريقه الاقلال من هذا التقسيم الى أدنى حد تتطلبه الكفاية فى الانتاج . وقد تأثر فى هذا الجزء من مذهبه بفورييه الذى أصر على أن يكون كل انسان حرا فى ممارسة عدة مهن ومؤهلا لذلك حتى يهرب من رتابة العمل المتكرر وليكون فى وسعه تغيير عمله بما يتفق وحالته المزاجية . والواقع أن فورييه كسب أنصارا كثيرين فى روسيا فى الأربعينات من القرن التاسع عشر ، وقام تلامذته — الذين كان أهمهم بتراشفسكى — بدعاية قوية خلال السنوات السابقة على ١٨٤٨ . وقد أرسل القصصى فيودور دستويفسكى الى قلعة ثم نفى الى سيبريا فى سنة ١٨٤٧ بسبب اشتراكه فى جماعة بتراشفسكى هذه . وكان أتباع فورييه من الروسيين هم الذين

هيئوا أساس قصته « الملتاثون » (Possessed) التى ظهرت فى سنة ١٨٧١ ، بعد أن كان فقد كل عطفه على الحركة الثورية .

ويجب اعتبار فورييه من العوامل الفعالة الرئيسية التى اشتركت فى تكوين الاشتراكية الشعبية (نارودنيك) الروسية ، فقد بدا «الفالانستير»، اذا نقل الى تربة روسية ، تطورا ممكنا لكوميون الفلاحين فى مجتمع مؤلف ممن يتمتعون بالمساواة الاجتماعية وتستخدم فيه الأساليب المتقدمة فى الزراعة الكثيفة وتخلص من شرور التصنيع الرأسمالى . فقد كان شيرنيشفسكى يرى فى الانتاج الرأسمالى اتجاها الى القضاء على انسانية الناس ، لا بسبب قضائه المتزايد على المهارات الحرفية باستخدام الآلات التى تبسّط العمل فحسب ، بل ولأنه أيضا يعتبر الكائن البشرى مجرد « سلعة » ، وبذلك يستأصل العامل الانسانى من العملية الاقتصادية . وذهب شيرنيشفكى الى أنه لا يمكن معاملة الانسان على أنه انسان ، مع التقدير الكامل لطبيعته البشرية الفردية ، الا فى التنظيمات الصغيرة التى يستطيع أن يتعاون فيها بحرية مع زملائه على أسس من التفاهم والاحترام المتبادلين .

ان الغرض من هذا الفصل هو مجرد شرح الخطوط الرئيسية لنمو الاشتراكية الروسية فى الخمسينات وأوائل الستينات من القرن التاسع عشر ، ويقف عند نهضة الحركة الشعبية (نارودنيك) داخل روسيا ونشاط باكونين خارج روسيا بعد هروبه من سيبريا فى سنة ١٨٦١ . وسنتحدث كثيرا عن باكونين فى أحد الفصول التالية ، كما سنتحدث أيضا عن نيكاييف بوصفه الداعية السياسى للمذهب النهلستى المتطرف . وقد كان اسكندر هرزن هو الشخصية البؤرية فى هذا الفصل لأنه كان ، رغم أنه كان أساسا من « دعاة المدنية الغربية » ، أول من عالج مشكلة ايجاد اتجاه روسى

خاص فى تناول المسائل التى أثارها المذهب الاشتراكى فى المساواة التعاونية ، واقترح احتمال وجود الحل على أسس مختلفة فى جوهرها عن تلك التى تعرض بها المشكلة وتقترح لها الحلول فيما يتعلق بالمجتمعات الصناعية الأكثر تقدما فى الغرب . ولم يكن لدى هرزن ، بطبيعة الحال ، أية فكرة سابقة عن الطريق الذى ستسير فيه الأحداث فعلا عندما واجهت روسيا أخيرا انهيار الأوتوقراطية القيصرية الذى طال انتظاره ومهمة بناء المجتمع الجديد على أنقاض القديم . فلم يدر بخلده أن هذا البناء سيتخذ صورة عملية تصنيع هائلة تقوم على محاكاة أكثر الأساليب الفنية الرأسمالية للانتاج الكبير تقدما ، بيد أنه تنبأ بأنه لن يكون من الضرورى أن تمر روسيا ، فى تشييدها مجتمعها الجديد ، بنفس مراحل السيطرة الرأسمالية التى كانت تحدث تحت بصره فى أوروبا الغربية وهو فى المنفى . ولم يكن هرزن ماركسيا ولا لينينيا : فقد كان يكره الدكتاتورية والعنف من أعماق قلبه ؛ ولكن مزيجه من الآراء الغربية والسلافية جعلها رغم ذلك تحظى باستجابة أكثر لدى الروسيين فى فترة أقرب عهدا . ولا يعنى ذلك أن هرزن كان يرضى عن الستالينية : انه كان يعارض بصورة مطلقة قسوتها وتسلطيتها المركزية ، ويعارض أيضا وبقدر لا يكاد يقل عن ذلك ، لهفتها على دعم الانتاج الكبير على النمط الأمريكى . ولا ريب فى أنه كان سينظر الى روسيا الستالينية بنفور واشمئزاز شديدين . وما كان شيرنيشفسكى أيضا ليقبل هذه الاتجاهات على أنها مما يتفق مع الحرية فى التعاون التى اعتبرها جوهر الفكرة الاشتراكية . ومع ذلك فان فكرة ستالين «الاشتراكية فى بلد واحد» مدينة بالكثير لأولئك الدعاة لعقيدة أن رسالة الروسيين هى وضع نمطهم الخاص بهم من الاشتراكية على أسس روسية فى جوهرها لا أن تؤخذ جاهزة من الغرب . هذا بالاضافة الى أن الاتحاد السوفييتى ،

وان لم يأخذ فى الصناعة بأفكار هؤلاء الرواد الأول للاشتراكية الزراعية ، الا أنه على الأقل اعتمد كل الاعتماد على أفكارهم فى الزراعة ، ولكنه حولها الى أهداف مختلفة تماما . فمن ناحية من النواحى يمكن اعتبار « الكولخوز » ، أو المزرعة الجماعية ، نوعا من التحقيق لمفهوم المعيشة المشتركة الذى نادى به هرزن وشيرنشفسكى ، رغم أنها فُرضت بالقوة من أعلى ولم تنبثق بصورة طبيعية من ارادة الفلاحين ، وأنها تخضع لسيطرة من نوع لم يتوقعاها أو يرغبا فيها مطلقا . ويفسر هذا الى حد ما لماذا يتمتع اسم هرزن ، رغم كراهية ماركس الشديدة له ، وكذلك شيرنيشفسكى ، باحترام فى روسيا المعاصرة — مع التأكيد طبعا على ازدرائه للرأسمالية الغربية والنظام البرلمانى والنواحى الثورية فى كتاباته أكثر من التأكيد على « تدريجيته » التى كانت موجودة لديه باستمرار وزادت بشكل ملحوظ فى سنواته الأخيرة . بيد أن الاعتراض على تدريجيته هذه نفسها خفف من حدتها أنه عرضها الى حد كبير فى صورة نقد لمذهب باكونين الفوضوى من مجرد التدمير كمقدمة ضرورية لعملية اعادة البناء الاجتماعى . اذ أن وقوفه الى جانب ماركس خلال ذلك الصراع الهائل الذى مزق « الدولية الأولى » ليس فضلا يستهان به فى نظر الماركسيين ، كما أن هرزن ، رغم أنه وماركس كانا يتبادلان الكراهية ويفكران على طرفى نقيض — ورغم أنه مات قبل أن يبلغ الصراع ذروته — شدد النكير على رفيقه الثورى القديم ، باكونين ، بشكل جدى الى حد ما .

ويجد أولئك الذين يريدون اعتبار شيرنيشفسكى رائدا من رواد المذهب الشيوعى الحديث أنفسهم فى مواجهة مشكلة لا تقل عن ذلك ؛ لأنه وان كان « ماديا » ، فلا يمكن بأى صورة كانت اعتباره « جبريا » بالمعنى الماركسى . والواقع أن شيرنيشفسكى كان « واقعيا » بمعنى أنه

تمرد على مثالية أولئك الروســيين الراديكاليين الذين تأثروا تأثرا عميقا بالاشتراكية الغربية المثالية وبالمفاهيم الغربية عن الديموقراطية . وقد أصر المرة تلو المرة على أنه ليس هناك جدوى من التقدم الى الشعوب الروسية بأفكار الحرية المدنية وحقوق الانسان والحكم الديموقراطى . وقال ان الناس لا تريد حق التصويت ، بل القدر الكافى من الطعام ؛ ولا تريد الحرية ، بل أحذية وملابس متينة تدفئهم . وهذه هى الهدايا التى يجب على الثورى العامل أن يعرضها عليها اذا كان يعنى العمل الجدى حقا . أما بقية الأشياء فتستطيع أن تنتظر . وكان هذا الجانب من تفكيره هو الذى أعجب لينين واستخدمه سلاحا ضد الاشتراكيين التحرريين فى عهده .

كما أصر شيرنيشفسكى أيضا على الحاجة الى تناول المشكلة الاجتماعية على أساس علمى ، وعلى أن القانون يسيطر على الشئون الاجتماعية ؛ بيد أنه عالج القوانين التى تحكم التاريخ البشرى على أنها فى قرارتها قوانين فكر ليس للبيئة المادية بجانبها سوى قيمة ثانوية ، باستثناء المراحل الأولى من التطور الاجتماعى . فقد كتب يقول : « ان المنــاخ والتربة وموارد رأس المال ، بل وحتى قوة القوى الطبيعية — جميعها مما لا قيمة له بالمقارنة بنمو الفكر » . وهو يضفى الأهمية الكبرى فى النمو الاجتماعى على الأنظمة التى يعيش الناس فى ظلها فى المجتمعات ، ويعتبر هذه الأنظمة من صنع الانسان ، وأنها تتأثر الى حد كبير جدا بالشخصيات القوية التى توجه النزعات المختلطة فى فوضى التى تحرك جماهير الناس . وحقيقة انه يعتبر التاريخ البشرى فى نهاية المطاف تعبيرا عن قانون ضرورة ، بحيث ان عظماء الناس لا يستطيعون توجيهه الا فى حدود الظروف العامة التى يسمح بها نظام محدد فى النمو . فهو يقول : « ان التقدم البشرى هو مجرد قانون النمو » — ظاهرة طبيعية بحتة ليست هناك حاجة لتفسيرها . بيد أن هذا

القانون ليس ، فى مفهومه ، اقتصاديا فى طابعه الأساسى : بل هو ببساطة تعبير عن عملية النمو العضوى ؛ ويظهر الجانب الثورى لهذه النظرية من النمو الطبيعى عندما يصر شيرنيشفسكى على أن التقدم البشرى وان كان بطيئا فان « تسعة أعشاره يتم فى فترات قصيرة من النشاط الشديد ، فالتاريخ يتحرك ببطء ، ومع ذلك فكل تقدمه تقريبا يتم بقفزات فجائية » . ولكن حتى هنا يختلف مفهومه عن السبب اختلافا شاسعا عن مفهوم ماركس ؛ لأنه يعزو سرعة التقدم وتأخره أساسا الى وجود ،أو عدم وجود ، رجال عظماء ، أكثر مما يعزوه الى التغير فى الظروف المادية للانتاج . ويتفق ذلك مع تأكيده النهائى لأهمية الفرد ونبذه لجميع الأهداف الاجتماعية التى تتخطى الفرد . فقد كتب : « اعتقادى أنه ما من شىء على الأرض أسمى من الفرد البشرى » .

وهناك اشتراكى روسى آخر من الضرورى أن نقول عنه شيئا فى هذا الفصل ، رغم أن الفصل لا يتعلق بمناقشة « الشعبية » (تارودنيك) الذى يرتبط بها أسمه ارتباطا وثيقا . كان بيتر لاڤروڤيتش لاڤروف (١٨٢٣ — ١٩٠٠) ابنا لعميد فى الجيش ، وعمل مدرسا للرياضة فى الأكاديمية العسكرية فى سان بطرسبرج من سنة ١٨٤٤ الى سنة ١٨٦٧ ، ثم عُرف بمساهماته الكثيرة فى الصحف ذات الاتجاه التحررى . بيد أنه لم يكن اشتراكيا ، وأبعد ما يكون عن الثورية ؛ ولم يكن قد فعل شيئا يجذب انتباه الشرطة اليه عندما قُبض عليه ونفى الى ڤولدوجا فى حركة الاضطهاد العام التى أعقبت محاولة كاراكازوف قتل اسكندر الثانى . وظل خلال السنوات الثلاث التى قضاها هناك يكتب غفلا من الامضاء ، واستطاع أن يفوت على الرقابة كتابه الشهير « خطابات تاريخية » الذى حظى فورا بانتشار واسع بين الشبان الروسيين المثقفين . وهرب الى الخارج فى

سنة ١٨٧٠ ، ثم اشترك فى كوميون باريس حيث أوفد الى بروكسل ولندن لتنظيم المساعدة . ولكنه لما كان فى الخارج عندما وقعت هزيمة الكوميون ، فقد تجنب الاضطهاد ، واستطاع أن يستقر فى باريس حيث أسس فى سنة ١٨٧٣ صحيفته « فبيرد » (الى الأمام) ، وكوّن آراءه الاجتماعية . وكان عندئذ قد اعتنق الاشتراكية عن اقتناع كامل ؛ ولكنه اختلف عن كل من باكونين وشيرنيشفسكى فى أنه كان معارضا للمحاولات الثورية الفورية ، وأصر على الحاجة الى فترة طويلة من التربية والدعاية الأخلاقية لتمهيد السبيل للمجتمع الجديد . وكان مذهبه الاشتراكى تطوريا فى جوهره ؛ ولم يقبل أن تكون له صلة مطلقا بنيكاييف أو باكونين . كما رفض أكثر من ذلك أن تكون له أية علاقة بزميله فى المنفى تكاشيف ، الذى كان يصدر جريدة « نابات » (جرس الخطر) فى جنيف وندد فيها بباكونين على أنه رجعى بورجوازى ، ودعا الى مذهب بلانكى فى صورته البحتة من التمرد الذى تنظمه « نخبة » مدربة ، بعبارات بلغت من العنف ان قوبلت باستنكار من الارهابيين داخل روسيا بما فيهم منظمة « ارادة الشعب » (نارودنايا ڤوليا) تحت زعامة زهيليابوف [1] . وقد صرح لينين باعجابه بتكاشيف باعتباره ثوريا أصيلا ؛ وقد جرت محاولات فى السنوات الأخيرة لاضفاء صفة المفكر الثورى الذى سبق بالمذاهب الشيوعية عليه . ولكنه كان فى الحقيقة أحد أتباع بلانكى وبابيف ، ويصر على أن الثورة لا بد أن تقوم بها « نخبة » مدربة قبل أن يمكن ضم الجماهير الى صفها ؛ بينما وقف لاڤروف دائما الى جانب ضرورة القيام بدعاية بين الجماهير وتربيتها قبل القيام بالثورة فعلا باعتبارهما الأساس الضرورى لنجاحها . وقد وقف لاڤروف بسبب معتقده هذا بمعزل عن الحركة الثورية الروسية

(١) انظر ص ٣١٩ وما بعد فيما يتعلق بهـــذه المنظمة وزعيمها .

ابان سنوات الحملة الارهابية الرئيسية حتى سنة ١٨٨١ . ثم انضم الى منظمة « ارادة الشعب » فى السنوات التى كان يعاد بناؤها فى المنفى ، واشترك من سنة ١٨٨٤ الى سنة ١٨٨٦ فى رئاسة تحرير صحيفتها « ارادة الشعب » مع ليو تيخوميروف (١٨٥٠ — ١٩٢٢) . وكان تيخوميروف هذا أحد البارزين فى منظمة « ارادة الشعب » مع زهيليابوف ، وحرر صحيفتها السرية فى روسيا قبل سنة ١٨٨١ . وفى المنفى كتب تاريخ حياة زهيليابوف وبيروفسكايا وبعض الزعماء الارهابيين الآخرين ؛ ولكنه غيّر سياسته فيما بعد وعاد الى روسيا حيث صار صحفيا كبيرا فى الحزب الرجعى المتطرف . ولكن لاڤروف لم يغير آراءه قط ، وقد كان فى الواقع طوال حياته مفكرا بطبعه ، أكثر منه رجل عمل ؛ وتكمن أهميته الدائمة فى ميدان علم الاجتماع التاريخى .

ويقوم مذهب لاڤروف فى علم الاجتماع على اعتقاد قوى فى القدرة الخلاقة لدى الفرد . وهو يرى المجتمعات البشرية على أنها تنمو من صورة للمجتمع تماثل ما يوجد بين الحيوانات ، فهو يقول : ان الانسان البدائى ، مثل سلفه من الحيوانات ، يبدأ بنزعة بسيطة من السعى نحو المتعة وتجنب الألم تبعا لما تدفعه اليه حاجاته الأولية ، ولكن عملية العيش معا فى المجتمعات البشرية تؤدى الى تكوّن أنواع من السلوك الذى يهدف الى مصلحة الغير بجانب السلوك الأنانى ، وتولد الاحساس بالعدالة ، وكذلك الاحساس بالرحمة والزمالة المتبادلة ، كما أن نمو القدرات العقلية يجلب معه ملكة النقد وتحويل هذه النزعات عقليا الى الزام أخلاقى ؛ ويعدل استخدام العقل سيطرة العادة وحدها ، ويتعلم الناس تكوين المثل العليا وعمليات الاختيار الأخلاقى . ويصر لاڤروف على أن الفرد هو الذى يقود الطريق فى هذه التطورات ويقنع بها الآخرون بواسطة النصيحة والأمثولة .

وهكذا فان تقدم المدنية هو دائما من عمل أقليات وُهبت ذكاء أسمى وبصيرة أخلاقية : ورسالة هذه الأقليات أن تقود الناس نحو طرق أسمى من الحياة . ومن ثم فان واجب المثقف أن يكرس حياته ليعيد الى النـاس جزءا من الدين الذى يدين لهم به من أجل ما حظى به من فرص أفضل .

ويقول لاڤروف : ان الفرد يصنع التاريخ على صورة مثله العليا . ونمو المدنية لا تحدده مطلقا القوى المادية ، بل هو صنع عظماء الرجال الذين يفرضون نمط أفكارهم الذاتية على المجتمع ، ليس بالقوة ولكن بالاقناع . ومع ذلك فان لاڤروف يقبل فكرة أن حركة التاريخ تتحدد موضوعيا ، ولكن بمعنى واحد هو أن الأفكار الذاتية لعظماء رواد الجديد هى وقائع لا تقل موضوعية عن البيئة المادية من زاوية التاريخ .

وبطبيعة الحال عرضت هذه الآراء لاڤروف لهجوم شديد من جانب كل جيل من أجيـال الماركسيين . ففى الشـيوعية الروسية يعتبر نموذجا لاشتراكية البورجوازية الصغيرة ، فقد وُجه اليه الاتهام بأنه لا ينظر الى الطبقة العاملة على أنها القوة الخلاقة فى التاريخ ، بل على أنها مجرد المادة الفجة التى يستخدمها مثقفو البورجوازية الصغيرة بوصفهم طبقة متفوقة ، بالاضافة الى ارتكابه الخطيئة الكبرى بجعله الفكر ، لا الظروف المادية ، القوة الدافعة الرئيسية فى النمو البشرى .

اذ يكتب لاڤروف : « ان مثلا أعلى يولد فى أذهان الأفراد ، ثم ينمو كيفا مع زيادة القيم الأخلاقية والفكرية لدى هؤلاء الأفراد ، وينمو كمـًا مع زيادة عددهم ، ويصير قوة اجتماعية عندما يدرك هؤلاء الأفراد وحدتهم فى الهدف ويعقدون العزم على القيام بعمل منسق » .

أما الجمهرة الرئيسية من الجنس البشرى ، فلما كان محكوما عليها بحياة من العمل المرهق الرتيب لمصلحة الآخرين ، لذلك صارت محرومة

من امكانيات قيادة الطريق فى التجديد الأخلاقى والفكرى ، وأقصى ما تستطيعه هو السير وراء من يدركون واجبهم نحو الناس من بين أولئك الذين حاباهم الحظ . وهذا هو الأساس الذى يقوم عليه المذهب «الشعبى» كما وضعه فى روسيا فيما بعد نيقولا ميخايلوفسكى (١٨٤٢ — ١٩٠٤) الذى يقرن اسمه دائما باسم لاڤروف باعتباره مصدر الالهام الفطرى والفكرى للحركة « الشعبية » و « للحركة الثورية الاجتماعية » التى خلفتها . ومن السهل أن نرى كيف أن مفهوم لاڤروف عن « الخدمة » بوصفها واجب المثقف يمكن تطويره من الاصرار الأصلى على الدعاية السلمية بواسطة الأمثولة والاقتناع الى مذهب ايجابى من « الدعاية عن طريق العمل » ، وهو المذهب الذى ساد بين المثقفين الروس عندما بدأ أن كل سبل العمل الأخرى قد أغلقها الاضطهاد أمامهم .

بيد أن هذا ليس مكان الحديث على نطاق شامل عن لاڤروف أو ميخايلوفسكى اللذين ينتميان أساسا الى فترة لاحقة لتلك التى يعالجها هذا الفصل . اننا تناولنا هنا لاڤروف لسبب واحد فقط ، هو أن اختفاء شيرنيشفسكى من مسرح الأحداث فى بداية الستينات من القرن التاسع عشر وأفول نجم نفوذ هرزن أديا الى فراغ ساعد كتاب لاڤروف « خطابات عن التاريخ » فى شغله .

الفصل الرابع

الاشتراكية البلجيكية فى الخمسينات

كولينز وكاتس ودى كيزر

كان عصر « الاشتراكية الطوبية » البطولى قد ولى فى منتصف القرن التاسع عشر . ورغم أن أوين وفورييه وكابيه وبعض أصحاب المشروعات الاجتماعية الآخرين كانوا لا يزال لهم أتباع مخلصون ، ورغم أن نفوذ سان سيمون لم يكن قد انتهى تماما بأية صورة من الصور ، فانه لم يظهر بعد ذلك أى نبى كبير بنظام شامل ينظم شئون العالم على الوجه الأكمل بفضل تفوقه الواضح على النظم الأخرى . بيد أن هناك نبيا صغيرا وحيدا ظهر بمذهب شامل مثل مذهب سان سيمون — أو مذهب كونت — وبنفس الثقة الكاملة فى السلامة المطلقة لكل من مبادئه وتطبيقاتها العملية المستمدة من هذه المبادىء على السواء .وكان هذا الطوبى الذى جاء متأخرا بلجيكيا — اسمه كولينز — نشرت جميع مؤلفاته الرئيسية فى الخمسينات ، فى السنوات القليلة الأخيرة من حياة طويلة متنوعة . ولم تحظ هذه المؤلفات بنفوذ واسع مطلقا خارج بلجيكا ، ولكن كولينز كان له أتباع فى فرنسا وسويسرا كما كان له فى بلاده ، بل وقد حظى حتى ببعض المؤيدين فى انجلترا وفى أسبانيا والبرتغال على بعدهما . وعرّف نظامه ، الذى شرحه فى عدة رسائل تتألف كل منها من عدة مجلدات ، باسم « الاشتراكية العقلية » . وحجر الزاوية فيها من ناحية السياسة العملية هو الملكية

العامة — فى الأرض أولا وقبل كل شىء ، وكذلك فى أدوات الانتاج الكبير الأخرى أيضا ؛ ولكن هذا يظهر فى نظام كولينز كنتيجة لاستنتاج عقلى من نظرية عامة عن طبيعة الانسان ووضعه من الخطة الشاملة للكون .

وقد ولد كولينز — واسمه الكامل بارون جين هيبولايت دى كولينز (١٧٨٣ — ١٨٥٩) ، ويدعى أنه من سلالة شارل الجرىء — فى بروكسل سنة ١٧٨٣ . وذهب الى باريس فى سن السابعة عشرة بقصد أن يصير طالبا فى مدرسة المهندسين العليا ؛ ولكنه بدلا من ذلك تطوع فى الجيش الفرنسى بأمل الاشتراك فى مشروع نابليون من غزو بريطانيا العظمى ؛ وكان فى أول الأمر جنديا بسيطا ثم رُقى الى مرتبة الضباط وصار أخيرا عميدا فى الجيش ساعة الهزيمة النهائية لنابليون فى سنة ١٨١٥ . ويقال انه قد عُرض عليه مرتبة جنرال بعد عودة الملكية ؛ ولكنه ظل مخلصا لنابليون وغادر فرنسا الى بلجيكا ثم الى أمريكا ، حيث حاول وضع خطة لانقاذ الامبراطور السابق بواسطة غواصة أو منطاد . وبسبب الدراسات التى قام بها لتحقيق هـذا الهدف صار عضوا فى أكاديمية العلوم فى فيلادلفيا ، كما درس الطب أيضا وصار طبيبا مؤهلا . ثم ذهب بعد ذلك الى هافانا ، حيث كوّن ضيعة زراعية كبيرة كما مارس مهنة الطب ، وظل هناك حتى نادته ثورة سنة ١٨٣٠ بالعودة ثانية الى أوروبا ، واستقر فى باريس محـاولا تنظيم مؤامرة برنابرتية ؛ ولكنه هجر السياسة عند موت نابليون الثانى ، وشرع يعمل فى صياغة أفكاره لنشرها . وكان قد كتب منذ سـنة ١٨١٣ « مذكرة عن الاقتصاد الريفى » منحتها « الجمعيـة الزراعية الفرنسية » النـوط الذهبى ؛ ولكنه لم ينشر بعد ذلك شيئا جديا حتى سنة ١٨٣٤ . وفى هذه السنة نشر ، دون أن يذكر اسمه ، كتاب « الميثاق الاجتماعى » الذى شرح فيه بجلاء دعوته لتأميم الأرض . ورغم أن هذا الكتاب لم يحظ

باهتمام كبير فانه جلب له أول تلامذته ، ومن بينهم داعيته البلجيكي الأول ، لويس دى بوتر .وبعد ذلك كرس نفسه لدراسة مستفيضة مدى خمسة عشر عاما لم تقطعها سوى ثورة سنة ١٨٤٨ التى قبض عليه فى أثنائها وهرب بصعوبة من الاعدام رميا بالرصاص على يد جنود جنرال كافيناك فى « أيام يونية » . وقد ظل طوال هذه السنوات بونابرتيا متحمسا ، معتقدا أن « اشتراكيته العقلية » لن توضع موضع التنفيذ الا فى ظل حكم أوتوقراطى لرجل واحد . ولكن نابليون الثالث لم يبد أية رغبة فى العمل بمقترحاته التى جعلت تتدفق فى سيل من المجلدات المتعاقبة يكرر فيها آراءه من سنة ١٨٥١ حتى وفاته فى سنة ١٨٥٩ . فظهر « ما هو علم الاجتماع ؟ » فى أربعة مجلدات بين ١٨٥١ و ١٨٥٤ ، وفى سنة ١٨٥٦ نشر « الاقتصاد السياسى ، منبع الثورات والطوبيات التى تدعى الاشتراكية » فى ثلاثة مجلدات ، وكذلك « المجتمع الجديد : ضرورته » فى مجلدين . وفى العام التالى ظهر « فى السيادة » فى مجلدين و « علم الاجتماع » فى خمسة . وظهر « عن العدالة فى العلم خارج الكنيسة والثورة » فى سنة ١٨٦١ بعد وفاته ، كما ترك بخط اليد عددا من المؤلفات الأخرى — عن ديكارت ، وعن بيكون ، وعن الدين والمادية ، وعن البورجوازية ، وعن الفلسفة الانتخابية — أصدر بعضها تلاميذه بعد وفاته .

وكان كولينز ، كفيلسوف ، ملحدا ومناهضا للمادية فى نفس الوقت . اذ كان يؤمن بأن روح الفرد البشرى أبدية ولا يمكن تدميرها ، وأنها مكتفية بذاتها وليست من خلق أى كائن أعلى . وذهب الى أن هذه الروح الأبدية تتجسد فى عدة أجساد متعاقبة ، لا فى هذا العالم وحده ، ولكن فى العوالم التى لا عداد لها التى يتألف منها الكون ؛ وكل روح تحمل معها فى كل حياة جديدة ما اكتسبته لنفسها فى تجسيداتها السابقة . ووضع خططا

فاصلا مطلقا بين الانسان والحيوان ، وأنكر على الحيوانات كل«احساس».
واعتبر كل شيء فى الكون ، عدا الانسان ، مجرد مادة بلا ارادة وخالية من الفكر والشعور : فالانسان وحده هو الذى يتمتع بالطبيعة المزدوجة من المادة و « الاحساس اللامادى » ، واتحادهما معا يكوّن « الذكاء الحقيقى أو الحرية » . وأصر كولينز على أن تمتع الانسان بالروح ينطوى على تمتعه بحرية الارادة والقيم الأخلاقية ومسئولية السلوك السليم .

وتبدو طوبيته بأوضح ما يكون فى نظريته عن التاريخ المبسطة بصورة تلفت النظر . فهو يميز فى تاريخ الجنس البشرى الماضى والحاضر كله بين عصرين تاريخيين — يعقبهما عصر ثالث سيدخل فيه الانسان فى عالم من الحرية الحقيقية والسعادة . وفى العصر الأول من هذين العصرين عاش الناس فى جهل بوجود أى « حق » ، ولا يعرفون أية قاعدة أخرى يعملون بها سوى القـانون الذى يفرضه القوى على الضعيف . ولكن لما كان استخدام هذه القاعدة ينطوى على تهديد مستمر بالفوضى وبحظر تدمير الجنس البشرى كله ، وجد القوى أنه من الضرورى الحصول على طاعة الضعيف طواعية وليس بمجرد القوة . ويقول كولينز ان هذا هو الأصل الاجتماعى للدين . فاستولى الأقوياء على عمليات التربية ولقّنوا الضعفاء أن حكم القوى يقوم على قانون يكشفه للانسان كائن فوق البشر . وجعل الأقوياء من أنفسهم قساوسة لتفسير هذا الالهام المدعى ومشرعين لتفسير « القسم الأرضى » من هذا المذهب نفسه ، « وبذلك تحولت القوة الى حق ، والطاعة الى واجب » . وقد وضع الأقوياء ، بوصفهم كهنة ومانحى القانون ، عقوبات قاسية ضد كل من يجادل فى قوانينهم من الضعفاء ، ويستخدمون قوتهم فى ابقاء الجماهير فى حالة الهمجية الكاملة ، اذ يحرمونها من كل ثقافة فكرية أو فراغ ، ويفرضون عليها العمل الشاق الذى يستولى

الأقوياء على نتاجه . كما يعملون أيضا عامدين على ابقاء الضعفاء فى كل مجتمع بمعزل عن الضعفاء فى المجتمعات الأخرى ؛ لأنه اذا حدث اتصال ومعرفة بالفروق القومية فى القوانين والعادات ، فان ذلك سيؤدى حتما الى اثارة روح النقد لدى الجماهير ، ولابد أن تتعلم عندئذ المجادلة فى العقائد التى يغرسها فيها الكهنة ومشرعو القانون فى المجتمعات الخاصة بها .

ولكى يحقق الأقوياء هذه النتائج يستولون على الأرض ، التى هى مصدر كل ثروة فى النهاية ، ويحرمون الزراع من ملكيتها . وتعرف هذه المرحلة الأولى من التاريخ البشرى بأنها حكم القوة« المستترة بالخداع » (Sophismes).

بيد أن هذا الموقف لايمكن أن يستمر الى ما لانهاية ؛ لأنه من المستحيل عزل مجتمع عن مجتمع آخر الى الأبد . فنمو الاختراع يحول دون ذلك . اذ تقضى البوصلة البحرية على العزلة بين القارات ، واختراع البارود يحول الحرب الى موضوع ممارسة للذكاء الذى يقوم على المعرفة العلمية ويقضى على سيطرة القوة السافرة ، واختراع الطباعة يجعل من المستحيل الحيلولة دون انتشار المعرفة ، وأخيرا تقضى السكك الحديدية والبرق الكهربائى ، على الحواجز الفكرية بين الشعوب أو تجعل المسافات أصغر فعلا ، وتعمل على نمو روح دولية من النقد لا تستطيع الأنظمة القديمة التى تقوم على الحقوق المدعاة الوقوف فى وجهه .

ولكن انهيار النظام القديم لا يكفى وحده لخلق النظام الجديد . فنمو النقد يؤدى أكثر الى الفوضى — والفوضى هذه المرة ناجمة عن تصادم الآراء وتغيرها المستمر . فالناس لا يعرفون قانون العقل الحقيقى ، ولكنهم يعتقدون أشياء مختلفة فقط . اذ ليس هناك حتى الآن « علم اجتماع » ، لأنه اذا كان هناك علم اجتماع لاتفق الناس كلهم عليه ، تماما كما يوافق كل شخص على الفروض الأساسية فى الرياضة والقوانين الأساسية فى قوانين العلوم الطبيعية . « ويصير الحق واحدا ، كما أن العلم واحد » .

فما الذى يحدث اذن للبشرية ؟ يقول كولينز ان ما يقع هو الفوضى التى « يزيد فيها الثراء والعوز جنبا الى جنب فى خطوط متوازية » ، اذ يصير الأغنياء أكثر ثراء باستمرار ، والفقراء أشد فقرا ، طبقا للفوضى التى يسميها الناس « قوانين الاقتصاد السياسى » . ومثل هذا الموقف لا يتفق مطلقا مع المحافظة على النظام الضرورى للبقاء الاجتماعى . وسيدرك الفقراء أن فقرهم نتيجة لنظام الملكية ، ويتكشف لهم خداع الدين ، وينتهون الى أن ألفاظا مثل «الواجب» و «الحق» هى مجرد كلمات جوفاء لا معنى لها ، ويصلون الى نتيجة انهم ليسوا فقراء الا بسبب واحد هو أنهم لم يكونوا من الذكاء بحيث يجعلون من أنفسهم الحزب الأقوى ، وعندئذ يبدأ عهد الثورات، فيثور الفقراء على الأغنياء ويتحقق لهم الانتصار بسبب كثرة عددهم . بيد ان مجرد انتصار الفقراء لا يعنى تسوية أى شىء ، اذ لن يؤدى الا الى حكم أقوياء آخرين ، ولكنه غير مستقر بنفس القدر . وتعقب الثورة ثورة أخرى ، وهكذا فى سلسلة لا تنتهى .

كيف اذن يمكن وضع حد لعهد الثورات ؟ يقول كولينز : ان السبيل الوحيد الى ذلك هو بوضع حد للفقر بكل من المعنيين المادى والفكرى — أى باعادة الوسائل المادية للوجود الحر ، وأولها الأرض الى الناس ؛ وبتدريبهم على فهم القانون العقلى الصحيح للحق ، وهو أن « الاحساس » هو قوة مجددة فى الانسان ، مستقلة عن القوة ، يمكن أن يقوم عليها نظام اجتماعى عادل . ولكن مثل هذا الدرس لن تتعلمه جماهير الناس من تلقاء نفسها أبدا ، كما أن الأقوياء ، الذين يحكمون الكثرة ، لن يرغبوا أبدا فى تعليمها اياه . والأمل الوحيد فى مجىء النظام الجديد يتوقف على ظهور حاكم أوتوقراطى فرد ، فى أى مكان على الأرض ، يكرس نفسه — بعد أن ينفصل عن الطبقات الممتازة ، لمهمة تنوير البشرية . وحتى مثل

هذا الحاكم الأوتوقراطى نفسه لا يستطيع أن يأمل فى التأثير بصـورة فعالة على عقول أبناء جيله هو ؛ ولكنه يستطيع ، بأن يضع يديه على المدارس ويستخدمها فى تعليم المعرفة الحقيقية للصغار ، أن يجعل من المجتمع الذى يرأسه مجتمعا رائدا فى نجاحه فى الجيل التالى ، بحيث أن جميع المجتمعات الأخرى تسارع فى تتبع خطاه . وسيتطلب ذلك أن يستخدم الحاكم الأوتوقراطى سلطته فى منع البالغين من أعضاء مجتمعه من تقويض دعائم تجربته التربوية بجهلهم . والى جانب ذلك سيتعين على ذلك الحاكم الأوتوقراطى الصالح أن يحول دون فساد الأطفال ، الذين تم تعليمهم العلم الحقيقى بهذه الطريقة ، عندما يغادرون المدرسة ويخرجون الى العالم ويتعرضون لمؤثرات النظام القديم المدمرة . ومن ثم سيكون لزاما عليه أن ينتزع أرض بلاده ويحولها الى ملكية جماعية ، وبذلك وبوضع وسائل الانتاج فى متناول كل شخص قادر على استخدامها بطريقة سليمة ، « يبيد البورجوازية والبروليتاريا معا ، ولا يترك فى الوجود سوى طبقة واحدة ، هى البشرية » .

ومن الجلى أن هـذا المذهب الغريب مدين بالكثير لسان سيمون وأتباعه ، وكذلك لكونت ؛ ولكن المزيج من صـنع كولنز نفسه . وقد بنى عليه هو وتلامذته هيكلا فوقيا ضخما من المقترحات العملية . فقـد طالبوا بالملكية الجماعية ، لا فى الأرض وحدها ، ولكن أيضا فى العناصر الرأسمالية الأخرى فى الانتاج . بيد أنهم لم يريدوا أن تقوم الجماعة نفسها بفلاحة الأرض أو تنظيم السير العام للعمليات الصناعية ، بل أرادوا ، مثل توماس سبنس وبعض « مؤممى الأرض » الأول الآخرين ، أن تقوم أجهزة ادارية تعمل على نطاق ضيق — الكوميونات — بتأجير الأرض المملوكة ملكية عامة لأفراد أو جماعات من المنتجين مقابل ايجار يساوى

قيمتها الانتاجية . فرأوا أن تقوم السلطات العامة بتقسيم الأرض الى وحدات مناسبة لتأجيرها مع الأبنية والأجهزة اللازمة ؛ وبنفس الطريقة أرادوا تأجير المبانى والأدوات الصناعية لمن يدفع أكبر ايجار ، فردا أو جمعية تعاونية . وفى حالات العمليات الكبيرة حقيقة ، مثل السكك الحديدية وبعض مشروعات التعدين ، وكذلك فى الخدمات العامة ، فى هذه الحالات فقط ، فضلوا أن تكون الادارة فى يد سلطة عامة الى جانب الملكية العامة . وأرادوا أن تكون هناك « مصارف ائتمان » عامة ، على نمط ما كان يدعو اليه برودون ، كوسيلة لجعل أدوات الانتاج فى متناول الجميع على قدم المساواة ؛ ولكنهم فكروا أيضا فى أن يقدم الفرد من المنتجين ، أو الجمعية التعاونية ، جزءا من رأس المال العامل . وحتى تتاح لكل انسان فرصة عادلة فى المشاركة بهذه الطريقة ، اقترحوا أن تمنح الدولة كل شخص بعد الانتهاء من الدراسة مبلغا من المال « بائنة » وتترك له الحرية فى استثمارها فى المشروع الذى يعمل فيه ، ولكن ليس فى أى مكان آخر . وتحرم بالقانون كل ملكية خاصة فى رأس المال الثابت ؛ وتحل جميع الشركات والمندمجات الموجودة التى تقوم على ملكية الأسهم .

واقترح كولينز وأتباعه فرض ضريبة قدرها ٢٥٪ من جميع الممتلكات التى تنتقل بعد الوفاة بمقتضى وصية من المالك ، وذلك لاستخدام حصيلتها فى ذلك التحويل الشامل من الملكية الخاصة الى العامة . واقترحوا أيضا الغاء جميع حقوق الميراث لغير من ينحدرون من سلالة المورث مباشرة ، وأن تذهب كل الممتلكات الى الدولة فى حالة عدم وجود وصية ، الا اذا كان هناك ورثة شرعيون مباشرون . وأرادوا أن يترك الميراث المباشر فى السلالة دون مساس ، على أنه يكفل الحافز الضرورى للعمل ؛ كما أرادوا أيضا أن يسمح للمالك بأن يورث ممتلكاته لمن يشاء ، بعد استنزال ضريبة

التركات ، على أساس أن هذا أيضا حافز ضروري . بيد أننا يجب أن تتذكر أن بقايا الملكية الخاصة هذه لن يُسمح بوجودها الا اذا كان صاحب الممتلكات يستخدمها فعلا فى عمله : فاذا لم يستخدم وريث أحد المالكين ما ورثه فى مجال عمله الخاص ، فان حقه ينتقل الى الدولة — لأن الملكية فى مثل هذه الحالات لا يمكن أن تكون حافزا للانتاج .

واقترح كولينز وأتباعه أن تسيطر الدولة سيطرة مطلقة على التربية كوسيلة لاعداد الناس للحياة فى المجتمع الذى سيترتب على هذه الاجراءات . فيقوم جميع الآباء بوضع أبنائهم عندما يتمون سنتين من أعمارهم تحت رعاية الدولة . وتقوم الدولة ، مجانا ، بكسوة الأطفال وايوائهم ، وكذلك بتربيتهم ذهنيا وتدريبهم على ما سيقومون به من عمـل فى المستقبل ؛ ويستمر هذا النظام حتى يبلغوا سن الرشد . ورأوا أن يكون هنـاك انفصال تام بين الذكور والاناث ابان عملية التربية هذه . ويعمل كل شخص من الذكور ، بعد أن ينتهى من فترة الدراسة المشتركة هذه ، لمدة خمس سنوات بأجر ، تحت أوامر الدولة ، فى نوع ما من الأعمال العامة ، ولكن تقوم الدولة خلال هذه الفترة بالاتفاق عليه على أن يتلقى أجوره المتجمعة ، زائدا « بائنته » الاجتماعية ، فى النهاية عندما يصير حرا فى اختيار المهنة التى يريدها ، ويشترك فى المشروع الذى يختاره بنصيبه فى رأس المـال العـامل .

وكان للكولينزيين وجهة النظر الخاصة بهم فى الحكم أيضا . فذهبوا الى أن التشريع ، بمعناه الضيق ، لن يكون له داع عندما تنظم الشئون البشرية علميا بما يتفق مع قوانين العقل . ولا يبقى بعد ذلك سوى تطبيق القانون الذى يكون قد وضع بصورة نهائية من مبدأ الأمر بقيام النظام العقلى . كما ذهبوا الى أن كل انسان عاقل ينبغى أن يسهم بنصيب شخصى

فى مهام الادارة بما يتفق وقدراته التى يعترف له بها أكفاؤه . ولكنهم أصروا على الزواج كشرط ضرورى للمواطن ، العامل . وقد قال هيوجنتوبلر ، أول تلامذة كولينز السويسريين : « ان العائلة الجماعية ينبغى ألا تخضع فى ادارتها للخصيان أو السلاطين » .

وقد أكد كولينز وتلامذته المرة تلو المرة أن المجتمع ينبغى النظر اليه على أنه عائلة جماعية ، وذهبوا الى أن ادارته يجب أن تقوم على مزيج من المركزية واللامركزية . والوحدة الأساسية عندهم هى الكوميون ، الذى أطلقوا عليه « مدينة من المرتبة الأولى » ، ويقوم على ادارتها عمدة ومجلس ينتخبان بواسطة الاقتراع العام للجميع . وتتجمع الكوميونات فى « مدن من المرتبة الثانية » — أى مناطق — يديرها عمد ومجالس يختارها عمد الكوميونات ومجالسهم مجتمعين . وهناك فى مستوى أعلى مدن المرتبتين الثالثة والرابعة ، وأخيرا ، « مدينة واحدة من المرتبة الخامسة » — « الجمهورية العالمية » تضم العالم كله . وكل من هذه « المدن » يكون لها عمدتها ومجلسها وينتخبهما عمداء ومجالس المدن الأقل منها مرتبة . ولكن الى جانب هذه « اللامركزية » توجد خطة « للمركزية » فى صورة تعيين من أعلى . فعمدة « مدينة المرتبة الخامسة » يعين « قوميسيرا » يعمل فى كل مدينة من « مدن المرتبة الرابعة » بوصفه مشرفا على تنفيذ « القانون المطلق » للقواعد الادارية العامة التى تطبق على العالم كله . وتتكرر عملية التعيين هذه فى كل مرتبة أدنى ، بحيث يعين « قوميساريو » « مدن المرتبة الرابعة » « قوميساريين » يعملون فى « مدن المرتبة الثالثة » ، وهكذا حتى نصل الى الكوميون نفسه . وذهب كولينز وأنصاره الى أن هذا المزيج من الانتخاب من أدنى والتعيين من أعلى سيهيىء الأساس السليم للادارة المتوازنة ؛ ولكنهم لم يبذلوا جهدا كبيرا فى تحديد السلطات الخاصة

بالعمد والمجالس من ناحية ، والقوميساريين من ناحية أخـرى ، كما لم يذكروا الوظائف التى ينبغى أن يتعهد بها الى « المراتب » المختلفة من « المدن » . وقد نوقشت هذه المسائل كثيرا بين أتباع كولينز فيما بعد ، كما ناقشها سيزار دى بابيه أيضا الذى تأثر كثيرا بكولينز ، وان كان قد نبذ فلسفته العامة . بيد أنه لم يكن هناك مذهب أصيل معترف به فيما يتعلق بهذه القضايا ، فكان كل من دعاة النظام يختار لنفسه اما درجة مرتفعة من الاستقلال الذاتى المحلى أو الاقليمى ، أو نظام أكثر مركزية ؛ وكان كولينز نفسه ، اذ يصر على الطابع العلمى الكامل لنظامه ، يجنح الى الاعتقاد بأن هذه المسائل ستسوى نفسها بنفسها عندما توضع بجلاء القوانين الأساسية التى تقوم على ما يقضى به العلم ؛ لأنه ذهب الى أنه سيتضح بجلاء عندئذ أين يتطلب الأمر تماثلا وأين يتطلب تنوعا محليا، تبعا لاختـلاف ظروف المناطق الخاضعة للنظـام العالمى الموحد وأوضـاعها الاقتصادية .

ومن السهل بطبيعة الحال أن يصرف المرء النظر عن هذا البناء الضخم ، الذى يدعى كولينز أنه علمى ، على أنه مجرد هراء . وقد سارع نقاد كولينز بالاشارة الى أن خطته تقوم على فكرة عقيدية بحتة ؛ وأن الدليل الوحيد على صحتها هو التكرار . وكان لدى كولينز وأتباعه عادة متأصلة أنهم كلما أرادوا تأكيد صحة أى شىء يقولون : انه « مؤكد مثل ٢ + ٢ = ٤ » ؛ بيد أن ما كانوا يعنونه هو أن صحة فروضهم الأساسية تبدو لهم ثابتة بذاتها ، ومن ثم ليست فى حاجة لأى دليل .

ولم يكونوا وحدهم فى اعلان اخلاصهم « للعلم » وتطبيق قوانينه بصورة شاملة على كل شىء ، وتجاهل الاجراءات الفرضية التى تتميز بها أساليب العلوم الطبيعية تجاهلا تاما . ولا يخرج عمل كولينز بأكمله عن أن

يكون نتاج مفكر منعزل يبتكر خطة كاملة خاصة به تعبر عن رغباته ومشاعره ، ويطمئن الى صحتها لأنها تتفق مع صورة تفكيره هو ، وتتماسك بعضها ببعض بخيط من شخصيته .

ومع ذلك فانه يكون من الخطأ أن نصرف النظر عن كولنز كلية على أساس أن لا أهمية له مطلقا فى تاريخ الفكر الاشتراكى . فقد كان له أثر كبير فى ادخال فكرة الملكية الجماعية فى الأرض ورأس المال فى المجرى الرئيسى للنمو الاشتراكى ، وفى تأكيد أهمية فكرة أن كل مواطن يجب أن تقوم الدولة بتربيته وتدريبه لتحقيق غرضين : أن تؤهله ، فكريا ومعنويا ، بما يتطلبه دعم النظام الاجتماعى العادل الذى يقوم على أساس عقلى ؛ وأن تعده للعمل الذى يحتاج اليه المجتمع . كما كان أيضا من الرواد المهمين لفكرة « الجيوش الصناعية » المؤلفة من الشبان للقيام بما يراد تنفيذه من الأشغال العامة ؛ وكذلك كان أصيلا فى طريقة ربطه بين « الفقر » المادى والفكرى باعتبارهما شرين توأمين يجب محوهما قبل أن يمكن اقامة نظام اجتماعى جديد على أسس راسخة من العقل والعدالة .

ومقابل هذه المزايا ، أدت أفكار كولينز الغريبة عن الأرواح والأجساد ، واعتقاده الحماسى فى ضرورة البدء باقامة النظام الجديد على يد حاكم أوتوقراطى يشرع فى العمل على تدريب جيل جديد على الاتجاهات الاجتماعية الصحيحة وعلى معرفة قوانين « علم الاجتماع » ، أدت هذه الأفكار بالضرورة الى عداء جمهرة دعاة التغيير الاجتماعى الشامل من الطبقة العاملة . وزاد فى حدة هذا العداء أن كولينز ، وقد بدأ — كما فعل سان سيمون — بأن علق آماله الكبار على نابليون الأول ، استمر فى اتجاهه ونقل حماسته الى نابليون الثانى ثم الثالث . ولا جدال فى أن البونابرتية كانت تحظى بجمهور شعبى بعد سنة ١٨٤٨ ، بل الواقع أن

لويس بونابرت شرع عامدا فى ضم تأييـد البروليتاريين ، الذين سـقط رفقاؤهم صرعى برصـاص جنرال كافنياك فى « أيام يونية » ، ضـد البورجوازية المسيطرة . ولكن أيا كان الأمر فان نابليون الثالث بعـد الانقلاب الذى قام به لم يفعل للعمال المنظمين ، الذين كانوا عصب الأندية السياسية والجمعيات المهنية ، ما من شأنه أن يجعلهم يحبونه ؛ ولذا فان دعوة كولينز لقيام حاكم أتوقراطى رشيد يفتتح نظامه الجديد حدّت من نفوذه الى حد كبير . لقد حصل على تأييد — مثل كونت ، بل وفى منافسة شديدة معه — بين أصحاب المهن الحرة فى الغالب . فكان تلاميذه أطباء ومحامين ومهندسين وموظفين حكوميين ورجال أعمال متهوسين ، أكثر مما كانوا عمالا يدويين . وداخل نطاق هذه الجماعات المحدودة ، أظهر مذهب كولينز حيوية فائقة فى كل من فرنسا وبلجيكا ، والى حد ما فى سويسرا . بل وقد عاد الى الحياة بصورة نشطة فى الثمانينات من القرن التاسع عشر تحت زعامة فردريك بورد الذى كان يحرر صحيفة « فلسفة المستقبل » على مذهب كولينز . وكان أول أتباع كولينز المهمين البلجيكى لويس دى بوتر [1] ، والسويسرى هيوجنتوبلر الذى أصدر بعض مؤلفاته ونشر عرضا مركزا لنظامه . كما كان آجاثون دى بوتر [2] ، وهو طبيب وابن لويس دى بوتر ، والمهندس المعمارى الباريسى ديلابورت ، من بين دعاته الرئيسيين أيضا ؛ وكما رأينا كان سيزار دى بابيه ، أهم أصـحاب

---

(١) لويس دى بوتر (١٧٨٦ — ١٨٥٩) قام بـدور رئيسى فى الثورة البلجيكية فى سنة ١٨٣٠ ، وظهرت أهم كتاباته قبل كتابات كولينز الذى ظهر تأثيره فيه خلال السنوات الأخيرة من حياته .

(٢) لقد أصدر أجاثون دى بوتر أيضا كتابا فى سنة ١٨٨١ يلخص فيـه خطة كولينز الاجتماعية ويشرحها .

النظريات الأولى للاشتراكية البلجيكية فى « الدولية الأولى » ، متأثرا الى حد كبير بكولينز . وسيظهر ذلك بوضوح عندما تتناول المناقشات التى حدثت داخل « الدولية » حول مشاكل « الجماعية » وادارة الممتلكات الجماعية .

بيد أنه يكون من الخطأ أيضا أن نعتبر كولينز المصدر الأصلى الوحيد لما أسهم به البلجيكيون من نصيب متميز فى نمو الأفكار الاشتراكية . والواقع ان كولينز كان ، رغم مولده ونشأته البلجيكيين ، فرنسيا فى نموه الفكرى وارتباطاته الاجتماعية . وقبل أن يكتب كولينز أى شىء مهم باسمه بمدة طويلة كان چاكوب كاتسى (١٨٠٤ — ١٨٨٦) الفلمنكى ، وهو ابن ضابط جمهورى هولندى لجأ الى بروكسل بعد سنة ١٨٣٠ ، قد ساعد فى وضع الأسس النظرية للاشتراكية البلجيكية . وكان كاتسى فى أول الأمر يعمل غزالا ، ثم صار مدرسا فى مدرسة ، وبعد ذلك بائع طباق ؛ وكتب فى أوقات فراغه عددا من المسرحيات الشعبية التى تنطوى على دعوة مستترة . وقد كتب كثيرا ، بوصفه مفكرا اجتماعيا ، حول تأثير الفنون على حياة الناس ، مؤكدا أهمية الحاجة الى فرص لاشباع العمل الخلاق كأساس للنظام الاجتماعى الديموقراطى . وكان يصيح مطالبا منذ الثلاثينات ، حينما بدأ لويس بلان يفعل ذلك فى فرنسا ، « بتنظيم العمال » كواجب من واجبات الدولة تجاه جمهرة الشعب . كما كان داعية قويا لتعميم التربية المجانية من أجل الديموقراطية ، وللحرية الدينية والسياسية الكاملة . وكذلك طالب ، مثل بلان أيضا ، بمنح حق الانتخاب للجميع كوسيلة تهدف الى تحويل الدولة الى جهاز الغرض منه العمل للرفاهة العامة ، ودعا الى فرض ضرائب على فائض دخول الأغنياء وحدها .

والشخص الثالث الذى أسهم بنصيب فى الفكر الاشتراكى البلجيكى

المبكر هو المزارع والمهندس الرياضى نابليون دى كيزر (١٨٠٦ — ؟) ، الذى اشترك اشتراكا فعالا فى ثورة ١٨٣٠ البلجيكية وعمل فى اتصال وثيق مع كاتسى ابان السنوات القليلة التالية . وفيما عدا كتاباته الصحفية لم ينشر كثيرا ، ولم يظهر الكتاب الكبير الذى تقوم عليه سمعته « Het natuer in regt » الا فى سنة ١٨٥٤ ، فى الوقت الذى كان كولينز يصدر فيه كتبه العديدة بمعدل كبير . بيد أن القسم الأكبر من هذا المؤلف كتب قبل ذلك بكثير ، وكان موضوع دى كيزر الأساسى هجوما مباشرا على ما أسماه « العنصرين الاقطاعيين » — مصالح ملاك الأراضى ومصالح الصناعة . وقد وصفهما بأنهما العدوان التوأمان اللذان يتعين على العمال محاربتهما . وأكد دى كيزر ، مثل كولينز ، أن لكل انسان الحق فى نصيب فى الأرض ، وأن هذا الحق — وهو « حق طبيعى » فى نظره — لا يمكن تطبيقه بصورة فعالة الا بالملكية الشائعة . فأراد أن تملك « الكوميونات » الأرض وأن تؤجرها اما لعائلات تقيم فيها وتقوم بفلاحتها واما لاتحادات تعاونية ، كما اقترح أيضا أن تقوم الكوميونات بتوفير رأس المال العامل الذى يتطلبه حسن استغلالها . وكذلك تمول الكوميونات المشروعات الصناعية الصغيرة ، بينما تدار المشروعات التى تتطلب العمل على نطاق واسع تحت اشراف اتحادات فدرالية من الكوميونات التى تضم منطقة مناسبة . وتماثل هذه المقترحات مقترحات كولينز تماما ، وليس من اليسير معرفة من منهما فكر فيها أولا . ويختلف دى كيزر عن كولينز فى أنه كان أكثر اصرارا منه فى دعوته الى استقلال الكوميونات وأشد منه خصومة للسيطرة المركزية . ولم يتقدم بأية نظرية عن « قانون عقلى » ، تسوى بمقتضاه جميع المشاكل « علميا » ، سوى أن هناك احتمالا للاختلاف بين الذين يفكرون تفكيرا عقليا . كما أنه لم يشارك كولينز مطلقا فى وجهة

نظره الخاصة بأن الأمر يتطلب حاكما أوتوقراطيا لاقامة دعائم النظــام الجديد . ولم يمانع فى أن تتحد الكوميونات المستقلة فدراليا فى مناطق مناسبة فى اتساعها لادارة الخدمات التى تستلزم العمل على نطاق كبير أو للاشراف عليها ، ولكنه أصر بشدة ، مثل أتباع باكونين فيما بعد ، على أن الكوميونات المحلية يجب أن تكون الأساس الذى يقوم عليه كل تنظيم اقتصادى واجتماعى ، وألا تخضع لسيطرة أى حكومة تفرض عليها من أعلى . واعتبر دى كيزر « الثورة » الوسيلة الضرورية فى انشاء النظام الجديد . وهاجم فكرة أنه يمكن تحقيق اعادة توزيع الدخل أو الملكية بفرض ضرائب على الأغنياء بينما تظل وسائل الانتاج للملكية الخاصة . كما هاجم أيضا الأنظمة الدينية باعتبارها دعامة للنظام الاجتماعى الظالم الذى يقوم على الامتياز ، ولكنه اعتقد أن النزعة الدينية نزعة طبيعية لدى الناس ، وحاول أن يبتكر « دينا طبيعيا » خاليا من الألاعيب الكهنوتية .

ولم يكن وصف دى كيزر لما كان يحدث للبورجوازية فى ظل النمو الرأسمالى أقل أهمية من باقى أعماله . ولم تكن البورجوازية فى اصطلاحه كبار الرأسماليين ، بل كانت تتألف عنده من أصحاب « الورش » والتجار وصغار المزارعين والجماعات الوسيطة الأخرى التى كان ماركس ينعتها دائما « بالبورجوازية الصغيرة » . وبيّن دى كيزر أن هذه الطبقات المتوسطة يسحقها بلا رحمة تقدم المشروع الرأسمالى الكبير . وذهب الى أن مصلحتها أن تنضم الى العمــال فى صراعهم ضــد القوى المتكتلة لملاك الأراضى الاقطاعيين وللطبقة المتزايدة التى تتكون من كبار المستثمرين الرأسماليين ، أى من كبار التجار والمقرضين . فكان يعارض فى وجهة النظر التى تقول بأنه ينبغى على العمال أن يساعدوا الرأسماليين ضد الاقطاعيين كخطوة أولى فى طريق الاشتراكية — ولا ريب فى أنه كان متأثرا فى ذلك بأن الاقطاعيين

وكبار الرأسماليين فى بلجيكا ، بتصنيعها المتقدم نسبيا ، قد وحدوا قواهم الى حد كبير للسيطرة على الدولة الجديدة التى أقامتها ثورة سنة ١٨٣٠ . والواقع أن الموقف الاجتماعى والسياسى فى بلجيكا كان أقرب بكثير الى بريطانيا منه الى الموقف فى ألمانيا ، أو حتى فى فرنسا ؛ وكان تحليل دى كيزر مناسبا له أكثر من تحليل ماركس من عدة نواح .

بيد أن الموقف فى بلجيكا كان دائما معقدا بسبب التكوين المختلط للمجتمع البلجيكى . فقد كان كاتس ودى كيزر فلمنكيين ؛ وكان كولينز من الوالون . وكان التصنيع ، بصفة عامة ، أكثر تقدما فى مقاطعات الوالون منه فى مقاطعات الفلمنك ؛ كما أن العمال والمفكرين ممن يتكلمون الفرنسية كانوا أكثر تعرضا للتأثر بالفرنسيين من الفلمنكيين .

والواقع أن العلاقة بين الاشتراكية الفرنسية والاشتراكية البلجيكية كانت وثيقة منذ البداية . فقد عاش بووناروتى ، مؤرخ حركة بابيف وزميله ، عاش جزءا كبيرا من حياته فى بلجيكا ونشر فيها كتابه عن « مؤامرة الأكفاء » . وكانت بروكسل هى المركز الثانى بعد باريس للاجئين الألمان فى الأربعينات من القرن التاسع عشر عندما قضى ماركس بعض الوقت هناك قبل أن يذهب الى لندن . وقد التجأ كثير من الفرنسيين فى عهد نابليون الثالث الى بلجيكا ، وأصدرت الصحف والكتب ، التى كان يصعب نشرها فى فرنسا دون التعرض للخطر ، من بروكسل وجنت . وكانت هناك أعداد كبيرة من العمال البلجيكيين الذين يتحدثون الفرنسية يعملون فى فرنسا ؛ وكانت الحركة عبر الحدود بينهما ضخمة .

وحتى سنة ١٨٤٨ كان لفرنسا ، بوصفها المركز الرئيسى للحركات والأفكار الثورية ، نفوذ واسع الانتشار رغم وجود اللاجئين الألمان ؛ بينما لم يتأثر الفلمنكيون الا قليلا نسبيا بالفكر الراديكالى الألمانى

أو الهولندى . والواقع أن هولندة لم تسهم ، حتى وقت متأخر جدا ، بأى نصيب فى الفكر الاشتراكى ، ولم تلعب فى « الدولية الأولى » سوى دور صغير جدا ، وحتى هذا الدور كان مجرد انعكاس للنشاط الفلمنكى البلجيكى . وانه لما يدعو للعجب أكثر أن الفلمنكيين ، رغم عزلتهم الفكرية النسبية ، أسهموا بنصيبين كبيرين على يد كاتسى ودى كيزر ؛ بينما يمكن اعتبار كولنز آخر الطوبيين من واضعى النظم الشاملة الذين تلقوا الوحى الفرنسى ، أكثر منه مفكرا بلجيكيا متميزا . وقد امتزجت هذه المؤثرات الفرنسية والفلمنكية فى دى بابيه كما سنرى فيما بعد ؛ ولكن النمو التالى للاشتراكية البلجيكية علـى يدى لويس برتراند تم تحت تأثير النفـوذ الفرنسى الغالب ثانية ؛ بينما استمر العنصران ، الفرنسى والفلمنكى ، ممتزجين فى نمو الحركة التعاونية بزعامة ادوارد آنسيلى . وكانت أول شخصية لها أهمية فى هولندة هى هـ . جيرهارد (١٨٢٩ — ١٨٩٦) ، الذى نظم عمال صناعة الملابس وكتب نشرة عن « الدولية » فى سنة ١٨٧٢ . ولكن الفلمنكيين من بلجيكا ، مثـل ڤان دن آبيلى ، هم الذين نشروا أفكار « الدولية » بين الهولنديين . بيد أن هذه المراحل تنتمى الى فصل تال . وكل ما يهمنى هنا هو أن أوضح فقط أنه حين نذكر القوى الفكرية التى اشتركت فى عودة الحركة الاشتراكية الأوربية العظمى الى الحياة فى الستينات والسبعينات من القرن التاسع عشر ، يجب ألا ننسى المساهمة البلجيكية ، كما حدث كثيرا .

الفصل الخامس

لاســـال

ان مكان الصـــدارة فى نمو الاشتراكية الألمانية بعـــد انهيار حركة سنة ١٨٤٨ ليس لماركس ، بل يجب أن يحتله فرديناند لاسال . فماركس فى منفاه لم يكن فى مركز يسمح له بالتأثير المباشر فى الرأى العام الألمانى ، كما أنه لم يكن يملك الصفات الضرورية للزعامة الشعبية . وبعد تلك الأعـــداد القليلة من صحيفة « نيو راينخ زيتونج » التى صـــدرت فى سنة ١٨٥٠ والمجلد الوحيـــد الذى أصدره هرمان بكر من « أعمـــال ماركس » فى كولونيـــا سنة ١٨٥١ — اذ لم يظهـــر مجـــلد ثان قط — لم ينشر لماركس أى عمل فى ألمانيا حتى سنة ١٨٥٩ التى ظهر فيها كتابه « نقد الاقتصاد السياسى » فى برلين ؛ وحتى الكتيب الذى وضعه عن المحاكمات الشيوعية فى كولونيا ، والذى طبع فى سويسرا فى سنة ١٨٥٣ لتوزيعه فى ألمانيا ، لم يصل الى أيدى أولئك الذين كتب لهم [١] . وكان لماركس طوال هذه السنوات حفنة من الأصدقاء والمعجبين المخلصين فى ألمانيا ؛ ولكن لم يكن له جمهور شعبى ، حتى بعد نشر « نقد الاقتصاد السياسى » . اذ لم يكن له رسول هناك لديه القدرة على عرض مذاهبـــه الأساسية فى صـــورة شعبية ، حتى عـــاد ويلهلم ليبخنت الى ألمانيا فى

---

(١) نشر كتاب ماركس « نابليون بونابرت والثامن عشر من برومـير » فى نيويورك بالألمانية ، اذ ظهر فى صـــحيفة ويدمير (الثورة) فى سنة ١٨٥٢ . وكذلك ظهرت نشرة ماركس ضد ويليخ فى نيويورك ولندن سنة ١٨٥٣ .

سنة ١٨٦٢ ؛ ولم يكن اسم ماركس يعنى شيئا حتى لدى غالبية زعماء الحركة الاشتراكية الألمانية النامية ، الا بعد أن صار « الاتحاد الدولى للعمال » قوة فعالة .

وكان الرجل الذى احتل مركز الزعامة فى الاشتراكية الألمانية والذى خلق فعلا أول حركة اشتراكية كبيرة فى هذا البلد هو لاسال . وكان لاسال فى الواقع على دراية طيبة بكتابات ماركس ، وقد أشار المرة تلو المرة الى ماركس بوصفه أستاذه، وأذعن له مرارا على هذا الأساس . بيد أن لاسال كان زعيما بطبيعته ، ويحس بما لديه من مزايا فكرية أكثر بكثير مما يسمح له بأن يتخذ لنفسه أى زعيم فى الحقيقة عمليا أو نظريا ؛ وبرغم أن ماركس قد جذبته فى أول الأمر ألمعية لاسال وراوده الأمل فى أن يستطيع توجيهه فى الطريق الصحيح ، الا أنه مما لا يمكن تصوره أن الرجلين كانا يستطيعان العمل معا لو كانا فى ألمانيا سويا . فقد كان لاسال فى هـذه الحالة يتوقع أن تكون له القيادة فى السياسة العملية ، لا أن يكون تابعا ، على أساس ثقته من أنه وحده يتمتع بالصفات التى تتطلبها الزعامة فى هذا المجال ؛ أما فى المسائل النظرية ، فمهما كان الاحترام الذى كان مستعدا لأن يبديه لماركس بوصفه مفكرا ، فانه كان سيسير فى الطريق الذى يختطه لنفسه دون اعتبار لاعتراضات ماركس . ولا شـك فى أن الرجلين كانا يشتركان فى أشياء كثيرة من الناحية النظرية ؛ كما أن القضايا التى فرقت بينهما بدت غير ذات أهمية لأتباعهما . ولكنهما كانا على طرفى نقيض فى السياسة العملية ، لأن ماركس كان يؤيد البورجوازية ضد الدولة البروسية ، بينما كان لاسـال عـلى استعداد تام لمناصرة الدولة البروسية ضـد البورجوازية . هذا الى جانب أنه كان يكمن وراء هذا الخلاف خلاف نظرى أكثر أهمية بكثير من مذهبيهما المتنافسين ، حول القوى التى تحدد

الأجور أو حول قيمة المشروعات التعاونية . فلاسال ، مع كل ميله الى التفوق الشخصى ، كان يؤمن ايمانا عميقا بتعميم حق الانتخاب كوسيلة لتحويل الدولة الى أداة ديموقراطية ، بينما كان ماركس ، مع استعداده الكامل لمساعدة البورجوازية فى الوصول الى الحكم واصراره الشديد على الحاجة الى العمل البرلمانى ، ليس لديه مثل هذا الايمان مطلقا . بيد أن ذلك لم يظهر بوضوح الا فى مرحلة متأخرة عن ذلك كثيرا ، بعد موت لاسال المبكر بفترة طويلة : أما فى الخمسينات من القرن التاسع فقد ظهرت خلافاتهما وكأنها تدور حول أمور اقتصادية أكثر منها سياسية ، بل بدت أنها تدور حول التناقض فى ظروفهما أكثر مما تدور حــول الأمــور الاقتصادية أو السياسية . فكان ماركس ، الذى عاش فى المنفى فى فقر ، يتذمر من اسراف لاسال وبذخه ، حتى عندما كان يبذل جهده للترحيب به عندما يزور لندن ؛ كما أن احترام لاسال لتفوق ماركس الفكرى كان مصحوبا بما يثير شبهة أنه ينبسط عليه رعايته ، وهو الأمر الذى لم يكن فى وسع ماركس أن يغتفره .

ومع ذلك ، فقد ظلا حتى سنة ١٨٥٩ دون أن تقع بينهما فرقة علنية . فكان لاسال هو الذى عثر على ناشر ألمانى لكتاب « نقد الاقتصاد السياسى » واتفق معه على شروط مالية مجزية . كما أرسل لاسال الى ماركس نسخة من مسرحيته الشعرية الثورية « فرانز فون سيكنجن » التى نشرت فى نفس السنة مع « نقد الاقتصاد السياسى » ؛ وعمل الترتيبات اللازمة لاصدار نشرة انجلز « البووالراين » فى برلين ، وهى النشرة التى كانت تبحث فى الموقف الذى ينبغى على بروسيا أن تتخذه تجاه محاولة نابليون الثالث التدخل فى النزاع بين النمسا وايطاليا حول لمبارديا ، وذلك رغم أن لاسال كان يختلف مع انجلز فى هـذا الصـدد اختلافا كاملا .

اذ كان انجلز ، ويؤيده ماركس تأييــدا تاما ، يحبــذ تدخل بروســيا الى جانب النمسا ضد نابليون . بينما ذهب لاســال الى أنه ليس لبروسيا أية مصــلحة حيــوية فى الدفاع عن سيطرة النمســا على شمال ايطاليا ، واعتبر وقوع حــرب بين فرنســا وألمانيــا لمثل هــذا السبب خطــرا يهدد الحضــارة الأوروبية ويهدد مستقبل الاشتراكية . وبدأ التحالف المزعزع الذى ظل قائما بين ماركس ولاسال ينهار تماما حول هذه المسألة ، وهى مسألة يقتضينا بحث وجوه الخطأ والصــواب فيها وقتا أطــول مما ينبغى . وقد بلغ الأمر بماركس أن اتهم لاسال ، خطأ ، بأنه عمل عامدا على وضع العراقيل أمام نشر «نقد الاقتصاد السياسى» ، وجعل منــذ ذلك الوقت ينظر الى كل حركة من جانب لاسال بريبة تحولت فيما بعد الى عداء عميق عندما نجح لاسال فى توطيد مركزه كزعيم لحركة الطبقة العاملة الألمانية . بيد أن ذلك لم يمنع ماركس من الاستمرار فى علاقاته بلاسال ، اذ لم يكن فى وسعه أن يخاصمه علنا والا عزل نفسه عن الحركة الاشتراكية النامية فى الولايات الألمانية .

وقد ولد فرديناند لاسال فى سنة ١٨٢٥ وتوفى فى سنة ١٨٦٤ بعــد حياة قصيرة زاخرة بالنشاط الضخم ، لا بوصفه أبرز شخصيات حركة الطبقة العاملة الألمانية فحسب ، بل وبوصفه أيضا فيلسوفا ومحاميا ومدافعا عن الكونتيسة[١] هاتز فلدت فى صراعها الطويل مع زوجها[١] ، وأخيرا ،

---

(١) ليس لقضية هاتزفلدت أية علاقة بالاشتراكية ، ولاصلة لها بنشــاط لاسال السياسى الا فى حدود أنها جعلته يظهر فى صورة المدافع عن زوجــة مظلومة ضد ارستقراطى ألمانى أساء استخدام ثروته ونفوذه فى رد حقها اليها. وكانت الكونتيسة عندما قابلها لاسال لأول مرة، فى سنة ١٨٤٥ ، فى العشرين من عمرها ومنفصلة عن زوجها فعلا منذ عدة سنوات ومشتبكة معه فى نزاع قضائى معقد فيما يتعلق بحقوقها فى ممتلكاتها وفى حضانة أولادهما. ويبدو أن لاسال =

وليس آخرا ، بوصفه رجلا كثير المغامرات النسائية لم يستطع عددكبير جدا من النساء مقاومة أغرائه . وقد جذب تاريخ حياة لاسال عددا كبيرا من كتاب السير ، وهناك العديد من الكتب التى تناولت تاريخ حياته بحيث لم يعد من الضرورى مطلقا أن نعاود بحث هذا الموضوع فى مثل هــذا الكتاب . بيد أن شخصية لاسال مرتبطة ارتباطا وثيقا بالدور الذى قام به فى نمو الاشتراكية الألمانية بحيث أنه من المستحيل أن نصرف النظر تماما عن تلك الجوانب من نشاطه التى يبدو ، من النظرة السطحية ، أن علاقتها باشتراكيته ضعيفة أو أن لا علاقة لها بها البتة . وأقصى ما يمكن عمله فى هذا المجال هو أن تتناول هذه النواحى بأكثر اختصار ممكن وعندما تكون علاقتها بمكانته فى نمو الاشتراكية وثيقة جدا .

لقد كان لاسال يهوديا من سيليزيا ، وقد ولد فى برسلاو فى وقت كان فيه اليهود ما زالوا يتعرضون فى بروسيا لقيود عدم المساواة فى حقوق المواطنين ، وأكثر من ذلك ، لوصمة أنهم من مرتبة اجتماعية دنيا . ومنذ طفولته كان لاسال شديد التذمر من عدم التقدير الذى قوبل به بسبب جنسه ، وقد ضاعف هذا التذمر من طموحه الذى كان لا يعرف حدودا حتى بدون هذا الحافز . ومن ثم عقد العزم من بداية حياته العاملة على

= تبنى قضيتها تدفعه روح الشهامة الرومانسية . وقد أدخلته فى صراع استمر عشرة أعوام ، لم يقطعها سوى ثورة سنة ١٨٤٨ ـ ١٨٤٩ ، التى قضى لاســال بسبب دوره فيها فى دسلدورف سنة فى السجن . وقد نظرت قضية هاتزفلدت أمام ستة وثلاثين محكمة، وصاحبها قدر لايصدق من الدعاية والأحداث المتنوعة ـ بما فيها الحادثة المشهورة الخاصة بسرقة صندوق مجوهرات عشيقة الكونت، بارونة مايندروف ، للحصول على عقد يتطلبه اثبات دعوى الكونتيسة . وانتهت القضية بانتصار الكونتيسة التى خصصت لمحاميها دخلا سنويا كبيرا اعترافا بجميله ، وصــارت من أشــد المؤيدين له فى جهاده السياسى الذى تحول اليه بجهود بعد أن كسب القضية .

أن يترك أثرا ضخما ، وأن يشق طريقه بالقوة الى مركز من مراكز الزعامة برغم الصعوبات التى تواجهه ، فصمم على ألا يقبل الهزيمة مطلقا فى أى شىء يتناوله . وكما ناضل السنة بعد السنة من أجل قضية كونتيسة هانز فلدت التى كان من الواضح أنها قضية لا أمل فيها وظل يكافح حتى كسبها فى النهاية ؛ كذلك لم يأل جهدا فى أن يحظى باعتراف الناس به فيلسوفا عظيما وقانونيا عظيما ، وأخيرا ، زعيما عظيما للأمة الألمانية . وكان سوء صحته حجر عثرة فى سبيله طوال حياته العاملة القصيرة ، ولكنه نجح فى التغلب على هذه العقبة الجسمانية ، كما تغلب على عقبة جنسه ، بقوة الارادة البحتة ؛ وحفلت حياته بقـدر ضخم متنوع من ألوان النشاط والتجارب المتعددة الى حد أدهش معاصريه وكتاب سيرته على السواء . وكان لاسال ، ككاتب وكسياسى ، يتمتع بميزة الأسلوب الأدبى الواضح ، وان كان كثيرا ما يلجأ الى العبارات الرنانة بلا داع ؛ وهو أسلوب كان يستطيع أن يحوله بسهولة من التجريدات الفلسفية الى النشرات التى تتضمن نداءات فى لغة واضحة سهلة يستطيع الرجل العادى أن يفهمها فى يسر . ولا شك فى أنه كان مغرورا وأنانيا ، بيد أن طبيعته كانت تنطوى أيضا على عنصر من الشهامة كان يجعله يلقى بنفسه كلية فى خضم معركة قضية ما بشرط واحد ، هو أن يكون فى أسلوبه فى العمل ما يلقى الأضواء على مجده الشخصى . ولما كان عظيم الثقة فى نفسه وفى كفاياته للزعامة ، فقد كانت لديه كل مكونات « الزعيم » . ومما لا شك فيه أنه تصـور نفسه فى السنوات الأخيرة من حياته الزعيم المقبل بلا منازع للأمة الألمانية التى تجددت حيويتها . ولم يكن هناك سوى رجل واحد ظل لاسـال سنوات طويلة يقف منه موقف التلميذ من أستاذه ، ومما يدعو الى العجب أن هذا الرجل كان كارل ماركس .

وقد كتب الكثيرون عن العلاقات بين ماركس وانجلز ولاسال . وتتضمن خطابات ماركس وانجلز اشارات كثيرة جدا الى لاسال ، وكثير منها لم يكن طيبا . وكان انجلز شديد النفور من لاسال منذ البداية واستمر ينفر منه حتى النهاية ، برغم أنه كان يعترف بأن لاسال فعل أكثر من أى شخص آخر وفى سبيل خلق حركة قومية للطبقة العاملة الألمانية . أما ماركس فيبدو بوضوح أنه من ناحيته بدأ بالميل الى لاسال ، رغم الاختلاف الشاسع بينهما فى المزاج ، ولكنه أخذ ينقلب عليه شيئا فشيئا عندما رأى لاسال يثبت دعائم نفوذه بين العمال بصورة تتعارض مع نفوذه هو وضد مصلحة ثورة العمال فى نظره . وأيا كان الأمر ، فمن المؤكد أن ماركس ظل فترة طويلة يعتبر لاسال أهم مصادر أخباره فى ألمانيا بعد انهيار حركة سنة ١٨٤٨ ، وأنه اقترض منه مالا مرارا (ورده اليه) ، وأنه كان لا يزال يفكر جديا حتى سنة ١٨٦١ فى التعاون مع لاسال فى اصدار صحيفة اشتراكية جديدة كان المقصود بها أن تكون النقطة التى تلتقى عندها خيوط نمو الحركة الألمانية . بيد أن ماركس ، حتى فى أثناء اتصاله الوثيق بلاسال فيما يتعلق بالشئون الألمانية ، كان يدرك تماما الخلافات الأيديولوجية بينهما ، ونجده يشكو فى رسائله الى انجلز من أن لاسال يسطو على كثير من أفكاره ويشوهها . ويبدو بوضوح من هذه الرسائل ان ماركس قد أخذ يشعر بالغيرة من مركز لاسال ونفوذه فى ألمانيا ؛ ولم يكن فى ذلك شىء غير طبيعى من قبل شخص يحس بأن لديه قدرات عظيمة فى التنظيم وايجاد النظريات على السواء ، وهو مضطر أن يعيش فى المنفى فى فقر ، بينما غريمه يجد تحت تصرفه مالا وفيرا ويتمتع بميزة أنه يستطيع قيادة حركة العمال الألمان من ألمانيا نفسها وليس من المنفى .

ولم يكن اسم لاسال (Lassalle) الحقيقى ، بل هو اسمه (Lassal)

وقد أضاف بنفسه الحرفين الأخيرين مضفيا بذلك على اسمه طابعا فرنسيا ، اما لأنه يبدو أكثر أرستقراطية بهذه الاضـافة ، أو ربما لأنه يبدو أكثر ثورية — لأن فرنسا كانت وقتئذ ما زالت مركز الفكر الاشتراكى الأوروبى بلا منازع . وكلا التفسيرين مما يتفق مع شخصية لاسال الغريبة ، لأنه كان فى نفس الوقت ممن يتطلعـون الى تكوين علاقات صـداقة مـع الأرستقراطيين والتحلى بالسلوك والأساليب الأرستقراطية ، كما كان زعيما ثوريا حقيقة . وكان أبوه ميسور الحال ماديا ، ولم يشعر لاسال نفسه بحاجة حقيقية الى المال فى أى وقت من الأوقات ، رغم أنه كان كثير الانفاق على نفسه وعلى قضية الكونتيسة هاتز فلدت الفترة غير القصيرة التى تولى فيها قضيتها . وكان أبوه متساهلا معه الى حد لا يصدق ، فنجده يكتب المرة تلو المرة الى أبيه فى طلب المال ويحصل عليه منه فى كل مرة حتى عندما كان لاسال الأب يضطر الى اقتراضه لارساله اليه . اذ كان الأب يعبد ابنه الماهر الطموح ، وعلى استعداد للتضحية بأى شىء من أجله ؛ وقد تلقى لاسال أفضل تعليم يستطيع المال توفيره ، رغم تكرار هروبه من المدارس وهو صبى . وقد حولته السنوات التى قضاها فى الجامعة هيجليا متحمسا ، كما حولت من قبله كثيرا من زعمـاء اليسار الألمـان ، بما فيهم ماركس نفسه . بيد أن لاسال ظل ، على خلاف ماركس ، مثاليا هيجليا الى آخر حياته ؛ فلم يقبل ، ولم يفهم ، هيجيلية ماركس المقلوبة كما عبر عنها فى « البيان الشيوعى » وفى كتابات أخرى كثيرة لاحقة . وكان ادراك ماركس لهذا التمسك بالمثالية من جانب لاسال أحد العوامل التى جعلته ينقلب عليه ، خاصة عندما كان يبدو ، أكثر من أى وقت آخر ، أن لاسال يردد صدى بعض أفكار ماركس الرئيسية . وتظهر هذه المثالية بوضـوح كامـل فى كلا الكتابين الأساسيين اللذين كتبهما لاسال —

« هيراكليتوس : الفيلسوف المغمور » الذى نشر فى سنة ١٨٥٧ و « نظام الحقوق المكتسبة » الذى نشر بعد ذلك بأربعة أعوام . ففى كلا الكتابين كان أسلوبه هيجليا ولا ينطوى على أثر لنفوذ ماركس عليـه . ولم يظهر ما تعلمه من ماركس الا فى أحاديثه ونشراته السياسية ، وحتى فى هـذه الحالات عندما كان يبدو أنه يردد صدى ماركس كان فى كثير من الأحيان يردد فى الواقع صـدى الذين سبقوه فى وضـع نظـرية فائض القيمة ، أو صدى صديقه الشخصى رودبرتس ، الذى كان أقرب اليه فى تفكيره أكثر بكثير من ماركس . وهكذا نجد لاسال يبحث ، فى كتابه « نظام الحقوق » ، الأساس كله الذى يقوم عليه الميراث فى الممتلكات فى الأنماط المختلفة من المدنية . وفى الملحق الضخم الذى يشرح فيه الفكرة الأساسية باستفاضة ، والذى يتكون منه المجلد الثانى من هذا المؤلف يصوغ لاسال نظرية مؤداها أن نظم الميراث المختلفة تعتمد على المفاهيم القومية المختلفة عن امتداد حياة الانسان بعد الموت . وقد ذهب الى أن المفهوم الرومانى ، كما تبلور فى القانون الرومانى ، يقوم على فكرة أن ارادة الانسان تظل باقية الى ما بعد موته ، بحيث أن تصرفات الوارث تعتبر متابعة لارادة المتوفى . وفى مقابل ذلك يضع لاسال المفهوم الجرمانى عن الميراث الذى رأى أنه لا يقوم على فكرة بقاء الفرد كمصدر للارادة بعد وفاته ، بل على فكرة العائلة بوصفها شيئا باقيا الى ما بعد وفاة أى فرد من أفرادها . وليس من المحتمل أن يقبل أى انسان اليوم هذا التفسير للفروق بين القانونين الرومانى والجرمانى فيما يتعلق بالميراث . ولا ترجع أهمية هـذا التفسير فيما نحن بصدده الى صحتها أو عدم صحتها ، بل الى الأسـاس الذى يستند اليه لاسال فى عرضه لرأيه فى أصل الفكرتين المتباينتين . فبدلا من أن يحاول تفسير النظامين المختلفين للميراث من ناحية علاقتهما

بالظروف الاقتصادية التى نشأ فيها كل منهما فى النظم الرومانية والجرمانية الأولى ، أو على ضوء أية بيئة تاريخية من أى نوع ، يعزو لاسال ببساطة وجهتى النظر الى اختـلاف المعتقدات الشعبية لدى الشعبين الرومانى والجرمانى .

وهذه المحاولة فى تفسير الأنظمة الاجتماعية على ضوء روح الشعب هى بطبيعة الحال جزء من اتجاه لاسال الهيجلى . فقـد كان التاريخ فى رأيه أساسا تاريخ أفكار فى « عقول » الأمم ، وكانت هذه « العقول » فى نظره ، كما هى عنـد هيجل، حقيقية أكثر من عقول الأفراد . فهذه « الحقائق الواقعية » الأيديولوجية كانت ، عنده ، هى القوى الدافعة فى التاريخ الذى لا تعد أحداثه الخارجية سوى تعبيرات ظاهرية . وليست هناك وجهة نظر يمكن أن تكون أشد تعارضا من ذلك مع وجهة نظر ماركس ، الذى كان مذهبه فى تفسير الظواهر الاجتماعية أن الأفكار يجب أن تفسر دائما فى ضوء الظروف المادية التى انبثقت منها هذه الأفكار ، وليس العكس .

وليست بنا حاجة ، فى هذا الكتاب ، للتعمق فى بحث المذاهب التى يعرضها لاسال فى « نظام الحقوق المكتسبة » ، لأن علاقتهـا الوحيـدة بالاشتراكية هى أن لاسال يسوق قدرا هائلا من البراعة القانونية والمنطق الهيجلى ليثبت قضية أن المجتمع ليس ملزما بقبول حقوق معترف بها فى الماضى حقيقة ولكنها لم تعد تتفق ، فى رأيه ، مع « روح الشعب » ، على أنها حقوق لا رجعة فيها . ويقول لاسال : ان الانسان ليس له حق الا فى نتاج عمله هو الذى يقوم به اختيارا . وكل الحقوق الأخرى ليست سوى مجرد أوضاع طارئة تعتمد على كونها تلبى مطالب تعترف بها المعتقدات الشعبية ، ولابد أن تتغير هذه المطالب بتغير مضمون هذه المعتقدات نفسها .

وبناء عليه فليس هناك أى عائق قانونى حقيقى يحول دون اصدار التشريعات التى تقضى على الحقوق المكتسبة . فالمعيار الوحيد الصحيح لمشروعية مثل هذه الحقوق انما يكمن فى الوعى الشعبى . ولا ريب فى أن هـذا الأسلوب فى المحاجة كانت له أهميته المؤقتة فيما يتعلق بالأنظمة فى ألمانيا فى عهد لاسال ، وبادعاءات الطبقات المتميزة فى ذلك الوقت . اذ أن لاسال كان يسوق الحجج ضد طبقة حاكمة لم يعد منها الا بقـايا تذكارية فى المجتمعات المتقدمة اليوم ، وان كانت العقلية القديمة ما زالت تحتفظ بقوتها فى كثير من المجتمعات المتخلفة التى لم تمسسها الثورة الاجتماعية بعد . ففى الفكر الغربى ، أو على الأقل فى أى جزء من أجزاء الفكر الغربى التى تهمنا ونحن بصدد بحث تاريخ الاشتراكية ، لا يتطلب الأمر أن نسوق حججا محكمة لنثبت أنه لا يوجد شىء من القداسة حول ما تدعيه الطبقات المتميزة من حقوق مكتسبة .

ولا تعتمد أهمية لاسال كمفكر اشتراكى على الفقه الاجتماعى المحكم الحجج الذى يعرضه فى كتاب « نظام الحقوق المكتسبة » بل عـلى كتاباته الاقتصادية والسياسية المباشرة أكثر . ولا يوجد من هذه الكتابات الكثير — عدد من الخطب ، بعضها دبج باحكام لنشره فى صورة نشرات ، وكتاب جدلى صغير موجه ضد المشروعات التعاونية التى دعا اليها شولتز ديليتسن ، وكثير من الخطابات التى تنطوى على كتابات تثير الاهتمـام وهى خطابات مرسلة الى أشـخاص عديدين منهم ماركس ، وخاصـة رودبرتس ، وليس هذا كله فى مجموعه بالشىء الكثير . كما أن مضمون أفكاره الاقتصادية والسياسية لا يحتوى على الكثير مما يتسم بالأصالة . وقد ذكر أكثر من مرة أنه يعتزم كتابة مؤلف كبير عن الاقتصاد السياسى ، ولكنه لم يكتبه قط ، أو حتى فى حدود ما يمكن الوصول اليه لم يبدأ فيه .

وكانت فكرة لاسال السياسية الرئيسية أنه يجب على الطبقة العاملة الألمانية أن تنظم نفسها فى اتحاد قوى يضم الأمة كلها على أن يكون أول مطالب هذا الاتحاد هو تعميم حق الانتخاب المباشر . اذ كان من رأيه أنه لا يمكن عمل أى شيء ، أو على الأقل أى شيء جوهرى ، فى تحسين الوضع الاقتصادى للعمال بدون تعميم حق الانتخاب [1] ، وأنه بمجرد حصول العمال على حق الاقتراع فسيحصلون بذلك على القوة التى تمكنهم من استخدام الدولة فى تحقيق رغباتهم ، وبذلك تصير الدولة فى الواقع أداة دعم الخير العام للشعب كله ، وهو ما أصر لاسال باستمرار على أنه مهمة الدولة بالضرورة دائما و فى كل مكان — فى حدود كونها دولة شرعية أصلا . واستطرد لاسال يحث العمال على استخدام حقهم فى الاقتراع ، بعد اذ يحصلون عليه ، فى الاصرار على أن تمكنهم الدولة من أن يصيروا سادة أنفسهم : بأن تضع تحت تصرفهم رأس المال والائتمان اللازمين حتى يتخلصوا من أصحاب الأعمال ويحتفظوا لأنفسهم بنتاج عملهم الجماعى كله . وبعبارة أخرى كان لاسال يرسم برنامجا قريب الشبه جدا مما كان يدعو اليه لويس بلان فى فرنسا خلال السنوات العشر السابقة على ثورة سنة ١٨٤٨ . فبلان أيضا طالب بالاقتراع العام كأساس « لتنظيم العمل » ، اذ دعا العمال الى العمل للحصول على حق الاقتراع العام واستخدام قوتهم فى ارغام الدولة على انشاء « ورش » قومية تدار بعد ذلك لا بواسطة الدولة ، ولكن بواسطة هيئات عمالية تتمتع بالحكم الذاتى

---

(١) انى استعمل عبارة « تعميم حق الانتخاب » بدلا من « تعميم حق الانتخاب لجميع الرجال » لأن كلا من لاسال وبلان ، ومعظم معاصريهما ، استعملوا العبارة الأولى رغم أنهم لم يقصدوا أبدا أن يشمل حق الانتخاب النساء أيضا .

بطريقة تضمن لجميع الناس كلا من « حق العمل » والتمتع بنتاج عملهم كاملا . فليس هناك اختلاف جوهرى بين ما دعا اليه لويس بلان فى فرنسا فى الأربعينات وما كان لاسال يدعو اليه فى ألمانيا فى الستينات ، وان كانت البيئة السياسية التى دعا فيها كل منهما الى مذهبه مختلفة تماما فى الحالتين . فضلا عن أن لاسال أكد ، مثلما فعل لويس بلان ، ضرورة الاقتراع العام وتدخل الدولة ، لأنه ذهب الى أنه من المستحيل على العمال أن يحققوا تحررهم الاقتصادى بواسطة المجهود التعاونى الاختيارى وحده ودون مساعدة الدولة . وكان لويس بلان من ناحيته يعارض أتباع فورييه ودعاة المشروع التعاونى المختلفين الآخرين على أساس أن من طبيعة الأشياء ألا يستطيع التعاون الاختيارى ، حتى اذا أمكن استخدامه فى تحسين وضع بعض الجماعات الصغيرة من العمال ، أن يؤثر بأى صورة فى الاستغلال العام الذى ترزح الطبقات العاملة تحت وطأته ما دامت الملكية الخاصة فى الأرض ورأس المال قائمة لم تمس .

وفى عهد لاسال كان شولتز — ديليتسن ، الذى كان على صلة وثيقة « بحزب الأحرار التقدمى » فى ألمانيا ، يدعو الى انشاء « اتحادات ائتمانية » و « جمعيات تعاونية » كوسيلة يتخلص بها العمال من خضوعهم للاستغلال الرأسمالى . وكان « الاشتراكيون المسيحيون » فى بريطانيا العظمى يفعلون نفس الشىء ، كما فعله الأوينيون من قبلهم على نطاق أوسع بكثير . وكان رد لاسال على شولتز دبليتس ، فى حدود كونه سليما ، ينطوى على هجوم ضد كل محاولات التقدم نحو المجتمع الجديد عن طريق التعاون الاختيارى سواء بين المنتجين أو المستهلكين على السواء. واعتمد لاسال فى هجومه على سياسة شولتز — ديليتسن على مفهومه — أى مفهوم لاسال — « عن القانون الحديدى للأجور » . وقد أخذ

المفهوم عن الاقتصاديين السابقين على ماركس ، الذين وجدوا أساسا لمفهومهم فى مذاهب ريكاردو الاقتصادية ، وعن رودبرتس ، الذى عرض فى ألمانيا فكرة مماثلة مستقلا عنهم ، وان كان بعدهم . وهناك بطبيعة الحال مذهب قريب جدا من مذهب لاسال عن القانون الحديدى فى « البيان الشيوعى » ، ولكن ماركس أصر على أن مفهوم لاسال عن طبيعة قانون الأجور يختلف عن مفهومه هو اختلافا جذريا . ان لاسال ، مثل ماركس ومثل ريكاردو أيضا ، اعترف فى عرضه لنظرية أن أجور العمل فى ظل الرأسمالية تتجه دائما وفى كل مكان نحو حد البقاء ، بأن حد البقاء هذا ليس ثابتا لا يتغير ، بل يتوقف على المفهوم السائد فى المجتمع فى أى وقت بذاته عن المستوى الأدنى للحياة . فلا ريكاردو ولا ماركس ولا لاسال قال ان العامل لابد بالضرورة أن يظل عند حد أدنى من الوجود المادى لا يتغير فى جميع الظروف ، بل انهم جميعا اعتبروا « حد البقاء » شيئا لابد أن يتغير على المدى الطويل بتغير ظروف الانتاج والتنظيم الاجتماعى . بيد أن لاسال ذهب فعلا الى أن الأجور الفعلية التى تدفع فى ظل الرأسمالية تتأرجح باستمرار حول مستوى من البقاء المادى يظل ثابتا لفترات طويلة ، فى حدود التغيرات التى تحدث فى المدى الطويل ، وأن هذا التأرجح فوق أو تحت ذلك المستوى يتوقف على الظروف النسبية للعرض والطلب على العمل . واعتقد أن هذا التأرجح فى العرض بالنسبة للطلب يتوقف أساسا على قانون مالتس فى حد البقاء ، أى على جنوح السكان الى الضغط باستمرار على وسائل البقاء ، بحيث ان أية زيادة فى الأجور الحقيقية تتبعها زيادة فى عدد السكان مما يؤدى مع الوقت ، عن طريق زيادة العرض فى العمل ، الى تخفيض الأجور ثانية الى حد البقاء أو دونه ؛ فى حين أن أى هبوط فى الأجور الحقيقية عن حد البقاء سينعكس فى صورة انخفاض فى

عدد السكان ، ومن ثم يعيد الأجور ثانية ، عن طريق قلة عدد العمال الذين يبحثون عن عمل ، الى الحد السائد للبقاء أو فوقه .

وقد أدرك ماركس التشابه الواضح بين هذه النظرية فى الأجور وبين نظريته ، ولكنه برغم ذلك اختلف معها بشدة من عدة أوجه . ففى المكان الأول ، ان ما قاله لاسال عن عدم صلاحية التعاون الاختيارى لتحسين حال العمال فى ظل الرأسمالية ينطبق أيضا على النقابية بقدر ما ينطبق على التعاون تماما . فاذا كان من المستحيل ، بسبب تأثير قانون الأجور الحديدى ، أن يحسن العمال حالتهم الاقتصادية بواسطة التعاون ، ألا يكون من المستحيل بقدر مساو أن تحقق النقابات أية ميزة حقيقية لأعضائها حتى يتم القضاء على النظام الرأسمالى ؟ وقد اتجه لاسال وأتباعه الى القول بأنه من المستحيل على النقابات أن تحقق أية نتائج مفيدة حقيقية داخل اطار النظام الرأسمالى ، وان كانوا حاولوا فعلا فيما بعد تنظيم نقابات على اتصال « بالاتحاد العام للعمال الألمان » بوصفها أساسا أدوات مساعدة لحركة التحرير السياسى . بينما كان ماركس من ناحيته شديد الثقة بقيمة النقابات والجهود التى تبذل لتحسين أحوال العمال حتى مع استمرار وجود الرأسمالية . وقد أشار المرة تلو المرة الى ما حققه العمال البريطانيون من فوائد ايجابية فى تشريعات المصانع التى تحدد ساعات العمل بعشر ساعات فى مصانع النسيج ؛ وكان يحاول باستمرار فى علاقاته بحركة الطبقة العاملة البريطانية أن يوحّد بين سياسته والمطالب المباشرة للحركة النقابية — وهى سياسة حاول أيضا أن يجعلها أساس « الاتحاد الدولى للعمال » . وهكذا اختلف ماركس ولاسال اختلافا شديدا حول فائدة النقابات وعلاقتها بنضال الطبقة العاملة . وثانيا ، برغم أن نظرية ماركس فى الأجور تماثل نظرية لاسال فى أنها أكدت اتجاه الأجور فى الرأسمالية الى عدم الارتفاع

عن حد البقاء ، فان ماركس لم يعتمد أساسا على قانون مالتس للسكان في تفسير هذا الاتجاه . اذ كان من رأى ماركس أن الأجور تظل منخفضة في المجتمع الرأسمالي أولا بسبب الاحتكار الرأسمالي لأدوات الانتاج ، وهو الاحتكار الذى جعل فى وسع أصحاب رأس المال أن يستولوا على مزايا زيادة القدرة الانتاجية . وذهب الى أن الأجور تجنح الى الانخفاض عن المستويات السائدة لحد البقاء بسبب « التناقضات » المتأصلة فى الرأسمالية — وكان يعنى بذلك فى هذا المجال أساسا جنوح الرأسمالية الى توسيع الانتاج أسرع من زيادة وسائل الاستهلاك فى أيدى جمهرة الناس . وهكذا بينما رسم لاسال صورة للأجور تتأرجح باستمرار حول حد البقاء الذى يظل ثابتا فترات طويلة ، يؤكد ماركس اتجاه الطبقات العاملة فى ظل الرأسمالية الى السقوط فى وهدة « الشقاء المتزايد » كلما أرغم العمال المهرة والبورجوازيون الصغار المطرودون على الانخراط فى الكتلة العامة للعمال اليدويين ، وذلك تحت تأثير زيادة تركيز رأس المال ونمو الأساليب الفنية للانتاج الكبير . كما أن ماركس أكد أهمية الأزمات الرأسمالية فى خفض مستويات الطبقة العاملة . لقد كانت وجهة نظره أشد تشاؤما حتى من وجهة نظر لاسال ، ولكنها كانت أيضا أقل صلابة وتركت مجالا واسعا لامكانيات نجاح جهاد الطبقة العاملة فى مقاومة القوى الرأسمالية التى تدفع العمال الى حالة من الشقاء المتزايد . اذ الواقع أنه بينما كان لاسال يذهب الى أنه ما من شيء يمكن عمله لمساعدة العمال دون الاستيلاء على جهاز الدولة واستخدامه فى جعل الطبقة العاملة سيدة نفسها ، كان ماركس — اذ يؤكد قيمة النضال اليومى — يتطلع الى ثورة أساسها نمو حركة العمال كقوة اقتصادية ، أكثر مما يتطلع الى أى جهاد سياسى بحت من أجل حق الاقتراع العام .

ويكمن وراء هذا الاختلاف حول فائدة النقابات خلاف أهم بكثير جدا يتعلق بقيمة الاقتراع العام وطبيعة الدولة نفسها . فقد كان لاسال يفترض دائما أن العمال لو استطاعوا فقط أن يحصلوا على حق الانتخاب سيكون فى وسعهم أن يحوّلوا الدولة دون ما صعوبة الى أداة تخدم أغراضهم . بينما كان ماركس من الناحية الأخرى يشك فى جدوى الاقتراع العام ، واعتقد أنه يغلب أن يؤدى الى نوع ما من « الديكتاتورية القيصرية » أكثر ما يؤدى الى تنفيذ ارادة العمال . اذ أن ماركس لم ينظر قط الى الدولة أساسا على أنها جهاز تشريعى لسن أى نوع من التشريعات يريده الناخبون . بل اعتبرها أداة ارغام فى خدمة القوة الطبقية لا يغير من طابعها مجرد توسيع حق الانتخاب . وبناء عليه فانه ، رغم تأييده لحركة النقابات الانجليزية من أجل الاصلاح السياسى الذى أدى الى « قانون الاصلاح » الذى صدر فى سنة ١٨٦٧ ، اعتبر النجاح فى توسيع حق الانتخاب مجرد وسيلة لزيادة قوة الطبقة العاملة للضغط على الدولة وليس وسيلة تتحوّل بواسطتها الدولة نفسها الى أداة فى يد العمال . أما لاسال ، الذى تسيطر عليه وجهة النظر الهيجيلية فى تمجيد الدولة ، فانه لم يفكر فى الدولة مطلقا على أنها نظام طبقى فى جوهرها ، بل على أنها أداة للتعبير السليم عن الشعب كله — أداة انحرفت على مدى الأجيال عن الغرض الحقيقى منها ، ولكن يمكن ارجاعها الى الطريق السليم بواسطة الاقتراع العام . وبدا لماركس أنه من السخف ، بل انه خيانة ، أن يتطلب الى حركة الطبقة العاملة كلها أن تتطلع الى الدولة كأداة لتحرير العمال أو لضمان حقهم فى كامل نتاج عملهم الجماعى . كما انتقد ماركس أيضا فكرة لاسال الخاصة بالجمعيات التعاونية العمالية التى تمولها الدولة ، وكان انتقاده لها يقوم على نفس الأسس التى استخدمها لاسال نفسه ضد شولتز ديليتسن ، أى على أساس

أن هذه الاتحادات المسلحة برأس المال والائتمان من الدولة يمكن أن تتحول بسهولة الى هيئات متميزة تعمل للحصول على ربح خاص على حساب الجماعات الأقل حظا . اذ بدا لماركس أن مذهب لاسال يقوم على فكرة ان العامل ، ان لم يكن كفرد فعلى الأقل كعضو فى جماعة محدودة ، له نتاج متميز من حقه أن يستولى على قيمته كمكافأة على عمله ؛ بينما كانت وجهة نظر ماركس نفسه أن طابع الانتاج ، الذى يتجه بصورة متزايدة الى ضرورة التنسيق على نطاق واسع ، يعمل بسرعة على حرمان كل من العامل الفرد والجماعات المحدودة من أى انتاج متميز خاص بهما ، ويجعل من كلتة العمل الاجتماعى كله خالقا للناتج الاجتماعى الطبقى الذى يُعد حق العمال فيه جماعيا فى جوهره بكل معنى الكلمة . ففكرة وحدة الطبقة عند ماركس تحتل مركزا بالغ الأهمية فى نظرية ماركس الاقتصادية ، كما يبدو بوضوح من أسلوب تناوله للقيمة وفائض القيمة فى كل من « نقد الاقتصاد السياسى » (١٨٥٩) والقسم الافتتاحى من رأس المال (١٨٦٧) . ومن ثم بدا اعتقاد لاسال فى مزايا الجمعيات العمالية التعاونية التى تمولها الدولة وهما آخر من أوهام البورجوازية الصغيرة .

بيد أن أهم شىء فى ذلك كله كان عداء ماركس نحو مفهوم لاسال بأكمله عن الدولة بوصفها تعبيرا ايديولوجيا عن « روح الشعب » . وكانت هذه الفكرة عن الدولة مرتبطة عند لاسال ارتباطا وثيقا بفكرة الوحدة القومية للشعب الألمانى . وبينما كانت اشتراكية ماركس فى جوهرها دولية رغم أنه أكد أهمية الدور المتميز الذى يستطيع الألمان القيام به ، بما لديهم من مؤهلات ، فى ايقاظ وعى البروليتاريا العالمية ، جنح لاسال الى التفكير أساسا بعقلية ألمانية ، وشرع يعمل فى بناء الطبقة العاملة الألمانية على هيئة قوة سياسية وثيقة الارتباط بتحقيق الوحدة السياسية الألمانية .

وكان ماركس ولاسال على السواء يعارضان فى فكرة « ألمانيا الصغرى » فيما يتعلق بالوحدة الألمانية ، وكانا يتطلعان الى حركة يقوم بها الشعب الألمانى ككل ضد صور الحكم القائمة فى الولايات الألمانية . ولكن لاسال كان من الناحية العملية أكثر استعدادا من ماركس بكثير لقبول بروسيا بوصفها الأداة الرئيسية التى ستحقق الوحدة الألمانية عن طريقها . وماركس ، وهو أحد أبناء أرض الراين ، كان ينتمى أساسا الى التقليد الثقافى الغربى . بينما كان لاسال ، وهو أحد أبناء سيليزيا ، يفكر أكثر بكثير فى ألمانيا على أن محورها هو برلين . وكان ماركس يميل دائما الى التفكير فى بسمارك والحكومة البروسية بوصفهما حلفاء روسيا القيصرية ضد الغرب ، ومن ثم كان يصر باستمرار على معارضة سيادة بروسيا بشدة . أما لاسال ، الذى كان أقل عداء لروسيا وما يمثله الحكم القيصرى المطلق من ماركس بكثير ، فانه كان على استعداد للتودد الى بسمارك بأمل اقناع « المستشار الحديدى » بأن يتبنى بعض خططه فى مقابل الحصول على تأييد النزعة القومية لدى البروليتاريا الألمانية لمحاولاته — أى محاولات بسمارك — فى توحيد ألمانيا تحت زعامة بروسيا ؛ ولم يكن بسمارك من ناحيته عازفا عن الاستماع الى لاسال ، وان لم يكن هناك أى دليل على أنه كان ينوى التسليم للاسال بأى شىء حقيقى البتة . وأيا كان الأمر فان بسمارك هو الذى تبنى الاقتراع العام كأساس لبرلمان « الاتحاد الكونفدرالى لشمال ألمانيا » أولا ، ثم بعد ذلك للرايخستاج فى الامبراطورية الألمانية الجديدة التى أنشئت سنة ١٨٧٠ . وهو يدرك تمام الادراك أن الاقتراع العام لا يمكن بأى صورة أن يؤدى الى سيطرة العمال على الدولة فى بلد ما زالت تغلب عليه الزراعة ، أو ما دامت قوة المجلس المنتخب محدودة بوجود « مجلس أعلى » يختار على أساس مختلف

تماما ، وكذلك سلطة تنفيذية محصنة الى حد كبير ضد سيطرة مجلس العموم .

وكان فى وسع بسمارك أن يفكر على هذه الأسس ، لأن المشكلة بالنسبة له كانت الحصول على أكبر قدر ممكن من التأييد الشعبى وراء نظام من الحكم الملكى الأوتوقراطى فى مواجهة مطالب الطبقة الوسطى الألمانية التى كان يمثلها فى عهد لاسال « الحزب التقدمى » . وقد وجد لاسال ، وهو يحاول تكوين حزب سياسى عمالى مستقل ، أنه يواجه معارضة شديدة من جانب التقدميين ، الذين كانت الاتحادات العمالية الموجودة وقتئذ تتعاون معهم من أجل تحقيق الحكم الدستورى . اذ أن هؤلاء « التقدميين الألمان » ، وكانوا يمثلون أساسا طبقات التجار وجماعات أصحاب المهن الحرة فى المجتمع الألمانى ، كانوا يجمعون فى الغالب بين معارضة الحكم الأوتوقراطى والايمان المتحمس بالمزايا الاقتصادية « لحرية التعامل » ؛ ومن ثم كانوا على عداء شديد مع كل صور التكتل من جانب الطبقة العاملة ، وهو التكتل الذى يهدد بمطالبة الدولة بالتدخل الاقتصادى لمصلحة الطبقات الفقيرة . ولهذا السبب اعتبر لاسال أن « التقدميين » ، وليس أنصار الأوتوقراطية ، هم ألد أعداء العمال ؛ ومن ثم كان أبعد ما يكون عن التفكير فى التعاون مع البورجوازية لانتزاع المطالب السياسية من الطبقات الرجعية الحاكمة ، وشرع فى انشاء حركة مستقلة للطبقة العاملة على عداء شديد مع « التقدميين » ، وفى تخليص العمال الذين كانوا يعملون تحت زعامتهم من ولائهم لهم . بل انه كان على استعداد ، كما يظهر فى خطاباته الى بسمارك ، للتفكير فى امكانيات التحالف بين الملكية البروسية والعمال ضد البورجوازية ؛ تماما كما جال بخاطر باكونين وبعض الروسيين الآخرين الأمل فى أن يتزعم القيصر الشعب ضد

مستغليه . وسيظل مدى جدية تفكير لاسال فى هذا الاتجاه موضع شك : بيد أن مجرد كونه فكر فى ذلك يكفى وحده لتفسير ريبة ماركس الشديدة فى اتجاهه السياسى وعدائه له . لأن ماركس ، برغم اصراره على انشاء حركة سياسية مستقلة للطبقة العاملة ، كان يكره النزعة البروسية ، كما كان يذهب الى أن مثل هذه الحركة ينبغى أن تتعاون لفترة ما مع البورجوازية فى مهاجمة حكم الطبقات المتميزة القديمة ثم تنقلب ضد حلفائها عندما تكون « الثورة » قد نجحت فى القضاء على النظام القديم ، وقد كانت هذه هى سياسة ماركس فى « ثورة » سنة ١٨٤٨ ، وظلت سياسته طوال الفترة التالية . ولذا كان يعارض بشدة موقف لاسال تجاه المصلحين الدستوريين من البورجوازيين ، وعلى استعداد تماما للشك فى أن لاسال قد سار فى طريق التحالف مع الأوتوقراطية البروسية ضد « التقدميين » أكثر مما كان قد سار فعلا . وقد كان هذا الخلاف حول السياسة العملية المباشرة مرتبطا ارتباطا وثيقا بالخلافات التى يغلب عليها الطابع النظرى فى نظريتى لاسال وماركس عن الدولة .

ولقد انتهت حياة لاسال كالشهب القصيرة الأجل قبل أن يبلغ الأربعين . اذ مات ، كما يعلم الجميع ، فى مبارزة نجمت عن حادث غرامى مع امرأة شابة تصغره بحوالى العشرين عاما ، كانت قد وعدته فى أول الأمر بالزواج ، ثم لفظته تحت ضغط أهلها الأرستقراطيين وفضلت عليه أحد منافسيه فى حبها . فاستشاط لاسال غضبا لمعاملة حبيبته له وفقد صوابه فى سورة غضبه فتحدى غريمه أن يبارزه ، وجُرح فى المبارزة جرحا مميتا . وقد استخدم جورج مرديث هذا الحادث فى روايته « مأساة المهرجين (The Tragic Comedians) » وصار معروفا بحيث لا داعى مطلقا لاعادة سرده فى هذا الكتاب . وما يهمنا هنا هو أن الموت اختطف لاسال قبل الأوان ، ولم يمض

عامان على بداية جهاده السياسي الكبير، وقبل أن يتيسر له الوقت الكافي لارساء قواعده على أساس متين . ان جولاته التبشيرية فى سنة ١٨٦٣ و سنة ١٨٦٤ لاقت نجاحا منقطع النظير ، ومنحته مركزا شخصيا متفوقا لا منازع له فيه. بيد أن الحركة كلها كانت الى حد كبير من صنعه شخصيا بحيث أن قدرتها على البقاء بعد أن فقدت قائدها لم تكن مضمونة مطلقا . ولكنها بقيت ، برغم ما أحاط بها من نزاعات تحت قيادة خليفة لاسال المباشر برنهارد بيكر الذى لم يكن على كفاءة . وقد عثرت قبل مضى وقت طويل على زعيم جديد ذى كفاءة كبيرة فى شخص ألبرت شفيتزر الذى عمل الكثير ليرفع من قدرها ، وظلت قائمة حتى سنة ١٨٧٥ عندما اندمجت فى « الحـزب الديموقراطى الاشتراكى » المنافس تحت زعامة بيبل وليبنخت الذى كان قد أسس فى آيزناخ سنة ١٨٦٩ .

وسنعود الى هذه التطورات التى أعقبت وفاة لاسال فى فصل لاحق . ولكن النقطة التى يجب أن نلاحظها هنا هى أن زوال شخصية لاسال البارزة مهد السبيل لنمو الماركسية تحت زعامة ليبنخت ، وبذلك أضفى على الحركة الاشتراكية الألمانية طابعا يختلف فى جوهره عن ذلك الذى كان من المحتمل أن تتخذه لو كان لاسال حيا ونشطا عندما وقعت الحـرب البروسية الفرنسية وأنشىء الرايخ الألمانى تحت سيطرة بسمارك . ولعلها كانت اتخذت نفس الطريق على المدى الطويل ، من يدرى ؟ وأيا كان الأمر فان الماركسية ملأت الفراغ الذى تركه اختفاء لاسال ، واستطاعت عن طريق ألمانيا أن تفرض طابعها على الاشتراكية الأوروبية كلها بسهولة أكثر مما كان يحدث لو لم يكن لاسال رجل حب رومانسى بقدر ما كان داعية اشتراكيا عبقريا .

الفصل السادس

الدولية الأولى فى الستينات

بدأ « الاتحاد الدولى للعمال » ، الذى تأسس فى لندن سنة ١٨٦٤ ، كعمل مشترك بين النقابات البريطانية والفرنسية ، مع مساهمة عدد من المنفيين من بعض البلاد الأوربية الأخرى الذين كانوا يقيمون فى لندن وقتذاك . ومن الأهمية بمكان أن ندرك أنه بدأ أولا كمنظمة نقابية — تعبيرا عن تضامن العمال المنظمين فى فرنسا وبريطانيا العظمى — وليس كحركة سياسية ، وان كان له منذ البداية اهتمامات سياسية . والواقع أنه لم تكن هناك أية طريقة أخرى يمكن أن تبدأ بها فى البلدين اللذين أقاماه . ففى فرنسا لم يكن من الممكن قيام أية منظمة سياسية للعمال علنا فى ظل الامبراطورية الثانية ، وان كان أول مرشحين للطبقة العاملة للانتخابات منذ قيام « الامبراطورية » قد ظهروا فى العام السابق — ١٨٦٣ . ولكن النقابية نفسها كانت لتوها قد بدأت تحظى بشىء من التسامح المحدود جدا عندما شرع نابليون الثالث ، وقد أصبحت المعارضة المتزايدة من جانب البورجوازية تهدد نظامه ، يتحسس فى تردد شديد امكانيات استخدام الطبقة العاملة ، أو قسم منها ، ضد مهاجميه من البورجوازيين ليكفل التوازن لنظامه . وكانت النقابات ما برحت غير مشروعة فى فرنسا حتى فى سنة ١٨٦٤ ، وان كان قد سمح بقيامها تحت ستار أنها « جمعيات صديقة » ، ما دامت لا تثير اضطرابا أكثر مما ينبغى . وكان الفرنسيون

الذين اشتركوا فى انشاء «الدولية» قد جاءوا الى لندن أولا فى سنة ١٨٦٢ ، لا كنقابيين ، ولكن بوصفهم أعضاء فى وفد عمالى منتخب لحضور « معرض لندن الدولى » . ولا ريب فى أنهم أوفدوا الى انجلترا بفكرة أن يعودوا وقد تأثروا باعتدال وحسن تصرف النقابيين والتعاونيين الجدد فى أكثر البلاد الرأسمالية تقدما فى العالم ، بحيث يتجهون الى نبذ التقاليد الثورية التى كانت لا تزال تسرى سرا فى مشاعر مجتمع الطبقة العاملة الفرنسية .

وقد وجد هؤلاء الفرنسيون فى لندن سنة ١٨٦٢ أن الهيئة الرئيسية فى تنظيم الترحيب بهم هى « مجلس مهن لندن » الذى كان قد تأسس قبل ذلك بعامين نتيجة للنزاع الذى ثار حول مسألة البناء فى لندن . ولم تكن هناك فى بريطانيا العظمى بعد أية منظمة مركزية تمثل الحركة النقابية فى مجموعها — ولا أى حزب منظم للطبقة العاملة بطبيعة الحال . فالعرائضية كانت قد اندثرت تماما ، واختفى معها « الاتحاد الدولى » الذى حاول ، بوصفه خليفة جماعة « الديموقراطيين الأخويين » ، الابقاء على الصلة بالراديكالية فى البلاد الأوروبية الأخرى بعد فشل ثورات سنة ٨ — ١٨٤٩ . وكان « مجلس مهن لندن » ، باعتباره أكثر الأجهزة الموجودة تمثيلا للطبقة العاملة ، قد أخذ على عاتقه شيئا من وظائف الهيئات القديمة ، وأضفى على هذه الوظائف أساسا جديدا من التأييد النقابى . فقام بدور رئيسى فى تأييد قضية « الشمال » ضد ملاك العبيد فى الحرب الأهلية الأمريكية ، ووضع ترتيبات الترحيب بالعمال الايطاليين والفرنسيين الذين جاءوا ليزوروا « المعرض الدولى » فى سنة ١٨٦٢ ، كما عاون فى الاستقبال العظيم الذى أعد لغاريبالدى عندما زار انجلترا فى سنة ١٨٦٤ . واشترك « مجلس مهن لندن » أيضا اشتراكا فعالا فى سنة ١٨٦٢ فى انشاء « الاتحاد السياسى

للنقابات » الذى نما فصار « عصبة الاصلاح القومى » ، وصـار الأداة الرئيسية للطبقة العاملة فى نضالها من أجل الاصلاح البرلمانى . بيد أن هذه التطورات كانت لا تزال تخطو خطواتها الأولى حتى فى سنة ١٨٦٤ عندما جاء الفرنسيون الى لندن مرة أخرى يعرضون خططا لانشاء منظمة دولية .

والى هذه اللحظة كانت علاقات العمال البريطانيين بالعمال الايطاليين أوثق منها بالعمال الفرنسيين . فكان هناك تعاطف قوى بين الراديكاليين البريطانيين ، من الطبقة الوسطى والطبقة العاملة ، والقوميين الايطاليين وعلى رأسهم مازينى وغاريبالدى . وكان الثانى بصفة خاصة يُعتبر بطلا شعبيا كما ظهر من الاستقبال الحافل الذى قوبل به فى انجلترا سنة ١٨٦٤ . بيد أن الجمعيات الايطالية التى تكونت بنفوذ مازينى لم تكن نقابات أو تحت قيادة العمال أساسا ، اذ برغم أنها كانت تسمى «جمعيات عمالية» فانها كانت تتألف فى الغالب من المثقفين ، وليس بينها وبين النقابيين الذين ، رحبوا بمندوبيها عندما جاءوا الى لندن فى سنة ١٨٦٢ روابط مشتركة كثيرة . ومع ذلك فان الفكرة الأصلية لدى الزعماء الانجليز كانت أن هذه الجمعيات يجب أن تكون جزءا من « الدولية » . وأول مشروع للدستور المقترح لهذه الهيئة وضعه ميجور وولف مساعد غاريبالدى على نمط « اتحادات العمال الايطـاليين » المازينية ، وكان هـذا المشروع من بين المشروعات التى رُفضت عندما نوقش الأمر واستقر الرأى على قبول مشروع ماركس ، وبعد ذلك لم يلعب المازينيون أى دور فى « الاتحاد الدولى للعمال » . بينما كان الزوار الفرنسيون من نوع مختلف تماما ، فقد كانوا عمالا يتزعمون فعلا نقابات حقيقية كانت تناضل من أجـل الاعتراف بها ومن أجل تحسين الأجور وظروف العمل . واعترف بهم النقابيون الانجليز كرجال وأخوة يمكنهم أن يتضامنوا معهم فى قضية

مشتركة . وتأسس « الاتحاد الدولى للعمال » على أنه أولا حركة نقابية فرنسية بريطانية مشتركة ، يأمل مؤسسوها أن تحصل على تعاون الجماعات المماثلة لهم فى البلاد الأخرى ، وكخطوة أولى دُعيت مجموعة مختارة من المنفيين الذين يقيمون فى لندن للاشتراك فى أعمالها . ويرجع الفضـــل الرئيسى فى أن ماركس تلقى دعوة للمشاركة فيها الى أن اثنين من أصدقائه — الحائك الألمانى جورج ايكاريوس (١٨١٨ — ١٨٨٩) وصانع الساعات السويسرى هرمان يونج (١٨٣٠ — ١٩٠١) — كانا قد احتلا مركزا مرموقا فى الحركة النقابية البريطانية ، واستطاعا أن يضماه الى « الدولية » منذ البداية الأولى .

والفرنسيون الذين اشتركوا فى أعمال « الدولية » فى سنة ١٨٦٤ هم : هنرى لويس تولان (١٨٢٨ — ١٨٩٧) وشارل ليموزان ، و ا . س . فريبورج ، ويوجين ڤارلان (١٨٣٩ — ١٨٧١) ويوجين دوبون (١٨٣١ — ١٨٨١) — وهم على التوالى نحات وعامل ميكانيكى فى مصنع مشبّك (دانتلا) وحفار ومجلد كتب وصانع أدوات موسيقية . وكانوا جميعا من أصحاب الحرف فى باريس ، باستثناء دوبون الذى كان يعيش فى لندن ، ويمثلون الصناعات الصغيرة التى كانت لا تزال تحتل مركز الصدارة . وكان ثلاثة منهم — هم تولان وليموزان وفريبورج — من أتباع برودون ويعارضون فى الاشتراكية الجماعية ، وان لم يكونوا من المعارضين فى الجهاد السياسى للطبقة العاملة . وكان الباريسى الرابع ، يوجين ڤارلان ، هو المنظم الرئيسى للحركة النقابية الفرنسية ، وهو يمثل اليسار المتطرف بالنســـبة للآخـــرين : فهـــو ممن يُطلق عليهم بالمصطلحات الحـــديثة « سنديكالى » . وكان دوبون ، الذى يقيم فى لندن ، واقعا تحت تأثير ماركس وأصدقائه . بيد أنهم اتفقوا جميعا لفترة ما على ضرورة بناء حركة

نقابية قوية ، وعلى قيام الطبقة العاملة بعمل سياسى مستقل ، وعلى تأكيد انفصال العمال عن الراديكالية الثورية ، سواء تلك التى يحمل لواءها البورجوازيون أو تلك التى يدعو اليها أتباع أوجست بلانكى ، وقد كانت العناصر الواعية بين العمال الفرنسيين توزع ولاءها بينهم وبين البرودونيين (توفى برودون نفسه فى سنة ١٨٦٥) .

وقد أثنى ماركس نفسه فى سنة ١٨٦٤ على تولان وأشاد بالمجموعة كلها ، وان كان قد اصطدم بهم جميعا ، باستثناء دوبون ، قبل مضى وقت طويل ؛ وكان ماركس حريصا فى وضعه للخطاب الافتتاحى ودستور « الدولية » على ألا يقول شيئا من شأنه أن يغضب الجماعتين الرئيستين اللتين كان يتوقف على قبولهما اقامة الهيئة الجديدة بصورة فعالة . وقد شغل الجزء الأكبر من الخطاب الافتتاحى بعرض شديد اللهجة للتناقض بين النمو السريع فى الثراء المادى والدخول فى البلاد الصناعية الرائدة واستمرار العوز الشديد بين الأغلبية الساحقة من العمال . ثم وضع ماركس أمام ذلك الانتصار العظيم الذى حققته الطبقة العاملة فى خطتها السياسية ضد البورجوازية ، وهو الانتصار الذى يتمثل فى قانون « العشر الساعات » الصادر فى سنة ١٨٤٧ وفى تشريعات المصانع فى البلاد الأخرى ؛ كما رحب أيضا بنجاح انشاء المصانع التعاونية تحت سيطرة العمال على أنه يثبت مقدرة العمال وسابقة لنمط الديموقراطية الصناعية فى المستقبل . وفى نفس الوقت أكد استحالة أن يحقق العمال تحررهم عامة بواسطة التعاون الاختيارى وحده ، والحاجة الى جهاد على نطاق قومى لاقامة النظام الصناعى الجديد . وقال انه لابد لتحقيق هذا الهدف من أن ينظم العمال أنفسهم للحصول على القوة السياسية ، ويجب عليهم فى الوقت ذاته أن يقوموا بحركات نقابية على نطاق قومى ودولى على السواء للحماية

والمقاومة ، وكأدوات لخلق النظام الجديد . واختتم الخطاب بعبارة تضمنت تنديدا بليغا بالطغيان الهمجي فى روسيا والمظالم التى تعانيها بولندا ، وبالعطف الذى تبديه الطبقات الحاكمة فى أوروبا نحو ملاك العبيد الأمريكيين ، ثم بدعوة موجهة الى العمال بأن « يسيطروا بأنفسهم على معميات السياسة الخارجية » وأن « يدافعوا عن قوانين الأخلاق والعدالة البسيطة التى يجب أن تحكم العلاقات بين الأفراد فى حياتهم الخاصة ، وبوصفها القواعد السامية للعلاقات بين الأمم .

ويمكن بطبيعة الحال أن تقرأ هذا كله بعدة معان . فماركس فى سنة ١٨٦٤ كان لا يزال اشتراكيا ثوريا ، كما لم يغير الموقف الذى كان قد اتخذه فى « البيان الشيوعى » قبل ذلك بستة عشر عاما . بيد أنه أصبح يدرك أكثر من ذى قبل بكثير ، بعد تجارب سنة ١٨٤٨ والسنوات التالية ، العقبات التى تحول دون توجيه الاشتراكية فى الاتجاه الاشتراكى المطلوب ، وكذلك مخاطر النزعة الثورية البحتة دون أن يكون هناك ما يساندها من حركة عمالية منظمة تنظيما جيدا . فبعد سنة ١٨٥٠ لم يعد ماركس ممن ينتمون الى أقصى اليسار فى الحركة الثورية ، وصار شديد الريبة فى الدعوة الى الانفجارات الثورية البحتة التى رأى أنها تهيىء للعدو فرصا لا داعى لها لتدمير المنظمات العمالية وحرمانها من زعمائها بالسجن والنفى . وكان ما يريده من وراء انشاء « الدولية » هو أن يأخذ الحركة العمالية كما هى ويغذى قوتها بعملية الصراع اليومى معتقدا أنه يمكن بذلك توجيهها الى الطريق السليم وتنمية نزعة ثورية لديها ، تحت الزعامة الأيديولوجية ؛ نزعة ثورية تنبثق من النضال فى سبيل الاصلاحات الجزئية والاقتصادية والسياسية . وقد ذكر لانجلز بأسف فى شبه مزاح أنه اضطر الى أن يدخل فى خطاب افتتاح « الدولية » بعض العبارات عن الحق والعدالة مما لا يتوقع

من ورائه ضرر ؛ بيد أن لنا أن نشك فى هل كان استخدام هذه العبارات قد أزعجه حقيقة ؛ لأنها كانت جزءا لا يتجزأ من القوة الدافعة للحركة التى كان يريد أن يوجهها لتحقيق أهدافه ، كما أن صياغة الخطاب كله تشهد على قوة شعوره هو ضد الظلم الغاشم للنظام الرأسمالى ، كما تطور فى الفترة التى عرضها .

والواقع أن ماركس فى سنة ١٨٦٤ رأى الثورة تقترب مرة أخرى فى أوروبا ، وخاصة فى فرنسا ؛ ولكن اهتمامه بالعمل على تحريكها كان أقل من اهتمامه بأن يفعل كل ما فى وسعه لبناء قوة الطبقة العاملة استعدادا للمواقف التى ستتمخض عنها هذه الثورة . فنجده يقول المرة بعد المرة فى مراسلاته : ان بريطانيا العظمى ، بوصفها الدولة الكبرى التى قضت فيها الرأسمالية الكبيرة فعلا على صور الانتاج القديمة ودمرت الفلاحين كقوة فعالة ، هى البلد الوحيد الذى يمكن أن تقع فيه ثورة اشتراكية حقيقية . ولكنه لم يتوقع ثورة بريطانية عاجلة . فقد ذهب الى أن وقوع ثورة فى ايرلندة ، تقوض دعائم قوة الأرستقراطية البريطانية من ملاك الأراضى ، شرط سابق ضرورى لحدوث ثورة فى بريطانيا العظمى ، وعلى هذا الأساس عقد آمالا كبارا على حركة « الفنيان » (Fenians) التى بلغت ذروتها فى أواخر الستينات [1] . غير أنه كان يأمل فعلا فى أن نضال النقابات

---

(١) انشئت هيئة « الأخوان الفنيان » (وفنيان مشتقة من لفظ « فيانا » الذى يعنى جنودا) فى سنة ١٨٥٨ وكانت لها شعبتان ، واحدة فى ايرلندة والأخرى فى الولايات المتحدة ،وكان زعيماها هما جيمس ستيفنسن وجون اوماهونى • وكانت جمعية ثورية سرية يقسم أعضاؤها على الكتمان وهدفها احداث ثورة فى ايرلندة يصحبها هجوم على كندا من جانب الولايات المتحدة ، وبقلاقل يقوم بها الايرلنديون فى بريطانيا العظمى • ووضعت خطة الثورة الأيرلندية على أن تقوم فى سنة ١٨٦٥ ،ولكن الانجليز سبقوها بالقاء القبض=

البريطانية وحركة الاصلاح البرلمانى والاجتماعى المصاحبة له سيؤديان الى انشـاء حزب للطبقة العاملة البريطانية منفصل تماما عن الأحرار ، ويزداد تنظيمه كلما احتـدم الصراع بينه وبين الرأسـمالية فى كل من الميدانين الاقتصادى والسياسى . ولعل هذا ما كان سيحدث فعلا لولا أن الطبقات الحاكمة البريطانية ، من الأحرار والمحافظين على السواء ، رأت الخطرمقبلا وسلمت ببعض المطالب الكبيرة قبل فوات الأوان . ولكن ما حدث هو أن التمرد الايرلندى تم اخماده بسهولة ؛ بينما أدى قانون الاصلاح الذى صدر فى سنة ١٨٦٧ ومنح النقابات الشرعية الكاملة فى سنتى ١٨٧١ و ١٨٧٥ وتعديل قوانين « الخدم والسادة » فى سنة ١٨٦٧ و سنة ١٨٧٥ وفيض التشريعات الاجتماعية التى صاحبت التسليم بهذه المطالب للعمال ، كل هذه حالت دون احتدام الصراع الطبقى الحاد الذى كان ماركس يتطلع اليه . ولكن جميع هـذه التطورات كانت فى سنة ١٨٤٤ لا تزال فى عالم الغيب ، وكان من المعقول أن يتوقع المرء أن العمال البريطانيين ، حتى اذا لم يصيروا ثوريين ، سيصيرون على الأقل أكثر تنظيما وأشد وعيا طبقيا ، وأن يأخذ هذا الوعى الطبقى اتجاها ذا صبغة اشتراكية متزايدة بوجود ماركس قريبا منهم يمدهم بالقوة الأيديولوجية ، التى كان ماركس يعتبرها

= على كثيرين من أعضائها ؛ والتمرد الذى حدث فعلا فى سنة ١٨٦٧ أمكن اخماده بسهولة . وقد صاحب هذا التمرد وقوع القلاقل فى انجلترا طبقـا للخطـة الموضوعة التى تضمنت الهجوم على سجنى شستر وكلاركنويل والنجـاح فى اطلاق سراح المسجونين فى منشستر . وقد أعدم الكثيرون من « الفنيان » وسجن عدد كبير منهم مددا طويلة بسبب أحداث سنة ١٨٦٧ ؛ وبعد ذلك اتجهت حركة « الفنيان » الى الأساليب السياسية بدلا من الأساليب التمردية . وكان ماركس قد عقد آماله على قيام ثورة ايرلندية بسبب النمو السريع فى حركة « الفنيان » ابان السنوات الأولى من الستينات .

دائما ميزة من ميزات الألمان وحدهم . وفى نفس الوقت كانت المهمة المباشرة هى خلق حركة دولية تعتمد مباشرة على النقابات الفرنسية والبريطانية واقامة مركزها الرئيسى فى انجلترا ، حيث تكون بمنأى عن خضم المنازعات القائمة بين الشيع الفرنسية المختلفة وبعيدة عن سيطرة برودون ، وتركها مفتوحة لاشتراك المنفيين الألمان فى لندن الذين كانت لديهم ، فى نظره ، الايديولوجية السليمة وان لم تكن لديهم حركة قومية فى ألمانيا يسودها التضامن مثل البريطانيين أو حتى مثل الفرنسيين .

ويجب أن نلاحظ أن ماركس لم يذكر شيئا عن تأميم وسائل الانتاج لا فى « الخطاب الافتتاحى » ولا فى مقدمة « قواعد » « الدولية » . لقد تحدث عن الانتاج التعاونى باعتبار أنه يدل على امكان « قيام الصناعة الكبيرة دون وجود طبقة من السادة تستخدم طبقة من الأيدى العاملة » ؛ وفى معرض تأكيده لحدود المشروع التعاونى الاختيارى دعا الى أنه « لخدمة الكتل البشرية العاملة يجب تنمية العمل التعاونى ليصير على نطاق قومى ، ومن ثم يجب دعمه بالوسائل القومية » . وعلى هذا الأساس ، ولأن التوقع أن تقاوم الطبقات المالكة هذا الاتجاه الى التخلص منها ، ذهب الى أن « الاستيلاء على القوة السياسية قد صار أعظم واجبات الطبقات العاملة » . وما كان ليستطيع ، حتى لو أراد ، أن يدعو الى تأميم وسائل الانتاج بأسلوب أكثر تحديدا ؛ لأنه لو فعل ذلك لواجهته معارضة حادة من جانب معظم المندوبين الفرنسيين ، وربما من جانب زعماء المندوبين البريطانيين أيضا . فقد كان تولان وجماعته من « أنصار التعاون المتبادل » . والمجتمع الذى كانوا يتطلعون اليه مجتمع يكون لكل شخص فيه ما يملكه ويتلقى فيه ثمار عمله كاملة ، اما كفرد أو بوصفه عضوا فى جماعة منتجة تعاونيا . وعلق البرودونيون أملهم ، فيما يتعلق بتحقيق هذا الهدف ، على

خطة من « الائتمان المجانى » — أى رأس المال بدون فائدة — الذى يتقدم الى المنتجين اما أفرادا أو جماعات عن طريق « مصرف ائتمان شعبى » يقام بوصفه مؤسسة عامة مستقلة استقلالا ذاتيا ، ويذكر فى الدستور لكنه لا يكون تحت سيطرة الدولة من أية ناحية . ولقد كانوا يعارضون بشدة فى المساواة الاقتصادية ، ويذهبون ، الى أنه ينبغى أن يكافأ كل انسان تبعا لما يؤديه من خدمات ، ويدافعون بقوة عن نظام الملكية بعد اصلاحه وتخليصه من الاستغلال الطبقى ؛ لأنهم كانوا يعتبرون العائلة الأساس الجوهرى للمجتمع ، وأن الملكية فى الأرض ووسائل الانتاج الأخرى شرط ضرورى للوجود الاجتماعى للأسرة . وصاحب هذا عندهم عداء شديد ضد عمل النساء ، على أساس أنه يدمر الحياة العائلية ، وضد حقوق النساء ، على أساس أنها تدمر الأساس الأبوى للأسرة بوصفها نظاما .

أما الانجليز ، الذين لم يكن لديهم أى اعتقاد صادق فى مذهب برودون الاجتماعى ، فانهم ربما كانوا قد اقتنعوا بقبول تأميم الأرض [1] ؛ ولكن تأميم الصناعة لم يكن قد أثير بينهم مطلقا تقريبا ، الا فى صورة الميل التقليدى نحو فكرة الانتاج التعاونى التى كانت قد مرت بفترة من النشاط الملحوظ فى الستينات من القرن التاسع عشر وحظيت بتأييد قوى من جانب النقابات .

---

(١) لقد حدث فعلا أن ثار جدل كبير فى بريطانيا العظمى فى أواخر الستينات وأوائل السبعينات حول موضوع تأميم الأرض . فقد دعت « عصبة الأرض والعمل » ، التى كان ماركس يعتبرها أحد أجهزته الرئيسية ، الى تأميم الأرض . وكان ايكاريوس ، مساعد ماركس ، أحد سكرتيريها ، وكان أمين صندوقها ، جون واطسون ، أحد اتباع أوين .

ومن ثم لم يكن فى استطاعة ماركس أن يدعو الى « الجماعية » والا حطم « الدولية » منذ مبدا الأمر . بيد أنه لم تكن هناك أية اشارة فى مراسلاته الى أنه كان يريد ذلك أصلا . اذ لم يكن من سياسته أن يقنع الدول القائمة بأن تتولى ملكية الصناعة والسيطرة عليها . بل كان يريد قلب هذه الدول ، عندما يحين الوقت المناسب ، واحلال دول أخرى محلها يسيطر عليها العمال المنتصرون ويعيدون تشكيلها . وليست هناك أية علامة تدل على أنه فكر حتى فى الطريقة التى يتبعها العمال فى تنظيم الصناعة بالضبط بعد « الثورة » ، ومن المؤكد أنه لم تكن لديه أية رغبة فى اعلان رأيه فى الموضوع أو تضمينه فى برنامج « الدولية » . فالمهام التى تصورها ماركس « للدولية » فى المستقبل القريب كانت تنحصر فى النضال من أجل تحسين الظروف بواسطة الأساليب النقابية والاستثارة السياسية من أجل استصدار قوانين على نسق « قانون الساعات العشر » — وفى نفس الوقت ، العمل على بناء حزب عالمى يهدف الاستيلاء على القوة السياسية . أما موضوع تنظيم الصناعة تحت سلطة العمال فيمكن تأجيل البت فيه الى ما بعد استيلاء العمال على القوة السياسية . وفى هـذه الأثناء توجـد « الجمعيات التعاونية الانتاجية » بما تنطوى عليه من لمحات سابقة لما يمكن أن يكون عليه هذا التنظيم .

وقد احتلت مشكلة التعاون ، وليست مشكلة التأميم ، مركز الصدارة فى تفكير ماركس فى سنة ١٨٦٤ لعدة أسباب مهمة . فأولا وقبل كل شىء كانت هذه المشكلة هى القضية الرئيسية فى الحركة الاشتراكية الألمانية النامية ، اذ كان لاسال قد شرع قبل ذلك بعامين فى حملته لانشاء « الاتحاد العام للعمال الألمان » ، الذى كان أبرز مطالبه أن تضع الدولة رأس المال والائتمان تحت تصرف « الجمعيات التعاونية العمالية » وبذلك تجعل فى

وسعها أن تحل محل الصناعة الرأسمالية . وكان ذلك احياء من جديد لبرنامج لويس بلان الذى عرضه سنة ١٨٣٩ فى فرنسا فى كتابه « تنظيم العمل » ؛ وقد تقدم به كرد اشتراكى على الكثيرين الذين كانوا يحثون العمال على تكريس كل جهودهم لانشاء جمعيات تعاونية انتاجية باعتبارها وسيلة لتحرير العمال ، بدلا من الجرى وراء الأوهام السياسية . وترجع مثل هذه الأفكار الى فورييه وأوين كما رأينا ، وقد اتخذها كثيرون من المصلحين الاجتماعيين المحافظين والتحرريين — بعد أن جردوها من جوانبها الثورية — كرد على « الاشتراكية الراديكالية » . وقد دعا اليها بصفة خاصة فى ألمانيا فى الستينات من القرن التاسع عشر هرمان شولتز دليتسن ، التحررى التقدمى ، الذى وجه اليه لاسال هجومه الرئيسى . وقد ساق لاسال فى حججه ضد شولتز دليتسن ، كما رأينا ، أولا أنه لما كانت الأجور فى ظل الرأسمالية ترتبط بحد البقاء بواسطة « قانون حديدى » ، فان أية ميزة يمكن أن يحصل عليها العمال من التعاون الاستهلاكى ستنتزع منهم عن طريق تخفيض الأجور ؛ وثانيا أن الجمعيات التعاونية الانتاجية التى تقوم على أساس اختيارى لن تفعل أكثر من أنها ستخلق جماعات صغيرة متميزة من العمال الذين سينسحبون من الصراع الطبقى دون أن يفعلوا شيئا للمساعدة فى تحرير العمال بصفة عامة . وذهب الى أنه من الضرورى أن تحظى جمعيات العمال التعاونية بتأييد الدولة ، وأن تكون فى حوزتها موارد كافية من رأس المال تجعل فى وسعها أن تجذب أفضل عناصر العمل من الرأسماليين ، بحيث ترغمهم اما على رفع الأجور وتحسين ظروف العمل واما الى الخروج من الميدان — وهذا ما كان يتوقع حدوثه فعلا فى المدى الطويل اذا وقفت الدولة الى جانب العمال . والواقع أن لاسال كان بذلك يتحدى مذهب « حرية التعامل » بأكمله ويذهب الى أن

« القانون الحديدى » للأجور سيفقد أثره اذا تدخلت الدولة فى تنظيم ظروف الانتاج لمصلحة العمال . وبناء على ذلك استعار فكرة قال بها من قبل برودون ولويس بلان ، ودعا الى وضع خطة من الائتمان بواسطة الدولة على نطاق واسع بحيث يكفى ليجعل الطبقة العاملة كلها سيدة نفسها . وذهب الى أن ذلك يتطلب اقرار حق الاقتراع العام الذى بواسطته تتحول الدولة الى وصية على مصلحة العمـال ؛ ومن ثم وضع الاقتراع العام كأول مطلب فى برنامج « الاتحاد العـام للعمال الألمان » بوصفه الوسيلة التى تؤدى الى اقامة النظام الجديد من الانتاج التعاونى الذى تموله الدولة .

وقد وجه ماركس ، كما رأينا ، نقدا شديدا الى كثير من آراء لاسال ، فلم يكن يؤمن « بالقانون الحديدى للأجور » فى الصورة التى اعتنقه بها لاسال . وكان الاختلاف بينهما ذا أهمية عملية لأن مذهب لاسال كان ينطوى على فكرة أن النقابات لا تستطيع أن تفعل شيئا لتحسين حال العمال فى ظل الرأسمالية ، بينما كان ماركس يصر بشدة على أنها تستطيع أن تحقق الشيء الكثير . هذا فضلا عن أن ماركس كان لا يحبذ مطلقا الالتجاء الى أية دولة فى طلب المعونة سوى « دولة العمال » التى تقوم على أنقاض دولة المستغلين . واتهم لاسال ، وكان له بعض الحق ، بأنه يتقرب الى بسمارك ، وبأن كراهيته للبورجوازيين « التقدميين » ضللته ودفعته الى الاستعداد للتحالف مع أكثر القوى رجعية فى ألمانيا ضدهم ؛ ولم يكن ماركس يحب « التقدميين » ، ولكنه مع ذلك ذهب الى أن العمال يجب أن يؤيدوهم فى صراعهم ضد الأوتوقراطية الاقطاعية الألمانية فى بروسيا وغيرها . وكان أتباعه فى ألمانيا ، وعلى رأسهم ويلهلم ليبنخت ، يعملون فى ذلك الوقت فى تحالف غير مستقر مع الديموقراطيين البورجوازيين الأكثر تقدما فى عدة

أجزاء من ألمانيا ؛ وبدا له أن سياسة لاسال تنطوى على خيانة لقضية الاشتراكية . بيد أنه لم يكن معارضا فى انشاء الجمعيات التعاونية التى تمولها الدولة فى ذاتها ، ولكن كان يعارض أى اقتراح يرمى الى طلب المعونة من الدولة القائمة ، التى كان يعتبرها نظاما رجعيا فى جوهره .

وفى فرنسا كان معظم البرودونيين من دعاة المشروع التعاونى ، كبديل للانتاج الفردى ، فى النظام الجديد ، ولكنهم لما كانوا أعداء ألداء « للامبراطورية الثانية » ، فانهم لم يقبلوا أية معونة تأتيهم من هذا المصدر الملوث لانشاء جمعيات تعاونية تمولها الدولة ، فحبذوا انشاء جمعيات تعاونية انتاجية اختيارية للعمال . وقد أنشىء كثير من هذه الجمعيات فى فرنسا فى الستينات ، بيد أن اقتراحهم الخاص « بالائتمان المجانى » اعتبر ، بعد انهيار محاولة برودون لانشاء « مصرف تعاونى » على أساس اختيارى ، غير صالح الا بعد أن تطيح الثورة ، التى توقعوا حدوثها ، بامبراطورية نابليون . وهكذا كانوا الى جانب ماركس ضد لاسال . أما فى بريطانيا العظمى ، التى كانت الجمعيات التعاونية تنمو فيها على أساس اختيارى بحت ، فان موضوع مساعدة الدولة لم يثر منذ الأيام الأولى لدعاية روبرت أوين ، عندما طالب السلطات المشرفة على تنفيذ قانون الفقراء بأن تقوم بدورها فى انشاء « القرى التعاونية » . وكان جو الرأى العام البريطانى كله غير ملائم لمثل هذه الأفكار ، لأن أفكار « حرية التعامل » كانت تسيطر عليه ؛ بينما لم تكن لدى ألمانيا فى عهد بسمارك ولا فرنسا فى عهد نابليون أى اعتراض من الناحية النظرية على تدخل الدولة فى الشئون الاقتصادية — وان كان « التحرريين » البورجوازيين فى ألمانيا وفرنسا عارضوا فى ذلك بشدة ، الا أنهم كانوا فى صفوف المعارضة ، فلم يكن لهم صوت فى الحكم .

وكانت هناك أربع دول ممثلة فى « المؤتمر الافتتاحى للاتحاد الدولى للعمال » — هذا مع عدم احتساب البلاد التى كانت ممثلة اسميا بواسطة المنفيين المقيمين فى لندن . وكانت البلاد الأربعة هى بريطانيا العظمى وفرنسا وبلجيكا وسويسرا — أو على الأصح جنيف ، اذ لم يأت مندوبون من أى جهة أخرى هناك . وكان لبلجيكا مندوب واحد ، هو سيزار دى بابيه ؛ ولجنيف اثنان هما الألمانى ج . ب . بيكير واللاجىء الفرنسى فرانسوا دوبليكس . وباستثناء بيكير كان لا يمثل ألمانيا سوى منفيين من المقيمين فى لندن — ماركس نفسه وأصدقائه ايكاريوس وفردريك لسنر وكارل شارير . وأرسلت فرنسا تولان وليموزان وفريبورج وڤارلان — وجميعهم من باريس ؛ كما حضر دوبون ممثلا للاجئين الفرنسيين فى لندن . ومثل بريطانيا العظمى جورج أودجر ، الذى كان وقتئذ رئيس « مجلس مهن لندن » وعلى وشك أن يصير سكرتيره ، وجورج هاول ، سكرتيره فعلا وقتذاك ؛ و و . د . كريمر ، من « اتحاد النجارين » وهو الذى صار أول سكرتير « للدولية » ؛ وجورج ايكاريوس ، الحائك الألمانى صديق ماركس الذى كان يعمل فى لندن . أما بقية المشتركين فى المؤتمر فهم : بوبزنسكى ، المنفى البولندى ، وهرمان يونج ، صانع الساعات السويسرى المقيم فى لندن ؛ وميجور دولف ، الايطالى الذى انصرف عن المؤتمر فى مرحلته المبكرة .

ولم يكن هناك ممثلون حقيقيون من ألمانيا لسببين . ولم يكن السبب الأول الذى أبدى فعلا وهو أن القوانين الألمانية كانت تمنع الانتساب الى أية هيئات دولية ، صحيحا الى حد كبير — لأنه بالتأكيد لم يكن منطبقا على جميع الولايات الألمانية . والسبب الحقيقى هو أن الهيئة الكبيرة المنظمة الوحيدة للعمال الألمان فى سنة ١٨٦٤ ، باستثناء الجمعيات المهنية المحلية ،

كانت « الاتحاد العام للعمال الألمان » بزعامة لاسال — وهى هيئة لم يكن ماركس يريد دعوتها بأى شكل ، فقد كان يفضل الانتظار بأمل أن يستطيع ليبنخت أن يشيد قبل مضى وقت طويل حركة عمالية ألمانية منافسة تكون أكثر خضوعا لنفوذه وأقل استعدادا للتحالف مع الحكم الرجعى ضد البورجوازيين « التقدميين » . وكان معظم مؤيدى ماركس فى ألمانيا من أرض الراين ، بينما كان مركز قيادة لاسال هو برلين التى اعتبرها ماركس موطن الهمجية الشرقية اذا قورنت بالاستنارة الفكرية فى غرب ألمانيا . ولو كان استدعى أيا من أصدقائه فى ألمانيا لما مثلوا سوى أنفسهم ، ولكانت النتيجة قطيعة نهائية مع اللاساليين ؛ ولم يكن ماركس يريد ذلك فى هذه المرحلة . وقد قتل لاسال نفسه فى مبارزة فى أغسطس سنة ١٨٦٤ ؛ ومن ثم كان مستقبل حركته موضع شك لفترة ما . وفى هذه الظروف لم يكن اللاساليون ليستطيعوا المشاركة فى مؤتمر لندن حتى اذا دعوا لذلك — والواقع أنهم لم يدعوا .

ولما كان البولندى لا يمثل أحدا فى الواقع ، وكان الايطاليون الذين مثلهم ميچور وولف لا يعطفون البتة على « دولية » تقوم أساسا على النقابات ، فيبقى أمامنا بعد ذلك دولتان ندرسهما فى هذه المرحلة : بلجيكا وسويسرا . وكانت قد حدثت محاولات فى السنة السابقة لانشاء « دولية » بين هذين البلدين ، وزار دكتور بيير كولرى السويسرى بلجيكا لهذا الغرض . ويجب أن نؤكد هنا أن بلجيكا كانت فى ذلك الوقت أكثر بلد صناعى فى أوروبا بعد بريطانيا العظمى ، وفيها نظام رأسمالى نام وتاريخ مستمر من الصراع الصناعى ، خاصة فى مناطق مناجم الفحم وصناعة المعادن ؛ وكانت مفتوحة للتأثر بالنفوذ الفرنسى فى مجال الأفكار ، وقد ساعد على ذلك وجود عدد كبير من اللاجئين الفرنسيين . ولكن كان لديها

أيضا تقليد ضخم من الفكر الاشتراكى الخاص بها ، بين الوالون والفلمنكيين على السواء . وكان الرواد الأول البارزون لهذا التقليد هم ، كما أشرنا من قبل ، جاكوب كاتس ونابليون كيزر والبارون كولنز . وفى الستينات من القرن التاسع عشر كان فى طليعة واضعى النظريات سيزار دى بابيه (١٨٤٢ — ١٨٩٠) ، الدكتور صاحب المطبعة الذى قدر له أن يلعب دورا كبيرا فى المشادات التى قامت حول سياسة « الدولية » خلال السنوات القليلة التالية . ولم يكن قد تجاوز الثانية والعشرين من عمره فى سنة ١٨٦٤، ولكنه كان قد حظى فعلا بالشهرة . ولم يظهر أى مندوب آخر غيره عن بلجيكا فى اجتماعات « الدولية » حتى « مؤتمر » بروكسل فى سنة ١٨٦٨ الذى اشترك فيه البلجيكيون بوفد كبير ؛ ولكن دى بابيه اشترك فى « اجتماع لندن » فى سنة ١٨٨٥ وفى « مؤتمر لوزان » فى سنة ١٨٦٧ . ولم يكن معدنه قد ظهر بعدفىالاجتماعات التى حضرها فى لندن ؛ اذ أنه لم يسهم بنصيب متميز الاعندما استقر الأمر « بالدولية » وبدأت تناقش مشاكل التأميم والسيطرة على الصناعة .

أما سويسرا فقد أرسلت الى « المؤتمر الافتتاحى » كما ذكرنا ج . ب . بيكير (١٨٠٠ — ١٨٨٦) ، وهو ألمانى واشتراكى قديم من أصدقاء ماركس استقر فى جنيف منذ أمد طويل ؛ وأرسلت كذلك دوبلكس وهو فرنسى أقام فى جنيف أيضا ، وقد صار فيما بعد محرر أول صحيفة « للدولية » فى سويسرا . وكانت الحركة فى سويسرا ما برحت فى مهدها بعد . وكان أشهر دعاة الاشتراكية هناك بيكير وبيير كولرى ، وهو طبيب من دعاة الاصلاح كان له أتباع كثيرون فى المقاطعات السويسرية . وكان السويسريون يتمتعون بحرية سياسية أكثر من أى بلد آخر فى القارة الأوروبية ، فيما عدا انجلترا ، كما قامت عندهم حركة نقابية كبيرة فى المدن

الرئيسية . بيد أن السويسريين لم تكن لديهم أية منظمة على نطاق قومى — بل ولم تكن هناك حتى هيئة تضم المقاطعات المختلفة فى القطاع الفرنسى أو القطاع الألمانى من سويسرا . ولم يكن هناك فى القطاع الألمانى أية حركة كبيرة من أى نوع كان ، وان كانت هناك جماعات من المنفيين الألمان فى بعض المدن . أما فى المناطق الفرنسية فان جنيف ، أكثر مراكزها نشاطا ، كانت تسيطر عليها جمعيات أصحاب الحرف الماهرة التى كان معظم أعضائها مواطنين يتمتعون بالحقوق الانتخابية ويعملون سياسيا مع الراديكاليين من الطبقة الوسطى . وفى مقابل ذلك كان معظم عمال البناء غير مواطنين فى جنيف ولم تكن لهم حقوق انتخابية ؛ وكانت هذه المجموعة هى التى يتألف منها معظم ما حظى به الفريق المنافس من تأييد عمالى ، وهو الفريق الذى عارض بشدة فى كل تعاون مع الراديكاليين ودعا الى سياسة من الكفاح المباشر لتحقيق المطالب . وكان النمط السائد من الصناعة فى بقية القطاع الفرنسى من سويسرا — الچورا — هو العمل فى « الورش » المنزلية ، خاصة فى صناعة الساعات ، فى خدمة تجار رأسماليين . وكانت هذه الفروع من الانتاج الصغير قد بدأت تتعرض فعلا للتهديد من جانب الصناعات الكبرى النامية فى بريطانيا العظمى والولايات المتحدة ؛ وكانت الأحوال تزداد سوءا ، ومن ثم كان كثيرون من هؤلاء العمال الذين يعملون فى « الورش » الصغيرة على استعداد للالتفاف حول أى حركة منظمة تتولى الدفاع عن مطالبهم ؛ ولذلك صار العمال المنزليون فى لولوكل ولاشو دى فون وبعض المراكز الأخرى داخل « الچورا » وقريبا هم القاعدة الرئيسية التى تكوّن منها أتباع باكونين السويسريون فى النزاع الذى مزق « الدولية » فى نهاية الأمر . وسرعان ما صار زعيمهم المحلى البارز جيمس جيوم (١٨٨٤ — ١٩١٦) ، الذى كان ناظر مدرسة وصاحب

مطبعة وصحفيا ، وقد ترك وراءه أفضل ما كتب الى حد كبير عن تاريخ « الدولية » .

ولم تظهر هذه الجماعات الفوضوية فى « مؤتمرات الدولية » حتى اجتمعت الدولية فى جنيف سنة ١٨٦٦ ، وفى هذه الأثناء سار بيكير ودوبليكس وراء ماركس فى الغالب . ومن ثم كان ما يهم ماركس فى « المؤتمر الافتتاحى » هم الفرنسيين والبريطانيين وحدهم ، وكانوا متفقين فى الرغبة فى انشاء « الدولية » على أساس نقابى بالدرجة الأولى وليس على أنها اتحاد فدرالى بين أحزاب سياسية أو بوصفها هيئة سياسية أساسا .

وقد ظهر فى مقدمة « القواعد » التى وافق عليها « المؤتمر الافتتاحى » البند التالى الذى قدر له أن يكون مصدر جدل عنيف فى مرحلة تالية :

« وبناء عليه [1] فان تحرير الطبقات العاملة اقتصاديا هو الهدف العظيم الذى يجب أن تخضع له كل الحركات السياسية باعتبارها وسيلة » .

ويمكن تفسير هذا البند ، مثل بنود أخرى كثيرة فى المقدمة ، بعدة طرق مختلفة . اذ يمكن تفسيره ، كما فسره النقابيون الفرنسيون والبريطانيون عموما ، بأنه ينطوى على أنه يمنح الأولوية للكفاح النقابى ويجعل الكفاح السياسى غير مهم نسبيا ، الا على أساس نقابى . ويمكن أيضا تفسيره حتى على أنه يعنى تحذيرا ضد أية صورة من صور النشاط السياسى مما قد يورط حركة الطبقة العاملة فى حلول وسط مع الدول

---

(١) تشير « بناء عليه » الى البند السابق وهو : « ان خضوع الرجل العامل اقتصاديا لمحتكر وسائل الانتاج ، أى مصادر الحياة ، هو أساس العبودية فى كل صورها ، وأساس كل شقاء اجتماعى وانحطاط ذهنى وتبعية سياسية » .

القائمة والأحزاب البورجوازية السياسية ؛ وقد أخذ بهذا التفسير بعض الفرنسيين . ولكن يمكن أيضا أن يعنى تأكيد ضرورة الكفاح السياسى من جانب العمال كوسيلة لتحريرهم اقتصاديا ؛ وهذا هو ما كان يقصده ماركس بلا جدال .

ومما زاد فى تعقيد الأمر أن « مجلس باريس » عندما ترجم « قواعد الدولية » الى الفرنسية ، سقطت عبارة « باعتبارها وسيلة » من النص الفرنسى بحيث أصبح ببساطة كما يلى :

« ان خضوع العمل لرأس المال هو أصل كل صور العبودية : السياسية والمعنوية والمادية ؛

وان تحرير العمال اقتصاديا هو ، لهذا السبب ، الهدف العظيم الذى يجب أن تخضع له كل حركة سياسية » .

و لاريب فى أن لهذا النص ظلا مختلفا من المعنى ، ولا يعرف أحـد هل حدث ذلك عمدا أو عن غير قصد . فهو يؤكد بصورة لا جدال فيها ، وأكثر بكثير من النص الانجليزى ، تبعية الكفاح السياسى ، ويتفق تماما مع استبعاد هذا النوع من الكفاح تماما . وقد استشاط ماركس غضبا عندما قرأه ، واتهم الفوضـويين بأنهم فعلوا ذلك ليشـوهوا أغراض « الدولية » بيد أنه من المحتمل تماما أن المترجم لم يتعمد مطلقا تغيير المعنى ، حتى اذا كانت رغبته هى التى جعلته يصوغ العبارة بهذه الصورة لاشعوريا . وأيا كانت حقيقة الأمر فان هذا البند صار موضع نزاع شديد بين الماركسيين والفوضويين فى السنوات الأخيرة « للدولية » عندما بلغ الصراع بين الفريقين ذروته .

وقد بدأت « الدولية » فى لحظة كانت أوروبا فيها فى حالة قلق شديد من أولها الى آخرها ، ونمت خلال السنوات القليلة التالية فى بيئة اشتعلت

بالحروب والثورات . وقد كانت هذه الظروف مواتيه لنموها بصفة عامة الى أن اندلعت الحرب الفرنسية البروسية فى سنة ١٨٧٠ ؛ ولا ريب فى أن هذه الظروف أضفت على « الدولية » هيبة فى عين أعدائها ، الذين كانوا على استعداد كامل لأن يعزوا اليها كل مظاهر الهياج الشعبى . كما عزى الى « الدولية » أيضا فضل ، أو تهمة ، الزيادة الكبيرة فى الاضرابات التى كانت فى الواقع الى حد كبير نتاج الأزمة الاقتصادية التى حدثت فى ١٨٦٦/١٨٦٧ وما أعقبها من انتعاش . ومن المحتمل أن وجود « الدولية » كان عاملا من العوامل التى أثارت النمو السريع فى الحركة النقابية فى عدد من البلاد خلال هذه السنوات ؛ بيد أن هذا النمو كان سيحدث الى حد كبير بدونها كرد فعل طبيعى للظروف الاقتصادية السائدة . فمما لا ريب فيه أنه يمكن تفسير الطريقة التى سار بها نمو النقابية فى بريطانيا العظمى وفى بلجيكا أيضا دون الاشارة الى « الدولية » كثيرا ؛ كما أن « الدولية » لم يكن لها أى أثر تقريبا فى سير الأحداث فى ألمانيا . وفى أسبانيا حدث النمو الكبير فى تنظيمات الطبقة العاملة باسم « الدولية » أساسا ، ولكنه تم مستقلا تماما عن أى توجيه من « المجلس العام » فى لندن ؛ وفى ايطاليا تأثرت الحركة بباكونين أكثر بكثير مما تأثرت بماركس أو « بالمجلس العام » ولم يحظ « الاتحاد الدولى للعمال » بأكثر من ولاء ضعيف من جانب هذه الحركة . والواقع أنه من العسير القول بأن هناك أى بلد كانت « الدولية » فيه ، بوصفها منظمة ، هى القوة الدافعة الحقيقية الرئيسية . ففى الغالب سارت حركة الطبقة العاملة فى كل بلد فى طريقها الخاص بها ، سواء عملت باسم « الدولية » أم لم تعمل باسمها . وقد قدمت « الدولية » بعض المساعدة فى الاضرابات ، بجمع المال وبالحيلولة دون نقل « محطمى الاضرابات » عبر الحدود القومية ؛ ولكن لم يكن فى وسعها أن تفعل

شيئا أكثر من ذلك فى توجيه سير الأحداث . لقد استطاعت أن تثير قدرا كبيرا من الهياج ، كما أثارت مخاوف ضخمة فى أذهان خصومها وآمالا كبارا بين مؤيديها . بيد أن قوتها الحقيقية كانت محدودة دائما بحدود ضيقة ؛ وحتى ذلك القدر الضئيل من القوة الذى كان لديها تزعزت أسسه قبل أن تبلغ الخلافات المذهبية داخلها ذروتها .

ومن الأهمية بمكان أن « الدولية الأولى » لم تكن فدرالا من الأحزاب القومية ، مثل خليفتها « الدولية الثانية » ، ولا هيئة تقوم على أساس انضمام النقابات أو الهيئات العمالية الأخرى . فقد كانت تتألف فى كل بلد من البلاد من أعضاء أفراد ، انضموا الى فروعها وقطاعاتها ودفعوا اشتراكاتهم اليها مباشرة . وكانت القطاعات القومية ، حيثما وُجدت ، تربط الفروع المحلية بعضها ببعض وأخذت طابعا فدراليا الى حد ما ؛ ولكن النقابات التى كان « للدولية » نفوذ فيها ، بل وكانت مصدر وحيها فى بعض الحالات ، لم تكن ، بوصفها نقابات ، أعضاء فى « الدولية » . ففى فرنسا مثلا قام تنظيم « الدولية» جنبا الى جنب مع التكوين النقابى الفدرالى ومستقلا عنه . ولا ريب فى أن بعض السبب فى هذا الانفصال كان يرجع الى القيود القانونية المفروضة على كل من التكتل النقابى والتنظيم السياسى الفدرالى ؛ ولكن كان المقصـــود به أيضا أن يجعل فروع « الدولية » وقطاعاتها أجهـــزة لحزب عمالى منظم على أسس كفاحية يقود الحركة الجماهيرية ويلهمها .

وكانت النية معقودة على أن يجتمع « المؤتمر » الثانى « للدولية » ، الذى سيُصدق فيه على دستورها نهائيا فى بروكسل سنة ١٨٦٥ . ولكن عندما حان الوقت للقيام بالترتيبات اللازمة أُعتبرت بلجيكا مكانا غير ملائم للاجتماع بسبب صدور قانون جديد ينظم دخول الأجانب ، فضلا

عن أنه بدا من غير المحتمل أن يشترك فى المؤتمر عدد كبير من المندوبين . ومن ثم قرر « المجلس العام » تأجيل المؤتمر لمدة سنة ، ودعا الى عقد اجتماع صغير بدلا منه فى لندن لينظر فى المسائل العاجلة . وكان ماركس فى هذه المرحلة فى حالة من التحمس الشديد فيما يتعلق بنمو « الدولية » فى بريطانيا العظمى ، ويبدو أنه كان يعتقد أن تأثيره فى توجيه الحركة البريطانية أكبر بكثير مما كان فى الواقع . وكان « المجلس العام » ، الذى أنشىء فى سنة ١٨٦٤ وجعل مركزه لندن ، يقوم بوظيفة مزدوجة : الاشراف على « الدولية » فى مجموعها ، وتنظيم القطاع البريطانى من الحركة ؛ وسرعان ما عزا ماركس الى تأثير « المجلس » ما قامت به النقابات من انشاء « عصبة الاصلاح البرلمانى » الخاصة بها للمطالبة فى الانتخابات بالتصويت العام والاقتراع السرى Manhood suffrage ballot ، كما عــزا الى تأثيره أيضا الحــركة التى عملت على ربط النقــابات فى تنظيم قومى شامل . وصحيح أن عددا من أكثر زعماء النقابات البريطانية نفوذا كانوا فى ذلك الوقت أعضاء فى « المجلس العام للدولية » ويقومون بدور نشط فى أعماله ؛ ولكن ذلك لا يعنى أنهم كانوا يعملون بتوجيه منه فى تســيير شئونهم الداخلية . والواقع أن الحركة التى أخرجت « مؤتمر النقابات » الى الوجود فى سنة ١٨٦٨ كانت مدينة لعمال المناجم و « لمجالس المهن » فى جلاسجو وشمال انجلترا أكثر بكثير مما كانت مدينة « لمجلس مهن لندن » أو لمجموعة « الجمعيات المندمجة » التى كان مقرها الرئيسى فى لندن ؛ كما أن أهل لندن ، برغم أنهم كانوا أنشط العناصر فى النضال من أجل الاصلاح البرلمانى ، كانوا أبعد ما يكون عن أن يمثلوا عناصر الكفاح المنظم فى الحركة الصناعية ، ومن غير المحتمل أن عدم وجود « الدولية » أصلا كان سيؤثر فى سير الأحداث بأية صورة ذات أهمية . ولا ريب فى

أن ماركس حمل زعماء النقابات فى لندن على التوقيع على عدد من الوثائق ما كانوا ليفكروا مطلقا فى كتابتها بدونه ، كما أنه مما لا جدال فيه أن هيبة الحركة البريطانية جعلت التأييد الظاهر الذى منحه زعماؤها « للدولية » عاملا ضخما فى زيادة نفوذها فى البلاد الأخرى . بيد أن هؤلاء الزعماء لم يكونوا مستعدين مطلقا لأن يدعوا ماركس أو أى شخص خارجى آخر يوجه حركتهم بالنيابة عنهم . فقد استمروا فى بناء تنظيمهم الخاص بهم لتوجيه شئونهم الداخلية ، وكانت « الدولية » بالنسبة لهم عمــلا جانبيا ، فضلا عن أن نجاحهم الضخم الذى حققوه فى سنة ١٨٦٧ ، فى كل من توسيع حق الانتخاب ليشمل عمال المدن وتعديل « قوانين الســادة والخدم » ، جعلهم أقل ، لا أكثر ، ثورية . هذا الى جانب أن الأحداث البشعة التى وقعت فى شفيلد سنة ١٨٦٦ ، والحكم القضائى الذى صدر فى قضية « هورنبى ضد كلوز » فى العام التالى ، جعل النقابات تلزم موقف الدفاع ، كما جعل الزعماء أقل ميلا الى القيام بأى عمل يقصد به اشاعة الذعر فى البورجوازية البريطانية ، حتى قبل أن يصيبهم هم أنفسهم الذعر على أثر انفجار « الكوميون » فى باريس .

وفى نفس الوقت كان أنصار « الدولية » فى فرنسا يشقون طريقهم الخاص بهم ، يحكمهم سير الأحداث فى بلادهم أكثر بكثير مما تحكمهم أية توجيهات من لندن . فالتسامح المحدود الذى عامل به نابليون الثالث النقابات ابتداء من سنة ١٨٦٤ وما بعدها لم يؤد مطلقا الى النتائج المرجوة من اجتذاب الطبقة العاملة الى تأييد الامبراطورية . بل على النقيض من ذلك ، لقد انتقل النفوذ فى الحركة الفرنسية شيئا فشيئا من يد تولان وزملائه المعتدلين الى جماعة منظمة على أساس كفاحى أكثر تحت زعامة يوجين ڤارلان . وفى سنة ١٨٦٨ أقام عمال باريس « اتحادا فدراليا مركزيا

للنقابات » مستقلا عن « مجلس باريس للاتحاد الدولى للعمال » ، ولكن كان مقره فى نفس البناء وعلى صلة وثيقة به ؛ وسرعان ما ظهرت الى الوجود « اتحادات فدرالية » مماثلة فى عدد من المدن الأخرى ، مثل ليون ومارسيليا وروان وبرست . وجعل ڤارلان يجوب البلاد كلها لتنظيم مثل هـذه « الاتحادات » جنبا الى جنب مع القطاعات المحلية « للدولية » ؛ وجاء معظمها الى اليسار أكثر من الجماعة الأصلية من أتباع برودون . وقد استمر تولان يقوم بدور المتحدث الفرنسى الأول فى مؤتمرات « الدولية » واجتماعاتها ، ولكن نفوذه فى فرنسا نفسها كان يتراجع أمام نفوذ أشخاص مثل ڤارلان وبنوا مالون فى باريس ، وآندريه باستليكا فى مرسيليا ، وألبير ريشار فى ليون ؛ وهم أشخاص كانت اتجاهاتهم سندكالية أكثر منها « تعاونية تبادلية » ، وسرعان ما وقفوا ضد تولان فى النزاع الخاص بالملكية الجماعية ، كما وقفوا أيضا ضد ماركس فى موضوع الكفاح السياسى وفى سياسته التى نعتوها بأنها « شيوعية تسلطية » .

ولم تكن هذه القضايا قد بلغت ذروتها بعد فى مؤتمر جنيف الذى عقـد فى سنة ١٨٦٦ . اذ كانت المهمة الأساسية لهذا المؤتمر هى منـح « الدولية » دستورا محددا بالتصديق على الدستور الذى ووفق عليه فى المؤتمر الافتتاحى فى سنة ١٨٦٤ أو تعديله . ولم يحدث جدل كبير حول هذا الموضوع — خاصة وأن الاختلاف بين النص الانجليزى والنص الفرنسى للمقدمة ، التى صُدّق عليها بدون مناقشة ، لم يكن قد ظهر بعد . والنزاع الوحيد الشديد الذى حدث حول الدستور كان سببه أن أغلبية المندوبين الفرنسيين أرادوا قصر عضوية « الدولية » على العمال اليدويين وحدهم — الأمر الذى كان ينتهى باستبعاد ماركس — وعندما هُزم الاقتراح بمساعدة المندوبين السويسريين والبريطانيين أراد الفرنسيون

ألا يُسمح لغير العمال اليدويين بأن يكونوا أعضاء فى « المجلس العام » أو أن يتولوا أية وظيفة من وظائف « الدولية » . وقد هُزم هذا الاقتراح أيضا ، ثم تقرر بعد ذلك بقاء مقر « المجلس » فى لندن للسنة التالية .

وقد كان هذا الموضـــوع الخاص بنوع الأعضاء الذين تتألف منهم « الدولية » ذا أهمية رئيسية ، ولكن دلالاته بالنسبة لوفود الدول الأعضاء كانت مختلفة . فبالنسبة للبريطانيين كانت المسألة ببساطة تتعلق بقبول المساعدة من بعض الأشخاص الخارجين ، مثل ماركس وتلك الجماعة الصغيرة من أعضاء الطبقة الوسطى الذين يعطفون على الحركة والذين كانت النقابات تتعاون معهم فى « عصبة الاصلاح القومى » . ولم يكن هناك فى بريطانيا العظمى من يراوده أى شك فى أن التأييد الأساسى « للدولية » فى بريطانيا العظمى يجب أن يأتى من النقابات : والواقع أنه لم يكن هناك ، بعد انهيار الحركة العرائضية ، أية جماعة أخرى يمكن أن تقوم عليها « الدولية » . أما بالنسبة للفرنسيين فقد كان الأمر يتعلق بمسألة هل سيُسمح لتلك المجمـــوعة الكبيرة النشطة من الجمهوريين الثوريين ، الذين كان زعماؤهم فى الغالب من الطبقة الوسطى ، بالانضمام الى « الدولية » التى يكاد يكون من الموثوق فيه أنهم سيشرعون فورا فى السيطرة عليها ، على الأقل فى باريس ، اذا سُمح لهم بدخولها . وكانت الجماعة الفرنسية التى اشتركت فى تأسيس « الدولية » تهدف أولا وقبل كل شىء آخر الى بناء حركة نقابية متميزة تقوم على ضم « جمعيـــات المقاومة » التى كانت تنشأ فى المهن المختلفة بعضها الى البعض فى اتحادات محلية . وقد أرادت هذه الجماعة أن تقوم هذه الهيئات النقابية البحتة فى مواجهة الحركة الجمهورية الثورية التى يقودها مثقفو الطبقة الوسطى وفى مواجهة النزعة الى مجرد القيام بحركات تمردية متوالية وهى النزعة

التى تسود بين أتباع بلانكى والأندية الثورية الأخرى ؛ وقد ردت هذه الجماعات على الجماعة الأولى باتهامها بأنها تعمل فى تحالف سرى مع نابليون الثالث ضد الثورة . وقد اضطرت الدولية نفسها الى التحقيق فى هذا الاتهام وانتهت الى أنه لا أساس له من الصحة — وكان ذلك صحيحا. ولكن الحقيقة أن الزعماء الفرنسيين كانوا أكثر اهتماما بالاضرابات والحركات الاقتصادية منهم بالسياسة ، وأصروا على الحيلولة دون سيطرة السياسيين الراديكاليين على حركتهم . بيد أنهم كانوا منقسمين على أنفسهم بين المعتدلين ، بزعامة تولان ، الذى كان يرغب فى بناء حركة عمالية سياسية على أساس نقابى وأن يدخل العمال المعارك الانتخابية مستقلين تماما عن راديكاليى الطبقة الوسطى ؛ والجناح اليسارى من النقابين ، وعلى رأسهم يوجين ڤارلان ، الذى لم يكن مؤمنا بالكفاح البرلمانى وكان يراوده الأمل فى أن يجعل من النقابات قوة ثورية مستقلة ، عن طريق الاتحادات المحلية والاقليمية ، وأن تكون من القوة بحيث تنتزع السيطرة على الثورة من أيدى راديكاليى الطبقة الوسطى . بيد أن الفريقين اتفقا مؤقتا فى رغبتهما فى جعل « الدولية » هيئة عمالية بحتة ورفض اشراك سياسيى الطبقة الوسطى فى توجيهها . ولكن سرعان ما نشب بينهما النزاع ، وانتقلت القوة الرئيسية فى القطاعات الفرنسية من جماعة تولان الى جماعة ڤارلان .

وكان الوفدان الآخران اللذان اهتما أساسا فى سنة ١٨٦٦ بموضوع اشتراك الطبقة الوسطى فى « الدولية » هما الوفدين السويسرى والبلجيكى . وقد صوّت معظم السويسريين ، الذين كانت لهم الأغلبية العددية الساحقة فى مؤتمر جنيف ضد الفرنسيين — اذ كانت العلاقات الطبقية فى سويسرا أكثر تعقيدا منها فى أى مكان آخر ، لأن الحد الفاصل بين « المعلمين » الصغار وأصحاب الحرف المهرة لم يكن ، خاصة فى

جنيف ، واضحا البتة ، وكان كثيرون من أصحاب الحرف يتمتعون بحقوق الانتخاب . ولذا كان هناك تعلق تقليدى بالأحـزاب الراديكالية التى لم تكن ثورية ، مثل الراديكاليين الفرنسيين ، وكانت اهتماماتها الرئيسية محلية تماما . وفى مقابل ذلك كان هناك ، فى المدن الصـغيرة والمراكز الريفية فى الچورا بصفة خاصة ، أعداد كبيرة من العمال المنزليين الذين كانوا يرزحون تحت وطأة ظروف سيئة جدا ؛ كما كان يوجد فى جنيف نفسها — كما رأينا — عمال البناء ، ومعظمهم من المهاجرين الأجانب ، بلا حقوق مدنية . وهكذا كان هناك من ناحية قطاع كبير يحبذ اتباع سياسة معتدلة والتعاون مع راديكاليى الطبقة الوسطى ، وفى الناحية الأخرى كان يوجد جناح يسارى مؤلف أساسا من أهل جنيف الذين لا يتمتعون بحقوق المواطنة ومن العمال المنزليين فى المناطق الريفية . وقد جنح عمال هذا الجناح اليسارى ، اذ لم يكن فى وسعهم التأثير على الانتخابات بصورة مجدية ، الى الاعتماد على الكفاح الصناعى والتنديد بما للسياسة من تأثير مفسد فى زعماء الطبقة العاملة . بيد أنهم لم يشعروا ، مثل الفرنسيين ، بعداء نحو مثقفى اليسار ؛ لأنه لم تكن هناك حركة راديكالية ثورية من الطبقة المتوسطة تنازعهم الزعامة . فكانوا على استعداد كامل لقبول المساعدة من جهات أخرى غير الطبقة العاملة ، وقد التفوا حول باكونين عندما أعلن انجيل الثورة الذى يدعو الى الغاء الدولة ، وليس الى العمل على الاستيلاء عليها ، ويتطلع الى الغريزة الثورية لدى العمال لخلق المجتمع الجديد على أساس من الاتحاد المحلى الحر .

وهكذا كان السويسريون متفقين ، فيما يتعلق بالقضية المباشرة التى أثارها المندوبون الفرنسيون ، على الترحيب بمن يتقدم لمساعدتهم من الطبقة الوسطى فى « الدولية » . أما البلجيكيون ، الذين كانت لهم وجهات نظرهم

الخاصة فى الموضوع ، فلم يكونوا ممثلين فى مؤتمر جنيف ، كما كان الألمان جماعة صغيرة لا تمثل الحركة فى ألمانيا حيث أن اللاساليين لم يرسلوا مندوبين ، وكان الماركسيون الألمان قد بدأوا لتوهم فى تنظيم أنفسهم على أسس مستقلة .

وكان ماركس ، الذى لم يحضر مؤتمر جنيف ، قلقا فيما يتعلق بنتيجته فقد زود ايكاريوس ، بوصفه ممثلا « للمجلس العام » ، بتقرير عن أحداث العامين السابقين وبتعليمات مفصلة فيما يتعلق بمعاملة الفرنسيين البرودونيين الذين كان يتوقع حضورهم فى وفد كبير . وعندما انتهى المؤتمر تنفس الصعداء ، لا لحدوث أى شيء معين أكثر من مجرد التصديق على القانون الأساسى ، بل لأنه لم يحدث شيء ذو أهمية حقيقية يربط « الدولية » بالأفكار البرودونية . والواقع أن المؤتمر قد اتخذ فعلا قرارا بالموافقة على فكرة انشاء « مصرف ائتمان دولى » على أساس من مبدأ برودون الخاص « بالائتمان المجانى » ، كما أكد بشدة أهمية نشر « الجمعيات التعاونية الانتاجية » . ولكنه أعلن أيضا عدم كفاية التعاون الاختيارى فى تغيير أساس النظام الاجتماعى ، ووافق على تقرير تقدم به ماركس أكد فيه أهمية الاضرابات والتنظيم النقابى ودعا الى استخدام النقابات ، لا فى الصراع اليومى ضد أصحاب الأعمال فحسب ، بل وفى الهدف الأساسى الخاص باستئصال نظام الأجور وخلق نظام اجتماعى جديد يقوم على قوة الطبقة العاملة . وفى نفس الوقت اقتنع المؤتمر ، رغم معارضة بعض الفرنسيين والسويسريين ، بأن يعلن تحبيذه لسن تشريع « الثمانى الساعات فى اليوم » ووضع خطة للتعليم العام لجميع الأطفال . وقد قيد هذان القراران المؤتمر بالكفاح السياسى وباستخدام قوة الدولة كوسيلة لفرض الاصلاحات الاجتماعية . واعتبرهما ماركس انتصارا علـى البرودونيين

والفوضويين : ولم تكن الفوضوية فى صورتها الباكونينية ، التى سرعان ما كانت ستتحدى زعامته بصورة أساسية أكثر ، قد صار لها صـــوت مسموع فى المؤتمر بعد .

ان « مؤتمر » جنيف فى ســنة ١٨٦٦ كان أساسا اجتماعا فرنسيا سويسريا ؛ وكان السويسريون يؤلفون أكثر من نصف مجموع عــدد المندوبين — ٣٣ من ٦٠ ويتكون الباقى من ثلاثة ألمان وستة من بريطانيا العظمى — من بينهم ثلاثة فقط بريطانيون : أوجدر و و . د . كريمر و جيمس كارتر — أما الثلاثة الآخــرون فهم الألمــانى ايكاريوس ، والسويسرى ، يونج والفرنسى دوبون ، وجميعهم من لندن . ولم يكن هناك أحد من بلجيكا أو ايطاليا ؛ كما أن الاسبان والهولنديين لم يكونوا قد دخلوا « الدولية » بعد .

وكان مؤتمر العام التالى ، الذى عقد فى لوزان ، مكونا من سويسريين وفرنسيين فى الغالب . ومن العسير التأكد تماما من عدد المندوبين ، ولكن السجلات تضم أسماء ٣٧ سويسريا و ٢٠ فرنسيا ، من مجموع كلى ٧٢ . وهذه المرة كان هناك ستة من ألمانيا ، ولكنهم ما زالوا لا يمثلون أية حركة كبيرة ؛ واثنان من ايطاليا ، حيث كان نفوذ باكونين قد بدأ يترك أثره ؛ وواحد من بلجيكا — دى بابيه ؛ وستة من لندن — وثلاثة بريطانيون وألمانيان وفرنسى — ولكن لم يكن بينهم هذه المرة أى شخصية بارزة من زعمــاء النقابات البريطانية . فقد كان زعماء النقابات البريطانيون مشغولين تماما بالنضال المزدوج من أجل « قانون الاصلاح » وحقــوق النقابات ، ومن ثم لم يستطيعوا الحضور ، وترك ايكاريوس ليعمل بوصفه ممثلهم الرئيسى ومعه صانع العطور جيمس كارتر ، وألفريد والتون مهندس المبانى الذى كان ينتمى الى « عصبة الاصلاح القومى » .

وكانت « الدولية » عند انعقاد مؤتمر لوزان ما برحت تتحسس طريقها في المسائل المتعلقة بالسياسة العامة . والواقع أنه لم يكن من المؤكد مطلقا الى أي حد قصد بها أن تكون هيئة لوضع سياسة عامة ، والى أي حد يجب أن تترك للجماعات القومية أو المحلية حرية العمل بأساليبها الخاصة بها بما يتفق مع الظروف المختلفة . وكان من المسلم به أن عمال كل بلد يجب أن يساعدوا ، فيما يتعلق بالصراع الاقتصادي اليومي ، عمال البلاد الأخرى الى أقصى حد ممكن بالمال وعن طريق بذل أقصى الجهود في الحيلولة دون تحطيم الاضرابات بواسطة جلب « محطمي الاضرابات » (العمال الذين يقبلون أن يعملوا وزملاؤهم مضربون (Blacklegs)) من جهات نائية . كما كان هناك اتفاق عام أيضا على أن النقابات يجب أن تتحد على أوسع نطاق ممكن في فدرالات (Federations) اقليمية وقومية لجميع الحرف داخل كل بلد ، وفي فدرالات دولية في كل حرفة أو صناعة . وكان هناك كذلك اتفاق عام الى حد كبير على أنه يجب تشجيع التعاون الانتاجي وحث النقابات على تأييده معنويا وباستثمار أرصدتها فيه . ولكن كان هناك خلاف كبير حول نوع النشاط التعاوني الجدير بالتأييد . فقد وجه عدد كبير من المندوبين نقدا شديدا الى التعاون الاستهلاكي على أساس أنه ينطوي على استغلال حملة الأسهم للمستخدمين ومن ثم يجنح الى خلق أرستقراطية عمالية ممتازة ، وكذلك على أساس أن نجاحه ، في ظل الظروف الرأسمالية التي تخضع فيها الأمور « للقانون الحديدي » ، لن يؤدي الا الى تسهيل الأمر على أصحاب الأعمال في تخفيض أجور العمال . وقد حظيت جمعيات التعاون الانتاجي بقدر أكبر من التأييد على أساس انها استباق لسيطرة العمال على الصناعة ، ولكن في هذه الحالة أيضا اعترض بعض المندوبين على أساس أن مثل هذه الجمعيات ستخلق جماعات

ممتازة من العمال الذين يعملون عند أنفسهم ولن تفعل أى شىء فى سبيل تحرير الغالبية العظمى من العمال . وقد تضمن القرار الذى استقر عليه الرأى أخيرا فى مؤتمر لوزان اشارة الى هذا الخطر ، ولكنه أضاف انه يمكن تجنبه اذا كانت البروليتاريا متيقظة له . وقد طالب التقرير الذى قدمته للمؤتمر اللجنة التى تألفت لبحث هذا الموضوع بضرورة المساواة الكاملة بين أعضاء جمعيات المنتجين وبألا تتكون طبقة من حملة الأسهم الممتازين تستولى على ربح من عملهم . وقد أصر عــلى هــذه النقطة البرودونيون ، الذين حصلوا أيضا على موافقة المؤتمر على مشروعهم الخاص « بالائتمان المجانى » الذى يوضع تحت تصرف كل عامل أو جماعة من العمال عن طريق خطة من « مصارف الائتمان » . وقد أعطى بعض الذين وافقوا على القرار الخاص بالتعاون الانتاجى أصواتهم معتقدين أن انتشار التعاون الاختيارى مع تأييد النقابات له سيستطيع مع الوقت القضاء على النظــام الرأسمالى دون حاجة الى ثورة سياســية ؛ وبعضهم — وهم البرودونيون — اعتبر الثورة الاجتماعية التى تلغى الدولة وتقيم نظام « الائتمان المجانى » خطوة سابقة ضرورية « للمجتمع التعاونى » ؛ وذهب آخرون أيضا ، متبعين تعاليم لويس بلان ولاسال ، الى أن الدولة — بعد أن تصير ديموقراطية بواسطة الاقتراع العام — ستكون ضرورية لتمويل التعاون الانتاجى قبل أن يكون فى وسعه التخلص من قيوده الحالية والقضاء على خطر أن ينتهى الأمر بتحرير قسم فقط من الطبقة العاملة مع ترك فئة من البروليتاريين غير التعاونيين خاضعة للاستغلال — « طبقة خامسة » .

وقد زادت هذه الاختلافات ظهورا عندما وصل مؤتمر لوزان الى البنود الأخيرة فى جدول أعماله ؛ اذ ظهرت عندئذ خلافات متأصلة الجذور حول الموقف من « الدولة » ومن سياسة العمال تجاهها . وثار أول خلاف

حاد حول موضوع التربية . وكان من المسلم به عموما أن التربية يجب أن تعتبر حقا انسانيا عاما ، وكانت الصعوبة هى كيف يُطبق هذا الحق عمليا . فقد أراد بعض المندوبين أن يكون هناك نظام عام من التعليم الاجبارى يُنشأ بمقتضى قانون وتديره الدولة على أسس علمانية بحتة . وذهب آخرون الى أنه يكون من الخطأ ومن الخطورة بمكان أن توضع التربية فى يد الدولة ، حتى اذا أمكن ضمان طابعها العلمانى — لأن الدولة هى فى جوهرها أداة الطبقة الحاكمة ، ومما لا شك فيه أن هـذه الطبقة ستستخدم سيطرتها على التربية لغرس الأفكار الاجتماعية الخاطئة فى أذهان العمال . وذهب البعض الآخر — وهم البرودنيون — الى أبعد من ذلك ، اذ لم يقتصروا على تأكيـد أن الدولة أداة رجعية بطبيعتها فحسب ، بل وأن الوضع السليم للتربية أن تكون فى يد الآباء وليس لأية هيئة عامة أن تنتزعها من أيديهم .وأخيرا تمت تسوية الخلافات بواسطة قرار بدأ بتأكيد حاجة كل انسان الى التربية والاصرار على أنها يجب أن تكون علمانية ثم استطرد الى أنه ليس من حق الدولة التدخل الا عندما لا يكون الآباء فى مركز يسمح لهم بمنح أبنائهم التربية التى يجب أن ينالوها — وهى عبارة تركت الطريق مفتوحا أمام دعاة العمل الجماعى ليقولوا انه لما كان الآباء من الطبقة العاملة لا يستطيعون القيام بنفقات تربية أطفالهم ، فان للدولة أن تتولى الأمر بنفسها . ولما نجح البرودنيون فى تضمين القرار العبارة التى أرادوها ، سلموا بالباقى ، وقـُبلت الاشارة الى الدولة دون دراسة معناها الحقيقى دراسة كاملة فى الواقع .

بيد أن موضوع « الدولة » كان لابد أن يثار ثانية بصورة مباشرة أكثر فى البند التالى من جدول الأعمال ، وهو البند الذى حمل القضية الى مركز الصدارة فى صورة تقرير عن دور الدولة فى علاقته بالحـركة

العمالية . فقد أصدر المؤتمر قرارا يعلن الملكية العامـة فى وسائل النقل والتبادل ، ولكنه رفض تعديلا اقترحه سيزاردى بابيه يدعو الى الملكية العامة فى الأرض أيضا ، وأجل البت فى هذا الأمر الى أن يناقش بصورة أشمل فى المؤتمر التالى . وكان ذلك بداية جدل ضخم حـول موضـوع الملكية الجماعية استمر طوال مدة بقاء الدولية . وكان الاقتراح الخاص بتأميم المصارف وخدمات النقل قد نشأ بسبب الصعوبة القصوى فى تنظيم مثل هذه الأجهزة على أساس التعاون الانتاجى ، حيث كانت جمعيات التعاون الانتاجى تعتبر أساسا جماعات محلية من الشركاء العاملين معا فى مؤسسات واحدة . وكان البريطانيون يطالبون بتأميم السكك الحديدية والخدمات الكبرى الأخرى على أساس أنها احتكارية بالضرورة ويجب انتزاعها من أيدى الرأسماليين الذين يسيطرون عليها على أن تتولاها هيئة أكبر من جماعة من العمال المتعاونين . وندد البرودونيون من الناحية الأخـرى بالاحتكار الرأسمالى للمصارف وطالبوا بانشاء « مصارف ائتمان » بدلا منها تعمل على أساس لا ربح فيه ؛ وكانوا على استعداد للموافقة عـلى الملكية العامة فى الاحتكارات الأخرى أيضا ، على شريطة ألا يُطلب منهم الموافقة صراحة على ملكية « الدولة » لها — وبعبـارة أخرى ، بشرط ألا تتحدد صورة الملكية العامة . ولكنهم لم يقبلوا البتة الموافقة عـلى الملكية العامة فى الأرض ؛ لأنهم كانوا من المناصرين بشدة لملكية الفلاحين للأرض واعتبروا ممتلكات الفلاح جزءا جوهريا من حقه الشخصى فى الحرية . ولما كان السويسريون منقسمين على أنفسهم أيضا حول هـذا الموضوع ، فان المؤتمر أجلها حتى تبحث بصورة أوفى بواسطة القطاعات المنضمة .

وقد اعتبر الجماعيون فى المؤتمر القرار الخاص بالموافقة على الملكية

العامة فى الاحتكارات نصرا لهم ؛ بيد أن الأمر لم يكن قد بُتّ فيه بعد فيما يتعلق بمسألة هل تعنى الملكية « العامة » الملكية بواسطة أى نوع من « الدولة » . وقد أثار الموضوع التالى فى جدول الأعمال الأمر ثانية من زاوية مختلفة . وكان الموضوع التالى يتعلق بالدور الذى تلعبه الطبقة العاملة فى « الصراع السياسى » ، والعلاقة بين الحريات « السياسية » و « الاجتماعية » . وبعد مناقشة مستفيضة اتخذ المؤتمر القرارين التاليين :
(١) ان تحرير العمال اجتماعيا لا ينفصل عن تحريرهم السياسى ؛
(٢) ان تحقيق الحريات السياسية أجراء أول ضرورى بصورة مطلقة — وقد علق دى بايبه على هذا القرار بأنه « يضع العربة أمام الحصان » ، وأخيرا وافق الجميع تقريبا على هذين القرارين لأن أى شخص يستطيع أن يفسرهما كما يريد الى حد بعيد . وكان القصد منهما أن يحققا غرضين — التنديد بأولئك الذين ينبذون العمل السياسى كلية — الفوضويين والسندكاليين المتطرفين — والتنديد أيضا بأولئك الذين كانوا على استعداد لأن يعملوا من أجل تحسين الأوضاع الاجتماعية دون ثورة سياسية ، وخاصة أى شخص على استعداد للتفاهم مع امبراطورية نابليون الثالث أو مع دولة بسمارك البروسية الجرمانية . بيد أنه لم يكن هناك فى المؤتمر من هو على استعداد للعطف على هاتين السياستين الأخيرتين ، أما فيما يتعلق بالباقى فقد كانت صياغة القرارين غامضة الى حد لا ينشأ معه انقسام بين المندوبين . ومع ذلك فمن الواضح أن المؤتمر اعتبرهما من الأهمية بمكان بدليل أنه أصدر قرارا آخر ملحقا بهما ينص على أنه يجب « اعادة تأكيدهما بصورة جدية » فى كل مؤتمر تال ويجب ابلاغهما رسميا الى جميع أعضاء « الدولية » .

وكان آخر موضوع كبير نوقش فى مؤتمر « الاتحاد الدولى للعمال »

فى لوزان يتعلق بالموقف الذى تتخذه « الدولية » تجاه « مؤتمر السلام الدولى » ، الذى كان على وشك الانعقاد فى جنيف تحت رعاية « عصبة السلام والحرية » التى كانت قد تأسست مؤخرا . وكانت هذه الهيئة ، التى تأسست بمجهود شارل ليمونييه (١٨٠٦ — ١٨٩١) السان سيمونى السابق ، محاولة للربط بين الدعوة الى السلام والدعـوة الى الاتحاد الأوروبى تحت حكم جمهورى . وكان ليمونييه قد اقترح فى مبدأ الأمر توجيه الدعوة لعقد « مؤتمر سلام » فى باريس ؛ ولكن حكومة نابليون الثالث اعترضت على المشروع ونقل المركز الى جنيف . ولقيت خطة ليمونييه معارضة من جانب كثير من جمعيات السلام القديمة ، وبوجه خاص فى بريطانيا العظمى والولايات المتحدة ، على أساس أنه من الخطأ الربط بين الدعاية من أجل السلام ومقترحات الحكم الجمهورى أو اتحاد الدول الأوربية فى فدرال سيادى ؛ بيد أن لجانا ذات نفوذ تكونت فى عدد من البلاد لتأييد الخطة ، وجمع أكثر من ١٠٫٠٠٠ توقيع اعلانا لتحبيذها . وكان من بين من وقعوا بعض الشخصيات البارزة مثل فكتور هوجو وجون برايت وغاريبالدى وجون ستيوارت ميل ولويس بلان وادجار كينيه وهرزن وجيمس فازى من جنيف . وكان و . د . كريمر ، الذى كان على صلة أيضا « بالدولية » ، هو سكرتير اللجنة التنظيمية فى بريطانيا .

وقد جاءت جهود ليمونييه بعد فترة طويلة كانت حركة السلام الأوروبية خلالها ساكنة الى حد كبير . اذ كان قد عقد « اجتماع للسلام العالمى » فى سـنة ١٨٤٣ ؛ وعقدت بين سنة ١٨٤٩ و سـنة ١٨٥١ سلسلة من « مؤتمرات السلام الدولية » فى لندن وبروكسل وباريس وفرانكفورت ، وأخيرا فى لندن ثانية ابان المعرض الدولى فى سنة ١٨٥١ . ولكن بعد حرب القرم ضعفت الحركة فى أوروبا ؛ وكانت قد تحطمت من قبل فى الولايات

المتحدة بسبب الحرب الأهلية التى أحدثت انقساما شديدا بين أنصارها . بيد أن « اتحادا للسلام العالمى » أنشىء فى سنة ١٨٦٦ فى بلتيمور ، وفى العام التالى حدثت عدة محاولات منفصلة ، الى جانب حركة ليمونييه ، تستهدف انشاء منظمة جديدة فى أوروبا . وقد ركزت معظم هذه الحركات الجديدة جهودها فى الدعوة الى التحكيم الدولى كوسيلة لمنع الحرب ، وتجنبت المقترحات السياسية التى قد تبعد تأييد المحافظين . بينما كانت « عصبة السلام والحرية » ، من الناحية الأخرى ، حركة يسارية بحتة يؤيدها كثير من أساتذة الجامعات ورجال الأدب والسياسيين البورجوازيين الراديكاليين ، كما اجتذبت بصفة خاصة الراديكاليين والطبقات العاملة . وقد جعل غاريبالدى ، باعتباره البطل الشعبى البارز ، الشخصية الأولى فى المؤتمر — وقد حضره بنفسه ؛ كما انضم الى المؤتمر عدد كبير من المنفيين الذين طردوا من بلادهم بعد انهيار الثورات الأوروبية فى سنة ١٨٤٨ والسنوات التالية : وكان بين هؤلاء ميشيل باكونين ، الذى جعل من نفسه فورا زعيما لجناح يسارى بين المشتركين فى المؤتمر وشرع فى انتزاع السيطرة من منشئية البورجوازيين .

وكان منظمو «مؤتمر السلام فى جنيف» ، لرغبتهم فى الحصول على تأييد الطبقات العاملة ، قد دعوا « الاتحاد الدولى للعمال » الى التعاون معهم ؛ وكان على المندوبين المجتمعين فى لوزان أن يقرروا ردهم على هذه الدعوة . وكان ماركس فى اجتماع « المجلس العام » السابق على مؤتمر لوزان قد عارض بشدة فى أن تكون « للدولية » أى صلة « بالعصبة » ، على أساس أنها اجتمــاع لا جدوى منه يقوم به بعض الايديولوجيين البورجوازيين الذين لا حول لهم . ولكنه فشل فى اقناع المجلس بوجهة نظره ؛ وفى لوزان كانت أغلبية المندوبين الى جانب التعاون مع « العصبة »

فى الصراع ضد الحرب ، وان كانوا قد أصروا فى الوقت ذاته على حمل « العصبة » على مواجهة المشكلة الاجتماعية والموافقة على أنه لا يمكن الغاء الحرب الا بواسطة تغيير النظام الاقتصادى . ومن ثم وافق مؤتمر لوزان على خطاب جماعى موجه الى « مؤتمر السلام فى جنيف » يتضمن العبارات التالية :

« ان مؤتمر « الاتحاد الدولى للعمال » المجتمع فى لوزان ، وقد رأى : ان الحرب يقع عبؤها الثقيل على الطبقة العاملة ، فهى لا تحرمها من وسائل وجودها فحسب ، بل وترغمها أيضا على اراقة دماء العمال ؛ وأن السلام المسلح يشل قوى الانتاج ، ولا يطلب من العمال الا القيام بالأعمال التى لا فائدة منها ، ويخيف الانتاج بتعريضه لخطر الحرب ؛

وأن السلام ، وهو أول شروط الرفاهة العامة ، يجب بدوره أن يُدعم بواسطة نظام جديد للأشياء لا يعترف بطبقتين فى المجتمع ، تستغل احداهما الأخـــرى ،

لذلك قرر المؤتمر أن ينضم انضماما تاما وكاملا « لمؤتمر السلام » الذى سيعقد فى جنيف فى ٩ سبتمبر ، وأن يؤيده تأييدا فعالا ، وأن يشترك فى كل ما يستطيع القيام به بهدف الغاء الجيوش القائمة والمحافظة على السلام ، بغرض الوصول بأسرع ما يمكن الى تحرير الطبقة العاملة وتخليصها من سلطة رأس المال ونفوذه ، وكذلك بقصد تكوين اتحاد فدرالى من الدول الحرة فى أوروبا بأكملها » [١] .

وبرغم أن معظم المندوبين السويسريين أيدوا هذا القرار ، فانه لم يمر بلا معارضة . وعندما تقرر ارسال وفد من ثلاثة أشخاص من « مؤتمر

---

(١) قمت بترجمة القرار من النص الفرنسى .

لوزان » ليحملوا الخطاب الى جنيف ، تقدم تولان ، الذى كانت تساوره الشكوك من ناحية هذا التعاون المقترح مع راديكاليى الطبقة الوسطى ، باقتراح ملحق للقرار السابق ، أيده فيه دى بابيه ، يقضى بأن انضمام « الدولية » مشروط بقبول « مؤتمر السلام » لعبارات الخطاب . وقد صيغ الملحق ، الذى كان بمثابة تحد عنيف ، فى هذه العبارة :

« ان المؤتمر ، اذ يرى أن السبب الأول والرئيسى للحرب هو الفقر وعدم التوازن الاقتصادى ، وأنه لا يكفى للقضاء على الحرب تسريح الجيوش ، بل ومن الضرورى أيضا تعديل التنظيم الاجتماعى بضمان توزيع للمنتجات أكثر انصافا بصورة متزايدة ،

يجعل انضمامه مشروطا بقبول « مؤتمر السلام » الاعلان المذكور عاليه » .

وكان المقصود بذلك طبعا هو استثارة أعضاء « مؤتمر السلام » ، وقد تحقق الهدف منه فعلا . فقد كان هذا المؤتمر مكونا من جماعة غير متجانسة الى حد لا يسمح له بأن يقف الى جانب الدولية فى « القضية الاجتماعية » ؛ ومن ثم تحقق ما أراده ماركس . اذ كان جيمس جيوم ، الذى كان أكثر من ماركس ريبة فى السياسيين الراديكاليين ، الشخصى الذى قام بدور المتحدث الرسمى عن « الدولية » فى جنيف ؛ ولم يعرض الخطاب للمناقشة مباشرة . ولكن « عصبة السلام والحرية » رفضت الموافقة عليه ؛ وبعد انتهاء « المؤتمر » سرعان ما ثار الصراع فى « المجلس » الذى أنشأته « العصبة » . اذ أن باكونين ، الذى لم تكن له صلة «بالدولية» بعد ، استمر ، بعد أن قام بدور فعال فى مؤتمر جنيف ، يعمل داخل نطاق « العصبة » بوصفه زعيما لجناح يسارى يطالب بتبنى برنامج اجتماعى ثورى شامل ؛ وفى العام التالى بلغ النزاع منتهاه فى المؤتمر الثانى

« للعصبة » الذى عقد فى برن . وانسحب باكونين وأتباعه منها وقرروا الانضمام الى « الاتحاد الدولى للعمال » .

وبذلك نصل الى النقطة التى بدأ فيها النزاع الكبير داخل « الدولية » — وهو النزاع الذى قضى فى النهاية على ما بقى منها بعد اللطمات القاسية التى تلقتها فى سنة ١٨٧٠ و سنة ١٨٧١ . فالى سنة ١٨٦٨ بدا النزاع الداخلى بين أعضاء « الدولية » أنه فى أساسه نزاع يقف فيه البرودونيون فى ناحية وباقى الأعضاء فى ناحية أخرى ، وتغير فيه رأى ماركس فى تولان وشركائه الذين كان يصفهم بأنهم « زملاء طيبون » الى نبذ « هرائهم البرودونى » بازدراء . ولكن نفوذ البرودونيين لم يعد له قيمة كبيرة منذ سنة ١٨٦٨ . اذ انتقلت الزعامة الفعلية الى حد كبير من يد تولان الى يد يوجين ڤارلان ؛ وحجبت القضايا الجديدة التى ثارت بين ماركس وأتباع باكونين كل شىء آخر .

فما هى هذه القضايا ؟ كان هناك أولا صدام حاد بين الأمزجة ، اذ أن ماركس ، رغم كل حماسته الثورية ، كان ذا عقلية منظمة ، ولم يستطع تحمل اعتقاد باكونين من أن الشىء الوحيد المهم هو اثارة الجماهير الى القيام بأعمال طائشة من التدمير الثورى ، وأن يترك الأمر بعد ذلك لقدرتها التلقائية فى مهمة خلق النظام الاجتماعى الجديد بأكمله . وثانيا ، كانت فكرة ماركس عن « الدولية » أنها حركة تعمل بتوجيه مركزى موحد حتى اذا تطلب الأمر أن يترك للقطاعات القومية مجال واسع للعمل فى وضع سياساتها تبعا للظروف القومية المختلفة ؛ بينما أصر باكونين ، وأيده معظم أعضاء « الدولية » من البلاد اللاتينية ، على أنه يجب أن تكون لكل حركة قومية — بل وكل حركة محلية — حريتها الكاملة فى وضع سياستها الخاصة دون ما توجيه من أى مركز مسيطر . وكانت هذه هى

القضية التى ثارت فى « الدولية » بين أنصار المركزية ، أو « الشيوعيين التسلطيين » كما أطلق عليهم فيما بعد ، و « الفدراليين » أو « أنصار الاستقلال الذاتى » ، الذين أطلقوا على أنفسهم « الجماعيين الأحرار » أو أحيانا « الديموقراطيين الاشتراكيين » ، وهى أسماء لم تكن قد أطلقت بعد على « اشتراكيى الدولة » أو الماركسيين ، وكانت تستعمل وقتذاك على أنها ضد « الشيوعية » بوصفها مذهبا لدكتاتورية البروليتاريا المركزية . وثالثا ، كان باكونين والجماعات التى وقف الى جانبها فى الدولية يقفون موقف العداء الصريح من « الدولة » فى كل صورها . فأفضل كتب باكونين المعروفة « الله والدولة » يربط هذين المفهومين بعضهما ببعض على أساس انهما رمزان للمبدأ التسلطى — فهما العدوان التوأمان اللدودان للحرية البشرية . وقد ندد ماركس أيضا بالله والدولة ؛ ولكن الدولة التى اعتبرها عدوة هى « الدولة البوليسية » التى يسودها الاقطاعيون والرأسماليون التى أراد أن يقلبها ويستبدل بها دولة جديدة — « دولة الناس (Volkstaat) تقوم مباشرة على قوة الطبقة العاملة . أما فى نظر باكونين فكانت « دولة الناس » لا يمكن أن تعنى الا أداة جديدة للطغيان على العمال : ان مصطلح « دولة العمال » عنده ليس سوى تناقض بحت . وقد اتفق مع ماركس فى الدعوة الى فرض دكتاتورية البروليتاريا على الطبقات المستغلة ؛ ولكنه ذهب الى أن هذه الدكتاتورية يجب أن تكون دكتاتورية تلقائية من الطبقة العاملة الثائرة بأكملها ، لا دكتاتورية جماعة من الزعماء يتسلطون عليها . وقد دفعت ماركس معارضته « للادولية » باكونين الى التحالف بعض الوقت مع اتباع بلانكى الذين كانوا يدعون الى ذلك النوع بالذات من دكتاتورية الأقلية الواعية من الزعماء التى ثار ضدها باكونين . بيد أن مفهوم ماركس لم يكن مفهوم باكونين ولا مفهوم بلانكى ، بل شيئا بين

الاثنين . فقد كان ماركس يريد دكتاتورية تقوم على تأييد الجمهرة العظمى من العمال الصناعيين ، لكن على أن تمارسها ، مع هذا التأييد مجموعة مترابطة تماما من الزعماء الذين يعملون فى ظل نظام كفاحى مشترك — ما يسمى الآن « الديموقراطية المركزية » . وكان مصرا باستمرار على أن هؤلاء الزعماء يجب ألا يسرعوا الخطى أكثر مما ينبغى وألا يفقدوا الصلة باتجاهات الرأى بين جمهرة الطبقة العاملة . بيد أن اللاتسلطيين (Antiauthoritarians) فى « الدولية » لم يستطيعوا رؤية الفرق بين مفهومى ماركس وبلانكى عن الدكتاتورية . فهاجموا ماركس وبلانكى على السواء بوصفهما تسلطيين مركزيين يعملان على تكبيل العمال بأغلال نوع جديد من « الدولة » ، بدلا من أن يضعا حدا لنظام كان دائما أداة طغيان للانسان على انسان .

ورابعا ، بمجرد أن قطع باكونين صلته « بعصبة السلام والحرية » وقف ، هو ومعظم مؤيديه فى « الدولية » موقف المعارضة من كل تعاون مع السياسيين الراديكاليين والحركات البورجوازية أو تأييد لهما ؛ بينما قبل ماركس ، الذى لم يكن حبه لهذه العناصر أكثر من حبهم لها ، ضرورة تأييدها كلما كانت تعمل من أجل اصلاحات مما يفيد الطبقة العاملة — مثل توسيع حق الانتخاب أو تحديد ساعات العمل أو زيادة الحرية السياسية . اذ رغم عنف ماركس فى تنديده بالبورجوازية ، فانه كان يعارض بكل شدة أولئك الاشتراكيين الذين دفعتهم كراهيتهم لها الى التعاون مع الرجعيين السياسيين أو الحكام الأوتوقراطيين . فقد كان هناك عدد كبير من الرجعيين السياسيين يدعون أنهم من دعاة الاصلاح الاجتماعى والتعاون الاختيارى ، وجعلوا يعملون بقصد اجتذاب النقابات ، أو على الأقل تلك النقابات التى يمكن اقناعها باعتناق سياسة من السلام الاجتماعى والتعاون الطبقى . وكان ماركس وباكونين يعملان بهمة ضد هذه الاتجاهات ؛

ولكنهما افترقا عندما وصلا الى نقطة تحديد موقفيهما من الراديكاليين البورجوازيين . فقد طالب ماركس بتأييد السياسات التى تجعل الأمر أسهل على الحركات العمالية فى عملها من أجل توسيع نطاق ضغطها فى سبيل تحقيق الاصلاحات الاجتماعية فى ظل النظام القائم ؛ لأنه كان يعتقد أن مثل هذه السياسة تشد أزر الطبقة العاملة فى قيامها بالمهام الثورية . أما باكونين فانه ، بعد أن قطع صلته « بالعصبة » ، نبذ كل صور التفاهم مع النظام القائم ، وذهب الى أن العمل من أجل الاصلاح داخله لن يؤدى الا الى اضعاف النزعات الثورية لدى العمال وسينتهى بخضوع حركات الطبقة العاملة للرأسمالية والدولة .

وكان ماركس قد كون رأيه فى هذا الموضوع متأثرا الى حد كبير بالظروف السائدة فى بريطانيا وألمانيا ، بينما كان باكونين متأثرا بالظروف فى روسيا وايطاليا أساسا . اذ لما كان ماركس يعيش فى انجلترا ويعتبر بريطانيا العظمى المنطقة التى يتوقف عليها نمو حركة الطبقة العاملة ، لأنها كانت أكثر البلاد الرأسمالية تقدما ، فانه أدرك الاستحالة المطلقة لمنع النقابات البريطانية من توجيه جهودها الأساسية نحو اقرار حقوق النقابات وتوسيع حق الانتخاب وتحسين التشريعات الصناعية — مثل « قوانين المصانع » و « قوانين المناجم » ، و « قانون الخدم والسادة » وما الى ذلك . ومن ثم وضع سياسته فى بريطانيا العظمى على أساس دعم هذه القضايا ، وهو يأمل ويتوقع أن ذلك سيؤدى الى زيادة روح الكفاح المنظم فى حركات العمال وحملها على القيام بعمل أكثر تكاملا ضد الرأسمالية . وفى نفس الوقت كان يراقب نمو الحركة العمالية فى ألمانيا ، حيث كانت تواجه نظاما للدولة أكثر أوتوقراطية من ناحية وبورجوازية أقل نموا بكثير بوصفها طبقة اقتصادية فى حاجة ، فى رأيه ، الى دفع مستمر

من جانب العمال لتعارض هذه الأوتوقراطية من ناحية أخرى ؛ ومن ثم تكونت لديه شكوك عميقة فى اتجاه لاسال وخلفائه الى التقرب من بسمارك ضد التقدميين البورجوازيين — وقد كان قمينا بأن يبالغ جدا فى تقدير مدى هذا الاتجاه الى حد الاعتقاد ، دون أدنى مبرر ، بأن اللاساليين عملاء مأجورون لبسمارك .

أما باكونين فانه لم يكن معرضا لاغراء التقرب من الرجعيين السياسيين — أو الراديكاليين البورجوازيين كذلك ، بمجرد أن قطع صلته « بعصبة السلام والحرية » . وكانت البلاد التى يفكر فيها أكثر من غيرها فى تكوين سياسته ، هى روسيا — حيث بدا العمل فى سبيل الاصلاح داخل نطاق الدولة القائمة غباء مطبقا ، وايطاليا — التى كانت فى حالة من الانتفاضة المستمرة بسبب الفقر المدقع الذى تتمرغ فيه الطبقة العاملة والتناقض الصارخ بين الآمال الضخمة التى أثارتها قومية مازينى والواقع المرير فى الدولة الجديدة التى تأسست فى سنة ١٨٦٠ ، وبصورة أشد حتى من ذلك ، فى الجنوب الذى ما برح اقطاعيا بحتا . اذ أن باكونين كان قد وجد فى ايطاليا ، التى عاش فيها من سنة ١٨٦٤ الى سنة ١٨٦٧ ، ان حركة الطبقة العاملة التى يسيطر عليها المثقفون من أتباع مازينى ، الذين أخلصوا لانجيل أستاذهم فجعلوا ، برغم كونهم جمهوريين نبذوا الدولة الملكية ، يتحدثون الى الفقراء عن واجباتهم أكثر مما حدثوهم عن حقوقهم ؛ فانضم الى الجناح اليسارى الذى كان يعارض جملة وتفصيلا الجمهوريين من أتباع مازينى ودولة كافور الجديدة على السواء ، وساعد فى تنظيم حركة قوية من هذا الجناح . وكانت الصورة العملية الوحيدة لمقاومة الطبقة العاملة فى ايطاليا ، وخاصة فى نابولى هى حركات العنف المسلح — التمرد المسلح يقوم به الجائعون ضد الشقاء والاضطهاد ؛ وكانت مثل هذه التمردات لابد أن تقع

عمليا بالضرورة فى صورة انتفاضات محلية بدون أى تدبير سابق تقريبا وأن تقوم على مظالم محلية شديدة . والتنظيم الوحيد الذى كان يمكن أن يساندها هو التآمر السرى ، وهو ما يتفق تماما مع التقليد الايطالى ؛ ومثل هذه الأساليب مما يتلاءم تماما مع مزاج باكونين ونشأته الروسية . وعندما ظهر ، بعد سنة ١٨٧٦ ، على مسرح « الدولية » الأوسع نطاقا حمل معه اليها ثمار تجربته الايطالية وراوده الأمل فى حمل عمال أوروبا كلها على السير وراءه . ولكن كثيرين ممن عملوا معه فى « الدولية » ضد ماركس كانوا فى الواقع لا يشاركونه مطلقا فى اتجاهه التآمرى فى جوهره . لقد اتفقوا معه فى الاعتراض بشدة على « تسلطية » ماركس وعلى محاولات فرض سياسة مركزية موجهة على « الدولية » . وشاركوه فى كراهيته للدولة القائمة وللسياسات البورجوازية ؛ اذ كانوا يتطلعون الى مجتمعات حرة ترتبط بعضها ببعض فى جماعات فدرالية فضفاضة تقوم على كوميونات تتمتع بالحكم الذاتى ويسيطر عليها العمال . بيد أنهم كانوا أيضا دعاة متحمسين للجمعيات التعاونية العمالية التى لم يكن باكونين يهتم بها البتة ؛ ولم تكن تحدوهم مثل تلك الرغبة الجارفة التى كانت تدفعه الى استئصال النظام الاجتماعى بأكمله بحيث يصير العمال أحرارا ليبدأوا من جديد تماما . لقد كان معظمهم فى الواقع رجالا محترمين ذوى عائلات غير ساخطين على القيم وطرق الحياة التى ألفوها ، باستثناء أنهم كانوا يريدون رفع ظلم الأغنياء عن كواهل الفقراء .

ولقد كان هناك بطبيعة الحال العديد من الاتجاهات المتوسطة بين نزعة باكونين الى التدمير الكامل والفوضية الاجتماعية البناءة التى دعا اليها كثير من خصوم ماركس فى « الدولية » فى فرنسا وسويسرا وبلجيكا . ففى

فرنسا كان الاتجاه « اللاتسلطى » السائد ، بعد أفول نجم جماعة برودون ، اتجاها سندكاليا أكثر منه فوضويا كاملا ، وفى سويسرا الفرنسية كان شيوعيا وتعاونيا ، وفى بلجيكا كانت توجد اتجاهات متعارضة — يرجع بعض السبب فى منشئها الى الاختلافات القومية بين الوالون والفلمنك التى جعلت من بلجيكا مسرحا للأفكار المتنافسة دائما . وكانت هناك جماعة فوضوية صغيرة فى ألمانيا على رأسها جوهان موست ، ولكن المعركة الرئيسية كانت بين اللاساليين والماركسيين ، وكلتاهما جماعة تسلطية .. أما القسم الأكبر من أتباع باكونين — ويتكون من الجماعات التى شاركته وجهة نظره الى أقصى حد — فكان فى ايطاليا ثم فى اسبانيا ، بعد ذلك بمدة قصيرة ، حيث كانت الظروف تلائم النمط التآمرى . بيد أن الاتجاه السنديكالى أيضا كان له شىء من النفوذ فى اسبانيا ، وخاصة فى قطلونية ، وكانت هناك صلات وثيقة بين الحركة فى برشلونة وفالنسيا ، والحركات السنديكالية فى مرسيليا وليون .

وكان باكونين قد نظم ابان اقامتــه فى ايطاليا نوعا من « الاخاء » أو « الحلف » الثورى السرى . بيد أنه من العسير تماما أن نحدد الى أى مدى كانت الهيئات الثورية المختلفة التى قيل ان باكونين زعيمها أو ملهمها وجدت فى الحقيقة بأية صورة منظمة . فقد كان باكونين يكره التنظيم الرسمى ، بل كان ما يحبه هو الاحساس بالارتباط مع بعض الأصدقاء أو الزملاء فى العمل فى اتحاد وثيق الى حد لا يحتاج الى جعله رسميا أو أن توضع له أية قواعد — أو حتى أية عضوية محددة بأية صورة كانت . لقد كان يحب أن يضم الى « أحلافه » و « جماعاته » بمجرد الارتباط الشفوى أى شخص يبدو على استعداد للعمل معه فى تحقيق أهدافه ، وكثيرا ما كان يترك مثل هؤلاء الأشخاص فى جهل تام فيما يتعلق بالهيئة التى انضموا

اليها ، أو هل انضموا فعلا الى أى شىء على الاطلاق . وكان باكونين يراسل الثوريين ، أو المفروض أنهم ثوريون ، على نطاق ضخم فى بلاد عديدة . وكان باستمرار يبتكر رموزا (شفرة) لمراسلاته الثورية ، ولكنه نادرا ما استعملها — وكثيرا ما وقعت هذه الرموز فى أيدى الشرطة ، ولكن لم تكن لها فائدة سوى نشر جو من التآمر . واعتقادى أن منظمة باكونين المشهورة « الاخاء الثورى الدولى » لم يكن لها وجود قط الا فى مخيلته ، اللهم الا بمعنى أنه شخصيا كان يراسل عددا كبيرا من الأشخاص يعتبرهم أعضاء فيها عندما يعن له ذلك . بيد أن حلف « الديموقراطية الاشتراكية » الايطالى الذى أسسه ، وهو سلف « الحلف » الذى أنشأه فيما بعد فى جنيف ، يبدو أنه كان له شىء من الوجود الحقيقى .

ولم يكن لباكونين خارج ايطاليا أى تنظيم حقيقى حتى انفصل هو وبعض المؤيدين — معظمهم من المنفيين — عن « عصبة السلام والحرية » فى سنة ١٨٦٨ وأعلنوا تكوين « حلف الديموقراطية الاشتراكية » فى جنيف . وحتى عندئذ رغم أن هذا « الحلف » أعلن أن له فروعا وقطاعات فى عدد من البلاد ، لم يكن له وجود تقريبا بأى معنى رسمى خارج سويسرا ، بل حتى خارج جنيف . ولا ريب فى أنه كانت هناك جماعات عديدة فى ايطاليا واسبانيا وجنوب فرنسا تؤيده بمعنى ما ؛ ولكن الهيئات التى أيدته فى هذه البلاد كانت فى الغالب منظمات مستقلة أكثر منها أجزاء من «الحلف» . وقد أعلن باكونين عندما نظم « الحلف » أنه سيضمه الى « الاتحاد الدولى للعمال » ، وأبلغ ماركس فى خطاب أنه عقد النية على تكريس نفسه قلبا وقالبا « للدولية » .

وكان باكونين قد حاول ، قبل أن يقع الانفصال ، أن يقنع مجلس « عصبة السلام والحرية » أن يعقد شركة مع « الدولية » على أساس

من برنامج مشترك واسع ، ولكن بحيث تختص « الدولية » بالمسائل الاقتصادية والعصبة بالمشاكل السياسية ؛ وقد أصاب فى ذلك بعض النجاح . اذ أقنع مجلس « العصبة » بالكتابة الى « الدولية » يطلب تعاونه ويدعوه لارسال من يمثله فى مؤتمر العصبة فى برن ؛ بيد أن هذه الدعوة لم تلق ترحيبا فى لندن ، وأعلنت « الدولية » فى مؤتمر بروكسل سنة ١٨٦٨ أنها لا ترى مبررا لوجود « العصبة » ودعتها الى حل نفسها ، واقترحت فى نفس الوقت أن تنضم جماعات « العصبة » وأعضاؤها من الأفراد الى « الدولية » . والواقع أن مؤتمر بروكسل كان قد نبذ اقتراح باكونين بتقسيم المهام ، بأن ناقش مسألة الحرب والسلام مثلا وأصدر قرارا يحث فيه عمال جميع البلاد على القيام بجهود نشطة لمنع الحروب بين الأمم — التى قال انها لا يمكن الا أن تعتبر حربا أهلية بين العمال — الى حد « التوقف الكامل عن العمل فى حالة اندلاع الحرب فى بلادهم المختلفة » . وهكذا ظهرت لأول مرة سياسة القيام باضطراب دولى عام ضد الحرب على مسرح التاريخ — وقد استشاط ماركس غضبا وندد بالفكرة كلها ، وهو يراجع محاضر مؤتمر بروكسل ، على أنها هراء فارغ .

وبعد أن حدد مؤتمر بروكسل سياسة الطبقة العاملة فيما يتعلق بالحرب ، انتقل الى بحث موقفه من « عصبة السلام والحرية » على ضوء هذا القرار . فلم يحاول منع أعضاءه من حضور مؤتمر العصبة فى برن ، الذى كان عدد كبير منهم ينوى حضوره ؛ ولكنه أوضح بجلاء انهم سيحضرون بصفتهم الشخصية وحدها ، وبدون أية سلطة فى تقييد « الدولية » ؛ وأرسل معهم قراره الخاص بدعوة العصبة الى حل نفسها . وأغضب ذلك باكونين ، الذى عزا موقف « الدولية » الى ماركس أساسا ، وكان على حق فى ذلك ؛ ولكن ذلك لم يمنعه من أن يقدم لمؤتمر برن اقتراحه

الخاص بأن تلتزم « العصبة » ببرنامج اجتماعي واقتصادي تقدمي ؛ اذ تقدم فى برن باقتراح القرار التالى : —

« بالنظر الى أن أكثر المشاكل التى تواجهنا الحاحا هى تحقيق المساواة الاقتصادية والاجتماعية بين الطبقات والأفراد ، يؤكد المؤتمر أنه بدون هذه المساواة — أى بدون العدالة — تكون الحرية والسلام غير واقعيين . ومن ثم فان هذا المؤتمر يضع فى جدول أعماله اليومى موضوع دراسة الوسائل العملية لحل هذه المشكلة » .

وأعلن باكونين ، وهو يتحدث عن قراره هذا ، أنه « جماعى » — وهو مذهب كان يضعه على طرفى نقيض تماما مع « الشيوعية » . باعتبار أن المذهب الأخير مذهب تسلطى ومركزى بالضرورة . فقال : « انى أكره الشيوعية لأنها نفى للحرية ، وأنا لا أستطيع أن أرى شيئا انسانيا بدون حرية . فأنا لست شيوعيا ، لأن الشيوعية تركز جمع قوى المجتمع فى الدولة وتهدف الى امتصاص الدولة لها جميعا ، حيث أنها تؤدى بالضرورة الى تركيز الملكية كلها فى يد الدولة ، بينما ما أصبو اليه هو الغاء الدولة — الاستئصال الكامل لمبدأ سلطة الدولة ووصايتها ؛ الدولة التى تستعبد الناس وتضطهدهم وتستغلهم ، ويقضى عليهم بالحرمان تحت ستار تمدينهم وتقويمهم . فأنا أطالب بتنظيم المجتمع والملكية الجماعية أو الاجتماعية من أسفل الى أعلى ، عن طريق الاتحاد الحر ، وليس من أعلى الى أسفل بواسطة أى نوع من السلطة . ولما كنت من أنصار الغاء الدولة فانى أطالب بالغاء الميراث الفردى فى الممتلكات ، الذى ليس سوى نظام من أنظمة الدولة — أثر من آثار مبدأ الدولة . وبذلك تدرك المعنى الذى اعتبر نفسى به « جماعيا » ولست « شيوعيا » .

وقد عارض قرار باكونين البرودونيون ، بسبب اتجاهه الجماعى ،

كما عارضــه أيضــا بعض الاشــتراكيين الألمــان ومعظــم الراديكاليين البورجوازيين ، ومن ثم رفض ؛ وعندئذ انسحب ومعه جماعة من أنصاره من « عصبة الســلام والحرية » وأعلنوا انشاء « حلف الديموقراطية الاشتراكية » . وكان أشهر أعضاء هذه الجماعة اليزيه ركلوز ، الجغرافى ، والمنفى الروسى نيقولا جوكوفسكى ، والبولندى فاليرى مروكزوفسكى ، والايطاليان جيسبى فانللى والبرتو توشى ، وألبرت ريتشارد من ليون ، وأريستيدريى الذى كان المنظم الأصلى « لعصبة السلام والحرية » . وأعلن « الحلف » عن نيته فى تنظيم نفســه كهيئة ثورية دولية وطلب الانضمام الى « الدولية » على أساس أنه سيحتفظ بتنظيمه الخاص ويعقد مؤتمراته الخاصة من مندوبيه فيما يتعلق بمؤتمرات « الدولية » ككل وكان من الطبيعى أن رفض « المجلس العام » هذا الطلب . وعندئذ قرر « الحلف » أن يحل نفسه كهيئة دولية ، وأن يدعو قطاعاته الى الانضمام الى الفدرالات المحلية والقومية « للدولية » ، وأن يعيد تكوين منظمته المركزية لتكون قطاعا للدعاية « للدولية » فى جنيف ، وطلب الى « المجلس العام » قبول انضمام هذا القطاع الى « الدولية » . ومما يدعو الى الدهشة أن « المجلس العام » قرر قبول طلب الضم على هذا الأساس بينما رفض طلب « الحلف » الموافقة على البرنامج الذى وضعه باكونين له . وقال « المجلس العام » انه ليس من شأنه أن يحكم على برامج الاتحادات المنضمة ، بل كل ما يفعله هو رفض أو قبول المنظمات نفسها على أساس : هل هى حقيقية أولا . وقد أعرب ماركس فى اتصالاته الخاصة عن ازدرائه الشديد لبرنامج باكونين — خاصة الأهمية التى يعلقها على الغاء الميراث ، التى علق عليها بأنها احساس بورجوازى صغير ، وكذلك على المطالبة « بالتسوية بين الطبقات » . وقال عن هــذا المطلب الأخير انه مجرد لغو ، لأن هدف

« الدولية » ليس التسوية بين الطبقات بل الغاءها . وقد ناقش « المجلس العام » هذا الموضوع ، ووافق الباكونيين على النزول عند ارادته وتعديل البرنامج بحيث يوضحون بجلاء ان ذلك هو ما يقصدونه . بيد أن النزاع حول موضوع الميراث ظل قائما ، كما سنرى .

ولم يكن باكونين فى مركز يحسد عليه فى جنيف حيث أقام « الحلف » مركز قيادته . فغالبية « الدوليين » فى جنيف كانوا يعادون وجهات نظره الفوضوية ، وان كان هناك قطاع أيده ، خاصة بين عمال البناء الذين قاموا باضراب كبير ناجح فى سنة ١٨٦٨ بمساعدة « الدولية » . وقد جاء القسم الأكبر من أنصار باكونين من المنفيين — الروسيين والبولندلين والفرنسيين والايطاليين — ومن العمال المنزليين الذين يتحدثون الفرنسية فى أودية الجورا — وهى الجماعات التى كونت اثر ذلك « فدرال چورا » المنفصل . أما السويسريون الألمان فلم يكد يجد بينهم أى تأييد تقريبا ، وكذلك وقف منه « التعاونيون » ، الذين كان على رأسهم دكتور كولرى ، منه موقف العداء . وظل « الحلف » يناضل فى معركة قائمة ضد أغلبية أعضاء « فدرال جنيف الدولى » الذى رفض قبول القطاع المحلى « للحلف » باعتباره هيئة منظمة برغم قبول « المجلس العام » فى لندن لهذه الهيئة نفسها . واستمر النزاع المحلى جنبا الى جنب مع النزاع الأكبر بين ماركس وباكونين فى « الدولية » ككل .

وسنعود الى هذا النزاع الكبير فيما بعد ؛ أما الآن فيجب أن نعود الى قصة « الدولية » نفسها بالنظر فى بقية اجراءاتها فى مؤتمر بروكسل سنة ١٨٦٨ .

لقد كان هـذا الاجتماع يتألف من عناصر مختلفة الى حـد كبير عن تلك التى اجتمعت فى جنيف ولوزان فى العامين السابقين . فبدلا من أن تكون الأغلبية العددية مع السويسريين ، كانت هذه المرة من نصيب

البلجيكيين — ٥٦ مندوبا من مجموع كلى ١٠٠ . وجاء بعدهم الفرنسيون — ١٨ عضوا . وكان البريطانيون ، بما فيهم أعضاء « المجلس العام » الذى مركزه فى لندن ، ١٢ ، منهم ستة أجانب . ولم يكن للسويسريين سوى ثمانية مندوبين ، وكان للألمان أربعة ، وللايطاليين والاسبانيين واحد لكل . وكان الوفد البريطانى يضم — الى جانب ايكاريوس — زعيما نقابيا بارزا واحـدا — بنيامينى لوكرافت . وكان تولا لا يزال يرأس الوفد الفرنسى : فقد كان ڤارلان فى السجن ، وبعد المؤتمر أرسـل هو وعدد من الأشخاص الآخرين الى « عصبة السلام والحرية » احتجاجا ضد موقف « الدولية » غير الودى نحوها . وكان دى بابيه أبرز الشخصيات البلجيكية ، و ج . ب . بيكير أبرز المشتركين من سويسرا . ولم يستطع جيمس جيوم ، زعيم الجماعة الفوضوية السويسرية ، أن يحضر المؤتمر . وبين الألمان كان المندوب المهم الوحيد هو موسى هيس ، الذى كان يعيش فى باريس وقتذاك . وكان المندوب الايطالى أحد أتباع باكونين من جنوا ؛ وجاء الاسبانى من برشلونة باسم مستعار .

وفى مثل هذا الاجتماع كانت الكلمة الأخيرة للبلجيكيين ، الذين كانوا قد أعدوا للمؤتمر عددا من التقارير الخاصة وعقدوا عدة اجتماعات تمهيدية فيما بينهم . وكانت القضية الرئيسية التى طلب الى المؤتمر ابداء الرأى فيها هى ملكية الأرض ، وهى القضية التى كان دى بابيه قد أثارها فى العام السابق فى لوزان . وبناء على اقتراح مقدم منه أعلن مؤتمر بروكسل ان الأرض يجب أن توضع فى ملكية عامة ، رغم معارضة تلك الجمـاعة الصـغيرة من البرودونيين الفرنسـيين والبلجيكيين وبعض المعتـدلين السويسريين . والواقع أن القرار كان أكثر شمولا من ذلك ؛ لأنه تضمن المناجم والمحاجر والسكك الحديدية والقنوات والبرق ووسائل الاتصال

الأخرى والغابات فضلا عن الأرض نفسها . وبُحث أيضا موضوع أدوات الانتاج الرأسمالية فى قرار منفصل ؛ وقرر المؤتمر أن الآلات ، التى استخدمت حتى الآن فى استغلال العمال ، لا يمكن أن تكون ذات فائدة لهم الا اذا « وضع تنظيم أكثر انصافا ينقل الآلات الى حيازة العمال » وأن « المنتج لن يستطيع الحصول على حيازة الآلة الا بوسائل الاتحاد التعاونى وتنظيم الائتمان المتبادل » .

وهكذا اتجهت « الدولية » فى بروكسل الى قدر كبير من « الجماعية » بصفة نهائية . بيد أن نوع الجماعية التى فكر فيها كانت تقوم ، فيما يتعلق بالصناعات المختلفة ، على الجمعيات التعاونية الانتاجية تساعدها خطة من « الائتمان المجانى » — أى بوضع رأسمال لا فائدة عليه تحت تصرفها عن طريق مصارف تبادلية . فلم يكن ما أعلنه المؤتمر هو ملكية الدولة للصناعة أو سيطرتها عليها ، ولكن ملكية تعاونية على أساس من اللامركزية ، أو على الأصح من « المحلية » . وفكر المؤتمر فى حل مماثل للزراعة — ملكية الأرض بواسطة كوميونات محلية وفلاحتها بواسطة جمعيات تعاونية من العمال الزراعيين . وكان تحديد الموقف تجاه الخدمات التى على نطاق واسع مثل السكك الحديدية والقنوات ، التى تتجاوز الحدود المحلية ، أصعب من ذلك ، فى رأى المندوبين ؛ ولكن أغلبية من تحدثوا ذهبوا الى أن مثل هذه الخدمات ستنظم بطريقة ما فى فدرالات ، تقوم على الكوميونات المحلية ، تضم المساحات التى تعمل على نطاقها هذه الخدمات . وقد نبذ معظم المندوبين فكرة ملكية الدولة وسيطرتها ، اذ اعتبروا الدولة نظاما رجعيا فى جوهره ؛ ولكن المندوبين اتفقوا على أن موضوع تنظيم خدمات النطاق الواسع فى المستقبل بأكمله يتطلب دراسة أوفى ، وأنه يجب بحثه فى مؤتمر قادم .

وقد بذل مؤتمر بروكسل مجهودا خاصا فى توضيح معنى الهيئات التعاونيــة التى يقصدها فى اعــلانه أن الاتحادات التعاونية هى أفضل الهيئات لتولى السيطرة على الصناعات الآلية . اذ أكد التقرير الذى أعدته اللجنة المؤلفة للنظر فى الموضوع خطر تحول التعاون الى صورة رأسمالية ؛ فنــدد بتراكم رأس المــال الذى يدر فائدة ودفــع ربح على المشتريات باعتبارهما اجراءين رأسماليين يؤديان الى الابقاء على الرأسمالية لمصلحة قسم فقط من العمال ، وليس الى التخلص منها والحلول محلها ، وبذلك توجد « طبقة رابعة » ذات طابع بورجوازى محافظ . وأصر التقرير على أن الغرض من « التعاون العمالى » هو انتزاع وسائل الانتاج من أيدى الرأسماليين ووضعها فى يد أصحابها الشرعيين . وبناء على ذلك أصــدر المؤتمر القرار التالى :

« ان كل مجتمع يقوم على مبادىء ديموقراطية ينبذ كل اقتطاع باسم رأس المال ، أيا كانت الصورة التى يأخذها : ايجارا أو فائدة أو أرباحا — وبذلك يحتفظ للعمل بحقه الكامل ، مكافأته العادلة الكاملة » .

وهكذا رفض مؤتمــر « الدولية » فى بروكسل كلا من الجمعيــات التعاونية الاستهلاكية ، على نمط روكديل ، والجمعيات التعاونية الانتاجية التى تدفع فائدة على رأس المال المستثمر فيها أو تشرك عمالها فى الأرباح . ولم يوافق الا على صور التعاون التى تقوم على مبدأ المساواة الاجتماعية والاقتصادية ، وان لم يكن قد سار شوطا كبيرا فى تحديد ما ينطوى على هذا المبدأ بصورة ايجابية .

وقد ناقش المؤتمر عددا من المسائل الأخرى قدمت عنها اللجان التى تألفت بشأنها تقاريرها . وكان البلجيكيون قد أعدوا خطة لانشاء مصرف ائتمان يساعد المشروعات التعاونية . وقد ووفق على ذلك من ناحية المبدأ ،

وأرسلت الخطة المفصلة الى جميع فدرالات « الدولية » لبحثها بصورة أوفى .

وانتهى المؤتمر فيما يتعلق بموضـوع النقابات الى أن الاضرابات ضرورية ، وان كان الكفاح عن طريق الاضراب وحده لا يكفى لتحرير العمل . وطالب بتنظيم شامل للعمال فى الحرف المختلفة وبقيام اتحاد فدرالى بين الاتحادات العامة ؛ كما أوصى بأن تنشىء النقابات المتحدة فدراليا فى كل منطقة « مجلس تحكيم » ؛ ولم يكن المقصود بهذه المجالس أن تكون هيئات مشتركة من العمال وأصحاب العمال ، بل هيئات تؤلف من نقابات الحرف المختلفة تكون وظيفتها النظر فى المقترحات التى تقدم للقيام بكفاح اضرابى وهل يجب أن تحظى بتأييد عام . ومن المحتمل أن اقتراح هذه المجالس أساسه ما كان قد حدث منذ عهد قريب فى بريطانيا العظمى من انشاء « حلف الحرف المنظمة فى المملكة المتحدة » فى سنة ١٨٦٦ .

ونوقش موضوع التربية مرة أخرى فى مؤتمر بروكسل ؛ وتقرر هذه المرة حث قطاعات « الدولية » نفسها بانشاء دروس عامة فى « التعليم المهنى والعلمى والانتاجى » بقصد استكمال النقص فى التعليم الذى يتلقاه العمال فعلا . وانتهى الرأى فى الوقت نفسه الى أنه لا أمل فى نجاح مثل هذه المشروعات الا اذا خفضت ساعات العمل اليومى ؛ وقرر المؤتمر فيما يتصل بهذا الأمر ان ساعة العمل قد حانت ، وقرر أن واجب كل القطاعات أن تقوم بحملات لتخفيض ساعات العمل .

وقد عبر ماركس ، الذى لم يكن قد حضر المؤتمر ، عن سخطه على ما تم فيه لاستمرار الأفكار الخاصة بالائتمان المتبادل ، التى اعتبرها سخفا ، من ناحية ، ولأنه كان ينفر من فكرة الاضراب العام ، التى اعتبرها غير عملية ، من ناحية أخرى . بيد أن المؤتمر كان علامة مهمة من علامات الطريق فى تاريخ الحركة العاملة اذ قبلت فيه فكرة التأميم بصفة نهائية .

وكانت سنة ١٨٦٨ زاخرة بالاضرابات فى عدد من البلاد بعد اذ انتعشت التجارة بعد كساد سنتى ١٨٦٦ و ١٨٦٧ وهزاتهما العنيفة . ولكن حركة الاضراب زادت بشدة ، بعد أن عاد الرخاء الاقتصادى ، وزادت عضوية النقابات زيادة كبيرة فى جميع البلاد التى تنتمى الى « الدولية » . وقد أدت هذه الحركات الى القاء القبض على كثير من الزعماء فى كل من فرنسا وبلجيكا ، فقد انتشر الاعتقاد بأن نفوذ « الدولية » الشرير وراء كل هذه الاضرابات ، حتى عندما لم يكن لها دور فى الأمر مطلقا ، وقبل « الدوليون » بسرور هذا الاتهام الذى وجهه اليه خصومهم وعملوا على تأكيده . وفى اسبانيا فتحت الثورة الدستورية التى وقعت فى سنة ١٨٦٨ الباب لفترة ما أمام حركة تنظيم الطبقة العاملة واستثارتها ، ونمت هناك « الدولية » بسرعة ، تحت تأثير الأفكار الفوضوية والسندكالية أساسا . وحدث انتشار سريع فى التنظيم فى ايطاليا ، فى الشمال وكذلك فى نابلى وبعض جهات صقلية . وفى ألمانيا ظهر « الحزب الديموقراطى الاشتراكى » الى الوجود رسميا فى مؤتمر آيزناخ فى سنة ١٨٦٩ ، عندما انفصل قطاع من اللاساليين وانضم الى بيبل وليبنخت على أساس برنامج من وحى ماركس الى حد بعيد . ولم يصبح الحزب الجديد قطاعا من « الدولية » رسميا — اذ كان القانون الألمانى يحول دون ذلك . ولكن ليبنخت ، الذى يمثله فعلا ، حضر مؤتمر بازل سنة ١٨٦٩ الذى كان أكثر مؤتمرات « الدولية » تمثيلا للطبقات العاملة وفيه ظهرت « الدولية » فى ذروة نفوذها تقريبا .

والواقع أن عدد المندوبين فى بازل كان أقل منهم فى بروكسل — حضر بازل ٧٢ مندوبا بينما حضر بروكسل ١٠٠ مندوبا . بيد أن السبب فى هذا الهبوط هو أن سويسرا أرسلت ٢٤ مندوبا فقط ، بينما كان عدد المندوبين البلجيكيين فى العام السابق — الذى عقد فيه المؤتمر فى بلجيكا — ٥٦ .

وفى سنة ١٨٦٩ لم تكن الأغلبية العددية لأى بلد بمفرده . فقد كان هناك ٢٥ من الفرنسيين و ٢٤ من السويسريين و ٥ من البلجيكيين و ٥ ألمان و ٢ نمساويين و ٢ ايطاليين و ٢ اسبان وأمريكى واحد — هو أول أمريكى يظهر فى « الدولية » . وجاء من بريطانيا العظمى ستة فقط ، بما فيهم ممثلو « المجلس العام » ، وهم : روبرت ابلجارث ، وبنيامين لوكرافت ، وكويل ستينى . والأجانب الثلاثة — ايكاريوس ، ولسنر ، ويونج . وكان ابلجهارت ، وهو أحد الزعماء البارزين بين النقابيين البريطانيين ، عضوا جديدا مهما فى « الدولية » . وكان من الفرنسيين ڤارلان ، الذى عاد الى احتلال مكانه بعد الخروج من السجن ، كما حضر تولان أيضا رغم هزيمته فى موضوع « الجماعية » . وجاء دى بابيه ثانيا على رأس البلجيكيين ، كما كان معظم الزعماء السويسريين هناك ، باستثناء كوللرى الذى كان قد انصرف عن « الدولية » عندما تحول الى « الجماعية » . وكان أحد المندوبين الايطاليين هو باكونين ، وكان يظهر لأول مرة فى مؤتمر من مؤتمرات « الدولية » .

وقد أثير موضوع ملكية الأراضى مرة أخرى فى مؤتمر بازل رغم أنه نوقش وأخذت بشأنه الأصوات فى مؤتمر بروكسل من قبل . فقد أصر تولان وأصدقاؤه على أن التصويت تم بدون استعداد كاف ، ومن ثم اتفق على اعادة فتح الموضوع . وفى هذه المرة قسم الموضوع الى شقين : هل للمجتمع الحق فى جعل الملكية فى الأرض جماعية ؟ وهل هناك ضرورة تدعو الى ذلك ؟ وأجابت أغلبية كبيرة بالايجاب على السؤالين ، ولكن ثار نزاع حول الأساليب السليمة لفلاحة الأرض بعد أن تصبح ملكية عامة . فحبذت أغلبية اللجنة التى عهد اليها بتقديم تقرير عن الموضوع الفلاحة الجماعية الفعلية بواسطة الكوميونات . ودعا ايكاريوس ، باسم « المجلس العام » ، الى قيام الدولة بتأجير الأرض لجمعيات تعاونية كبيرة الى حد يسمح لها

باستخدام الأساليب الآلية فى الفلاحة . وفضل دى بابيه وبعض الآخرين أن تملك الكوميونات الأرض ، مع تأجيرها اما لجمعيات تعاونية زراعية ، وهو أفضل ، أو لمزارعين أفراد يدفعون ايجارات . ولم يثبت فى الموضوع بقرار .

وكان أكثر موضوع ثارت حوله المناقشات فى مؤتمر بازل هو الميراث . فقد كانت جماعة باكونين قد جعلت من مسألة الغاء الميراث ، كما رأينا ، مسألة أساسية فى مؤتمر « عصبة السلام والحرية » ؛ وبعد الانفصال استمر باكونين يضغط على قطاعات « الدولية » فى هذا الشأن . وكان بعض أتباعه من الفرنسيين هم المسئولين أساسا عن ادراج الموضوع فى جدول أعمال مؤتمر بازل ، وقد أثار ذلك سخط ماركس الشديد . لأن الميراث فى نظر ماركس لم يكن أكثر من مسألة ثانوية متفرعة من الملكية الخاصة ، ومن ثم فالطريق الصحيح هو مهاجمة الملكية الخاصة نفسها مباشرة ، حيث أن الغاءها سيقضى بصورة آلية على حقوق الميراث . واعتبر ماركس هذه النقطة من الأهمية بمكان لأن مهاجمة الميراث مجرد تضييع للوقت فى عامل ثانوى يعتمد على الأنظمة القانونية — أى على الدولة — بينما موضوع الملكية الخاصة نفسها مما يتصل بالبناء الاقتصاد القاعدى . وبناء على ذلك ، كان يرى أن الاصرار على الغاء الميراث بدلا من الاصرار على الغاء الملكية الخاصة اتجاه من اتجاهات البورجوازية الصغيرة . ومع ذلك فقد حبذ ماركس فرض ضرائب عالية على التركات ، كمرحلة انتقالية ؛ ولكنه كان معارضا فى وضع أى شىء فى مركز الصدارة من البرنامج الاشتراكى أقل من التأميم الكامل لوسائل الانتاج .

وكان ماركس شديد الاهتمام بهذه النقطة بحيث أنه أعطى ايكاريوس تقريرا يتضمن وجهة نظره اذ أن ماركس نفسه لم يحضر مؤتمر بازل ، ومن ثم حدث نزاع كبير دون أن يدرك معظم المندوبين حقيقة الموضوع

محل النزاع . وحبذت اللجنة التى عهد اليها بدراسة الموضوع الغاء الميراث فى تقريرها : وعندئذ قدم ايكاريوس اقتراح ماركس المضاد ؛ وأدلى باكونين بخطاب عظيم مؤيدا لتقرير اللجنة ، وسلم فى خطابه بأنه سيتعين ترك ملكية الفلاحين للأراضى على حالها مؤقتا ، ولكنها سرعان ما ستنتهى عندما يتم التخلص من حقوق الميراث . وقال باكونين فى معارضته لماركس : انه رغم أن الظروف الاقتصادية هى العامل الأساسى فى تحديد علاقات الملكية ، فان الأنظمة التى أجازتها الدولة ، مثل حقوق الميراث ، تصير مع النمو التاريخى قوة ثانوية فعالة بذاتها ، بحيث أن ضرورة الهجوم عليها لا تقل عن ضرورة استغلال نمو القوى الاقتصادية القاعدية . وانتهى باكونين الى أن الهجوم على الميراث هو جزء من الهجوم الضرورى على نظام الدولة ، ويمكن استخدامه فى تحقيق الهدف الجوهرى من الغاء الحكم بالاكراه فى جميع صوره .

واقتنعت أغلبية المندوبين الذين أدلوا بأصواتهم بحجج باكونين ، ومن ثم ووفق على اقتراح اللجنة بالغاء الميراث بأغلبية ٣٢ صوتا ضد ٢٣ وامتنع ١٣ وكان المتغيبون ٧ . وهزم اقتراح ماركس البديل ، الذى قدمه ايكاريوس باسم « المجلس العام » بأغلبية ٣٧ صوتا ضد ١٩ وامتناع ٦ وغياب ١٣ — لأن ذلك حدث قرب نهاية المؤتمر وكان المندوبون قد بدأوا يتسربون . وهكذا لم يحظ أى من الاقتراحين بالأغلبية المطلقة التى يتطلبها اصدار قرار نهائى . وبرغم أن ماركس كان شديد الحنق على ما حدث الا أنه وجد عزاء فى أن باكونين لم يستطع تقييد « الدولية » بشىء ما ؛ ولم يتخذ « المجلس العام » فى الواقع بعد ذلك أى اجراء لمتابعة الموضوع أكثر من ذلك . بيد أنه تبين على أى الأحوال أن سيطرة « المجلس العام » على « الدولية » كانت غير مؤكدة ، وأن نفوذ باكونين ، على الأقل فيما يتعلق بهذا الموضوع ، لم يكن مما يستهان به .

وكان الموضوع المهم الباقى بعد ذلك للمناقشة فى مؤتمر بازل يتصل بسلطات « المجلس العام للدولية » ، ومما يدعو الى التعجب أن باكونين وجد نفسه يقف الى جانب « المجلس العام » فيما يتعلق بهذا الموضوع ، ولعله كان متأثرا بأن « المجلس العـام » كان قد قبل انضمام « حلف الديموقراطية الاشتراكية » ، بينما كان قطاع « الدولية » فى جنيف قد رفضه . وأيا كان الأمر فانه حينئذ منح « المجلس العام » سلطات واسعة — السلطة فى قبول أو رفض الانضمام « للدولية » معلقا على القرار النهائى للمؤتمر ، والسلطة فى ايقاف أى قطاع يتهم بالعمل ضد مصلحة « الدولى » معلقا أيضا على حق الاستئناف أمام المؤتمر . وأمام هـذا الاتفاق منح مؤتمر بازل المجلس العام السلطة التى طالب بها — وهى سلطة سرعان ما استخدمت ضد باكونين ، وزادت أهميتها لأن الظروف حالت دون عقد أى مؤتمر كامل « للدولية » فى السنوات الثلاث التالية .

وهكذا سار « الاتحاد الدولى للعمال » رسميا شوطا كبيرا فى الطريق الى الاشتراكية خلال الفترة التى انقضت بين بداية تكوينه فى سنة ١٨٦٤ والنقطة التى بلغ فيها أقصى مراحل نموه فى سنة ١٨٦٩ . وانتهت المعركة ضد البرودونيين بهزيمتهم نهائيا — لأن تأميم الأرض لم يكن مما يستطيعون قبوله مطلقا . وانهارت « عصبة السلام والحرية » التى كانت مصدر تهديد بوصفها مركزا منافسا للنشاط الدولى قد ينتزع من « الدولية » التأييـد الذى حظيت به .

وانحل « حلف » باكونين بوصفه هيئة دولية وتحول ، على الأقل فى الصورة ، الى مجرد جهاز دعامة للقطاع السويسرى « للدولية » .

وحدث نمو كبير فى النقابات فى عدد من البلاد ، وتمت اضرابات كثيرة بنجاح ، وقد عزى الى « الدولية » هذا النجاح رغم انها لم تكن مصدر هذه الاضرابات . وصار اسم « الدولية » معروفا ومصدر خوف فى جزء

كبير من أوروبا ، وكان تنظيمها لا يزال ينتشر بسرعة خاصة فى اسـبانيا وايطاليا . وتأسس فى ألمانيا « حزب ديموقراطى اشتراكى » فى آيزناخ ، وكان المنتظر أن يتعاون معها تعاونا وثيقا ، وان كان لا يستطيع الانضمام رسميا بعد . وأخيرا ، ورغم النزاع بين أنصار المركزية وأنصار الحكم الذاتى ، منح « المجلس العام » الذى كان يسيطر عليه ماركس ، سلطات واسعة على القطاعات القومية والمحلية — وان لم تكن سلطات محددة تماما — فى الفترات التى تمر بين انعقاد المؤتمرات — وقد تم ذلك بمعونة باكونين نفسه .

وكانت النتيجة فى مجموعها تبدو لأول وهلة انتصارا يسر له ماركس ، مهما كان تذمره الشخصى . واذا لم تكن النتيجة قد سرته فان عدم رضاه يرجع الى عوامل تكمن تحت سطح الأحداث الجارية ولم تكن قد أثرت بعد بصورة خطيرة فى عمل « الدولية » . بيد أنها كانت مع ذلك عوامل تلح على تفكيره وتهدد بالضرر فى المستقبل . فأولا لم يعد هناك أى أمل فى حدوث تمرد فى ايرلندا ، وهو التمرد الذى قال ماركس : انه شرط ضرورى سابق على الثورة فى بريطانيا . فقد هزمت حركة « الفنيان » فى ايرلندا ، وان كانت لا تزال تعمل فى مأمن فى الولايات المتحدة . وثانيا : حصل زعماء النقابات فى بريطانيا على الاصلاح البرلمانى الذى كانوا يطالبون به — أو على الأقل جزءا منه يكفى لأن يجعلهم ينصرفون الى التفكير فى الطريقة التى يستفيدون بها من قوتهم السياسية الجديدة أكثر مما يفكرون فى الثورة ، سواء فى الداخل أو الخارج . هذا فضلا عن أنهم كانوا فى طريقهم الى حد كبير الى الحصول على الاعتراف بحقوق النقابات ، وأخذ اهتمامهم ينصرف بصورة متزايدة الى الصراع البرلمانى لتأمين هذه الحقوق ؛ كما كانت الدلائل تشير بوضوح الى أن « قانون الاصلاح » سيدر عليهم حصادا ثمينا من التشريعات الاجتماعية والصناعية . وفى هذه الظروف

كانوا أقل استعدادا للاستماع الى نصائح ماركس مما كانوا وهم فى غمرة النضال من أجل « الاصلاح » . وكان ماركس من ناحيته يدرك تماما أن سيطرته على « الدولية » تتوقف تماما على قدرته فى توجيه الأعضاء البريطانيين فى « المجلس العام » . فالواقع أنه كان بلا أتباع فى « الدولية » تقريبا خارج انجلترا ، حيث لم يكن هناك قطاع ألمانى فعال له . وكان يعرف أن مؤيديه فى فرنسا قليلون ؛ اذ ما كان يستطيع الاعتماد على ڤارلان ، كواحد من تلامذته المطيعين ، أكثر مما كان يستطيع الاعتماد على تولان . وكانت كلا من اسبانيا وايطاليا ، فى حدود ما لهما من قيمة ، معاقل باكونينية — فهما قطعا لم تكونا من مؤيدى ماركس . وكان يعتقد أنه يستطيع الاعتماد فى سويسرا على بيكير وعلى بعض المنفيين الآخرين ، بيد أن نفوذ باكونين كان قويا هناك أيضا ، وكان الجناح اليمينى فى جنيف وفى غيرها متحالفا مع « التقدميين » البورجوازيين . وكان لبلجيكا طريقها الخاص ، الذى لم يكن ماركسيا البتة — وهذا هو كل ما هنالك . وكان ماركس قد استطاع السيطرة على « الدولية » حتى سنة ١٨٦٩ لأن زعماء النقابات البريطانيين قبلوا منحه هو وجماعته الصغيرة من المنفيين ما يكاد يكون عمليا حرية مطلقة فى التصرف باسمهم فيما يتصل بشئون القارة ؛ ولكنه بدأ يدرك أنه ليس من المحتمل أن تستمر هذه الروح الطيبة نحوه من جانبهم . هذا كله الى جانب ان ماركس لابد كان يعرف تماما الى أى حد لم تكن القوة الظاهرية « للدولية » حقيقية ، والى أى مدى تستطيع الحرب أن تطيح بالجزء الأكبر منها .

ولابد لنا هنا أن نترك التاريخ الداخلى « للاتحاد الدولى للعمال » ؛ لأن قصة انهياره لا يمكن أن تحكى الا بعد أن ننظر فى وقع كل من اندلاع الحرب بين فرنسا وبروسيا وكوميون باريس — الذى جاء عقب هزيمة فرنسا — على حركة الطبقة العاملة الأوروبية . وعندئذ نستطيع العودة الى سرد ما بقى من تاريخ « الدولية » على ضوء هذه الأحداث المدمرة .

الفصل السابع

كوميون باريس

ظلت باريس حتى سنة ١٨٧٠ أكثر مراكز « الاتحاد الدولى للعمال » نشاطا الى حد بعيد . فبرغم أن السلطات هناك لم تتسامح مع النقابات الا منذ بضع سنوات ، وكانت النقابات لا تزال تخضع لرقابة الشرطة ؛ وبرغم أن «الدولية» نفسها حرّمت باعتبارها هيئة غير مشروعة وألقى بأعضاء مجالسها الثلاثة المتعاقبة فى السجن ؛ ورغم أنه كان هناك اضطهاد مستمر للراديكاليين والاشتراكيين وتعرضت صحفهم لرقابة شديدة ؛ برغم كل ذلك كانت باريس فى الستينات من القرن التاسع عشر مرتعا لهياج متزايد من جانب الطبقة العاملة . فقد كان هناك ضيق اقتصادى شديد وعداء سياسى للامبراطورية ؛ وقرب نهاية العقد صارت الاضرابات متكررة فى المدن الأخرى المهمة فى فرنسا كما فى باريس . فكانت ليون ومارسيليا وليكريزو وبرست وسانت ايتين وروان جميعها مسرح قلاقل شديدة ونشاط فى التنظيم تحت لواء « الدولى » .

ولكن كانت هناك خلافات حادة داخل صفوف الحركة الراديكالية وحركة الطبقة العاملة . وكان برودون هو أكبر عامل فرد يؤثر فى النقابيين خاصة فى باريس ؛ وكان « التعاون المتبادل » هو الجانب الذى احتل مركز الصدارة من آراء برودون . وقد كانت مشروعاته الخاصة « بالائتمان المجانى » موضع مناقشات كثيرة ، كما رأينا ، فى مؤتمرات « الدولية » ؛

ولم يؤد انهيار « مصرف الائتمان المتبادل » ، الذى أسسه أتباعه ، الى اقناعهم مطلقا بأن آراءه خاطئة . بل انهم ذهبوا فقط الى أن التبادلية لا يمكن أن تنجح فى مواجهة عداء الدولة التى تسيطر عليها السياسة المالية الرأسمالية ؛ وكان أملهم أن يتيح لهم فرصتهم سقوط الامبراطورية ، وكانوا على ثقة من سقوطها ، وكثيرا ما أتهم البرودونيون فى « الدولية » بأنهم متفقون سرا مع نابليون ؛ بيد أن هذه التهمة كانت هراء . وقد قامت هذه التهمة على واقعتين — الأولى أن نابليون حاول فعلا أن يغرى زعماء العمال باتباع سبل التعاون السلمى ؛ والثانية أن زعماء « الدولية » فى باريس حاولوا ، دون أن يقبلوا مقترحاته ، أن يستفيدوا من التراخى فى تطبيق القوانين التى تحرم التكتل بأن ينظموا أنفسهم بطريقة قانونية بدلا من التنظيم السرى . واعتبر نقادهم ، وعلى رأسهم بلانكى الذى أصدر تعليماته الى أتباعه بمقاطعة « الدولية » ، أن أى قبول من هـذا النوع للصفة القانونية خيانة للقضية الثورية ، واستمروا فى تنظيمهم السرى « للنخبة » الثورية جنبا الى جنب مع الجماعات الراديكالية السرية الأخرى التى ظلت متمسكة بالتقليد اليعقوبى التآمرى . وكانت باريس فى ذلك الوقت ، كما كانت فى الثلاثنات وفى الأربعينات ، تزخر بالأندية والجمعيات الثورية ؛ وقد أصدر أعضاء هذه الهيئات ، بمعونة كبيرة من جانب طلبة الجامعات ، سلسلة من الصحف الراديكالية القصيرة الأجل أدت باستمرار الى ألوان من الاضطهاد والقمع من جانب سلطات الأمن . وكان من أبعد الصحفيين الراديكاليين نفوذا فى هذه الفترة هنرى روشفور (١٨٣٠ — ١٩١٣) الذى أسس صحيفة « المصباح » فى سنة ١٨٦٨ — بعد أن هاجم حكومة نابليون الثالث فى عدة صحف متعاقبة — وسرعان ما وجد نفسه فى السجن لمدة عام . وأطلق سراحه فى سنة ١٨٦٩ ، وعاد ثانيا الى هجومه

فى صحيفة جديدة هى « المارسيلييز » ، فألقى فى السجن مرة أخرى . وفيما بعد أشرف على اصدار صحيفة « شعار اليوم » فى باريس ابان الكوميون ، ونفى الى كالدونيا بسبب هجماته على تيير . وبعد ذلك أيضا كان من مؤيدى جنرال بولانجيه وانضم الى الحملة التى قامت ضد دريفوس . ولكنه فى أواخر الستينات كان يعتبر أبرز صحفيى اليسار الجمهورى .

ولم يكن معظم هذه الراديكالية الصريحة اشتراكيا بأى معنى محدد ؛ وكان القسم الأكبر من زعمائها من بين المثقفين وليس من العمال ، وان كان بلانكى ، وهو يعمل من قاعدته فى بروكسل ، مؤيدا بجمهور كبير من الأتباع بين الطبقة العاملة . وكانت تقاليد سنة ١٨٤٨ قوية بين الراديكاليين القدماء ، وأولئك الذين كانوا يتذكرون « أيام يونية » تتطلعوا الى الوراء لما قبل سنة ١٨٤٨ وقبل سنة ١٨٣٠ الى الأيام العظيمة ، أيام ثورة سنة ١٧٨٩ وخاصة الى ذروتها فى سنة ١٧٩٢ و ١٧٩٣ ، قبل أن يطيح بها نابليون الأول . وقد كره هؤلاء المحاربون الثوريون القدماء نابليون الثالث بسبب أعماله السيئة وبسبب أعمال عمه . فقد كرهوا الامبراطورية التى دمرت الثورة : لقد كانوا جمهوريين متحمسين لا تعنى الجمهورية بالنسبة لهم مجرد التخلص من الامبراطور واستمرار نفى آل بوربون وأورليان المطالبين بالعرش ، بل أيضا الاطاحة بالدولة نفسها — بوصفها القوة المركزة الكبرى التى تعد بمثابة العدو الدائم للحرية البشرية . وعقدوا العزم على التخلص من جهاز السلطة الأوتوقراطى كله ، وان لم تكن لديهم سوى فكرة مبهمة عما يريدون أن يقيموه محلها . وكان بلانكى ، بمفهومه عن الديكتاتورية الثورية وأفكار المساواة التى استمدها من بابيف ، يعتقد أنه يعرف نوع المجتمع الجديد ، الذى يريد أن يشيده على الأقل

فى خطوطه الرئيسية . ولكن معظم اليعقوبيين التقليديين كانوا أميل الى الاكتفاء بمعرفة عدوهم وافتراض أن كل الأمور سيستقيم حالها عندما يقصى عدوهم عن السلطة وتقوم مكانه الجمهورية الديموقراطية .

وكانت هذه الراديكالية اليعقوبية تنطوى على شعور قوى بالمساواة ، ولكنها لم تكن فى الغالب تعادى الملكية فى ذاتها . لقد طالبت بالمساواة السياسية الكاملة — أى القضاء الكامل على الامتيازات السياسية — ولكنها لم تكن محددة فيما يتعلق بآمالها الاقتصادية ، الا فيما يتصل بكرهها لرجال المال وأقطاب الانتاج الرأسمالى الكبير وتلك الجماعات الفاسدة التى تعيش على النظام الامبراطورى . وكانت تريد ضرائب عادلة كما تريد حق الانتخاب للرجال وهيئة تنفيذية تخضع للهيئة التشريعية المنتخبة خضوعا مباشرا وكاملا . وكانت تكره الموظفين الحكوميين — وبوجه خاص رجال البوليس وضباط القوات المسلحة النظامية . وحبذت فكرة الحرس الوطنى الذى يضم المواطنين ، الشعب المسلح الذى يتولى الدفاع عن نفسه بنفسه . وكانت تراودها ريبة شـديدة فى التحرريين والراديكاليين البورجوازيين الذين كانوا يقومون بدور المعارضة الرسمية ؛ ولكنها أيضا وجدت نفسها تسير الى حد ما وراء السياسيين الأكثر راديكالية اذ لم تكن هناك زعامة أخرى يسيرون وراءها الا فى التآمر السرى . ولم يكن هناك حد فاصل بين أولئك الراديكاليين الذين أرادوا قلب الامبراطورية ليقيموا بدلا منها جمهورية بورجوازية ، وأولئك الذين كانوا ما زالوا يذكرون كيف استغلتهم الجمهورية فى سنة ١٨٤٨ فكرهوها فى صورتها البورجوازية كراهة أقل فقط من كراهتهم للامبراطورية ؛ ووضعوا فى مواجهتها فكرة الجمهورية الديموقراطية حقيقة التى تكون فيها السلطة فى يد الناس أنفسهم ولا يسلمونها الى أى جهاز من أجهزة سلطة

الدولة — حتى الى جهاز يقوم على حق الانتخاب للرجال . اذ أن حق الانتخاب للرجال كان بالنسبة للجناح الراديكالى اليسارى قد تسمم باستفتاءات نابليون الثالث الشعبية . لقد كانوا يريدون حق الانتخاب للرجال ، ولكنهم ذهبوا الى أنه لن يؤدى وظيفته بصورة سليمة الا اذا تطهر من صلته بالدولة ذات السلطان . ولكن عندما كانت الأمور تصل الى مرحلة التصويت لم يكن أمام راديكاليى الجناح اليسارى هؤلاء فى الغالب الا الاختيار بين الامتناع أو التصويت الى جانب السياسيين البورجوازيين الراديكاليين — أو على الأقل الى جانب أولئك الذين كانت خطاباتهم أكثر تطرفا الى اليسار من بين هؤلاء السياسيين . وقد أدلى بعضهم بأصواتهم وامتنع البعض الآخر . أما التقدم بمرشحين عنهم ، فى ظل الامبراطورية ، فقد بدا للكثيرين منهم عملا من أعمال الخيانة بالتفاهم مع نظام لا سبيل الى التخلص منه الا بعمل ثورى .

ولما كانت النقابات قد بدأت تنمو فى الستينات من القرن التاسع عشر وتكون صلات بين الحرف المختلفة ، فان حركة عمالية متميزة بدأت تنفصل عن الكتلة الراديكالية . ولكن هنا أيضا قامت مشاكل يتطلب الأمر مواجهتها .. ففى أحد الطرفين كان هناك عدد قليل على استعداد للتفاهم مع الامبراطورية الى حد محاولة ابعاد النقابات عن السياسة والاكتفاء بالاستفادة بصورة كاملة من أى تسامح تبديه نحوهم دولة نابليون . بيد أن الغالبية العظمى من العمال الصناعيين فى المدن الكبرى كانوا يكنون عداء عميقا للامبراطورية بحيث لا يمكنهم اتباع هذا السبيل . وكان أمام هؤلاء بديلان : الاستفادة الى أقصى حد مما تبديه السلطات من تسامح وتنظيم أنفسهم علنا دون أن يعلنوا العدول عن معارضتهم للنظام القائم ، أو رفض هذا التسامح ومحاولة تنظيم أنفسهم سرا على أسس ثورية بحتة .

وقد اتخذ أتباع بلانكى وكثيرون من اليعاقبة السياسة الأخيرة ؛ ولكن معظم الأعضاء العاملين فى النــوادى الحرفية العديدة فضــلوا السياسة الأخرى بطبيعة الحال . فنظموا أنديتهم علنا ، ولم يمض وقت طويل حتى ربطوها بعضها ببعض فى « غرف سندكالية » تمثل عددا من الحرف ؛ ثم زادوا جرأة فبدأوا ينظمون ، جنبا الى جنب مع هذه الاتحادات المحلية للنوادى الحرفية ، فروعا أو قطاعات « للاتحاد الدولى للعمال » بعض أعضائها كانوا بحكم عضويتهم فى هذه الأندية مضاعفين بذلك عضوية النوادى وضامين مباشرة عددا كبيرا من عمال المصانع وعمال المناجم وعمال النقل وعمال البناء ممن لم يسبق لهم أن تنظموا قبل ذلك مطلقا ، وكانت الجمعيات المهنية الخيرية بالنسبة لهم قاعدة غير مناسبة للعمل الصناعى . وفى أواخر الستينات صارت « الغرف السندكالية » ، فى باريس وفى عدد من المدن الأخرى ، توجد جنبا الى جنب مع فروع « الدولى » وبينهما قسم مشترك من الأعضاء ، كما تشتركان فى نفس المكاتب وأماكن الاجتماع فى كثير من الأحوال .

وفى مثل هذه الأوضاع كانت « الغرف السندكالية » تمثل أساسا أصحاب الحرف المهرة ممن يعملون فى الغالب عند أصحاب أعمال صغار ، أو على أى الأحوال فى ورش صغيرة أو فى منازلهم ؛ بينما كانت فروع « الدولية » تضم نسبة كبيرة من العمال غير المهرة ومعظم أولئك الذين يعملون فى مؤسسات كبرى أو مشروعات ضخمة . ولكن الزعامة كانت الى حد كبير مشتركة بين الجماعتين ، وان كان هناك قسم كبير بين أصحاب الحرف الماهرة من المعتدلين الذين كان همهم الرئيسى هو شئون الحرف الماهرة المعترف بها . ولقد كان معظم المعتدلين ثوريين بمعنى ما — اذ كانوا يتوقون الى قلب الامبراطورية التى اعتقدوا أن انهيارها وشيك . بيد أنهم

كانوا أميل الى تأييد السياسيين الراديكاليين البورجوازيين الأكثر تقدمية ، والى محاولة تأسيس حزب عمالى يدخل الانتخابات ويهدف الى اقامة الجمهورية الدستورية . ومن هذه الأندية الحرفية جاء فى سنة ١٨٦٣ أول مجموعة من المرشحين العمال لعضوية البرلمان وعلى رأسهم تولان زعيمهم البارز فى باريس . ومنها أيضا صدر فى العام التالى « بيان الستين » ، الذى وقعه معظم زعماء الجمعيات المهنية فى باريس ، وما يتضمنه من مطالبة بالتحرير الاجتماعى بوصفه الجزء المكمل للمطلب السياسى الخاص بتعميم حق الانتخاب للجميع . وقد تأثرت هذه الحركة تأثرا شديدا بكتاب برودون « القدرة السياسية لدى الطبقات العاملة » ، وحبذ معظم البرودونيون الفرنسيون فى أواخر الستينات العمل السياسى فى تحقيق مطالب الطبقة العاملة برغم أنهم كانوا يتطلعون الى اختفاء الدولة السياسية عندما يحصل العمال على حقوقهم . وكانت هذه الجماعة أيضا هى التى ذهبت الى لندن وعاونت فى انشاء « الدولية الأولى » .

وفى هذه المرحلة لم يكن تنظيم النقابات قد انتشر خارج دوائر أصحاب الحرف المهرة بعد . وكما رأينا ، كان المندوبون الفرنسيون الأربعة الذين اشتركوا فى الاجتماع الافتتاحى « للدولية » فى سنة ١٨٦٤ من أصحاب الحرف الذين يمثلون الصناعات الصغيرة . وأحدهم ، وهو يوجين ڤارلان ، هو الذى قـيّـض له بعد ذلك مباشرة أن يصير المنظم البارز للحركة النقابية الفرنسية وأن يوسع دعوته من دائرة أصحاب الحرف الى مجموع العمال بصفة عامة فى باريس والأقاليم ، وأصبح الزعيم الحقيقى « للدولية » فى فرنسا . بيد أن ذلك كله كان لا يزال فى طيات المستقبل بالنسبة للفترة التى نتحدث عنها . ومن بين الثلاثة الآخرين كان تولان شخصية سياسية مهمة وداعية نقابيا — زعيم « الستين » — ولكنه فى جوهره من المعتدلين .

وقد اتفقت ميوله مع اتجاهات النقابيين البريطانيين الذين تآخى معهم فى لندن . وكان الاثنان الآخران مثله ، وقد أعتبرا مع تولان — عندما حان الوقت — خصوما للكوميون وندد بهم رفقاؤهم السابقون على أنهم خونة . ولقد انسحب هذان الاثنان من « الدولية » فى مرحلة مبكرة .

بيد أن تولان وأصدقاءه لم يكونوا سياسيين راديكاليين من النوع البرلمانى المألوف . بل كانوا من أتباع برودون ويعتقدون فى الملكية على النطاق الصغير وفى الائتمان الحر وفى حق كل منتج فى المكافأة على قدر عمله . وكانوا يعارضون كل ضروب الملكية الجماعية لوسائل الانتاج على أساس أنها تحمل فى حياتها القضاء على الحرية الفردية . وقد هاجموا الانتاج الكبير والنمو الرأسمالى على أنهما ينطويان على استغلال الكثرة بواسطة القلة ، وتمسكوا بفكرة أنه ينبغى أن يكون لكل منتج الحق فى الحصول على ما يحتاجه من رأس المال ، بدون فائدة ، الذى يمكنه من العمل فى حرفته ، اما كفرد أو متحدا مع آخرين فى جماعات تعاونية . والوضع الذى تمردوا ضده مباشرة كان ذلك الوضع الذى يجد فيه صاحب الحرفة الماهرة الذى لا يستطيع أن يعمل لنفسه أنه مرغم على بيع خدماته اما الى صاحب عمـل صغير كوسيط يستغله بدوره مالى من أصحاب الأعمال ، أو الى هذا المالى مباشرة ، ولا سبيل لديه الى السوق الا عن طريق هذا المالى . وقد بدت لهم فكرة برودون عن « مصرف الائتمان المركزى الكبير » الذى يقدم ، عن طريق فروعه ، رأس مال بدون فائدة ، الوسيلة السليمة التى تضمن لكل منتج كامل نتاج عمله . وكان برودون يتطلع ، كما رأينا ، الى انشاء مصرفه المقترح ، لا بواسطة الدولة التى نبذها ، بل بواسطة عمل مباشر من جانب الناس يقيمونه ويمنحونه دستورا مستقلا تماما عن الدولة . فقد كان هدف البرودونيين ، الذين تقدموا

للانتخابات فى سنة ١٨٦٣ والسنوات التالية ، ألا يستخدموا الدولة كأداة لتأميم المصـــارف ، بل أن يستغلوا نفوذهم فى انشاء المصرف مستقلا والتخلص فى نفس الوقت من الدولة القائمة — أى الامبراطورية — بواسطة الثورة . ان برلمان نابليون كان بالنسبة لهم مجرد منصة يستخدمونها فى الدعوة بصورة أفضل الى مذهبهم المضاد للدولة .

وكان ڤارلان ، فى حدود ما نستطيع أن نصل اليه ، يتفق معهم فى هذه المرحلة ، سوى أنه كان يؤكد أكثر منهم كثيرا التنظيم الجماعى للعمال فى الميدان الاقتصادى والاتحاد التعاونى على حساب الانتاج الفردى . بيد أن وجهة نظره كانت ، بسبب هذين الأمرين ، مختلفة عن وجهة نظرهم الى حد بعيد ؛ وسرعان ما زادت هوة الخلاف اتساعا لأنه كان يفكر على أساس من الصناعة الكبيرة والصغيرة معا ومن الطبقة العاملة ككل الى جانب الأفراد من أصحاب الحرف وأنديتهم الحرفية .

والى جانب ذلك كانت هذه الجماعة كلها —من ڤارلان الى تولان — تقف موقف العداء الشديد من المركزية . لقد كانوا فدراليين يهدفون الى تنظيم الطبقة العاملة على أساس محلى ، ثم ضم الاتحادات الفدرالية المحلية فى اتحاد فدرالى . وكانت فرنسا الحرة التى يتطلعون اليها بلدا مكونا من « كوميونات » (مجتمعات محلية صغيرة) تتمتع باستقلال ذاتى ، وتضـــمها اتحادات فدرالية حـــرة بقصد تحقيق أغراض مشتركة مما يتطلب العمل على نطاقات أوسع ، ولكن على أن تظل الكوميونات المحلية مصدر السلطة ولا تتمتع الاتحادات الفدرالية الكبرى بأى سلطة ارغامية . وبهذا المعنى كانوا فوضويين — وان كان الاسم فى ذلك الوقت لم يكد يكون معروفا — نبذوا الدولة السياسة فى كل صورها — حتى الجمهورية الديموقراطية — وعلى عداء مع أتباع بلانكى الذين كانت

فكرتهم عن الدكتاتورية الثورية تبدو لهم ملوثة بمفاهيم السلطة المطلقة . فالسلطة الوحيدة التى كانوا على استعداد للاعتراف بها هى سلطة الناس أنفسهم كما يعبرون عنها فى الكوميونات مباشرة . ونبذوا فكرة « النخبة » الثورية التى تدعى أنها تمثل الشعب وأن من حقها أن تقول له ماذا يفعل .

وقد وقف اليعقوبيون من هذا الموضوع موقفا مبهما . فهم كثيرا ما نددوا بأنصار « الدولية » على أنهم « جيروندين » يرفضون الاعتراف بالحاجة الى سلطة ثورية موجهة . ولكنهم اختلفوا أيضا مع أتباع بلانكى اذا أصروا على أن السلطة يجب أن تكون للشعب كله وليس « لنخبة » . هذا الى جانب أن معظم اليعقوبيين كانوا يؤمنون أيضا بالكوميونات الحرة كتنظيم قاعدى ضرورى لفرنسا المجددة ، ولكنهم لم يذهبوا الى حد الاصرار على أن تكون الكوميونات المحلية هى معقد كل السلطة . فقد كانوا يتطلعون الى سلطة مركزية ثورية تحل محل دولة المستغلين بواسطة « ادارة » أو « لجنة » « للأمن العام » ، تعمل كهيئة تنفيذية للشعب ، وتستخدم التشريع المباشر — الاستفتاء — كأداة أساسية لسن القوانين . وفيما عدا ذلك كان اليعقوبيون يختلفون عن أتباع بلانكى وعن أنصار « الدولية » فى أنهم لم يفكروا أساسا على أساس طبقى . اذ كانت وجهة نظرهم أولا سياسية ، بينما كانت وجهة نظر أنصار « الدولية » أساسا اقتصادية ، اذ كانت تقوم على محاولة الحصول على تأييد الجماهير ، بينما كان أتباع بلانكى يعتمدون اعتمادا كليا على العمل الثورى تقوم به « أقلية واعية » .

وكان ماركس فى وضع صعب دائما فى اتصالاته مع الزعماء الفرنسيين . فقد كان يسخر فى « الدولية » باتجاه تولان البرودونى ، كما عارض دفاعه عن الملكية الصغيرة معارضة شديدة . وكان يعطف تماما على جهود فارلان فى بناء حركة نقابية جماهيرية كأساس لحركة سياسية جماهيرية للعمال ،

ولكنه كان يعارض بشدة أيضا فدرالية ڤارلان الفوضوية ، التى اعتبرها مما لا يتفق مع الحاجة الى القوة الطبقية المتماسكة المركزة كأداة للدفاع عن النظام الجديد ولبنائه . وكان اعتراض ماركس على اليعقوبيين أشد حتى من ذلك ، متهما اياهم بأنهم مذهبيون لا برء لهم يتطلعون دائما الى الوراء ، الى أيام ١٧٨٩ و ١٧٩٣ العظيمة بدلا من أن يدرسوا العالم حولهم ، وبأنهم يتجاهلون حقيقة الصراع الطبقى التى لا جدال فيها ، وبأنهم مجرد شيعة من شيع الراديكاليين البورجوازيين ولا يفهمون الثورة الاجتماعية التى يدعون الدفاع عنها . والواقع أن ماركس كان من الناحية المزاجية لا يتفق مع أى واحد من الجماعات الفرنسية — رغم الدفاع العاطفى الحار الذى دافعه عن « كوميون باريس » فى ساعة هزيمته ؛ وكان عدم الاتفاق هذا معهم جميعا عاملا مهما فى التاريخ المتقلب « للدولية الأولى » .

وما أن كانت سنة ١٨٦٧ حتى كان ڤارلان ، وليس تولان ، هو الزعيم الفعال للقطاعات الفرنسية من « الاتحاد الدولى للعمال » . ولم يمض وقت طويل حتى أدت به زعامته الجديدة الى السجن : ولم يستطع الاشتراك فى « مؤتمرى الدولية » فى سنة ١٨٦٧ و سنة ١٨٦٨ . وعندما عاد ثانية ، فى مؤتمر بازل سنة ١٨٦٩ ، كان الصراع حول الملكية الجماعية قد انتهى فى الواقع . اذ كان البرودونيون قد هزموا فى « الدولية » كما هزموا فى ذلك القسم من الحركة النقابية الفرنسية الذى استمر يناصره [1] ،

(١) ورغم ذلك استمرت أفكار برودون تحتل مركزا متينا فى كثير من الجمعيات الحرفية الفرنسية • ان اتباع « الدولية » من الفرنسيين استولوا على القطاع الباريسى ، كما سيطروا أيضا فى ليون ومارسيليا وبرست وبعض المناطق الأخرى • بيد أن البرودونية لم تكن قد اندثرت بأى حال من الأحوال ؛ بل بقيت عاملا قوى الأثر ، وقد عادت ، كما سنرى ، فأكدت نفسها بقوة فى السبعينات من القرن الماضى •

وتحولت « الدولية » الى تلك المهمة الصعبة ، مهمة تحديد طابع الملكية الجماعية التى اعتنقتها كمبدأ . وفى فرنسا انزعجت حكومة نابليون الثالث لانتشار الاضرابات ونمو النقابات ، ودفعها ذلك الى اضطهاد « الدولية » . وقد استدعى جنود فى عدة أماكن لاطلاق النار على المضربين : وقامت النقابات بمظاهرات احتجاج وجمعت أرصدة لمساعدة المضربين فى كل من فرنسا وسويسرا وبلجيكا .

ولم تلبث تلك الموجة الصاعدة من النقابية — التى انتشرت فى اسبانيا كما انتشرت فى فرنسا وبلجيكا وسويسرا وتركت أثرها أيضا فى بريطانيا وألمانيا — أن توقفت فجأة فى سنة ١٨٧٠ بنشوب الحرب الفرنسية البروسية . وقد أثارت الحرب — التى جر بسمارك نابليون الثالث اليها بخدعة — مشكلة صعبة فى وجه حركات الطبقة العاملة فى كل من البلدين على السواء . ففى فرنسا كان معظم زعماء الطبقة العاملة يكنون عداء شديدا للامبراطورية الثانية ، بحيث أنهم لم يشعروا بأى دافع لتأييد الحرب حتى حوّل غزو البلاد والهزائم المتتالية التى دمرت جيوش نابليون المسألة الى قضية دفاع عن الوطن ضد خطر الاحتلال وتقطيع الأوصال . وفى ألمانيا — حيث كان الحزب الاشتراكى الديموقراطى تحت زعامة ليبنخت وبيبل قد نظم نفسه لتوه ، فى مؤتمر آيزناخ فى سنة ١٨٦٩ ، فى وجه معارضة أتباع لاسال — كان لابد من مواجهة مسألة التصويت على اعتمادات الحرب فى « مجمع شمال ألمانيا » . وكان القطاع الفرنسى من أتباع « الدولية » قد أرسل الى العمال الألمان بيانا يدعو الى السلام والى تضامن الطبقة العاملة الدولية ؛ ورد المجتمعون فى آيزناخ على ذلك باعلان أخوى . وعندما اندلعت الحرب فعلا بدا نابليون الثالث فى صورة المعتدى ؛ واجتاحت ألمانيا موجة من المشاعر الحماسية . وصوت أتباع لاسال فى « مجمع شمال ألمانيا » الى

جانب اعتمادات الحرب : وامتنع ليبنخت وبيبل عن التصويت على أساس انهما لا يستطيعان اعطاء صوتيهما فى الموافقة على حرب أعلنتها الأوتوقراطية الألمانية ، كما أنهما فى نفس الوقت لا يستطيعان التصويت بصورة يبدو فيها تأييد لاعتداء نابليون الثالث . وعندما التجىء الى ماركس فى طلب النصيحة حبذ موقفهما بصفة عامة ، وان كان انجلز فى مراسلاته مع ماركس حول الموضوع قد أظهر أنه يأمل بشدة فى انتصار ألمانيا . وفى النهاية اتفق ماركس وانجلز على أن السبيل السليم هو تأييد الحرب ما دامت دفاعية ، ولكن مع الوقوف بشدة ضد أى تفكير فى ضم الألزاس واللورين والمطالبة بالسلام بمجرد أن يطيح انتصار ألمانيا « بالامبراطورية » ويمهد السبيل لحكم جمهورى فى فرنسا .

وأدت الانتصارات السريعة التى أحرزتها الجيوش البروسية وارغام نابليون الثالث على التسليم فى سيدان وانهيار الامبراطورية الثانية الى ترك فرنسا بلا تنظيم وبدون حكومة ، وصارت باريس مهددة بالاحتلال الفورى . وأطيح بالحكومة القديمة ، وحلت محلها حكومة جديدة مؤقتة للدفاع القومى لا يكاد يكون لها أى أساس شرعى ولا تحظى بتأييد شعبى كبير . وأرسل جامبتا الى الأقاليم ليستنهض الهمم للمقاومة ولتكوين جيوش جديدة ؛ واستعدت باريس لمقاومة الحصار . وأرسلت الحكومة تيير ليجول فى العواصم الأوربية فى طلب المساعدة . وفى باريس أعيد انشاء « الحرس الوطنى » ، وفجأة صارت له أهمية كبرى لأن السلاح وضع فى أيدى العمال . وكان الدفاع عن باريس عديم الجدوى من الناحية العسكرية : اذ لما كانت محاطة بالبروسيين من كل جانب ، فانه كان من الممكن ارغامها على التسليم تحت وطأة الجوع ، اذا لم يمكن الاستيلاء عليها عنوة بالهجوم . وقد لقيت الجيوش الجديدة التى تألفت فى البلاد

هزيمة سريعة ، وصار من الجلى ، على الأقل للحكومة ، أنه لم يعد هناك سبيل آخر جدى سوى التسليم بالشروط التى يرى بسمارك أن يسمح بها ؛ وأكدت عودة تيير ، صفر اليدين ، وتسليم بازان فى متن هذه الآراء . بيد أن الباريسيين رفضوا رؤية المسألة بنفس الطريقة التى رآها بها حكامها القلقون . وصار بلانكى نفسه ، فى صحيفته « الوطن فى خطر » ، وكذلك معظم اليعاقبة ، وطنيين متحمسين يحدوهم اصرار على القتال حتى آخر رجل ، واعتبروا استسلام باريس مذلة لا تحتمل ، ولاموا الحكومة على التزامها الدفاع ، بدلا من التقدم لرد البروسيين على أعقابهم . وبتسليم بازان ارتفع الهمس ضد الحكومة . وحاولت جماعات من أنصار بلانكى — ضد نصيحة بلانكى نفسه الذى رأى أن الحركات لم تنضج بعد — مرتين القيام بانقلاب بقصد اقامة حكومة ثورية ، ولكنها لم تحظ بأى تأييد وردت على أعقابها . وفى نفس الوقت قام قواد الحكومة ، تحت ضغط ، بهجمات غير مجدية وسيئة التنظيم ، وكانوا هم أنفسهم يدركون عدم جدواها ؛ وأخذ الطعام فى المدينة المعزولة ينفذ بسرعة . وطلبت الحكومة المفاوضة مع البروسيين ، الذين أصروا على احتلال القلعتين الشمالية والشرقية وعلى اختراق وسط المدينة بجيوشهم .

وكان « الحرس الوطنى » الباريسى ، وهو ما زال تحت قيادة زعماء عينتهم الحكومة ، قد أنشأ « لجان مراقبة » خاصة به فى الأحياء ، وهى التى كان تنظيمه يقوم على أساسها ؛ وأرسلت معظم هذه اللجان مندوبين الى « اللجنة المركزية » التى تمثل الأحياء العشرين . وقد اجتمعت هذه اللجنة على نفس الأسس التى تقوم عليها « الغرفة الفدرالية » لنقابات باريس و « لجنة باريس للدولية » ولم يكن لباريس فى ذلك الوقت مجلس بلدى خاص بها : اذ كان يحكمها موظفون عسكريون ومدنيون تعينهم الحكومة .

وقد كان لكل حى « عمدة » و « نائبا عمدة » لديهم سلطات محدودة جدا ؛ وكان هؤلاء الموظفون المحليون قد أخذوا على عاتقهم عدة مهام جديدة ابان الحصار . وكانت وجهات نظرهم السياسية متباينة تبعا للطابع الطبقى للأحياء المختلفة : فكان معظمهم بورجوازيين ، أحرار أو راديكاليين ، وقليل جدا منهم بروليتاريون أو حتى من اشتراكيى أو ثوريى الطبقة الوسطى . وكانت زعامة « الحرس الوطنى » أكثر راديكالية ، ولكنها كانت تتكون فى الغالب من رجال غير معروفين ، معظمهم من الطبقات الوسطى الدنيا ، مع قلة هنا وهناك من أعضاء الطبقة العاملة النشطين .

ولما لم يبق فى المدينة سوى مؤونة بضعة أيام ولم يعد هناك أمل فى مساعدة من الخارج ، وافقت « الحكومة المؤقتة » على تسليم المدينة . وكانت الشروط المعروضة تتضمن قيام هدنة . وكان على « الحكومة المؤقتة » أن تستقيل وتجرى فورا انتخابات فى جميع أنحاء فرنسا لاختيار « جمعية وطنية » تقوم عندئذ بالتصديق على شروط الصلح . على أن يتم تسليم القلعتين الشمالية والشرقية فى باريس فورا ، ويُجرد الجنود فى باريس من السلاح ، باستثناء قوة محدودة من « الحرس الوطنى » تحتفظ بأسلحتها لحفظ النظام .

وجاءت « الجمعية الوطنية » التى انتخبت فى فبراير سنة ١٨٧١ رجعية بصورة لا يكاد يصدقها العقل . فكانت مؤلفة فى الغالب من ملكيين — من أنصار الملك الشرعى وأنصار أورليان فى أعداد متساوية تقريبا ، ويكوّنون فيما بينهم حوالى ثلثى مجموع الأعضاء . بل لقد كانت هناك مجموعة من البونابرتيين ؛ أما الأحرار والجمهوريون من جميع النحل فكانوا سدس المجموع الكلى فقط . وكان عدد الاشتراكيين والجناح اليسارى اليعقوبى عشرين لاغير من مجموع ٦٣٠ عضوا ، بما فيهم لويس بلان

ودلسلكوز وفيكتور هوجو وبعض مجاهدى سنة ١٨٤٨ القدماء ، الى جانب هنرى روشفور الصحفى ، وأربعة من مرشحى قائمة العمال — هم تولان وبنوا مالون وفليكس بيات والمحامى شارل فردريك جامبون الذى كان من أتباع بلانكى . واختارت الجمعية تيير ليرأس الحكومة الجديدة التى عهد اليها بعقد الصلح .

وكانت شروط بسمارك قاسية : التنازل عن الألزاس واللورين ، ودفع غرامة كبيرة ، واحتلال باريس نفسها بواسطة الجيش البروسى . بيد أنه لم يكن هناك سبيل آخر سوى القبول ، ووافقت « الجمعية » . ولكن المسألة كانت ، كيف ستتلقى باريس الأنباء ؟

وتلقى القطاع الراديكالى من باريس الأنباء بثورة غاضبة . فوقعت مظاهرات مستمرة فى الشوارع واستخدم الجنود والشرطة فى تفريقها . ولأول مرة انتشرت المشاعر الثورية خارج دائرة الثوريين المعروفين وصفوف الطبقة العاملة المنظمة . وشرع « الحرس الوطنى » ينظم نفسه ، فى وجه معارضة القواد الذين فرضتهم الحكومة ، على أسس أوسع تحت زعامة « لجنة مركزية » جديدة أكثر تمثيلا لقطاعاته . ووقعت حوادث استيلاء على أسلحة كانت متروكة بلا حراسة : وأخفت بعض فرق « الحرس الوطنى » الأسلحة الثقيلة التى كان المفروض أن تسلّم الى البروسيين فى أماكن أمينة نسبيا . اذ لما كانت المدافع قد اشتريت للحرس الوطنى بواسطة اكتتاب عام بين أهل باريس ، فان محاولة تسليمها أثارت حنقا شديدا . وتحدث البعض عن مقاومة مسلحة ضد البروسيين عندما يخترقون شوارع المدينة . ولكن اخترق البروسيون المدينة دون أن يلقوا مقاومة . وقصر البروسيون احتلالهم على منطقة ضيقة ، ثم انسحبوا بعد يومين الى القلعتين الشرقية والغربية ، ولم يبذلوا أية محاولة لدخول الأحياء التى تسكنها

الطبقة العاملة التى انسحب اليها دعاة المقاومة وقسم كبير من السكان عامة . وهرب كثيرون من أفراد الطبقتين العليا والمتوسطة الباريسيين من المدينة . وعندما ذهب البروسيّون عاد الناس الى الظهور وتجددت المظاهرات فى الشوارع . وفى نفس الوقت كانت « الجمعية » ، مجتمعة فى بوردو ، قد أصدرت قرارات أثارت حنقا جديدا ، اذ تقضى بدفع الايجارات والصكوك المتأخرة فورا مما هدد كثيرا من التجار وأصحاب المساكن بالافلاس والفاقة . وزاد الحنق عندما قررت « الجمعية » ، فى خوف من الباريسيين ، عدم عقد اجتماعاتها فى المدينة ، واستقر رأيها بعد شىء من التردد على الاجتماع فى فرساي . وبدا للباريسيين أن حرمان مدينتهم من مركز العاصمة هو الاهانة البالغة بعد دفاعهم المجيد . وزاد التوتر حدة : فأصدر تيير ، الذى ظل يرسل المزيد من الجنود الى باريس للمحافظة على النظام — ولكنه كان لا يستطيع الثقة فيهم عند حدوث تمرد — أصدر الأوامر باخلاء العاصمة من الجيش والحكومة والوزارات وكل شىء آخر . وتركت باريس لتدبر أمرها بنفسها دون ما سلطة تتولى الأمور سوى لجنة مهلهلة من العمد ونوابهم بدون أى سلطة — واللجنة المركزية الجديدة « للحرس الوطنى » . وكانت هذه اللجنة الأخيرة تتألف فى الغالب من رجال غير معروفين الا فى أحيائهم ، ولكنها كانت على صلة وثيقة بالجماعات النقابية وبالقطاعات الباريسية من « الدولية » والواقع أنها كانت السلطة الوحيدة الموجودة بعد انسحاب الحكومة الرسمية ، وقد انتقل حكم باريس الى يديها لفترة ما .

كانت هذه الأوضاع هى منبت « كوميون باريس » . وقد كانت هناك قبل ذلك بأمد طويل ، منذ اللحظة التى سقط فيها نابليون ، صيحات ارتفعت تطالب « بالكوميون » — صيحات كانت تتطلع الى الماضى ،

الى « كوميون » سـنة ١٧٩٣ الثورى ، ولكنهـا كانت تعنى أشـياء مختلفة بالنسبة للصائحين المختلفين . ففى أقصى أحد الطرفين كانت تعنى مجـرد المطالبـة بمجلس بلدى يتمتع بالحكم الـذاتى لبـاريس ، وهو المطلب الذى أنكر عليهـا فى ظل عدة حكـومات متعـاقبة . وفى أقصى الطرف الآخر كانت تعنى الثورة الاجتماعية التى طالما راودت أحلام اليسار المتطرف — فرنسا المكونة من كوميونات حرة متعاونة ، كل منها يتمتع بحكم ذاتى كامل وتتحد فيما بينها فدراليا من أسفل الى أعلى مكونة وحدات أكبر للشئون الادارية حسبما تدعو اليه الحاجة ، ولكن بحيث تظل الكوميونات ، التى تمثل الناس مباشرة ، معقد السلطة النهائية . وكانت هناك طبعا وجهات نظر متوسطة . فابان الحصار صارت كلمة « كوميون » تعنى أولا حق الباريسيين فى تنظيم الدفاع عن أنفسهم ، بدلا من أن تخضع لمن تعينهم « الحكومة المؤقتة » المزدراة . ولكن لما لم يقتصر تيير على سحب الجيش فقط ، بل سحب أيضا الجهاز الادارى كله ، بدا الكوميون لكثير ممن عارضوه قبلا ، أو كانوا مترددين ، ضرورة حتمية ، اذ كيف يمكن ادارة المدينة بأى طريقة أخرى ؟

ومن الجلى تماما الآن ، على ضوء الدراسات التاريخية ، أن تيير فى اصداره الأمر بالانسحاب كان قد استقر رأيه نهائيا ، ان لم يكن على الحرب الأهلية ، فعلى استخدام أية وسيلة يتطلبها الموقف لاخضـاع الباريسيين . فهو لم يكن ليأمل فى حمل « الحرس الوطنى » ، وقد أحنقه التسليم والاجراءات التى اتبعتها « الجمعية » ، على تسليم أسلحته ؛ ولم يكن مستعدا لمحاولة التغلب على مقاومته بالقوة ، اذ كانت فرق الجند التى تحت تصرفه أقل مما ينبغى ، والجنود الذين تحت امرته كانت الهزيمة قد حطمت معنوياتهم فى الغالب ولم يعد من الممكن الثقة فيهم . لقد كان

فى حاجة الى جيش ليتغلب على باريس ، وكان يأمل فى الحصول على هذا الجيش أساسا من أسرى الحرب الذين سيعمل على اقناع بسمارك بتسليمهم « لاعادة النظام » واقامة حكومة مستقرة فى فرنسا كما يطلب البروسيون . وبانسحابه دون أن يكفل للعمد المساعدة التى تتيح لهم قدرا معقولا على الأقل من الادارة ، كان فى الواقع يسلم باريس الى الثوريين ويفرض عليهم الكوميون — وبذلك كان قد قيد نفسه باغراقها فى بحر من الدماء الا اذا انهارت من تلقاء ذاتها . وهكذا كان يأمل فى تأسيس الدولة « البورجوازية » الجديدة بتأييد جميع الناس المحترمين ويخلص فرنسا نهائيا من باريس الثورية التقليدية التى خلفتها سنة ١٧٨٩ ميراثا لفرنسا .

ولم تفكر « اللجنة المركزية » ، اذ تُركت لتدبر أمورها بنفسها ، فى أن تصبح حكومة باريس الثورية ، فقد أعلن زعماؤها أنها لا تملك الحق فى ذلك ، وارتاع كثير من أعضائها للمسئولية التى ألقيت على عاتقهم ، فقررت فورا اجراء انتخابات لاختيار حكومة لباريس تمثل شعبها تمثيلا كاملا عن طريق منح حق الانتخاب لجميع الرجال . وتقرر أن يُطلق على هذه الهيئة اسم « كوميون باريس » ، وأعلنت « اللجنة المركزية » أنه بمجرد انتخابها ستسلم اليها سلطاتها . وفى نفس الوقت كان العمد والنواب يحاولون التوسط بين تيير والباريسيين ، ولكن تيير راوغهم بالوعود ولم يمنحهم أى مساعدة . وفى ٢٨ مارس تم انتخاب « الكوميون » بأصوات ٢٢٩٠٠٠ ناخب من ٤٨٥٠٠٠ مجموع الناخبين المسجلين — وهى مجموعة قوية اذ كان كثير من سكان المدينة قد غادروها . ولم يكن « الكوميون » ، فى مبدأ الأمر ، هيئة مكونة فقط من الثوريين بأى حال من الأحوال . فقد انتخب عدد كبير من الأحرار والراديكاليين المعتدلين ، معظمهم من مناطق

الطبقة الوسطى ؛ ولكن هؤلاء اما امتنعوا عن حضور الاجتماعات من مبدأ الأمر ، واما انسحبوا بسرعة . وكان الباقى خليطا من الراديكاليين المشهورين، بما فيهم عدد كبير من الصحفيين ، وأعضاء « اللجنة المركزية للحرس الوطنى » ، وأتباع بلانكى واليعاقبة من الأندية الثورية ، وأعضاء من الطبقة العاملة ، وبعض الأفراد القلائل الآخرين من المتصلين « بالدولية » . وكان عـدد الأعضاء من أنصار « الدولية » ١٧ من مجموع الأعضـاء البالغ ٩٢ ، منهم ٢١ سرعان ما استقالوا وملئت أماكنهم بانتخابات تكميلية . وكانت الأغلبية ، بعد التغييرات ، من أتباع بلانكى اليعاقبة ، بينما كوّن أنصار « الدولية » أقلية متضامنة الى حد كبير .

وليس من أهدافى فى هذا الكتاب أن أعيد قصة مأساة « كوميون » باريس . ان ما يهمنى هو مكانه من تاريخ الفكر الاشتراكى ، وكان لزاما علىّ أن أسرد كثيرا من وقائع الأحداث التى أدت الى قيامه لسبب واحد ، هو أن طبيعته لا يمكن أن تفهم دون الرجوع الى أصوله . وأعتقد أنى قد وضّحت تماما أن « الكوميون » لم ينشأ لأن جمـاعة متماسـكة من الاشتراكيين الثوريين وضعوا خطته مقدما كنموذج لتنظيم جديد للمجتمع ، ولكن لأن الأحداث أملت تكوينه . ولا مراء فى أنه كانت هناك فكرة عن نوع ما من الكوميون الثـورى تراود أفكار اليسار الباريسى منـذ سنة ١٧٩٣ ؛ وأن المطالبة « بالكوميون » ظهرت فى كل أزمة ثورية . ولكن لم تكن هناك أية فكرة واضحة عن « الكوميون » كنوع جديد من دولة العمال ، تقوم على ديكتاتورية البروليتارية أو أى أساس آخر غير حق الانتخاب الحر المتساوى لجميع الرجال . لقد كان « الكوميون » بالنسبة للرجل الفرنسى هو الوحدة التقليدية للادارة المحلية : اذ كانت فرنسا مكونة من « كوميونات » محلية ؛ وكل معارض للمركزية فى سلطة الدولة

فكر بطبيعة الحال فى « الكوميون » باعتباره المركز الرئيسى لسلطة منافسة تنبثق مباشرة من الناس . وقد صار « كوميون » باريس هيئة تمثل أساسا الطبقة العاملة لا لشىء سوى أن الطبقات المحترمة اما هربت من باريس واما انتخبت ممثلين رفضوا الاشتراك فيه بسبب عدائهم للثورة . وحتى الى النهاية كانت نسبة مرتفعة من الأعضـــاء ليسوا من العمـــال بل من راديكاليى الطبقة الوسطى ويعاقبتها الذين يعطفون على مطالب الطبقة العاملة ، بما فيهم عدد كبير من منفيى سنة ١٨٤٨ الذين عادوا . كما أن « الكوميون » كان يضم أيضا بعض الأعضاء القلائل من الطبقة الوسطى الدنيا الباريسية ، الذين اشتركوا فى الثورة عن طريق « الحرس الوطنى » .

ومن كانوا زعماء « الكوميون » ؟ لقد كانوا كثيرين جدا ومتباينى الاتجاهات الى حد لم يكن يسمح بظهور زعامة متناسقة من مناقشاتهم . فليس هناك شخص واحد يُعتبر الشخصية الرئيسية : بل كانت هناك سلسلة لا نهاية لها من التكتلات غير المتماسكة والآراء المختلطة والبلبلة والاضطراب . فمن بين ٣٦ من الشخصيات الرئيسية الذين استطعت أن أعثر على تواريخ ميلادهم ، كان ٧ أعمارهم أقل من ثلاثين سنة ، و ٢١ أقل من خمسة وثلاثين ، وكان خمسة آخرون أقل من أربعين ، ولا يبقى بعد ذلك سوى عشرة تجاوزوا هذه السن ، من بينهم ٥ كانوا فى الأربعينات و ٢ فى الخمسينات و ٢ فى الستينات وواحد فقط ، هو شارل بيزلى ، فى الخامسة والسبعين . وبذلك كان الطابع الغالب فيهم أنهم جماعة من الشبان نصفهم أعمارهم أقل من اثنين وثلاثين سنة ، معظمهم حول الثلاثين ، خاصة أولئك الذين كانوا من العمال اليدويين المتصلين « بالدولية » ومن أتباع بلانكى .

ودعنا نتناول عددا من الأشخاص البارزين بينهم ، ولنبدأ بأكبرهم سنا . كان شارل بيزلى (١٧٩٥ — ١٨٧٨) من أتباع برودون ، من المطالبين

باصلاح نظام الائتمان ، وشخصيته مهتزة بعض الشيء . وكان من المنتمين الى « الدولية » ، وهو واحد من أعضائه البورجوازيين القلائل .

لقد كان رجلا على شيء من اليسار ، لا يرقى الشك الى أمانته ، ولكنه لم يكن زعيما . وبعد سقوط « الكوميون » هرب الى سويسرا حيث كتب مذكراته تحت عنوان « ذكرياتى » فى سنة ١٨٧٣ و « الحقيقة حول الكوميون » فى سنة ١٨٧٧ . ولم يكن تأثيره فى أحداث سنة ١٨٧١ كبيرا .

ويليه فى السن لويس شارل دلسكلوز (١٨٠٩—١٨٧١) ، كان أحد مجاهدى ثورة سنة ١٨٤٨ القدماء ومعاونا سابقا من معاونى ليردو رولان فى المنفى . وكان دلسكلوز راديكاليا متقدما واشتراكيا على نمط سنة ١٨٤٨ أكثر منه على نمط أية مدرسة جاءت بعد ذلك . وكان محررا لعدة صحف ثورية ، من صحيفة « الثورة الديموقراطية والاجتماعية » فى سنة ١٨٤٨ الى « اليقظة » التى بدأت فى سنة ١٨٦٧ تهاجم حكم نابليون الثالث . لقد كان الشخصية البارزة ممن يمكن أن نسميهم مجموعة « اليعاقبة القدماء » . وكان شجاعا نزيها مستقيما ، وقد ناضل بقوة لضم الجماعات المتنافرة بعضها الى البعض وللحيلولة دون تطرفات «الكوميون» فى أيامه الأخيرة . وقد نصب ، رغما عنه ، مديرا حربيا ابان المراحل الأخيرة من الصراع اليائس : وفى النهاية تماما ، بعد أن توقفت المقاومة تقريبا ، عرّض نفسه عامدا أمام المتاريس ومات ميتة نبيلة .

وكان فليكس بيات (١٨١٠—١٨٨٩) أصغر من دلسكلوز بعام ، وهو كاتب قصصى رومانسى النزعة ، وخطيب شديد الميل الى التفاخر ، ولكن بلا أى قدرة فى الشئون العملية . لقد كان بيات يستطيع القاء خطاب أو اعداد بيانات ، ولكنه كان عديم النفع فى الطوارىء . وكان من قبل شخصية مهمة فى دوائر باريس الأدبية ، وصديقا حميما لجورج ساند ، وكاتبا

مسرحيا وصحفيا ناجحا . وفى « الكوميون » لم يكن له مكان بين الشبان الصناع الجادين المنهمكين الذين اعتبروه سخيفا واتهموه أحيانا بالجبن وحب التظاهر . وقد هرب مثل يبزلى واستطاع أن يعود فيما بعد الى فرنسا ليلعب دورا فى السياسة الراديكالية فى أيامه الأخيرة .

وبعده فى السن يأتى جولز آليكس (١٨١٨—١٨٩٧) ، المخترع الذى تعرض لسجن طويل تحت حكم نابليون الثالث . وكان يعانى نوبات جنون . وقد جعله « الكوميون » جنرالا ، ولكن أصابته نوبة من نوبات الجنون وكان لابد من حجزه ، وأرسله حكام فرساى الى مستشفى للمجاذيب خرج منه فى السنين الأخيرة من حياته وقام بدور كبير فى حركة المطالبة بمنح النساء حق الانتخاب .

ويأتى بعد ذلك الرسام الكبير جوستاف كوربيه (١٨١٩—١٨٧٧) الذى صار رئيس لجنة الفنانين الثوريين . وقد حكم عليه بغرامة كبيرة لاشتراكه فى تدمير « نصب ڤندوم » ، ولكنه هرب الى سويسرا .

كان هؤلاء الخمسة هم المجاهدين القدامى . ثم نأتى بعد ذلك الى الجنرال جوستاف بول كلوسيريه (١٨٢٣—١٩٠٠) الذى اكتسب لقب الجنرال المشكوك فيه فى الحرب الأهلية الأمريكية . وكان وهو جندى صغير قد قاتل ضد العمال فى سنة ١٨٤٨ . شخصية يحيط بها الغموض ، أميل الى الزهو والتفاخر ، وفيه الكثير من صفات المغامرين ، وقد أوصلته سمعته الحربية الى قيادة جيش « الكوميون » فترة قصيرة ، ولكنه كان غير كفء ، وسرعان ما أعفى من منصبه .

وقد هرب هو أيضا الى الخارج وعاش ليكتب مذكراته . ولم تكن لديه وجهات نظر سياسية واضحة ، باستثناء اتجاه عام لليسار ، رغم أنه صار عضوا فى « الاتحاد الدولى للعمال » فى سنة ١٨٧١ .

وكان جوستاف لفرانسيه (١٨٢٦—١٩٠١) واحدا آخرا ممن عاشوا ليكتبوا ، فى سويسرا ، دراسة عن « الكوميون » ، ثم لينشر بعد ذلك مذكراته . وكان على صلة بالجماعة المنتمية الى « الدولية » ، ولكنه كثيرا ما عمل مع دلسكلوز . وقد حاول منع اعدام رهائن « الكوميون » ، وأبدى قدرا كبيرا من حسن الادراك . واشترك لفرانسيه فى المؤتمر المناهض للماركسية الذى عقد فى سانت اميه فى سنة ١٨٧٢ : وفيما بعد هاجر الى الولايات المتحدة .

وجاء جابرييل رانفييه (١٨٢٨—١٨٧٩) الى « الكوميون » من « اللجنة المركزية للحرس الوطنى » . وكان عمدة بلفيل ، العمدة الوحيد بين عمد أحياء باريس الذى وقف الى جانب « الكوميون » بحماسة منذ البداية . وقد كان رانفييه هو الذى ألقى الكلمات التى أعلنت انشاءه ؛ وكان هو أيضا الذى وضع آخر بياناته ، وقاد الدفاع عن بلفيل حتى النهاية تماما . وقد هرب الى انجلترا وصار أحد الممثلين الذين اشتركوا فى مؤتمر « الدولية » فى لاهاى على مبادىء بلانكى .

ويأتى بعده فى السن كل من أنطوان ماجليور بيرنل (١٨٣٠—١٨٧١) الذى قام بدور ملحوظ فى القتال وقتل فيه ، ولويز ميشيل المشهورة (١٨٣٠ — ١٩٠٥) التى سنلتقى بها مرة أخرى كزعيمة من زعماء الحركة الفوضوية . وقد اشتركت فى القتال ، واتهمت بأنها كانت من بين النشطين فى اشعال النار فى الأبنية . وقد طالبت فى المحاكمة بأن يحكم عليها بالاعدام تحديا لمتهميها ؛ ولكنها نفيت الى كالدونيا الجديدة ؛ وقد عادت منها فيما بعد لتلعب دورا رئيسيا فى اعادة الحياة الى الحركة النقابية ، ولتكتب مذكراتها .

وكان آرثر رانك (١٨٣١—١٩٠٨) أحد أتباع جامبتا وصحفيا

راديكاليا . وقد أصدر مؤلف بووناروتى « تاريخ مؤامرة الأكفاء » كما حرر صحيفة « الجمهورية الصغيرة » .

وكان جوستاف فلورنز (١٨٣١—١٨٧١) ، التالى فى السن ، ابن أستاذ العلوم فى « كلية فرنسا » ، وقام بالتدريس فيها بنفسه . وقد كان ثوريا عاملا تحت حكم نابليون الثالث ، واتهم بالاشتراك فى محاولة لاغتياله . وحكم عليه بالموت لاشتراكه فى التمرد العقيم الذى حدث فى أكتوبر سنة ١٨٧٠ ، ولكن أطلق سراحه فى يناير سنة ١٨٧١ مع بعض الثوريين المحكوم عليهم بواسطة مظاهرة نظمها زعماء حركة بلانكى الذين ظلوا خارج السجن . وقد كان عاطفيا مختالا يحدوه ميل شديد الى التمسك بالآمال البعيدة التحقق . وقد قتل فى أحد الهجمات ضد جنود فرسايل فى الأيام الأولى « للكوميون » .

وليس هناك من بين الزعماء الستة والثلاثين الذين تضمهم القائمة التى أعددتها أى شخص آخر فوق الأربعين . وكان التالى فى السن هو القصصى والصحفى جولز ڤاليه (١٨٣٢—١٨٨٥) مؤلف المسرحية ذات الفصول الثلاثة « چاك فينتراس » ، وهى عبارة عن تاريخ حياته هو الى حد كبير . وكان ابان الستينات قد كتب فى صحيفة « الكوريبه فرانسيه » ، واستمر ابان فترة « الكوميون » يصدر صحيفته هو « صيحة الشعب » .

وكان ڤاليه ناقدا شديد المراس للمجتمع البورجوازى ، وصديقا لجماعة أتباع بلانكى ، وان لم يكن عضوا فيها . وقد هرب الى لندن .

وكان شارل لونجويه (١٨٣٣ — ١٩٠١) أصغر من ڤاليه بعام ، وهو الذى صار بعد ذلك بقليل زوج ابنة كارل ماركس . وكان لونجويه من المشتغلين بالسياسة منذ أيام دراسته : وكان فى البداية من أتباع برودون ، ولكنه انضم بعد ذلك الى

« الدوليــة » . وخــلال فترة « الكوميون » كان محــرر « الجــريدة الرسمية » ، وقد لعب فيما بعد دورا كبيرا فى « الحزب العمالى » الذى أنشأه جزده ، ووضع عدة كتب عن الاشتراكية . وفى سنة ١٩٠١ انتحر هو وزوجته معا .

وكان وولرى روبلفسكى البولنــدى (١٨٣٦ — ١٩٠٨) أصغر من لونجويه بثلاثة أعوام ، وقد خدم « الكوميون » خــدمة طيبة كقــائد عسكرى ؛ وكان حسن الحظ اذ استطاع الهرب . ويأتى بعده واحد آخر من ينتمون الى « الدولية » هو جين بابتست كليمان (١٨٣٧—١٩٠٣) ، الذى هرب أيضا ليقوم بدور آخر فى الحركة فى لندن . ولعل البولندى البارز الآخر ، ياروسلاف ديمبروفسكى (١٨٣٨—١٨٧١) هو أفضل قواد « الكوميون » . وكان قبل ذلك قد اشترك فى التمرد البولندى الذى وقع فى سنة ١٨٦٣ ، ثم ذهب الى باريس ليعيش منفيا مثل روبلفسكى . وقد قتل أثناء القتال . وكان برسبير أوليڤر ليساجاراى (١٨٣٨—١٩٠١) ، الذى عاش ليكتب تاريخا من أفضل ما كتب « للكوميون » وظن الناس فى وقت من الأوقات أنه سيتزوج ابنة ماركس الثالثة ، من بين من قاتلوا حتى النهاية ، ولكنه استطاع أن يهرب .

وكان التالى فى السن بين الـ ٣٦ فى الثانية والثلاثين من عمره فقط ؛ وبهذه المجموعة ندخل جيلا جديدا مختلفا يتكون أساسا من زعماء النقابيين الباريسيين ومن القطاع الباريسى « للدولية » ومن الشبان ، ومعظمهم طلبة ، الذين التفوا حول بلانكى . وكانت هذه المجموعة تكون زمرة متقاربة جدا فى السن . فمن بين المنتمين الى «الدولية» كان ڤارلان وثييز فى الثانية والثلاثين؛ وكان بيندى وكاملينات فى الحادية والثلاثين ؛ وكان آسيه ومالون ودوڤال فى الثلاثين كلهم ؛ وچورده وآللمين فى الثامنة والعشرين ؛ وفرانكل فى

السابعة والعشرين فقط . وينتمى الى نفس المجموعة ، من ناحية العمــر ، أتباع بلانكى — بروتو الذى كان فى الثانية والثلاثين ، وڤايان الذى كان فى الحادية والثلاثين ، وتريدون الذى كان فى الثلاثين ، وايود الذى كان فى السابعة والعشرين فقط . وأصغر من هؤلاء أيضا كان اثنان آخران من أتباع بلانكى — فيريه فى السادسة والعشرين وراؤول ريجو فى الخامسة والعشرين — وقد لحقت بهما أسوأ سمعة كرئيسين متعاقبين لادارة الشرطة فى عهد « الكوميون » . وتضم بقية القائمة ڤيرموريل البرودونى ، وكان فى الثلاثين ، وروسيل الضابط النظامى الذى تولى قيادة قوات «الكوميون» المسلحة بعض الوقت وكان فى الثامنة والعشرين فقط . وكثير من هؤلاء الشبان اما هلكوا فى القتال أو أعدموا أو نفوا الى كالدونيا الجديدة بعد أن انتهى الكوميون .

وكان يوجين ڤارلان (١٨٣٩—١٨٧١) ، الذى أسر وبترت أطرافه ثم أعدم رميا بالرصاص عند نهاية القتال ، الزعيم الأول للنقابات ، والشخصية البارزة فى « الاتحاد الدولى للعمال » فى باريس كما رأينا من قبل . وقد تولى ابان « الكوميون » القيام بكثير من المهام المختلفة ، أولا كمندوب الى « بنك فرنسا » ثم عدة مناصب أخرى حيثما كانت الحاجة ملحة . وقد تحدثت عنه كثيرا فى قسم آخر من هذا المجلد . بحيث لا داعى للحديث عنه أكثر هنا . وكان البير ثيز (١٨٣٩—١٨٨١) ، وهو زميله الذى عمل معه جنبا الى جنب فى الحركة النقابية وفى « الاتحاد الدولى للعمــال » ، سكرتيرا للغرفة السندكالية فى باريس ومندوبا الى عدة مؤتمرات « للاتحاد الدولى للعمال » . وقد خدم « الكوميون » كمنــدوب للبريد والبرق ، وسقط جريحا فى آخر مراحل القتال . وحكم عليه بالاعدام ولكنه هرب .

وكان لويس جين بيندى (١٨٤٠—١٩١٧) عضوا آخرا من جماعة

« الدولية » ، وكان نجارا . وعمل ابان « الكوميون » فى اللجنة العسكرية.
وكان حسن الحظ اذ هرب الى سويسرا حيث اشترك ، كما سنرى ، فى
محاولة أحياء القطاع الفرنسى من « الاتحاد الدولى للعمال » ، وكان على
صلة وثيقة بجيوم وكروبوتكين . وكان زيمى زفيرين كاملينات (١٨٤١ —
١٩٣٢) ، وهو واحد آخر من جماعة « الدولية » ، يعمل فى صناعة
البرونز ، وقد عهد اليه بدار سك النقود فى عهد « الكوميون » . وكان من
قبل قد قاد اضراب عمال المعادن الباريسيين فى سنة ١٨٦٦ ، كما كان له
نشاط فى الغرف السنديكالية مع ڤارلان . وهو واحد من أطول أعضاء
« الكوميون » عمرا ، واشترك بدور نشط فى الحركة الاشتراكية الفرنسية
منذ الهدنة حتى مات فى سنة ١٩٣٢ . وقد شيع فى جنازة رسمية مهيبة .

وكان أدولف الفونس آسيه (١٨٤١—١٨٨٦) ، وهو أحد أفراد
مجموعة « الاتحاد الدولى للعمال » أيضا ، زعيم اضراب كريزو فى
سنة ١٨٧٠ . وكان ميكانيكيا ماهرا . وقد كان من نصيبه أن رأس
اجتماعات « الكوميون » ابان مراحله الأولى ، وبسببه أطلق على
« الكوميون » أحيانا اسم « حكومة مسيو آسيه » . بيد أنه لم يكن
شخصا ذا أهمية بارزة بأى حال . وقد نفى الى كالدونيا الجديدة ، وعاد
من هناك ليلعب دورا ما فى الحركة العمالية فى الثمانينات .

وبدأ بنوا مالون (١٨٤١—١٨٩٣) حياته عاملا نقاشا . وعند بداية
« الكومبون » كان نائب عمدة للحى السابع عشر ، له نشاطه فى الحركة
النقابية بباريس وكصحفى — وهو الذى كان يحرر أعمال « الاتحاد الدولى
للعمال » فى صحيفة روشفور « المارسييز » — كما كان على صلة وثيقة
بمدام اليوديل شامبسى التى كانت تكتب تحت اسم آندريه ليو . وقد كتبا
معا نداء الى العمال الصناعيين لتأييد « الكوميون » . وهربا سويا

الى سويسرا بعد الهزيمة ؛ وعاش مالون ، كما سنرى فى الفصول القادمة ، لا ليصدر أول معجم كبير عن « تاريخ الاشتراكية » فحسب ، بل وليصير المؤسس الحقيقى « للاشتراكين المستقلين » ولينشىء « المجلة الاشتراكية ». وقد استمرت حياته العاملة لتشغل جزءا من الفترة التى يشملها الجزء الثالث من هذا المؤلف .

وكان اميل فيكتور دوفال (١٨٤١—١٨٧١) من سن مالون ؛ ودوفال عضو آخر من أعضاء « الدولية » الذين قاتلوا بشجاعة ، ولكنه أسر وأعدم رميا بالرصاص على يد جنود فرساي فى مرحلة مبكرة جدا من القتال .

وكان فرانسوا چودر (١٨٤٣—١٨٩٣) واحدا ممن اشتركوا فى القتال الى آخره . وأسر ورحل الى كالدونيا الجديدة ، وعاد من هناك بعد الهدنة وكتب مذكراته عن الهدنة . وقد اشترك هو وفارلان فى بداية « الكوميون » فى مسئولية تدبير شئونه المالية وفى معاملاته مع « بنك فرنسا » . وسرعان ما استدعى فارلان للقيام بمهام أخرى ؛ ولكن چودر بقى فى مركزه مشرفا على حسابات « الكوميون » فى سجلات دقيقة وأمينة ، وقد قدم هذه السجلات عند محاكمته . وكان چودر على كفاءة كاملة وموظفا يرعى مسئولياته الى أقصى حد ، وظل محتفظا باتزانه العقلى فى غمرة كل ارتباكات هذه الفترة . وهو واحد ممن جاءوا الى الكوميون من « اللجنة المركزية للحرس الوطنى » : ولم يكن بطبيعته سياسيا ، بل موظفا منهجيا . وسنلتقى فيما بعد بواحد آخر ممن رحّلوا الى كالدونيا الجديدة ، وهو جين آللمين (١٨٤٣—١٩٣٥) ، بوصفه زعيم الجناح اليسارى من حزب « الممكن » الاشتراكى ابتداء من الثمانينات .

وكان ليوفرانكل (١٨٤٤—١٨٩٦) ، أصغر الزعماء البارزين فى

مجموعة « الدولية » ، عاملا صائغا ؛ وهو مجرى بالمولد . وكان قد جاء الى فرنسا قبل « الكوميون » ببضع سنوات فقط ، وقبل أن ينتقل الى باريس عاون فى انشاء قطاع ليون من « الاتحاد الدولى للعمال » . وعينه « كوميون » باريس مندوبه لشئون العمل والصناعة ؛ ويرجع اليه معظم الفضل ، كما سنرى ، فيما استطاع « الكوميون » أن يبدأه من عمل انشائى فى الميدان الاقتصادى . وقد جرح فرانكل فى القتال ؛ وهرب الى لندن حيث جعله ماركس السكرتير المراسل « للاتحاد الدولى للعمال » مع المجر . وقد عاد فيما بعد الى موطن ميلاده ، بودابست ، وكان واحدا من مؤسسى « الحزب الاشتراكى الديموقراطى » الهنغارى ، كما اشترك فى الأعمال الأولى « للدولية الثانية » .

وبذلك ننتهى من أنصار « الدولية » — ممن يوجدون فى القائمة التى وضعتها بصورة تحكمية الى حد ما . ويبقى بعد ذلك سبعة أسماء — خمسة منهم من أتباع بلانكى . وأكبر هؤلاء الشبان سنا هو يوجين بروتو (١٨٣٩—١٩٢١) الذى كان له نشاطه أيام دراسته ، كما رأينا ، وحاول أن يشترك فى مؤتمر « الدولية » فيما يتصل « بعصبة السلام والحرية » . وكان بروتو محاميا وصار رئيس « ادارة العدل » فى « الكوميون » وقد ساد الاعتقاد وقتا ما أنه هلك فى القتال ، ولكنه عاش الى سن متقدمة .

والتالى فى السن بين أتباع بلانكى هو ادورا ڤايان (١٨٤٠—١٩١٥) وكان مهندسا مدنيا وعالما طبيعيا عهد اليه « الكوميون » بالاشراف على التربية . وقد شرع ڤايان فى العمل على تنظيم المدارس على أساس علمانى ، وقام بالمهمة بأفضل ما سمحت الظروف . وقد هرب الى سويسرا ، وكان فيما بعد فى لندن . وعند الهدنة عاد الى فرنسا وصار زعيم أتباع بلانكى

فى « مجلس النواب » الى أن تم توحيد الاشتراكيين فى سـنة ١٩٠٥ ، وعندئذ أخذ مكانه فى الحزب الموحد . وقد كان رجلا على كفاءة ممتازة ، ظل وفيا لمذهبه الجمهورى الثورى العقلى الذى اعتنقه منذ شبابه .

وكان جوسـتاف تريدون (١٨٤١—١٨٧١) أوثق شركاء بلانكى صلة به . وكان هو وبلانكى محررين شريكين لصحيفة « الوطن فى خطر » فى سنة ١٨٧٠ ، وقبل ذلك كان يحرر صحيفته هو « كانديد » . وقد تدرب على مهنة المحاماة ، وكان على شىء من اليسار ، وانتمى الى الجناح اليسارى من جماعة بلانكى . وقد انتهت حياته العاملة القصيرة « بالكوميون » .

وكان اميل ايود (١٨٤٤—١٨٨٨) واحدا آخـرا من البلانكيين ، وكان من المفكرين الأحرار البارزين ، وقد اشترك مع بلانكى فى الاشراف على تحرير صحيفة « لا اله ولا سيد » . وابان « الكوميون » كان معظم نشاطه فى الجانب العسكرى ، وكان أحد قواد « الكوميون » الحربيين . وقد هرب الى سويسرا ومنها الى لندن حيث صار زعيم جماعة البلانكيين الذين انتظموا فى « اللجنة الثورية المركزية » .

وقد استمر يتعاون تعاونا وثيقا مع ڤايان ، واشترك معه فى الاشراف على تحرير « الرجل الحر » . وكان واحدا من الزعماء الرئيسيين للبلانكية فى فرنسا بعد الهدنة .

أما الاثنان الباقيان من البلانكيين ، ثيوفيل فيريه (١٨٤٥—١٨٧١) وراؤول ريجو (١٨٤٦—٧١) — وقد هلك كلاهما ، فانهما كانا شريكين فى المسئولية الرئيسية عن « ادارة الشرطة » فى الكوميون ، وبذلك كانا مشرفين على الرهائن التى قبض عليها ، عندما بدأ جنود فرسايل يقتلون أسراهم ، وعلى الباقين من المقبوض عليهم والمعتقلين فى عهد « الكوميون ». وكان فيريه هو الذى أجاز قتل كبير أساقفة باريس ، داربوى ، مع الأسرى

الآخرين عند النهاية تقريبا . وكان كيميائيا بالمهنة ، وارهابيا دمويا فى السياسة . وقد أسره جنود فرسايل وأعدموه رميا بالرصاص . وكان ريجو ، بالمقارنة ، شخصية أقل تنفيرا — وهو ثورى سريع الانفعال ، وكان بلانكيا نشطا من أيام دراسته القانونية . وقد ألقى خطبا عنيفة وهو مدير لادارة الشرطة ، وألقى القبض على عدد كبير جدا من الناس ، ولكنه أطلق سراحهم . وعند النهاية فقط أمر بقتل عدد من المعتقلين ؛ بيد أنه فقد رأسه فى المراحل الأخيرة وتحول الى سفك الدماء انتقاما . وقد قبض عليه وقتل، فى القتال الأخير دون أن يعرف أحد شخصيته ؛ ومن ثم حوكم غيابيا وحكم عليه بالاعدام . واستمرت الشرطة تبحث عنه مدة دون أن تدرى مصيره .

ويبقى بعد ذلك شخصان فى قائمتى ، أولهما الصحفى البرودونى أوجوست فيرموريل (١٨٤١—١٨٧١) الذى كان محررا لصحيفة « الكوريه فرانسيه » التى كان لمعارضتها أبعد الأثر ، كما ألف كتبا مهمة أيضا — « رجال سنة ١٨٤٨ » و « المعارضة » ، ومات عند المتاريس ؛ والثانى هو الجنرال ناتانيل روسل (١٨٤٣—١٨٧١) ، وكان ضابطا مهندسا فى الجيش النظامى وهرب من جيش بازان المهزوم ، ثم عين قائدا عاما « للكوميون » — وقد تنحى سريعا عن هذا المركز عندما لم تحظ أساليبه العسكرية برضا « الحرس الوطنى » . ولم تكن لروسل صلة سابقة بالاشتراكيين أو حركة الطبقة العاملة : وقد انضم الى « الكوميون » لما روعه انهيار القوات الفرنسية ، وعارض تسليم « الحكومة المؤقتة » للبروسيين . وقد أسر وحوكم وأعدم رميا بالرصاص بعد سقوط « الكوميون » ، وكان فى الثامنة والعشرين فقط .

انى أسلم بأن هذه القائمة تحكمية . فهى قد أغفلت عددا من الأشخاص

الذين صاروا ، بعد أن قاموا بدور ما فى الكوميون ، مهمين ، أو على الأقل معروفين لما قاموا به من أعمال بعد ذلك — فهناك مثلا بول بروس ، الذى صار فيما بعد زعيما لحزب عرف باسمه ، وهو حزب نبذ ماركسية جيزده المتمسكة وظل محتفظا بكيانه المستقل حتى حدث توحيد الأحزاب الاشتراكية فى فرنسا فى سنة ١٩٠٥ . وهى تغفل أيضا حليف كروبوتكين ، اليزيه ركلوز الجغرافى الذى كان مديرا لمكتبة « الكوميون » . ولكنها تضم ، فى اعتقادى ، كل الزعماء العاملين الذين لعبوا دورا مهما فى شئون « الكوميون » ، وقد تركت هنرى دى روشفور لأنه ، رغم أنه تحمل عقوبة النفى الى كالدونيا الجديدة ، لم يكن قط فى الحقيقة من الكوميونيين .

وقد هرب من الستة والثلاثين النصف بالضبط —١٨— الى الخارج ، معظمهم الى سويسرا أو انجلترا ؛ وعشرة قتلوا فى القتال أو أعدموا رميا بالرصاص بمجرد أسرهم ؛ واثنين أعدما بعد محاكمة ، وخمسة رحلوا الى كالدونيا الجديدة ، وواحد — هوآليكس — وضع فى مستشفى للأمراض العقلية ؛ وبذلك يكون من هلكوا من هؤلاء الزعماء هو الثلث فقط — وهى نسبة صغيرة بالنظر الى شدة القتال وقسوته والى الانتقام الذى حل بهم خلال « الأسبوع الدموى » الذى وضع حدا للنضال . وبالمقارنة بمجموع العدد الضخم للذين هلكوا يظهر بوضوح أن حظ الزعماء كان أحسن من حظ الذين تبعوهم . ولن يعرف أحد أبدا كم عدد من هلك من الباريسيين خلال الأسبوع الدامى ، أو فى المطاردات التى حدثت بعده . وهناك من يقدرون عدد من قتلوا عند المتاريس بحوالى ٢٥٠٠ ، ومن قتلوا بعد أن انتهى القتال بحوالى ١٤٠٠٠ . وآخرون يقدرون العدد الكلى بـ ٣٠٠٠٠ من القتلى و ٤٥٠٠٠ من الأسرى . ويقول هانوتو انه كان هناك ٣٥٠٠٠ أسير فى فرساي ، مات عدد كبير منهم ، وأن عدد من قبض عليهم حتى

سنة ١٨٧٥ — اذ أن المطاردات استمرت وقتا طويلا — كان ٤٣٫٥٢١ . ولا يضم هذا الرقم بطبيعة الحال من ذُبحوا . وقد بقيت قوائم تبين مهن حوالى ٢٠٠٠٠ ممن حوكموا أمام المحاكم العادية . وتضم هذه القوائم ٢٩٠١ عاملا يدويا و ٢٦٦٤ ما بين ميكانيكيين وصناع أقفال ، و ٢٢٩٣ من عمال البناء ، و ١٦٥٩ يعملون فى مصانع النجارة ، و ١٥٩٨ من العمال فى محال تجارية ، و ١٤٩١ من صناع الأحذية ، و ١٠٦٥ من الكتبة ، و ٨٦٣ من النقاشين ، و ٨١٩ من عمال المطابع و ٧٦٦ من العمال الذين كانوا يعملون فى صقل الأحجار ، و ٦٨١ حائكا ، و ٦٣٦ صانعى أثاث ، و ٥٢٨ عمال صياغة المجوهرات ، و ٣٨٢ نجارين عاديين ، و ٣٤٧ دباغين ، و ٢٨٣ نحاتا ، و ٢٠٧ سمكريا ، وهكذا حتى نصل الى ١٠٦ مدرسا ثم قائمة طويلة من المهن الأقل عددا . وكانت الأغلبية الساحقة من المحكوم عليهم من العمال اليدويين مقسمين على الحرف والصناعات المختلفة فى باريس .

ولم يكن لدى « الكوميون » خلال فترة وجوده القصيرة فرصة ليضع حتى أسس مجتمع جديد . فقد كانت مهمته أن يقاتل — مهمة ميئوس منها منذ اللحظة التى استبعدت فيها فكرة الخروج فى هجوم كبير على فرساى وترك لتيير فرصة تكوين القوة الحربية التى يسحق بها الثورة . بل الواقع أنه يغلب أنها كانت بلا أمل من مبدأ الأمر ؛ لأن قوات « الكوميون » المسلحة ، المكونة أساسا من « الحرس الوطنى » ، كانت أكثر ملاءمة للدفاع منها للهجوم ؛ ولعله لو كان من الممكن القيام بهجوم ناجح لأدى ذلك الى تدخل البروسيين . ولو كانت عواصم الأقاليم قامت ونجحت فى انشاء « كوميوناتها » ، لكان توزيع قوات « الجمعية الوطنية » الضعيفة ربما أتاح لباريس فرصة للوصول الى حل وسط على الأقل . بيد أن ما قام من حركات فى الأقاليم — فى ليون ومارسيليا وسانت اتيين

وبرست وبعض الأماكن القليلة الأخرى — سحق بسهولة ؛ وكانت باريس معزولة تماما فى مواجهة الانتصار الانتخابى الساحق الذى حصلت عليه الرجعية . فكانت مناقشــات « الكوميون » تدور فى جو من الهــزيمة المحتومة ، حتى وان لم يستطع أعضاؤه حمل أنفسهم على التسليم بالحقيقة. وكانت مشاغلهم الرئيسية عسكرية ، وفى مثل هذا الموقف كان لا مفر من حدوث شجار ، فى هذه الهيئة التى لا تجانس فى تكوينها ، ومن البحث عن كبش فداء كلما ساءت الأمور . وقد بذل ليو فرانكل ، المشرف على شئون العمل والصناعة ، قصارى جهده لاعادة فتح المصــانع والورش ، التى هجرها أصحابها ، فى صورة جمعيات تعاونية ، وأن يحسن ظروف العمل ، وأن يتعاون مع النقابات . وقد استطاع أن يعيد عددا من الورش الى العمل وأن يحسن الأجور فى العقود العامة وأن يلغى عمل المخابز ليلا وأن ينفذ بعض الاصلاحات الثانوية ؛ بيد أنه لم يكن هناك وقت لعمل شيء كثير . ووضــع ادوارد ڤايان ، الذى كان يشرف على التربيــة ، خططا للتعليم العلمانى والاجبارى ، ولكن معظم اصلاحاته ظلت على الورق لعدم وجود وسائل تنفيذها . وقد تصرف فرانسوا چودر ويوجين ڤارلان ، اللذان عُهد اليهما بمسئولية تنظيم شئون « الكوميون » المالية ، بطريقة طيبة . فقد تركا « بنك فرنسا » وشأنه على شرط أن يوفرَ الأرصدة اللازمة لادارة شئون « الكوميون » ؛ وقد أخرج البنك من خزائنه ، بالاتفاق مع فرسايل ولا ريب ، ما يكفى من العملة الورقية ليجعل فى وسع « الكوميونيين » تسيير الأمور بمساعدة الضرائب التى استمروا يجمعونها وبعض القروض الخاصة . اذ ما كان مما يروق تيير أن يستولى على « البنك » ويتفكك النظام المالى كله ؛ كما لم يكن چودر وڤارلان مستعدين لمواجهة مهمة اعادة بناء نظام مالى جديد فى خضم الأزمة القائمة . وقد تحول ڤالان فيما بعد

بجهوده الى ميادين أخرى : ولكن جودر استمر حتى النهاية محافظا على تسجيل حسابات « الكوميون » بدقة بالغة ومتمسكا بالأوضاع القديمة كما هى تماما رغم صيحات البرودونيين وأصحاب الاتجاهات الغربية فى الاصلاح النقدى .

واذا أخذنا كل ما فعله « الكوميون » فى الاعتبار نجد أنه لم يفعل شيئا يستحق الذكر فى مجال الانشاء الاشتراكى ، الا اذا اعتبرنا ابداله بالموظفين القدامى رجالا يعملون بأجور عمال ، اشتراكية . وقد بقيت نسبة كبيرة من صغار الموظفين والكتبة فى العمل عندما انسحب رؤساؤهم الى فرساي ؛ ويبدو أن « الكوميون » نجح نجاحا باهرا فى اعادة الخدمات العامة الجوهرية للعمل . وقد استمرت هذه الخدمات تعمل طوال فترة القتال حتى اختل نظامها ثانية ابان الانهيار النهائى .

لقد كانت الصعوبات الكبرى أمام « الكوميون » عسكرية . وقد غير قواده العسكريين المرة بعد المرة ، وألقى بعضهم فى السجون عندما كانت تسوء الأحوال ، ولم يمنحهم قط سلطة محددة بوضوح . ولم يكن من الممكن مطلقا معاملة قوته الحربية الرئيسية ، أى « الحرس الوطنى » ، مثل جيش نظامى . اذ لما كان يقوم على تشكيلات وفرق محلية (كانت الفرق مجموعات من التشكيلات من نفس المنطقـة) فان كلا منها كان شديد التعلق بالدفاع عن الحى الذى ينتمى اليه . هذا فضلا عن أن له نظامه الخاص بالسلطة ، لأن « لجنته المركزية » لم تتفرق بعد انتخاب « الكوميون » بل ظلت قائمـة جنبا الى جنب مع اللجنـة العسـكرية « للكوميون » دون أى تحديد واضح للسلطات أو المهام . وكان أول قائد عسكرى ، كلوسيريه ، غير كفء : وكان ناتانيل روسـل ، الذى خلفه ، ضابطا نظـاميا لم يستطع قـط أن يتمشى مع العـادات غير العسكرية

« للحرس الوطنى » ، ولم يستطع فرض تنفيذ أوامره . وكان خير قواد « الكوميون » هما البولنديان ، ياروسلاو دومبروفسكى ، واليرى روبلفسكى ، اللذان قاتلا ببطولة ؛ ولكن روبلفسكى كان يتولى قيادة ثانوية لاغير ، وصار دومبروفسكى قائدا عاما بعد أن فات الأوان . وكذلك قام بروتل ، وهو أحد أتباع بلانكى ، بأعمال طيبة ، ولكنه فقد مركزه بسبب أخطاء لا يد له فيها . وعندما ظهر بوضوح أن الهزيمة وشيكة أصبح مركز القواد العسكريين أكثر تعقيدا بسبب التغيرات التى حدثت فى السيطرة السياسية . وقد عينت لجنتان متتاليتان « للأمن العام » بقصد وضع حد للفوضى السائدة ، ولكنهما لم تنجحا الا فى جعل الموقف أكثر سوءا .لأن « الكوميون » نفسه ولجانه المختلفة و « اللجنة المركزية للحرس الوطنى » استمرت جميعها جنبا الى جنب تصدر التعليمات المتعارضة . ووقعت خلافات أدت الى كوارث حول تعيين « لجان الأمن العام » هذه ، وحول مسائل أخرى ، بين أغلبية « الكوميون » المكونة من اليعاقبة وأتباع بلانكى ، وأنصار « الدولية » الذين اعترضوا على الدكتاتورية اليعقوبية وأرادوا أن يصبغوا « الكوميون » بطابع عمالى أكثر وضوحا . وبلغ من الأمر أن أنصار « الدولية » انهم انسحبوا بعض الوقت من اجتماعات « الكوميون » ، وان كانوا استمروا فى عملهم فى مختلف اللجان .

وكان أتباع بلانكى والقدامى من اليعاقبة فى هذه النزاعات هم المتطرفين بصفة عامة ، وكان أنصار « الدولية » وعلى رأسهم ثارلان وفرانكل وچودر ، يؤيدهم عدد من ممثلى « الحرس الوطنى » ، هم المعتدلين . وكان يحدو أنصار « الدولية » شعور حاد بالحاجة الى المحافظة على الصلة الوثيقة بجمهرة العمال وتبين رغباتهم . فلم تكن لديهم ثقة

فى « نخبة » أتباع بلانكى الثورية ، أو فى اليعاقبة الذين ظلوا يشيرون باستمرار الى ذكريات الثورات القديمة . ولكن ارادة المتطرفين سادت أكثر فأكثر بصورة حتمية كلما صار الموقف ميئوساً منه أكثر . ورغم ذلك ظل « الكوميون » حتى النهاية تقريبا يتصرف بانسانية تدعو الى الاعجاب تجاه أعدائه . فقد كان حكام فرساى منذ مبـدا الأمر يقتلون أسراهم ويسيئون معاملتهم ويصدرون التهديدات يوميا بأنهم لن يستعملوا الرحمة مع المتمردين . بينما سمح الكوميونيون فترة من الوقت لخصومهم بمغادرة باريس الى فرساى بحرية ، وحتى عندما حذوا حذو بسمارك بأخـذهم رهائن والتهديد بقتلهم اذا استمر حكام فرسايل فى قتل أسراهم ، عزفوا عن تنفيذ تهديداتهم — التى لم تنفذ فى الواقع الا عند النهاية وفى حالات قليلة — عندما انهارت كل سيطرة مركزية . وحتى راؤول ريجو ، وهو ذلك الثورى المشتعل من أتبـاع بلانكى ، الذى كان مشرفا على ادارة الشرطة ، فرغم أنه كان لا يفتأ يطلق العبارات العنيفة لم يفعل الكثير ، حتى فقد رأسه فى اللحظات الأخيرة ، تبريرا للسباب الذى وجّه اليه . ان فيريه ، خلفه فى ادارة الشرطة ، هو الذى وقع أمر اعدام كبير أساقفة باريس.

لقد كان الكوميون بالقياس الى الفرساليين ، بعيدا عن الوحشية فى الأغلب . وصحيح أن ماركس وجه اليه نقدا شديدا ، حتى وهو يدافع عنه ، لما أبداه من تردد لا داعى له فى مهاجمة الأنظمة الأساسية للنظـام القديم . اذ أنتج « الكوميون » قدرا كبيرا من الخطب البليغة والمقالات الصحفية ذات الطابع الدموى العنيف كما كان متوقعا ، ولكن أقواله كانت أكثر من أعماله . فمعظم اليعاقبة الذين اشتركوا فيه كانوا فى قرارة أنفسهم انسانيين متحمسين ، وليسوا أوغادا كما اعتبرهم البورجوازيون الأوروبيون المرتاعون . ان تيير كان أكثر وحشية بما لا يقـاس من أى من زعمـاء

« الكوميون » ؛ وكان كثير من مؤيديه فى فرساى أكثر وحشية حتى منه . ولا ريب فى أن هذه الوحشية من جانب « اليمين » كانت نتيجة للخوف . فقد كانت الطبقات العليا الفرنسية ، وقد أذلهـا البروسيون ، فى رعب مزدوج من باريس الثورية ؛ وقد دمرت مخاوفها كل تفاهم واحسـاس بالرحمة ، فصارت مجرد متوحشين ظماء الى الدماء . وباسمهم أعمل تيير وقواده السيف والنار فى شوارع باريس ، يقتلون أسراهـم ويقطعون أوصالهم فى تقدمهم . وباسمهم أجرى تيير وقضاته بعد انتصارهم المحاكمات والاعدام والنفى بالجملة الى كالدونيا الجديدة — جميع تلك الفظاعات التى جعلت من « كوميون » باريس ذكرى لا تمحى بالنسبة للحـركة الاشتراكية فى أوروبا . لقد نجحت الوحشية فى المدى القريب : فقد جفت ينابيع باريس الثورية جيلا كاملا ، واستقرت فرنسا لحكم « الجمهورية الثالثة » الرجعى — لقد كانت جمهورية لسبب واحد ، وهو أنه لم يكن هناك ملك ليتفق على تأييده الرجعيون .

وقد قضى سقوط « الكوميون » على « الدولية الأولى » ، التى كانت قد ضعفت بسبب الحرب الفرنسية البروسية . وفى فرنسا لم يعد هناك شىء تقريبا من تلك الحركة العمالية القوية التى شيدها ڤارلان — الذى قتل فى القتال — وزملاؤه . ولم يعد للحركة الاشتراكية الفرنسية وجود الا فى المنفى ؛ لأن تلك الحفنة من المعتدلين ، مثل لويس بلان وتولان ، الذين وقفوا ضد « الكوميون » وحاولوا التخفيف من الاضطهاد لم تكن لهم أية قيمة . فقد كان من بقى من زعماء الطبقة العاملة يعتبرونهم خونة وكان الرجعيون المنتصرون يعاملونهم بازدراء . اذ من بين الجماعة التى انتخبت « للجمعية الوطنية » قبل « الكوميون » مباشرة ، سارع جامبون ومالون وبيات بالاستقالة من العضوية وهرعوا الى الدفاع عن باريس . وظل لويس

بلان وتولان وحدهما فى فرسايل فاقدى الاعتبار وعاجزين . وكان بلانكى نفسه ، ذلك الثورى الذى قضى حياته يدافع عن الثورة ، بعيدا عنها لأنه كان خارج باريس مريضا ومطاردا عندما اندلعت أخيرا الثورة التى كانت معقد آماله . وأعيد فى أعقابها الى السجن حيث قضى من قبل معظم سنى حيـاته .

وسرعان ما قام النزاع فى الخارج بين المنفيين من « الكوميونيين » وزعماء الجناح اليسارى — من هرب منهم من المذبحة والترحيل . فقد انضم أتباع بلانكى ، وهـم الذين كانوا أكثر المجموعات تناسـقا الى « الدولية » فى مبدا الأمر ، وكانوا يزدرونها حتى ذلك الوقت ، ولكنهم ما لبثوا أن خرجوا منها ، كما سنرى فيما بعد ، حانقين بعد مؤتمر لاهاى فى سنة ١٨٧٢ . وفى نفس الوقت كانت « الدولية » تنهار فى بريطانيا العظمى. اذ كان معظم زعماء النقابات قد انصرفوا عنها حتى قبل « الكوميون » وهم مشغولين تماما بشئونهم الخاصة . ولم يكونوا قد أرسلوا فى أى وقت من قبل عددا كبيرا من المندوبين الى مؤتمراتها : بل ان الزعماء البارزين الوحيدين الذين ظهروا بعد سنة ١٨٦٦ ، باستثناء ايكاريوس ، هم بنيامين لوكرافت فى سنة ١٨٦٨ و سنة ١٨٦٩ ، وروبرت ابلجارث فى سنة ١٨٦٩ . وكان باقى المندوبين البريطانيين اما من المؤيدين من ينتمون الى الطبقـة الوسطى ، مثل كويل ستبنى وألفريد والتون ، أو شخصيات صغيرة مثل جيمس كارتر وتوماس موترشيد وجون هيلز . كما أن زعماء النقابات لم ينتظموا مطلقا فى حضور « المجلس العام » ، الذى ترك ليديره ماركس وايكاريوس ويونج وبعض الأشخاص القلائل الآخرين — معظمهم أجانب. بيد أن « الدولية » ظلت حتى سنة ١٨٧١ تستطيع الاعتماد على انضمام كثير من زعماء النقابات البريطانية الرئيسيين اسميا . ولكن دفاع ماركس الحار

عن « الكوميون » — وهو الكتاب المعروف باسم « الحرب الأهليـة فى فرنسا » — الذى نشره باسم الدولية وضع حدا لهذا الموقف . فاستقال لوكرافت وجورج أودجر ، اللذان يكادان يكونان النقابيين البريطانيين الوحيدين من بين أعضاء « المجلس العام للدولى » ، احتجاجا على البيان الذى أصدره ماركس[1] ؛ ومن ذلك الوقت لم يعـد « للدولية » ، فى حدود ما يتصل ببريطانيا العظمى ، أية صلة حقيقية بجمهرة حركة الطبقة العاملة . وقد اتهم ماركس غاضبا الزعماء البريطانيين بأنهم « باعوا الحركة لجلادستون » ؛ ولكنهم فى الحقيقة لم يكونوا ثوريين فى أى وقت من الأوقات ؛ وكان « الكوميون » أكثر مما تحتمله أعصابهم بكثير . وكانوا دائما ينظرون الى « الدولية » أساسا على أنها وسيلة لتنظيم النقـابات ولتشجيع المساعدة المتبادلة عبر الحدود فى الاضرابات العمالية وأيضا ، الى حد أقل ، على أنه أداة لدعم جهود الطبقة العاملة فى الترشيح للانتخابات و « الاسـتثارة » (Agitation) من أجل الاصـلاح الانتخـابى . وفى سنة ١٨٧١ كان زعماء العمال يواجهون الحاجة الى القضاء على مشروع قانون « تعديل القانون الجنائى » وضمان الشرعية الكاملة للنقابات ، ومن ثم كانوا يريدون بصفة خاصة ألا يغضبوا مؤيديهم من الطبقة الوسطى فى البرلمان . ولو كانوا انحازوا الى جانب « كوميون » باريس لحطموا آمالهم فى النجاح فى الداخل ، حتى ولو لم يكونوا قد ارتاعوا حقيقة بدفاع ماركس عنها . فلم يكن للاشتراكية وحرب الطبقات أنصار كثيرون فى بريطانيـا العظمى فى سنة ١٨٧١ . فقد ماتت الحركة العرائضية ، ولم يكن قد ولد لها خليفة بعد .

(١) استقال أيضا فى ذلك الوقت تقريبا جورج هاول الذى صار سكرتير مؤتمر النقابات فى سنة ١٨٧١ ؛ ولكنى لست واثقا تماما متى استقال ولأى سبب .

« فكميون باريس » اذن كان سببا فى تدمير « الدولية » الى حد كبير ، بصرف النظر عن النزاعات التى نشبت بين ماركس وباكونين التى سرعان ما قضت عليها نهائيا . فحتى سنة ١٨٧٠ كانت فرنسا ، وليست بريطانيا العظمى أو ألمانيا ، المركز الحقيقى لنشاط « الدولية » بوصفها حركة جمهرة العمال ، مع فروع فى كل من بلجيكا وسويسرا الفرنسية . فالألمان ، الذين شغلوا ببناء حركتهم الخاصة بهم ومزقهم النزاع بين اللاساليين والماركسيين ، لم يلعبوا سوى دور صغير ؛ وكان دور البريطانيين أقل حتى من ذلك ، برغم الظواهر التى توحى العكس ، وفى ايطاليا وأسبانيا برغم أن العمال كانوا يعملون باسم « الدولية » اسما ، الا أنهم دائما فعلوا ما أرادوه هم ، دون اعتبار لرغبات « المجلس العام » فى لندن . هذا الى جانب أن فرنسا ، أو بالأحرى باريس ، كانت مركز الحركة الثورية الأوربية غير المنازع ؛ وكانت هزيمتها تعنى أن الرجعية قد انتصرت كما حدث فى سنة ١٨٤٨ تماما . ولابد أن ماركس عرف فى سنة ١٨٧١ ، كما عرف فى سنة ١٨٥١ ، أن الحركة الثورية قد انتهت لفترة ما . ولكن كان هناك كثيرون لم يدركوا ذلك ، وبذا ظل شبح « دولية » العمال قائما ، حتى بعد أن انتهى جسدها .

واذا نظرنا الى الوراء الآن ، بماذا نحدد ما أسهم به « كوميون باريس » من نصيب خاص به فى نمو الفكر الاشتراكى ؟ ان ماركس أشاد بالكوميونيين ، فى « الحرب الأهلية فى فرنسا » ، لأنهم وصلوا الى الصورة الصحيحة لتمرد العمال كطبقة عن طريق غريزتهم الثورية وليس عن طريق أى عملية عقلية — صورة « الكوميون » الثورى الذى يجمع بين مهمة الجهاز التشريعى والتنفيذى ويتخلص بذلك من قيام سلطة منفصلة لجهاز الدولة الذى يفرض على الناس من أعلى . وأشاد أيضا « بالكوميون »

لأن أعضاءه عملوا بأجور عادية كعمال مثل بقية زملائهم من البروليتاريا ، ولم يكونوا طبقة أسمى يدين لها الناس بالطاعة . فقد كانت الدول القائمة فى نظره أدوات حكم لها سلطة على جماعة من الرعايا وتسيطر عليها أقلية متميزة ويدعمها جهاز ارغامى من الجيش والشرطة لا يخضع الا لها . وعلى الضد من ذلك لم يقتصر « الكوميون » ، الذى انبثق مباشرة من التصويت الشعبى ، على القيام بسن القوانين فحسب ، بل أشرف أيضا على تنفيذها عن طريق مندوبيه ، الذين كانوا مسئولين أمامه وأمام لجانه عن الأعمال اليومية للادارات المختلفة . فلم يكن هناك موظفون تنفيذيون كبار لديهم سلطة منفصلة عن « الكوميون » مجتمعا : فهيئة الموظفين كلها كانت تعمل تحت الاشراف المباشر للأعضاء « الكوميون » المنتخبين ، وكان هؤلاء الأعضاء المنتخبون بدورهم مسئولين مباشرة أمام المواطنين الذين انتخبوهم.

وهناك بطبيعة الحال قدر كبير من الشبه بين ذلك كله ونظام الحكومة المسئولة الذى نما منذ ذلك الوقت فى بلاد مثل بريطانيا العظمى والسويد، حيث تعمل ادارات الحكومة مباشرة تحت امرة وزراء ، بينما مجلس الوزراء نفسه أمام هيئة تشريعية منتخبة عن طريق حق الانتخاب العام ؛ بيد أن ماركس لم ير الموقف بهذه الصورة . ففى سنة ١٨٧٠ لم يكن هناك مثل هذا النظام فى أى بلد من بلاد العالم . وكانت أقرب البلاد اليه من عدة نواح بريطانيا العظمى ؛ بيد أن الوضع هناك كان لا يزال ، حتى بعد سنة ١٨٦٧ ، يقوم على نظام انتخابى ترك السلطة الأساسية فى يد الطبقات الوسطى ، وعلى قوة مجلس اللوردات والتاج التى كانت لا تزال قائمة بعد . هذا الى جانب أن الدولة البريطانية كانت ما تزال تحتفظ فى كيانها نفسه ، كما لا تزال حتى الآن الى حد أقل ، بسمات طبقية تجعل من المستحيل التفكير فيها على أنها منبثقة من الارادة العامة — دع عنك ارادة العمال . فالجيش

والخدمة المدينة والحكم المحلى فى المدن والريف والنظام التربوى كانت جميعا لا تزال تماما فى أيدى الطبقات العليا والوسطى العليا ؛ ولم يكن هناك أمل لتمثيل العمال مباشرة الا فى الجزء المنتخب من الهيئة التشريعية، ومع ذلك كان « مجلس العموم » لا يزال خاليا حتى من عضو واحد من الطبقة العاملة . وكان من الطبيعى أن يرى ماركس كل الدول القائمة أجهزة ارغام فرضت على العمال من أعلى ، لا أجهزة ديموقراطية يستطيع العمال عن طريقها التعبير عن ارادتهم . هذا فضلا عن أن ماركس كان يعتبر الدول أساسا نظما طبقية . وما كان يستطيع أن يتصور أنه يمكن للعمال أن يستولوا على الدول القائمة ويستخدموها فى تحقيق التغييرات التى تتطلبها الثورة فى أسس المجتمع نفسها . فقد ذهب الى أن هذه التغييرات لابد أن يقوم بها العمال أنفسهم كطبقة وعلى أساس تنظيم طبقى للسلطة . فليس للعمال أى أمل فى تنفيذها عن طريق أساليب تنطوى على التحول عن أساس العمل الطبقى والتعاون مع الساسة البورجوازيين أو البورجوازيين الصغار . واعتقد ماركس أنه يجب على العمال أن يؤيدوا القطاع الأكثر راديكالية من البورجوازية فى النضال ضد الرجعيين ؛ ولكن التأييد والتعاون كانا فى نظره شيئين مختلفين . ولكى يستطيع العمال أن يؤيدوا دون أن يتورطوا تماما فى السياسة البورجوازية ، يجب عليهم أن يحافظوا على الانفصال الكامل لتنظيمهم الطبقى وجهادهم الطبقى . وقد يكون من الملائم لهم أن يساعدوا البورجوازية فى الاستيلاء على الدولة من الاقطاعيين — الطبقات القديمة المتميزة — أو أن يؤيدوا البورجوازية الصغيرة ضد الكبيرة . بيد أن هدف كل سياسة بروليتارية حقيقية ليس الاستيلاء على الدول القائمة ، بل يجب أن يكون القضاء عليها واقامة « دول » جديدة محلها تنظم بطريقة تلائم حاجات البروليتاريا وقد صارت

الطبقة الحاكمة . وبعد ذلك قد تسمح بأن « تذوى » الدولة العمالية ، ولكن ذلك لا يكون الا بعد أن تستخدم سلطتها فى القضاء على خطر الثورة المضادة بازالة الفوارق الطبقية فعلا .

وهكذا كان من رأى ماركس أن سحب تيير للبنـاء الفوقى للدولة القديمة كله — الجيش والحكومة وجهاز الوظائف العليا والشرطة المسلحة — من باريس فرصة للعمال ليشرعوا فى بناء دولة جديدة تماما خاصة بهم . وعلى ضوء ذلك فسر التاريخ الدستورى « لكوميون » باريس . فصحيح أن « الكوميون » قام على أساس حق الانتخاب لجميع الرجال ، دون استبعاد لمن لا ينتمون للطبقة العاملة ؛ بيد أن ذلك كان كله خيرا ، حيث ان الناخبين أصبحوا لأول مرة فى وضع يسمح لهم بالتصويت بحرية دون أن يكونوا خاضعين لنفوذ الطبقات المتميزة التى غادر ممثلوها المدينة . وكان ماركس يفكر دائما فى البروليتاريا على أنها تضم ، الى جانب الفلاحين الفقراء ، الأغلبية العظمى للشعب — وفى المدن تضم الأغلبية دون أن تكون هناك التعقيدات التى تصاحب وجود الفلاحين .

ومن ثم كان يحبذ منح حق الانتخاب لجميع الرجال دون استبعاد الطبقات الأخرى غير الطبقة العاملة ؛ ولكن فى نظره كان هناك فرق كبير جدا بين أن يدعى الناخبون لاختيار مرشحين لبرلمان هو جزء من جهاز دولة قائم فعلا ، وأن يدعوا لاختيار مرشحين لنوع جديد من الهيئات النيابية التى تتمتع بكامل الحرية فى اعادة بناء الدولة كلها على صورتها هى . فالأمر الجوهرى ليس أن يقتصر التصويت على العمال ، بل أن يطلب الى الناخبين ، أيا كانوا ، أن يختاروا نوابا ليكونوا أعضاء فى هيئة تشريعية وتنفيذية موحدة تتمتع بسلطة كاملة ، فى حدود ما وكلها به الناخبون ، فى اعادة تنظيم المجتمع .

فجوهر « الكوميون » اذن ، كما رآه ماركس ، كان يكمن فى توحيده لسلطة الأغلبية وتركيزها ، وتحررها من السيطرة الطبقية ، للحكم بواسطة نواب منتخبين مباشرة يمكن للأغلبية أن تصدر اليهم تعليمات ملزمة — « الوكالة الملزمة » التى كثر الحديث عنها ابان الكوميون . فاذا توفر هذا البناء السياسى الأساسى ، سيكون العمال ، منظمين كطبقة ، فى وضع يسمح لهم بفرض ارادتهم الجماعية . ووظيفة « الدولية » ، التى تندمج مع النقابات فى رباط وثيق ، هى بلورة هذه الارادة وتوفير القوة الدافعة التى لا غنى عنها .

كان هذا هو تفسير ماركس ، ولينين من بعده ، « لكوميون » باريس. بيد أن « الكوميون » صار ذكرى تاريخية ملهمة ، لا للماركسيين وحدهم ، بل ولعدد من الجماعات المعادية للماركسية بشدة أيضا — خاصة لأتباع بلانكى والفوضويين والسندكاليين من النحل المختلفة . فقد رأى أتباع بلانكى « كوميون » باريس على أنه نموذج تطبيقى « للنخبة » الثورية وهى تعمل ، ولاموا أنصار « الدولية » على أنهم أفسدوه باصرارهم على أفكار ديموقراطية لا تلائم مطلقا فترة من الدكتاتورية الثورية . اذ أن اهتمام أتباع بلانكى « بالكوميون » لم يكن فى نظامه الانتخابى أو فى فكرته عن مسئولية النواب أمام الناخبين ، ولا فى ذلك الأساس من التنظيم النقابى الذى قام عليه « الكوميون » جزئيا ، ولكن فى الطابع الدكتاتورى الذى فرضته عليه مقتضيات الحرب الأهلية . وقد كانوا هم أيضا «ديموقراطيين» من نوع ما ؛ ولكنهم تصوروا الديموقراطية على أنها أمر يتحقق بعد أن تكون الدكتاتورية الثورية قد دمرت النظام القديم ، وليست أداة تستخدم فى تدميره . وقد انزوى هذا الخلاف بين ماركس والبلانكيين لفترة قصيرة لأنهم اتفقوا على ضرورة الدكتاتورية وتركيز السلطة واتحدوا ضد

الفوضويين والسنديكاليين « وديموقراطيي البورجوازية الصغيرة » . ولكن هذا الاتحاد لم يعش طويلا ، كما كان محتوما ، لأن ماركس كان يؤمن بالتنظيم الجماهيري كأساس ضروري للثورة نفسها بينما لم يكن البلانكيون يؤمنون بذلك .

ونظر الفوضويون والسندكاليون الى « الكوميون » على ضوء فكرة ثالثة . فجوهره في نظرهم كان « محليته » وتمرده على السلطة المركزية وقضاءه على الدولة السياسية بوصفها مركزا للسيطرة صاحبة السلطة . فكان بالنسبة لهم « كوميون » باريس ، التعبير المباشر عن حق شعب باريس في حكم نفسه ، ونموذجا لنظام يشمل العالم كله من الكوميونات المحلية الحرة يخلص الأرض من شرور الحكم القائم على السلطة ، ومن السلطة المركزة . اذ لم يكن « كوميون » باريس في نظرهم دولة ، بل كان نفيا للدولة ؛ ومن ثم كان عليه أن يحافظ ، حتى في مواجهة المقتضيات الحربية ، على طابعه الديموقراطي وأساسه في المجتمعات المحلية الصغيرة التي تتكون منها باريس ؛ فقد كان الفوضويون والسندكاليون أساسا فدراليين، يسعون الى مجتمع تكون فيه السلطة ، في حدود وجودها أصلا ، في يد جماعات محلية ، ولا يكون لأية هيئات تعمل على نطاق أوسع سوى وظائف يعهد بها اليها . بيد أنه كان هناك بين الكوميونيين فوضويون وسندكاليون من نحل مختلفة . فكان هناك في الطرف الأقصى برودونيون يعارضون في الملكية الجماعية لوسائل الانتاج ، ويفضلون ملكية الفلاحين والانتاج الحرفي الفردي ، ويعتبرون الجمعيات التعاونية ضرورية لتنفيذ الأعمال الكبرى ، ولكنهم لا يثقون في أي تنظيم على نطاق واسع ، ويعارضون في مساواة النساء بالرجال في الحقوق الاجتماعية ، ويريدون أن تختفي الدولة كلية . وكانوا يريدون « دستورا » يقام بمقتضاه نظام دائم من الائتمان

المصرف لتمويل المنتجين ولضمان حصولهم على كامل ثمرات جهودهم ؛ ولكنهم لم يفكروا فى هذه البنوك على أنها تخضع لأى نوع من « الدولة »، أو على أنها تنطوى على استمرار وجود « الدولة » . فكانت نظريتهم ضربا من « حرية التعامل » الثورية : اذ كانوا يذهبون الى أن كل الأمور ستسير فى طريقها السليم عندما يتم التخلص من كابوس الدولة وطغيان الايجار والربح والفائدة .

وكان بعض البرودونيين ينظـرون الى النقابات بفتـور ، أو حتى يعارضونها عندما تكون أكثر من مجرد « أندية مهنية » تضم أصحاب الحرف . ولكن البعض الآخر اعتبر المنظمات العمالية ، المنبثقة من النقابات، الأساس الضرورى للنظام الجديد . وكما رأينا ، كان معظم من اشتركوا فى تأسيس « الدولية » فى فرنسا برودونيين من هذا النوع الأخير . ولكن كان يقف فى مواجهة البرودونيين فى الحركة النقابية الفرنسية «الجماعيون» وعلى رأسهم يوجين ڤارلان ؛ وما أن كانت سنة ١٨٧١ حتى كان الجماعيون هم الفئة السائدة فى منطقة باريس وليون ومارسيليا كذلك . ولا ريب فى أن « ڤارلان » كان فى قرارته أقرب الى برودون منه الى ماركس ؛ ولكنه هو وجماعته وجدوا أنفسهم يقفون الى جانب ماركس فيما يتعلق بالقضية التى كانت تحتل المركز الأول فى الستينات من القرن التاسع عشر ، لأنهم كانوا يحبذون الملكية الجماعية لوسائل الانتاج . فلم تكن قضية المفاضلة بين « المركزية » و « الفدرالية » قد احتلت بعد مركز الصدارة فى مناقشات « الدولية » : وعندما صارت كذلك كان « الكوميون » قد انتهى ، وكان ڤارلان وكثير من أقرب زملائه قد ماتوا . بيد أنه كان من الواضح بما فيه الكفاية عندما قبـل « الكوميون » أن ڤارلان وزملاءه لم يكونوا مطلقا « جماعيين » بمعنى أنهم يدعون الى ملكية الدولة للأرض ووسائل الانتاج

الأخرى . بل كانوا يريدون أن تكون ملكية الأرض ووسائل الانتاج الكبير للكوميونات المحلية ، أو — اذا تطلب الأمر — لوكالات فدرالية تنشئها الكوميونات . وكانوا يريدون أن يقوم بعملية الانتاج الفعلى ، الى أقصى حد ممكن ، جمعيات تعاونية منبثقة من النقابات ؛ واعتبروا هذه العملية التعاونية جوهر « الديموقراطية الجماعية » .

ومن ثم كان للنقابات أهمية أساسية فى فكرتهم عن النظام الجديد . بل الواقع أنهم جنحوا ، وان لم يكن ذلك بصورة صريحة تماما ، الى التفكير فى « كوميونات » المستقبل على أنها تقوم على الاتحادات السندكالية فى كل منطقة أكثر منها على أى أساس سياسى . والى جانب هذا الاتجاه السندكالى كانت تحدوهم ريبة شديدة فى معاقبة الطبقة الوسطى وراديكالييها ، واصرار على الاحتفاظ بالهيمنة الكاملة على « الدولية » فى يد عمال حقيقيين . بيد أن صفوف قطاع باريس من « الاتحاد الدولى للعمال » كانت تضم ماركسيين كما تضم سندكاليين ، وان كان مما له مغزى أن زعيمهم ، ليو فرانكل ، لم يكن فرنسيا — بل كان مجريا بالمولد ، ومن سلالة ألمانية ، ومقيما فى باريس . وكان « الجماعيون » الفرنسيون فى الغالب مع ماركس ضد البرودونيين ، ولكنهم يرفضون بشدة « مركزيته » ووجهات نظره فى الدولة . وقد اعتبروا ، هم أيضا ، كوميون باريس سابقة تاريخية عظمى بوصفها أول ظهور مستقل للعمال على مسرح التاريخ ، بيد أن وجهة نظرهم فى الكوميون كانت فدرالية ومناهضة للحكم ذى السلطان . فهم ليسوا أسلاف الديموقراطية الاشتراكية أو الشيوعية الحديثة ، بل هم أسلاف سندكالية « الاتحاد العام للعمل » فى الفترة السابقة للحرب العالمية الأولى .

وأمام هذا الاختلاط فى العناصر وحالة الضغط الشديد التى قضى فيها

« الكوميون » حياته القصيرة المضطربة ، يصعب جدا على المرء أن يرسم أية صورة لما كان عليه « الكوميون » حقيقة . اذ أن الفرصة التى أتيحت له ليثبت ما فيه من قدرات انشائية ، أو الاتجـاه الذى كان سيسير فيه لو قـيض له — بمعجزة — البقاء ، كانت فرصة ضئيلة جدا . اذ لم يقم « الكوميون » لأن هناك من وضـع خطته مقدما ، بل لأن تيير اذ سحب ما استطاع سحبه من جهاز الحكم والادارة فى المدينة ترك فراغا كان لابد من ملئه بطريقة ما ، اللهم الا اذا كان هناك تسليم كامل . وفى الحـالة المزاجية التى استولت على قطاع كبير من شعب باريس — حالة مزاجية من الحماسة الوطنية الغاضبة واحساس بكرامة المدينة بلغ الذروة ابان تجربة الحصار ، والحنق الناجم عن محاولة حرمان المواطنين من الأسلحة التى حالوا بواسطتها دون تقدم البروسيين — كان التسليم فى هذه الحالة المزاجية خارج المناقشة ، لا بالنسبة للثوريين المعتنقين ، ولكن أيضا بالنسبة لقسم كبير من الموظفين المحليين والجنود العاديين فى « الحرس الوطنى » . كما أن قسما كبيرا من أولئك الذين لم تراودهم مثل هذه المشاعر — ويشمل هذا القسم معظم المواطنين الموسرين — غادر باريس قبل الكوميون أو غادرها قبل أن يشرع « الكوميون » فى القيام بمهمته . وبقى هناك العمال وصغار التجار وصغار الموظفين فى الادارات الحكومية والبلدية ، وأولئك الذين لم يستطيعوا أن يغادروا المدينة — المرضى والعجزة والحثـالة — وكذلك جماعة صغيرة من الصحفيين والفنانين والطلبة والمثقفين الآخرين الذى كان معظمهم يدين بآراء يسارية من نوع أو آخر .

وقد ساعد الحصار فى تمهيد الطريق « للكوميون » . فقد فرض على باريس ادارة خاصة فى معزل عن بقية البلاد والحكومة ، وتنظيما عسكريا للمدينة هيأ نواة للتكوين الجديد للمقاومة ونمطا له ، كما جعـل خلق

« الكوميون » يبدو طبيعيا أكثر وأسهل مما كان يمكن أن يكون دون هذه التجربة الأخيرة من الوقوف على حدة . ولكن بطبيعة الحال لم يكن لدى الباريسيين الذين أقاموا « الكوميون » أية فكرة عن انشاء دولة عمالية جديدة تقف على أقدامها بمفردها بصفة دائمة ، بل كان المقصود «بكوميون» باريس أن يكون واحدا من عدة كوميونات — جزءا من الهيكل الأساسى لفرنسا الديموقراطية الجديدة بلا شك ، ولكنه مجرد جزء فقط . وحتى أتباع بلانكى ، الذين كانت لديهم أوضح فكرة عما يريدون عمله ، تصوروا النظام الباريسى الجديد أساسا على أنه دكتاتورية تقود الطريق فى ثورة تعم فرنسا كلها وتؤدى الى انشاء حكم للبلاد كلها . وفكر الراديكاليون اليعاقبة بالمثل ، ولكن بدون فكرة الدكتاتورية ، فى « الكوميون » على أنه البداية الديموقراطية لجمهورية جديدة ستمتد لتشمل فرنسا كلها . أما الفدراليون ، الذين كانت قوتهم الأساسية تكمن فى النقابات ، فكانوا يختلفون عن كل من البلانكيين واليعاقبة فى أنهم كانوا يفكرون فى فرنسا الجديدة على أنها يجب أن تتكون من كوميونات مستقلة — أولها «كوميون» باريس — تضمها رابطة غير وثيقة فى نوع ما من الاتحاد الفدرالى الذى لا يتمتع بسلطة ارغامية ؛ ومن ثم كانوا أقرب الجميع الى التفكير فى « كوميون » باريس على أنه بديل للدولة ، لا على أنه طليعة هيكل حكم قومى جديد سيأخذ مكانه منه عندما يتحقق . بيد أنه ما من اتجاه من هذه الاتجاهات أثر حقيقة فى سير الأحداث المباشرة . « فالكوميون » لم توضع له خطة سابقة : لقد حدث الكوميون ، ثم كونت كل جماعة فكرتها الخاصة عنه وعما يجب أن يكونه ، فى موقف كان الشاغل الأساسى فيه هو بالضرورة العمل على بقائه فى وجه أعدائه .

ومنذ مبدا الأمر ، عندما انسحب تيير من باريس ، كان هناك طريقان

ممكنان لتكوين جهاز يقوم بالخدمات الجوهرية وتنظيم المقاومة — اذا أريد أن تكون هناك مقاومة ، أحدهما هو « الحرس الوطنى » ، والآخر هو اللجنة المشتركة التى كونها عمد الأحياء ونوابهم . ولكن الهيئة الثانية كانت غير متجانسة فى تكوينها ، ومؤلفة فى الغالب من سياسيين كانوا يخشون غوغاء باريس بقدر ما يحسون بالعداء نحو « الجمعية الوطنية » ، الى حد لا يمكن معه أن تتولى قيادة المقاومة . وقد كرست نفسها ، بدلا من ذلك ، لمهمة محاولة التوسط بين باريس و « الجمعية الوطنية » — وهى مهمة ميئوس منها منذ مبدأ الأمر ، لأن « الجمعية » لم تكن فى حالة مزاجية تسمح بالتفاهم الا على أساس التسليم المطلق . وبذلك لم يعد هناك سوى « اللجنة المركزية للحرس الوطنى » ، وهى هيئة أدركت على الفور عدم قدرتها على تولى السيطرة السياسية أو الادارية ، ولكنها لم تكن مستعدة مطلقا لتسليم أسلحتها أو لترى باريس وقد أذلها احتلال البروسيين . ولما وجدت « لجنة الحرس الوطنى » أنه قد ألقى على عاتقها مسئولية لم تكن مستعدة لتحملها ، قررت على الفور أن تخلص نفسها من القوة السياسية بتسليم السلطة غير المرغوب فيها الى الشعب . فأمرت باجراء انتخابات فورية لتكوين حكومة بلدية نيابية — يختارها الناس كلهم . وبدا ذلك هو الطريق الديموقراطى الطبيعى فى التغلب على المشكلة ؛ وكان ذلك هو كيف وُلد كوميون باريس .

وكما رأينا انتهت الانتخابات التى أجريت فى هذه الظروف — على أساس حق كل مواطن بالغ من الذكور بقى فى باريس فى التصويت — باختيار عدد من الممثلين الذين اما امتنعوا عن الاشتراك من أول الأمر أو انسحبوا فى مرحلة مبكرة وتطلب الأمر انتخاب من يحل محلهم . فمن بين الاثنين والتسعين الذين انتخبوا كان واحد وعشرون من هذا النوع ،

وحل محل معظمهم آخرون فى بضعة أسابيع بواسطة انتخابات تكميلية . وحتى بعد ذلك ظل « الكوميون » مؤلفا من عدة عناصر متنافرة . وكان يضم مثقفين أكثر من العمال — وبينهم عدد كبير من الصحفيين من ذوى الاتجاهات المختلفة ، كما كان بينهم عدد كبير من التجار وأعضاء آخرون من الطبقات الوسطى الدنيا . ولم يكن معظـم الأعضاء مرتبطين بهيئات محددة : فقد كان بينهم ٢٢ على الأقل معروف أنهم أعضاء فى « الدولية »، و ٢٤ اما بلانكيين أو قريبين من البلانكية ، وستة كانوا أعضاء فى « اللجنة المركزية للحرس الوطنى » ولا يُعرف عن وجهات نظرهم شىء محدد . وكانت أغلبية الباقين من راديكاليى الجناح اليسارى من أنواع ونحـل مختلفة ، ولا تعرف لهم صلات باتباع بلانكى أو أنصار « الدولية » ، وان كان هناك عدد منهم قد يكونون فى الحقيقة اشتراكيين واعين من مدرسة أو أخرى .

وبين أولئك الذين كانت لهم ارتباطات محددة ، أشهر أنصار «الدولية» ممن لم نذكرهم من قبل وهم الآتين : ڤيكتور كليمان ، وأوجست سرابيه ، ويوجين بوتييه مؤلف الأغانى ، وجولز جونارد ، وبول ڤرينيه ، وأوجست آڤريال — ومعظمهم عمال يدويون . والأشخاص البارزون من البلانكيين والقريبين من البلانكية ممن لم نذكر حتى الآن هم : كلوڤيس دوبون ، وأفراد أسرة داكوستا الثلاثة ، وجولز ميو . وكان بابيك أحد أتباع انفاتتان، كما كان ديكامب ، أو صار فيما بعد ، فوضويا . وكان ى . ى بيللو قسا يساريا يدين بمبادىء لامتيه ، وادوارد ألفريد جوبيل طبيبا مشهورا فى حى من أحياء الطبقة العاملة ، وباسكال جروسيه ، صحفيا شديد المراس ، وساعد فيما بعد على ادخال ضروب الرياضة الانجليزية فى فرنسا . والواقع أنهم كانوا فى مجموعهم خليطا غريبا من النقابيين والمثقفين ، من الراديكاليين

القدامى والعمال الشبان والطلبة ، ومن ذوى الأصوات المرتفعة والصامتين الذين بذلوا قصارى جهدهم فى غمرة الاضطراب ليقوموا بالمهام التى عهد اليهم بها أو أخذوها على أنفسهم لأن ما من أحد آخر أراد أن يقوم بها .

وما كان يمكن أن ينبثق من مثل هذه المجموعة غير المتجانسة التى كثر متحدثوها وزعماؤها ، أية نظرية متسقة فى الحكم أو الاشتراكية ، حتى ان كان هناك وقت لذلك . ولا سبيل الى الخروج بأية دروس نظـرية من « كوميون » باريس الا تلك التى يمكن استنباطها منه : اذ لم يكن فيه أية نظرية جاهزة . وقد وضع ماركس فى كتابه « الحرب الأهلية فى فرنسـا » تفسيرا معاصرا له ، قصد به أن يبين أفضل وجوهه لأنه كان ينصب على الدفاع عن الكوميونيين ضد أعدائهم . وجاء لنين بعد ذلك فتوسـع فى تفسير الوقائع أكثر ليخرج منها بالدرس الذى أراده ، واستطاع أن يجعل « للكوميون » شأنا كبيرا دعما لنظريته الخاصة فى الديكتاتورية . بيد أن الحقيقة المجردة هى أن الكوميونيين لم تكن لهم نظرية مشتركة ، وكانوا خلال تلك الأشهر القليلة التى عاشها « الكوميون » مشغولين بصـورة لا تسمح لهم بوضع نظرية . وقد أدى ذلك بطبيعة الحال الى أن كل جماعة بذلت جهدها ، وكذلك كل فرد ، لجعل « الكوميون » مطابقا لنمط الأفكار التى كانت تعتنقها قبل أن يبدأ : وصارت نزاعاتهم الى حد كبير صراعا بين البلانكيين ، متحالفين مع اليعاقبة فى كثير من الأحيان ، والعناصر التى كانت تريد اما مسئولية ديموقراطية مباشرة لمجموع الناخبين أكثر ، أو صلة أوثق بالنقابات والجمعيات العمالية الخاصة بالطبقة العاملة وحدها . ولكن هذا الصراع كانت تقطعه عبرا النزاعات التى قامت بين الزعماء العسكريين وأولئك الذين ظلوا مدنيين فى مركزهم ووجهات نظرهم ، كما قطعه أحيانا تيار الاختلاف بين دعاة العنف ودعاة الاعتدال حتى حيال الاعتـداءات

الوحشية التى ارتكبتها « جمعية فرساى » وأنصارها . وقد قلت من قبل ان صياح راؤول ريجو كان أكثر من أفعاله ، ولكنه كان يميل بشدة من البداية الى عمليات القاء القبض بالجملة وبصورة مسرحيـــة (وان كان كثيرون ممن قبض عليهم أُطلق سراحهم بسرعة) ، والى التظاهر بالسلطة الدكتاتورية . كما أنه لم يتورع عن قتل الرهائن عندما بلغ الأمر مرحلة الهزيمة النهائية . ان « الكوميون » كان معتدلا بالمقارنة بتيير ؛ بيد أن اعتداله كان نسبيا وليس مطلقا .

لقد كانت هزيمته مؤكدة ، منذ مبدا الأمر فى الواقع — أى منـــذ اللحظة التى أصبح فيه واضحا أن تيير و « الجمعية الوطنية » لا يريدون التفاهم بأية طريقة . اذ لم يكن من المتوقع مطلقا من البروســـيين الا أن يساعدوا تيير فى سحق « الكوميون » بالسماح له بتكوين جيش من أسرى الحرب عند اخلاء سبيلهم . وما كان هناك شىء يمكن أن ينقذ الثورة سوى قيام مدن فرنسا الأخرى بثورة جماعية ؛ ولكن محاولات القيام بثورة خارج باريس قضى عليها حتى قبل أن تبدأ تقريبا . ومن ثم كان فى استطاعة تيير أن يسحق تمرد باريس ويغرقه فى الدماء ؛ وكان ذلك مما يريده بشدة حتى يعطى فرنسا كلها درسا . وقد صفقت له جميع الدوائر الرجعية فى أوروبا ، لأنه بتدميره « كوميون » باريس قوض أيضا دعائم « الدولية » والحركة الثورية فى معظم أنحاء القارة .

الفصل الثامن

أفول نجم « الدولية الأولى » وسقوطها

وضعت هزيمة « كوميون باريس » حدا لآمال الاشتراكيين فى نشوب ثورة أوروبية قريبة . فقد تعلقت أنظار المنفيين فى باريس وسويسرا ولندن بفرنسا قبل أى بلد آخر يترقبون فى لهفة الانهيار المتوقع « للامبراطورية الثانية » . وبرغم النظام البوليسى ظلت باريس مركز المشاعر الثورية فى الغرب ، وكانت معقد الآمال فى أن تقود الحركة بخلع الامبراطور وانشاء الجمهورية من جديد ، تلك الجمهورية التى ساءت مصائرها بشكل فريد فى « أيام يونية » سنة ١٨٤٨ . ولم تكن فرنسا فى الواقع أكثر البلاد تقدما فى النمو الاقتصادى : اذ أحرزت بريطانيا المركز الأول وتليها بلجيكا . بيد أنه ما من أحد تصور فى الستينات أن بريطانيا العظمى على شفا ثورة . فالصراع الكبير الذى كان يدور حول القضيتين التوأمتين ، حقوق النقابات والاصلاح البرلمانى ، كان على وشك أن يسوى دون قلقلة عنيفة ، برغم أن من توقعوا فى أوائل الستينات حصول العمال على انتصارات فى الميدانين معا بضخامة ما حصلوا عليه فعلا بين سنة ١٨٦٧ و ١٨٧٥ ، لم يكونوا كثيرين . وعلى أى الأحوال بمجرد أن ظهر فى سنة ١٨٦٧ ، بصدور قانون « الاصلاح البرلمانى » وقانون « الخدم والسادة » وقانون « المصانع الجديد » ، أن جمهرة الطبقات الحاكمة كانت فى حالة مزاجية تدفعها الى التسليم ببعض مطالب الطبقة العاملة بدلا من الاشتباك معها فى صراع

صريح ، أصبح من المستحيل أن يعتقد أى شخص ، اللهم الا حفنة ضئيلة من المتعصبين ، أن الثورة توشك أن تنشب فى بريطانيا . وقد عقد ماركس آماله على الثوار الايرلنديين ، معتقدا أن نشوب ثورة فى ايرلندة سيزيد من حدة الصراع الطبقى فى بريطانيا العظمى ؛ ولكن ذلك لم يكن محتملا البتة حتى ولو كان الثوار الارلنديون أقوى بكثير مما كانوا فعلا . فالحقيقة التى لا غموض فيها أن تلك العناصر ذاتها التى كانت تتألف منها كتلة المعارضة البورجوازية فى القارة ، كانت فى بريطانيا العظمى تنتمى الى أحزاب دستورية تستطيع أن تتبادل الحكم دون الالتجاء الى القوة ، وأن الطبقة العاملة — أو على الأقل القسم الأساسى منها— كانت أحوالها تتحسن باستمرار منذ « الأربعينات الجائعة » ، ومن ثم كانت أميل الى عقد آمالها على المساومة النقابية وتوسيع حق الانتخاب ، أكثر من تجديد المطالب العرائضية بالدخول فى صراع صريح مع الطبقات الحاكمة . ولقد أمكن حمل زعماء النقابات وحركات الاصلاح على تأييد الثوريين فى القارة ، الذين كانوا يعيشون تحت أنظمة أوتوقراطية بوليسية ، الى حد ما ؛ ولكن أبعد شىء عن تفكيرهم كان العمل على اشعال ثورة فى بريطانيا .

أما فى بلجيكا ، حيث كانت الطبقات الحاكمة أكثر رجعية بكثير والأجور وظروف العمل سيئة جدا رغم النمو الصناعى الكبير ، فقد كان فيها قدر أكبر بكثير من الشعور الثورى ؛ بيد أن هذا الشعور كان سائدا فى مناطق « الوالون » فى الغالب ؛ كما أن بلجيكا كانت على أى الأحوال أصغر من أن تقود حركة أوروبية عامة . والواقع أن المتحدثين بالفرنسية من البلجيكيين كانوا ينتظرون الاشارة من فرنسا ، وكانوا متأثرين بالنفوذ الفرنسى الى حد بعيد برغم أنه كان لديهم قدر كبير من المذاهب الاشتراكية الخاصة بهم فعلا فى أعمال كولينز والرواد الآخرين . وهكذا كان أكبر الاحتمالات

الثورية ، خارج فرنسا ، توجد فى ايطاليا واسبانيا . ولكن ايطاليا كانت قد مرت بثورتها القومية فعلا ، وبرغم أن الاضطرابات الاجتماعية كانت مستمرة وخطيرة ، فانه لم يكن هناك هدف أو اتجاه واضح خلف هـذه الاضطرابات ، كما لم تكن هناك بروليتاريا منظمة الا فى بعض مدن الشمال. فقد كانت ايطاليا ما زالت بلدا متأخرا جدا اقتصاديا ؛ وحتى اذا قامت بثورة فانه من الواضح أن مثل هذه الحركة لن تكون على نمط الثورة التى تنبأ بها « البيان الشيوعى » . أما أسبانيا ، التى كانت أكثر تخلفا حتى من ايطاليا ، فلم تكن فيها حركة عمالية خارج كاتالونيا ، ولم يكن من المحتمل أن يؤثر التمرد الوشيك فيها على سير الأحداث فى بقية أوروبا كثيرا .

وبقى هناك بعد ذلك ألمانيا وامبراطورية النمسا والمجـر وتركيا ، وبلادها الخاضعة ، وروسيا . ففى روسيا كانت الحركات الثورية السرية قد عادت الى الحياة بشكل واضح منذ الخمسينات ؛ ولكن أوروبا الغربية لم تكن تعرف عنها الكثير ، كما أن الطلبة والارستقراطيين الذين تزعموا هذه الحركات كانوا لا يزالون يوجهون نداءهم أساسا الى الفلاحين لا الى البروليتاريا القليلة العدد من سكان المدن . أما البولنديون ، الذين كانوا ما زالوا منقسمين تماما الى قوميين أرستقراطيين وقوميين ديموقراطيين — وكان الأخيرون فى كثير من الأحيان من كبار المبشرين بالجهـاد الثورى الدولى باعتباره أملهم الوحيد — فلم يكونوا فى وضع يسمح لهم بالنجاح فى التمرد على سادتهم الروسيين . وفى الممتلكات التركية كان هناك ثوريون قوميون على صلة أساسا بالجناح اليسارى المتطرف أو المغامرين من أتباع غاريبالدى الذين يبحثون عن ميادين جديدة للقتال ، أو بالروسيين — فى حالة بلغاريا ؛ ولكن لم تكن هناك أية حركات عمالية . كما لم تكن هناك حركات عمالية كبيرة فى النمسا والمجر . فالاشتراكيون من أهل فينا كانوا

يتطلعون فى الغالب الى ألمانيا والى سويسرا الألمانية ؛ والاشتراكيون المجريون كانوا أقل من أن يكون لهم أثر . هذا الى جانب أن كلا من النمساويين والمجريين لم يستطيعوا ايجاد أساس مشترك مع مواطنيهم من السلافيين : فقد كانت القضايا القومية لا تزال مقدمة على القضايا الاجتماعية.

ولا يبقى بعد ذلك سوى ألمانيا ، التى ظهرت فيها مؤخرا أول حركة عمالية على نطاق كبير منذ سنة ١٨٤٨ تحت زعامة فرديناند لاسال . ولكن كان من الواضح أن ألمانيا لم تكن فى حالة تسمح للعمال بقيادة الثورة . فقد كان بسمارك يدعم سلطته باستمرار فى بروسيا ، وفى ألمانيا الشمالية كلها ، ويمهد الطريق لقيام رايخ ألمانى موحد تحت زعامة بروسيا . وكانت تعارضه بورجوازية مترددة يكاد يشلها العطف على قوميته التوسعية ، ويحدوها عداء شديد نحو أى نشاط سياسى مستقل للطبقة العاملة . وكان يقطع عبر الصراع الاجتماعى انقسام شديد بين أولئك الذين يحبذون وحدة ألمانيا تحت زعامة بروسيا وأولئك الذين تمسكوا باستقلال الولايات الألمانية كل على حدة وكانوا بذلك قمينين بأن يجدوا أنفسهم متحالفين مع بعض أشد العناصر رجعية فى المجتمع الألمانى . وانقسم زعماء حركات الطبقة العاملة انقساما شديدا الى أولئك الذين أرادوا ، أولا وقبل كل شيء ، أن يتخلصوا من التقدميين البورجوازيين ويكونوا حزبا عماليا مستقلا لألمانيا كلها ، حتى ولو على حساب الوقوف الى جانب بسمارك فى مسألة الوحدة الألمانية تحت الهيمنة البروسية ؛ وأولئك الذين أرادوا أن يصلوا كحلفاء مستقلين للتقدميين فى الصراع ضد الحكم الأوتوقراطى ، وأن يعارضوا كل ما من شأنه تقوية نفوذ بروسيا ، لأنه كان من الواضح أن بروسيا هى مركز القوة للسيطرة الأوتوقراطية والعسكرية . وكان اللاساليون ، بصفة عامة ، يمثلون الاتجاه الأول ، وكان ليبنخت وبيبل

— مؤيدين من ماركس — يمثلون الاتجاه الثانى ، برغم أن ماركس كثيراً ما وجه النقد الشديد الى أعوانه لإنصياعهم أكثر من اللازم للجناح اليسارى البورجوازى ، ولأن كراهيتهم لتفوق بروسيا دفعتهم الى معارضة واضحة للوحدة الألمانية .

وفى مثل هذا الموقف القومى المعتقد كان الاشتراكيون الألمان فى شغل شاغل بمشاكلهم الخاصة الى حد لا يسمح لهم بالتفكير كثيرا فى الثورة الأوروبية بوصفها كلا . هذا الى جانب أن انتصار بسمارك على النمسا فى سنة ١٨٦٦ جعل القضية القومية تستقر فى الواقع لصالح بروسيا ، كما أن الظروف التى صاحبت قيام الحرب الفرنسية البروسية فى سنة ١٨٧٠ ، وكانت سببا فى اظهارها فى صورة حرب دفاعية من جانب القومية الألمانية ضد الاعتداء الفرنسى ، جعلت من المستحيل تماما جمع العمال الألمان ضد بسمارك — خاصة وأنه كان يحارب نابليون الثالث ، وجميع اليساريين بلا استثناء كانوا متفقين على الرغبة فى القضاء على « الامبراطورية الثانية » . وهكذا ، رغم أن ليبنخت وبيبل ، على رأس « حزب آيزناخ الاشتراكى » الحديث التكوين ، رفضوا بشجاعة التصويت الى جانب اعتمادات الحرب وتعرضوا ، مع غيرهم من الزعماء ، للسجن بسبب معارضتهم للشروط التى فرضها بسمارك المنتصر على الفرنسيين ، فانه لم يكن هناك أى احتمال فى أن تؤدى انتفاضات سنة ١٨٧٠ و سنة ١٨٧١ الى ثورة ألمانية من أى نوع .

وحتى فى فرنسا لم تبلغ الثورة ذروتها الا فى باريس وثبت من سهولة اخماد محاولات الكوميونيين القيام بحركات فى ليون ومارسيليا وغيرهما أن الثورة ليست لها جذور متأصلة فى بقية البلاد . ان نشأة « الاتحاد الدولى للعمال » والاضرابات الكبيرة التى نجح فى اشعالها فى عدد من

الدول ابان سنواته الأولى والتأييد الواضح الذى كان يحظى به فى بريطانيا العظمى أثناء الصراع على الاصلاح البرلمانى فى بريطانيا ، جعل كل ذلك أنصاره وأعداءه على السواء يكوّنون فكرة مبالغا فيها عن القوى التى تسنده ومدى انتشار المشاعر الثورية بين الطبقات العاملة . ولا ريب فى أنه كان يظل مدة أطول كقوة ضخمة ويحقق أشياء أكثر فى الميدان الصناعى لو لم تتحطم فرصته على صخرة الحرب البروسية الفرنسية وتدمير أكثر مراكزه حيوية فى مشاعر الطبقة العاملة الحقيقية — باريس . ولكن بمجرد أن اضطر الى الانتقال من الدعوة الى الاضراب الى الدعوة الى العنف البحت ظهر أن القوى المضادة له كانت مما لا قبل له بها ومن ثم كان حله أمرا لا مناص منه .

وقبل أن نأخذ فى مناقشة الفترة المتأخرة من تاريخ « الاتحاد الدولى للعمال » من الضرورى أن نوجه بعض اهتمامنا الى مركزه فى البلدين اللذين استمر ينتشر فيهما بسرعة كبيرة بعد أن توقف تقدمه فى فرنسا وبعد أن هجره البريطانيون فى كل شيء سوى بعض الروابط الاسمية . وهذان البلدان هما أسبانيا وايطاليا ، وفى كلا البلدين تمت الحركة فى استقلال تام عن رغبات وسياسات ماركس و « المجلس العام » فى لندن ، وعلى أسس من فوضوية باكونين أكثر منها على أسس البلانكية الفرنسية أو الاشتراكية الماركسية .

لقد مثّلت ايطاليا ، كما رأينا ، فى « الاتحاد الدولى للعمال » عند بدايته فى لندن بواسطة ميجور لويجى وولف ، وهو ضابط سابق من ضباط غاريبالدى وصديق لمازينى وعلى صلة وثيقة « باتحادات العمال » المازينية التى كانت موجودة فى جميع أنحاء ايطاليا فى الستينات من القرن التاسع عشر . وقد تقدم وولف بمجموعة من مشروعات مواد الدستور

« للدولية » يقوم على مواد دستور هيئة مازينى المركزية ، بيد أن هـذه المشروعات رفضت وقبل مشروع ماركس المضاد . وبعد ذلك لم يلعب المازينيون أى دور فى « الاتحاد الدولى للعمال » الذى لم يكن ليتفق معهم فى شىء . فمنظمة مازينى كانت ثورية منذ بداياتها الأولى وظلت تحتفظ ، لا بنزعتها الجمهورية فحسب ، بل وأيضا بشىء من طابعها الثورى فى تلك الأجزاء من ايطاليا التى لم تكن قد اتحدت بعد مع الدولة الجديدة ؛ ولكن حركة مازينى لم تعتمد قط على أسـاس طبقى أو اهتمت كثيرا بالصراع الاقتصادى . لقد كانت حركة قومية بحتة تقريبا ، وكانت زعامتها ، وقسم كبير من أنصارها ، من الطبقة الوسطى وبخاصة أصحاب المهن الحرة . وكان وجهات نظر مازينى نفسه ، كما قلنا ، تتسم بمسحة اشـتراكية ؛ ولكنه كان شـديد الكراهية للصراع الطبقى باعتبار أنه يدمر الوحـدة القومية ، كما أن ما أضفاه من أهمية على التقـابل الدقيق بين الحقوق والواجبات وعلى المدخل الأخلاقى للسياسة جعله خصما عنيدا للاشتراكية فى صورتها الماركسية — وكذلك كان خصما بقدر لا يقل عن ذلك فى الواقع للاشتراكية الفوضوية التى كان باكونين نبيها البارز . ولم تظهـر كراهية مازينى الكاملة للاشتراكية الجديدة بوضوح حتى بلغ ذروة حنقه فى الهجوم على « كوميون » باريس ؛ بيد أنه كان واضحا منذ البداية أنه لا مجال مطلقا للتفكير فى تكوين « دولية » شاملة بقدر يكفى للجمع بين مازينى وماركس .

ومن ثم فان الايطاليين لم يشتركوا بأى دور تقريبا فى « الدولية » ابان سنواتها القليلة الأولى . فمعظم المنفيين الايطاليين فى لندن كانوا من أنصار مازينى ؛ ولم يستطع ماركس أن يجد منهم أعدادا كافية لتكوين حركة منافسة . وعيّن انجلز سكرتيرا مراسلا لايطاليا بواسطة « المجلس العام »

فى لندن : واستطاع أن ينشىء بعض صلات ، ولكنه سجل فى تقريره أن هناك صعوبة كبرى فى تكوين علاقات مباشرة مع العمال ، بوصفهم فئة متميزة عن المثقفين . وكانت صلته الرئيسية بايطاليا عن طريق انريكو بنيامى من مدينة لودى ، الذى أيدت صحيفته « لابليبى » (الشعب) — وقد تأسست فى سنة ١٨٦٧ — « المجلس العام » باستمرار ضد باكونين وأتباعه . وفى سنة ١٨٧١ ، والمعركة على أشدها ، أرسل « المجلس العام » مندوبا من بين الجماعة الايطالية الصغيرة من أنصار « الدولية » فى لندن الى شمال ايطاليا بأمل الحصول على بعض التأييد للمؤتمر المقبل فى لاهاى؛ ولكنه لم يفعل شيئا . وكان ماركس وانجلز فى مرحلة سابقة قد عقد آمالهما على المركيز كارلو كافييرو (١٨٤٦ — ١٨٨٣) الذى كان ملحقا بالسفارة الايطالية ولكنه استقال وأعلن اعتناقه للاشتراكية . بيد أن كافييرو عندما عاد الى ايطاليا سرعان ما وقع تحت تأثير باكونين وتحول الى الدعوة المناهضة للحكم ذى السلطان .

وحتى الستينات من القرن التاسع عشر لم يكن للاشتراكية جذور حقيقية فى ايطاليا ولا سيطرة على الطبقة العاملة التى كانت لا تزال تحت تأثير مازينى فى الغالب . وكان هناك فى الواقع عدد من الأنصار المعزولين لبعض المدارس الاشتراكية الفرنسية . ففى تسكانيا حاول ليوبولدو كامبينى أن ينشر مذهب فورييه بين الجمهور فى الثلاثينات من نفس القرن ، بينما بشر كونستانتينو ماروكشى بمذهب مستمد من بابيف وبووناروتى . كما كانت هناك جماعة من السان سيمونيين فى بولونيا على رأسها ماركو مينجيتى وجابر يلوروستى اللذان كانا على اتصال بواحد آخر من أتباع سان سيمون الايطاليين ، هو انجيلو فاقا الذى كان يعيش وقتئذ فى باريس . وكان هناك سان سيمونيون آخرون فى الثلاثينات فى بيزا وفلورنسا وكالابريا . وكانت

كل هذه الجماعات متأثرة بأميرة بلجيوجوسو من ميـلانو ، المعروفة أكثر باسم كريستين تريفولسيو (١٨٠٨ — ١٨٧١) ، التى هاجرت الى باريس فى سنة ١٨٣٠ وفتحت هناك (صـالونا) كان يؤمـه كثيرون من السان سيمونيين . وفى سنة ١٨٤٨ عاد كثير من المنفيين الاشتراكيين الى ايطاليا لفترة ما — مثل جيسبى فرّارى الذى قام بدور رئيسى فى الحركة الثورية فى لومبارديا ، وعدد كبير ممن كانوا على اتصال « بجمهـورية روما » القصيرة الأجل . وكان أكثر هؤلاء أهمية هو ذلك الجنـدى الرومانسى كارلوبيساكانى ، دوق سان جيوفانى ، (١٨١٨—١٨٥٧) . وقد اشترك بيساكانى فى ثورة سنة ١٨٤٨ بوصفه رئيس أركان حرب جيش « جمهور روما » ، والتحق بعد ذلك بالفرقة الأجنبية فى الجزائر ، ولكنه ظل شخصية رومانسية مغامرة . وفى سنة ١٨٥٧ عاد الى شواطىء ايطاليا بقوة صغيرة من المتطوعين ، بأمل اثارة تمرد ، ولكن قوته أكتسحت وتبعثرت وقتل هو نفسه فى المعركة . ولم يُعرف الكثير عن آرائه الاشتراكية ابان حياته ؛ ولكن فى الستينات من القرن التاسع عشر نُشرت قصته Saggi فى باريس وحظيت بجمهور كبير الى حد ما من القراء . وقد دعا بيساكانى الى الملكية المشتركة فى الأرض وفى رأس المال الصناعى : فأراد أن تفلح الأرض جماعيا بواسطة « الكوميونات » وأن يشترك الناس بالتساوى فى النتاج المستهلك. ولما كان قد عاش وعمل خارج ايطاليا فانه لم يؤسس أية حركة : ولكنه كان ينتمى الى ذلك الجناح اليسارى الذى يغلب عليه الاتجاه العسكرى والذى كان غاريبالدى مصدر وحيه — وبطبيعة الحال كان غاريبالدى نفسه اشتراكيا بمعنى واسع كما كان قوميا جمهوريا لا تنحصر مشاعره القومية على بلاده وحدها بأى حال من الأحوال .

بيد أنه لا غاريبالدى ولا بيساكانى أسس أية حركة اشتراكية ايطالية ؛

بل ولم تكن أهناك أية حركة اشتراكية تقريبا فى ايطاليا حتى الستينات . ولكن انشاء الدولة الايطالية الجديدة فى سنة ١٨٦٠ أعقبه فوران كبير بين العمال . وفى مؤتمر العمال التاسع الذى عقد فى فلورنسا فى سنة ١٨٦١ قام صراع بين أولئك الذين أرادوا آن تحصر « اتحادات العمال » عملها فى نشاط « الجمعيات الصديقة » ، وأولئك الذين دعوا الى سياسة صناعية أشد حزما للعمل على تحسين الأجور وظروف العمل . وكانت الاضرابات ما زالت محرمة بمقتضى القانون ؛ وكان من بين مطالب الجناح اليسارى الاعتراف بحق التنظيم للدفاع المتبادل . ولكن الأغلبية المنتصرة ظلت مع مازينى وظل المجهود الأساسى موجها الى تحقيق مطلبه هو وغاريبالدى بتحرير المناطق التى بقيت خارج مملكة ايطاليا الجديدة . بيد أن هجوم القوات الملكية على غاريبالدى وجرحه والقبض عليه فى العام التالى فى آسبرومنتى أحدث هياجا . وأعلنت معظم « اتحادات العمال » تأييدها لغاريبالدى فأوقفت أو حلت بأعداد كبيرة بواسطة الشرطة . وعقدت الاتحادات الباقية مؤتمرا آخرا فى العام الثانى (١٨٦٣) ووضعت بناء على مشروع تقدم به جاسبارى ستامبا من ميلان ، « ميثاقا فدراليا » للجهاد المشترك ، وأسست لجنة دائمة . وفى السنة التالية فى المؤتمر ، الذى عقد فى نابلى ، اقترح جيوڤانى بوڤيا من ترانى عقد « مؤتمر دولى للعمال » بصورة دورية يمثل الحركات العمالية فى جميع البلاد . وكان ذلك بعد انشاء « الاتحاد الدولى للعمال » فى لندن مباشرة . وأسس هذا المؤتمر أيضا « اتحادا للجمعيات العمالية الايطالية » له صفة محددة وكان ستامبا عضوا بارزا فيه .

وفى الوقت الذى عقد فيه هذا المؤتمر كان باكونين فى لندن على صلة بماركس ولكنه كان يستعد للاستقرار فى ايطاليا وكان قد زارها فى مطلع

العام نفسه واتصل بغاريبالدى وعدد من زعماء « اتحادات العمال » فى شمال ايطاليا ووسطها . وفى أوائل سنة ١٨٦٥ عاد الى ايطـاليا وسرعان ما استقر فى نابلى حيث جمع حوله مجموعة كان من بينها كارلو جامبوتس صديق هرزن وساڤيريو فريسكيا والبرتو توتشى وجيسبى فانللى ، الذى صار فيما بعد المنظم الأساسى « للاتحاد الدولى للعمال » فى أسبانيا كما فى ايطاليا . وفى نفس السـنة أسس نيقولوساڤيو « البروليتاريو » فى فلورنسا وهى تعتبر عادة أول صحيفة اشتراكية تماما تصدر فى ايطاليا . وكان لوساڤيو بصفة عامة من أتباع برودون ، وصارت صحيفته المركز الذى التف حوله المعتدلون ضد حركة باكونين . وبعد ذلك بعامين اتخذت « البليبى » ، صحيفة انريكو بنيامى ، اتجاها ماركسيا أكثر تحديدا .

وفى سنة ١٨٦٦ حدثت عدة انتفاضات فى صقلية أدت الى موجـة اضطهاد عامة . ولمواجهة هذه الموجة أسس باكونين وأصدقاؤه فى العـام التالى اتحادا اسمه « العدالة والحرية » وصحيفة تحمل هذا العنوان فى نابلى . كما كونوا أيضـا فى نابلى أول قطاع ايطالى « للاتحـاد الدولى للعمال » . وقدم ستامبا من ميلان تقريرا عن الموقف فى ايطاليا الى « مؤتمر الدولية » الذى عقد بعد ذلك فى العام نفسه فى لوزان ؛ واشترك فيه تانارى مندوبا عن بولونيا . وذكر ستامبا فى تقريره أن « اتحادات العمال » فى ايطاليا تضم أكثر من مليون عضو ؛ ولكن هذا العدد كان يشـمل طبعا جمعيات ذات اتجاهات عديدة مختلفة . وفى العـام التالى كان فريسكيا المندوب الايطالى الوحيد فى « مؤتمر الدولية » فى بروكسل .

وقد وجد باكونين ، اذ استقر فى نابلى سنة ١٨٦٧ ، الظروف الاقتصادية البشعة والقلاقل المنتشرة بين الفلاحين فى مملكة نابلى وصقلية السابقـة فرصة للدعاية الثورية لم يكن من المحتمل أن يفوّتها ؛ وعندما غادر نابلى

فى سنة ١٨٦٧ كانت قد تكونت على الأقل نواة لمنظمة ثورية لها صحيفتها « أوجو اليانزا » (المساواة) ، وعمت آثارها لا فى صقلية وحدها ولكن فى الرومانا وأجزاء أخرى من شمال ايطاليا أيضا ، وخاصة فى ميلانو . ولم يكن باكونين خلال هذه السنوات مرتبطا « بالاتحاد الدولى للعمال » فى لندن بصورة مباشرة : فقد كان يبنى جماعات ثورية محلية لا تدين بولاء نظامى لأية هيئة مركزية ، وكان يعمل باسم جمعية غامضـــة أطلق عليها «الأخوة الدولية» — وهى «دولية» سرية لا قواعد لها ولا تنظيم معروف، توجد أساسا فى ذهنه وحده . وفى سنة ١٨٦٧ وجه اهتمامه الأساسى ، كما رأينا ، الى « عصبة السلام والحرية » التى انعقــدت فى جنيف فى نفس السنة . وغادر ايطاليا ليستقر فى سويسرا — وفى جنيف نفسها مؤقتا . ولكنه استمر على صلة وثيقة من جنيف ، ومن بعض المراكز الأخرى فى سويسرا ، مع تطورات الحركة الثــورية فى ايطاليا ، وبعد انفصـــاله هو وأصدقاؤه الذين جاءوا معه من نابلى عن « عصبة السلام والحرية » فى سنة ١٨٦٨ وانشاء « حلف الديموقراطية الاشتراكية » ، استخدم «الحلف» ومركز قيادته فى جنيف حلقة اتصال بالحركة الايطالية — وان كان الحلف نفسه لا وجود له فى الحقيقة باستثناء قطاع جنيف وتلك الكمية الضخمة من المراسلات التى تبادلها باكونين مع أصدقائه من الثوريين فى بلاد عديدة. بيد أنه منذ سنة ١٨٦٨ أعلن باكونين على الأقل أنه يعمل بوصفه مندوبا « للاتحاد الدولى للعمال » . وعندما رفض « المجلس العام » للدوليـــة — بناء على الحاح ماركس — قبول « حلف الديموقراطية الاشتراكية » عضوا على الأسس التى اقترحها باكونين ، انحل « الحلف » ، باستثناء قطاع جنيف (الذى كان « الاتحاد الدولى للعمال » قد قبل انضمامه) ، وتحول ولاء الجماعات الايطالية المتصلة بباكونين الى « الدولية » . وكانت

ايطاليا قد مثلت فعلا ، كما رأينا ، بمندوبين فى مؤتمر « الدولية » الذى عقد سنة ١٨٦٧ فى لوزان هما جاسبارى شتامبا من ميلان والمركيز سبستيانو تانارى من بولونيا ، كما مثلت فى مؤتمر بروكسل فى سنة ١٨٦٨ بمندوب واحد هو سافييرو فريسكيا (١٨١٣—١٨٨٦) ، الذى كان من مؤيدى باكونين فى « عصبة السلام والحرية » . بيد أن هذا التمثيل كان اسميا الى حد كبير جدا : فقد كان ستامبا هو وحده الذى يمثل حقيقة حركة عمالية منظمة . اذ كانت الحركة الايطالية فى معظم أنحاء ايطاليا لا تزال تعمل على تخليص نفسها فقط من المنظمات المازينية شيئا فشيئا وقد تهيأ لها أساس جديد تقوم عليه فى بعض العمال فى المراكز الصناعية فى الشمال . وفى مؤتمر بازل الذى عقد فى سنة ١٨٦٩ كان المندوبان الايطاليان هما ستفانو كوبوروسو ، حائكا من نابلى ، وباكونين نفسه ، الذى كان يعيش فى سويسرا وقتذاك . أما المناطق الشمالية فلم ترسل أحدا .

وقد نمت « الدولية » نموا كبيرا فى ايطاليا فى الفترة بين مؤتمر بازل ومؤتمر لاهاى فى سنة ١٨٧٢ . فقد حدثت فى سنة ١٨٧٠ و سنة ١٨٧١ انفصالات من منظمة مازينى ، وأعلنت الجماعات المنفصلة فى معظم الحالات انضمامها الى « الاتحاد الدولى للعمال » . وجاءت أحداث « كوميون » باريس ، وهجوم مازينى الشديد عليه ، فزادت حدة التوتر ودفعت أولئك الذين ظلوا حتى ذلك الوقت يقسمون ولاءهم بين المعسكرين الى الانضمام نهائيا الى أحدهما . وفى ديسمبر سنة ١٨٧١ عقد مؤتمر فى بولونيا وأسس هيئة جديدة هى « الفاشيو أوبرايو » للعمل على الدعوة الى قيام الجناح اليسارى من الحركة العمالية بعمل موحد ضد المازينيين . وكان لفظ « الفاشيو » — ومعناه حزمة العصى المربوطة بعضها ببعض التى تعطى قوة ولكنها لا تعطى وحدة كاملة — يمثل الوحدة الفدرالية لجماعات

العمال المحلية ، وليس ما يُعرف الآن باسم « الفاشية » . وسرعان ما انتشرت الحركة ، تحت القيادة الرشيدة لأندريا كوستا (١٨٥١ — ١٩١٠) الذى كان فيما بعد المؤسس الرئيسى « للحزب الاشتراكى الايطالى » ، فى مراكز أخرى . وكانت «فوضوية» ، أو على أى الأحوال «فدرالية» ، فى اتجاهها ، وتعطف كل العطف على باكونين وخصوم « المجلس العام للدولية » السويسريين . ومات مازينى فى مارس سنة ١٨٧٢ وبدأت الحركة التى قادها تنحل . فحدثت خلال الأشهر التالية عدة انفصالات من « اتحاد العمال » المازينى . وذهب نابروتس ودومنيكو ترومبتى مندوبين عن الجماعات العمالية المرتبطة « بالدولية » الى غاريبالدى فى طلب تأييده ، وعادا يحملان دعواته الطيبة . وأعلن كافييرو لانجلز تحوله نهائيا من المعسكر الماركسى الى جانب باكونين ؛ وفى أغسطس سنة ١٨٧٢ ، قبيل مؤتمر لاهاى ، عقدت الجماعات المنضمة الى « الدولية » مؤتمرا قوميا فى ريمينى وكونت هناك اتحادا ايطاليا « للاتحاد الدولى للعمال » برئاسة كافييرو ونابروتسى نائب رئيس وأندريا كوستا سكرتيرا . وأعلن مؤتمر ريمينى فى نفس الوقت استقلال كل القطاعات القومية « للاتحاد الدولى للعمال » استقلال ذاتيا كاملا ، واتهم « المجلس العام » فى لندن بالانحراف الى نزعة تسلطية ومركزية ، وأعرب عن تأييده الشديد لباكونين و « اتحاد چورا » فى النزاع القائم بين ماركس و « الفدراليين » — وهو نزاع لم يهدأ مطلقا أثر النتيجة المحزنة لثورة باريس . وأقام مؤتمر ريمينى مركز القيادة الايطالى « للاتحاد الدولى للعمال » فى ايمولا بالقرب من بولونيا فى صورة « مكتب المراسلات الفدرالى » دون أى اختصاص تنفيذى أو سلطة فى تقييد « الاتحاد الدولى للعمال » الايطالى بأى اتجاه رئيسى . وظل « مكتب » بولونيا على علاقة طيبة « بالحلف » الذى أنشأه باكونين

فى جنيف و « اتحاد چورا » ؛ ولكن الايطاليين أعلنوا أنهـم لن يرسلوا مندوبين الى أى مؤتمر دولى يدعو اليه « الاتحاد الدولى للعمال » فى ظل الدستور القائم الذى يضفى ، فى نظرهم ، سلطة لا مبرر لهـا ليس على « المجلس العام » فحسب ، بل وعلى « المؤتمر » نفسه أيضا .

وبعد « كوميون » باريس صارت الحكومة الايطاليـة أقل تسامحا بكثير تجاه القطاعات الايطالية من « الاتحاد الدولى للعمـال » وألقت القبض على كثير من زعمائها . ونشأت عداوات عنيفة بين أنصار مازينى وأنصار « الدولية » ، واضطرت « الدولية » فى أجزاء كثيرة من البلاد الى التحول الى نشاط الأقبية . وعندما بدأت الاستعدادات لعقد « مؤتمر الدولية فى لاهاى » — الأول منذ سنة ١٨٦٩ — ضغط « حلف » جنيف و « اتحاد چورا » بشدة على الايطاليين ليشتركوا فيه بتمثيل قوى لتأييد الاتجـاه المنـاهض للتسلطيـة (Antiauth-oritarian) ولكن بعـد « مؤتمر ريمينى » رد الزعماء الايطاليون بأنهم تلقوا تعليمات نهائية من مؤتمرهم بعدم الاشتراك ، واقترحوا بدلا من ذلك أن تدعو تلك العناصر فى « الدولية » التى لا توافق على اتجاه « المجلس العام » لعقد مؤتمر منافس على أساس الاستقلال الكامل للجماعات القومية التى يتألف منها . ومن ثم اجتمع « مؤتمر لاهاى » دون اشتراك مندوب ايطالى واحد ، وان كان الاسبانيون ، ومعظمهم يتفق مع الايطاليين فى وجهة نظرهم ، قرروا ارسال مندوبين . وبدلا من ذلك أرسل الايطاليون ممثليهم الأخوين الى المؤتمر المنافس الذى دعا السويسريون الى عقده فى سانت ايمييه بعـد اجتماع لاهاى مباشرة .

وبعد ذلك شغل « الاتحاد الدولى للعمال » الايطالى « بتمرد الجوع » الذى انتشر على نطاق واسع فى جميع أنحاء ايطاليا فى سنة ١٨٧٣ والسنة

التالية ، وبانتفاضة بولونيا سنة ١٨٧٤ . وأعقب اخماد هـذه الحركات بسهولة انقسام فى القطاعات الايطالية الشمالية من « الدولية » . فانفصلت جماعة من ايطاليا الوسطى بزعامة أوزڤالدو جنوتشى ڤيانى ، سكرتير قطاع روما ؛ كما ألفت جماعة من الشماليين الذين يعادون الفوضوية « اتحادا » لومبارديا جديدا على أسس لا تمردية وتحبذ الجهاد السياسى الدستورى . وساعد بنوا مالون ، الداعية الفرنسى « للاشتراكية المتكاملة » والذى غير منفاه من سويسرا الى ايطاليا ، فى تمهيد السبيل لانشاء « حزب اشتراكى ايطالى » ، وان لم يظهر هذا الحزب الى الوجود الا بعد أن انفصل أندريا كوستا فى سنة ١٨٧٩ ، وكان وقتئذ فى السجن فى باريس ، عن الفوضويين وتولى زعامة الجانب الاشتراكى الديموقراطى . وفى هـذه الأثناء أعاد الفوضويون ، وقد صار اريكو مالاتستا (١٨٥٣ — ٩٣٢) الشخصية الأولى بينهم ، تنظيم قواهم فى وسط ايطاليا وجنوبها وفى صقلية ، وقادوا سلسلة من « التمردات » كان أهمها تمرد بنڤنتو فى سنة ١٨٧٦ .

وكانت ايطاليا بطبيعة الحال فى الستينات من القرن التاسع عشر دولة متخلفة اقتصاديا ، القسم الغالب من سكانها ريفيون يعيشون فى مستويات منخفضة جدا مع انتشار الفقر الشديد فى المدن أيضا . وكان الجنـوب وصقلية لا يزالان اقطاعيين تماما يزخران بالضياع الهائلة وفلاحين ألفوا الاضطهاد الشديد والقيام بحركات جماهيرية يدفعهم اليها اليأس القاتل عندما تسوء الحال . وحتى المدن ، باستثناء الشمال ، كانت فقيرة وتصنيعها ضئيل الى حد لا يسمح بتأسيس نقابات مستقرة أو بخلق زعامات فعالة للطبقة العاملة . أما فى ميلان وتورين وبعض المدن الأخرى فى الشـمال فكانت هناك على الأقل نواة لحركة عمالية منظمة ؛ ولكن حتى فى هـذه المراكز ظلت الزعامة غالبا فى أيدى ارستقراطيين ثوريين ورجال من أصحاب

المهن الحرة الذين لم يجدوا متنفسا لقدراتهم . ومع ذلك فقد كان هناك خط فاصل بوضوح بين « تمردات الجوع » فى الجنوب والمناطق الريفية وبين الحركات المحددة المعالم فى المدن الشمالية . ولكن كلا القطاعين اتحدا فى الستينات والسبعينات من القرن التاسع عشر فى عداوتهما للقوميين من الطبقات الوسطى والعليا الذين رفضوا مواجهة المشكلة الاجتماعية ؛ واتجه كلاهما الى الفوضوية بدلا من الاشتراكية لأن انتزاع التنازلات من الدولة عن طريق أى نوع من الجهاد السياسى الدستورى بدا أمرا ميئوسا منه . كما بدا لمعظم الزعماء الايطاليين أن سياسة ماركس ، التى تقضى بمساعدة الراديكاليين البورجوازيين فى السيطرة على الدولة ليقضوا على الاقطاع ثم الانقلاب على البورجوازية فى ساعة انتصارها ، سياسة غير قابلة للتطبيق بتاتا فى ظروفهم — أو على الأصح بدا لهم أن ساعة الانقلاب على الراديكاليين السياسيين قد حانت فعلا بالنسبة لعدم قدرة الدولة الايطالية بوضوح أن تسيطر حتى على الاقطاع ، وعدم قدرتها أكثر على القيام بأى عمل لتحسين حال الطبقة العاملة من سكان المدن .

وكانت أسبانيا طبعا متخلفة اقتصاديا ، فى معظم الأحوال ، حتى عن ايطاليا ، وكانت خاضعة لحكم أكثر رجعية واضطهادا حتى ثورة سنة ١٨٦٨ التى هيأت الفرصة لنمو القطاعات الأسبانية من الدولية . وكانت كاتالونيا، وبرشلونة بصفة خاصة ، أكثر المناطق تصنيعا وأكثرها تأثرا بالتيارات الآتية من جنوب فرنسا ؛ وفى برشلونة استجمعت الحركة قواها عندما أخذت الثورة التى خلعت الملكة ايزابلا عن العرش تقترب .

ولم يكن فى أسبانيا حتى الستينات من القرن التاسع عشر أية حركة اشتراكية تقريبا ، وان كانت مذاهب فورييه ، وفيما بعد مذاهب برودون ، تركت أثرا كبيرا فى بعض أفراد المفكرين . وكان زعيم أتباع فورييه

الأسبانيين هو فرناندو جاريدو الذى تأثر أيضا بأوين وكان يصدر صحيفة على مبادىء فورييه هى « لا اتراكيون » فى مدريد منذ ١٨٤٦ . وهناك شخصية أخرى ذات نفوذ هى يواكيم آبريه الذى عاش فى فرنسا من ١٨٢٣ الى ١٨٣٤ وعرف فورييه وصار داعية عاملا لمذاهبه بعد أن استقر فى قادس سنة ١٨٣٤ . ومن بين الدعاة الأول للاشتراكية سيكستو كامارا ، الذى أصدر فى الأربعينات من القرن التاسع عشر فى مدريد صحيفة « تاراتتولا » التى عرفت بنقدها اللاذع ، وروكيه بارسيا ، وچوزيه مونتس ، الذى أنشأ « اتحادات العمال المتبادلة » ابتداء من سنة ١٨٤٠ فى برشلونة . كما أعلن اورداكس أثيسللا ، وهو نائب فى المجلس التشريعى الأسبانى (Cortes) اعتناقه الاشتراكية فى سنة ١٨٤٨ ؛ وأنشأ نارسيومنتوريال جماعة من أتباع كابيه فى برشلونة فى الأربعينات . وظهر أول برنامج اشتراكى فى أسبانيا فى سنة ١٨٥٨ بواسطة جماعة كان ملهمها جاريدو . وفى ذلك الوقت كان الاشتراكيون يؤلفون قطاعا داخل الحزب الجمهورى ؛ وبعد ذلك بثلاث سنوات أحدثوا أزمة داخل الحزب بمحاولتهم حملة على أتباع سياسة اشتراكية . بيد أن النزاع سُوى . وقد زار جاريدو انجلترا فى أوائل الستينات وقام بدراسة للحركة التعاونية : وعاد الى بلاده يدعو بحماسة لنظام « روكديل » . ولكن جاريدو كان فى جوهره من المعتدلين ،وخلال السنوات القليلة التالية تنحّى بعيداعن الأضواء . وأعقب ثورة سنة ١٨٦٨ مباشرة نزاع حاد بين الاشتراكيين والجمهوريين المنتصرين. وانفصل الاشتراكيون وبدأوا حملة نشطة من تنظيم الطبقة العاملة للجهاد عن طريق الاضراب من ناحية ولأغراض سياسية أوسع من ناحية ثانية . وانتشر « الاتحاد الدولى للعمال » أولا فى قطلونية ثم فى بقية أسبانيا ، وكان المصدر فى الغالب مرسيليا وليون . وسرعان ما جمعت « اتحادات

العمال » الحديثة التكوين نفسها فى « قطاعات » و « مناطق » « للدولية »:
وظهر مندوب من العمال فى مؤتمر «الاتحاد الدولى للعمال » الذى عقد فى بروكسل سنة ١٨٦٨ . وكان يسمى نفسه سارو ماجللان ، وكان اسمه الحقيقى « أ . مارسال ى انجلوزا » . وقد جاء من قطلونية وكان عاملا من عمال طرق المعادن . وفى العام التالى اشترك اثنين من الأسبانيين فى مؤتمر بازل سنة ١٨٦٩ — « جاسبار سنتينيون » و « رافايل فارجا بلليسيه » من برشلونة . وكان الأخير صحفيا وصاحب مطبعة وأحد أتباع باكونين . وأصدر صحيفتى « الفدرالية » (١٨٦٩ — ١٨٧٢) و « الترابا‌خـو » (١٨٧٢ — ؟) كلسانى حال « الاتحاد الدولى للعمال » الأسبانى . وكانت هناك شخصية أخرى ذات نفوذ هى فرمين سلفوسيا (؟ — ١٩٠٧) من قادش ، وكان عضوا « فى الحكومة المؤقتة » التى قامت هناك فى سنة ١٨٦٨، ولكنه كان فى السجن ابان السنوات الحرجة فى نشاط « الدولية » فى أسبانيا . وقد لعب دورا أساسيا فى اعادة الاشتراكية الأسبانية الى الحياة فى الثمانينات من القرن التاسع عشر .

وكانت القطاعات الأسبانية من « الدولية » فوضوية أساسا فى اتجاهها منذ البداية . فقد كان الفرنسيون الذين لعبوا دورا رئيسيا فى تشييدها — مثل أندريه باستليكا من مارسيليا وشارل آلرينى — ينتمون الى أكثر الجماعات ميلا الى التشدد فى « الاتحاد الدولى للعمال » الفرنسى وأوثقها صلة بباكونين ، وأهم من اشتركوا فى انشاء « الدولية » فى أسبانيا هو الايطالى جيسبى فانللى الذى عمل مع باكونين فى «عصبة السلام والحرية» وانفصل معه من « العصبة » وانضما الى « الدولية » . وكان فانللى هو المسئول الأول عن انتشار الحـركة فيما وراء قطلونيـة . فأسس قطاعا « للاتحاد الدولى للعمال » وهناك حدث صراع حاد بينه وبين بول لافارج ،

زوج ابنة ماركس ، الذى حثه ماركس وانجلز على انشاء قطاع منافس فى مدريد بتأييد « المجلس العام » فى لندن .

ولم يشترك باكونين نفسه فى الحركة الأسبانية ؛ ولكنها نمت على أسس مماثلة لتلك التى أتبعت فى ايطاليا تحت نفوذه المباشر أكثر وكان لسانا حالها هى صحيفتا « فدراسيون » التى صدرت فى برشلونة منذ سنة ١٨٦٧ ، و « سوليداريداد » التى صدرت فى مدريد على أنها الجريدة الرسمية للاتحاد الأسبانى الفدرالى « للاتحاد الدولى للعمال » . وفى سنة ١٨٧٠ عقد الاتحاد الأسبانى الفدرالى مؤتمرا عاما فى برشلونة ، وظهر بوضوح مما تم فيه الطابع الثورى المتطرف للمنظمة . اذ ندد المؤتمر بالمذاهب التعاونية ، التى كانت تحظى بالقبول من قبل ، على أساس أن المقصود بها هو احداث انقسام فى البروليتاريا يبدد قواها ؛ كما أعلن المؤتمر أيضا أنه ضد كل صور التعاون السياسى مع السياسيين الجمهوريين .

وقد حيّا زعماء الدولية الأسبان « كوميون » باريس بحماسة ، واستمرت المنظمة تنمو فى سنة ١٨٧١ بسرعة أكثر حتى من قبل . بيد أن فترة نموها المفتوح كانت قد شارفت على نهايتها . فاعتبر « الاتحاد الدولى للعمال » خارج القانون ولم يستطع المؤتمر الذى كان قد تقرر عقده فى ڤالنسيا أن يجتمع علنا . وبدلا منه عقد الزعماء مؤتمرا سريا تقرر فيه اعادة تنظيم « الدولية » على أساس نقابى وانشاء اشراف مركزى على سياسة الاضراب للحيلولة دون تبديد الموارد المالية . وفى أكتوبر سنة ١٨٧١ قرر مجلسا التشريع الأسبانيان حل « الاتحاد الدولى للعمال » باعتبار أنه منظمة « لا أخلاقية » ، مستخدما المادة الوحيدة فى الدستور الجمهورى التى تمكنه من جعله خارج القانون . ومع ذلك فقد استمرت « الدولية » تنمو كمنظمة سرية وظلت تعمل علنا عن طريق « الاتحاد الفدرالى

لعمال المصـانع فى أسـبانيا » الذى كان قد أنشىء تحت اشرافهـا . وانتشرت موجة من الاضرابات فى المراكز الصناعية الرئيسية . وحاولت الحكومة كبتها ، وألقى القبض على كثيرين . وأثير موضـوع ما هل كان ينبغى على أنصـار الدولية أن يسعوا الى عقـد تحالف مع الجناح اليسارى من الجمهوريين لمواجهة الاضطهاد . وحبذ عدد من الزعماء ، وخاصة قطاع « الدولية » فى مدريد الذى أنشأه بول لافارج ، مثل هذه السياسة ، ولكن الغالبية العظمى من القطاعات الأسبانية رفضتها ، وانضمت المنظمة كلها تقريبا الى الفوضويين فى الشقاق الذى نجم عن ذلك . لقد أوفد لافارج فعلا الى أسبانيا مندوبا « للمجلس العام » فى لندن يأمل تحويل الأسبانيين عن ولائهم لسياسة باكونين ، ولكن الموقف كله كان ضده . كما لم يستطع چوزيه ميزا أن ينافس فى صحيفته « امانسباسيون » — لسان حال القطاع الماركسى فى مدريد — صحيفة « راتسون » (فى اشبيلية ومدريد) ، التى كان يحررها نيقولا ألونزو مارسلاو ، وصحيفة « فدرابسيون » (برشلونة) وهما جريدتا الأغلبية . وكان آنسلمو لورنزو ، الذى جاء ليمثل أسبانيا فى مؤتمر « الاتحاد الدولى للعمال » فى لندن سنة ١٨٧١ ، أحد زعمـاء القطاع الفوضوى — وهو مؤلف عدد كبير من الكتب التى تدعو الى مذاهب الفوضوية « الجماعية » . وبعد أن نبذ « الاتحاد الدولى للعمال » الأسبانى فكرة التعاون مع الساسة الراديكاليين بدأ ينظم نفسه للقيـام بمحاولة ثورية . وفى سنة ١٨٧٣ حدثت عدة تمردات محلية — أخطرها كان فى قرطاجنة التى أعلن فيها قيام حكومة ثورية للجناح اليسارى استولت على مقاليد السلطة بعض الوقت . بيد أن فشل هذه الانتفاضـات دمر « الاتحاد الدولى للعمال » الأسبانى بوصفه حركة جماهيرية ، وان كان قد استمر كمنظمة سرية حتى نهاية ذلك العقد وأورث تقاليده الفوضوية للحركات الفوضوية والسندكالية الفوضوية الأسبانية الحديثة .

وقد وقعت هذه الحوادث ابان قلاقل سياسية عنيفة مستمرة . اذ أن ثورة جنرال بريم البيضاء فى سنة ١٨٦٨ أعقبتها فترة من التردد جاس خلالها المنتصرون أوروبا بحثا عن ملك دستورى ليخلف ايزابلا . وقرابة نهاية سنة ١٨٧٠ أمكن اقناع آماديه ساڤوى بقبول العرش ؛ بيد أن حكمه الملئ بالاضطرابات لم يدم أكثر من سنتين الا قليلا ، وفى هذه الفترة حدث الصراع بين الحكومة و « الدولية » . واستمرت الجمهورية التى أعلنت بعد تخليه عن العرش أقل من سنتين ، وكان لها فى هذه الفترة أربعة رؤساء جمهورية . وكان أحدهم هو الزعيم الاشتراكى فرانسيسكو بى مارجال (١٨٢٤—١٩٠١) الذى استمرت فترة رياسته يوما واحدا [١] : وثارت الحرب الأهلية بين أنصار كارلو وأنصار الفونسو ابن ايزابلا والجمهوريين والفوضويين ، حتى استدعى الفونسو فى سنة ١٨٧٤ لاعتلاء العرش وقضى على المعارضة المنقسمة . وقد أظهر الأسبانيون خلال سنوات الاضطرابات عدم قدرة كاملة على استخدام النظم البرلمانية المختلفة التى أريد تطبيقها ، كما أظهروا ميلا الى الاستقلال الذاتى المحلى ضد أية صورة من صور الحكم المركزى . وقد كان كثير من الجمهوريين من أنصار الحكم الذاتى للأقاليم المختلفة ؛ ولكن الاتجاه الفوضوى الواضح لحركات العمال جعل من المستحيل عليهم الحصول على تأييد شعبى وجعل العودة الى الملكية حتميا . ورأى ماركس بوضوح أن الفرصة الوحيدة لهزيمة الرجعية فى أسبانيا تكمن فى التعاون بين العمال والراديكاليين البورجوازيين ؛ بيد أن النتيجة الوحيدة لجهوده ، التى بذلها عن طريق لافارج ، لدعم هذه السياسة كانت أن فقد « المجلس العام » كل نفوذ له فى شئون أسبانيا .

---

(١) كتب بى مارجال ، الى جانب مؤلفاته الاشتراكية ، « تاريخ أسبانيا فى القرن التاسع عشر » الذى نشر فى سبعة مجلدات فى السنة التالية لوفاته .

وقد ظلت سويسرا خلال السنوات ما بين مؤتمر بازل فى سنة ١٨٦٩ ومؤتمر لاهاى فى سنة ١٨٧٢ ، المركز الرئيسى للتمرد داخل « الدولية » ضد زعامة ماركس والمجلس العام فى لندن . اذ كان باكونين يعيش هناك منذ ١٨٦٧ ، وأقام هناك المركز الرئيسى « لحلف الديموقراطية الاشتراكية » ولمراسلاته المستمرة مع الثوريين فى عدة بلاد . فمن سويسرا تسهل المحافظة على الاتصال بايطاليا وجنوب فرنسا وبمن هناك من مؤيدين فى النمسا وجنوب ألمانيا . كما أن أصدقاء باكونين الفرنسيين ، فى مرسيليا وليون ، كانوا على اتصال منتظم بالأسبانيين فى برشلونة وفالنسيا ؛ وكذلك كانت لشركائه الايطاليين صلات فى اليونان ، بل وحتى فى البلقان . هذا الى جانب أنه كانت توجد فى جنيف وبعض المدن السويسرية الأخرى جالية روسية كبيرة والزمرة المألوفة من المنفيين البولنديين ، انضم اليهم فى سنة ١٨٧١ جماعة كبيرة من اللاجئين من باريس ومن مراكز « الدولية » الأخرى فى فرنســا .

وكان باكونين فى الواقع قد أعلن رسميا حل « حلف الديموقراطية الاشتراكية » ، باعتباره منظمة دولية ، عندما رفض « المجلس العام للاتحاد الدولى للعمال » قبوله كهيئة منضمة بقطاعاته القومية الخاصة به ومؤتمراته الدولية المستقلة . بيد أنه كان من غير الممكن أن يعنى هذا الحل شيئا عمليا ، لأن « الحلف » لم يكن له فى الواقع أى تنظيم دولى نظامى تقريبا . ومن ثم فعندما حصل باكونين على اعتراف « الاتحاد الدولى للعمال » بقطاع الدعاية فى جنيف باعتباره قطاعا منضما « للدولية » ، كان هو وأتبــاعه لا يزالون فى مركز طيب للقيام بالدعاية ضد الاتجاهات المركزية والتسلطية التى اتهموا بها الزعامة فى لندن . وقد كان قطاع جنيف من « الحلف » ، الذى صار يعرف على نطاق واسع باسم « الحلف » فقط ، فى ذاته هيئة

دولية تماما مؤلفة فى الغالب من منـفيين روسيين وبولنـديين وايطاليين وفرنسيين ، مع قدر كاف من المؤيدين السويسريين يحول دون اعتباره مجرد هيئة أجنبية . والى جانب ذلك كان يحظى بتأييد « اتحاد چـورا الفدرالى » ضد الزعماء فى لندن ، وهو الاتحاد الذى أنشأه جيوم باعتباره قطاعا منفصلا « للاتحاد الدولى للعمال » واعترف به « المجلس العام » . وقد جاء هذا الاعتراف المنفصل « باتحاد چورا » نتيجة لنزاع داخلى عنيف بين السويسريين . فقد كانت جمهرة المهن المحلية فى جنيف ، باستثناء صناعة البناء ، تحبذ الاشتراك فى الشئون السياسية للمدينة والكانتونات وتعادى الاتجاهات المناهضة لهذه السياسة ، وهى الاتجاهات التى كانت سائدة فى قرى « الچورا » ومدنه الصغيرة . وفى مبدأ الأمر كانت جنيف والچورا قد نظمتا فى اتحاد فدرالى واحد « للدولية » تحت زعامة ألمانى من محاربى سنة ١٨٤٨ القدامى هو ج . ب . بكر (Becker) . وقد ظل بكر بعض الوقت ، برغم أنه كان على صلة وثيقة بماركس وعلى اسـتعداد لقبول توجيهه عادة ، يعمل مع باكونين و « حلفـه » فى معارضة السـياسات الراديكالية البورجوازية التى اتبعها كوللرى واتحادات جنيف المهنيـة . ولكن عندما حصلت الجماعات المناهضـة للسياسة تحت زعامة باكونين وجيوم على أغلبية فى « الاتحاد » المشترك ، رفضت الأقلية — وكانت فى الوقت نفسه أغلبية فى جنيف — قبول القرار القاضى بعدم الاشتراك فى السياسة المحلية ، وانضم اليها « بكر » بعد شىء من التردد ، خاصة وأن اليمين المتطرف ، بزعامة كوللرى ، كان قد قطع صلته تماما « بالدولية » . ولما واجه « المجلس العام » فى لندن هذا الانشقاق وافق على قبول كل من « اتحاد جنيف » و « اتحاد چورا » هيئة منضمة ، على شريطة أن يتخذا هذين الاسمين المنفصلين . وهكذا كان فى جنيف نفسها هيئتان متنافستان

— « اتحاد جنيف » و « حلف الدعاية » فى جنيف التابع لباكونين — وكانت الهيئة الثانية تعمل على اتصال وثيق « باتحاد چورا » تحت زعامة جيمس جيوم وآديمار شفيتز جيبل . وكان « حلف » باكونين قد تقدم أصلا ، كما رأينا من قبل ، بطلب قبوله قطاعا من قطاعات « اتحاد جنيف »، ولكن طلبه رفض رغم قبول « المجلس العام » فى لندن له . وبذلك صار الفوضويون أحرارا فى القيام بدعايتهم عن طريق جهازين منفصلين — عن طريق « حلف جنيف » عندما يلائمهم ذلك ، وعن طريق « اتحاد چورا » عندما يرغبون فى العمل بوصفهم قطاعا قوميا من قطاعات « الاتحاد الدولى للعمال » . وكان هذا يعنى أن « الحلف » كان يعمل أساسا مع ايطاليا وأسبانيا والقطاعات التى تنتمى الى الجناح اليسارى فى جنوب فرنسا ، بينما كانت المعاملات مع بلجيكا وهولنده وباريس ولندن تتم أساسا عن طريق « اتحاد چورا » . وألح باكونين فى مبدأ الأمر على جيوم لينشىء قطاعا مستقلا « للحلف » فى « الچورا » ، ولكن جيوم رفض أن يفعل ذلك كما رفض أن ينضم الى « الحلف » كعضو . فقد رأى فائدة العمل باسم اتحاد اقليمى تابع « للاتحاد الدولى للعمال » بدلا من العمل مع شيعة متمردة علنا .

وقد كان موقفا متناقضا أن صوت باكونين نفسه فى مؤتمر بازل الى جانب توسيع سلطات « المجلس العام » الذى وجد أتباعه من الفوضويين والسندكاليين أنفسهم يتمردون ضده بصورة متزايدة . ففى سنة ١٨٦٩ ، قبل نشوب الحرب الفرنسية البروسية ، ساد الاعتقاد على نطاق واسع بأن هناك ثورة ، مثل ثورة سنة ١٨٤٨ ، وشيكة الاندلاع — ثورة عامة تبدأ فى باريس وتنتشر فى جميع أنحاء أوروبا وستتيح للعمال المنظمين الفرصة التى كانوا أقل نضجا من أن ينتهزوها فى سنة ١٨٤٨ ، فرصة تحويل هذه

الثورة الى حركة بزعامة البروليتاريا وتحت سيطرتها . وقد اضطر باكونين الى الموافقة على أن مثل هذه الثورة تتطلب توجيها ثوريا مركزيا ؛ وأى هيئة غير « المجلس العـام » يمكن أن تقوم بهـذا الدور ؟ ولم يوافق الايطاليون والأسبان ، وقد ركزوا اهتمامهم على ثوراتهم القومية الخاصة بهم ، حتى فى هذه المرحلة ؛ ولكنهم عندئذ كانوا لا يمثلون سوى جماعات صغيرة فى مجالس « الاتحاد الدولى للعمال » ، فقد كان الفرنسـيون والبلجيكيون ومعظم السويسريين فى ذلك الوقت يريدون فعلا زعامـة موحدة ؛ وكان دور البريطانيين العملى فى نشاط « الدولية » وقتئذ من الضآلة بحيث كان فى وسع ماركس أن يقول أى شىء تقريبا يروقه باسمهم. ولكن بعد أن نشبت الحرب البروسية الفرنسية فى ١٨٧٠ تبدد الأمل فى ثورة أوروبية عامة عندما اكتسحت ألمانيا موجة من المشاعر الحماسية . وكان من أثر هزيمة فرنسا أن تغير طابع الثورة فيها اذ جعل نتيجتها وقفا على رضا البروسيين ، وأكثر من ذلك أن هزيمة الكوميون فى باريس جعلت من الجلى أن يوم الثورة البروليتارية فى غرب أوروبا لا يزال بعيدا جدا .

وكان رد فعل ماركس بالنسبة لتغير الموقف قبولا واقعيا للوقائع كما فعل بعد سنة ١٨٥٠ . وقد أدرك تماما أن فرص « الدولية » بوصفها أداة للثورة الأوروبية قد ولت ، وكان على تمام الاستعداد لأن يضع لها حدا ، اذا استطاع ، بدلا من أن يتركها لتصير أداة فى قيام سلسلة من التمردات غير العمليـة التى تكلف كثيرا . بينما كان باكونين من الناحية الأخـرى ، والفوضويون بصفة عامة ، يركزون اهتمامهم على ايطاليا وأسبانيا وروسيا أكثر من البلاد المتقدمة صناعيا ، ولم يؤثر فيهم البتة تغير الموقف فى الغرب. اذ لم يعد الأمر بالنسبة لهم مسألة ثورة أوروبية عامة بقدر ما هى انتهاز لكل فرصة متاحة من الجهاد الثورى فى أى مكان — بصرف النظر عن

فرص النجاح بالمرة تقريبا — لأنهم تعلقوا بفكرة أن كل انتفاضة جزء من عملية التربية الثورية للجماهير ، ومن ثم فهى خطوة فى الاتجاه نحو الهدف المطلوب من استئصال شأفة البناء الاجتماعى القائم . ولذلك رأى الفوضويون فى كل مركزية عقبة ضد التوثب المحلى الحر وضد حيوية الجماهير الثورية . ولذا كانوا أبعد ما يكون عن الرغبة فى منح « المجلس العام » سلطات أوسع فى توجيه الحركة ، بل كانوا يريدون الغاءها كلية وأن يستبدلوا بها « مكتب للمراسلات » يحافظ على صلة البلاد المختلفة بعضها ببعض ولكن لا تكون لديه أية انابة فى توجيه سياستها بأية صورة من الصور .

ولم يكن هذا الصراع بين وجهات النظر نتيجة لأية « مؤامرة » من ناحية باكونين أو من ناحية ماركس . بل انه نشأ من خلاف حقيقى فى اتجاهات الحركات التى تألفت منها « الدولية »وطابع كل منها . وقد قام فعلا باكونين وجيوم والزعماء الأسبان والايطاليين بدعاية قوية ضد ماركس و « المجلس العام » ؛ ولكنها لم تكن تتسم بأية صبغة تآمرية ، اللهم الا اذا اعتبرنا عادة باكونين من الميل لاضفاء طابع تآمرى على أكثر تصرفاته العادية . بيد أن ماركس من ناحيته ، وقد اشتد حنقه على ما اعتبره حماقة غير واقعية من جانب الفوضويين ، تكونت لديه ، مع مرور الوقت وبلوغ الشجار ذروته ، صورة مبالغ فيها من جنون التآمر دفعته الى أن يرى فى حركة مناهضة التسلطية كلها مؤامرة شريرة موجهة ضده شخصيا — وهو اتجاه شجعه انجلز بشدة لسوء الحظ فى عبادته لبطله . هذا الى جانب أن باكونين ، الذى كان دائما يتسم بشىء من الحماقة الى جانب كونه قوة بركانية ، ارتكب خطأين جسيمين بدا لماركس ، فى حالته العصبية المتوترة ، أنهما ينطويان على تفسيرين شريرين .

وكان أول الخطأين ، وأقلهما أهمية الى حد بعيد ، يتعلق بترجمة المجلد الأول من كتاب ماركس « رأس المال » ، الذى كان قد ظهر فى جنيف فى سنة ١٨٦٧ ، الى الروسية . ويدل قيام باكونين بمهمة ترجمة «رأس المال» فى سنة ١٨٦٩ ، وموافقة ماركس على قيامه بذلك ، على أن الاثنين لم يكونا عدوين فى هذه المرحلة بالتأكيد . ولا ريب أنه لم يكن من المتوقع البتة أن يكمل باكونين ترجمة الكتاب ، أو أن الترجمة كانت سترضى ماركس لو أنها تمت ، اذ أن باكونين ترك كل شىء بدأه فى حياته تقريبا دون أن يكمله ، وكان أبعد الناس فى الوجود عن القيام باخلاص بمثل هذه المهمة العسيرة المرهقة . ومن ناحية أخرى لم يكن من الغريب مطلقا أن يستولى باكونين ، الذى كان يعانى الافلاس عادة ويحاول الحصول على المال بكل الوسائل حيثما يجده ، على مقدم أتعاب عن الترجمة ولا يرده عندما ظهر جليا أنها لن تتم أبدا . كانت هذه هى طريقة ذلك العملاق الروسى ، الذى كان أيضا مجرد طفل كبير فيما يتصل بعدم المسئولية الكامل فى الشئون المالية . ولكن لابد أن ماركس كان يعرف باكونين معرفة طيبة بحيث لا يحق له أن يدهش، مهما بلغ حنقه ، لسوء تصرفه معه . ولكن لسوء الحظ أن حكاية الترجمة هذه اختلطت بموضوع آخر أكثر خطورة بكثير جعل ماركس يعلن الحرب بلا مواربة على باكونين وجميع أصدقائه .

وهذا الموضوع هو مسألة نيكاييف المعروفة ، التى تكرر سردها بحيث يكفينى أن أضع هنا مجرد خطوطها الرئيسية . لقد كان سرجى نيكاييف (١٨٤٧ — ١٨٤٢) ، وهو شاب روسى وصل سويسرا فى سنة ١٨٦٩ وأصبح لفترة ما صديقا وثيق الصلة بباكونين ، يعانى بوضوح مرضا عصابيا . اذ تبدو آراء باكونين معتدلة ولطيفة الى جانب شهوته للفوضى والتدمير . ولا مجال للشك فى اصالة حماسته الثورية — فقد دفع

رأسه ثمنا لها وهو فى الرابعة والثلاثين فى قلعة بطرس وبولس التى سُجن فيها عشر سنوات . بيد أن ثوريته وتطبيقه لها فى سلوكه الشخصى كان من نوع يحدث صدمة لأى شخص محترم — بما فى ذلك حتى باكونين ، عندما عُرفت الوقائع . انه نبذ كل القواعد الأخلاقية على أنها خرافة بورجوازية، ولم يعترف بأى حدود للجهاد الثورى . لقد اغتال شريكا من شركائه لأنه أراد أن يعرف أكثر مما ينبغى عن أحوال « لجنته الثورية » الوهمية ، ورتب الجريمة بحيث يلقى الاتهام على الأعضاء الآخرين من جماعتـه ، وبذلك يضمن تضامنهم الثورى ؛ ولم يكن يتورع عن اثارة شبهة الشرطة فى الثوريين الذين لا يتفقون معه فى تطرفه لكى يرغمهم على الاشتراك معه الى أقصى حد فى مؤامراته . وكان يكذب بلا تردد على أصدقائه وعلى أعدائه على السواء ، وروى القصص الخيالية عن مغامراته . وقد اخترع لارضاء باكونين قصة عن حركة ثورية كبرى تجتاح روسيا وعن تنظيم سرى أدعى أنه يعمل تحت زعامته . وتظاهر عندما وصل سويسرا بأنه هارب من قلعة بطرس وبولس ، رغم أنه لم يقبض عليه من قبل قط . وقد صدق باكونين لفترة ما كل قصصه ووقع الى حد كبير تحت تأثير هذا الشاب ذى الواحد وعشرين سنة الذى لم يكن له فى الواقع أى نشاط ثورى سابق ســوى زعامة مجموعة صغيرة من الطلبة ليس لها نفــوذ كبير . واقتنع باكونين بالتعاون معه فى اعداد سلسلة من النشرات المتطرفة فى العنف لتهريبها داخل روسيا ؛ ولم يزل حتى اليوم موضوع ما اذا كان باكونين قد اشترك فعلا ، تحت تأثير نيكاييف ، فى وضع « الموعظة الثورية » المشهورة التى شرد فيها بلا تحفظ مذهب اللاأخلاقية الثورية كاملا . وحتى اذا لم يكن باكونين قد كتب « الموعظة » فانه بلا شك وافق عليها ، وكثيرا ما قال نفس الأشياء تقريبا ، وان يكن بأسلوب أقل فجاجة . وقد أطلق باكونين على نيكاييف

اسم « الولد » وصار من المخلصين له ، وقد أرضى كبرياءه ذلك الاهتمام من جانب شخص كان يعتبره رسول « روسيا الشابة » الى راعى الثورة . وحتى عندما افتضح أمر نيكاييف لم يستطع أن ينسى حبه له ، وان كان قد اضطر الى اعلان عدم تحبيذه لسلوك أثيره ولكن ليس لأفكاره . بيد أن الضرر كان وقع قبل أن يكتشف أمر نيكاييف ويقطع تعاونه معه .

ووجد نيكاييف باكونين فى مأزق وقد سئم العمل فى ترجمة « رأس المال » ووعده بأن يخلصه من تعهده . وقد فعل ذلك بطريقته الخاصة إذ هدد الناشر تهديدات غامضة اذا أصر على مطالبة باكونين بالاستمرار فى الترجمة أو برد مقدم الأتعاب التى أخذها . وبلغ ذلك الى علم ماركس فثار غضبا عندما سمع النبأ ، واعتبر ذلك مما يؤكد تورط باكونين الكامل مع نيكاييف ويثبت سوء نيته عمدا وعداءه نحوه شخصيا . وشعر فى ذلك بمؤامرة للحيلولة دون نشر كتابه العظيم بالروسية ، واختلط ذلك فى ذهنه بكراهيته المتأصلة لروسيا والأساليب الروسية ، وباستنكاره الشديد لنهلستية نيكاييف ونبذه لكل مبادىء الاحترام البشرى ، وباعتقاده بأن هناك مؤامرة واسعة النطاق لتقويض « الدولية » بتنصيب باكونين دكتاتورا عليها بدلا منه . والواقع أن مراسلات باكونين وكتاباته المنشورة تدل بوضوح على أنه كان يحمل اعجابا عميقا ، وان لم يكن مطلقا بأى حال من الأحوال ، لمقدرة ماركس الفكرية ، رغم اختلافه مع سياسته ؛ كما أنه يكاد يكون من المؤكد أن باكونين لا علاقة له بالتهديدات التى وجهها نيكاييف للناشر الذى كان يزمع نشر الترجمة الروسية « لرأس المال » . بيد أن ماركس لم يعد فى حالة تسمح له ببحث المسألة بتعقل ، وكان من نتيجة ذلك أن اجتماع « الاتحاد الدولى للعمال » الذى عقد فى لندن سنة ١٨٧١ ، بدلا من المؤتمر العام الذى كان من المستحيل وقتئذ اجتماعه،

أضاع قسما كبيرا من وقته فى بحث اتهامات ماركس ضد باكونين بدلا من تبادل وجهات النظر فيما يجب أن تفعله « الدولية » فى مواجهة هزيمة كوميون باريس وأفول الحركة فى فرنسا .

وحدثت تعقيدات أخرى فى الموقف بسبب نشاط منفى روسى آخر فى جنيف هو نيقولا يوتين . فقد غادر يوتين روسيا فى سنة ١٨٦٣ وكان يعيش فى الغالب فى سويسرا منذ ذلك التاريخ . وكان قد تعاون مع باكونين، ثم تشاجر معه ، وصار زعيم جماعة من الروسيين تعارض الجماعة التى تنتمى الى « حلف الديموقراطية الاشتراكية » الذى أنشأه باكونين . وفى أوائل سنة ١٨٧٠ تمكن من السيطرة على جريدة «الاتحاد الدولى للعمال» فى جنيف ، « المساواة » ، التى كانت قبل ذلك فى أيدى أصدقاء باكونين . وشرع بعد ذلك فى تنظيم قطاع روسى « للدولية » فى جنيف ينافس « الحلف » ، وتقدم الى « المجلس العام » يطلب الاعتراف بهذا القطاع ، مدعما طلبه برجاء الى ماركس أن يكون ممثله فى « المجلس » . وقبل ماركس ، تحدوه رغبته فى تأييد أية حركة ضد باكونين ، هذه المهمة وحمل « المجلس » على قبول الطلب ، وقد أشار ماركس فى أحد خطاباته الى أنه موقف غريب حقا أن يجد نفسه ممثلا لأى شىء روسى . وبعد ذلك جعل يوتين يغذى ماركس بمعلومات من جنيف ضد باكونين وأتباعه ، ولعب دورا كبيرا فى اثارة ماركس الى روح انتقامية جعلته على استعداد لاستخدام أى سلاح ضد خصمه . وحضر يوتين اجتماع لندن فى سنة ١٨٧١ واشترك فى المناقشات التى دارت حول باكونين والفوضويين ، وعهد اليه باعداد تقرير عن مسألة نيكاييف التى أعلن الاجتماع بصورة حاسمة أن لا علاقة لها « بالاتحاد الدولى للعمال » . واختفى يوتين من الحركة بعد أن لعب دوره فى المنازعات التى قوضت أركان « الدولية » . اذ أنه عاد الى روسيا وتصالح مع القيصرية وقضى بقية أيام حياته « مقاولا » حكوميا ثريا محترما.

وقد مثل فرنسا فى اجتماع لندن الذى عقد فى سبتمبر سنة ١٨٧١ عدد من اللاجئين فقط — ڤايان وفرانكل وروشات وسراييه من باريس ، وباستليكا من مرسيليا . ومثل سويسرا اثنان — يوتين وهنرى بيريه الذى كان من جنيف وأحد مؤيدى باكونين سابقا ثم انضم الى الجانب الآخر . وكان « المجلس العام » فى نزاع مع « اتحاد چورا » حول مسألة اجراءات فرفض أن يدعو أى شخص يمثل المعارضة السويسرية . وكان لأسبانيا ممثل واحد ، . ولم يكن لايطاليا ممثلون ، وضم الوفد البريطانى جون هيلز وتوماس موترشيد الايرلندى فقط ، اللهم الا اذا حسبنا الأجانب فى لندن — ماركس وانجلز وايكاريوس ويونج ، وكون من الدانيمارك ، وأنطون رابيكى البولندى . أما وفد بلجيكا ، البلد الوحيد الذى كانت « الدولية » لا تزال تتمتع بازدهار حقيقى فيه ، فكان يضم ستة على رأسهم سيزار دى بابيه ، وقد وقفت هذه المجموعة موقفا معتدلا ولكنها لم تستطع أن تحول دون ضياع الوقت فى مسألة خطايا باكونين ضد « المجلس العام » وضد ماركس بصفة خاصة . ولم يكن هناك ألمان ، لأن الحركة الألمانية كانت معطلة الى حد كبير لفترة ما نتيجة للحرب .

وكان ماركس فى هذه المرحلة ، والى انعقاد « مؤتمر لاهاى » فى العام التالى ، يعمل فى تحالف مؤقت مع اللاجئين الفرنسيين ، الذين كانوا من أتباع بلانكى فى الغالب ، ضد الفوضويين . وكان أنصار « الدولية » من البريطانيين ، ولم يعد بينهم أى من زعماء النقابات الكبار ، يطالبون بانشاء « مجلس فدرالى بريطانى » منفصل . وما دام الزعماء الرئيسيون « لمجلس المهن بلندن » و « لمؤتمر النقابات » الذى أنشىء حديثا ، مؤيدين « للاتحاد الدولى للعمال » كان يمكن الرد بأن انشاء « مجلس » منفصل لبريطانيا العظمى لن يعنى سوى تكرار لعملهم فى هذه الهيئات وفى « عصبة الاصلاح

القومى » وخليفتها « عصبة التمثيل النيابى للعمـــال » التى أنشئت فى سنة ١٨٦٩ . ولكن عندما انسحب الزعماء البريطانيون ، بعضهم قبـــل أحداث كوميون باريس والبعض الآخر نتيجة لتأييد « الاتحاد الدولى للعمال » له ، صار من الواضح أن « الدولية » لا يمكن أن يكون لهـــا وجود حقيقى فى بريطانيا العظمى الا اذا نُظمت تنظيما منفصلا تحت اشراف « مجلسها » الخاص بها باعتباره المركز الذى تلتف حوله آراء الجنـــاح اليسارى للطبقة العمالية الذى يقف موقف العداء من الأساليب المعتدلة الدؤوبة الى تتبعها زمرة زعماء النقابات . ومن ثم أنشىء على الفور بعد اجتماع لندن « مجلس فدرالى بريطانى » « للاتحاد الدولى للعمـــال » منفصلا عن « المجلس العام » ، ولكن هذا « المجلس الفدرالى » لم يحظ بأى تأييد جماهيرى . بيد أن انشاءه زاد الأساس الذى تقوم عليه سلطة « المجلس العام » ضعفا على ضعف ؛ لأنه لم يكن هناك ضمان بأى حال من الأحوال لأن يتصرف المجلس الجديد كما يريد ماركس ، ولا أن يتركه وشأنه كما كان الأعضاء البريطانيون السابقون ، من الزعماء الكبار ، فى « المجلس العام » يفعلون عادة .

ومن بين القرارات التى اتخذت فى اجتماع لنـــدن « للدولية » قرار أعلن الضرورة القصوى لأن يقوم عمال كل بلد بتكوين أحزابهم السياسية الخاصة بهم مستقلين عن جميع الأحزاب البورجوازية . وكان من شأن عدم وجود الفوضويين والطابع الغالب للوفد الفرنسى الذى تألف أغلبه من بلانكيين أن مر هذا القرار بسهولة ؛ بيد أنه لم يكن من المحتمل أن تقبله المعارضة غير الممثلة التى نازعت فى اختصاص الاجتماع فى اتخاذ قرارات ملزمة « للدولية » . وقامت الجماعات السويسرية المعادية لماركس على الفور بالدعوة الى عقد مؤتمر خاص بها أعلن رفضه لقرارات لندن وأصدر خطابا دوريا الى جميع « الاتحادات » التى تتألف منها « الدولية » تحثها

على المطالبة بعقد مؤتمر صحيح في أقرب موعد ممكن . وصار من الواضح أنه عندما ينعقد مثل هذا المؤتمر لابد أن يقوم صراع لا رحمة فيه بين الفوضويين والفدراليين من ناحية ودعاة المركزية وأنصار الجهاد السياسى من ناحية أخرى .

وقد وقع هذا الصراع الذى طال انتظاره فى « مؤتمر لاهاى » فى سنة ١٨٧٢ — آخر اجتماع حقيقى « للدولية الأولى » بكامل قوتها . والواقع أنه كان ، على الأقل على الورق ، أوسع المؤتمرات التى عقدتها « الدولية » تمثيلا الى حد بعيد . فلم يتغيب عنه من بين الأمم التى لعبت أى دور جدى فى الحركة سوى الايطاليين . فقد رفضوا الحضور كما رأينا . بينما أرسل الأسبان خمسة مندوبين ، والبلجيكيون ثمانية ، والسويسريون أربعة — يمثلون كلا الجماعتين المتنافستين . وكان هناك سبعة مندوبين غير ظاهرين من « المجلس الفدرالى البريطانى » والهيئات المتصلة به . وكان الألمان ، الذين أرسلوا عشرة مندوبين ، يمثلون لأول مرة على نطاق كبير. وظهر الهولنديون لأول مرة بأربعة مندوبين والدانيماركيون بواحد . وكان هناك ثلاثة مفروض أنهم يمثلون الولايات المتحدة ، وعلى رأسهم ف . ا . سورج صديق ماركس ؛ ولكنهم كانوا جميعا مهاجرين أوروبيين . كما جاء مندوبان أشير الى أن واحدا منهما عن المجر والآخر عن بوهيميا . وحضر عن فرنسا ثلاثة تحت أسماء مستعارة — وكانوا مجموعة غامضة واحد منها على الأقل جاسوس . ولكن كان هناك أيضا عدد من المنفيين الفرنسيين اشتركوا فى المؤتمر بوصفهم ممثلين عن « المجلس العام » — شارل لونجويه ، زوج ابنة ماركس ، وادوارد ڤايان البلانكى ، وليو فرانكل وبعض الأشخاص الآخرين ممن اشتركوا فى « الكوميون » . وأخيرا جاء أيضا من « المجلس العام » المجموعة القديمة من زملاء ماركس فى العمل وهم جورج ايكاريوس واتين دوبون وفردريك لسنر ، ثم ماركس وانجلز

شخصيا — وكان هذا هو أول مؤتمر كامل حضره أى منهما ، وان كان ماركس قد اشترك فى الاجتماعات التحضيرية . ولكن كان هناك فراغ بين صفوف « المخلصين » القدامى . اذ أن هرمان يونج ، صـانع الساعات السويسرى المقيم فى لندن الذى رأس عدة اجتماعات سابقة بوصفه حليف ماركس القوى ، رفض الحضور .

والواقع أن الجماعة القديمة قد أصيبت بتصدع . اذ أن أساليب ماركس وانجلز فى محاولة حشد المؤتمر بأنصارهما والروح الانتقامية التى سرت فى هجومهما على خصومهما السويسريين ، وربما أكثر من ذلك كله ، هجمات ماركس بلا هوادة على النقابيين البريطانيين الذين انصرفوا عن الدولية ، كل ذلك أثار عداء يونج وايكاريوس ، فلم يعودا مستعدين للسير وراء ماركس . ولم يرقهما ضم البلانكيين الى « المجلس العام » ، كما لم يكونا على استعداد لرؤية « الدولية » تتصدع باصرار ماركس على طرد زعماء المعارضة ، بما فيهم باكونين نفسه ، رسميا . ولابد أن ماركس كان يدرك تمام الادراك أن مثل هذه السياسة ستكون فيها نهاية «الدولية» : اذ كانت ستؤدى حتما الى ابعاد الأسبان وقسـم كبير من البلجيكيين ومعظـم السويسريين . ومقابل ذلك كان من المحتمل اقناع الألمان ، وكانوا كلهم تقريبا من دعاة الجهاد البرلمانى الأقوياء ، للقيام بدور حقيقى ، ولكن ماذا كان يبقى لهم يتعاونون معه بعد أن لم تعد هناك أية حركة حقيقية فى فرنسا أو بريطانيا العظمى ؟ بيد أن ماركس كان مصرا تماما على تحقيق أهدافه وتدمير « الدولية » بدلا من المخاطرة بوقوعها فى أيدى خصومه .

وكان المقصود « بمؤتمر لاهاى » أن يبحث عددا من القضايا المهمة الخاصة بالسياسة الاشتراكية والتى كانت قد حولت فى « مؤتمر بازل » فى سنة ١٨٦٩ الى « الاتحادات » لاستيفاء بحثها . ولكن عندما حان الوقت لم يعر أحد اهتماما كبيرا لأى شىء آخر سوى القضية الكبرى بين دعاة

الجهاد السياسي والفوضويين . لقد كان الموقف هو ماركس ضد باكونين ، والى أن ينتهي الأمر بقرار ما في هذا الشأن لم يكن هناك شيء آخـر . وعندما وصل الأمر الى أخذ الأصوات كانت هناك أغلبية واضحة ضـد الفوضويين والفدراليين الى جانب الجهاد السياسي . ومما يستحق الاهتمام أن ننظر كيف كانت تتألف الأغلبية والأقلية في القضية الرئيسية . ولا يمكن اعتبار الأرقام التالية صحيحة تماما ، حيث كانت هناك عدة انقسامات كما لم يدل كل مندوب بصوته .

	أغلبية	أقلية
ألمـانيا	١٠	—
بريطانيا العظمى	—	٥
فرنسـا	٦	١
بلجيـكا	—	٧
سـويسرا	٢	٢
آسـبانيا	١ (١)	٤
المجـر	١	—
بوهيميـا	١	—
هولنـده	—	٤
الدانيمـارك	١	—
الولايات المتحدة	٢	١
المجلس العام	١٦	٥
	٤٠	٢٩

(١) لافارج ـ زوج ابنة ماركس .

وبذلك كان « المجلس العام » ، المكون فى الغالب من أتباع ماركس، ومن البلانكيين ، والمجموعة الألمانية المتماسكة هما عصب الأغلبية ، بينما كان البلجيكيون والبريطانيون المنشقون هم العناصر الرئيسية فى الأقلية . أما سويسرا فكانت منقسمة ، وكان الهولنديون والأسبان مع المنشقين ، وكذلك بطبيعة الحال كان الايطاليون الغائبون لو أنهم أرسلوا وفدا . وفى جانب الأغلبية كان مندوبو بوهيميا والمجر والدانيمارك ، وكذلك بصفة عامة مندوبو الولايات المتحدة ، يمثلون حركات لا وجود لها أو لا وجود لها تقريبا ؛ وكانت الحركة الفرنسية قد تبعثرت ولا يمكن تمثيلها تمثيلا حقيقيا . وكان الوضع قريبا جدا من أن يكون للألمان ، ويشمل ذلك بمن فيهم من المنفيين ، ومعهم البلانكيون الفرنسيون الأغلبية ضد الباقين كلهم .

وبدأ « مؤتمر لاهاى » باصدار سلسلة من القرارات التى تدعم سلطات « المجلس العام » ، بل وتهديد أية جماعة تعترض على سياسته بالطرد فى الواقع . ثم عرض موضوع مقر « المجلس العام » فى المستقبل ، وكان دائما يعقد فى لندن . فتقرر بأغلبية ضئيلة جدا أن لندن يجب ألا تكون المقر بعد ذلك ، وعندئذ اقترح انجلز نقل المقر الى نيويورك . وجاء هذا الاقتراح الغريب ، الذى لم يكن معظم الحاضرين يتوقعونه ، مفاجأة للمندوبين وأشاع الفرقة فى الأغلبية وواجه الأقلية بمعضلة . فاذا كان ماركس وأصدقاؤه لا يريدون « الدولية » فى لندن ، فأين يذهب ؟ فالسويسريون والبلجيكيون والهولنديون لا يريدونها ؛ لأنهم كانوا ضد وجود أى « مجلس عام » يتمتع بالسلطات التى منحه اياها «المؤتمر» . وكان الأسبان فى نفس الموقف ؛ كما أن القوانين فى ألمانيا لا تسمح بقيام منظمة دولية على أرضها . وكان من الواضح أن فرنسا خارج المناقشة ؛ ولكن

البلانكيين كانوا يقاومون بعنف ابعاد ما اعتبروه الجهاز المركزى للثورة فى أوروبا . وفى النهاية أدلى ثلاثون مندوبا بأصواتهم موافقين على النقل الى نيويورك ؛ و ١٤ رأوا أن يكون المركز فى لندن ، رغم أن لندن لم تكن تريد ذلك ؛ وواحد أراد نقله الى بروكسل وواحد الى برشلونه : وامتنع عن التصويت ثلاثة عشر مندوبا .

وقد قيل أحيانا ان ماركس وانجلز اعتقدا حقيقة ان « الدولية » يمكن أن تجد أساسا جـديدا لعملياتها فى الولايات المتحدة وتستطيع أن تظل هناك على قيد الحياة الى أن يحين الوقت المناسب لعودتها الى أوروبا ثانية . فقد سجلت اجتماعات مؤتمرات « الدولية » بين الفينة والفينة آراء تعبر عن الأمل فى نمو الحركة العمالية الأمريكية ؛ كما جرت بعض الاتصالات بين « المجلس العام » وعدد من زعماء النقابات فى الولايات المتحدة . وكان « مؤتمر بازل » فى سنة ١٨٦٩ قد حضره أمريكى واحد هو أندرو كار كامرون (١٨٣٤—١٨٩٠) ، محرر « محامى العمال » فى شيكاغو وأحد الأعضاء البارزين فى « عصبة الثمانى الساعات » و « الاتحـاد القومى للعمال » ، وكان فى مؤتمر لاهاى ثلاثة مندوبين عن الولايات المتحدة ، اثنان من اللاجئين الفرنسيين ومهاجر ألمانى . ولكن « الدولية ؟ لم يكن لها نفوذ فى أمريكا فى أى وقت من الأوقات ، ولم يكن من المحتمل أن تحصل على أى نفوذ بعد أن طردت من أوروبا . ولم يكن ف . ا . سورج (١٨٢٧— ١٩٠٦) ، المهاجر الألمانى الذى حضر من الولايات المتحدة الى لاهاى بناء على الحاح ماركس ، والذى جعل ماركس يدفعه دفعا الى قبـول مركز السكرتير العام ، لم يكن غافلا عن حقيقة مستقبل « الدولية » هنـاك . وليس هناك أى شك فى أن ماركس وانجلز أرادا نقل « المجلس العام » الى نيويورك ، لا لأى خير يتوقعانه من وجوده هناك ، ولكن لكى يحولا دون

وقوعه فى الأيدى التى كان لا بد أن يقع فيها اذا بقى فى لندن . ولذلك استشاط الكوميونيون السابقون غضبا ، اذ كانوا يؤملون فى السيطرة على « الدولية » بعد اذ انسحب النقابيون البريطانيون وطرد الفوضويون .

بيد أنه لم يكن فى استطاعة ماركس وانجلز أن يضعا حدا للدولية ، وان استطاعا أن يحرما خصومهما من أى حق دستورى فى وراثته . اذ أن الأقلية بعد هزيمتها فى لاهاى شرعت فى اعادة انشاء « الدولية » على أساس من اللامركزية الكاملة كما كانوا يريدون دائما . وبعد « مؤتمر لاهاى » مباشرة عقد الفوضويون الخلص مؤتمرا فى زيوريخ وقرروا ، بناء على اقتراح من باكونين ، انشاء « دولية » سرية جديدة خاصة بهم . وانتقلوا من هذا الاجتماع الى مؤتمر علنى عقد فى سانت امييه بدعوة من الايطاليين واشتركوا فى اعادة تأسيس « الاتحاد الدولى للعمال » باعتباره اتحادا فدراليا بين اتحادات قومية مستقلة . وأعلن مؤتمر سانت امييه رفضه للقرارات التى اتخذت فى لاهاى ، كما رفض الاعتراف « بمؤتمر لاهاى » نفسه بوصفه اجتماعا شرعيا « للدولية » ، وأعلن أنه الخليفة الشرعى « للمؤتمرات » السابقة التى عقدت فى الستينات من القرن التاسع عشر . والواقع أن هذا المؤتمر كان لا يمثل سوى الايطاليين والأسبانيين « واتحاد چورا » السويسرى وحفنة من اللاجئين الفرنسيين .

وسرعان ما اتصلت هذه الجماعات بالبلجيكيين والهولنديين الذين كانوا يؤلفون قسما كبيرا من الأقلية فى لاهاى ، وعقدت فى أعقاب مؤتمر سانت امييه عدة مؤتمرات أخرى يؤيدها أساسا السويسريون والبلجيكيون والأسبانيون والايطاليون وعدد من اللاجئين الفرنسيين . وظلت هذه المؤتمرات حتى سنة ١٨٧٤ تحظى بتأييد قسم من « المجلس الفدرالى

البريطانى » ، الذى كان قد انقسم بعد مؤتمر لاهاى الى جماعتين متنافستين ليس لأى منهما أهمية تذكر . وفى سنة ١٨٧٣ انعقد مؤتمران متنافسان « للدولية » فى جنيف . ولكن المؤتمر الذى دعا الى عقده « المجلس العام » من نيويورك أصيب بفشل ذريع . اذ أن « المجلس العام » لم يستطع جمع المال الكافى لارسال أى ممثلين له عبر الأطلنطى ؛ ووقع عبء التنظيم فى جنيف على عاتق ج . ب . بكر السىء الحظ . ولما رأى ماركس وانجلز أن المؤتمر سيفشل حتما ، لم يقتصرا على عدم الحضور هما شخصيا ، ولكنهما أيضا نصحا مؤيديهما بعدم الحضور ، بحيث أن المؤتمر لم يحضره أحد من لندن . ولم يكن هناك بلجيكيون ولا ايطاليون ولا أسبان — بل الواقع أن أحدا لم يحضره سوى أولئك السويسريين والألمان فى سويسرا الذين استطاع بكر جمعهم ، ومندوب نمساوى واحد ، اسمه هانيريخ اوبروبندر . واشترك بكر وأوبروبندر فى اصطناع أوراق اعتماد لحوالى عشرين مندوبا من قطاعات غزيا انتماءها « للدولية » فى سويسرا الألمانية وألمانيا والنمسا ؛ وبهذه الأغلبية استطاعا احباط محاولات الفرنسيين من أهل جنيف الذين أرادوا أن ينقلوا مركز « الدولية » من نيويورك الى جنيف والبدء فى مفاوضات مع المنسحبين بأمل اعادة الوحدة للشيع المتفرقة . وبعد ذلك لم يسمع شىء عن « دولية » ماركس ، الا فى الولايات المتحدة . فقد استمرت تقاوم بضع سنوات أخرى فى أمريكا مصحوبة بمنازعات داخلية عنيفة . واستقال سورج فى سنة ١٨٧٤ ؛ وانتهى أمرها بعد ذلك بسنتين أو ثلاث .

وفى نفس الوقت كانت « الدولية » المنافسة تذوى أيضا . ولم تكن فى بداية الأمر فوضوية خالصة بأى حال . فقد كان المندوبون البريطانيون ، طوال مدة بقائهم ، ممن يدعون بقوة للجهاد السياسى ، وكذلك كان بعض

البلجيكيين وقليلون من البلاد المختلفة . فمن ناحية المبدأ كان ما يجمع هذه الجماعات المختلفة هو الاصرار المشترك على حق كل « اتحاد » قومى فى اتباع السياسة التى يفضلها ، دون أى اشراف من جانب « المجلس العام»، أو حتى بأخذ الأصوات فى مؤتمر . ولم يكن هنـاك « مجلس عام » ؛ بل مجـرد « مكتب مراسـلات » — وكانت المداولات التى دارت فى المؤتمرات المتعاقبـة غير ملزمة حتى عنـدما تنتهى الى قرارات تتخذها الأغلبية . وكانت « الدولية » الجديدة عمـلا يمثل عددا من الاتجاهات المختلفة . فكان الأسبانيون والايطاليون مجرد « تمرديين » ؛ وكان الأسبان ما زالوا يمثلون حركة جماعية ضـخمة مشتبكة فعـلا فى صراع ثورى ، والايطاليون يتراوحون ما بين مثيرى تمرد فلاحى صقلية والجنوب ، وبعض الجماعات فى المدن الشمالية أكثر اهتماما بتكوين نقابات وظهرت عليها علامات تدل على تحول وشيك الى الاعتقاد بأن الجهاد السياسى غير الثورى قد تكون له قيمة . وكان السويسريون خليطا من الفوضويين من أهل البلاد من منطقة « اتحاد چورا » واللاجئين من بلاد عديدة — خاصة فرنسا وايطاليا وروسيا وألمانيا والنمسا والمجر . وكانت أغلبية هـؤلاء اللاجئين — باستثناء الألمان — ثوريين متحمسين انضموا بصفة عامة الى الأسبانيين والايطاليين : بينما كان الزعماء السويسريون من أهل البـلاد فوضويين نظريين اتجاههم أقل ثورية بكثير — فقد كانوا فدراليين أكثر منهم تمرديين ، وكثيرا ما راعهم عنف الايطاليين والأسـبانيين . وكان بين البلجيكيين والهولنديين جماعات فوضوية ؛ ولكن البلجيكيين كانوا فى الغالب يجنحون الى السير وراء سيزار دى بابيه ، الذى كان يدعو الى موقف وسط بين الفوضويين المتطرفين ودعاة الجهـاد السياسى . وكان الفرنسيون منقسمين ومبعثرين جغرافيا : فالبلانكيون كانوا قد انسحبوا

من كلا « الدوليتين ، وظهر بينهم اتجاه متزايد نحو ما سُمى « التكاملية » التى دعا اليها بنوا مالون ، وكانت تتلخص فى تأكيد أن جميع صور الجهاد مفيدة كل فى مكانها ، وأن الجهاد السياسى بصفة خاصة يمكن أن يكون مفيدا على شرط ألا ينطوى على نبذ الهدف الثورى .

وكانت المناقشات بين ممثلى هذه الاتجاهات المختلفة فى المؤتمرات المتعاقبة «للدولية » الجديدة — ولا سيما اجتماعى جنيف وبروكسل سنة ١٨٧٢ و سنة ١٨٧٤ — تدور الى حد كبير حول ما بدا مجرد قضايا لفظية الى حد كبير . وكان مؤتمر « الدولية » فى بازل سنة ١٨٦٩ قد شرع فى مناقشة جدية حول تنظيم الخدمات العامة فى النظام الاجتماعى الجديد الذى سينشأ نتيجة لانتصار العمال ، وقد استؤنفت هذه المناقشة بعد الانشقاق وكان المتحدث الرئيسى فيها هو سيزار دى باييه هذه المرة أيضا . وكانت المشكلة الكبرى التى تواجه المندوبين فى الواقع هى ما ينبغى عمله فى حالة الصناعات والخدمات التى من الواضح أنه لا يمكن تنظيمها على نطاق محلى صغير . وكان من المتفق عليه عامة أن معظم صور الانتاج ستتولاها جماعات عمالية مؤلفة من المنتخبين الفعليين فى كل مؤسسة بمفردها ، وأن جمعيات العمال التعاونية ستكون خاضعة لنوع من الاشراف بواسطة الكوميون المحلى للمنطقة التى توجد بها المؤسسة . واتفق أيضا على أن الكوميونات المحلية ستكون مسئولة أيضا عن ادارة الخدمات العامة المحلية ، وتملك الأرض وربما أيضا المنشئات الثابتة الرأسمالية ، وستكون الأساس الذى يقوم عليه أى تنظيم أكبر للادارة والاشراف العامين . وتصور البعض الكوميون على أنه يتألف من جميع السكان المحليين مجتمعين معا ، مع انابة بعض الاختصاصات المحدودة لمجلس أو جماعة من الموظفين الخاضعين للاعفاء فى أى وقت . وجنح آخرون الى

التفكير فيه على أنه هو نفسه اتحاد فدرالي من اتحادات المنتجين المحلية ؛ بيد أن الشعور السائد كان أن الفرق ليس حيويا ، حيث أن كلا من المجموعتين كان يتوقع أن يقوم كل عامل بدور فى الكوميون عن طريق التشريع المباشر أو الاستفتاء وكذلك باختيار المندوبين وتقييدهم بتعليمات ملزمة « الانابة الملزمة » وباعفائهم من الانابة عندما يريد .

كما اتفق أيضا على أنه فيما يتعلق بعدد من الأغراض ، التى يكون الكوميون الواحد أصغر من أن يشملها ، سيتعين على الكوميونات أن ترتبط معا فى اتحادات فدرالية وتعهد بادارة الخدمات التى يتعلق بها الأمر الى ممثلين فدراليين منتخبين . وبدا ذلك أمرا بسيطا تماما عندما تدعو الحاجة الى العمل المشترك بين بعض الكوميونات المتجاورة فقط — وان كان حتى فى مثل هذه الحالات توجد مشكلة : هل كان من حق المندوبين أن يقيدوا الكميونات بأى شىء ، أو أن عليهم أن يرجعوا اليها فى كل شىء . بيد أن المشكلة الكبرى ظهرت فيما يتعلق بتلك الأشياء التى من الواضح أنها فى حاجة الى سيطرة موحدة على مناطق واسعة جدا ، قد تصل الى أقليم أمة كله أو حتى أكثر من ذلك . والواقع أنه كانت هناك مشكلتان على هذا المستوى. ففى المكان الأول كان معظم الفوضويين من المناهضين للقومية ، وكانوا يتطلعون الى اختفاء الحدود القومية تماما والى قيام عالم يدار بواسطة كوميونات محلية داخلة فى اتحادات فدرالية بالقدر الذى ترضاه دون اعتبار للحدود القومية . وثانيا ، كان هناك خوف من أنه اذا سمح لعدد من الخدمات الكبرى بأن تدار بواسطة هيئة واحدة على منطقة كبيرة ، فان هذه الهيئة ستتحول الى « دولة » — أى الى جهاز قوة جديد يمارس سلطة على الناس وبذلك ينفى الحرية التى يعتبر الهدف من الثورة هو ضمانها . وقد رد البعض ، بما فيهم دى بايبه ، على هذا الاعتراض بالالتجاء الى

المفهوم الذى يسميه الألمان « دولة الناس » (Volksstaat) ، التى لن تكون سلطة فوق الناس ، مثل الدولة القائمة ، وانما تكون انبثاقا مباشرا من ارادة الناس .

بيد أن فكرة « دولة الناس » من الأفكار التى يمكن تفسيرها بطرق مختلفة . وبصفة عامة كان الألمان يميلون الى فهمها على أنها سلطة مركزية تقوم على الطبقة العاملة وتعبر عن الارادة الجماعية للعمال ؛ بينما كان البلجيكيون والفرنسيون يتصورونها ، فى حدود اعترافهم بها أصلا ، على أنها هيئة فدرالية تستمد كل ما لديها من سلطة من الكوميونات المحلية التى تتألف منها . وقد اعترض الفوضويون بطبيعة الحال على لفظ « دولة » بشدة ، حتى مع اضافتها الى لفظ « الناس » ، فى وصف مثل هذه الهيئة ، وأصروا على عدم السماح ببقاء أى نوع من « السلطة » ، حتى فى صورة فدرالية ، فى المجتمع الجديد . ورد حزب الوسط بأن الهيئة التى سيعهد اليها بادارة الخدمات القومية مثل السكك الحديدية والطرق الرئيسية ووسائل الاتصال الأساسية كالبرق والبريد ، لابد أن تتمتع باختصاص حقيقى ولا يمكن بأى حال أن يطلب منها الرجوع فى كل قراراتها الى كل كوميون على حدة تطلب تصديقه عليها ، أو أن تكون خاضعة لحق كل كوميون فى الانسحاب من أية خدمة بذاتها ، وذهبوا الى أنه لابد أن تكون هناك سلطة مركزية من نوع ما ؛ وقالوا انهم لا يفهمون لماذا يُعترض على تسمية هذه الهيئة « دولة » ، على شرط أن يكون من المفهوم بوضوح أنها نوع جديد من الدولة ، تقوم على العمل المشترك من جانب الكوميونات المحلية وتتألف من مندوبين عن هذه الكوميونات . بيد أن هذا الموقف الوسط لم يرض الفوضويين ، الذين كانت الدولة بالنسبة لهم — والسلطة فى أى صورة — عدوا ، ولا الماركسيين الذين أرادوا دولة عمال

مسلحة بسلطات ديكتاتورية لتسير قدما بالثورة وتدمر كل صور الثورة المضادة المحتملة للمعارضة . كما أنه بطبيعة الحال لم يرض البلانكيين ، الذين كانوا يقفون فى هذا الموضوع الى جانب الماركسيين .

وانسحب دى بابيه وأتباعه ، وأغلبهم من البلجيكيين ، من « الدولية » القديمة وانضموا الى الفوضويين فى « الدولية » الجديدة لأنهـم كانوا يعارضون سياسة ماركس فى فرض الاعتراف بالحاجة الى الجهاد السياسى على « الدولية » كلها وفرض « مجلس عام » يتمتع بقدر كبير من السلطة المركزية على « الاتحادات الفدرالية » القومية — وكذلك لأنهم تذمروا من أساليب ماركس التى استعملها ضد باكونين وأتبـاعه . وكان حـق الانتخابات فى بلجيكا لا يتيح ، لضيق حدوده ، لهم أية فرصة للتقـدم بمرشحيهم فى انتخابات البرلمان مع أى أمل فى نجـاحهم ؛ ولكن كثيرين منهم كانوا يميلون الى الاعتقاد بأن من واجبهم تماما أن يوجهوا جهودهم للمطالبة بتعميم حق الانتخاب للجميع وبالحرية فى الحكم المحلى ، لا أن يديروا ظهورهم للصراع السياسى . بيد أن الوالون والفلمنك [١] كان يحدوهم نفور مشترك من الدولة المركزية التى تعمل بصرف النظـر عن الاختلافات الثقافية والاختلافات فى وجهات النظر بينهم ؛ ولكن فى نفس الوقت أرغمهم تقدم نمو الصناعات والخدمات البلجيكية ، مثل وسائل النقل ، على مواجهة الحاجة الى أجهزة مركزية للسيطرة على مثل هـذه المشروعات على نطاق قومى . ومن ثم جنحوا الى تأييـد فكرة « الدولة الفدرالية » ضد الطرفين المتنافسين الذى يدعو أحدهما الى « دولة الناس » المركزية ، ويدعو الآخر الى المفهوم الفوضوى الذى يقوم على الكوميونات

---

(١) العنصران اللذان يتكون منهما الشـعب البلجيكى .

المحلية التى تتمتع بحكم ذاتى كامل . وحمل هذا الموقف دى بابيه على تكريس قدر من التفكير الواقعى والعناية أكثر بكثير من أى شخص آخر فى « الدولية » لموضوع شكل المجتمع الجديد ؛ بيد أن هذه الواقعية لم تجذب اليه أتباعا كثيرين خارج بلاده . وجعلته موضع اتهام دائم بالتذبذب بين الفريقين المتنافسين : كما أن السويسريين ، الذين كانوا أقرب الجماعات الى وجهة نظره من عدة نواح ، لم تواجههم مشاكل التصنيع المتقدم الى أى حد يقرب من ذلك .

ويمكننا أن نرى ، على ضوء ما حدث بعد سنة ١٨٧٢ ، أن النضال الكبير بين ماركس وباكونين فى مؤتمر لاهاى انتهى ، برغم القرارات الرسمية التى اتخذت فى لاهاى ، فى صالح باكونين أكثر بكثير من ماركس ، فى حدود ما يتعلق بالعناصر التى كانت تتألف منها الدولية الأولى . الواقع أن ماركس لم يعد له بعد سنة ١٨٧٢ أتباع تقريبا خارج ألمانيا ؛ وحتى فى ألمانيا ظل أتباعه يناضلون بعنف عدة سنوات ضد أتباع لاسال الذين أرسلوا مندوبين الى مؤتمر المناهضين للتسلطية الذى عقد فى بروكسل سنة ١٨٧٤ . وانتهى معظم الصراع داخل ألمانيا فى العام التالى باندماج حزبى آيزناخ ولاسال فى مؤتمر جوتا ، ولم يبق بعد ذلك سوى معارضة فوضوية ضئيلة معظمها فى الجنوب ، تحت زعامة جوهان موست . بيد أن شروط اندماج جوتا لم يكن مما يرضى عنه ماركس ؛ ومع محاولة أهل جنيف وقطاع من البلجيكيين أعادة الدولية على أساس فدرالى فضفاض ، وعدم وجود حركة فرنسية تقريبا ، والعداء الشديد الذى كان يبديه الأسبان ومعظم الايطاليين، وعدم اهتمام البريطانيين ،لم يعد هناك أساس لماركس يستطيع أن يبنى عليه حركة خاصة به . وفى نفس الوقت ، رغم أن الفوضويين والفدراليين كانوا من القوة بحيث استطاعوا الاحتفاظ « بدولية » غير ذات أثر كبير

بضع سنوات أخرى ، فان أسسها انهارت بعد أن تمزقت القوى الثورية فى أسبانيا وأخذت نزعة التمرد تنحسر فى قسم كبير من ايطاليا شيئا فشيئا ، وزاد التوتر بين الفوضويين والجماعات المتوسطة التى اتحدت معهم فى معارضة ماركس . وفى سنة ١٨٧٧ ، التى عقدت فيها « الدولية » المناهضة للتسلطية آخر مؤتمراتها فى فرفييرز فى بلجيكا ، لم تعد هناك حركة تمثلها هذه «الدولية» ؛ كما أن «المؤتمر الاشتراكى المتحد» الذى عقد فى جنت فى نفس السنة بأمل انشاء « دولية » جديدة متحدة من السعة بحيث تضم جميع الآراء ، لم يؤد الى نتيجة عملية . وفى سنة ١٨٨١ أنشأ الفوضويون ، دون أن يحاولوا ضم الأحزاب المتوسطة هذه المرة ، « دولية » خاصة بهم لم تكن فى الواقع سوى ظل « دولية » ، ولم تكن لها صلة بجمهرة الحركة الاشتراكية النامية ، التى كانت تتحول تحت تأثير الألمان الى تكوين « أحزاب اشتراكية وطنية » تهدف الى الاستيلاء على القوة السياسية . ان مرحلة جديدة فى تاريخ الاشتراكية أخذت تظهر ؛ أما فترة «الدولية الأولى» فقد انتهت وفرغ أمرها .

وكانت المؤتمرات المناهضة للتسلطية التى عقدت فى السنوات التالية لسنة ١٨٧٢ ، عندما لم تكن تناقش فى الاتجاهات المتباينة نحو « الدولة » والجهاد السياسى ، تهتم اهتماما شديدا بمشكلتين متصلتين — هما التنظيم الصناعى الدولى والاضراب العام . وكان البلجيكيون والأسبان بصفة خاصة ، وأيضا بعض الفرنسيين ، يجنحون الى العودة الى المفهوم الأصلى « للدولية » بوصفها اتحادا فدراليا كبيرا من العمال عبر الحدود القومية للمساعدة المتبادلة فى التنظيم وفى النزاعات المهنية ، ولمنع استخدام الأيدى العاملة الرخيصة فى الاضرابات ، وللعمل على تحقيق بعض الاصلاحات ، مثل تخفيض ساعات العمل اليومى ، بواسطة الجهاد الصناعى المنسق . وقد

ناقشت عدة مؤتمرات متعاقبة خططا لتنظيم نقابي دولي تقوم على أساس مزدوج من الاتحاد الفدرالي المحلي لجميع المهن في المنطقة ثم اتحادات فدرالية قومية ودولية لجميع عمال كل صناعة بذاتها . وفي هذه المناقشات بدأ البعض فعلا يدعون لتلك الصورة المزدوجة من التنظيم التي تميز بها فيما بعد « الاتحاد الفدرالي الفرنسي » (Confédération du travail) ، كما أن تفضيل النقابات الصناعية على النقابات المهنية ، بوصفها أدوات للاستيلاء على القوة الاقتصادية ، كان قد بدأ فعلا يظهر بوضوح .

ولم يكن من الممكن حينذاك أن تنتهي مثل هذه الخطط الى نتيجة ايجابية ، الا في بلجيكا . فالبلدان الوحيدان المتقدمان بدرجة تسمح بأن يكونا في وضع يمكنهما من تطبيق مثل هذه الخطط ، كانتا بريطانيا العظمى ، حيث لم تكن توجد أية نزعة نحو مثل هذا العمل ، والولايات المتحدة ، التي كانت بعيدة وقليلة الاتصال بالفكر الأوروبي الى درجة لا تسمح الا بأن تسير في طريقها الخاص — وهذا ما فعلته ، أولا في « فرسان العمل » ثم فيما بعد في محاولات دانيل دي ليون المتعاقبة في تكوين حركة صناعية وسياسية مشتركة على أسس ماركسية الى حد كبير [1] . وقد زرع أصحاب خطط « الدولية » الأوروبية « دوليتهم » في أرض قاحلة في الغالب ، بيد أن ما فعلوه أثر تأثيرا كبيرا فيما بعد في نمو النقابية في فرنسا وبعض البلاد اللاتينية الأخرى .

وجلي أن فكرة الاضراب العام تتصل اتصالا وثيقا بمثل هذه المشروعات الخاصة بالتنظيم الصناعي الشامل . وقد نوقش الأضراب العام ، كما رأينا ، في « الدولية الأولى » بوصفه وسيلة لمنع الحرب أو ايقافها — وندد بها

(١) انظر ص ٣٦٥ ومابعدها .

ماركس باعتبارها فكرة وهمية تماما . وقد أثير الموضوع فى السبعينات مرة أخرى ، لا على أنه وسيلة لانهاء الحرب أساسا ، ولكن بالأكثر على أنه الصورة التى تتخذها الثورة الاجتماعية نفسها ، فقد تصور كثير من الفوضويين الثورة العالمية على أنها ستبدأ بتوقف عام عن العمل وشل المجتمع البورجوازى واثبات قوة العمل بوضوح . ولكى يتم ذلك بشكل فعال كانوا فى حاجة الى حركة نقابية منظمة تنظيما جيدا وتحدوها روح الأخوة البروليتارية : ومن هنا جاء تأييدهم لخطط التجمعات النقابية الشاملة ، على النطاق الدولى والنطاق القومى . بيد أن معظم الفوضويين لم يتوقعوا انهيار البورجوازية كمجرد نتيجة للتوقف العام عن العمل . فقد توقعوا أن تلجأ الطبقات الحاكمة الى القوات المسلحة فى محاولة لارغام المضربين على العودة الى العمل : ولذا توقعوا أن يؤدى الاضراب العام الى حرب أهلية وثورة علنية . ورد « التكامليون » ، وعلى رأسهم بنوا مالون ، بأن احتمال الاضراب العام والثورة التى تنجم عنه يبلغ أقصى مداه اذا كان العمال ، فى اعدادهم « لليوم الموعود » ، قد استخدموا أيضا قوتهم السياسية فى التسلل الى داخل الدولة البورجوازية لتقويض دعائم دفاعها من الداخل ولجعل استخدام جهاز الدولة ضد المضربين أكثر صعوبة على الرجعيين . ورد الفوضويون بأن استخدام الوسائل البرلمانية سيوهن الارادة الثورية لدى العمال ، وأن ممثلى العمال فى البرلمان سيتحولون بالتأكيد الى خونة عندما يحين الوقت .

لقد تحدثت عن الفوضويين فى الفقرات السابقة كما لو كانوا جماعة متحدة ، وهذا هو ما كانوه بصفة عامة فيما يتعلق بالقضايا التى كنت أناقشها . بيد أنه كانت بينهم اتجاهات متعارضة أيضا . فكانت هناك جماعة، تضم أريكو مالاتستا وكثيرا من الايطاليين والأسبان وبعض الفرنسيين مع

قطاع كبير من اللاجئين الروسيين ، تدعو بصفة عامة الى تدمـير المجتمع القائم تدميرا كاملا بجميع الوسائل الممكنة ، ولم يهتموا بأية محاولة لتخطيط أنظمة المجتمع الجديد مقدما ، وقد تصوروا هذا المجتمع فى غموض على أنه « شيوعى حر » أو « اشتراكى حر » مع الاهتمام القوى بالحرية الفردية . وتبعا لهذه المدرسة سيكون من السهل على العبقـرية التلقائية للنـاس العاديين ، التى تظل حتى ذلك الوقت مكبوته ، أن تضع صورة المجتمع الجديد عندما يباد النظام القديم تماما . ولكن كان هناك فوضويون آكدوا الأهمية الأساسية للحرية الجماعية لدى الجماعات الصغيرة التى تعمل تحت تأثير النزعات البشرية نحو التضامن والمساعدة المتبادلة ، أكثر مما آكدوا أهمية الاستقلال الفردى ؛ وصارت هذه الجمـاعة ، التى تزعمها بيتر كروبوتكين ، تعرف باسم « الفوضويين الشيوعين » ؛ وقد ظهرت أول ما ظهرت فى منتصف السبعينات ابان المناقشات التى حدثت بين الشيوعيين ودار معظمها فى « اتحاد چورا الفدرالى » الذى كان الدعامة الرئيسية « للحركة الفوضوية الدوليـة » فى ذلك الوقت والى أن انهـارت فى سنة ١٨٧٨ . وفى هذه السنة تقاعد جيمس جيوم ، الزعيم السويسرى الأول، فكف عن النشاط وذهب ليعيش فى باريس ، تاركا الحركة فى سويسرا فى يد كروبوتكين الى حد كبير . وكان باكونين قد توفى فى سنة ١٨٧٦ ، ولم يكن قد قام بأى دور فعال فى السنوات التالية لسنة ١٨٧٢ .

وهكذا انتهت أخيرا ، قبل سنة ١٨٨٠ بكثير ، الانتفاضة الأوروبية التى لعبت فيها « الدولية » الأولى دورها . اذ ماتت «الدولية»—«الدولية» المناهضة للتسلطية و « الدولية » الماركسى على السواء ، باستثناء أن « الاتحاد الفدرالى الأسبانى » كان لا يزال يحتفظ بظل من الوجود . ولم تنته المحاولة التى قامت فى جنت لانشاء « دولية اشتراكية » شاملة الى أى

نتيجة ، لا لأن الهوة بين الفوضويين والاشتراكيين السياسيين كانت أوسع من أن تعبر فحسب ، ولكن أيضا لأنه لم تكن هناك نزعة كافية نحو الوحدة تدفع الى الجهاد المشترك حتى بين الجماعات المتقاربة فى تفكيرها نسبيا . ويرجع أفول الفكرة الدولية الى حد كبير الى ما لحق الحركة الاشتراكية وحركة الطبقة العاملة فى فرنسا من تدمير كامل تقريبا ، وقد كانتا حتى سنة ١٨٧١ تحتلان دائما مركز الصدارة فى الفكر والعمل الاشتراكيين فى أوروبا . وكانت أقوى حركة اشتراكية فى أوروبا بعد سنة ١٨٧١ الحركة الألمانية رغم انقسامها الى حزبين متنافسين . بيد أن الحركة الألمانية ظلت بعض الوقت بلا أثر تقريبا فى تكوين الرأى خارج ألمانيا . ولن يمضى وقت طويل حتى يصير لها نفوذ عظيم ؛ والواقع أن الديموقراطية الاشتراكية الألمانية كان مقدرا لها أن تكون النموذج الجديد للتنظيم الاشتراكى فى جزء كبير من أوروبا . ولكن هذا التأثير لم يصبح من الأهمية بمكان الا بعد « مؤتمر الوحدة » الذى عقد سنة ١٨٧٥ فى جوتا — بل ولم يحدث ذلك بعده مباشرة . ففى السبعينات من القرن التاسع عشر ، كما فى الخمسينات قبلها ، كانت هناك جماعات صغيرة عديدة، معظمها من اللاجئين ، تقوم بالبحث فى أسباب هزيمتها ملقية اللوم كل واحدة على الأخرى ، وكان عددها أكثر من أن يسمح بأى تقدم نحو تكوين وحدة جديدة . فكان هناك بلانكيون وماركسيون ، ماركسيون وفوضويون ، ثوريون ومعتدلون ، يتقاذفون بالأحجار جميعا . ومن بين الدعاة هلك ڤارلان وبعض الآخرين فى كارثة « كوميون » باريس ؛ ومات باكونين ؛ وكان ماركس يجاهد فى اتمام المجلدات الأخيرة من « رأس المال » ولا يحرز أى تقدم فيها بسبب تدهور صحته ؛ وكان دى بابيه يواجه خلافات شديدة فى الحركة البلجيكية ؛ وبدأ اليأس يستولى على جيوم من

الصراع الذى بدا غير مثمر . وكانت المراكز التى شهدت أكبر نشاطا « للدولية » فى حاجة الى الراحة ، وقد أخذت راحتها فعلا ، اما اجباريا ، كما حدث فى فرنسا وايطاليا ، أو باختيارها .

ويرجع بعض السبب فى هذا الانحسار الى الظروف الاقتصادية . فقد شهدت أواسط السبعينات تراجع شديد فى كل مكان فى النشاط الاقتصادى الذى اتسمت به السنوات السابقة . وكانت فترة هبوط الأسعار الطويلة التى استمرت الى نهاية القرن تقريبا قد بدأت : اذ حدثت أزمة زراعية حادة فى كثير من الدول القديمة وجلبت معها ركودا اقتصاديا وبطالة . ووجدت النقابات ، التى كانت قد اتخذت موقف الهجوم ابتداء من أواخر الستينات حتى سنة ١٨٧٤ ، وجدت نفسها قد هبطت الى موقف المدافع فى الحالات التى استطاعت فيها أن تظل على قدميها أصلا . ولا ريب أن هذه الظروف نفسها كان لها ، فى المدى البعيد ، أثر كبير فى عودة الاشتراكية الى الحياة فى الثمانينات ، بيد أن نتائجها المباشرة كانت عكسية ، سياسيا واقتصاديا . وفى ألمانيا وحدها ، حيث كان النمو الاقتصادى يتقدم بسرعة كبيرة بعد توحيد الرايخ ، كانت الظروف مواتية لتقدم الطبقة العاملة — تقدما سرعان ما واجه قوانين بسمارك المناهضة للاشتراكية ، وأكد ذاته بالمقاومة التى قام بها الحزب الديموقراطى الاشتراكى الألمانى الموحد والتى نجحت نجاحا مذهلا ضد هذه القوانين .

وقبل أن نتناول بالبحث نمو الاشتراكية فى ألمانيا ، أو الانتعاش الأوروبى الواسع النطاق الذى حدث فى الثمانينات من القرن التاسع عشر ، من الضرورى أن نصف بصورة متسقة أكثر مما استطعنا حتى الآن أفكار الرجل الذى كاد ينجح فى انتزاع السيطرة على «الدولية» من كارل ماركس واعادة بنائها على أسس مختلفة تماما كتعبير عن مزيج من النهلستية

الروسية ، أو شبه النهلستية ، والفوضوية التمــردية السائدة فى أوروبا الجنوبية . فالأسلوب الذى استعملناه فى الفصول التى تناولت «الدولية» لم تسمح بشرح فلسفة باكونين الاجتمـاعية الأساسـية بطريقة شاملة أو واضحة . وتتطلب هذه المهمة فصلا خاصا ؛ لأنه مهما كانت كتابات باكونين وأقواله مشوشة ، فانها تمثل بلا ريب اتجاها محددا ، بل وبناء فكريا متسقا .

الفصل التاسع

باكـــــونين

ان لم يكن ميشيل باكونين ، الخصـم الكبير لماركس فى « الدولية الأولى » ، مؤسس الفوضوية الحديثة ، فهو على أى الأحوال زعيمها البارز عندما كانت تشكل نفسها فى مبدأ الأمر كحركة دولية منظمة ؛ وقد كتب عنه الكثيرون ، ولكن من قرأوه قلة . ولا يكاد يستطيع الانسان الحصول على فكرة واضحة عن أفكاره حتى من الكتاب الطويل الذى وضعه مستر ا . هـ . كار عن تاريخ حياته ؛ ولم ينشر شىء من كتاباته تقريبا بالانجليزية، وقليل منها جدا ما يستطيع الانسان أن يحصل عليه فى أية طبعة حديثـة الا بالروسية . وقد نشر جيمس جيوم ، وهو من المعجبين به المخلصين له ، فى مطلع القرن الحالى فى فرنسا طبعة مجموعة ضمت جزءا كبيرا من كتاباته المبعثرة ؛ ولكن هذه المجموعة ، وكذلك المجلد المبدئى الذى نشره ماكس بتلاو فى سنة ١٨٩٥ ، من العسير الحصول عليها . أما الكتاب الضخم الذى وضعه بتلاو عن تاريخ حياته ولم ينشر قط ، فلا يمكن الحصـول عليها الا فى نسخ مصورة فى بعض دور الكتب الكبرى ؛ والطبعة الوحيدة من القسم الأكبر من مراسلات باكونين بالروسية .

ومن حسن الحظ لم تكن أفكار باكونين عسيرة الفهم الا فيما ندر ، ومن السهولة بمكان عرضها فى خطوطها العريضة فى اطار من الصـورة الخلفية لحياته . ومن حسن الحظ أيضا أن كتاب مستر كار عن تاريخ حياته

يعفينى من الحاجة الى الاطالة فى مناقشة أحداث حياته . ولكن الوقائع الرئيسية ، على عكس التفاصيل ، بسيطة ويسهل عرضها بسرعة . ولد باكونين فى سنة ١٨١٤ ، قبل ماركس بأربع سنوات . وهو ابن أحد ملاك الأراضى الروس من الأرستقراطيين ذوى الآراء التحررية المعتدلة ، وكان يراد الحاقه بالجيش . والتحق « بمدرسة المدفعية » ، ولكنه طُرد للاهمال ونقل الى فرقة عادية خدم فيها بعض الوقت فى بولنده . وعندما بلغ الواحدة والعشرين عمل عامدا على أن يُطرد من الجيش بسبب كاذب هو « سوء الصحة » ، ولم يهرب من عقوبة الخروج على النظام الا بنفوذ عائلته . وكان قد بدأ فعلا فى ذلك الوقت يهتم بالفلسفة ويعتنق آراء تقدمية الى حد يزيد أو ينقص ، وألحف فى الالحاح ليسمح له بالذهاب الى ألمانيا حيث أراد بصفة خاصة أن يدرس الهيجيلية — وكانت فى ذلك الوقت آخر ما ساد بين المثقفين فى بطرسبرج . وبعد بضع سنوات قضى بعضها يدرس فى موسكو — صار خلالها صديقا لبلنسكى فى أول الأمر ثم تشاجر معه — حصل أخيرا فى سنة ١٨٤٠ من والده على المال اللازم لمتابعة دراساته فى الخارج ، وذهب الى برلين . وهناك ، وفى باريس خلال السنوات التالية ، تشرب أفكار « الهيجيليين الشبان » ، وخاصة أفكار فيورباخ ، كما اتصل بالأفكار الفرنسية اتصالا مباشرا — ولا سيما أفكار برودون التى صارت فيما بعد عاملا كبيرا من العوامل التى أثرت فيه . وتعرف الى كل من ماركس وبرودون ، وترك فى كليهما أثرا بقوة شخصيته المشاغبة . واشترك فى حركات سنة ١٨٤٨ والسنوات التالية محاولا أن ينظم حركة من الشعوب السلافية ضد مضطهديها — الروس والنمساويين والألمان — ولكنه تعلم ابان هذه المحاولة ألا يثق مطلقا فى القومية وزعمائها . واشترك فى تمرد درسدن فى سنة ١٨٤٩ وقبض عليه وحكمت عليه حكومة ساكسونيا

بالاعدام ، ولكنها فى النهاية سلمته الى الحكومة النمساوية التى سلمته بدورها الى الحكومة الروسية . وفى روسيا سُجن سبع سنوات فى قلعة ؛ وقبل أن تمضى سنتان من هذه المدة كتب اعترافا لتقـديمه الى القيصر نفسه ، وهو ذلك الاعتراف المشهور الذى استشهد به ضده مرارا وتكرارا منذ اكتشافه ونشره فى سنة ١٩٢١ . وقد سرد باكونين فى هذا الاعتراف وصفا كاملا لأعماله كثورى ، ولكنه رفض أن يضمنه أى شيء يثير الشبهات حول أى من شركائه الذين كانوا لا يزالون فى متناول حكومة القيصر . وكانت نغمة الاعتراف تكاد تصل الى حد الرجوع الذليل عن كل مبادئه الثورية ،ولكنه ينطوى فى نفس الوقت على تمجيد شديد للشعوب السلافية بمقارنتها بالألمان الذين كان يشعر نحوهم بكراهية متأصلة الجـذور . وكان هذا الاتجاه نحو « الوحدة السلافية » مما يتفق الى حـد كبير مع موقفه السابق ؛ لأنه كان يحاول فى سنة ١٨٤٨ أن يستثير السلاف الى التمرد ضد امبراطورية النمسا والمجر . كما لم يكن هناك جـديد فى ندائه الى القيصر بأن يضع نفسه على رأس حركة لتحرير الشعوب السلافية . والعنصر الجديد الوحيد فى الاعتراف هو نبذه لماضيه الثورى فيما يتعلق بروسيا نفسـها .

ان مدى انتقاص هذا الاعتراف لاخلاص باكونين كثورى سيظل دائما موضع جدل . فأولئك الذين لا يحبونه ، لأسباب أخرى ، سيستغلونه ضده الى أقصى حد : وأولئك الذين يميلون اليه سيذهبون الى أنه لم يكن أكثر مما وصفه هو نفسه بعد ذلك بعدة سـنوات — « انه هفوة حمقاء كبرى » — وانه ينبغى ألا تُعلق أهمية كبيرة على ما يكتبه شخص فى حبس انفرادى ، على الأقل ما دام امتنع عن ذكر ما يدين أى شخص آخر . وأميل أنا شخصيا لوجهة النظر الثانية هذه : فلست واثقا مطلقا مما كنت أفعله

أنا لو كنت فى مثل هذه الظروف ، وبوجه خاص اذا اعتقدت أن القضية التى كنت أدافع عنها قد خسرت وأن فرصتى فى مساعدتها قد ولت . بل انى لأقل لوما لشخص عاطفى مثل باكونين قد تعود على تفسير تصرفاته ، عندما يحس بأنه لابد أن يكتب شيئا يقرؤه شخص ما ، ويفضل أن يكون القيصر هو القارىء على ألا يكون هناك قارىء مطلقا . ولا جدال فى أن سلوك باكونين لم يكن بطوليا ؛ ولكنى لا أميل جدا الى الأبطال الذين كثيرا ما يكونون قريبين بشكل خطـر من المتعصبين . ولست أدافع عن الاعتراف ؛ بيد أنى لا أجد فى نفسى استعدادا لاعتباره زلة تشين كاتبه الى الأبد ، خاصة وأن سلوكه اللاحق يثبت اخلاصه لمعتقده الثورى بقـدر ما يثبت أن هذا الاخلاص قمين ، أحيانا ، بأن يضل سواء السبيل فى صور تعبيره وجهاده . وانى لأعتقد أن ضمير باكونين ظل يؤنبه بقية حياته على هذا الاعتراف ، وأن ذلك كان له أثر فى النفوذ الذى استطاع نيكاييف أن يمارسه عليه .

وقد كتب الاعتراف ، لا بأمل الحصول على عفو القيصر ، ولكن بأمل أن يستبدل بالسجن فى قلعة — وكانت هذه العقوبة فى روسيا وقتئذ عقوبة طويلة الأمد بصورة غير عادية — النفى الى سيبريا . ولكنه لم يعد على صاحبه بأى فائدة فى هذا الموضوع ، ولم ينفعه الا فى السماح له برؤية عائلته فى زيارات بين الحين والحين . ومضى من خمس الى ست سنوات قبل أن يستطيع أصدقاؤه الحصول على الموافقة بنقله الى سيبريا حيث سمح له بالاستقرار فى تومسك ، ويعيش على اعانات مالية يتلقاها من عائلته فى روسيا. وفى تومسك أحب ابنة أحد التجار المحليين وتزوجها ، ولكنه لم يكن على استعداد مطلقا ليستقر فى رتابة الحياة الريفية ، ومن حسن حظه أن حاكم سيبريا وقتئذ ، موراڤيوف ، كان أحـد أقرباء أمه ، وضغطت أمه ضغطا

شـديدا عليه من أجل ابنها . وعنـدما جاء موراڤيوف الى تومسك وقابل باكونين عقـد معه أواصر الصـداقة ، وقد ظل باكونين فترة من الوقت يراوده أمل ، لا أساس له ، فى أن موراڤيوف هو الرجـل الذى خصـه القدر بمهمة تحرير السـلاف من نير النمسا ، وكتب عنه عـدة خطابات حماسية الى هرزن يمجـد فيها فضـائله . وطلب موراڤيوف من ناحيته من حكومة القيصر أن تعفو عن باكونين ، ولكن بلا جـدوى ؛ ولمـا رُفض طلبه سمح له هو وزوجته بالانتقال الى عاصمة سيبريا ، ابركوتسك ، حيث كانت الحياة أقل جمودا والفرص أوسع أمام مواهب باكونين . وعُين فى مركـز ذى مرتب مريح فى شركة تجارية جـديدة تأسست بمساعدة موراڤيوف ، وسمح له بالتنقل بعيدا فى سيبريا مندوبا عن هذه الشركة . بيد أن التجارة لم تكن مما يتفق ومزاج باكونين ، وسرعان ما كف عن القيام بواجباته . ولكنه ظل مع ذلك يتلقى مرتبه بفضل علاقته الوثيقة بالحاكم . وعندما تقاعد موراڤيوف لازمه حسن الحـظ اذ كان الحاكم الجـديد ، كورساكوف ، أحد أقرباء زوجة أخيه بول . ولكن باكونين كان عندئذ قد عقد العزم على الهرب ، اذ انتهى الى أنه لم يعد هناك أى أمل فى السماح له بالعودة الى روسيا الأوروبية . وتحت ستار القيام برحلة تجارية ، وعد كورساكوف بأنه سيعود منها ، اقترض قدرا كافيا من المال ليساعده على الهرب ، واستطاع أن يصل الى اليابان بمعونة أوراق حصـل عليها من كورساكوف بغرض القيام برحلته التجارية المزعومة . ومن اليابان استقل سفينة الى الولايات المتحـدة ، ومن هناك الى أوروبا . وبلغ لنـدن فى سنة ١٨٦١ ، وهناك جدد صداقته باسكندر هرتزن ونيقولا أوجاريف ، الذى كان يعرفه من روسيا ؛ ولكنه قرر فى سنة ١٨٦١ أن يستقر فى ايطاليا، اثر اشتراكه فى بعض المغـامرات العجيبة التى تتعلق بمحـاولة استثارة

البولنديين الى التمرد ، وفى ايطاليا جعل نابولى مركز عملياته الرئيسى ، وألقى بنفسه فى خضم العمل على خلق حركة ثورية تقوم أساسا على المثقفين المتذمرين وفلاحى مملكة نابولى وصقلية السابقة الذين كانوا يتعرضون لاستغلال بشع . وفى نفس الوقت شرع يعمل فى بناء ما أسماه « الاخاء الدولى » — وهى جمعية سرية من الثوريين الدوليين لم يكن لها ، كما رأينا ، وجود حقيقى خارج دائرة أصدقائه الثوريين العديدين . ومن نابولى انتشر نفوذه فى وسط ايطاليا وشمالها ، وعندما غادر ايطاليا واستقر فى سويسرا سنة ١٨٦٧ ترك وراءه حركة كبيرة ، وان كانت مشوشة التنظيم . بل الواقع أن فروع هذه الحركة كانت قد امتدت فعلا الى جنوب فرنسا وقطلونيا ، وبدأت تثبت أقدامها فى أجزاء أخرى من أسبانيا بواسطة الجهود التبشيرية التى بذلها صديقاه جيسبى فانللى وشارلس آلرينى .

وفى هذه المرحلة حوّل باكونين ، وكان من قبل قد ناقش مشروعاته مع ماركس وظل على اتصال به بوصفه مندوبا « للاتحاد الدولى للعمال » ، اهتمامه الرئيسى الى « عصبة السلام والحرية » التى تأسست حديثا وكانت ، كما رأينا فى فصل سابق ، تعمل على تنظيم « مؤتمر دولى للسلام » يُعقد فى سويسرا . وقد رأينا كيف أن « الدولية » قررت فى مبدأ الأمر أن تمنح هذه الهيئة تأييدها الكامل ، ثم شرعت تضع عدة شروط يجعلها التكوين المختلط « للعصبة » غير مقبولة بتاتا من جانب مؤيديها . وحاول باكونين وأصدقاؤه فى « العصبة » أن يحملوها على قبول برنامج اجتماعى متقدم جدا ينطوى على الغاء الثروة الموروثة وتحرير العمل من الاستغلال الرأسمالى . وعلى هذا الأساس ذهب باكونين الى أنه ليس هناك ما يدعو الى ألا تعمل « العصبة » و « الدولية » معا فى تناسق ، وقال انه لا يوجد أساس آخر للعمل المجدى من أجل السلام الذى لا يمكن الحصول عليه

قبل حل « المشكلة الاجتماعية » أو ما دامت الدول التي تقوم على استغلال جمهرة شعوبها قائمة . وهزم باكونين وحلفاؤه في المؤتمر الثاني « لعصبة السلام والحرية » الذي عقد في سنة ١٨٦٨ ، فانسحبوا وكونوا حلف « الديموقراطية الاشتراكية » كما رأينا . ثم تلت السنوات التي شهدت الصراع في سبيل السيطرة على « الاتحاد الدولي للعمال » بين ماركس وأتباع باكونين . وبعد « مؤتمر لاهاي » في سنة ١٨٧٢ تزعم باكونين حركة تكوين « دولية فوضوية سرية » جديدة ، ولكنه تقاعد بعد ذلك بسنتين من الحياة السياسية اثر اخفاق تمرد بولونيا . وكانت صحته قد تدهورت وتحيط به مشاكل شخصية حادة . وفي سنة ١٨٧٦ مات باكونين .

ولقد كان باكونين عملاقا في جسده ، ويتمتع بقوة ضخمة . وقد كلفته سنوات السجن بعد سنة ١٨٤٩ فقدان كل أسنانه ودمرت صحته الى حد كبير ؛ ولكنه ظل قادرا على بذل جهود جبارة وان كانت متقطعة . وكان حيثما ذهب قوة بركانية ، وكثيرا ما كان له تأثير سحري غريب على من عمل معهم . ومن الجلي أنه كان من الرجال الذين يصعب على المرء أن يرفض لهم طلبا حتى عندما يكون من العسير تنفيذ طلباته . وكان أيضا من نواح أخرى رجلا لا يسهل الاختلاط به . اذ كان دائما في ضيق مالي — والواقع أنه لم يكن له مصدر دخل آخر سوى ما يحصل عليه من أصدقائه — فكان يقترض في الحاح وبلا حدود ، وان كان ذلك لا يرجع الى اسرافه في الانفاق على نفسه بقدر ما يرجع الى أنه لم يكن يعرف معنى الاقتصاد ، اذ كان كريما جدا بالنقود التي يقترضها ، كما أنه كان عادة في مشاكل عائلية تستنزف ماله وتضعه في مواقف حرجة . وكان عندما يحصل على نقود ينفقها فورا أو يمنحها لأحد ثم يأخذ في البحث عن أصدقاء جدد يقترض منهم مالا آخر ؛ ونادرا ما كان يرد قروضه ، اذا كان قد رد أيا منها على

الاطلاق ؛ ولكن كان هناك دائما تقريبا من يمدونه بالمال . وكان كثير الاقامة فى بيوت الآخرين ، مما كان يزعجهم كثيرا لأنه لم يكن يتمتع بأى احساس بالوقت أو بالنظام ، فيشيع الفوضى حيثما يسكن ، وكان قمينا بأن يظل فى فراشه طول النهار ويظل يقظا طول الليل ، يكتب كثيرا ويستهلك كميات ضخمة من الطباق والقهوة السوداء . وكانت مراسلاته كثيرة جدا ، وكان باستمرار يبدأ أعمالا جديدة ، يشرع فيها على أنها نشرات ثم تتحول الى كتب كبيرة ثم يهجرها عادة الى عمل آخر قبل أن تنتهى بكثير . فمعظم أعمال باكونين غير كاملة ؛ والواقع أنه ليس هناك من سبب لأن ينتهى منها أبدا ، لأنه كلما كتب تفتحت أمامه موضوعات جديدة — الى أن يتعب فيبدأ فى كتابة شىء آخر يتضمن نفس الأفكار فى جوهرها تقريبا فى اطار مختلف بعض الشىء . وقد حدث نفس الشىء فى سلاسل المقالات التى اتفق مع الصحف المختلفة على كتابتها : فكانت تنقطع عادة فى الوسط ، اما لأنه تعب منها ، أو لأن انتباهه تحول الى شىء آخر . ان باكونين عاش فعلا طبقا لمبادئه الفوضوية : وقد انتهت المحاولة أو المحاولتان اللتان بذلهما فى سنواته الأخيرة للاستقرار فى حياة أكثر انتظاما الى ما لا تحمد عقباه قبل أن تبدأ تقريبا . لقد نادى دائما بأن الحرية هى أعظم مبدأ فى الحياة ؛ وليس هناك من عاش أبدا بحرية أكثر منه بذلك القدر الضئيل من المال الذى كان لديه .

ومع ذلك فانه من الواضح أن هذا الرجل المزعج كان محبوبا ، وأوحى الى أصدقائه بعاطفة عميقة نحوه برغم أنهم كانوا يتعرضون لازعاج لا حد له على يديه . وكان يتسم بمزاج ارستقراطى فى صورة تجعل صاحبها لا يحس مطلقا بالحواجز الطبقية ، وعلى استعداد كامل لأن يعيش على كسرة خبز أو يحيا حياة مترفة اذا صادفته الحياة المترفة فى طريقه على حد سواء . فكان

رحب الصدر دائما لا يغضب أبدا لبادرة ، ولا شعور لديه لمسئولية أصلا . وكان أيضا صديقا مخلصا كل الاخلاص ، على استعداد لأن يبذل أى شيء لاصدقائه المقربين الا أن يرد لهم ما اقترضه منهم من مال ، وكان كريما جدا فى الثناء على خصومه ، اذا اعتبرهم ممن ينتمون أساسا الى « جانب » الثورة — فالثورة كانت موضع هيامه . وقد تحدث بكرم شـــديد عن خدمات ماركس للقضية ، حتى عندما كان بينهما نزاع حاد وجعل ماركس يشهر به ويتهمه بكل جريمة الى جانب الجرائم الحقيقية . وأشاد بصفات نيكاييف الطيبة ، حتى بعد أن سرق نيكاييف أوراقه الخاصة ونبذه بعد أن استنفذ أغراضه من رعاية الرجل العجوز له . والواقع أنه كان بعيدا عن الدناءة والشر بقـــدر ما كان بعيـــدا عن الأمانة « البورجـــوازية » فى مسائل المـــال .

ان نظرية باكونين الاجتماعية بدأت بالحرية وبها انتهت تقريبا . فأى شيء يحد من الحرية لا يستحق فى نظره أى اعتبار بالمرة . وقد هاجـــم بلا هوادة ولا حدود أية منظمة بدت فى نظره مما لا يتفق والحرية ، وكل معتقد يعارض فى الاعتراف بأن الحرية هى الخير الأسمى . ومع ذلك فقد كان بعيدا كل البعد عن أن يكون فرديا ، وكان يقابل بازدراء شديد أنواع الحرية التى بشر بها البورجوازيون من دعاة « حرية التعـــامل » . وكان اشتراكيا كما كان من دعاة الحرية ، أو على الأقل كان يعتقد هو ذلك ، وليس هناك من أصر بقوة مثله على شرور الملكية الخاصة ومنافسة الانســـان للانسان . وكان عندما يكتب عن طبيعة المجتمع يضـــع الثقل دائما على ما للبيئة الاجتماعية من وقع هائل على الفرد ، مؤكدا بقدر ما أكد دوركايم، الأصل الاجتماعى لأفكار الناس عن الخير والشر وأنها مستمدة من هذا الأصل ، كما أكد الأثر الهائل للعادة فى نمو السلوك البشرى . وصحيح

أنه أصر أيضا على أهمية الخدمة التى قدمها للبشرية أولئك الذين كانوا من القوة بحيث استطاعوا أن يتمردوا ضد قيود العادة والرأى السائد ، وبذلك صاروا مجددين اجتماعيين رفعت أمثولتهم الناس الى صعيد أسمى من مفاهيم الحرية ؛ ولكنه لم يبد أية رغبة فى التخلص من تأثير المجتمع على الفرد ، واعتبره حقيقة طبيعية واقعة . وقد وضع فى هذا الصدد حدا فاصلا بين المجتمع والدولة . فقال ان المجتمع طبيعى بالنسبة للانسان ، بل الواقع أنه مشترك بين الناس وبين أنواع عديدة من الحيوان ، ولا بد من قبوله لأنه جزء من نظام الطبيعة . أما الدولة فقد اعتبرها شيئا مصطنعا — أداة اصطنعها بعض الناس لممارسة سلطة على الآخرين اما بالقوة أو بخداع دينى . وقد هاجم بشدة مفهوم روسو عن العقد الاجتماعى ، على أساس أنه غير صحيح تاريخيا وأنه يستخدم فى تبرير طغيان الانسان على الانسان . فقال ان الفكرة بأكملها لا معنى لها تاريخيا ، حيث أنها تنبى عن أن الناس كان لديهم فى مرحلة مبكرة من النمو الاجتماعى نوع من الفردية العقلية النفعية ليست لها أية علاقة بالناس كما كانوا حقيقة عندما نظمت الدول فى بداية الأمر ؛ وكان يعارض أيضا وبنفس القدر فكرة العقد الضمنى ، اذ نبذها باعتبارها ابتكارا مألوفا يلجأ اليه الطغاة الذين يريدون تبرير مركزهم المتفوق . كما ذهب الى أن أنصار مذهب العقد الاجتماعى من الواضح أنهم على خطأ لأنهم يصورون الناس على أنهم كانوا يعيشون قبل قيام الدول تحت ظروف من تأكيد الذات الأنانى الذى لا تحدوه أية مفاهيم عن الصواب والخطأ . بينما الناس فى الحقيقة عاشوا دائما فى مجتمعات ، وكانت أفكار الصواب والخطأ ، فى صورة ما مهما كانت بدائية ، موجودة منذ البداية فى هذه المجتمعات بصرف النظر عن حالة وجود الدولة أو عدم وجودها . وقال ان الانسان ليس فى طبيعته الأساسية أنانيا بحتا كما يصوره أصحاب

نظريات العقد الاجتماعى : فلديه منذ البداية نزعات أنانية واجتماعية على السواء كأجزاء من طبيعته ، كما لدى الحيوانات . ثم نمت المفاهيم الأكثر تقدما عن الخطأ والصواب التى توجد بين الناس المتمدينين من نزعاتهم البدائية ، ولكنها واجهت فى الدولة ألد أعدائها وأشد عوامل انحرافها ؛ بدلا من أن تكون خالقتها أو عامــلا فى تقــدمها . ولم تكن « الدولة الديموقراطية » المزعومة أفضل كثيرا ، ان كانت أفضل على الاطلاق ، من صور الدولة الأخرى التى يظهر فيها طغيان الانسان على الانسان بوضوح أكثر : لقد كانت مجرد الاداة التى حلت بواسطتها طبقة من البيروقراطيين والسياسيين محل الأنواع القــديمة من المستغلين بوصفهم طبقــة حاكمة تضطهد الناس العاديين .

وجنبا الى جنب مع هذه الكراهية « للدولة » بوصفها سلاحا تسلطيا فى يد الطغيان كان باكونين يكن كراهية مساوية للكنائس ، بل ولفكرة « الله » كلها . ففى كتابه « الله والدولة » ، وفى كتابات أخرى كثيرة ، هاجم فكرة الألوهية بشدة لا تقل عن الشدة التى استخدمها فى مهاجمة الدولة . فقد كانت فكرة « الله » من وجهة نظره كريهة لسببين ، أولا انها ليست مما يتفق أساسا مع الحرية البشرية ، ومن ثم فهى غير مقبولة أصلا ، وثانيا لأنها ضد فكرة المساواة — اللهم الا اذا كانت مجــرد مساواة فى العبــودية والخنوع . « فالله » ، مثل « الدولة » ، كان عند باكونين رمزا لعــدم الحرية وعدم المساواة ؛ ومن ثم تحدث عنه فى عبارات تبــدو للمتدينين تجديفا بشعا . ولكن رغم أن لغته كانت عنيفة ، فان مناقشته للموضوع كانت على صعيد مرتفع من العقلية . فقد اعتقد أن فكرة وجود « الله » انبثقت من اختلاط الأمر فى الفكر ؛ وبذل كل ما فى وسعه لكشف هــذا الاختلاط بطريقة قريبــة من تلك التى يتبعها « الوضــعيون المنطقيون »

الحديثون فى مواجهة مثل هذا الاختلاط اللفظى . فذهب الى أن الناس انما التجأوا الى فكرة « الله » لتفسير الطبيعة لأنهم لم يفهموا الطبيعة ، والواقع أن هذه الفكرة هيأت لهم تفسيرا كاذبا ولكنه مقبول بدرجة كافية حتى وصلوا الى المعرفة — تماما كما التجأ جوزيف بريستلى الى فكرة « الفلوجيستون » فى مرحلة مبكرة من نمو العلوم الكيميائية .

ولم ينكر باكونين أن النزعة الدينية موجودة فى الانسان وانها أدت وظيفة ضرورية فى النمو التاريخى للبشرية . ولكنه كان يكره القساوسة وكل الترهات الدينية باعتبارها أمورا كان يجب أن يتجاوز مرحلتها الجنس البشرى تبعا للتقدم فى المعرفة العلمية . وكان شرحه لأصل الدين وتطوره قريبا من تفسير كونت : فاعتبره تجسيدا لمحاولات البدائيين تفسير ظواهر العالم حولهم بأن يعزوا الى الطبيعة صفات الارادة والنشاط الخاصة بهم ؛ ونظر الى هذه التفسيرات على أنها تتراجع باستمرار أمام تقدم المعرفة كلما نما ادراك الناس لأوجه الانتظام فى نظام الطبيعة وصاروا أكثر قدرة على تفسير سير العالم الطبيعى على ضوء فروض علمية معينة ، ثبتت صلاحيتها للعمل بمقتضاها ، ومن ثم أمكن اعتبارها قوانين طبيعية . وقد رأى ، مثل كونت ، أن البشرية تمر بمراحل متعاقبة من عبادة الأصنام وتعدد الآلهة الى التوحيد ، وهكذا وصلت الى فكرة وجود نظام موحد يعمل فى الطبيعة كلها ؛ ورأى ، مثل كونت أيضا ، أن فكرة التوحيد بدورها تخلى مكانها لتفسيرات ميتافيزيقية لا محل فيها لفكرة التدخل الالهى المستمر ، وان الميتافيزيقيا أيضا تتراجع أمام العلم الذى يقوم على ملاحظة الوقائع بعناية .

وقد أخذ جزءا كبيرا من هذا الاتجاه فى أول الأمر من فيورباخ ومن الماديين الذين انحرفوا عن المثالية الهيجيلية . ولكنه أكمل مفهوم فيورباخ

عن الانسان على أنه يصنع الله على صورته هو ، بمفهوم كونت عن التطور الاجتماعى نحو معالجة المشاكل البشرية بأسلوب « وضعى » ؛كما أنه تعلم كثيرا أيضـا بلا ريب من صداقته الوثيقة للأخوين « ركلوز » — اليزيه والى — اللذين كانا من بين مؤسسى الجغرافيا البشرية والانتروبولوجيا الحـديثين ، وكانا من شركائه السـياسيين القـريبين فى السـتينات والسبعينات من القـرن التاسع عشر . وقد أصر ، مع كل هؤلاء المعلمين ، على أنه يجب النظر الى الانسان على أنه جـزء من الطبيعة تحكمه نفس القوانين التى تحكم كل أشـياء الطبيعة الأخرى . ولكنه لم يخرج من هذا المفهوم عن وضع الانسان بوصـفه جزءا من نظـام الطبيعة بمفهوم « حتمى » ، بل بمفهوم « اختيارى » . فأكد أن الانسان هو صانع تاريخه، وأنه ازداد حرية كلما زاد اكتشافه للقوانين الحقيقية لكيانه هو وللعالم حوله ؛ متأثرا فى كل نقطة بظروف حياته ، التى ليس أقلها أهمية ظروفه الاقتصادية ، ولكنه يضع ، داخل حدود الظروف التى تقيده من بيئتـه وطبيعته هو ، تدبيراته الخاصة عاملا على اخضاع قواعد الطبيعة المادية لارادته . وهكذا اختلف باكونين عن ماركس اختلافا عميق الجذور ، لأنه أضفى أهمية كبرى على دور الفرد المجدِّد فى تشكيل التاريخ البشرى ، ورأى سير التاريخ على أنه تعاقب طويل من المكتشفات العملية بواسـطة الانسان وتطبيقها على فن الحياة ، وليس على أنه عملية سبق تحديدها . وقد أعجب بتفسير ماركس لتاريخ المجتمع ، واتفق معه الى حد كبير فى توقعه الانهيار الوشيك للرأسمالية أمام قوة العمال المتقدمة . ولكنه توقع انتصار الطبقة العاملة على البورجـوازية ، لا بسبب عمليـات الضرورة التاريخية ، ولكن بسبب ايمان لا حد له فى قدرتها الخلاقة . كما أنه تصور هذه القدرة ، لا على أنها توجد فى الطبقة العاملة بوصفها كتلة متجانسة

أو كلا مجردا ، ولكن على أنها توجد فى الأفراد التى تتألف منها هذه الطبقة كل على حدة ؛ وبناء على ذلك وضع باكونين كل ثقته فى الجهاد التلقائى لكل عامل فرد وللجماعات الأولية التى تدفعها غرائزها الطبيعية فى التعاون الاجتماعى الى تكوينه كلما دعت الحاجة ؛ بينما كان ماركس يؤكد الحاجة الى السيطرة المركزية والتنظيم الطبقى المشدد .

لقد قلت ان باكونين كان يكن عداء شديدا للدين ، وان كان قد اعترف به على أنه يمثل مرحلة من التفكير البدائى عن الكون كان لابد للجنس البشرى أن يمر بها . وبدا له أن الايمان بالله فى القرن التاسع عشر ليس سوى مجرد بقايا من البدائية لا يمكن تفسير استمرارها الا على أن الكهنوت وحليفته ، « الدولة التسلطية » ، فرضا بقاءها عمدا . وقال المرة تلو المرة ان الكنيسة هى الأخت الصغرى للدولة، يصطنعها حكام الدولة للقيام بأعمالهم القذرة بغرس الأعتقاد فى نفوس الناس بأن العالم تحكمه سلطة عليا لا حق لهم فى التمرد ضدها أو أن يمارسوا ضدها حريتهم الطبيعية . وذهب الى أن العالم الذى يحكمه اله لا يمكن بطبيعته ذاتها أن يسمح بمكان للحرية البشرية . اذ أنه اذا كان واجب الانسان أن يطيع الله ،فان الانسان لا يعود سيد نفسه ويصير بلادفاع ضد الاضطهادين التوأمين ، الملك والكاهن ، اللذين يأمرانه باسم الله أن يفعل ما يتفق مع وجهة نظرهما . واذا كان الكون يحكمه الله فانه سيبدو من الطبيعى أن يحكم المجتمع ملك من البشر يدعى لتصرفاته مشروعية الهية . هذا بالاضافة الى أنه اذا كان كل شىء فى النظام الكونى ينبثق من ارادة الله — من أعلى الى أسفل — فسيبدو من الطبيعى أن يجىء تكوين المجتمعات البشرية على هذا النسق ، بينما جميع المجتمعات الحرة — أى كل المجتمعات التى يستطيع الناس أن يتمتعوا فيها بالحرية — لابد أن تشيد من أسفل الى

أعلى وأن تستمد كل قوتها من الارادات العاملة للأفراد التى يجب عليها أن تخدمهم .

ومن ذلك نصل الى مفهوم باكونين عن « الفدرالية » الذى كثيرا ما قرنه بصيحتيه المشهورتين « مناهضة الدولة » و «مناهضة الكهنوتية» . انها حالة من حالات « الانسان ضد الدولة » ، ولكن ليس الانسان الفرد بوصفه نقيض المجتمع ، كما عند هربرت سبنسر ؛ بل الانسان فى المجتمع، معبرا عن اجتماعيته الطبيعية بحرية وعن ارادته فى التعاون الحر مع الآخرين. ويذهب باكونين الى أن هذا التعاون طبيعى فى الجماعات التى يعيش فيها الناس معا كجيران ؛ وكل صورة مشروعة من التنظيم الاجتماعى على نطاق أوسع لابد أن تقام على أساس متين من هذه الجماعات الطبيعية الصغيرة . وهذا هو ما كان باكونين يعنيه « بالفدرالية » ؛ كما ذهب الى أنه اذا توفر هذا الأساس بصورته الصحيحة ، يستطيع الناس مطمئنين أن يتحدوا فدراليا فى وحدات أكبر حتى تصل الى الاتحاد الفدرالى الشامل للبشرية كلها ؛ بينما اذا جعلنا الدولة أساس التنظيم الاجتماعى ، فان مركزيتها غير الطبيعية وجنوحها الى التسلطية لابد حتما أن تقسم الجنس البشرى الى جماعات متنازعة تقوم على فكرة القوة ، وتصبح الحرب نتيجة لامندوحة عنها .

وكما رأينا ، يبدأ هذا المفهوم « الفدرالى » عن التنظيم الاجتماعى عادة من الكوميونات المحلية بوصفها الوحدات الأولية للعمل الجماعى ، ويقيم التنظيمات الأكبر على أساس من الاتحاد الفدرالى بين الكوميونات لتحقيق أغراض مشتركة ، ولكنه يشيدها بطريقة تجعل القوة النهائية دائما مع الكوميونات وليست مع أية سلطة مستقلة مفروضة عليها . وقد رأينا فى المناقشات التى دارت حول تنظيم الخدمات العامة فى مؤتمرات « الدولية

الأولى » ، المصاعب التى تنشأ بالضرورة حيثما يكون النمو الاقتصادى قد تقدم الى ما بعد مرحلة اقتصاد القرية المتمتعة بالاكتفاء الذاتى . فهناك أسئلة مثل « من الذى يدير السكك الحديدية ؟ » تجب الاجابة عليها خاصة فى المجتمعات الصناعية المتقدمة ، ان الكوميونات الفردية واضح أنها لا تستطيع أن تتولى هذه المهمة : كما لا يستطيع ذلك أى « فدرال » من الكوميونات مقيد بالرجوع فى كل قرار الى رأى الكوميونات أفرادا ، أو يكون من المسموح لكل كوميون محلى أن ينسحب منه فى أى وقت يشاء . وهناك اجابة ممكنة على مثل هذا السؤال ؛ هى أن يقوم رجال السكك الحديدية ، منظمين فى جماعة تعاونية ، بادارة السكك الحديدية فى المجتمع الحر الجديد ؛ بيد أن هذا الحل يفترض وجود صورة من صور تنظيم العمال على نطاق يمتد الى ما وراء حدود الكوميونات ، وتكون لهذا التنظيم اختصاص فى اتخاذ قرارات تمس مناطق واسعة ، كما يفترض أيضا أما الاستقلال الكامل لرجال السكك الحديدية من أى اشراف باسم المصلحة العامة ، أو أن تكون هناك هيئة مشرفة يشمل اختصاصها منطقة من الاتساع بحيث يكون اشرافها مجديا . ويستطيع « الفوضوى الشيوعى » أن يجيب طبعا بأن هذه المشاكل غير واقعية ، لأنه لن يكون فى المجتمع الحر أى صراع بين المصالح أو تكون هناك حاجة الى أية هيئات مشرفة ، بحيث أننا نستطيع مطمئنين أن نترك الأمر لرجال السكك الحديدية يديرونها كخدمة عامة للمجتمع . ولكن حتى هذه الاجابة تنطوى على صورة من صور التنظيم السندكالى لعمال السكك الحديدية يمكن أن تتخذ فيه القرارات على صعيد أوسع من الصعيد المحلى ، ولا يُرجع فى كل شىء الى رأى كل جماعة محلية من عمال السكك الحديدية . ولم ينكر «الفدراليون» طبعا أنه سيكون من الضرورى عمليا وجود « نوع » من السلطة تعهد بها

الكوميونات المحلية الى الأجهزة الفدرالية التى تقيمها : ولكنهم رفضوا فقط أن يسموها « سلطة » ، وأصروا على أن تبقى فى أضيق الحدود الممكنة عمليا . أما مدى هذه الحدود فكان يتوقف الى حد كبير جدا على التكوين الاقتصادى للمجتمعات التى تعودوا التفكير على ضوئها . فكلما كان المجتمع أقل نموا من الناحية الاقتصادية جنح «الفدراليون» الى زيادة الاصرار على حرية الكوميون المحلى المطلقة — أى على حريته الكاملة فى التعاون أو عدم التعاون مع جيرانه فى ادارة الخدمات المشتركة والاشراف عليها .

ولما كان باكونين روسيا ، وكان أكثر تفكيره — عند عدم تفكيره فى روسيا — ينصب على ايطاليا ، بل وعلى جنوب ايطاليا بصفة خاصة ، فانه كان ينتمى الى أكثر الجماعات الفدرالية تطرفا : الفوضويين الخلص . أما اسكندر هرتز ، الذى كان صديقه ، فانه تصور الاشتراكية فى روسيا لا على أنها نتاج حركة تقوم بها البروليتاريا الصناعية ، بل على أنها نتاج ثورة فلاحين سيكون فى وسعها أن تتخذ أساسا لبناء المجتمع عنصر الشيوعية البدائية فى حياة القرية الروسية — « المير » ؛ وقد ظهر « المير » فى الاشتراكية الشيوعية الأولى كمقابل للكوميون فى الفكر الغربى . ورغم أن باكونين كان ، مثل هرزن ، على معرفة طيبة بالفكر الغربى وعاش فى مدن غربية ،فان ذهنه كان يتجه دائما بصورة غريزية نحو نوع من المجتمعات الأكثر بدائية . وكان يجد راحته فى جنوب ايطاليا أكثر بكثير من أى مكان آخر فى أوروبا الغربية ؛ وقد أعاد تكوين أفكاره من جديد ، بعد غيبته الطويلة فى السجن وفى سيبريا ، ابان فترة اقامته فى نابولى فى الغالب . وحتى عندما انتقل الى سويسرا ، التى كانت أكثر تقدما بكثير من الناحية الاقتصادية ، وجد نفسه فى مجتمع ذى طابع محلى غالب ويشتغل ،صناعيا ،

بالحرف والانتاج المحلى وليس بالصناعات الكبيرة الا فى النذر اليسير . ولذا استمر يفكر فى مشاكل اعادة التنظيم الاجتماعى فى ضوء وحدات يغلب عليها الطابع المحلى الى حد كبير جدا ، ويتجه بصـورة غريزية الى التفكير على أساس من الفلاحين والعمال الزراعيين لا على أساس من عمال المصانع أو المعدنين أو عمال السكك الحـديدية . وهكذا بدت مشكلة تنسيق أعمال الكوميونات المحلية وتنظيم بعض الخدمات على نطاق أوسع مشكلة ثانوية يمكن علاجها بسهولة اذا نظم التكوين الأساسى للمجتمع تنظيما سليما على أساس من حرية الكوميونات . ومن الناحية الأخرى نجد المفكرين ، من أمثال دى بايبـه ، الذين شاركوه فى عدائه نحـو الدولة التسلطية واعتقاده بضرورة جعل الكوميون الأداة الأساسية فى العمـل الاجتماعى ، كانوا أكثر منه ادراكا لمصاعب تطبيق مثل هذه السياسة فى المجتمعات التى تأصلت فيها جذور الانتاج الكبير والمؤسسات الاقتصادية الكبرى .

وقد لجأ « الفدراليون » أحيانا ، عندما اضطروا الى مواجهة هـذه المشكلة ، الى « التشريع المباشر » كحل — أى أنهم ذهبـوا الى امكان تحديد استقلال الكوميون بقرارات تتخذ بواسطة الاستفتاء العـام فى مساحات أوسع ، ولكنهم رفضوا أية طريقة أخرى فى اتخاذ هذه القرارات. فنبذوا الرأى القائل بأن تكون هناك هيئة من مندوبى عدد من الكوميونات فى اتحاد فدرالى لها أن تقيـد الكوميون التى من المفـروض أنها تمثلها بما تتخذه من قرارات ؛ ولكنهم قبلوا أن يكون للمندوبين الحـق فى أن يطلبوا الى الناس الرأى حول موضوع ما ، وأن يكون للناس الحق فى اتخاذ قرار ملزم للجميع بأغلبية الأصوات . بيد أن بعض الفدراليين — ومن بينهم باكونين — رفضوا ذلك رفضا باتا . فقد بدا لهم أن مثل هذا المذهب

ينطوى على عودة الى مبدأ « التسلطية » من الباب الخلفى . فتجاربهم مع نابليون الثالث جعلتهم يرتابون الى أقصى حد فى « الاستفتاءات الشعبية » ؛ ومن ثم لم يقتصروا على الاصرار على أنه ما من مندوب يستطيع أن يقيد من يمثلهم دون موافقتهم الصريحة فحسب ، بل وأيضا على أنه ليس من حق أية جمعية عامة أو مجموعة من أصحاب الأصوات أن تقيد الأقلية ضد رغبتها . واذا طبّق هذا المبدأ الى نهايته فانه يمنع حتى الكوميونات المحلية من أن تتخذ أية قرارات ملزمة بأغلبية الأصوات ، ولكن ذلك لم يحمل الفوضويين المتطرفين على التراجع ، لأنهم اعتقدوا أن الجماعات المحلية التى تقوم على الجيرة والتى اختفت منها العداوات الطبقية سيكون من الممكن دائما الوصول فيها الى اتفاق اختيارى بين من يتعلق بهم الأمر الى حد يجعل من غير الضرورى اكراه أية أقلية قد ترفض الأخذ برأى الأغلبية.

ولكى نفهم هذا الموقف من الضرورى أن ندرك أن الفوضويين المتطرفين كانوا أبعد ما يكون عن الفردية ، فقد كانوا يعتقدون أشد الاعتقاد فى طبيعة الانسان الاجتماعية وفى روابط التضامن التى تجمع الناس معا فى مجتمعات محلية صغيرة فى ظل الظروف « الطبيعية » للمساواة الاجتماعية . أما ذلك الفرع من الفوضوية الذى يجنح الى الفردية ، فرغم أنه كان له دعاته فى أوروبا ، مثل ماكس شتيرنر ، فانه لم يكن قويا الا فى الولايات المتحدة ، حيث نما فى بيئة اجتماعية مختلفة اختلافا جذريا . أما الفوضويون الأوروبيون فى الستينات والسبعينات من القرن التاسع عشر — وسنعرض فيما بعد للتطورات الغريبة لهذه الحركة فى الثمانينات والتسعينات — فكانوا فى الغالب فوضويين « اجتماعين » يصرون اصرارا شديدا على أن أنظمة الاكراه غير ضرورية ومضرة لأن طبيعة الانسان ، وهى اجتماعية فى جوهرها ، تجعل فى وسعه ، ومن حقه ، أن يستغنى عنها .

وكانت هذه بلا ريب هي وجهة نظر باكونين، كما كانت وجهة نظر كروبوتكين الذى كان أول من استعمل اسم « الشيوعيين الفوضويين » لكى يجعل موقفهم واضحا ، كما كانت أيضا وجهة نظر صانعى «السندكالية الفوضوية» فى أسبانيا وايطاليا وجنوب فرنسا .

وقد اختلف المفكرون الذين اعتنقوا وجهة النظر الفوضوية الاجتماعية هذه فيما بينهم اختلافا كبيرا حول الأهمية النسبية التى أضفوها على الكوميون المحلى بوصفه الأداة الديموقراطية الأساسية لدى الشعب الحر ، وعلى « اتحادات المنتجين » التى اعتبروها جميعا تقريبا الوسيلة الضرورية للقيام بالمشروعات الاقتصادية فى المجتمع الحر . فكلما كان اهتمامهم منصبا أكثر على التفكير فى ضوء الصناعة زاد تأكيدهم لأهمية عمل اتحادات المنتجين : وكلما اتجه تفكيرهم الى المجتمعات الزراعية المكونة من فلاحين ، زاد تأكيدهم لأهمية الكوميون ؛ بل الواقع أنهم كثيرا ما اعتبروا الكوميون نفسه نوعا من اتحادات المنتجين لاستخدام الأرض للمصلحة المشتركة . وهكذا نجد فى أحد الطرفين أن الكوميون قد أصبح يتصور ، فى المدن الكبرى مثل ليون ، على أنه فدرال من اتحادات المنتجين المحلية ، بينما نجد فى الطرف الآخر أن الاهتمام كله موجه الى الكوميون بوصفه وحدة تجمع كل مواطنيها لاتخاذ القرارات على أساس الوصول الى ما أطلق عليه الكويكريون « روح الاجتماع » (The Sense of the meetnig) .

وكان باكونين اذا طرأت على فكره فى أى وقت مشاكل تنظيم المجتمع « الحر » فى ظل وسائل النقل والانتاج على نطاق كبير ، يطرحها كلها جانبا باسم ذلك المبدأ الوحيد الذى لا يقهر : الحرية . والواقع أنه كان قليل الاهتمام الى أبعد حد بالتفكير سبقا فى البناء الاجتماعى فى المستقبل ؛ اذ كان همه أن يقتلع الماضى والحاضر من جذورهما . ومع ذلك فقد علق

آمالا كبارا على تقدم المعرفة العلمية ، وتوقع منها فائدة كبيرة ، ولم يكن من بين دعاة العودة الى « الحياة البسيطة » . وكل ما فى الأمر أنه تصور المهمة المباشرة على أنها أساسا ثورية ومدمرة ، ولم يراوده أى شـك فى قدرة الناس على حل المشاكل التى تواجههـم بعد أن يتحـرروا . فكان يصر باستمرار على تأكيد أن الانسان الحر يتمتع بعبقرية طبيعية وتلقائيـة ، وكذلك الناس الأحرار المتحدون فى جماعات صغيرة — ما يطلق عليه اليوم جماعات « وجها بوجه » — وأعتقد أن المشكلة فى مثل هذه الجماعات لن تكون مشكلة تحقيق القدر الكافى من التضامن لأجل العمل المشترك ، بل مشكلة الحيلولة دون أن يصير التضامن من القوة بحيث يكبت الابتكار الفردى . وبدا له الارغام النظامى كريها وغير ضرورى لأن تأثير العـادة والعرف ينطوى على ما فيه الكفاية . ولم ينظر الى هذا التضامن على أنه نتاج الظروف الاقتصادية ، بل على أنه خاصية طبيعية يشترك فيها الانسان مع الأنواع الأخرى من الحيوانات التى تعيش فى جماعات . فكان يردد كثيرا أن هذا التضامن جزء من « حيوانية » الانسان ، وهو جزء لا يستطيع الفرد أن يتخلص منه ، ولكنه يستطيع اخضاعه بعض الشىء «لانسانيته» — وهذا الاخضاع هو تحقيق الحرية .

والواقع أن باكونين ، عندما يمسك عن الابراق والارعاد ضـد الله والدولة بوصفهما العدوين التوأمين للحرية ، كاتب مثالى جدّ محبوب — بقدر ما كان يعترض هو على هذا الوصف لو سمعه . فرغم أنه كان يعتبر نفسه « ماديا » بحتا ويصر على أنه يجب النظر الى الانسان على أنه مجرد كائن « مادى » ، فانه مع ذلك أضفى على هذا الكائن قدرة خلق أسمى المثل العليا لنفسه ولرفاقه . وهو يؤكد أن هـذه المثل ليست فطرية فى الانسان : فليس هناك أفكار فطرية من أى نوع فيه . ان الانسان لم يخلقه

الله ليغرس فيه أفكارا أو مثلا من الخارج . انه ، على حد قول باكونين المفضل لديه ، « خالق وليس مخلوقا » — خالق أفكاره وقيمه الخاصة به ، لا بوصفه فردا منعزلا وانما بوصفه فردا فى مجتمع . ووجهة نظر باكونين فى الأخلاق والقيم المثالية أنها أساسا نتاج التطور الاجتماعى ، وأن قدرة الناس على تكوين المثل تزداد مع تقدمهم فى المعرفة والمدنية . وهو فى هذه الناحية وريث تقليد عهد الاستنارة العظيم الذى شهده القرن الثامن عشر ؛ وبعيد كل البعد عن أن يكون ذلك اللاأخلاقى البحث كما اتهم خطأ أحيانا ، فى السنوات الأخيرة من حياته على الأقل .

وقد ألصقت به وصمة اللا أخلاقية هذه ، فى حدود عدم كونها مجرد تشنيع من جانب أعدائه ، بسبب علاقته القصيرة الأجل بنيكاييف الى حد كبير — والواقع أن المشاعر التى أثارها فيه نيكاييف تبدو كما لو كانت قد أخرجته عن طوره بعض الوقت . وقد كان باكونين ، خارج نطاق هذه الصلة ، عنيفا فى عباراته فى كثير من الأحيان ؛ كما كان طبعا على استعداد لتأييد أعنف الأساليب ضد الحكومة الروسية ، بل وضد أية حكومة أخرى تظهر عليها سمات حكم « السوط الروسى الألمانى » فى نظره . هذا بالاضافة الى أن باكونين أخذ تلك الفكرة ، التى توجد عنه هيجل وسان سيمون ، وخاصة الأخير ، من أن التاريخ ينقسم الى حقبات من الانشاء والتدمير ، مأخذ الجد الكامل ؛ واعتبر نفسه يعيش قرب نهاية حقبة تحتل فيها مهمة التدمير المكان الأول . وبذلك كان يؤيد نيكاييف فى الرغبة فى استئصال قيم المجتمع الذى يعيش فيه وأنظمته على السواء . فلم يقتصر فى رغبته على تدمير بنائه السياسى وأوضاعه الاقتصادية فحسب ، بل أيضا نظام قيمـة بأكمله الذى يقوم على عدم المساواة بين الانسان والانسان — التعاظم وادعاء الحقوق المكتسبة ، التى تختص بها القلة نفسها ، ونظام الزواج غير

المتكافىء وأشياء كثيرة غير ذلك . بيد أنه أراد أن يعمل فى مهمة التدمير الشامل هذه ، لا على أنه شخص لا أخلاقى تحرر من كل القيم الأخلاقية ، بل على النقيض من ذلك ، فى سبيل قواعد أخلاقية « طبيعية » أسمى وبروح أرفع « مثالية » : فمعظم كتاباته لا تنطوى على أى ميل نحو أية صورة من صور (العدمية) — بله أية صورة من التطرف العدمى فى نبذ جميع القيم الأخلاقية ، ذلك التطرف الذى مجده نيكاييف . والغالب أن أحدا لن يعرف مدى مشاركة باكونين فى كتابة تلك السلسلة من النشرات الثورية التى ظهرت باسميهما معا فى سنة ١٨٦٩ : ويبدو من المحتمل أنه اشترك الى حد ما حتى فى أكثرها عنفا — بل وحتى فى « الموعظة الثورية » نفسها . واذا كان الأمر كذلك فان هذه النشرات تظل مع ذلك مما لا يتفق مع معظم كتاباته الأخرى ، قبل هذه العلاقة المنكودة وبعدها على السواء . وأقرب الآراء الى الاحتمال هو أن ملق نيكاييف وقصصه عن الحركة الثورية العظمى بين الشباب الروسى الذى يتطلع الى باكونين كزعيم ، قد أطاحت برأسه تماما ، وأنه قد سمح لنفسه بناء على ذلك بأن يوقع على عبارات تتعارض تماما مع فلسفته كلها ، بل وربما أن يكتب بعض هذه العبارات . وتقول « الموعظة » ان كل ثورى حقيقى « يحتقر ويكره الأخلاق الاجتماعية السائدة فى العصر الحاضر فى جميع صورها ودوافعها . انه يعتبر كل ما يؤدى الى انتصار الثورة أخلاقيا » .. « ان كل المشاعر الرقيقة المثبطة للهمم عن العلاقات والصداقات والحب وعرفان الجميل ، وحتى الشرف ، يجب عليه أن يخنقها بواسطة حماسته اللاعاطفية من أجل قضية الثورة » . ولا يمكن مطلقا أن يكون باكونين قد اعتقد ذلك اذا كان قد اعتقد أيضا ، ولا مراء فى أنه أعتقد ، أن الأخلاق نتاج تطورى للمدنية وأن الانسان الحديث ، برغم خضوعه لأنظمة شريرة ، قد سبق الانسان البدائى فى هذا

المجال الى حد كبير . ولا ريب فى الناس يمكن أن يعتقدوا أشياء يناقض بعضها البعض ، ولكن ليس الى هـذا الحد ، الا فى لحظـات عابرة من الانحراف الذهنى تحت تأثير مؤثر لا يقاوم . وقد كان لينكاييف مثل هذا التأثير على باكونين لفترة ما ، وان لم يطل ذلك ، ولسوء الحظ اتفق وقوع هذه الفترة من التأثير فى مرحلة حرجة من نزاع باكونين مع ماركس فى الدولية : بحيث حمل ذلك ماركس على الاعتقاد بأن باكونين نهلستى بحث وعدو من أعداء قضية الطبقة العاملة .

وكانت هنـاك طبعا قضايا أخرى كثيرة موضـع نزاع بين باكونين وماركس بصرف النظر عن لاأخلاقية نيكاييف . فمفهوم باكونين عن المجتمع الحر الذى أساسه الوحدة الصغيرة ويرتفع الى أعلى فى مجموعات فدرالية أكبر ويقوم على أساس من التضامن الاجتماعى البشرى ، يتعارض تعارضا جذريا مع مفهوم ماركس عن التنظيم على أساس الطبقة الاقتصادية بزعامة طليعة يحدوها فهم واضح للرسالة التاريخية للبروليتاريا ، اذ أن ماركس ، وقد ركز اهتمامه على ملاحظة نمو المجتمع الرأسمالى فى أكثر صوره تقدما ، رأى النضال المقبل على صورة صراع بين قوتين تتسمان بمركزية شديدة وتمثلان المصالح الاقتصادية للرأسماليين والبروليتاريا ، واعتبر أية جماعة ليس لها مكان فى هذا التشخيص تمثل صورة اجتماعية اما زائلة أو غير ذات موضوع . كما أن باكونين من ناحيته فكر فى الثورة على أنها أساسا صراع مستمر بين المضطهَدين والمضطهِدين تكمن قوته الدافعة فى جماعات المظلومين أينما كانوا وبصرف النظر عن علاقتهم الاقتصادية بوسائل الانتاج. أما لدى ماركس فقد كان الجانب ذو المغزى فى الصراع الطبقى المعاصر هو الوعى والتنظيم النامين للعمال الصناعيين ، وخاصة أولئك الذين تعرضوا لظروف الرأسـمالية الكبيرة المتقـدمة .. وفكر باكونين ، من الناحيـة

الأخرى ، فى الثورة على أنها تمرد غريزى من جانب الجماعات التى تعانى أشد اضطهاد وظلم فى المجتمع — الفلاحين فى المناطق المختلفة نسبيا وكتلة البروليتار فى مدن مثل نابولى ، التى لم تثبت فيها دعائم التصنيع الحديث بأية صورة بعد .

هذا بالاضافة الى أن ماركس كان فى جوهره « عقليا » ينتمى الى تقليد ثقافى متقدم نسبيا ، مع ازدراء متأصل الجذور للهمجيين حتى عندما يكونون فى صف الثورة . كما فكر فى الثورة لا على أنها أساسا تنصب على مجرد تدمير النظام القائم فحسب ، بل وعلى بناء نظام اجتماعى أكثر تقدما محله ، وبدا له أمرا غير معقول أن يفترض المرء امكان قيام النظام الجديد بين جماعات متخلفــة . وكان يكن ازدراء عميقا للفــلاحين والســلاف الهمجيين : فالفلاحون عنده ، حتى فى البلاد المتقدمة ، بعيدون كل البعد عن أن تكون لديهم القوة الخــلاقة التى يتطلبها البناء الثــورى : وكل ما يستطيعونه هو الانقياد للبروليتاريا ذات الوعى الطبقى وأن يتحولوا تحت تأثيرها ، عن طريق الجماعية ، الى أشخاص حديثين . وتبع ذلك أن ماركس لم يعتقد فى القدرة الخلاقة للثــورة التى تنبثق فى بلد متخلف اقتصاديا . فكان يتطلع الى الغرب ليشق الطريق ، والى البلاد المتخلفة فى شرق أوروبا وجنوبها لتسير وراء الأمم المتقدمة على أكثر تقدير . بينما كانت النزعة الثورية — ارادة الحرية — لدى باكونين صفة طبيعية عند الناس ، ومن المحتمل وجودها بين الفلاحين أو بين كتل البروليتاريا فى مدن ايطاليا وأسبانيا بقدر ما يحتمل وجودها بين العمال الصناعيين المتقدمين فى انجلترا أو فرنسا أو غرب ألمانيا — بل ان احتمال وجودها لدى الأولين أكبر لأن الجماعات الثانيــة وقعت أكثر تحت تأثير الأفكار الكاذبة عن الديموقراطية التى تقوم على قبول الدولة باعتبارها التعبير الحقيقى عن الوعى القومى .

وكان باكونين قد حمل اللجنة المركزية « لعصبة السلام والحرية » ، قبل أن ينفصل عنها ، على تبنى برنامج قصد به أن يقيد « العصبة » بسياسة اجتماعية متقدمة . وقد بدأ هذا البرنامج ، الذى قدم الى مؤتمر « العصبة » الثانى الذى عقد فى برن سنة ١٨٦٨ ، بتأكيد استحالة فصل الجوانب الثلاثة للمشكلة الاجتماعية — مشكلة الدين ومشكلة السياسة ومشكلة الاقتصاد . ثم تقدم بالمقترحات الثلاثة التالية :

١ — انه لما كان الدين مسألة ضمير فردى ، فيجب استئصاله من الأنظمة السياسية ومن التعليم العام أيضا حتى تفقد الكنائس قدرتها على اعاقة النمو الحر للمجتمع .

٢ — انه لا يمكن تنظيم الولايات الأوروبية المتحدة الا على أساس يقوم على أنظمة شعبية يجمع بينها الاتحاد الفدرالى ومبدؤها المساواة فى حقوق الفرد والاستقلال الذاتى للكوميون والأقاليم فى تنظيم شئونها الخاصة .

٣ — ان النظام الاقتصادى الحالى فى حاجة الى تغيير جذرى اذا كان الهدف هو تحقيق توزيع عادل للثروة والعمل والفراغ والتربية ، باعتبارها جميعا شروطا جوهرية لتحرير العمال والغاء البروليتاريا .

وقد وضع البند الثالث من هذه البنود باكونين نفسه وتقدم به . وختم الاعلان بهذه الكلمات : « ان « العصبة » تحتج على كل محاولة للاصلاح الاجتماعى تقوم بها أية سلطة استبدادية » .

وعندما رفض أنصار « عصبة السلام والحرية » من أفراد الطبقة الوسطى هذه المقترحات ، وانشق باكونين وأصدقاؤه ليكونوا « حلف الديموقراطية الاشتراكية » ، أعيدت صياغة برنامج باكونين فى لغة أقل اعتدالا بكثير . اذ بدأ برنامج « الحلف » بهذه الكلمات : « ان « الحلف »

يعلن أنه ملحد : انه يؤيد الغاء العقائد الدينية ، واحلال العلم محل الايمان، والعدالة الانسانية محل العدالة الالهية » . ثم استطرد معلنا أنه ينـادى « بالمساواة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بين الطبقات والأفراد من الجنسين ، مع الغاء حق الميراث ، حتى يصير ما يتمتع به كل شـخص فى المستقبل مساويا لانتاجه ، وحتى تصير الأرض وأدوات الانتـاج وكل رأسمال آخر ملكية جمـاعية للمجتمع ككل ، كما يقضى القرار الذى أصدره مؤتمر العمال الأخير فى بروكسل ، وبذلك تصبح هذه الأدوات جميعا تحت تصرف العمـال ، أى ، تحت تصرف الاتحـادات الزراعية والصناعية » . واستطرد برنامج « الحلف » بعـد ذلك معلنـا أنه يؤيد « المساواة فى وسائل النمو — أى حق الاعاشة والتربية والتعليم على جميع مستويات العلم والصناعة والفنون » بين جميع الأطفال من الجنسين . وأكد البرنامج أن مثل هذه المساواة ، التى ستكون فى بادىء الأمر اجتمـاعية واقتصادية فحسب ، ستؤدى الى مساواة طبيعية أعظم بين الأفراد بازالة التفاوت المصطنع الناجم عن التنظيم الاجتماعى غير العادل .

وقرر « الحلف » ، فى بند رابع ، أنه ينبذ جميع الأنظمة السياسـية باستثناء الأنظمة الجمهورية ، وأنه ينبذ كل جهاد سياسى سوى ما يكون « هدفه الفورى المباشر نصرة قضية العمال ضد رأس المـال » . وأعلن البرنامج خامسا أنه « يجب أن تختفى جميع الدول السياسية التسلطية القائمة ، متحولة شيئا فشيئا الى وظائف ادارية للخدمات العامة ، وتذوب فى الاتحاد الشامل للاتحادات الحرة ، من زراعية وصناعية » . وأعلن الحلف أن هذا « الاتحاد الشامل » سيتكون من الاتحادات المحلية « على أساس الحرية » . كما أعلن أنه « لا سبيل الى حل المشكلة الاجتماعية حلا صحيحا ونهائيا الا على أساس التضامن الدولى بين عمال جميع البلاد » . « ان الحلف ينبذ كل سياسة تقوم على ما يسمى وطنية ومنافسة بين الأمم » .

وهناك استمرار واضح فى الفكر بين هذين الاعلانين ، وان كان الأخير ، الذى وضع بعد القطيعة النهائية بين جماعة باكونين وأغلبية « عصبة السلام والحرية » ، يحمل طابعا أشد تحديا ويلاحظ أنه يؤكد أهمية دور الطبقة العاملة أكثر بكثير من سابقه . بيد أن الصيغة الثانية لم ترض ماركس أكثر مما أرضته الأولى . فقد رأى أن تصدير الاعلان بالالحاد سياسة سيئة ، ولم تثر لديه فكرَ « التسوية » بين الطبقات بدلا من الغائها سوى الازدراء، وكذلك وضع الغاء الميراث فى مكان الصدارة بوصفة اجراء اقتصاديا بدلا من أن يتجه مباشرة وفورا الى الالغاء الكامل للملكية الخاصة فى وسائل الانتاج . وقد سلم باكونين ، كما رأينا ، بالاعتراض الأول بقبوله « الغاء » الطبقات بدلا من « التسوية » بينها ، ولكنه أصر على موقفه من الميراث ، واستطاع أن يهزم ماركس فى هذه المسألة فى المؤتمر « الاتحاد الدولى للعمال » الذى عقد سنة ١٨٦٩ .

بيد أن اتباع باكونين اعتنقوا مبدأ الملكية الجماعية ، مثل الماركسيين ، الى أقصى حد ، وكان الخلاف بين الجماعتين حول هذا الموضوع ينحصر فى وجهة نظر كل منهما فى طبيعة الأنظمة التى يُطبق بواسطتها مبدأ الجماعية. فأتباع باكونين تصوروا « الولايات المتحدة الأوروبية » فى المستقبل فى صورة اتحاد فدرالى ، لا من الأمم التى تملك كل منها حكومتها المركزية ، ولكن من الكوميونات المحلية التى يمارس كل منها استقلالا كاملا فى ادارة شئونه وتتجمع فى مجموعات لا تتقيد بالحدود القومية ؛ بينما فكر ماركس على أساس استيلاء الطبقة العاملة على « السلطة » فى كل بلد وقيام اتحاد فدرالى بين الدول العمالية القومية التى تنبثق من هذا الاستيلاء . وكانت هذه هى الهوة ، فيما يتعلق بالمسائل العملية المباشرة ، التى لا يمكن عبورها بين مفهومى الجماعتين عن الثورة المقبلة .

وكان أحد هذين المفهومين مما يتفق ، ولا يزال يتفق ، مع لب المجتمع الحديث ، والثانى يتعارض معه . وبالنسبة لماركس ، بفلسفته الحتمية ، كان التعارض مع اللب حماقة خرقاء ، اذ أن مذهبه كله كان مجرد تفسير للاتجاهات التاريخية بوصفها قوى لا تقاوم ، ونداء الى الناس أن يفهموا هذا الاتجاه ويعملوا معها ، لا ضدها . فتقدم قوى الانتاج ، الذى يقوم على نمو سيطرة الانسان على بيئته المادية ، يحمل معه تجمعات النـــاس والأشياء فى كتل تزداد حجما باستمرار ، ويجعل الجماعات الصغيرة التى تقوم على الجيرة ، مثل الكوميون ، غير صالحة أكثر فأكثر كأساس للعمل الاجتماعى . فالقوى المحركة فى التغيير الاجتماعى ليست ، فى نظر ماركس، مثل هذه الجماعات التى تقوم على التضامن الطبيعى عن الانسان بوصفه من حيوانات القطيع ، وانما هى طبقات اقتصادية ضخمة وهى نفسها نتاج التقدم الاقتصادى والعلمى . وبدا اتجاه باكونين كله لماركس غير علمى على الاطلاق وخيالى وبعيد كل البعد عن الوقائع المعاصرة — مجرد حلم رجل همجى يجهل جهلا تاما القوى التى تشكل فى الواقع العالم الجديد .

ان هذا النقد ينطوى على شىء من الحقيقة — ولكن ليس الحقيقة كلها . اذ كلما زاد قبولنا للاتجاه نحو الضخامة والمركزية كنتيجة ضرورية للتنمية وتطبيق المعرفة العلمية ، زادت أهمية بذل كل مجهود ممكن لمقاومة الاتجاه الى ابتلاع الأفراد من الناس والجماعات الصغيرة بواسطة تنظيمات أضخم من أن يستطيع الرجال والنساء العاديون فهمها ، أو حتى من أن يستطيع من يفهمونها ، ممن يفوقون غيرهم فى هذا المجال ، أن يمارسوا أية سيطرة فعالة عليها . ولقد أثبتت « قيصرية » نابليون الأول والثالث هذا الخطر ، بالرغم من أن نابليون الثالث كان يستخدم قوى تبدو بدائية الى جانب القوى التى فى متناول أى شخص يستطيع اليوم أن يستولى على

الدولة ويستخدمها أداة فى تلقين مبادىء وغرسها فى النفوس والاسراف فى أساليب الاكراه المباشر . ان باكونين كان على حق فى تشككه الى أقصى حد فى الدولة التسلطية المركزية حتى عندما يبدو أنها تمثل تمثيلا ديموقراطيا، أو أنها أداة فى يد طبقة كانت ترزح تحت وطأة الاستغلال . ولا ريب فى أن الحل « الفدرالى » الذى تقدم به توجد عليه اعتراضات كثيرة ، معظمها لم يحاول حتى أن يرد عليه . فأى مفكر يذهب باستمرار الى أن الحرية ليست « خيرا » فحسب ، بل هى « الخير » الوحيد ، لابد أن يجد نفسه دائما فى صدام مع مطالب الضرورة البحتة ؛ لا فى محـاولاته فى تكوين نموذج للمجتمع على أساس من « الحرية » الكاملة فقط ، بل وفى محاولة تحقيق مثل هذا المجتمع أيضا ؛ لأن الثورة ، كما قال لينين حقا مرة ، عملية تسلطية الى أقصى حد ، وأية حركة ثورية بلا توجيه وتعتمد كلية على المبادرة الحرة من جانب الجماهير لابد أن تفشل ، أو أن تنهار حتى اذا صادفها النجاح فى مراحلها الأولى . وكان باكونين يدرك ذلك طبعا ؛ ولأنه كان يدركه أيد فى مؤتمر بازل سنة ١٨٦٩ منح « المجلس العام للاتحاد الدولى للعمال » (Powers) سلطات أوسع . فقد كان مستعدا للاعتراف بأن الثورة ستكون
فى مؤتمر بازل سنة ١٨٦٩ منح « المجلس العام للاتحاد الدولى للعمال »
يستطع التسليم بأن الأمر سيتطلب أى عنصر من القوة التسلطية فى مرحلة البناء الثورى التالية ، أو حتى فى مقاومة محاولات الثورة المضادة . فرغم أنه كثيرا ما أكد قوة تأثير العادة والعرف الاجتماعى فى معظم الناس ، يبدو أنه افترض أن تجربة الثورة ستخلصهم بصورة خفية من أغلالهم وتحولهم فجأة الى أبطال يبتدرون الى سلوك اجتماعى جديد . وكان ذلك فى الواقع جزءا من السبب فى اصراره على الحـاجة الى التدمير الكامل للبنيـان الإجتماعى القديم كتمهيد لاقامة الجديد . ولا ريب فى أنه كان يتوقع حقيقة

أن معظم الناس سيظلون سلبيين وبلا أصالة ، نسبيا بالمقارنة بزعماء الثورة، وأن المهام الخلاقة فى الثورة ستقع على عاتق أقلية من النفوس المختارة . ولكن من الواضح أيضا أنه اعتقد أيضا أن هذه النفوس المختارة سيكون فى وسعها أن تجذب الجماهير وراءها الى طرق جديدة من الحياة دون أن تكون مسلحة بأى سلطة خاصة أو أن تقبل أى نظام عام مفروض . وجلى أنه كان مخطئا فى ذلك ، ولكنه كان على حق فيما رآه من الحاجة الى حماية حرية الفرد والجماعة ضد « المركزية الديموقراطية » التى تجنح الى جعل الناس العاديين مرة أخرى مجرد أحجار شطرنج فى مباراة يلعبها حكام أوتوقراطيون أو بيروقراطيون دون مشاركة حقيقية من جانبهم فى وضع السياسة ، أو اعتراف بحقهم فى اتخاذ الطريق الذى يختارونه لأنفسهم ، على الأقل فى نطاق حدود واسعة الى حد معقول ، وألا يجدوا من يسوقهم باستمرار .

لقد كان باكونين ثاقب النظر عندما قال ان أصحاب النظريات السياسية الذين يناصرون مطالب الدولة انما يجعلون « الأمن لا الحرية » الهدية الرئيسية التى يقدمونها للناس ، وذلك هو ما يقولونه هم أنفسهم . وأشار الى أن الصورة التقليدية لمذهب العقد الاجتماعى ، كما أعاده روسو ، جعلت أصل الدولة فى رغبة الأفراد فى الأمن ، وهذه الرغبة هى التى حملتهم على التنازل عن جزء من « حريتهم الطبيعية » بقصد تحقيق هذا الهدف . ثم تساءل ، ولكن كيف يضمن أولئك الذين تنازلوا عن جزء من حريتهم الاحتفاظ بالباقى ؟ ان روسو نفسه قد أثبت ، بما قاله عن عدم قابلية السيادة للتجزئة أنه لا يمكن أن يكون هناك أى ضمان . فمجرد احلال سيادة « الشعب » محل سيادة شخص أو سيادة قلة حاكمة لا يمكن أن يغير طابعها الجوهرى . ان الدولة قد تستطيع أن تكفل أمنا — من

نوع ما — أما الحرية فلا . وحتى الأمن الذى تكلفه ليس أمنا حقيقيا ما دام فى استطاعة الدولة أن تفرض على الناس ، فى الحرب والسلم ، مطالب لا حدود لها .

وفى ذلك ، كما فى كثير من كتابات باكونين الأخرى ، يقترب كثيرا من لغة « الفردية » ، ولكن لم يكن ذلك هو ما يعنيه البتة كما رأينا . وكان دائم الاصرار على الحاجة الى الملكية الجماعية فى الممتلكات — وفى ذلك اختلفت فوضويته عن فوضوية أتباع برودون ، الذين حاربوا الملكية الجماعية فى « الدولية » باسم حق الفرد فى التمتع بنتاج عمله . ونظر باكونين الى مكافأة الفرد تبعا لعمله على أنها ليست أفضل من صورة انتقالية للمجتمع مابرحت تقوم على الأنانية : فقد أراد أن يسير فى الشوط الى آخره طبقا للصيغة « من كل حسب قدرته : ولكل حسب حاجته » . وكان باكونين فى الواقع يكن اعجابا شديدا لبرودون واعتبره المؤسس الحقيقى للفوضوية والفدرالية . وقال ان تعاليم برودون « تؤدى بطبيعة الحال الى الفدرالية » ولكن لم يساوره الارتياب الذى كان يحدو برودون تجاه الاتحادات التعاونية على أساس أنها تنطوى على نواة البيروقراطية والسلطة الحكومية. اذ كان باكونين ينظر الى المجتمع القروى ، بتقاليده القديمة فى التنظيم الجماعى لفلاحة الأرض ، على أنه وضع « طبيعى » بالنسبة للانسان — مثل الخلية للنحل تماما — ومن ثم اعتبر المشروع التعاونى ، وليس المشروع الفردى أو العائلى ، المعبر الطبيعى عن النزعات الاجتماعية التلقائية عند الانسان .. وعندما كتب كروبوتكين مؤلفه « التعاون المتبادل بين الناس والحيوان » وبدأ يرسى قواعد نظرية « الفوضوية الشيوعية » بوضوح أكثر ، وجد عند باكونين الكثير من الأسس التى استطاع أن يعتمد عليها فى بناء نظريته ولم ينبذ من أسسه سوى القليل نسبيا .

الفصل العاشر

الاشتراكية الألمانية بعد لاسال

«الاشتراكية المسيحية» واشتراكية الدولة

« الصراع الحضارى » والقوانين المناهضة للاشتراكية

انتهت حياة لاسال فجأة فى سنة ١٨٦٤ ولم يكن مشروعه الطموح الخاص بتوحيد الطبقات العاملة الألمانية فى اتحاد سياسى شامل قد خطا خطوته الأولى بعد . وقد مات كما رأينا فى مبارزة نشبت بسبب حادث غرامى أحمق لا علاقة له بنشاطه السياسى أو بدفاعه عن الكونتيسة هاتزفلدت . وكانت الحركة التى خلقها عملا قام على مجهوده الشخصى البحت الى حد أنها لو كانت انهارت تماما بموته لما كان فى ذلك مدعاة للدهشة — بل لكان مما يقلل من هذه الدهشة أن أسلوبه الأوتوقراطى فى ادارتها قد أدى فعلا الى خلافات وانشقاقات . ولعلها كانت تحطمت تماما لو كان هناك فى سنة ١٨٦٤ أية نقطة ارتكاز بديلة عنها تلتف حولها مشاعر الطبقة العاملة التى أبدى كل تلك المهارة فى توجيهها . ولكن لم يكن هناك مثل هذا البديل عند وفاته . وصحيح أن ويلهلم ليبنخت (١٨٢٦ — ١٩٠٠) كان قد عاد الى ألمانيا فى سنة ١٨٦٢ وقد ملأه ماركس بالريبة فى لاسال وبالأفكار التى تختلف اختلافا شاسعا عن أفكار لاسال عن سياسة الطبقة العاملة الألمانية ، بيد أن ليبنخت لم يكن له أتباع منظمون فى ذلك الوقت بعد . أما أوجست بيبل (١٨٤٠ — ١٩١٣) ، الذى صار فيما بعد الزميل

الأول لليبنخت فى انشاء « الحزب الديموقراطى الاشتراكى الألمانى » ، فكان لديه أتباع ، فى ساكسونيا على الأقل ، وأخذ صيته يذيع على نطاق أوسع بكثير برغم صغر سنه . ولكن صـلات بيبل كانت مع « جمعيات العمال التربوية » التى كانت قد ألفت فى سنة ١٨٦٣ عصبة فدرالية لمعارضة حركة لاسال وكانت تعمل فى الغالب متحالفة مع الأحزاب البورجوازية التقدمية وتؤيد مشروعات « شولتز — ديليتسن » التعـاونية . ولم تكن هـذه الجمعيات اشتراكية ، بل تحررية تقدمية ، وفى سنة ١٨٦٤ كان بيبل نفسه قد اعتنق الاشتراكية مؤخرا ، ولم يكن قد أفلح فى حمل حتى « اتحاد العمال التربوى » الخاص به على تأييدها .

وكان لاسال قد عين بنفسه خليفته فى قيادة « اتحاد العمال الألمـان العام » . وكان الذى عينه هو برنهارد بيكير (١٨٢٦—١٨٨٢) الذى حاول أن يقلد أساليب لاسال الأوتوقراطية ، ولكنــه سرعان ما وجد أن زملاءه غير مستعدين لأن يقبلوا منه ما سمحوا به للاسال . واستبدل ببيكير غيره فى الزعامة ، وسرعان ما انشق وانضـم الى المعسكر المنـافس ، معسكر « الديموقراطيين الاشتراكيين » . وكانت مهمته قد زادت صعوبة بتدخل الكونتيسة هاتزفلدت ، التى أخذت على عاتق نفسها بوصفها راعية لاسال مهمة المحافظة على الحركة التى خلقها على الأسس التى وضعها . وعندما وجدت هى أيضا أن « الاتحاد » لم يكن مستعدا لأن يفعل ما تطلبه ، انفصلت عنه مع بعض الأتباع القليلين وحاولت تكوين « اتحاد » منافس سرعان ما اندثر . أما الجمهرة الكبرى من اللاساليين فانهم ، بعد أن تولى قيادتهم زعيمان آخران ، ما أن جاءا حتى ذهبا ، قبلوا زعامة الرجل الكفء الوحيد الذى استطاعوا أن يجدوه وهو جوهان بابتست شفيتزر (١٨٣٣— ١٨٧٥) . وكان شفيتزر هو مؤسس صحيفة « الديموقراطى الاشتراكى »

البرلينية وأول محرر لها ، بموافقته لاسال ، وكانت قد بدأت تصـدر فى سنة ١٨٦٤ قبيل وفاة لاسال واتجهت النية الى اشراك ماركس وانجلز فى تحريرها وأن تكون لسان حال الحركة الاشتراكية الألمانية كلها . بيد أن ماركس سرعان ما رفض طلب شفيتزر ، وكان يعتبره حليفا سريا لبسمارك ، وصارت صحيفة « الديموقراطى الاشتراكى » مجرد لسان حال شفيتزر نفسه الى حد كبير . وكان هناك سببان جعلا « اتحاد العمال الألمان العام » ينفر من قبوله زعيما : اباحيته المعـروفة فى حياته الخاصـة ، وأصـله الارستقراطى الكاثوليكى . اذ لما كان قد تدرب على يد الجزويت فانه أيد فى مبدأ الأمر زعامة النمسا ضد زعامة بروسيا ، ولكنه غيّر موقفه بعد ذلك ذلك وألف كتـابا « روح العصر والمسيحية » Der zeitgeist und das Christenthm (١٨٦١) ، قصـد به اثبـات أن المسيحية ، فى كل من صورتيها الكاثوليكية والبروتستانتية ، مرتبطة بالملكية ارتباطا لا ينفصم وانها لا تتفق مع روح العصر الديموقراطية . ولذلك كانت شخصيته موضع جدل كثير ، ولكن « الاتحاد العام للعمال الألمان » قبله فى سـنة ١٨٦٧ رئيسا ، وفى نفس العام انتخب عضوا فى رايخستاج « كونفدرال شمال ألمانيا » بين أول اشتراكيين حصلوا على مقاعد فى هيئة نيابية ألمانية .

وكان شفيتزر قد قبل منذ بداية الحركة اللاسالية ضرورة العمل على تحقيق الوحدة الألمانية تحت زعامة بروسيا ، كما فعل لاسال نفسـه ، وبذلك خرج على ماركس وتلميذه الألمانى ليبنخت الذى كان قد عاد الى ألمانيـا فى سنة ١٨٧٢ عاقدا النية بصفة نهائية على محـاولة انشاء حركة اشتراكية ألمانيا على الأسس الماركسية فى خطوطها العريضة . وكان ويلهلم ليبنخت قد اشترك ، وهو شاب ، فى الثورة الألمانية فى سنة ١٨٤٨ وهرب ، بعد أن قضى فترة فى السجن ، الى سويسرا ثم طرده السويسريون لاشتباههم

فى أنه يعمل على تنظيم محاولة ثورية جديدة فى أرض سويسرية . واستقر عندئذ فى لندن حيث صار على علاقة وثيقة بماركس وعاش بقدر ما استطاع على الاشتغال بالصحافة . وعـاد الى المانيا ليتولى منصبا عرض عليه فى صحيفة . « نورددويتش الجمين زايتونج » التى أنشأها حديثا أوجست براس ، أحد الجمهوريين اليساريين سابقا ، كصحيفة للرأى العام الديموقراطى فى برلين . وسُمح له بأن يكتب مقالات اشتراكية قوية فى هذه الصحيفة ؛ ولكنه سرعان ما اقتنع بأن براس مأجور من بسمارك ، وتبين أنه — أى ليبنخت — يُستغل فى مهاجمة التقدميين البورجوازيين لمصلحة الأوتوقراطية البروسية — أى أن بسمارك كان يحاول تأسيس نوع من « الاشتراكية المحافظة » بتأييد الطبقة العاملة ضد حركة الاصلاح الدستورى . وعندئذ استقال ليبنخت من عمله ، وقبل مضى وقت طويل صار عضوا فى « الاتحاد العام للعمال الألمان » الذى يتزعمه لاسال ، رغم أن الشكوك كانت تراوده فيما يتعلق باتجاه « الاتحاد » ومذهبه . ولكنه سرعان ما تبين بعد وفاة لاسال أن « الاتحاد » يسير فى نفس اتجاه صحيفة براس ، فهاجم اللاساليين واتهمهم بأنهم ألعوبة فى يد بسمارك . وبسبب هذا الهجوم تلقى من الشرطة أمرا بالطرد من بروسيا ؛ فذهب الى ليبزيج حيث كانت حكومة ساكسونيا تسمح بقدر أكبر من حرية التعبير . وفى ليبزيج صار على صلة وثيقة ببيبل ، وعن طريقه « بالجمعيات التربوية للعمال الألمان » التى كانت قد تكونت فى سنة ١٨٦٣ لمعارضة الحركة اللاسالية كما رأينا . ونجح ليبنخت فورا تقريبا فى اقناع بيبل باعتناق الاشتراكية ؛ وعملا معا على اقناع « جمعيات العمال » فى ساكسونيا بتبنى برنامج اشتراكى فى سنة ١٨٦٥ . وبعد ذلك بثلاث سنوات تحول المؤتمر السنوى « للعصبة » كلها الى الاشتراكية ، وانفصلت الأقلية التى ظلت تحبذ الاتجاه التقدمى . ولكن مقابل ذلك انضمت الى

« العصبة » جماعة كبيرة انشقت على حركة لاسال ، وبذلك تكون « الحزب الديموقراطى الاشتراكى » فى العام التالى فى آيزناخ .

وهكذا قام صراع مستمر طوال السنوات العشر التى أعقبت موت لاسال حول زعامة حركة الطبقة العاملة الألمانية النامية . فالنمو الاقتصادى السريع والوحدة السياسية لعبا دوريهما فى اثارة الوعى الاقتصادى والسياسى لدى العمال الصناعيين ؛ بيد أنه كان هناك وجهتا نظر متعارضتان تماما فيما يتعلق بالسياسة التى ينبغى اتباعها . وليس من اليسير أن نسرد فى بساطة واختصار طبيعة الخلافات التى فرقت فى الستينات من القرن التاسع عشر بين اللاساليين والحركة المنافسة التى كانت تنمو تحت زعامة ليبنخت وبيبل . والواقع أن هذه الخلافات واضحة الى نقطة معينة . اذ أن لاسال وخلفاءه وجهوا هجومهم الأساسى ضد البورجوازية : فعارضوا مطالب البورجوازيين الخاصة بالحكم الدستورى الذى يقوم على حق انتخاب محدود ، وأصروا على حق الانتخاب لجميع الرجال وكان الأمل يراودهم فى أنه سيجعل فى وسعهم أن يحولوا الدولة الى أداة لتحرير العمال من الاستغلال الرأسمالى . وكان حديثهم عن أصحاب الأراضى قليلا نسبيا ، ولم يهتموا بمظالم الفلاحين اهتماما جديا . كما لم يحاولوا التعاون مع البورجوازية الصغيرة التى كانت مصدر القوة الرئيسية للأحزاب التقدمية فى الولايات الألمانية المختلفة . أما ليبنخت وبيبل فانهما من ناحيتهما ذهبا الى أن السياسة السليمة هى الانضمام الى العناصر الأكثر تقدمية فى الطبقة الوسطى ضد الأوتوقراطية والأرستقراطية ، معتقدين أن فرصة العمال فى الانتصار لن تتاح الا بعد القضاء على الأوتوقراطية وطبقة أصحاب الأراضى ونظامها . وكانت وجهة النظر الأخيرة هذه هى بطبيعة الحال وجهة نظر ماركس وانجلز التى أعلناها فى سنة ١٨٤٨ واستمرا يتمسكان بها طوال

فترة الهزيمة التى أعقبت سنة ١٨٤٨ . بيد أنها لم تكن سياسة يسهل اتباعها، بسبب شدة تمسك قطاع كبير من البورجوازية بمذهب « حرية التعامل »، وكذلك بسبب الوجل الشديد الذى اتسمت به الأحزاب التقدمية خاصة فى بروسيا . وكذلك لم يكن من السهل أيضا اتباع نصيحة ماركس بأن يبتعد العمال عن الأحزاب البورجوازية محتفظين بكامل اسـتقلالهم ، على أن يؤيدوها فى الوقت ذاته فى صراعها ضد الارستقراطية والحكم الأوتوقراطى.

وكان هناك ، الى جانب ذلك ، تعقيد آخر . لقد رأينا أنه كانت هناك رغبة واسعة الانتشار فى ألمانيا فى تحقيق الوحدة الألمانية ، ولكن لم يكن هناك اتفاق لا حول الصورة التى ينبغى أن تكون عليها الوحدة ، ولا حول أفضل وسيلة لتحقيقها . فكانت هناك فكرة تذهب الى أن الوحدة لابد أن تتحقق تحت زعامة بروسيا ، وكان من الواضح أن ذلك لا يتفق مع ضم النمسا الى الرايخ الموحد . وفكرة أخرى دعت الى وحدة أوثق ، من ذلك النوع الذى استهدفه مؤيدو برلمان فرانكفورت فى سنة ١٨٤٨ ، وتقوم على الحكم الدستورى المسئول لكل من ألمانيا بأجمعها (وليس من الضرورى استبعاد النمسا) ، وللولايات كل على حدة . وكان أنصار المفهوم الأول بطبيعة الحال أكثر انتشار فى بروسيا ، وكان خصومه فى الولايات الألمانية الأخرى : أما المفهوم الثانى فقد جذب أصحاب الرأى التحررى والتقدمى الذين رأوا أن سيادة بروسيا ستؤدى الى تكوين رايخ أوتوقراطى قوى عسكرى النزعة سيسيطر على رعاياه وعلى جيرانه على السواء بعنف شديد . وقضت الحرب البروسية النمساوية فى سنة ١٨٦٦ على كل أمل فى ضـم النمسا الى أية وحدة ألمانية تقوم على تنظيم جديد . وجاء انشاء « الاتحاد الكونفدرالى لشمال ألمانيا » فى العام التالى تحت رئاسة ملك بروسيا فجعل زعامة بروسيا على الجزء الأكبر من ألمانيا مؤكدة ، خاصة وقد صاحبه ضم

هانوفر وشلزفيج – هولشتايد بواسطة البروسيين المنتصرين . وظل ضم ولايات جنوب ألمانيا غير أكيد الى أن جعل انتصار البروسيين على فرنسا فى سنة ١٨٧٠ وضم الألزاس واللورين بروسيا فى مركز مسيطر دُعم فورا بانشاء الرايخ الألمانى الموحد .

وكان لاسال قد وضع ، كما رأينا ، المطالبة بتعميم حق الانتخاب للرجال فى مركز الصدارة من برنامجه ، واستخدم « الاتحاد » فى الضغط بشدة على بسمارك لتحقيقه ، وناشده فى نفس الوقت أن تقوم الدولة بتوفير الأرصدة اللازمة « للاتحادات التعاونية » التى يقترحها لمنافسة المشروع الرأسمالى ، ولتحل محله مع الوقت . وفى سنة ١٨٦٧ أخذ بسمارك بنصيحة لاسال فيما يتعلق بتعميم حق الانتخاب بين الرجال ، وطبّقه فيما يتعلق ببرلمان « الاتحاد الكونفدرالى لشمال ألمانيا » ثم امتد بعد ذلك بأربع سنوات ليشمل الرايخ المتحد كله . كما فكر بسمارك أيضا فى تنفيذ فكرة لاسال عن معونة الدولة « للاتحادات التعاونية » ولكن على نطاق ضيق جدا لا قيمة له . بيد أنه لم يفعل شيئا لتعديل حق الانتخاب ، الذى كان يقوم على أسس لا ديموقراطية الى أقصى حد ، فى بروسيا نفسها ، أو لينشىء فى « الاتحاد الكونفدرالى » أو فى الرايخ أية صورة من صور الحكم الدستورى الذى يجعل الوزارة – أى الفرع التنفيذى من الحكومة – مسئولة أمام البرلمان . هذا الى جانب أن الرايخستاج الجديد ، بوصفه هيئة تشريعية ، جُعل خاضعا للبوندسرات Bundesrat الفدرالى ، الذى كان عمليا تحت سيطرة الحكومة البروسية . وهكذا فان تعميم حق الانتخاب بين الرجال لم يحمل معه أى قوة للرايخستاج المنتخب شعبيا فى السيطرة على جهاز الدولة ، حتى اذا أرادت أغلبية أعضائه ذلك – ولم تكن هناك فى الواقع أية أغلبية تحدوها مثل هذه الرغبة . فلم يكن لدى الاشتراكيين ،

من الفريقين ، أى أمل لفترة ما فى الحصول على مقاعد فى البرلمان الا فى المدن الكبيرة ؛ اذ كان سكان الريف فى ألمانيا عمـوما يكونون الأغلبية الكبرى . وكان تعميم حق الانتخاب بين الرجال ، اذ جعل من الممكن وجود عدد متزايد من الاشتراكيين فى الرايخستاج ، وتطلب لممارسته بصـورة فعالة شيئا من الحرية فى التنظيم السياسى والدعاية ، كان لذلك يُعد تقدما حقيقيا ؛ ولكن الدستور الجديد منح هذا الحق بطريقـة تدعم سـيطرة الأوتوقراطية البروسية على ألمانيا كلها بصورة ايجابية بالاضافة الى أن هذه السيطرة صارت أشد بالربط بين انشاء الرايخ الجديد والانتصـار العسكرى على فرنسا وضم الألزاس واللورين . فقد كانت الحرب تحظى بالتأييد الشعبى ، وكذلك الضم ، وأى شخص تجرأ على الاحتجاج ضد أى منهما كان يفقد التأييد الشعبى ويمكن القضاء عليه دون رادع — خاصة وأن بسمارك خدع نابليون الثالث وجعله يبدو معتديا . وعندما قام كوميون باريس بعد كارثة فرنسا العسكرية فورا ، صار أيسر على بسمارك أن يستأصـل أى خصـم يمكن اتهـامه بالعطف على الكوميون أو على « الدولية » ، التى اعتبرت مصدر وحيه والتى سارعت فعلا الى الدفاع عنه.

وقد ظل الصراع سجالا بين شقى الاشتراكية الألمانية حتى اندلاع الحرب البروسية الفرنسية فى سنة ١٨٧٠ . وأخـذ الفريق الذى يتزعمه ليبنخت وبيبل ، يؤيده ماركس وانجلز من الخارج وتشجعه « الدولية » تحت تأثير ماركس ، يتقدم باستمرار فى « جمعيات العمال » المحلية التى كانت قد قبلت سابقا زعامة التقدميين السياسية ، كما دعمته الانشقاقات المتكررة التى حدثت فى صفوف « الاتحاد العام للعمال الألمان » ، وبلغ ذروته فى سنة ١٨٦٩ بانشاء « الحـزب الديموقراطى الاشتراكى » فى آيزناخ . بيد أن اللاساليين الذين كانوا فى تقهقر مستمر الى أن صارشفيتزر

رئيس اتحادهم فى سنة ١٨٦٧ ، بدأوا عندئذ يستعيدون قواهم بسرعة ؛ ويرجع معظم السبب فى ذلك الى أن دعوتهم الى توحيد ألمانيا تحت زعامة بروسيا واصرارهم على الاقتراع العام باعتباره وسيلة للتحرر ، بدت ملائمة تماما لسير الأحداث واقعيا . وجاء منح حق الاقتراع العام فى « الاتحاد الكونفدرالى لشمال ألمانيا» فى سنة ١٨٦٧ فعزز الأمل فى أن بسمارك سيمنح تأييده للعمال ضد الرأسماليين ، كما هيأ انتخاب شفيتزر مركزا ممتازا لاتباع لاسال يستخدمونه فى توجيه نداءاتهم .

ثم وقعت الحرب . وأيد شفيتزر وأتباعه ، طبقا لاعتقادهم فى زعامة بروسيا للاتحاد الألمانى ، بسمارك ضد نابليون الثالث وصوتوا بالموافقة على اعتمادات الحرب . ومن ناحية أخرى رفض ليبنخت ، الذى انتخب أيضا عضوا فى رايخستاج شمال ألمانيا فى سنة ١٨٦٧ ، التصويت بالموافقة على اعتمادات الحرب وتزعم حركة المعارضة فى ضم الألزاس واللورين . وبمجرد أن خلع نابليون الثالث طالب ليبنخت وحزبه الذى تكوّن فى آيزناخ بصلح مشرف مع الجمهورية الفرنسية وواجه الغضب العام الذى نجم عن معارضته لبسمارك فى ساعة انتصاره . وفى سنة ١٨٧٠ ، فى فترة الكبت التى أعقبت كوميون باريس ، حكم على ليبنخت بالحبس سنتين فى قلعة بتهمة الخيانة العظمى .

وسرعان ما صار من الجلى أن وجود حزبين اشتراكيين متنافسين فى ألمانيا يعوق نمو الحركة بشكل خطير . هذا الى جانب أن بسمارك بعد سنة ١٨٧١ لم يعد يهتم بارضاء أى من الحزبين . اذ أنه أخذ منذ قيام كوميون باريس يندد بشدة بكل صور الديموقراطية ؛ وقرّب الاضطهاد الذى عانى منه حزبا لاسال وآيزناخ بينهما ؛ فضلا عن أن توحيد ألمانيا تحت زعامة بروسيا فى سنة ١٨٧١ أزال عقبة عملية كبرى من العقبات التى كانت

تحول دون التفاهم . وصار من الواضح أن مقاومة الاضطهاد وبناء حزب انتخابي قوي يتطلبان من الاشتراكيين تضافر القوى . وكان شفيتزر قد نحى عن زعامة اللاساليين في سنة ١٨٧١ بسبب شبهة قوية ، وان كانت غير صحيحة ، في أنه عميل سرى من عملاء بسمارك ؛ وأخذ « الاتحاد العام » يضعف ، رغم أنه ظل من الناحية العددية أقوى من حزب آيزناخ . وما أن وافت سنة ١٨٧٤ حتى كان الفريقان يسعيان في ايجاد أساس للاندماج ، وفي العام التالي اتحد فعلا في « مؤتمر جوتا للوحدة » وكونا حزبا واحدا هو « الحزب الديموقراطي الاشتراكي الألماني » كانت القيادة فيه من بداية الأمر لفريق أيزناخ برغم أنه كان أقل عددا في الأصل .

وكان ليبنخت قد بدا يتفاوض مع اللاساليين دون استشارة ماركس وانجلز ؛ وعندما رأى المنفيان في لندن الشروط المقترحة للاندماج ، التي كانت تتضمن مشروعا لبرنامج للحزب الموحد ، استشاطا غضبا . ولم يكونا معارضين للاندماج بالشروط السليمة ، ولكنهما ذهبا الى أن حزب اللاساليين كان ينحدر وفي مركز ضعيف ، وأنه كان يمكن الحصول على شروط أفضل بكثير لو أن فريق آيزناخ ظهر في جبهة متحدة قوية . وأرسل كل من ماركس وانجلز الى أصدقائهما في ألمانيا انتقادات شديدة للبرنامج الجديد المقترح : ووضع ماركس آراءه في وثيقة طويلة أرسلها لتوزع بين زعماء آيزناخ بصفة خصوصية . وقرأها ليبنخت واتفق مع الأعضاء القليلين الآخرين الذين سمح لهم برؤيتها على أنه ينبغي اخفاؤها. أما ببل والآخرون الذين كان يخشى من تأثرهم بها فانهم لم يروها الى أن نشرها انجلز بعد ذلك بعدة سنوات محاولا التأثير في اعادة تشكيل البرنامج بعد الغاء القوانين المناهضة للاشتراكية في سنة ١٨٩٠ . وقد برر ليبنخت والذين شاركوه في تصرفه موقفهم بأن الوحدة كانت أمرا جوهريا وأن

المفاوضات فى سبيل تحقيقها كانت قد سارت فعلا شوطا كبيرا بحيث لم يعد هناك مجال لاعادة مناقشة القضايا التى أثارها ماركس وانجلز . والواقع أن كلا من ماركس وانجلز قبل كارها اخفاء الوثيقة بعد اذ أدركا أن نشر وجهات نظرهما لن يوقف الموافقة على البرنامج ، وأن أقصى ما يمكن أن يؤدى اليه هو احداث شقاق جديد .

وقد أثارت مذكرة ماركس ، التى عُرفت منذ أن نشرها انجلز باسم « نقد برنامج جوتا » ، جميع الاختلافات الرئيسية التى فرقت بينه وبين لاسال فى الستينات من جديد . فقد هاجم وجهة نظر لاسال فى « القانون الحديدى للأجور » ، باعتباره جزءا من صياغة البرنامج ، وفى « الحق فى كامل نتاج العمل » ، وفى طابع الدولة والموقف السليم الذى يتخذه حزب الطبقة العاملة فى تعامله معها . وبدأ بمهاجمة العبارة الأولى التى تقول : « ان العمل هو مصدر كل ثروة وحضارة ، ولما كان العمل المفيد لا يمكن أن يتم الا فى المجتمع وعن طريق المجتمع ، فان لجميع أعضاء المجتمع حقوقا متساوية فى نتاج العمل كله . « فكتب ماركس : ان العمل ليس مصدر كل الثروة » . ان « الطبيعة » مصدر آخر مماثل تماما . الى جانب أنه اذا كان العمل المفيـد لا يمكن أن يتم الا فى المجتمع وعن طريق المجتمع ، فان نتائج العمل يخص المجتمع ولا يبقى للعامل الفرد سوى مالاتتطلبه المحافظة على المجتمع . وهاجـم ماركس بعد ذلك عبارة جاء فيها « ان وسائل العمل فى المجتمع المعاصر احتكار للطبقة الرأسمالية » . فقال انها عبارة مشوهة من عبارات الدستور الأساسى « للاتحاد الدولى للعمال » — وهى مشوهة لأن اللاساليين هاجموا فيها الرأسماليين فقط وامتنعوا عن مهاجمة أصحاب الأراضى أيضا .

وجاءت بعد ذلك جملة تشير الى الملكية الشائعة فى وسائل الانتاج

كوسيلة « لتنظيم العمل المتحد على أساس تعاونى مع توزيع عادل لنتاج العمل » . وتساءل ماركس ما هو « التوزيع العادل » ؟ فاذا كان « لجميع أعضاء المجتمع حقوق متســاوية فى نتاج العمل كله » — بما فيهم غير المنتجين — ماذا يكون من أمر المطالبة بأن يتلقى كل منتج قيمة ما ينتجة كلها ؟ فلابد من استنزالات عدة من مجموع الناتج قبل امكان تحديد مقدار السلع التى تستهلك . وتتضمن هذه الاستنزالات (١) كل ما يتطلبه استبدال وسائل الانتاج التى تستهلك ؛ (٢) احتياطى آخر لتوسيع الانتاج فى المستقبل ؛ (٣) أرصــدة احتياطى أو تأمين لما قد يحدث من كوارث أو قلاقل بسبب الأحداث الطبيعية . وهذه الاستنزالات « يمكن تحديدها بالأدوات والقوى الموجودة ، وجزئيا بحساب الاحتمالات ؛ ولكن لا يمكن حسابها على أساس العدالة بأية طريقة كانت » . كما أنه بالاضافة الى ذلك هناك استنزالات أخرى لابد منها لمواجهة نفقات الادارة العامة وتوفير الحاجات المشتركة ، مثل المدارس والخدمات الصحية والخدمات العامة الأخرى ، وكذلك نفقات اعالة غير المنتجين الذين لايستطيعون العمل . وهكذا لا يبقى من « نتاج العمل » الا جزء للتوزيع على المنتجين ؛ بيد أن العامل الفرد لايعود له أى انتاج منفصل خاص به فى المجتمع القائم على الشيوع الذى تسود فيه الملكية العامة لوسائل الانتاج ، ان العامل مجرد جزء من مجموع قوة المجتمع العاملة . فمن الجلى اذن أن مشروع البرنامج يجب ألا ينصب على مجتمع استقرت فيه الشيوعية تماما ،بل على مجتمع شيوعى فى مرحلة الانتقال ، « المجتمع كما ينبثق من المجتمع الرأسمالى ». وفى هذا الوضع الانتقالى لا يتلقى الفرد نتاج عمله كله ، بل ما يساوى مقدار العمل الذى أسهم به ناقصا الاستنزالات الضرورية ، ولكن بدون استنزال ما كان يقتضية محتكرو موارد الأرض ورأس المال الذين جردوا

مما يملكون . وبناء عليه ، لما كانت مقادير العمل التى سيسهم الأفراد بها فى الرصيد المشترك ستكون مختلفة فان « الحقوق يجب أن تكون غير متساوية بدلا من أن تكون متساوية » . ويذهب ماركس الى أن أوجه النقص هذه « مما لا يمكن تجنبه فى المرحلة الأولى للمجتمع الشيوعى » « ان الحق لا يمكن أن يعلو مطلقا على البنيان الاقتصادى والنمو الحضارى للمجتمع الذى يتأثر به » . والواقع أن ما يقوله ماركس هو ان الحديث عن « المساواة فى الحقوق » على أنها ستتحقق بمجرد انشاء المجتمع الاشتراكى ، هراء طوبى فارغ . فمثل هذه « المساواة » لا تتحقق الا « فى مرحلة أعلى من مراحل المجتمع الشيوعى ، بعد أن يختفى طغيان استعباد الأفراد تبعا لتوزيع العمل ومعه التمييز بين العمل الفكرى والعمل اليدوى». ان المجتمع لن يرفع شعار : « من كل حسب قدرته ولكل حسب حاجته » الا عندما « تتدفق جميع مصادر الثروة التعاونية معا بحرية أكثر ، مع تكامل نمو الفرد ، وبذلك يمكن نبذ مفهوم « الحقوق » البورجوازى الضيق » .

ان هذه العبارة ، التى علق عليها لينين فيما بعد تعليقات متعددة الجوانب وشرحها بملاحظات تنطوى على موافقته عليها ، كانت الأساس الرئيسى للنظرية الشيوعية الحديثة فى توزيع الدخول على المنتجين فى المرحلة التى يكون فيها المجتمع بعد التخلص من الرأسمالية مباشرة . وقد استطرد ماركس قائلا : « انه لمن الضار جدا أن نربط حزبنا مرة أخرى بأفكار كأنها عقائد كان لها فى وقت من الأوقات بعض المعنى ولكنها أصبحت الآن مجرد صياغة لفظية لا معنى لها » — « صياغة لفظية عن الحقوق وأنواع الهراء الأخرى التى تشدق بها الديموقراطيون والاشتراكيون الفرنسيون». ويقول ماركس ان « الحقوق » فى الحقيقة غير ذات موضوع ، كما أنه من

الخطأ الفاحش أن نعلق الأهمية الأساسية على التوزيع . لأن « توزيع أدوات الاستهلاك فى أى وقت هو ببساطة نتيجة لتوزيع ظروف الانتاج » — أى لملكية وسائل الانتاج . فاذا كانت هذه الوسائل مملوكة ملكية خاصة فان قوانين التوزيع الرأسمالية تنطبق بصورة آلية : واذا كانت ملكيتها عامة انطبقت قوانين مختلفة طبعا . وبناء عليه فان الحديث عن المساواة فى توزيع الدخول ، بدلا من تركيز الاهتمام على تعديل ظروف الانتاج التى تحدد التوزيع بصورة مباشرة ، يُعتبر خطوة الى الوراء فى النظرية .

وماركس ، طوال هذه الفقرة ، انما يتبع دلالات الاشتراكية «العلمية». فهو يذهب الى أن الاشتراكية نظام يمكن اثباته علميا لا علاقة له مطلقا بأفكار « العدالة » . « فالعدالة » ، كما يقول ، مفهوم قانونى نسبى تماما فى علاقته بالنظام الاجتماعى الذى يُطبق داخله ، وبناء عليه فهو جزء من « البناء الفوقى » . فالعامل الحقيقى فى تحديد أفكار العدالة هو خطة علاقات الانتاج ؛ ومن ثم ينبغى على الاشتراكيين أن يوجهوا جهودهم نحو تغيير هذه العلاقات بما يتسق مع حركة القوى التاريخية لا أن يحاولوا تعديل توزيع الدخول على ضوء قواعد لا تتفق مع خطة الانتاج السائدة . ولا يعنى ماركس أن العمال يجب ألا يناضلوا لرفع أجورهم وتحسين أحوالهم فى ظل الرأسمالية : بل على العكس ، انه يؤكد الحاجة الى مثل هذا النضال . ان ما يهاجمه هو الوهم ، فى نظره ، من أن التغييرات التى تحدث فى توزيع الدخول يمكن أن تؤثر تأثيرا فعالا ضد « القوانين » التى تحدد توزيع نتاج الصناعة ما دامت وسائل الانتاج ستستمر مملوكة ملكية خاصة .

ويتحول ماركس بعد ذلك الى عبارة فى مشروع « برنامج جوتا » تنطوى على تأكيد أن « تحرير العمل لابد أن يكون مهمة الطبقة العاملة

التى تقف منها جميع الطبقات الأخرى ، فى كتلة رجعية متجانسة ، موقف المعارضة » . وقد أثار القسم الأخير من هذه العبارة ثائرته بصفة خاصة . فهو ينكر بشدة أن البورجوازية الرأسمالية يمكن أن تسمى على صواب « رجعية » . بل على النقيض من ذلك ، ان البورجوازية الرأسمالية ، فى نضالها ضد الأرستقراطية الاقطاعية وجند « الطبقات المتوسطة التى تحاول الدفاع عن أوضاع اجتماعية خلقتها أساليب انتاجية بالية » ، يجب أن تعتبر طبقة ثورية . ان الطبقة البورجوازية ليست رجعية ، بصورة مطلقة أو فى علاقتها بالطبقات الاقطاعية والبورجوازية الصغيرة ، وانما هى رجعية فحسب فى علاقتها بالبروليتاريا ، التى قدر لها أن تحتل مكانها ، وبالمقابلة تكون البورجوازية الصغيرة المؤلفة من صغار التجار والصناع والفلاحين الموسرين نسبيا ، ليست ثورية الا « على ضوء تحولها الوشيك الى صفوف البروليتاريا — أي الى الحد الذى تنضم فيه الى العمال مدفوعة بما يتهددها من خطر الفناء » .

ويسأل ماركس تلامذته هذا السؤال : « هل قلنا للصناع وأصحاب المصانع الصغيرة والفلاحين فى الانتخابات الأخيرة — انكم مجرد جزء من كتلة رجعية متجانسة تقف ضدنا مع الطبقات الاقطاعية والرأسمالية ؟ » ويستطرد مشيرا الى أن الأمر كان على النقيض من ذلك ؛ ان الديموقراطيين الاشتراكيين تقربوا ، وكانوا على حق ، الى الطبقات البورجوازية الصغيرة سعيا وراء تأييدها الانتخابى ضد أصحاب الأراضى والرأسماليين الكبار . ولكن اللاساليين من ناحيتهم شوهوا الصورة « لكى يضفوا ستارا براقا على تحالفه — أى تحالف لاسال — مع أنصار الحكم المطلق والاقطاعيين من خصوم البورجوازية » . ولم يكن أسلوب ماركس فى عرضه لرأيه واضحا تماما : بيد أن ما يعنيه هو أنه ينبغى على البروليتاريا أن تساعد

البورجوازية — الصغيرة والكبيرة — فى حدود نضالها ضد الاقطاع وأن يتقربوا الى الناخبين من البورجوازيين الصغار برغم أن « الديموقراطية » التى يمثلونها ملوثة بالرغبة فى الدفاع عن ظروف اقتصادية انقضى عهدها . ولكنه يعارض معارضة تامة فى أى انضمام الى الطبقات الاقطاعية أو الى الحكم الأوتوقراطى ضد دعاة « الدستورية » من البورجوازيين .

والموضوع التالى الذى أثاره ماركس يتعلق بالنزعة الدولية . والجملة التى يعترض عليها هى : « ان الطبقة العاملة تجاهد فى سبيل تحرير نفسها داخل اطار الدولة القومية القائمة فى أول الأمر ، وهى تدرك أن النتيجة الضرورية لجهودها ، وهى جهود مشتركة بين عمال جميع البلاد المتمدنة ، ستكون الأخاء الدولى بين الأمم » . ويقول ماركس فى ذلك انه يتعين على العمال ، لكى يستطيعوا النضال أصلا ، أن ينظموا أنفسهم داخليا كطبقة وأن يثيروا المعركة داخل بلادهم ، بيد أن هذا يتعلق « بصورة » نضالهم وليس « بمضمونه » ، ومن الخطأ الفاحش أن تتحدث عن العمال على أنهم يجاهدون « داخل اطار الدولة القومية القائمة » لأن الدولة القائمة نفسها لابد أن تعمل داخل اطار دولى من العلاقات الاقتصادية والسياسية . فالرأسمالية خطة دولية ، كما أن بسمارك بالتأكيد لم يصنع شهرته بوصفه رجل دولة بالعمل « داخل اطار قومى » . على العكس ، ان عظمته قامت أساسا على سياسته الخارجية . هذا بالاضافة الى أن الحديث عن « الأخاء بين الأمم » ليس سوى مجرد شعارات يطلقها البورجوازيون من دعاة السلام كما تبشر به « عصبة السلام والحرية » . ان الأخاء الدولى الذى ينبغى على العمال أن ينادوا به هو ذلك الذى يقوم بين عمال جميع البلاد — لا الذى يقوم بين أمم منقسمة الى طبقات متصارعة . ويضيف ماركس ان الحاجة الى الاخاء الدولى بين العمال لم تنقض بانتهاء « الاتحاد الدولى

للعمال » التى كانت « مجرد محاولة أولى لانشاء جهاز مركزى » لنشاط الطبقة العاملة دوليا ، ولم تعد « عملية فى صورتها التاريخية الأولى بعد سقوط كوميون باريس » . وماركس هنا يوجه النقد للموقف القومى الذى وقفه اللاساليون تجاه الحرب الفرنسية البروسية وضم الألزاس واللورين. فهو يعلن أسفه على أن الحزب المشترك يهجر النزعة الدولية العمالية التى تمثلت فى وقوف ليبنخت وبعض الزعماء الآخرين تلك الوقفة البطولية فى سنة ١٨٧٠ و سنة ١٨٧١ .

ويلى ذلك جزء يهاجم فيه ماركس مفهوم لاسال عن « قانون الأجور الحديدى » . فقال : « انه اذا كان هذا القانون يعتمد ، كما قال لاسال ، على قانون مالتس فى السكان فما هو معنى الحديث عن الغائه بالغاء نظام الأجور ، كما جاء فى برنامج جوتا ؟ » ثم يذكر ماركس مفهومه هو عن القوانين التى تحدد سعر قوة العمل فى ظل الرأسمالية على أساس التمييز بين وقت العمل الذى يتلقى عنه العامل أجرا ووقت العمل الذى لا ينال عنه أجره — وهى التفرقة التى أصبحت الآن مألوفة — دون أية اشارة الى مذهب مالتس ؛ ويلوم أتباعه من الألمان على أنهم نبذوا تحليله والتجأوا الى فكرة خاطئة عفى عليها الزمن من أفكار الاقتصاديين البورجوازيين .

بيد أن كل هذا ليس سوى مجرد مناوشات بالنسبة للجزء التالى من « النقد » ، وهو الذى يوجه فيه ماركس هجوما مباشرا على مفهوم لاسال عن الدولة ومقترحاته لتحرير العمال بواسطة اتحادات تعاونية تعينها الدولة. ويقول البرنامج ان هـــذه الاتحادات ستتكون « بمساعدة الدولة تحت السيطرة الديموقراطية للناس العاملين » . ويقول ماركس ان ذلك يعنى أن الدولة ، وليست الطبقة العاملة ، هى التى ستنشىء الجمعيات التعاونية ؛ وتأتى الاشتراكية بواسطة عمل من جانب الدولة . فكيف يتفق هذا مع

الاعتقاد بأن تحرير العمال هو مهمة العمال أنفسهم ؟ ؛ ثم يتساءل ماركس الى جانب ذلك : من هم « الناس العاملون الذين يمارسون السيطرة الديموقراطية » فى بلد غالبية « العمال » فيه فلاحون لا بروليتاريون؟ أن الاقتراع العام فى مثل هذا المجتمع لا يعنى سيطرة الطبقة العاملة — بل انه أبعد ما يكون عن ذلك . ويذهب ماركس الى أن الاتحادات التعاونية ليست لها قيمة الا فى حدود كونها « من صنع الطبقة العاملة وحدها ولا تخضع لوصاية من جانب الحكومة أو من جانب البورجوازية » . ان الطبقة العاملة التى تطلب الى الدولة أن تصنع لها جمعياتها التعاونية تثبت أنها « ليست على قوة ، وأنها لم تنضج بعد لتكون على قوة » .

وما هى هذه الدولة التى تطلب أن تفعل كل ذلك من أجل العمال ؟ ان البرنامج يتحدث عنها بوصفها « الدولة الحرة » ، ولكن ماذا تعنى هذه العبارة ؟ ويقول ماركس « ليس من هدف العمال بأى حال من الأحوال .. أن يحرروا الدولة » . ان الدولة فى ألمانيا كما فى روسيا « حرة » فعلا أكثر مما ينبغى . « ان الحرية هى تحويل الدولة من جهاز يسيطر على المجتمع الى جهاز يسيطر عليه المجتمع تماما — وبعبارة أخرى ، هى تحديد حرية الدولة . ويقول ماركس « ان البرنامج يثبت قلة تأثره بالأفكار الاشتراكية بتناول الدولة على أنها موجود (Entity) له أسسه الفكرية والأخلاقية المستقلة الخاصة به ، بدلا من أن يتناول المجتمع (القائم وأى مجتمع فى المستقبل) على أنه أساس الدولة (أو أية دولة فى المستقبل) » . ويذهب ماركس الى أن الدول القائمة تختلف اختلافا واسعا بعضها عن البعض ، ولكن كل الدول فى العالم الحديث « تقوم على أسس من المجتمع البورجوازى » فى مراحله المختلفة من النمو . ان ما ينبغى على

الاشتراكيين أن يفكروا فيه ليس الدول القائمة ولكن « فى التغيرات التى ستطرأ على الدولة فى المجتمع الشيوعى » . وفى الرد على هذه المسألة يذكر ماركس هذه العبارات التى كثيرا ما يشار اليها :

« تقع بين المجتمع الرأسمالى والمجتمع الشيوعى فترة من التحــول الثورى من الواحد الى الآخر . ويقابل هذه الفترة فترة من الانتقــال السياسى لا يمكن أن تكون الدولة خلالها سوى الديكتاتورية الثورية للبروليتاريا » .

ويقول ماركس ان برنامج جوتا لا يتحدث عن كل ذلك ، وكل ما يفعله أنه يرد « الشعارات الديموقراطية القديمة المعروفة » — الاقتراع العام والتشريع المباشر والاستفتاء الشعبى وجيش المواطنين ، وما الى ذلك . ويذكر أن مثل هذه المطالب « لا معنى لها الا فى جمهورية ديموقراطية » ، وهى مجرد كلمات جوفاء فى دولة مثل « الامبراطورية الألمانية البروسية » . ولما كان الديموقراطيون الاشتراكيون الألمان لا يجرأون على اعلان المطالبة بمثل هذه الجمهورية — وهو تصرف حكيم فى نظر ماركس — فان المطالبة بالاقتراع العام وما الى ذلك لا يمكن أن يكون لها أى معنى . والواقع أن ماركس كان بذلك انما يقول أنه لا يمكن أن تكون هناك طريقة سلمية فى اعادة تشكيل « حكومة استبدادية عسكرية يحميها البوليس » مثل الرايخ الألمانى ، الذى لا سبيل الى التخلص منه الا بالثورة .

وعلق ماركس بعد ذلك بعض تعليقات أخرى على نقــط بذاتها فى البرنامج ، كلها بنفس الروح ، ولكن التفاصيل لا تهمنا هنا . فلب نقده هو أن الوثيقة التى اتفق عليها بين الحزبين الاشتراكيين الألمانيين تضمنت تنازلا أكثر مما ينبغى لأتباع لاسال الذين كانوا مرغمين على قبول الاندماج بشروط أشد من ذلك كثيرا ، وأن هذا التنازل سلم فى مسائل حيوية تتعلق

بالمبادىء ، وخاصة فيما يتصل بموقف الاشتراكيين من الدولة الألمانية البروسية القائمة . وكان قسم من النقد موجها ضد التعامل مع هذه الدولة بالذات كما لو كانت « جمهورية ديموقراطية » من النوع الفرنسى أو السويسرى أو الأمريكى وتجاهل طابعها العسكرى والاقطاعى ، وهو الطابع الذى ظلت تحتفظ به رغم أنها « زينت نفسها بصورة من الحكم البرلمانى » ووجود تأثير النفوذ البورجوازى عليها الى حد ما . ولكن قبل ذلك وأهم منه قال ماركس : انه حتى عندما تقوم جمهورية ديموقراطية « لابد من خوض معركة الصراع الطبقى الى نهايته فى هذه الصورة السياسية الأخيرة من صور المجتمع البورجوازى » .

وقد ثار جدل كبير بين الدارسين الماركسيين حول معنى اشارة ماركس الى « ديكتاتورية البروليتاريا » فى « نقد برنامج جوتا » . ان لنين ، وهو يستعد لكتابة مؤلفه « الدولة والثورة » فى سنة ١٩١٧ ، علق بحواشى كثيرة على نسخته من « النقد » وقارنها أيضا بنص « البيان الشيوعى » وبخطاب كتبه انجلز لببيل فى الوقت الذى كانت تدور فيه المناقشة حول «برنامج جوتا» . وكان انجلز قد هاجم بصفة خاصة ، كما فعل ماركس ، صياغة المشروع الخاص « بالدولة الحرة » ، وكتب يقول : « انه يكون من الأفضل التخلص من كل تلك الثرثرة حول الدولة ، خاصة بعد الكوميون ، الذى لم يعد دولة بالمعنى السليم للكلمة » . واستطرد يقول : ان « البيان الشيوعى » سبق أن جاء فيه فعلا « ان الدولة ستنحل من تلقاء ذاتها وتختفى بمقدم النظام الاشتراكى للمجتمع » . ثم علق على ذلك بما يلى :

« ولما لم تكن الدولة سوى ظاهرة عابرة ، ولابد من استخدامها فى الصراع الثورى كوسيلة لاخضاع خصومنا بالقوة ، فانه هراء بحت أن يتحدث عن « دولة الشعب الحرة » . وطالما كانت البروليتاريا فى حاجة

الى الدولة فانها ستحتاجها لاخضاع خصومها ، وليس بغرض تحقيق الحرية ؛ وبمجرد أن يصبح من الممكن التحدث عن « الحرية » لا يعود للدولة ، بوضعها هذا ، وجود » .

ثم اقترح انجلز أن يحل محل كلمة « دولة » فى البرنامج لفظ «مجتمع» (Community) — وهى كلمة ألمانية قديمة طيبة تقابل كلمة « كوميون » (Commune) الفرنسية . وقد لاحظ لنين فى تعليقه أنه بينما اقترح انجلز التخلص من كلمة « الدولة » فى البرنامج احتفظ ماركس فى « النقد » ، الذى كتب بعده بأكثر من شهر ، بالكلمة فى حديثه عن فترة الانتقال . ولكنه قال انه لا يوجد أى تناقض فى الأمر فكلاهما يعنى نفس الشىء . فالمجتمع الرأسمالى توجد فيه « دولة » « بالمعنى الصحيح للكلمة » . وفى فترة الانتقال تظل « الدولة » بمعنى ما باقية ، ولكنها « ليست دولة بالمعنى الصحيح للكلمة » مثل كوميون باريس . وفى النهاية « لا تكون الدولة فى المجتمع الشيوعى ضرورية » : « أنها تذوى » . ويبدو هذا تلخيصا سليما لما عناه ماركس وانجلز بوضوح : بيد أننا لانجد فيه شيئا عن الصورة التى ستأخذها «ديكتاتورية البروليتاريا» التى سبق بها كوميون باريس . لا ريب فى أن ماركس وانجلز كانا سيذهبان الى أن الصور الضرورية ستختلف بين حالة وحالة تبعا للظروف التى تحدث فيها الثورة ، وكانا سيسخران من فكرة وضع صورة ثابتة بصرف النظر عن طابع المجتمع الذى يتعلق به الأمر أو مقتضيات الموقف المباشر . وهكذا فانه لا يمكن القول بأن فكرتهما عن « الديكتاتورية » تستبعد الاقتراح العام أو تتطلبه ، كما لا يمكن القول بأنها تنطوى على أى رأى معين فى « دور الحزب الشيوعى » أكثر من وظيفته العامة بوصفة طليعة البروليتاريا كلها وليس مجرد شيعة . ان مذهب الديكتاتورية نما فيما بعد وخاصة على يد لنين .

وقد قبل مشروع البرنامج مع بعض التعديلات الثانوية ، رغم احتجاجات ماركس وانجلز ، أساسا لاندماج الحزبين الاشتراكيين الألمانيين؛ وظهر « الحزب الديموقراطى الاشتراكى الألمانى » المتحد الى الوجود رسميا فى سنة ١٨٧٥ . وبرغم أن أعضاءه من أتباع لاسال كانوا أكثر عددا الا أن السيطرة الفعلية كانت عمليا منذ البداية لقطاع آيزناخ . ويرجع العامل الأساسى فى ذلك الى أنه منذ سنة ١٨٧١ تحول بسمارك وحكمه بصورة متزايدة الى العداء تجاه كل أنواع الحركات الاشتراكية الديموقراطية ، وبذلك جعل سياسة لاسال من العمل مع الدولة ضدالبورجوازية الناهضة غير ممكنة التحقيق عمليا البتة . فضلا عن أن الموقف فى ألمانيا تعقد فى السبعينات من القرن التاسع عشر بسبب الصراع الذى اشتبك فيه بسمارك مع الكنيسة الكاثوليكية . فقد بدأ ما يسمى « بالكفاح الحضارى » (Kulturkampf) فى بروسيا سنة ١٨٧١ باجراء يقيد النشاط السياسى لرجال الكنيسة — كرد على المعارضة التى قام بها كثير من الكاثوليك ضد توحيد ألمانيا تحت زعامة بروسيا . ثم تبع ذلك فى سنة ١٨٧٢ اجراءات تضع الاشراف على المدارس فى يد الدولة وحدها وتحرم نظام « الجزويت » . وفى سنة ١٨٧٣ صدرت « قوانين مايو » التى تقيد السلطات التأديبية التى تمارسها الكنيسة على أتباعها وتستبعد رجال الكنيسة الأجانب ، وحتى الألمان منهم الذين تعلموا فى الخارج . وألقى بكثير من القساوسة الكاثوليك فى السجون ، كما طرد كثيرون من كبار رجال الكنيسة من مناصبهم . وفى سنة ١٨٧٤ أخذت حكومة بروسيا لنفسها سلطة طرد رجال الكنيسة الذين يخالفون القانون من البلاد ، وفى سنة ١٨٧٥ أوقفت معونات الدولة للكنيسة وحلت معظم الجماعات الدينية . وظل النضال قائما على أشده حتى سنة ١٨٧٨ تقريبا ، ثم بدأت الاجراءات التى اتخذت ضد الكنيسة

تخف تدريجيا عندما احتاج بسمارك الى حلفاء لسياسة « الحماية » التى اتبعها ضد التحرريين ، ولجهوده فى القضاء على قوة الديموقراطية الاشتراكية النامية .

وهكذا وجد كل من الكاثوليك الألمان والديموقراطيين الاشتراكيين أنفسهم فى السبعينات يقفون معا فى معارضة حكومة الرايخ الحديث الانشاء ، ويواجهون ضرورة الالتجاء الى تأييد الناخبين فى الانتخابات العامة التى أجريت من أجل تكوين الرايخستاج . بيد أن الكاثوليك والديموقراطيين الاشتراكيين كانوا فى نفس الوقت على عداء حاد بعضهم ضد بعض ؛ لأن الديموقراطيين الاشتراكيين كانوا يعارضون ادعاءات الكنيسة بقدر ما عارضها بسمارك ، بينما كان الكاثوليك مرغمين على منافسة الديموقراطيين الاشتراكيين فى الحصول على تأييد الطبقات العاملة والبورجوازية الصغيرة فى المناطق التى يغلب فيها الكاثوليك ، مثل باڤاريا وأرض الراين . والواقع أنه كانت هناك حركة اشتراكية كاثوليكية كبيرة — كثيرا ما أطلق عليها « الاشتراكية المسيحية » — فى ألمانيا منذ الستينات الأولى . ففى سنة ١٨٦٣ حث جوهان دوللنجر (١٧٩٩—١٨٩٠) الكاثوليك الألمان على تبنى الاشتراكية ، وكان ذلك ردا على الحملة التى قام بها لاسال لانشاء حزب عمالى ؛ وفى العام التالى حظى هذا النداء بتأييد قوى من جانب ويلهلم امانويل كتلر (١٨١١—١٨٧٧) ، الأرستقراطى الذى كان أحد دعاة الاصلاح من أعضاء برلمان فرانكفورت فى سنة ١٨٤٨ وصار أسقف مينز بعد ذلك بعامين . ونشر الأسقف كتلر فى سنة ١٨٦٤ كتابا قصيرا عنوانه : « مشكلة العمل والمسيحية » عرض فيه مقترحات تقدمية لتحسين أحوال الطبقة العاملة ودعا الى قيام الكنيسة الكاثوليكية ، بانشاء جمعيات تعاونية مستقلة عن الدولة تمول برأس مال يقدمه المخلصون من أتباع

الكنيسة . والى جانب ذلك حبذ فون كتلر اتخاذ الاجراءات الكفيلة بفرض أجور عادلة وبتأمين العمال ضد التعطل والعجز . ووجه هجوما شديدا الى مساوىء الرأسمالية ولا أخلاقية سياسة « حرية التعامل » التحررية ، وطالب باضفاء الطابع الأخلاقى على السياسة الاقتصادية بما يتفق والمفاهيم المسيحية عن العدالة وحقوق الانسان الأساسية . وكان فون كتلر متأثرا الى حد بعيد برودبرتس وكذلك ، الى حد ما ، بالداعية التعاونى المسيحى فيكتور ايميه هيوبر (١٨٠٠—١٨٩٦) الذى أشرنا من قبل الى نشاطه الدولى فيما يتصل بالحركة التعاونية .

واستمرت حركة « الاشتراكية المسيحية » — أو على الأصح « الاجتماعية المسيحية » — هذه تزداد قوة ابان الستينات من القرن التاسع عشر . والى جانب فون كتلر كان داعيتها الرئيسى الكاهن موفانج (١٨١٧ — ١٨٩٠) — من مينز أيضا — الذى كتب ودعا كثيرا لتأييدها . وفى سنة ١٨٦٨ بدأت تظهر دورية تحت عنوان : « الرسائل المسيحية الاجتماعية » ؛ وفى سنة ١٨٦٩ أيد مؤتمر من رجال الدين الكاثوليكيين الألمان هذه الحركة . وتولى الاشتراكيون المسيحيون منظمة « لاتحادات المتجولين الكاثوليك » كان صانع الأحذية القس ادولف كولينج (١٨١٣—١٨٦٥) قد أسسها فى أرض الراين منذ سنة ١٨٤٧ ، بهدف أساسى هو انقاذ الحياة العائلية التى ساد الشعور بأنها معرضة للخطر بسبب زيادة الاتجاه الى العيشة فى المدن والعمل فى المصانع . وكانت الاتحادات المحلية فى حركة كولينج تحت رئاسة قساوسة ، وكانت تقوم بنشاط تربوى ثقافى وفنى . وكان أحد مبادئهم الرئيسية أن الاصلاح الأخلاقى يجب أن يسبق الاصلاح الاجتماعى . وكان كولينج من مؤيدى فون كتلر وصديقا له؛ وعندما عقد الكاثوليك العزم على تنظيم حركة على نطاق قومى أخذوا

اتحاداته وكذلك عددا من الاتحادات المماثلة الأخرى التى كانت قد أنشئت بين الفلاحين خاصة فى بافاريا .

وهكذا عندما بدأ الصراع بين بسمارك والكنيسة الكاثوليكية كان لدى الكاثوليك فعلا حركة اجتماعية منظمة تنظيما قويا تساندهم ، وبذا استطاعوا أن يقاوموا الحكومة مقاومة شديدة ، بينما خاضوا فى نفس الوقت معركة مستمرة ضد « الالحاد المادى » الذى تتسم به الأحزاب الاشتراكية. كما أن دعايتهم الاجتماعية كانت تنطوى منذ البداية على عنصر من مناهضة السامية موجه ضد اليهود الذين كانوا يحتلون مراكز بارزة بين الرأسماليين التحرريين وزعماء الاشتراكية . فقد كان لاسال وماركس يهوديين . بيد أن هذا العداء نحو السامية كان أقل ضراوة فى الستينات منه فيما بعد ، كما أنه لم يكن فى ألمانيا — بوصفها متميزة عن النمسا فى هذا المجال — سائدا بين الكاثوليك بقدر ما كان مسيطرا بين اللوثريين . وقد تأخر البروتستانت كثيرا عن الكاثوليك فى القيام بحركة « مسيحية اجتماعية » خاصة بهم فى معارضة الديموقراطيين الاشتراكيين ، ولكنهم عندما أسسوا حركتهم فى أواخر السبعينات جاءت أكثر رجعية بكثير فى السياسة وأشد فى عدائها نحو السامية من الحركة الكاثوليكية المنافسة . وقد أسس زعيمها القس البروتستانتى أدولف ستوكر (١٨٣٥—١٩٠٩) « حزب العمال الاشتراكى المسيحى » فى سنة ١٨٧٨ وجاء معظم أنصاره من الطبقات الوسطى الدنيا فى بروسيا ، وكان حزبه ملكيا ومناهضا بشدة للتحررية — لقد كان فى الواقع مجرد هيئة ملحقة بالبلاط البروسى .

وكان فون كتلر ، من الناحية الأخرى ، مصلحا اجتماعيا مخلصا تماما ، وان لم يكن بطبيعة الحال اشتراكيا بالمعنى المألوف للكلمة . وكان قد بدأ كما رأينا بالدعوة الى حركة اجتماعية تحت رعاية الكنيسة ومستقلة تماما

عن الدولة ؛ ولكن يبدو أنه أدرك أن خطته الخاصة بتكوين جمعيات تعاونية انتاجية تمولها الكنيسة غير عملية ، فاتجه فى كتاباته الأخيرة أكثر فأكثر الى المطالبة بسن التشريعات « الحامية » لمصلحة العمال . وأفضل ما يصور هذه المرحلة المتأخرة هو كتابه «التحررية والاشتراكية والمسيحية» الذى نشر فى سنة ١٨٧١ وكان « الكفاح الحضارى » قد بدأ لتوه . وفيما بعد خلفه فى جهوده فرانك هيتسه (١٨٥١ — ١٩٢١) الذى صار فى سنة ١٨٨٠ سكرتيرا عاما لهيئة « اربيترول » ، الاتحاد الكاثوليكى الخيرى القوى ، كما صار زعيما « لحزب الوسط » الذى انبثق من الحركة الكاثوليكية الاجتماعية . بيد أن القسم الأساسى من هذه الحركة اتجه اتجاها ملحوظا الى اليمين بمجرد أن بدأ « الكفاح الحضارى » يختفى ، ومن ثم تحولت الدولة بجهودها الى مهاجمة « الحزب الديموقراطى الاشتراكى » .

وفى سنة ١٨٧٨ وقعت محاولتان لاغتيال الامبراطور الألمانى ويلهلم . ولم تكن للديموقراطيين الاشتراكيين يد فى هذه المحاولات ، اذ قام بها أرهابيون أفراد ؛ ولكن بسمارك انتهز الفرصة للقيام باضطهاد عام للاشتراكيين وعقد هدنة من نوع ما مع الكاثوليك . ودفعت القوانين المناهضة للاشتراكية التى صدرت فى سنة ١٨٧٨ والسنوات التالية « الحزب الديموقراطى الاشتراكى » الى العمل فى الخفاء ، وأرغمته على نقل قيادة تنظيمه الى الخارج تاركا ممثليه المنتخبين فى الرايخستاج وفى البرلمانات الألمانيات الصغيرة ليعملوا وكلاء له فى ألمانيا نفسها . وقد حرم قانون سنة ١٨٧٨ انشاء ، أو الاستمرار فى ، أية منظمة تسعى الى قلب الدولة القائمة أو النظام الاجتماعى عن طريق الدعوة الى أى نوع من الاشتراكية أو الديموقراطية الاشتراكية أو الشيوعية . وبذلك قرر حل « الحزب

الديموقراطى الاشتراكى » وجميع الهيئات الاشتراكية الأخرى . وقد استحال على « الحزب الديموقراطى الاشتراكى » بسبب هذا القانون عقد أى مؤتمر يمثل قطاعاته المختلفة ، ومن ثم لم يستطع اعادة النظر فى البرنامج الذى ووفق عليه فى « مؤتمر الوحدة » الذى عقد فى جوتا سنة ١٨٧٥ — وان كان مرشحوه قد استطاعوا بطبيعة الحال أن يتقدموا ببرامجهم الانتخابية الخاصة بهم ، واستطاع الحزب أن يفوز بنجاح انتخابى قوى رغم التحريم الذى فرض على تنظيمه . ويفسر ذلك السبب فى أن برنامج جوتا استمر رسميا حتى سنة ١٨٩٠ ، عندما انتهت المدة المحددة للقوانين المناهضة للاشتراكية ، وأتيحت الفرصة أخيرا لاعادة النظر فيه ، وحل محله « برنامج ايرفورت » الذى سنعود اليه فيما بعد .

وكانت الحركة « الاجتماعية المسيحية » ابان فترة أوجها فى الستينات والسبعينات تحارب فى ثلاث جبهات فى نفس الوقت ، وكان مركز القتال الرئيسى ينتقل بين الجبهات الثلاثة من وقت الى آخر . فكانت فى الولايات التى تغلب فيها البروتستانتية وفى الرايخ كله كوحدة تقاتل ضد توسع سلطة الدولة فى ميادين التربية وحرية القول والتنظيم وما الى ذلك ، ولكنها كانت فى نفس الوقت تطالب بسن التشريعات الاجتماعية لمصلحة العمال . وفى الميدان الاقتصادى كانت تقاتل ضد التحررية البورجوازية التى كانت فى معظم الأحوال تتمسك بحرية الفكر « وبالعقلية » كما كانت تتمسك « بحرية التعامل » . وكانت تقاتل أيضا ضد الديموقراطيين الاشتراكيين الذين كانوا منافسيها الرئيسيين فى اجتذاب التأييد الشعبى فى المناطق الصناعية الكاثوليكية . وبوجه عام بدت هذه الحركة فى الستينات فى صورة الخصم الأول للتحررية الرأسمالية ، ولكن السبب الرئيسى فى اتخاذها هذا الموقف هو أنها كانت تبحث عن وسيلة لمنافسة دعوة لاسال الاشتراكية .

وفى السبعينات ، خلال فترة « الكفاح الحضـارى » ، كانت معركتها الأساسية ضد بسمارك وفى معارضتها لقوة الدولة ، وكثيرا ما وجـدت نفسها متحالفة مع الاشتراكيين ضد الحكم الأوتوقراطى . وفى الثمانينات عندما قارب « الكفاح الحضارى » أن ينتهى وصار الاشتراكيون الضحايا الرئيسية للاضـطهاد الحكومى ، أصـبحت قوة توازن بين المحـافظين والتحرريين ، واستفادت من الاضطهاد الذى تعرض له الاشتراكيون فى حملتها لتنظيم العمال الكاثوليك . وفى الثمانينات ، عندما انتهت القوانين المناهضة للاشتراكية ، اتجهت الى اليمين أكثر بسبب نضالها المتزايد ضد النفوذ الاشتراكى ، ولكنها استمرت تؤيد التشريعات الاجتماعية كشرط ضرورى للاحتفاظ بسيطرتها بين العمال الكاثوليك .

وفى نفس الوقت تعرض مذهبا الرأسمالية التحررية وحرية التعامل للهجوم من زاوية أخرى . اذ أن الفكرة القائلة بأن الدولة يجب أن تقف جانبا وتسمح للرأسمالية بالنمو بلا عائق اسم الحرية والقانون الاقتصادى كانت تواجه دائما ، فى ألمانيا ، معارضة قوية من جانب الفلاسـفة الذين مجدوا وظيفة الدولة بوصفها المعبر الأسمى عن روح الشعب . فقد كان فيشته ، مثله فى ذلك مثل هيجل ، داعية قويا لحق الدولة فى تنظيم حيـاة الأمة كلها ، كما أن « الهيجليون الشبان » وقفوا موقف العداء الكامل من مذاهب « حرية التعامل » التى جاء بها الاقتصاديون التحرريون . وأكثر من ذلك أن هذه المذاهب لم تمر بدون معارضـة من جانب الاقتصاديين أنفسهم ، فكان مؤلف فردريك ليست « خطة الاقتصاد القومى » (١٨٤١) تحديا للمذاهب الاقتصادية الكلاسيكية بسبب اصراره على أن مهمة الدولة هى تخطيط النمو الاقتصادى لكى يضمن كل بلد استخدام موارده الى أقصى حد لتحقيق أقصى امكانياتها فى انتاج الثروة . وبعد ذلك بعامين بدأ

ويلهلم روشيه ، مؤسس « المدرسة التاريخية » الألمانية بين الاقتصاديين ، نشر تلك السلسلة من المجلدات التى عرض فيها وجهة نظره فى نسبية القوانين الاقتصادية ، وذهب الى أن هذه القوانين لا تكون سليمة الا فى حدود أنظمة اقتصادية بذاتها ، وليس بصفة مطلقة . وتابع برونو هيلدبراند وكارل نيز أسلوب روشيه ومذهبه ابان السنوات القليلة التالية ، ووصلا بهما الى تناول الاقتصاد بصفة عامة على أنه دراسة تاريخية تتصل اتصالا وثيقا بالقانون والسياسة ، وليس على أنه علم استقرائى يمكن أن يؤدى الى قضايا مطلقة . وكان هؤلاء الكتاب أبعد ما يكونون عن الاعتراض على مبدأ تدخل الدولة فى الشئون الاقتصادية ، بل اعتبروا — على النقيض من ذلك — انه تصرف سليم وملائم من جانب الدولة أن تضع الشروط التى يعمل فى ظلها صاحب المشروع الخاص . وخلفهم جيل من الاقتصاديين الشبان — جوستاف شموللر ، وأدولف هلدو لوچو برتانو ، وكريستيان انجل ، وأدولف واجنر وآخرون غيرهم — الذين ربطوا آراءهم الاقتصادية بالتحدى المتزايد للاشتراكية ، بصورة مباشرة أكثر مما فعل سابقوهم . وفى سنة ١٨٧٢ دعت هذه المجموعة الى عقد مؤتمر من الاقتصاديين الألمان فى أيزناخ — التى شهدت انشاء « الحزب الديموقراطى الاشتراكى » قبل ذلك بثلاث سنوات ، وأعلن المؤتمر تحبيذه لنوع من « اشتراكية الدولة » وان لم يحبذ ، بطبيعة الحال ، الديموقراطية الاشتراكية . فالاقتصاديون المجتمعون ، الذين كان بينهم عدد كبير من أصحاب الكراسى الأكاديمية فى مادة الاقتصاد فى الجامعات الألمانية ، لم يناقشوا من الذى ينبغى أن يسيطر على الدولة ، ولكنهم ناقشوا فقط الى أى مدى يجب أن تتدخل الدولة ، أيا كان من يسيطر عليها ، فى تنظيم الشئون الاقتصادية . فقد اتفقوا فى مهاجمة مفهوم « التحررية الاقتصادية » كله ، وعزوا المظالم والتذمر المنتشر

بين العمال الألمان الى مساوىء التحررية . وقال شموللر المؤسس الرئيسى للحركة : ان « الديموقراطية الاشتراكية هى عاقبة آثام التحررية الحديثة »؛ وبهذه الروح وافق المؤتمر على مطالبى التشريع الاجتماعى والتخطيط العام للشئون الاقتصادية . ولاسم « الاشـتراكيون الأساتذة » (التى كثيرا ما تترجم الى « اشتراكية الكرسى ») ، وهو الاسم الذى قبلوه لأنفسهم بترحيب ، مغزى أوسع لأنه جاء فى وقت ساد فيه رد فعل حاد ضد الاشتراكية بعد القضاء على « كوميون » باريس . ومما لا ريب فيه أن كلا من هـذا الإسم و « جمعيـة السياسة الاجتمـاعية » ، التى أسستها الجمـاعة فى سنة ١٨٧٣ ، ساعدا على تقدم الآراء الاشتراكية فى ألمانيا خلال السنوات التالية ، برغم أن معظم « الاشتراكيين الأساتذة » لم تكن لهم صلة البتة بالحركة الديموقراطية الاشتراكية التى عارضها ، سياسيا ، كثيرون منهم بشدة . كما ساعدت « اشتراكية الأساتذة » أيضا فى دعم النقد الذى وجهه « الاشتراكيون المسيحيون » الى رأسمالية « حرية التعامل » ، وفى نفس الوقت هيأت سندا فكريا قويا لسياسة بسمارك الخاصة بالتأمين الاجتماعى الاجبارى وكذلك سياسة الحماية التجارية التى اتبعها فى سنة ١٨٨٠ .

وفى هذه الأثناء كانت الحركة المسيحية الاجتماعية تنتشر من ألمانيا الى النمسا . وكان داعيتها الرئيسى هناك كارل فون ڤوجلسانج (١٨١٨ــ١٨٩٠) الذى ولد ألمانيا بروتستانتيا ثم التحق بالخدمة المدنية فى بروسيا ولكنه تحول الى الكاثوليكية على يد فون كتلر ، وانتقل الى النمسا فى سنة ١٨٦٤ وصار هناك مصدر الوحى الرئيسى « للحزب المسـيحى الاجتمـاعى » النمساوى . وأخذ يكتب على صفحات « الڤاترلاند » ، لسان حال الحركة الكاثوليكية النمساوية ، وفى صحيفته الخاصة « شهرية الاصلاح الاجتماعى المسيحى » مهاجما مساوىء الرأسمالية التى اعتبرها كارثة اجتماعية نجمت

عن تمرد الطبقات العليا من المجتمع الحديث على المسيحية . وكان ڤوجلسانج مناهضا عنيفا للتحررية والسامية ، وطالب بالعودة الى مجتمع منظم يسير على قواعد تتفق مع المبادىء المسيحية وعلى أساس « فئات » متدرجة (Estates) . ودعا الى تنظيم اندماجي للصناعة فى طوائف مهنية (أو مندمجات) (Zünfte) تنظمها الدولة التى تقوم على المبادىء المسيحية وترتبط بها ارتباطا وظيفيا . وكانت « مندمجاته » ، التى تعتبر أصل النظام الاندماجى الذى اتبعته ايطاليا الفاشية ، تضم بطبيعة الحال كلا من العمال والرؤساء (Masters) وتسمو على العداوات الطبقية بتوحيد جميع الطبقات فى خدمة المجتمع المسيحى . ودعا ڤوجلسانج الى تنظيم الحرف اليدوية على أساس تعاونى ، كما وضع الخطوط الرئيسية لخطة تعاونية بين الفلاحين تحت رعاية الدولة الاندماجية . وعمل نفوذه مع نفوذ رودلف ماير ، البروتستانتى الألمانى الذى استقر أيضا فى النمسا والذى كان لمؤلفه « الصراع من أجل تحرير الطبقة الرابعة » (١٨٧٥—٤) أثر كبير فى نمو الحركة الاجتماعية النمساوية . وقد جمع فون ڤوجلسانج — والحركة التى كان مصدر وحيها — الى جانب هذه المذاهب جرعة قوية من العداء نحو السامية آثارها ، بلا ريب ، المركز الرئيسى الذى احتلته الرأسمالية اليهودية فى فينا ودور الزعامة الذى قام به اليهود فى الحركة الاشتراكية هناك . وقد نمت الحركة المسيحية الاجتماعية فى النمسا فى اتجاهات أكثر رجعية من الحركة الكاثوليكية المقابلة لها فى ألمانيا — أو على الأقل فى معظم أنحاء ألمانيا — ويرجع بعض السبب فى ذلك الى جنوحها الى العداء نحو السامية . بيد أن هذا الاتجاه نفسه ظهر أيضا فى باڤاريا حيث كان النفوذ النمساوى قويا . وكان الداعية الرئيسى للسياسة الاجتماعية المسيحية فى باڤاريا هو جورج راتزينجر (١٨٤٤ — ١٨٩٩) الذى نشر فى سنة ١٨٨١ عرضا

عاما للحركة الاجتماعية المسيحية . وبرغم أن راتنرينجر هاجم الرأسمالية فانه دافع بشدة عن الملكية الخاصة التى ذهب الى أنها ينبغى أن تخضع للقواعد الأخلاقية التى تضعها الدولة . كما دعا أيضا الى انشاء نظام من الجمعيات التعاونية تحت اشراف الدولة ؛ أما فيما يتعلق بالصناعة فقد دعا الى الملكية المشتركة وتقاسم الأرباح . وأيا كان الأمـــر فان الكاثوليكية الباڤارية اتجهت الى السير وراء الكاثوليكية النمساوية بصفة عامة .

وكان للحركة الاجتماعية المسيحية فى البلاد الجرمانية ما يقابلها فى بلاد أخرى ، وخاصة فى فرنسا وبلجيكا . ففى فرنسا بعد هزيمة كوميون باريس مباشرة قام كونت البير دى مون (١٨٤١ — ١٩١٤) ، بمعـــونة موريس مينيون ورنيه دى لاتور [١] ، بتأسيس جمعية اسمها « عمل الدوائر الكاثوليكية للعمال » تستهدف اعادة وحدة فرنسا القديمة فى ظل الملكية المسيحية مع تنظيم الصناعة على أساس اندماجى تحت رعاية الدولة . وقد بدأت هذه الحركة يحدوها عــداء شديد نحــو « علمانية » الجمهورية الثالثة . وكان دى مون خطيبها ومنظمها الأول ، ودى لاتور دى بان داعيتها الأدبى الرئيسى عن طريق صحيفة « الاتحاد الكاثوليكى » . وصـــــار دى مون نائبا فى سنة ١٨٧٦ ، وأيد جنرال بولانجيه واكتسب نفوذا واسعا بين الشباب الكاثوليكى . وقد وافق فيما بعد ، بناء على اذن من البابا ، على قبول الجمهورية باعتبارها الأمر الواقع . وأيد المنشور البابوى الخاص بالنظام الاجتماعى الجديد (Rerum Novadum) فى سنة ١٨٩١ ، وقام بدور رئيسى ضد دريفوس فى قضية دريفوس الشـــهيرة . وظل دى لاتور دى بان يعمل مع دى مون حتى سنة ١٨٩٢ ثم انفصل عنه بسبب اختلافهما

---

(١) رنيه دى لاتور دى بان شامبلى ماركيز دى لاشارس (١٨٣٤ ــ ١٩٢٤).

حول قبول « الجمهورية » ، وصار زعيما لقطاع من الحركة الاجتماعية المسيحية دعا الى عودة البوربون . وفيما بعد صار عضوا فى « الجهاد الفرنسى » (Actions Francaise) . ولما كان على عداء شديد للتحررية فانه كان أقرب كتاب الكاثوليكية الاجتماعية الفرنسية لوجهة نظر المجموعة النمساوية التى يتزعمها ڤوجلسانج . وكان يصف نفسه بأنه « مسيحى اشتراكى » ، وأشهر مؤلفاته الكتاب الذى يسجل فيه تقدم الحركة واتجاه أفكاره هو ، وهو « نحو نظام مسيحى » الذى نشر فى سنة ١٩٠٧ . أما فى بلجيكا فقد كان الممثل الرئيسى للاتجاه المسيحى الاجتماعى هو هنرى اكزافييه شارلس بيران (١٨١٥ — ١٩٠٥) ، الذى كان أستاذا للاقتصاد السياسى فى لوڤان منذ سنة ١٨٤٥ ، وقد هاجم التحررية الاقتصادية فى مؤلفيه الرئيسيين : « الثروة فى المجتمع المسيحى » (١٨٦١) و « القوانين والمجتمع المسيحى » (١٨٧٥) . وكان بيران خصما شديدا لكل من الديموقراطية الاشتراكية و « اشتراكية الدولة » التى دعت اليها مدرسة « الأساتذة » الألمان ، كما هاجم الذين يدعون الى التعاون كحل « للمشكلة الاجتماعية » . فقد كانت فكرة « الخروج عن المال » Remiaciation[1] المسيحية فى نظره هى الأساس الضرورى للنظام الاقتصادى السليم الذى لابد له من كنيسة قوية تقف حارسا على سلوكه الأخلاقى . وكانت آراؤه قريبة فى بعض النقط من آراء أتباع ليبلاى فى فرنسا ، مثل كلوديو جانيه (١٨٤٤ — ١٨٩٤) الذى كان كتابه «اشتراكية الدولة والاصلاح الاجتماعى» (١٨٨٩) يتضمن معارضة مماثلة لمعارضة بيران فى اتجاه «اشتراكية الدولة» بين النقاد الأكاديميين لمذهب « حرية التعامل » .

---

(١) اجراء فى اللاهوت المسيحى يخرج بمقتضاه المسيحى الذى يريد أن يدخل الرهبنة عن كل ماله .وهو غير الهبة لأنه لايعطيه لأحد بذاته ، بل يتنازل عنه فقط .

وقد كان جميع هؤلاء الكتاب « المسيحيين الاجتماعيين » الذين تحدثت عنهم خصوما بطبيعة الحال « للحركة الديموقراطية الاشتراكية » وخاصة للماركسية باعتبارها مذهبا ماديا . وكان ماركس قد قال لأتباعه من الألمان فى « نقد برنامج جوتا » : ان حزبهم « كان ينبغى أن ينتهز الفرصة ليثبت فى البرنامج اعتقاده بأن « حرية الضمير » البورجوازية (وكانت احدى المطالب التى جاءت فى البرنامج) ليست أكثر ولا أقل من التسامح بالنسبة لكل أنواع حرية الضمير الدينية ، وأن هدفه (أى هدف الحزب) هو تحرير الضمير من الخرافات الدينية كلها » . ان الاشتراكية الماركسية كانت قطعا مذهبا مناهضا للدين ، ويعتبر المعتقدات الدينية مجرد جزء من التكوينات الايديولوجية التى تستمد فى النهاية من الأسس الاقتصادية للمجتمعات فى مراحل بذاتها من نموها . ومن ثم كلما زاد قبول الماركسية كأساس للاشتراكية بوصفها قوة سياسية زاد الصراع حدة بين « المسيحيين الاشتراكيين » و « الديموقراطيين الاشتراكيين » حول أسس السياسة الاجتماعية . بيد أن الماركسية لم تكن قد صارت بعد ، حتى فى ألمانيا ، المذهب الاشتراكى السائد فى الخمسينات والستينات ، وكان لا يزال من الممكن أن يعبر الكاثوليك فى القارة الأوروبية عن عطفهم على الاشتراكية دون تناقض معتقداتهم الدينية — وان كان خصومهم طبعا يواجهونهم بالاشارة الى « الحاد » كثير من الاشتراكيين . وكان باكونين وماركس فى الصراع الذى دمر « الدولية الأولية » متفقين حول الدين ، وان لم يتفقا حول أى شىء آخر — وان كانا حتى فيما يتعلق بالدين قد اختلفا حول جعله قضية أساسية . وكانت الفوضوية و « اليعقوبية الجمهورية الفرنسية » وليست الاشتراكية ذاتها ، هما اللتان ترتبطان بالالحاد فى أذهان الناس بصورة أوضح . ولكن عندما أخذت الديموقراطية الاشتراكية الماركسية

تتقدم ذلك التقدم العظيم فى السبعينات فى ألمانيا ، ومن ألمانيا الى البلاد الأخرى ، اعتبرت الكنيسة الكاثوليكية أكثر فأكثر الديموقراطية الاشتراكية خصمها الرئيسى ، ولم تعد « الاشتراكية المسيحية » التى يدعو اليها أمثال فون كتلر ممكنة داخل حدود الكنيسة الكاثوليكية . وقد كان فون كتلر من بين أولئك الذين عارضوا فى سنة ١٨٧٠ العقيدة الجديدة القائلة بأن البابا لا يخطىء ، ولكنهم أحنوا رأسهم لسلطة الكنيسة عندما جاء القرار ضد رأيهم . ومن ثم عندما أصدر البابا ليو الثالث عشر فى سنة ١٨٧٨ منشوره البابوى (Quod Apostolici Muneris) منددا بالاشتراكية والشيوعية والعدمية باعتبارها مذاهب لا تتفق مع المسيحية الحقيقية ، كان لزاما على كل من قبلوا النظام الكنسى أن يتبرأوا من الاشتراكية وأن يغيروا أسماء مذاهبهم اذا كانوا قد أعلنوا من قبل أنهم « اشتراكيون مسيحيون ». وقد تحدث المنشور البابوى بلهجة عنيفة عن « الوباء السام الذى يلوث المجتمع فى أساسه ويعرضه للخطر الشديد » . واستطرد ليو الثالث عشر قائلا : « اننا نشير بذلك الى تلك الشيعة من الناس التى انتشر أفرادها فى جميع أنحاء العالم تحت تلك الأسماء الهمجية المتنوعة ، من اشتراكيين وشيوعيين ونهلستيين ،يجمعهم حلف شائن برباط وثيق ،ولم تعد بهم حاجة الى الاجتماع سرا فى الأماكن المظلمة ، بل يقفون علنا وبجرأة فى وضح النهار ويعملون على تحقيق غرضهم الذى عقدوا عليه العزم منذ أمد بعيد، وهو استئصال جذور المجتمع المتمدن كله » .

وقد ساعدت هذه الكلمات ، التى ظهرت عندما بدأ بسمارك فى اصدار قوانينه المناهضة للاشتراكية فى ألمانيا ، على التخفيف من حدة « الصراع الحضارى » ووضع حد لمرحلة نشاطه ، وعلى التقارب بين الامبراطورية الألمانية والكنيسة الكاثوليكية . ان هذه الكلمات ساعدت على توحيد

هاتين القوتين ، التى كانتا حتى ذلك الوقت تتصارعان ، فى حملة مشتركة ضد الاشتراكية فى جميع صورها . ومن الناحية الأخرى ساعدت على التوحد (Identification) الكامل بين الحركات الاشتراكية وفكرة العداء للدين المنظم فى معظم أنحاء قارة أوروبا ، وفى وضع حد لذلك النمط من الراديكالية المسيحية الذى كان لامنيه أوسع دعاته نفوذا . وبدا لفترة ما فى الثمانينات أن نفس الشىء قد يحدث فى بريطانيا العظمى حيث اتخذ « الفدرال الديموقراطى الاشتراكى » نفس الموقف المتشدد الذى اتخذته الأحزاب الماركسية فى القارة من الدين . ولا يرجع السبب فى أن ذلك لم يحدث الى جهود « الاشتراكيين المسيحيين » ، من أمثال ستيوار هيدلام، بقدر ما يرجع الى أفول الحركة الديموقراطية الاشتراكية البريطانية بسبب الحركات التى انبثقت مباشرة من « اضراب أحواض السفن » فى لندن سنة ١٨٨٩ وظهور « فدرال عمال المعادن » والانهيار غير المتوقع للجناح الراديكالى فى « حزب الأحرار » ، وهو الانهيار الذى أعقب نكوص زعيمه جوزيف شمبرلين فيما يتعلق بالحكم الذاتى الايرلندى . اذ جعلت هذه التطورات فى حيز الامكان خلق حركة اشتراكية بريطانية جديدة تحدوها أساسا نزعات أخلاقية ، وحتى عندما كانت تهاجم الأديان كانت تفعل ذلك فى الغالب دون الاحساس بالحاجة الى الخروج نهائيا على كل ضروب المعتقدات الدينية ، أو الى اعتناق فلسفة مادية بدلا منه .

وسنناقش فى مجلد تال من هذا المؤلف ذلك النوع المتميز من الاشتراكية الأخلاقية ، الذى امتدت جذوره فى بريطانيا العظمى فى التسعينات من القرن التاسع عشر وعبر عن نفسه فى « حزب العمال المستقل » تحت زعامة كيرهاردى . ولكن النقطة التى تهمنا هنا هى أن المعركة بين الديموقراطية الاشتراكية والكنيسة فى ألمانيا بعد سنة ١٨٧٨ دارت

بطريقة دفعت الاشتراكيين بشدة الى قبول العداء الماركسى للدين بوصفه عنصرا ضروريا فى العقيدة الاشتراكية ، وأن هذا الاتجاه انتشر من ألمانيا الى البلاد الأخرى بمجـرد أن شرعت فى تنظيم أحـزابها الديموقراطية الاشتراكية على نمط الحزب الألمانى . وكانت النتيجة أن الهوة الاجتماعية بين الاشتراكيين وأولئك الذين استمروا فى قبول الأديان القائمة صارت أوسع بكثير مما كانت من قبـل : بحيث أن الديموقراطيين الاشتراكيين اتجهوا ، أكثر بكثير مما فعل الاشتراكيون فى بريطانيا العظمى ، الى تكوين مجتمعات متجانسة تماما داخل اطار المجتمع الأكبر الذى يتكون من الأمة ، والى تنمية روح من التضامن القبلى فيما بينهم ، وصاروا فى عزلة أكثر فى مسائل لا علاقة لها بالاقتصاد أو السياسة مباشرة . ولست أريد القول بأن ذلك حدث نتيجة لعزلة من جانب واحد فرضها الاشتراكيون على أنفسهم تجاه بقية الناس ، لقد جاءت أيضا وبقدر مساو نتيجة لاصرار الكنائس المختلفة على المحافظة على رعاياها من عدوى الاختلاط « بالكفرة » . ولكن أيا كانت القوى النسبية للعوامل التى أدت الى هذه النتيجة ، فان هـذه العزلة حدثت فعلا ، ولا تزال آثارها ظاهرة للعيان بوضوح حتى اليوم .

وفى فرنسا كانت الهوة بين المتدينين وخصومهم موجودة بطبيعة الحال منذ أمد طويل قبل السبعينات ، انها كانت فى الواقع جزءا من التقليـد الثورى . بيد أن المذهب الذى ارتبط باللادينية أكثر من غيره فى فرنسا حتى السبعينات لم يكن الاشتراكية ، بل « اليعقوبية الجمهورية » ، ولذلك كان المجال واسعا أمام التنوعات المسـيحية من المذهب الاشتراكى التى تتمثل فى الجماعات التى تبعت رجالا مثل بوشيه وكانت مصدر الالهـام للاشتراكيين المسـيحيين الانجليز من لادلو وموريس الى نيل وتوماس هيوز . وقد اختفى هذا الضرب من الاشتراكية المسيحية من فرنسا بعـد

السبعينات ، وأخلى مكانه لصور من النشاط الاجتماعى المسيحى كان على عداء مباشر قوى ضد الأحزاب الاشتراكية فى « الجمهورية الثالثة » .

لقد تناول هذا الفصل ميدانا واسع النطاق ، وقد يبدو أنه جمع عددا من الموضوعات كان من الأفضل مناقشة كل منها على حدة ، بيد أنى قد جعلته بهذه الصورة بناء على نصيحة أعتقد أن لها ما يبررها من الأسباب الكافية . فقد وجدت من المستحيل أن أتناول نمو الحزب الديموقراطى الاشتراكى منذ موت لاسال حتى انقضاء القوانين المناهضة للاشتراكية دون التعرض لآثار كل من « الكفاح الحضارى » والمراحل المختلفة للحركة الاجتماعية المسيحية ، وأيضا ذلك النوع المتميز من « اشتراكية الأساتذة » الذى نما كرد فعل حاد للتحررية الاقتصادية فى بلد عقد العزم على تحقيق وحدته القومية وتدعيمها فى الميدان الاقتصادى كما فى الميدان السياسى. فالاشتراكية الألمانية أخذت صورتها الخاصة بها تحت تأثير النمو المتميز للوحدة الألمانية ، وكذلك على أساس عادة ثقافية خاصة تتخذ من الفلسفات المختلفة أساسا للحركات وليس العكس ، ولا يكاد يداخلها شىء من التجريبية التى يتسم بها الأسلوب البريطانى . اذ أن الرجل ، أو المرأة ، الذى كان ينضم الى « حزب العمال المستقل » أو « الجمعية الفابية » فى بريطانيا العظمى — أو حتى « الفدرال الديموقراطى الاشتراكى » — لم يكن بذلك يفقد صلاته الاجتماعية والثقافية مع غير الاشتراكيين الى حد يقرب مما يفعله الرجل الألمانى — خاصة الذى ينتمى الى الطبقة الوسطى — الذى ينضم الى الديموقراطية الاشتراكية . فالواقع أن الديموقراطية الاشتراكية فى رأى الرجل الألمانى لم تكن عقيدة سياسية بقدر ما كانت ثقافة كاملة منفصلة تماما عن كل من ثقافة البورجوازية الألمانية أو الثقافة الأخرى المنافسة التى استمدت الهامها من الكنيسة الكاثوليكية . فالكاثوليك والديموقراطيون الاشتراكيون على السواء كانوا يطالبون

الشخص بولائه كاملا فى مواجهة عداء الدولة التى تسيطر عليها الروح البروسية والتى لم تكن مطالبها من الشخص بأقل من ذلك . وكان من أثر ذلك أن كلا من الجماعتين كونت لنفسها حياة ثقافية خاصة بها تقوم فيها الفنون — وخاصة الموسيقى والأدب — بدورها بوصـــفها عناصر جوهرية فى الحياة المشتركة للحزب أو الشيعة . وقد كان للديموقراطيين الاشتراكيين الألمان من متانة هذه الروابط الثقافية ســـند قوى فى فترة الاضطهاد ، وجعلت فى وسعهم أن يظلوا مرتبطين بعضهم ببعض فى ألوان مختلفة من النشاط فى الميدان الاجتماعى برغم الغاء تنظيمهم السياسى . وساعدهم ذلك على الاحتفاظ بالاتصالات اللازمة فى حملاتهم الانتخابية لمرشحيهم للرايخستاج والهيئات العامة الأخرى التى كانوا لا يزالون أحرارا فى الاشتراك فيها ؛ اذ أن بسمارك لم يستطع اقناع الرايخستاج بالقضاء على حرية الانتخابات أو رفع الحصانات التى يتمتع بها النواب والمرشحون فى الهيئات العامة . وكانت الصحف لا تزال تستطيع أن تنشر بحرية ما يلقى فى الرايخستاج أو فى البرلمانات الأخرى من خطابات ؛ كما أن الصحف ذات الاتجاهات الاشتراكية كانت لا تزال تستطيع الظهور ، وان كانت معرضة لرقابة شديدة فى نواح أخرى . لقد كانت صحف الديموقراطيين الاشتراكيين أنفسهم لابد أن تطبع فى الخارج ثم تهرب الى ألمانيا ؛ ولكن كانت هناك فى ألمانيا نفسها صحف صديقة بقدر كاف — أو معادية لبسمارك بقـــدر كاف — لتمنح البرلمانيين الاشتراكيين فرصة واسعة تماما .

وهكذا استطاعت الاشتراكية الألمانية ، بفضل أساسها الثقافى القوى الذى كان وثيق الارتباط بالماركسية ، أن تقاوم العاصفة . وكان ماركس قد أصر فى السنوات الأولى من « الدولية الأولى » على الحاجة الى بنـــاء حركات فعلية بدلا من تكوين عقيدة دينية وتبذل المحاولات بعد ذلك فى بناء حركات لها . ولكن عندما اتخذت الحركات الفعلية صورا لم ترقه ،

كما حدث الى حد كبير فى أسبانيا وايطاليا ، وفى ألمانيا تحت تأثير لاسال ، وفى بريطانيا العظمى بمجرد الاستجابة الى أكثر مطالب النقابات الحاحا ، نسى ماركس نصيحته وبدأ يقوم بدور محاكم التفتيش ضد المارقين . وقد رفض تلامذته الألمان السير وراءه فى مؤتمر جوتا سنة ١٨٧٥ ؛ ولكن رغم رفضهم اتخذ الحزب الألمانى بصفة عامة الطابع الذى أراد أن يطبعه به لأنه أرغم على التحول الى شيعة مضطهدة ، وقد ظل هذا الطابع يغلب عليه طوال فترة تعرضه للاضطهاد . وبمجرد أن انتهت فترة الاضطهاد فى سنة ١٨٩٠ نبذ البرنامج الوسط الذى قبله ضد نصيحة ماركس واتخذ لنفسه برنامجا يتفق فى خطوطه الرئيسية مع ما أوصى به . بيد أنه ما أن فعل ذلك فى الدفعة الأولى لتحرره حتى عادت الاختلافات القديمة الى الظهور ؛ ولم تمض سنوات قليلة حتى انغمس الحزب فى نزاع « اعادة النظر » الكبير الذى كان ادوارد برنشتين وكارل كاوتسكى داعيتيه النظريين . وفى هذه الأثناء كانت ألمانيا قد حلت محل فرنسا بوصفها صاحبة الغلبة فى التأثير على الاشتراكية الأوروبية ، وصارت الماركسية ، من نوع ما ، المذهب المشترك لمعظم الأحزاب الاشتراكية البرلمانية ، نظريا على الأقل . بيد أن العمل اختلف اختلافا بينا من بلد الى بلد تبعا للظروف التى كان على الأحزاب المختلفة أن تعمل فيها ؛ وفى ألمانيا نفسها تغير العمل بمجرد أن انقضت القيود التى فرضتها القوانين المناهضة للاشتراكية . فبعد سنة ١٨٩٠ كان البرنامج المعدل للديموقراطية الاشتراكية الألمانية يمثل رد فعل لموقف لم يعد له وجود ، ومن ثم اتسعت الهوة بين النظرية والعمل بسرعة . اذ أن الحزب الألمانى كان فى الواقع قد قبل فى سنة ١٨٩١ الماركسية التى رفض أن يأخذها بأكملها فى سنة ١٨٧٥ لا لأن ماركس وانجلز أقنعاه بذلك بقدر ما أقنعه بها بسمارك : وعندما زالت وطأة حكم بسمارك سرعان ما بدأ يغير رأيه .

الفصل الحادي عشر

ماركس وانجلز — « رأس المال » و « نقد دورنج »

لقد كان من أثر هزيمة كوميون باريس وما أعقبه من تحطم « الدولية الأولى » أن أصبح ماركس وانجلز يواجهان ، للمرة الثانية في حياتهما ، انهيار حركة دولية واسعة كانا قد عقدا عليها آمالهما . ففي فرنسا لم يعد للاشتراكية وجود تقريبا ، وكذلك كادت الحركة النقابية أن تندثر . وفي بريطانيا العظمى ، برغم أن زعماء النقابات لم «يبيعوا أنفسهم لجلادستون» كما زعم ماركس ، الا أنهم شغلوا بصراعهم مع القانون ولم يكونوا في حالة تجعلهم يسمحون لماركس أن يتحدث باسمهم ، أو أن يستمعوا لنصائحه . وكانت أسبانيا وايطاليا ما برحتا في خضم الثورة ، ولكنهما لم تكونا على استعداد للتطلع الى ماركس في طلب التوجيه . وفي بلجيكا وهولندا سادت مؤقتا الاتجاهات الفوضوية وشبه الفوضوية . وكانت سويسرا منقسمة على نفسها كما كانت باستمرار ؛ ولكن ماركس لم تكن له هناك صلات باستثناء ذلك المحارب القديم ج . ب . بيكير . وفي ألمانيا وحدها كان ينمو حزب اشتراكي أعلن أن مذهبه وسياسته يقومان على أسس ماركسية ؛ وان كان ماركس قد بدأ يعثر على أتباع له في روسيا وأخذ يغير موقفه من الروسيين عندما بدأ يدرك أنه لم يعد هناك أمل في قيام ثورة قريبة في غرب أوروبا ، وتصور أنه من الممكن أن الاشارة لثورة الغرب قد تأتي من الشرق المتخلف اقتصاديا ؛ اذ بدا أن الظروف التي

يتطلبها نجاح الثورة الاجتماعية ما زالت قائمة هناك . وقد تعلقت أنظار ماركس وانجلز بألمانيا أساسا خلال السنوات التى تلت كوميون مباشرة . وبعد ذلك ، عندما رفض تلامذة ماركس الألمان نصيحته فى مؤتمر جوتا ، وعندما وقع الحزب الديموقراطى الاشتراكى الألمانى بعد مضى بضعة سنوات تحت طائلة قوانين بسمارك المناهضة للاشتراكية ، تحولت أنظار ماركس وانجلز الى روسيا أكثر ، وبدأ تفكيرهما يزداد فيما يتعلق بامكان تحول التذمر الثورى الذى يجتاح امبراطورية القيصر العظيمة الى صورة اشتراكية متميزة .

وكان ماركس قد استغل السنوات التى انقضت بين انهيار الحركات الثورية فى سنة ١٨٤٨ وانشاء «الدولية الأولى» فى العمل المضنى فى مؤلفه العظيم الذى أراد أن يعطى فيه اشتراكيته العلمية صورتها النهائية اللائقة بها . ونشر القسم الأول من هذا المؤلف ، الذى تأخر كثيرا بسبب سوء صحته والحاجة الملحة الى ما يقيم به أوده ، فى سنة ١٨٥٩ بالألمانية تحت عنوان « نقد الاقتصاد السياسى » المجلد الأول ، ولكنه قرر بعد ذلك أن يعدل خطته ،وقرر أن يبدأ منجديد بدلا من الاستمرار فىاصدار مجلدات أخرى من نفس الكتاب . بيد أن المجلد الأول من عمدة مؤلفاته « رأس المال » لم يظهر بعد عدة تأخيرات الا فى سنة ١٨٦٧ ، وكانت « الدولية » قد أخذت طريقها فعلا . ولم تنشر مجلدات أخرى ابان حياته ، فقد أصدر انجلز المجلد الثانى « عملية التداول الرأسمالى » فى همبورج سنة ١٨٨٥ بعد وفاة ماركس بسنتين ، أما المجلد الثالث « العملية الكاملة للانتاج الرأسمالى » فقد نشره انجلز أيضا فى سنة ١٨٩٤ .

وهكذا عندما بدأت الحركات الاشتراكية التى تقوم على تعاليم ماركس تنمو فى السبعينات ، أولا فى ألمانيا ثم فى بلاد أخرى ، كان الانجيل

النظرى للماركسية هو المجلد الأول من « رأس المال » الذى يحمل عنوانا اضافيا هو « الانتاج الرأسمالى » . وكان هذا هو المجلد الذى أخذ باكونين على عاتقه ترجمته الى الروسية — وما نجم عن ذلك من أحداث سيئة — كما وصفنا فى فصل سابق . وقد نشرت له ترجمة روسية ، هى أول ترجمة له الى لغة أجنبية ، منذ ١٨٧٢ ، ولم تمنعها الرقابة : وقد حظيت بتوزيع طيب ، وكان لها اليد الطولى فى دعم نفوذ ماركس فى الدوائر الثورية المثقفة . وكان المترجم هو نيكولاى دانيلسون الذى يعرف أكثر باسمه الأدبى نيكولاى — أون . وبدأت بعد ذلك مباشرة تظهر ترجمة فرنسية ، بقلم ج . روى ، على أجزاء اكتملت فى سنة ١٨٧٥ ، وقد راجعها ماركس نفسه . ولم تظهر أول ترجمة انجليزية ، وهى تلك التى قام بها صامويل مور وادوارد آفلين وصدرها انجلز ، الا فى سنة ١٨٨٧ .

ولم يضف المجلد الثانى من « رأس المال » كثيرا الى التكوين العام للنظرية الماركسية ، وان كانت له أهميته فى الدراسة التفصيلية لبعض نواحى فكر ماركس ، خاصة فيما يتصل بما كتبه عن « تناقضات الرأسمالية » وبطبيعة الأزمات التجارية . وكان ماركس قد أكمل كتابته تقريبا قبل أن يموت . أما المجلد الثالث فانه أضاف قدرا كبيرا الى ما جاء فى المجلد الأول، خصوصا أنه ألقى ضوءا كثيرا على وجهة نظر ماركس فى العلاقة بين ذلك الوصف المغرق فى التجريد للانتاج الرأسمالى كما جاء فى الفصول الأولى من المجلد الأول ، والعمليات الفعلية لاقتصاديات السوق الرأسمالى . بيد أنه لم يكن قد اكتمل : اذ اضطر انجلز الى جمعه من عدة مخطوطات كتبت على فترة طويلة ، وبعضها قبل أن يأخذ المجلد الأول صورته النهائية ؛ فجاء فى الواقع مجموعة من الدراسات التى تركها ماركس فى مراحل مختلفة جدا من كتابتها دون أن تنسق فى كل موحد، أكثر من أن تكون كتابا

مترابط الأجزاء متصل الحلقات . وقد استغله الماركسيون وخصوم الماركسية كثيرا ابان نصف القرن الماضى ؛ ولكنه جاء متأخرا عن أن يضيف أى شىء جديد فى تكوين مجموعة المذاهب الماركسية التى صارت الأساس النظرى للحركة الديموقراطية الاشتراكية فى السبعينات والثمانينات ، أو ليكون سلاحا فى يد النقاد الأول الذين أخذوا يسلطون نيرانهم لهدم الماركسية من زاوية المدارس الأصلية للاقتصاد السياسى . فخلال السنوات التى اشتعلت فيها نيران المعركة الكبرى بين الماركسيين والمناهضين للماركسية ، وذلك بمصاحبة ظهور الديموقراطية الاشتراكية بوصفها قوة سياسية ، كانت الماركسية تعنى بالنسبة لطرفى المعركة ما ينطوى عليه « البيان الشيوعى » والمجلد الافتتاحى من « رأس المال » ، ولا شىء يستحق الذكر غير ذلك . ولم يكن « نقد الاقتصاد السياسى » معروفا تقريبا خارج ألمانيا ، كما أن « فقر الفلسفة » ، الذى كتب أصلا بالفرنسية ، لم يترجم الى الألمانية حتى سنة ١٨٨٥ ، ولم يظهر بالانجليزية الا فى سنة ١٩٠٠ . وحتى « البيان الشيوعى » لم يطبع ثانية بالألمانية حتى سنة ١٨٧٢ ، أو بالانجليزية حتى سنة ١٨٨٦ . وقد نشر هرزن ترجمة روسية له ، قام بها باكونين ، فى « الكولوكول » فى أوائل الستينات ؛ ونشرت ترجمة روسية أخرى ، كتب لها ماركس مقدمة خاصة ، فى سنة ١٨٨٢ .

وقد حاولت فى المجلد الأول من هذا المؤلف ، مبتدئا من « البيان الشيوعى » ، أن أعرض ملخصا للمذهب الماركسى كما كان فى ذهن واضعيه فى الوقت الذى حدثت فيه ثورات سنة ١٨٤٨ . وقد وضعت الثقل الأساسى فى هذا العرض على المفهوم المادى للتاريخ وعلى آراء ماركس وانجلز فى الشئون السياسية المعاصرة ، ولم أحاول أن أناقش صياغتهما لنظرية

اقتصادية جديدة — أو على الأصح نظرية عن الأساس الاقتصادى للانتاج الرأسمالى . وفى المجلد الحالى تحدثت قليلا عن هذا الموضوع فى معرض اختلاف ماركس مع نظريات لاسال الاقتصادية ؛ كما عرضت لمناقشة النظرية الماركسية عن الدولة فى نفس الفصل وفى الحديث عن اندماج الحزبين الاشتراكيين الألمانيين فى سنة ١٨٧٥ . ومن الضرورى الآن أن نعرض بصورة أوفى المذاهب الاقتصادية التى تضمنها « نقد الاقتصاد السياسى » والمجلد الأول من «رأس المال » لكى نحدد العلاقة بين الماركسية، فى صورتها النهائية التى أضفاها عليها مؤلفها الرئيسى فى حياته ، والحركات الديموقراطية الاشتراكية التى أعلنت أنها قامت على هذه المذاهب فى السبعينات والثمانينات من القرن التاسع عشر .

ان « رأس المال » كتاب عسير من عدة نواح ؛ وأسهل فصوله قراءة ، وهى تلك التى تضم رأى ماركس فى نمو النظام الرأسمالى من القرن السابع عشر الى منتصف القرن التاسع عشر ، تجىء متأخرة — بعد تسعة فصول ضخام يشرح فيها ماركس وجهة نظره فى نظرية القيمة وفائض القيمة . وليست هذه الفصول الأولى صعبة فى ذاتها فحسب ، بل انه صاغها أيضا فى صورة مستمدة من الاقتصاد الكلاسيكى الذى كان سائدا فى مطلع القرن التاسع عشر ، ولا يسهل على من ليس له سابق دراية بمصطلحات ريكاردو أن يفهمها . هذا فضلا عن أنها متأثرة تماما بنشأة مؤلفها الهيجيلية، وأسلوبها ذو طابع مجرد بحت — فهى على النقيض تماما من الواقعية المريحة الملموسة التى تتسم بها الفصول التاريخية التى تليها . بيد أن هذه الصفات لم تمنعها من أن تكون أساسا لخطة كاملة من النظرية الاقتصادية الاشتراكية ، وهى نظرية كانت تبتعد أكثر فأكثر عن الاقتصاد السياسى التقليدى كلما زاد تحوله عن مفاهيم المدرسة التقليدية بعد اذ نبذ مدخل

ريكاردو فى دراسة القيمة . وقد وجه الاقتصاديون التقليديون أنفسهم بصورة متزايدة نحو بحث عملية « جهاز الثمن » وكفوا بصفة خاصة عن التمييز بين « قيمة الاستعمال » و « قيمة التبادل » الذى جعله ماركس أساسا لبناء كبير . وهكذا نمت الاقتصاديات الماركسية لتصير نظاما ومدخلا للاقتصاد مختلفا كل الاختلاف عن الاقتصاد التقليدى السائد فى الجزء الأخير من القرن التاسع عشر ، ذات مصطلحات خاصة بها تماما — أو على الأصح مستمدة من اقتصاد سياسى تقليدى اعتبره الاقتصاديون التقليديون المتأخرون غير ذى موضوع . فالقيمة التى تحدث عنها ماركس كانت شيئا مختلفا فى جوهره عن « القيمة » كما تصورها چفونز أو مارشال أو والراس أو منجر أو أى من أصحاب نظرية المنفعة الحدية أو النهائية . وشقة الخلاف من الاتساع بحيث انه يكاد يكون من المستحيل أن يتناقش الاقتصاديون الماركسيون والاقتصاديون التقليديون دون أن تختلط على الفريقين المعانى، ويظل كل منهم يكرر نظريته فقط بلا أية محاولة للتفاهم أو لادراك وجهة النظر الأخرى .

وتفسير هذا الاختلاف من البساطة بمكان . فالاقتصاديون التقليديون بعد « ميل » أخذوا النظام الرأسمالى على أنه قضية مسلم بها وكرسوا اهتمامهم لدراسة طريقة عمله ؛ بينما كان هدف ماركس أن يهاجمه ، وأن يثبت نسبيته التاريخية ، وأن يبرز ما فيه من « تناقضات » متأصلة ستؤدى حتما الى القضاء عليه . ففى نظر الاقتصاديين التقليديين كانت المهمة الأساسية للاقتصاد السياسى — أو للاقتصاد كما صاروا يفضلون تسميته أكثر فأكثر — هى تحليل عملية السوق مع التسليم بالملكية الخاصة فى وسائل الانتاج واستخدامها فى تحقيق الربح الخاص ، ووجود مجموعة من العمال يمكن استئجار خدماتهم مقابل أجر . والواقع أنهم لم يدرسوا

عملية السوق كما وجدوها بالضبط بكل تعقيدات عملها متأثرة بكثير من العوامل غير الاقتصادية — أو هم فعلوا ذلك بطريقة عرضية فقط . فقد فضلوا فى عرض نظرياتهم العامة أن يستعملوا فروضا مبسطة ، مثل وجود منافسة لا حدود لها — باستثناء حالات خاصة عالجوها منفصلة — ومثل امكان انتقال رأس المال والعمل من مجال الى آخر دون اعتبـار لطابعها الخاص فى كل حالة . وتناولوا الاحتكار على أنه استثناء ؛ والبطالة على أنها نتيجة الاختلاف ؛ والتجارة الدولية على أنها حالة خاصة من حالات تقسيم العمل . لقد كانوا من الناحية العملية يدافعون بطبيعة الحـال عن النظام كما يفسرون طريقة عمله ؛ بيد أن دفاعهم اتخذ صورة افتراض أن اقتصاديات السوق التى تقوم على الملكية الخاصة ظاهرة طبيعية ، وصورة اثبات أنه متى وُجد مثل هذا الاقتصاد تتحقق أعلى مراتب الانتاج بتركه يعمل طبقا لقوانينه « الطبيعية » الخاصة ، وأن أى محاولة من جانب الدولة أو أية جهة خارجية أخرى للتدخل فى طريقة عمل هذه القوانين ستؤدى حتما الى خفض الانتاج ومعه حجم « الكعكة » التى يمكن وضعها تحت تصرف المستهلك . وعرضوا الأمر على أن توزيع هذه الكعكة بين أصحاب عوامل الانتاج — ويشمل ذلك العمـل — تحكمـه بالضرورة قوانين السوق — التى تتمثل فى نهاية الأمر فى استعداد المستهلكين للشراء وفى منافسة المنتجين فى اجتذاب الطلب ، أو فى عرض خدماتهم فى الانتاج على أسس تنافسية .

وكان موضوع الدراسة الرئيسى فى مثل هذا النوع من الاقتصاد هو الثمن ، بما فى ذلك أثمان الأرض والعمل ورأس المال ، فى صورة نقـود أو ائتمان ، وليس ثمن جميع أنواع السلع الكاملة الصنع فحسب . فكل عامل من عوامل الانتاج ، مثل كل نوع من السلع ، له ثمنه الذى تحدده

مساومات السوق التى يباع فيها ويشترى . ومهمة الاقتصاديين الرئيسية هى دراسة هذا التركيب المعقد من الأثمان وتحليله لتحديد قوانين عمله . وكانت « القيمة » ، فى حدود احتفاظهم بهذه الكلمة أصلا ، لم تعن سوى الثمن مجردا من تحديده بأى نوع معين من النقد : فلم يعد هناك شىء مثل « قيمة التبادل » التى اعتبرها الاقتصاديون التقليديون متميزة فى جوهرها عن الأثمان المتغيرة باستمرار التى تباع بها الأشياء وتشترى فعلا .

وعند ريكاردو كانت القيمة ، بوصفها متميزة عن سعر السوق ، تعنى مقدار العمل البشرى الذى استخدم فى صنع السلعة ، ويجنح سعر السوق باستمرار الى الاختلاف عن هذه القيمة ، ولكنه يجنح باستمرار أيضا الى العودة اليها ، وعندما يحدث توازن بين العرض والطلب ، يتطابق السعر والقيمة بالضرورة . ولم يبتكر ريكاردو هذه النظرية الخاصة بأن قيمة المبادلة لشىء ما تحددها كمية العمل البشرى الذى تَضمّنَه : بل انه أخذها عن سلسلة طويلة من المفكرين السابقين . بيد أنه جعل منها المذهب الرئيسى فى تكوين نظريته الاقتصادية الجديدة ، وبذلك هيأ لخصوم الرأسمالية من النقاد حجة استغلوها فورا . والواقع أن ريكاردو تناول العمل بوصـــفه « مقياسا » للقيم أكثر منه « مصدرا » لها ؛ ولكن الفرق لم يكن واضحا تماما ، وسرعان ما وحّد نقاده بين الاثنين فورا . وذهبوا الى أنه اذا كانت قيمة الشىء تتوقف على العمل الذى اندمج فيها فمن الواضح أن للعامل الحق فى أن يتلقى فى مقابل عمله كل القيمة التى أسهم بها — أى قيمة الناتج كلها . وأى شىء أقل من ذلك يعنى أنه يُستغل لمصلحة أولئك الذين لم يسهموا بشىء فى خلق القيمة . وكانت هذه هى نظرية قيمة العمل فى صورتها التى عرضها بها ، كما رأينا فى المجلد الأول ، نقاد مذهب ريكاردو من المناهضين للرأسمالية . وقد نبذ ماركس هذا الرأى فى صورته « الفردية »

التى تقتضى أن ينال كل عامل قيمة انتاجه كاملة . وذلك على أساس أن العامل الفرد فى الانتاج الرأسمالى لا يمكن القول بأن له انتاجا متميزا ؛ بل هو أساسا يسهم فى عملية انتاج « اجتماعية » فى جوهرها . وبناء عليه فان المطالبة بالناتج كله لا يمكن أن يكون لها معنى فى ظـل الظـروف الرأسمالية الا اذا قدمت باسم الطبقة العاملة كلها وليس باسم العامل الفرد. فالاستغلال موجود ، كما قال نقاد ريكاردو السابقون ؛ بيد أنه فى جوهره استغلال طبقة لطبقة وليس استغلال فرد لفرد .

ولا بد لنا من العودة الى هذه النقطة ثانية . وما يهمنـا حاليا هو أن الاقتصاديين التقليديين قالوا بنظرية عن قيمة المبادلة بوصفها شيئا متميزا عن سعر السوق ، وأنها تتحدد ، تماما أو الى حد كبير ، بمقادير العمل المباشر وغير المباشر التى أدمجت فى السلع المختلفة التى تعرض فى السوق . أى انهم بعبارة أخرى تناولوا قيمة المبادلة على أنها تعتمد كلية على ظروف الانتاج ولا تتأثر بذبذبة الطلب فى السوق ؛ بينما اعتبروا أن أسعار السوق تتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب ، واعتقدوا أن هذه الأسعار تتذبذب باستمرار حول قيم المبادلة ، مع اتجاه دائم الى العودة الى هذه القيم كلما توازنت قوى الطلب والعرض .

وفى أيام جون ستيوارت ميل ، الذى ظهر كتابه « مبادىء الاقتصاد السياسى » لأول مرة فى سنة ١٨٤٨ ، كان المذهب الاقتصادى التقليدى قد ابتعد مسافة كبيرة عن الموقف أيام ريكاردو — وهو تحول ، فى نظـر ماركس ، الى الأسوأ . اذ أن الاقتصاديين الكلاسيكيين الذين جاءوا بعد ريكاردو اتجهوا بصورة متزايدة الى احلال مفهوم ما يتكلفه فعلا العمل المندمج فى السلعة ، أو ما يجنح الى أن يتكلفه عندما يتـوازن العرض والطلب ، محل مفهوم « كمية العمل » المندمج فيها . وكان ريكاردو قد

نبذ هذا الرأى صراحة ، اذ كان يذهب الى أن قيمة المبادلة لا تتأثر بالأجر المدفوع ، باعتباره شيئا منفصلا عن كمية العمل المندمجة ، وأكد ما ذهب اليه بقوله : انه حتى لو ضوعفت جميع الأجور أو خفضت الى النصف فان ذلك لا يعنى أن قيم مبادلة المنتجات ستتضاعف بالمثل أو تنخفض الى النصف ، لأن قيمة المبادلة هى فى جوهرها نسبة بين كميات من البضائع المتبادلة ، وليست كما مطلقا . وحقيقة أن ريكاردو افترض فعلا أن الأجور النسبية تتجه الى التقابل مع المقادير النسبية من العمل الذى استخدم وأنها لا تنحرف عن هذا التقابل الا تحت تأثير الذبذبة الوقتية للسوق . وبناء على ذلك ذهب خلفاؤه الى أن « الأجر العادى » يمكن اعتباره متقابلا مع « القيمة » أو « السعر العادى » لمقدار العمل . وهم اذ اعتبروا تكلفة الأجور العادية ، بدلا من « مقدار العمل » ، العامل الذى يحدد القيم صار فى وسعهم أن يدخلوا فى الاعتبار « تكاليف » أخرى فضلا عن العمل بحيث وصلوا الى مفهوم « عن القيم » أو « الأسعار العادية » للسلع على أنها تتحدد بما أطلق عليه جون ستيوارت ميل « أسعار انتاجها » ، بما فى ذلك تكاليف استخدام رأس المال والخدمات الادارية الى جانب تكاليف العمل .

ولقد قبل ماركس ، كما سنرى ، رأيا قريب الشبه برأى ميل عندما وصل ، فى المجلد الثالث ، الى مناقشة طريقة عمل نظام الأسعار فعلا فى ظل النظام الرأسمالى ووظيفتها فى اعادة توزيع « فائض القيمة » بطريقة تسوى بين العائد الذى يتلقاه كل من الرأسماليين المتنافسين . بيد أنه أصر على أن هذا التحديد للأسعار بواسطة مساومات السوق التنافسية لا علاقة له بتحديد قيم المبادلة ، وكان عادة يندد بالاقتصاديين الذين ذهبوا الى أن هناك علاقة بين الاثنين ونبذوا رأى ريكاردو من أن قيم المبادلة تعتمد على مقادير العمل المندمجة فى المنتجات ، ووصف هؤلاء الاقتصاديين بأنهم

« اقتصاديون مبتذلون » . ولكن برغم أن جون ستيوارت ميل لم يعتقد مطلقا بأن « قيمة » السلعة تتحدد فقط بمقدار العمل المندمج فيها ، الا أنه استمر يؤمن بأن « قيمة المبادلة » ، التى كان يساويها « بالسعر العادى » بعد تجريده من صورته النقدية المتميزة ، تتحدد من جانب الانتاج وحده ، وبأن حالة الطلب لا تتدخل الا كعامل ينحرف بها عن هــذه القيمــة أو « السعر العادى » . بيد أن الاقتصاديين الكلاسيكيين بعد ميل تحولوا فى اتجاه مختلف تماما ، اذ نبذوا مفهوم قيمة المبادلة ، بوصفها شيئا متميزا عن السعر بأكمله شــيئا فشيئا . وتركزت الدراسات فى أســعار السوق الفعلية التى اعتبرت نتاج عوامل الطلب التى تستثير أصحاب المشروعات الى الانتاج — بينما يسترشد صاحب المشروع بتكاليف انتاجه فى تحديد كمية ما ينتجه استجابة لما يتوقعه من طلب فى السوق .

كما تخلص الاقتصاديون التقليديون الجدد أيضا من التمييز التقليدى بين نوعين من القيمة — « قيمة الاستعمال » و « قيمة المبادلة » ، وكان هذا التمييز يقوم على تلك الحقيقة الواضحة وهى أن الأسعار التى تحــدد للأشياء لا تتناسب مع فائدتها ، فان شيئا مفيدا جدا قد يكون رخيصا جدا لأن انتاجه لا يكلف مجهودا كبيرا . وبناء عليه فقد بدا أن تفسير الأسعار والقيم لابد يكمن فى خاصية ما فى السلع منفصلة تماما عن استعمالها ، فقيل ان الشيء لابد أن تكون له « قيمة منفعــة » — أى لابد أن تكون له فائدة ما — حتى يمكن وضعه فى مصاف السلع ، ولكن قيمته أو سعره لا يعتمد على مدى فائدته . وقد دفع هذا التمييز بين « قيمــة المنفعة » و « قيمة المبادلة » الاقتصاديين الى البحث عن خاصة مشتركة ما فى السلع تؤدى الى اختلاف أسعارها غير خاصة الفائدة ، وعندما استبعدت فائدة السلعة باعتبارها السبب لم يعد هناك من تفسير سوى الظروف التى يتم

انتاج السلعة فى ظلها ؛ وكان أوضح العوامل المشتركة هو أن كل السلع ، أو كلها تقريبا ، لها تكلفة عمل من نوع أو آخر .

وأزال مذهب « المنفعة النهائية » ، أو « المنفعة الحدية » كما سُمى فيما بعد ، العقبة التى كانت تحول دون اعتبار فائدة السلعة عاملا يؤثر فى السعر . فقيل : ان ما يؤثر فى السعر ليس فائدة السلعة بأى معنى مطلق ، بل هو فقط منفعة « الجرعة » الأخيرة التى يشتريها المستهلك « الحدى » ، اذ أن أقصى سعر هو على استعداد لدفعه يحدد السعر الذى لابد أن تباع به كل « الجرعات » الأخرى من نفس السلعة فى السوق التنافسى . فالعامل الفعال هنا ليس « منفعة » رغيف العيش ، بوصفه مجرد رغيف عيش ، ولكن منفعة الرغيف « الأخير » الذى ينجح المنتج فى بيعه فى السوق . وكان لابد بطبيعة الحال من ادراك أن عدد الأرغفة التى تعرض للبيع سيتأثر بالسعر الذى يتوقع بائعه أن يحصل عليه فيه ، وأن المنتجين سيبذلون ما فى وسعهم لانتاج ذلك العدد من الأرغفة الذى يتوقعون بيعه بربح فقط . ويتوقف هذا العدد ، فيما يتعلق بأى حالة من حالات الطلب بذاتها ، على تكاليف الانتاج — ولكن هنا أيضا لا تُحسب تكلفة انتاج الرغيف بوصفه مجرد رغيف ، فهى تختلف بين خباز وخباز وكذلك تبعا لعدد الأرغفة الذى ينتجه كل خباز — بل على تكاليف انتاج « آخر » رغيف تتطلبه موازنة العرض بالطلب عند سعر يدر على « آخر » خباز عائدا معقولا .

ورغم أن هذه النظرية « الحدية » فى الأسعار تخضع لشروط عديدة ، الا أنها قاعدة مسلم بها لدى الاقتصاديين التقليديين منذ أمد طويل ، بل الواقع أنها كانت تحظى باعتراف يكاد يكون عاما فى حياة ماركس . وقد نشر جفونز كتابه « نظرية الاقتصاد السياسى » ، التى عرض فيها المذهب الجديد بشمول ، فى سنة ١٨٧١ ؛ وفى القارة أعلن ليون والراس وأنطون

منجر نظريتين تكاد الواحدة منهما تطابق الأخرى فى وقت واحد تقريبا . بيد أن ماركس كان قد وضع نظرياته الاقتصادية قبل أن تدحض هـذه النظرية التقليدية الجديدة نظرية ريكاردو بوقت طويل . وآخر كاتب تأثر به بصورة جوهرية هو جون ستيوارت ميل ، الذى كان لا يزال يتمسك بالمفهوم القاعدى القديم فى نظرية القيمة ؛ وليس فى كتاباته الأخيرة أية علامة تقريبا على أنه تأثر بالتطورات الأخيرة للنظرية التقليدية . وتنبثق الخطة النظرية كلها التى عرضها ماركس فى « رأس المال » من نقطة بداية اقتصاد ريكاردو ، وتقوم على التسليم الكامل بالتمييز الفاصل بين « قيمة المنفعة » و « قيمة المبادلة » ، وبالتمييز الفاصل أيضا بين « قيمة المبادلة » وسعر السوق . كما أن الاقتصاد الماركسى ظل محتفظا بهذه الصورة التى اتخذها ، واستمر يستعمل مجموعة من المفاهيم والمصطلحات مستمدة من عناصر فى الاقتصاد والتقليد المبكر استبدل بها غيرها منذ أكثر من ثمانين عاما عند بعض المدارس الأخرى .

وبطبيعة الحال لم يقع ماركس أو ريكاردو ، وهما يؤكدان أن قيمة السلعة تقابل « مقدار العمل » الذى تتضمنه ، فى حماقة افتراض أنه اذا ظل شخص يعمل ضعف الوقت فى انتاج سلعة مماثلة لما ينتجه شخص آخر فى نصف الوقت فانه يكون قد أنتج ضعف القيمة . بل ذهبا الى أن « وقت العمل الضرورى » هو وحـده الذى يخلق القيمة ؛ و « وقت العمل الضرورى » كان يعنى أساسا الوقت الذى يأخذه العامل « العادى » للقيام بمهمة محددة مستخدما الأساليب الفنية السائدة . وافتراض أن هناك فى أية مرحلة بذاتها من نمو الأساليب الفنية فى الانتاج مثل هذا « الوقت الضرورى » للعامل « العادى » لم يلق معارضة مطلقا ، وان كان ماركس يدرك تماما طبعا أن النتاج يختلف من رجل الى رجل ومن مصنع الى مصنع

تبعا للاختلاف فى المهارة والنشاط وكفاية الادارة ، وكذلك تبعا للاختلاف فى الأجهزة الآلية التى فى متناول يد العامل . فمن المسلم به أن بعض الرجال وبعض المصانع سيكونون أكثر انتاجا من غيرهم ؛ بيد أن ماركس وبعض الاقتصاديين الآخرين المعاصرين له قبلوا فكرة الانتاج « العادى » — وكان يطلق عليه أحيانا « المتوسط » ، بوصفه العامل الذى يتحدد على أساسه « وقت العمل الضرورى » ، وبالتالى قيمة الناتج .

ولكن ماركس مع ذلك استعمل عبارة « وقت العمل الضرورى » أحيانا بمعنى مختلف تماما . فقد قال ، كما رأينا : ان الشىء لا يمكن أن يوضع فى مصاف السلع مطلقا الا اذا كانت له « قيمة منفعة » ، ومن ثم يكون قابلا للتداول فى السوق على أساس أنه يشبع حاجة بشرية (اللهم الا اذا كان يمكن الحصول عليه بلا حدود وبلا مقابل) . وعلى هذا الأساس تحدث ماركس أحيانا عن السلع التى تنتج أكثر مما يطلبه السوق على أنها سلع ليست لها « قيمة » رغم ما تتضمنه من عمل ، كما قال عن مثل هذا العمل أنه ليس « عملا ضروريا » . ويُعتبر هذا فى الحقيقة اعترافا بأن ظروف « الطلب » تدخل فى خلق القيم ، لا بمعنى أن « قيمة المنفعة » يجب أن تكون موجودة فى كل سلعة فحسب ، ولكن بمعنى كمى أيضا . لقد كان مفهوم « وقت العمل الضرورى » هذا ينطوى على نواة النظرية الحدية ؛ ولكن ماركس لم ينمها ولم يعترف بأنها كذلك . فباستثناء بعض العبارات القليلة المتفرقة ، كان يعنى « بوقت العمل الضرورى » الوقت الذى يقتضيه صنع شىء ما من عامل عادى ، بصرف النظر عن ظروف الطلب . وقد ظلت نظريته كلها داخل اطار المفهوم « الكلاسيكى » عن القيمة ، ونبذ التطورات الأخيرة للنظرية التقليدية ، فى حدود علمه بهـذه التطورات ، واعتبرها « اقتصاديات مبتذلة » . نحدها تلك الظاهرة السطحية ، ظاهرة الرأسمالية ، وقصرت عن أن تنفذ الى ما وراء المظاهر الى الحقيقة الأساسية .

ولا يدل هذا بطبيعة الحال على أن ماركس مخطىء ؛ اذ أن هدفه لم يكن دراسة طريقة عمل نظام الثمن ، مثل الاقتصاديين التقليديين : بل كشف الرأسمالية بوصفها خطة استغلال طبقى . ولتحقيق مثل هذا الهدف قد تكون هناك فائدة من مفاهيم مثل « قيمة المبادلة » ، بوصفها متميزة عن السعر ، ومن دراسة ظروف الانتاج بطريقة مجردة منفصلة عن شروط الطلب فى السوق . ولكن بينما يعتبر من الواضح تماما اليوم أن ما قاله ماركس عن « القيمة » و « فائض القيمة » لا علاقة له مطلقا بالأسعار التى تباع السلع بها وتشترى فعلا ، لم يكن ذلك واضحا الى هذا الحد ، وليس من الممكن أن يكون كذلك ، لقرائه عندما نشر المجلد الأول من «رأس المال» ، كما لا يوجد فى هذا المجلد ما يشير الى أن ماركس نفسه أدرك هذه الهوة . ولم يبد بوضوح الا فى المجلد الثالث ، الذى نشر فى سنة ١٨٩٤ بعد وفاته ، ان السلع لا تباع فعلا بأسعار تقابل قيمها كما يحددها ماركس ، بل وأن السلع لا تتجه حتى لأن تباع بهذه الأسعار . وحتى فى الفصول التى تتناول هذا الموضوع فى المجلد الثالث تعكس وجهات نظر جون ستيوارت ميل ، فيما يتعلق بعملية تحديد السعر فعلا ، لا وجهات نظر أى اقتصادى متأخر .

فماركس اذن ، فى رأس المال ، يستعمل مفاهيم اقتصاد ريكاردو ومصطلحاته فى غرضه الخاص — وهو كشف الرأسمالية بوصفها خطة استغلال طبقى . وهو يبدأ ، كما رأينا ، بتمييز فاصل بين « قيم المنفعة » و « قيم المبادلة » . فلكل سلعة فائدتها الخاصة بها ، ولابد أن تكون لها هذه الفائدة حتى يمكن اعتبارها سلعة أصلا — لأن جوهر السلعة هو أن تكون شيئا يقصد اعداده للبيع ، وليس من المتوقع أن يشترى شخص شيئا لا فائدة منه اطلاقا . وبعد ذلك لا يعود لمصطلح « فائدة الاستعمال » أى ذكر فى المناقشة — وان كانت ستعود فيما بعد فى بعض النقط كما

سنرى . فاهتمام الماركسية ، مثل الاقتصاد الكلاسيكى ، ينصب على «قيم المبادلة» — أى بنسبة المبادلة بين سلعة وأخرى . ويذهب ماركس الى أنه يجب أن تكون هناك خاصية ما مشتركة بين جميع السلع تجعل فى الامكان تحديد نسب المبادلة بينها ؛ ولا يمكن أن تكون هذه الخاصة ، فى رأيه ، الا أن جميع السلع نتاج العمل البشرى . ولم يكن هذا الرأى خاصا بماركس وحده ، بل هو ببساطة مجرد اعادة تأكيد لمذهب ريكاردو . وكذلك التأكيد الآخر الذى يذهب الى أن قيم مبادلة الأشياء المختلفة تتوقف ، بناء على ذلك ، على مقادير العمل المندمجة فى كل منها .

ولا تبدأ الماركسية ، بوصفها مذهبا متميزا ، الا عندما يداخل المفهوم التالى الخاص « بفائض القيمة » . فاذا كانت قيمة الشىء تقابل مقدار العمل الذى يتضمنه هذا الشىء ، فلماذا لا يتلقى العامل كل الناتج — أو على الأصح لماذا لا يوزع الناتج بأكمله بين العمال الذين أنتجوه ؟ يجيب ماركس بأن السبب يكمن فى أن العامل نفسه يعتبر فى الرأسمالية سلعة ، ومن ثم لا يتلقى أكثر مما يساوى مقدار العمل الذى استخدم فى انتاجه هو — أى ما يكفل بقاءه ، بما فى ذلك وسائل تزويد السوق بالعمال بالمحافظة على نوعه ، وبما فى ذلك أيضا ما يساوى أى تكاليف خاصة أنفقت فى تزويده بأية مهارة خاصة . فالعمل ، مثله مثل السلع الأخرى ، يباع ويشترى فى سوق تنافسية بشروط تتوقف على ظروف انتاجه . ولا يعنى هذا أن أجر العامل الفعلى مقيد بمستوى ثابت للبقاء — وكانت هذه احدى النقط التى اختلف فيها ماركس مع لاسال — لأن مساومات السوق قد ترفع الأجور فوق التكاليف التى يقتضيها انتاج العامل أو تخفضها الى ما هو أقل من هذه التكاليف . ولكن الأغلب الأعم أن العمل — أو على الأصح « قوة العمل » ، على حد تعبير ماركس — يجنح الى أن يباع

ويشترى « بقيمة مبادلة » مختلفة كل الاختلاف عن قيمة المبادلة لما ينتجه العامل ؛ والفرق بين قيمة « قوة العمل » وقيمة الناتج هو ما يتكون منه ما يسميه ماركس « فائض القيمة » .

وينبغى أن نوضح عند هذه النقطة أن ماركس يتحدث باستمرار عما يسميه « العمل البشرى المجرد غير المتميز » وليس عن انتـاج أى عامل بذاته أو حتى عن انتاج أى نوع معين من العمال . فكما أن هناك خاصة مشتركة بين جميع السلع (بالمعنى المألوف) تجعل فى الامكان تقويمها على أساس معيار مشترك ، فكذلك هناك خاصـة مشتركة فى كل العمـل . و « العمل البشرى المجرد » ليس بالضبط هو العمل غير الماهر ، ولكنه قريب منه جدا . ويطلق عليه ماركس أحيانا « العمل المتوسط » ؛ ولكنه يعتبره فى أغلب الأحيان ما يقابل ذلك النوع من العمل غير الماهر الذى يعتقد أنه النمط السائد فى نظام المصنع الحديث النامى ،وأنه سيحل محل الأنواع الخاصة من المهارة أكثر فأكثر مع تقدم التصنيع الآلى . وهـو يقول ان معظم الأعمال قد صارت فعلا كذلك فى المناطق الصناعية الناميـة ؛ ومن الواضح أنه يتوقع أن تستمر هذه العملية كلما اتسع نطاق الرأسمالية . ويذهب الى أن كل صور العمل الفعلى الأخرى يمكن قياسها بواسـطة وحدات قياسية من « العمل المجرد » ، أى أن تعتبر ساعة العمـل الماهر مساوية لعدة ساعات من العمل الأبسط . وعلى هذا الأساس يمكن معاملة القوة العاملة كلها على أنها كتلة متجانسة من « قوة العمل » تعرض للبيع فى سوق العمل وتشترى بمستوى من الأسعار يقابل عادة تكاليف بقائها واستمرار تزويد السوق بها . وتستطيع النقابات أن تؤثر فى الأجور ، اما بتمكين جماعات معينة من العمال من الحصول على أكثر مما يمكن أن تحصل عليه عن طريق المساومات الفردية ، أو بمنع الطبقة الرأسمالية من تخفيض

مستوى البقاء السائد . لأن هذا المستوى ليس ثابتا بصفة مطلقة — بل الواقع أن ماركس يعتقد أنه يجنح الى الهبوط كلما زاد ضغط القوة المركزة للرأسمالية على العمال فى محاولتها الهرب من « متناقضـات » المشروع الرأسمالى .

« وفائض القيمة » اذن هو الفرق بين تكاليف أية كمية بذاتها من « قوة العمل » — من هذا النوع المجرد — وقيمة ما تنتجه هـذه الكتلة من العمل . والسبب فى أن الرأسماليين يستطيعون شراء « قوة العمل » بأقل مما يساوى انتاجها يكمن فى احتكارهم لوسائل الانتاج . ويشرح ماركس فى الفصول التاريخية من المجلد الأول كيف نشأ هذا الموقف الاحتكارى ونما . فقد نشأ كما يقول من الملكية الخاصة فى الأرض ونما فى مراحله الأولى بواسطة الأرباح المتراكمة من المشروعات التجارية والمالية أساسا . والجانب الآخر للموضوع هو فصل الكتل العاملة عن الأرض بصورة متزايدة عن طريق « تسوير الأرض » و « الاجلاء » ، بحيث فقدت هـذه الكتل كل ملكية خاصة أو سيطرة على وسائل الانتاج — وهى عملية خلقت بروليتاريا متزايدة مضطرة الى أن تعيش على بيع قوتها العاملة . كما أن احتكار الملكية جعل فى وسع طبقات ملاك الأراضى والرأسماليين أن يستولوا على الفوائد الناجمة عن التقدم فى قوى الانتاج — أو ، كما يقول ماركس فى عبارة أخرى ، المكاسب الاقتصادية للتعاون الاجتماعى — أى المشروعات الآلية الكبيرة . وبدلا من أن يعمـل قانون الأجور الرأسمالى على مشاركة العمال فى الناتج المتزايد الناشىء عن التقدم الفنى، يحدد نصيب العمال بتكاليف انتاجهم ، أو قريبا منها ، بحيث يتجه هذا النصيب الى الانخفاض مع زيادة القدرة الانتاجية ، وبذلك يزداد مقدار فائض القيمة . ويقول ماركس ان العمال يحاربون هذا الاتجـاه نحـو

الاستغلال أكثر فأكثر بنضالهم فى تخفيض ساعات العمل القياسية ، وهم يستطيعون تحقيق بعض النجاح فى ذلك — واستشهد فى ذلك « بقانون الساعات العشر » الصادر فى سنة ١٨٤٧ الذى لايفتأ يشير اليه باستمرار . ولكن الرأسماليين يردون على هذه المحاولات لتحديد ما يستولون عليه من فائض القيمة بدفع الآلات الى العمل بصورة أسرع ، بحيث يزيدون من كثافة عملية الانتاج . ويتناول ماركس هـذا التكثيف ، مستخدما مفهومه عن « العمل المجرد » ، على أنه ضغط لكمية من العمل يقتضى اتمامها أكثر من « ساعة عمل » فى ساعة زمنية واحدة ، ويفرق بينه وبين الزيادة فى القدرة الانتاجية التى تجلبها تحسين الأساليب الفنية دون أن يفرض على العامل « عمل ساعة » أثقل .

وقد جمع ماركس تحت المصطلح العام « فائض القيمة » كل العناصر فى ثمن السلعة التى لا تذهب الى العمال فى صورة أجور . وهكذا اعتبر الايجار والفائدة والأرباح — الثالوث التقليدى — أجزاء يتكون منها رصيد واحد يذهب الى جيوب الطبقات المالكة . وفى المجلد الأول ترك ماركس هذين الجزءين من القيمة — الأجور وفائض القيمة — فى تعارض كامل ، كما لو كان فائض القيمة بأكمله يذهب الى الطبقات المالكة تتمتع به كما تشاء أو تستثمره فى وسائل انتاج أخرى . ولكنه فصل هذه النظرية فى المجلدات التالية ، وقد فعل ذلك أساسا بأن وضع تفرقة بين العمـل المنتج وغير المنتج . ففى رأى ماركس أنه ليس هناك ما يخلق قيمة سوى العمل الذى يعمل فى صنع المنتجات أو فى التعدين أو فى نقل البضائع من مكان الى مكان ، . وكل أنواع العمل الأخرى — الأعمال الدينية والكتابية، وكل الأعمال التى تشتغل بالتوزيع ، غير نقل البضائع ، والأعمال المالية والخدمة الشخصية — أعمال غير منتجة ، ولابد أن تؤخذ نفقاتها من فائض

القيمة . فما يصل الى أيدى الطبقات المالكة فى صورة دخول قابلة للانفاق هو مجموع فائض القيمة بعد استنزال تكاليف تحقيق هذا الفائض ، بما فيها مسك الدفاتر والادارة والتوزيع والشئون المالية . بيد أن هذه التفرقة لم تفهم فى حياة ماركس ، كما انها لا تؤثر كثيرا فى وجـه نظره العامة .

ومقابل تقسيم كل « قيمة » الى « أجر » و « فائض » ، يفرق ماركس بين نوعين من « رأس المال » — « ثابت » و « متنوع » . ورأسَ المال « المتنوع » هو ببساطة المبلغ الذى يدفعه الرأسماليون فى صورة أجور للعمل المنتج ؛ و « الثابت » هو الباقى كله . وهـذه التفرقة لا علاقة لها بالتفرقة بين رأس المـال « الثابت » و « المتداول » التى اسـتخدمها الاقتصاديون والتقليديون ، كما استعملها ماركس من وقت الى آخر . بل ان التفرقة الأولى متصلة اتصالا مباشرا باعتقاده أن العمل — أو على الأصح بعض أنواع العمل — هى وحدها خالقة القيمة . وهكذا يذهب الى أن كل ما يتلقاه الرأسماليون بوصفه « فائض قيمة » يجب أن يؤخذ فقط من ذلك الجزء من رأسمالهم الذى يخصصونه لشراء العمل المنتج ، وأن كل رأس المال الباقى لا يمكن أن يفعل أكثر من أن ينقل الى السلعة الكاملة الصنع قيمة العمل المنتج المخزون فعلاً فى الأبنية والآلات أو المواد التى تشترى به . فقيمته تظل « ثابتة » ، بينما « تتنوع » قيمة رأس المال الذى ينفق فى شراء العمل المنتج ، لأن العمل يخلق قيمة أكثر مما يتلقاه العمال فى صورة أجور . ومن ثم فجميع الأرباح والفوائد والايجارات فى نظـام ماركس يرجع مصدرها الى شراء قوة العمل بأقل من القيمة التى ينتجها .

وقد رد نقاد ماركس على هذا الرأى ، كما عرضه فى المجلد الأول ، بأنه رأى سخيف . وقالوا : انه لو كان ذلك صحيحا فانه مما يعود على أصحاب الأعمال بالفائدة أن يستخدموا أكبر قدر من العمل وأقل قدر ممكن

من الآلات ، لأنه كلما زاد مقدار العمل الذى يستخدمونه زاد فائض القيمة الذى يحصلون عليه . ولكن من الواضح ، بصفة عامة ، أن الرأسماليين الذين يستخدمون أكبر قدر من الآلات لتحل محل العمل البشرى أو لتستبدل بالعمل الماهر العمل غير الماهر الذى يتكلف أجورا أقل ، هؤلاء الرأسماليون هم الذين يحصلون على أكبر قدر من المكاسب ، ولم يظهر رد ماركس على هذه الحجة بصورة كاملة الى أن نشر المجلد الثالث ، فوضع تفرقة فاصلة بين مقدار فائض القيمة الذى يذهب الى صاحب رأس المال فى الحالة الأولى ، والمقدار الذى يسمح له النظام الرأسمالى بالاحتفاظ به لنفسه . وذهب الى أن المقدار الأول يؤخذ من الجزء « المتنوع » من رأس المال فقط ، ولكن الأرباح التى يحققها فعلا كل صاحب رأسمال فرد تتجه الى الانخفاض الى حد التساوى بسبب مساومات السوق التنافسية ، وهذا المعدل المتساوى لابد بالضرورة أن يحتسب على مجموع رأس المال المستخدم فى المشروع كله ، لا على رأس المال « المتنوع » وحده . وهكذا تتوقف أرباح المشاريع المختلفة كل منها على حدة على ظروف الصراع التنافسى ، وليس على مقدار فائض القيمة الذى تستطيع استخلاصه . فقد يحدث أن مشروعا نسبة رأس المال « المتنوع » فيه أكبر من رأس المال « الثابت » ، ومن ثم لديه معدل أعلى من فائض القيمة ، يطرده من السوق مشروع يستخدم الآلة أكثر ومن ثم نسبة رأس المال «الثابت» فيه أكبر . ولكن ماركس لم ير فى ذلك ما يؤثر فى سلامة نظريته بأى شكل .

وانى لأشك فى أنه كان فى استطاعة أى شخص قرأ المجلد الأول وحده من « رأس المال » أن يدرك أن هذا ما كان ماركس يقصده ، وأشك فى أن ماركس نفسه أدرك تماما دلالات نظريته عندما عرضها فى أول

الأمر . بيد أنه ليس من العسير أن تتبين لماذا اعتبر الهجمات التى وجهت الى نظريته بسبب تعارضها الواضح مع ما كان يعرفه الجميع ، هجمات غير مهمة . فمن الضرورى عند قراءة « رأس المال » أن يتذكر المرء الطابع « الاشتراكى » الواضح لمدخله كله . فهو يبدأ كما رأينا بأن يضم جميع أنواع السلع المختلفة نوعا — مختلفة فيما يتعلق « بقيم استعمالها » — فى فئة واحدة مكونة من كتل من « قيم المبادلة » . ثم يتناول العمل بنفس الطريقة ، فيجعل من جميع أنواع العمل وحدات فى كتلة غير متميزة من « العمل المجرد » . وبالمثل يتناول الرأسماليين الأفراد كمجرد وحدات فى طبقة رأسمالية مستغلة واحدة . وبعد أن يفعل ذلك ، لا ينتقل الى دراسة الظروف التى تتحكم فى أسعار أى سلع معينة أو أى نوع معين من العمل ، ولا الى دراســـة العائد الذى يذهب الى الرأسمالى الفرد ، بل يدرس الظروف العامة لتقسيم انتاج المشروع الرأسمالى الى أجور العمل المنتج من ناحية ، و « فائض القيمة » من ناحية أخرى . ولا يكوّن أية نظرية خاصة باختلاف الأجور ولا بالأرباح أو الفائدة أو الايجار . فمثل هذه الموضوعات لا تكاد تهمه فى شىء ، ان ما يهمه هو العلاقات الطبقية العامة بين الطبقات المالكة والعمال ، باعتبار كل من الفئتين مجموعة من الوحدات المتجانسة .

وهكذا لا يهتم بما يعود على أى رأسمالى بالذات من ربح أكثر مما يهتم بالأجر الذى يتلقاه أى عامل ، أو مجموعة من العمال ، بذاته . بل الواقع أنه عنـــدما يتناول الأجـــور يعمل على اثبات أن الفــروق الظاهرية بين « العامل بالقطعة » و « العـــامل بالوقت » ليست أساسية ، وأن الأجـــور لهـــا طابع أســـاسى مشترك . فماركس يريد باســـتمرار أن يؤكد التجانس والتضـــامن الأســـاسى لكل طبقـــة ، وأن يعـــرض

صـورة للرأسـمالية ، لا كمـا هى فى الواقع ، مكونة من جمـاعات متضاربة تعمـل فى كل مجـال ، بل كخلاصـة للنظـام الرسـمالى يسـير كل جـزء فيها الى نهايته المنطقية ويعمـل طبقـا لقـانون طبيعته الخاصـة . وليست عملية التجريد هـذه من تعقيـدات عالم الواقع أقل ، ولا أكثر ، مشروعية بصـورتها التى يستعملها بهـا ماركس منها بالصورة المشابهة بها التى يستخدمها بها الاقتصاديون التقليديون ؛ والفرق الحقيقى بين الصورتين هو أنه ، بينما هبط الاقتصاديون التقليديون بكل الموضوعات الى تفاصيل علاقات السوق الفردية ، لجأ ماركس ، فى أقصى الطرف الآخر ، الى صبغ كل شىء بالطابع الجماعى ، وعرض نموذجا من العالم الاقتصادى يتصارع فيه رأس المال المجرد والعمل المجـرد على السيطرة .

ومن ثم فان ما كان يشرحه ماركس فى نظريته العامة لفائض القيمـة لم يكن استغلال عمال معينين بواسطة رأسماليين معينين ، بل استغلال الطبقة العاملة ككل . بيـد أنه لم يقصر تحليله ، وما كان ليستطيع أن يقصره ، كلية على العلاقات الشاملة للطبقة الرأسمالية والعمال ، لأنه كان لابد أن يفسر العملية التى يُنتزع بواسطتها فائض القيمة ؛ وساقه هذا الى بحث ظروف الاستغلال كما هى تحت تأثير « التكوينات المختلفة لرأس المال » فى مشاريع مختلفة أو فى أوقات مختلفة . وكان ماركس يعنى « بتكوينات رأس المال » ببساطة نسبة مجموع رأس مال المشروع الذى يُستخدم فى دفع أجور العمل المنتج — رأس المال « المتنوع » — الى رأس المال الذى يستخدم فى الأغراض الأخرى — رأس المال « الثابت » . وقد رأى أنه اذا كان على صواب فيما يذهب اليه من أن رأس المال «المتنوع» هو المصدر الوحيد لفائض القيمة ، لجنح معـدل فائض القيمة فى علاقته بمجموع

رأس المال الى الهبوط كلما حلت الآلة محل العمال أو العمال المهرة . بيد أنه اذا كان استعمال الآلات سيزيد من القدرة الانتاجية للعمل ، فان مقدار فائض القيمة سيجنح الى الارتفاع كلما قل عدد ساعات العمل التى يتطلبها مواجهة حاجات حد البقاء للعمال . وبذلك يعوض الرأسمالى عن هبوط نسبة مجموع رأس المال الذى يدر عليه فائض القيمة بارتفاع فى « معدل الاستغلال » — أى فى نسبة ما يفيض من انتاج العامل عن تكاليف قوة العمل . وهكذا يرد التقدم الآلى عن طريق الزيادة فى القدرة الانتاجية ما يهدد بأخذه بزيادة نسبة رأس المال « الثابت » الى رأس المال «المتنوع» .

وقد تابع ماركس رأيا معروفا لناساو سينيور فى تخفيض ساعات العمل أكد فيه سينيور أن أرباح الرأسمالى تتكون من نتاج « الساعة الأخيرة » ، فعبر عن مفهومه عن استغلال العمال على ضوء التمييز بين ساعات العمل « المدفوعة » وساعات العمل غير المدفوعة . فالساعات « المدفوعة » هى تلك التى ينتج فيها العمال ما يساوى أجور بقائهم ، والساعات « غير المدفوعة » هى تلك التى يستمرون فيها على العمل بعد هذا الحد ، فيخلقون فائض قيمة لا يتقاضون مقابله عائدا . وكلما زادت القدرة الانتاجية قل عدد الساعات « المدفوعة » ، وزاد عدد الساعات « غير المدفوعة » ، الا اذا استطاع العمال أن يحصلوا على تخفيض فى مجموع ساعات العمل اليومى . فاذا حصلوا على مثل هذا التخفيض ، فان الساعات التى لم يعودوا يعملون فيها تسقط من حساب فائض القيمة الذى يذهب الى الرأسماليين ، والسبيل الوحيد للرأسمالية هو زيادة كثافة العمل المطلوب خلال كل ساعة عمل . ولما وجد الرأسماليون أنهم أمام اتجاه دائم نحو زيادة استعمال الآلة ، وهو اتجاه لم يستطيعوا مقاومته خشية أن يغلبوا على أمرهم فى صراع المنافسة ، اضطروا الى تعديل « تكوين »

رأس المال بطريقة تخصص لرأس المال « الثابت » نسبة أكبر فى المجموع . وقد أفادهم ذلك ، برغم انخفاض الجزء الذى يمكن أن يدر فائض قيمة ، بسبب الزيادة الكبيرة فى اجمالى الانتاج التى نشأت عن هـذا التعديل ، وبسبب الانخفاض الناجم عن ذلك فى ساعات العمل « المدفوعة » . بيد أن التصنيع الآلى تطلب أيضا زيادة فى مجموع رأس المال ، وقد أخذت هذه الزيادة من فائض القيمة الذى لم يستخدم فى نفقات ما تستهلكه الطبقة الرأسمالية ؛ ومن ثم ، فبرغم الزيادة فى مجموع كتلة فائض القيمة ، جنح معدل الربح ، بالنسبة لمجموع رأس المال ، الى الهبوط فى رأى ماركس — وهو اتجاه يزيد من حدته كل نجاح فى تخفيض مجموع ساعات العمـل اليـومى .

وقد انبثقت هذه الحجج المعقدة كلها من فرض ماركس المبدئى من أنه لما كان العمل وحده هو مصدر كل قيمة ، فان رأس المال المستخدم فى دفع نفقات العمل المنتج هو وحده الذى يمكن أن يولد فائض قيمة . بيد أنه كان لابد من التسليم بتلك الحقيقة الواضحة وهى أن الأرباح التى يجنيها أى رأسمالى معين بذاته انما تستمد من الفرق بين مجمـوع نفقات الانتاج والمبالغ التى يحصل عليها من بيع منتجاته ، وأن « تكوين » رأسمال أى مشروع بذاته لا علاقة له بهذه العملية الا عن طريق أثره فى تكاليف الوحدة . ولما كان الأمر كذلك فعلا ، فان مفهوم ماركس عن فائض القيمة بأكمله يكون بلا أساس اذا كان ماركس يتحدث عن نفس المشاكل التى يتحدث عنها الاقتصاديون التقليديون ؛ ولما رأى الاقتصاديون ذلك نبذوا نظام ماركس كله باعتباره لغوا على أساس أن لا صلة له بوقائع السوق . ولكن ماركس وأتباعه لم يهتموا البتة بالمرات العديدة التى دحضت فيه الماركسية على أساس هذه الحجة . وقبلت مجموعة مفاهيم

ماركس بأكملها بوصفها الأساس النظرى للحركة الديموقراطية الاشتراكية التى نمت فى السبعينات والثمانينات ، فى ألمانيا أولا ثم فى البلاد الأخرى ، وصارت عقيدة فضلا عن كونها نظرية اقتصادية ؛ ولما كانت تقوم على تأكيدات أساسية معينة لا يمكن اثباتها أو دحضها عن طريق مقارنتها بالظواهر الفعلية للسوق الرأسمالية ، ذهب كل من الماركسيين والاقتصاديين التقليديين فى طريقه فى الغالب ، يندد كل منهما بالفروض الأساسية للآخر ، ولكنه لا يستطيع دحض فروضه بالحجة لأنهما كانا يتحدثان عن أشياء مختلفة فى جوهرها .

فالتأكيد بأن العمل هو المصدر والمقياس الوحيد للقيمة يكون محل اثبات أو دحض ، على الأقل جزئيا ، لو كانت « للقيمة » ، بالمعنى الذى تستعمل به فى هذا المجال ،أية علاقة بسعر السوق كتلك العلاقة التى افترضها فيها ريكاردو . فالقول بأن مقدار العمل المندمج فى سلعة ما هو العامل الوحيد فى تحديد سعرها فى السوق ، أو حتى بأنه العامل الوحيد فى تحديد « سعر عادى » لها تتجه الى أن تباع به اذا توازن العرض والطلب ، قول غير صحيح مطلقا . فأولا ، « مقدار العمل » مفهوم مجرد تماما — اذ لم يستطع أحد أن يفسر بصور مرضية كيف يمكن تحويل أنواع مختلفة من العمل الى وحدات من « العمل المجرد غير المتميز » دون التسليم فى الأمر باتخاذ الفروق الفعلية فى الأجور بين نوعين مختلفين من العمل كأساس للقياس . وثانيا ، كما اعترف ريكاردو نفسه ، تؤثر الفترة التى يتقيد فيها رأس المال فى عملية الانتاج فى السعر الذى يمكن أن تباع به السلعة دون خسارة — أو على الأصح ، أنها تفعل ذلك فى أى نظام يجب دفع فائدة فيه لرأس المال المستخدم أو يكون الاستثمار فيه فى وسائل الانتاج الغرض منه هو الربح . وبعبارة أخرى ، ان عامل الوقت فى دفع

مقابل استخدام المال أو المصادر الرأسمالية يؤثر فى أسعار البيع فى ظل أى صورة من صور الرأسمالية . وثالثا ، ان تكاليف الانتاج ليست سوى عامل واحد فى تحديد الأسعار التى تباع بها السلع ؛ وليست كل التكاليف مما له صلة بالموضوع ، بل ان التكاليف التى تنفق عند « حد » الانتاج أو قريبا منه هى وحدها التى لها علاقة بالأمر .

بيد أنه ليس من بين هذه الوقائع ما يمكن استخدامه فى دحض نظرية عن « القيم » لا علاقة لها البتة بالأسعار التى تباع بها الأشياء وتشترى . فليس هناك طريقة لاثبات أو دحض الرأى القائل بأن العمل هو المصدر الوحيد « للقيمة » اذا كانت « القيمة » تعنى مجرد القيمة التى مصدرها العمل . « فالقيمة » بهذا المعنى لا يمكن قياسها . بل الواقع أن ماركس نفسه ينكر أن لأى عامل نتاجا خاصا به يمكن قياسه فى ظروف الرأسمالية النامية ؛ والمفروض أن هذا ينطبق أيضا على أية مجموعة من العمال تعمل فى منشئات أو صناعات بعينها كما ينطبق على العامل الفرد ؛ اذ فى رأى ماركس لا يوجد سوى كتلة كبيرة واحدة من القيمة يولدها العمل المنتج ككل ، ولا يمكن تجزئتها بحيث تخصص أجزاء بذاتها لوحدات منتجة معينة .

ومن ثم فان صرح النظرية الماركسية فى القيمة الهائل بأكمله ليس أكثر ولا أقل من مجموعة تنوعات للفكرة العامة التى تذهب الى أن الطبقات العاملة تستغل لأن جزءا من ناتج الصناعة يذهب الى غير العمال ، أشخاص استطاعوا الاستيلاء على هذا الجزء لسبب يرجع بعضه الى أنهم يحتكرون وسائل الانتاج — وهو احتكار يسمح لهم بأن ينكروا على العمال الوصول الى وسائل الحياة الا بشروط تدر عائدا على الطبقات المالكة . ولم تكن مثل هذه النظرية فى الاستغلال الطبقى فى حاجة الى اقتصاديات ماركس ؛

والحقيقة التى لا مراء فيها ان ماركس لم يضف اليها شيئا من عنده سوى عدد من التعقيدات التى نجمت أساسا عن محاولته الربط بين نظريته فى فائض القيمة بنظرية ريكاردو فى القيمة التى وجدها سائدة بين الاقتصاديين الرأسماليين فى عهده — أو على الأصح فى الفترة التى كوّن فيها مذهبه . فالنظرية الماركسية فى القيمة كلها ، بعد تجريدها من الطلاء الذى زينها به ماركس من آراء ريكاردو ومن التعقيدات التى انساق اليها بسبب محاولته تهذيب النتائج التى وصل اليها من سبقوه من المفكرين المناهضين للرأسمالية ، لا تخرج مطلقا عن مجرد تأكيد أن الطبقات المالكة تستولى فى ظل الرأسمالية على جزء من ناتج الصناعة والزراعة دون أن تعمل من أجله ، وان ذلك ينطوى على استغلال طبقة العمال الخاضعة . وربما يجب أن نضيف الى ذلك ، أنها تؤكد أيضا أنه كلما زادت القدرة الانتاجية صار فى وسع الطبقات المالكة الاستيلاء على نسبة متزايدة من مجموع الناتج ، لأن الجزء الذى يتطلبه حد البقاء للعمال وتناسلهم يقل .

ولكن برغم أن ذلك البناء الفوقى الهائل للنظرية الماركسية فى القيمة لا يضيف شيئا فى الحقيقة الى هذه التأكيدات البسيطة ، فان ذلك لا يعنى أنها لم تكن مفيدة لماركس فى تحقيق غرضه . فقد منحت زعماء الطبقات العاملة فى البلاد التى امتد اليها نفوذ هذا المذهب احساسا بأن العقل أيضا الى جانبهم ، فضلا عن العدالة . وبدا أنها تحقق جانبا حيويا مما يتطلبه ماركس فى الاشتراكية — من أنها يجب أن تصاغ فى مذهب علمى ، وليس فى صورة آمال طوبية . وهيأت خطة منطقية ضخمة لا سبيل الى دحضها بواسطة الحجج التى قد يسوقها ضدها من لا يسلمون بفروضها الأساسية ؛ ونجحت فى اخفاء حقيقة أن هذه الفروض نفسها لم يقم على صحتها دليل ولا يمكن اثباتها أو التحقق من صحتها موضوعيا كما يتطلب الأسلوب

العلمى عادة . وقد نجحت فعلا كأداة قوية فى الحث على الاعتقاد والعمل ؛ وبهذا المعنى العملى كانت « صحيحة » الى الحد الذى يتطلبه الغرض منها . ولست أقول مطلقا ان ماركس كان فى قرارة نفسه يدرك أن نظامه النظرى الاقتصادى بأكمله يقوم على الاعتقاد لا على الدليل العلمى : فمن الواضح أنه كان يؤمن بنظامه وأنه تقدم به بحسن نية كامل دون أن يدرك أن ادعاءه بأنه « علمى » لا أساس له من الصحة وأنه نظام لا يمكن استخدامه حتى كفرض يمكن اختباره على ضوء الوقائع ، بل مجرد دعوة الى الكفاح تقوم على اعتقاد لم يقم عليه دليل .

فوصف مثل هذا الصرح النظرى بأنه علمى ليس فى الحقيقة سوى خطأ كامل فى استعمال المصطلحات . فهو فى الواقع بناء ميتافيزيقى هائل لا علاقة له بأى تقرير أو فرض يمكن اختباره أو التحقق منه.فليست هناك طريقة يمكن بها التحقق من تقرير أن قيم السلع تتوقف على مقادير العمل المندمجة الا اذا كانت هذه « القيم » مما يمكن قياسه بمعيار آخر . واذا كانت أسعار السلع ليست بينها وبين « قيمها » علاقة ثابتة ، فان فكرة القيم كلها تخرج من مجال التبادل الواقعى وتستقر فى فراغ ميتافيزيقى فقط ، ولم يدرك ماركس ولانقاده ذلك فى الوقت الذى تقدم فيه بمذهبه، لأن معظم الاقتصاديين كانوا يفترضون وقتئذ أن هناك ظاهرة حقيقية « للسعر العادى » تقابل ظاهرة القيمة العادية ، تجنح الأشياء الى أن تباع وتشترى على أساسه فى ظل ظروف التوازن بين قوى العرض والطلب.وقد انبثقت « قيمة » ماركس من هذا المفهوم الكلاسيكى عن « قيمة المبادلة » الذى يقابل « السعر العادى » . بيد أن هذا المفهوم لم يكن مما يلائم تحليل ماركس ، لأنه لم يكن علىاستعداد للتسليم بأن كل صور العمل «منتجة»، وكان يهمه بصفة خاصة أن ينكر أن العمل المخزون (رأس المال الثابت)

يمكن أن ينتج عن « فائض قيمة » . ومن ثم وجد نفسه مضطرا أن يفصل بين قيم السلع وأسعار بيعها فصلا كاملا عندما وصل الى المشكلة فى المجلد الثالث . وقطع ذلك كل صلة بين نظريته عن القيمة وبين أى شيء يمكن أن يقاس تجريبيا : فقد تطلب التسليم « بالقيمة » باعتبارها موجودا يمكن أن يقاس نظريا ، ولكن لا يمكن قياسه عمليا البتة . ولا ريب أنه يمكن اعتبار هذا المفهوم شيئا له معنى — كما فعلت أجيال متعاقبة من الماركسيين ، ولكن هذا المعنى ليس معنى « العلم » بأى صورة معترف بها للمصطلح حتى فى أقل صوره دقة . لقد كان ماركس ، فى صياغته النهائية لنظرية القيمة ، يتحدث بأسلوب ميتافيزيقى وليس علميا ؛ ومن التناقض الذى يدعو الى التعجب أن هذا الجزء من نظرية ماركس الاجتماعية ، وهو أقل أجزائها « علمية » لأنه أقلها قابلية للاثبات ، جذب وما زال يجذب ذلك العدد الكبير من علماء الطبيعة الذين لا يعتبرون شيئا يقابله فى ممارستهم لدراساتهم الخاصة بفروع تخصصهم .

لقد قال الأستاذ تونى ، على ما أذكر ، عن ماركس مرة انه « آخر المدرسيين » . ولسوء الحظ أنه لم يكن الأخير ، ولكن الطعنة أصابت موضعها . ألم يكن الأستاذ تونى هو الذى قال أيضا ، انه ليس فى حاجة الى نظرية فائض القيمة ليدرك أن الرأسماليين يستغلون العمال ؟ ومع ذلك فان هذا هو ما تعنيه النظرية ، هذا فقط ولا شيء آخر . ولكن عندما وضعها ماركس ، بوصفها تهذيبا للنظريات السابقة التى وضعها هودجسكين وجون فرانسيس براى وبعض الاشتراكيين « الريكارديين » الآخرين ، بدا أنها تعنى أكثر من ذلك بكثير ، لأنها اتخذت نقطة بدايتها ما كان يقوله الاقتصاديون التقليديون وقتئذ عن « القيمة » ، واستطردت لتثبت على هذا الأساس استغلال العمال من أقوالهم هم .

بيد أن « رأس المال » — أعنى المجلد الأول — يتضمن بطبيعة الحال أشياء أخرى كثيرة الى جانب نظرية القيمة التى كونها ماركس فى الفصول الافتتاحية . بل وهذه الفصول نفسها تتناول كثيرا من الموضوعات الأخرى عدا صياغة نظرية فائض القيمة . فالفصل الرابع مثلا « الصيغة العامة لرأس المال » يتضمن محاولة ماركس تحديد التكوين المميز للانتاج الرأسمالى على ضوء نموه التاريخى . فيقول ماركس فى بداية هذا الفصل « ان التاريخ الحديث لرأس المال يرجع الى قيام تجارة وسوق يشملان العالم كله فى القرن السادس عشر .. ومن الناحية التاريخية يأخذ رأس المال، بوصفه متعارضا مع الملكية العقارية ، صورة النقود فى مبدأ الأمر دائما . فهو يظهر فى صورة ثراء نقدى بوصفه رأس مال التاجر والمرابى » . ثم يستطرد قائلا ان هذه الصورة المميزة استمرت فى النظام الرأسمالى النامى، بمعنى أن كل رأسمالى جديد يستمر ظهوره على شكل نقود ، ثم يتحول الى رأس مال ثابت عندما يستخدم فى شراء عوامل الانتاج . ومن هذا التحديد لطريقة عمل الرأسمالية خرج « بالمعادلة العامة » التى وضعها — ن — س — ن . فبالنسبة للفرد المنتج أو العائلة المنتجة فى عهد ما قبل الرأسمالية كانت عملية الانتاج بقصد المبادلة تبدأ بصنع سلعة قابلة للبيع تتحول بعد ذلك الى نقود ، وتستعمل النقود بعد ذلك لشراء سلعة أخرى ، يحتاجها المنتج . ويقول ماركس ان « المعادلة » لما قبل الرأسمالية كانت على هذا الأساس هى س—ن—س(سلعة—نقود—سلعة) . وفى مقابل هذا يبدأ صاحب المشروع الرأسمالى برصيد من النقود يستعمله فى استخدام « عمل » فى صنع سلع يبيعها بعد ذلك بنقود : وبذلك تنقلب « المعادلة » فتصير ن — س — ن . بيد أنه مما لا جدوى منه أن يقوم الرأسمالى بالعملية اذا كان سيحصل فى النهاية على النقود التى وضعها فقط . وما كان

ليشرع فى العملية كلها الا اذا كان يتوقع الحصول على أكثر مما وضع فيها أصلا . ومن ثم فان عملية الرأسمالية تتوقف على أن الـ — ن — الأخيرة فى الصيغة تمثل مبلغا من النقود أكثر مما تمثله الـ — ن — التى بدأت بها العملية . وبذلك تكون المعادلة العامة الحقيقية لرأس المال ن — س — ن عندما تمثل (ن + ن م) ، أى تمثل عائدا هو مكسب الرأسمالى .

وقد ذكرت هذه المعادلة مع ما تنطوى عليه من بعض التعقيد لأن الماركسيين كثيرا ما يستخدمونها . ولب ما يقوله ماركس هو أن نشأة الرأسمالية تحول الانتاج من عملية واحدة هى تبادل سلعة بسلعة لا تستعمل فيها النقود الا كمجرد أداة ملائمة للمبادلة ، الى عملية معقدة لا تعدو فيها السلعة المنتجة غاية فى ذاتها بل مجرد وسيلة لكسب النقود . وهكذا فان الرأسمالى ، بوصفه رأسماليا ، لايهمه فى المكان الأول أن ينتج سلعة لاشباع حاجاته الخاصة مباشرة ، أو للحصول على وسيلة يشبع بها حاجاته عن طريق المبادلة . بل هو أساسا باحث عن المال لا يهمه الانتاج الا اذ در عليه مكسبا نقديا . ويبدو هذا أوضح ما يبدو فى حالة التاجر ، أول صور الرأسمالية النموذجية . اذ يبدأ التاجر برصيد من النقود : فيضع هذا الرصيد فى بضائع ثم يحاول بيعها بأكثر مما كلفته . أما فى خطة الرأسمالية الصناعية فان العملية أكثر تعقيدا لأن رجل الصناعة يظهر أولا بوصفه مالكا لموارد مادية منتجة — مبانى وآلات ومواد — يستعملها فى انتاج سلع بمساعدة عمل مأجور . ولكن أساس الموقف باق كما هو . يبدأ الرأسمالى بالنقود يضع جزءا منها فى موارد انتاجية مادية وبعضها فى عمل مأجور . وهدفه هو أن يستعيد ، فى فترة معقولة ، لا المال الذى وضعه فحسب ، بل وزيادة أيضا هى ربحه . بيد أن صاحب النقود فى بعض

الأحيان بدلا من أن يضع ماله بهذه الطريقة ، يقرضه بفائدة ، وهدفه هنا أيضا أن يستعيد أكثر مما أقرض . وفى هذه الحالات تختفى السلعة تماما من العملية وتكون المعادلة العامة لرأس المال ذى الفائدة هى مجرد ن — ن — م أى من النقود الى نقود أكثر دون أية مرحلة متوسطة .

وماركس هنا يرد على أولئك الذين يذهبون الى أن تدخل الرأسمالى لا يغير علاقة المبادلة البسيطة التى تعبر عنها المعادلة س —ن — س أى تغيير جوهرى . فالاقتصاديون التقليديون كثيرا ما بدأوا عرضهم للموقف بعملية المبادلة التى تحدث فى أى سوق فى مدينة ريفية . اذ يحضر المنتجون ويعرضون سلعهم ويبيعها الواحد منهم للآخر مستعملين النقود كوسيلة ملائمة لمبادلة البضائع بالبضائع . وكل من المشتركين فى العملية يحصل على ميزة من العملية ، فى الظروف العادية ، بمعنى أنه يحصل فى آخر النهار على ما يفيده أكثر مما باعه لمبادلته به . بيد أنه ليس من الضرورى أن يكون فى مثل هذه الحالة أى مكسب فى صورة قيم نقدية لأى شخص — أو على الأصح تكون مثل هذه المكاسب ، وما يقابلها من خسائر ، عرضية وراجعة الى سوء تقدير أى منتج بذاته أو للافراط أو الندرة المؤقتين فى سلعة ما ، أو ما الى ذلك من أسباب . وكان الاقتصاديون التقليديون الذين يبدأون بمثل هذا الوصف لهذا النوع من السوق يستطردون عادة قائلين ان السوق التنافسى الرأسمالى الكبير يسير على هدى نفس القانون ، بحيث يتيح لكل مشترك فيه ، باستثناء الحوادث العارضة . لا مجرد ما يساوى عدل السلعة التى باعها فحسب ، بل يعطيه كذلك مكسبا حقيقيا فى المنفعة ، أو قيمة الاستعمال ، التى حصل عليها . ورد ماركس على ذلك بأن السوق الرأسمالى الكبير يعمل على أساس مبدأ مختلف كل الاختلاف عن ذلك ، لأن كل بائع فيه يهدف ، لا الى مكسب

من قيمة الاستعمال ، ولكن الى مكسب نقدى ، وهذا المكسب لابد أن يتحقق على حساب شخص آخر .

على حساب من اذن ؟ يبــدأ ماركس بهدم وجهة النظر القائلة بأن الرأسماليين يستمدون مكاسبهم من بيع سلعهم بأكثر من قيمتها . وقال انه اذا كان ذلك صحيحا فانهم فى الواقع لا يفعلون بذلك أكثر من غش بعضهم البعض الى حد كبير ؛ لأن كل عملية عندئذ لابد أن تنطوى على خسارة كما تنطوى على مكسب . ويستطرد الى أن السلع تباع ، بصفة عامة ، بما تساوية — بصرف النظر عن مساومات السوق المؤقتة . أما مكســب الرأسماليين فانه ، باستثناء الحالات الخاصة بالاحتكار لا يأتى من جعل المشترين يدفعون ثمنا أعلى وانما يأتى من مصدر مختلف تماما . وهذا المصدر هو قدرة الرأسماليين على شراء « قوة العمل » بسعره كسلعة ، بسبب احتكارهم للسيطرة على وسائل الانتاج ، وبذلك يستولون على الفرق بين قيمة « قوة العمل » وقيمة ما ينتجه العمل . وهكذا نجد أنفسنا قد عدنا ثانية ، بطريق آخر ، الى نظرية فائض القيمة التى تحدثنا عنها من قبل .

فالفرق الجوهرى بين ســوق المبادلة فى أى بلد ريفى بسيط والسوق الرأسمالى الكبير هو أن المنتج الفرد فى السوق الأولى ينتج أولا ما يستطيع انتاجه بعمله هو وعائلته ، ثم يحصل بعد ذلك على مايستطيع الحصول عليه مقابله ، بينما فى السوق الثانية لا يُشرع فى الانتاج أصلا ، ولا يُستخدم العمل ، الا اذا رأى الرأسمالى أملا فى ربح . فالنسبة للفرد لا يمكن أن تكون له فائدة فى الامتناع عن الانتاج ، كما أنه لا يتمتع بأية سيطرة على ما سيحصل عليه مقابل ما يُنتجه سواء فى صورة نقود أو فى صورة سلع أخرى يحتاجها . ولكن الرأسمالى قد تكون له فائدة محققة فى الامتناع

عن الانتاج أصلا ، أو فى تخفيض انتاجه ، عندما لا يجد فى السوق ما يبشر بعائد مجز بقدر كاف . ويقول ماركس ، ان الأسلوب الرأسمالى فى الانتاج يؤدى ، بناء على ذلك ، مباشرة الى البطالة والى تقطع فترات العمل وعدم الأمن ، والى أزمات متكررة تطيح بأوضاع اقتصادية بأكملها وترغم العمال على عدم صنع السلع التى كانوا يستطيعون صنعها لمبادلتها بغيرها لولا أن احتكار الرأسمالى لوسائل الانتاج يقف حجرة عثرة .

بيد ان ماركس لم يكن من القائلين بنظرية «عجز الاستهلاك» . فهو لم يعز عدم استقرار الانتاج الرأسمالى الى نزعة الرأسمالى الى تحديد الانتاج لمواجهة سوق استهلاكى محدود . لقد راودته فكرة ان الاحتفاظ بمستوى أعلى من الأجور يمكن أن يحول دون وقوع أزمات اقتصادية عن طريق زيادة القدرة الشرائية لدى جمهرة الناس . بل واعتبر فعلا أن من بين « متناقضات الرأسمالية » النهائية جنوحها الى توسيع وسائل الانتاج بما يتجاوز قدرة سوق الاستهلاك على الامتصاص ، وتطلع الى الانتاج المؤمم للتغلب على هذا التناقض وازالة الحدود المفروضة على التوسع فى القدرة الانتاجية . ولكنه عارض أيضا أولئك الذين اعتبروا انخفاض الأجور سببا فى الأزمات على أساس أن الأزمات تقع عادة فى الواقع عندما تكون الأجور مرتفعة بصفة خاصة ؛ وأكد أن اعادة توزيع الناتج لمصلحة العمال ، حتى لو كان ممكنا ، لا يحول دون تكرار الأزمات ما دام النظام الرأسمالى باقيا . وكان يعتقد أن السبب الحقيقى للأزمات يكمن فى الميل المتأصل فى رأس المال الى التراكم على نطاق أوسع فأوسع . واعتبر أن هذا الجنوح الى التراكم جزء لا يتجزأ من النظام الرأسمالى باندفاعه الدائم نحو جمع المال . فاستيلاء الطبقات المالكة على قسم كبير من الناتج كفائض قيمة كان يعنى فى نظره أن هذه الطبقات ستظل تسعى

دائما وراء فرص مجزية لاستخدام المال الذى لا تريد انفاقه فى الاستهلاك الشخصى . ويكفل التقدم الفنى متنفسا لجزء من هذا المال المتراكم فى صورة توفير أدوات انتاج أفضل . وسيؤدى ذلك الى تغييرات فى «تكوين» رأس المال بحيث تنخفض نسبة رأس المال « المتنوع » الى « الثابت » ومن ثم استبدال الآلات التى تزدادتعقيداأكثر فأكثر بالعمل . بيد أنهذهالعملية تحمل معها اتساعا فى نطاق الانتاج ومقداره ، لأن الآلات الجديدة لن تكون مجزية الا اذا زاد الانتاج بمساعدتها . هذا فضلا عن أنه حتى اذا حلت الآلات الجديدة باستمرار محل القديمة ، باخراج صاحبها من السوق التنافسية ، فان امتصاص الأرصدة التى يريد لها الرأسماليون استخداما مجزيا لن يكفيه الا استثمار على نطاق متزايد ينطوى على توسع سريع فى مجموع القوة الانتاجية . وبناء عليه فان الرأسمالية ، كما يقول ماركس ، متأصل فيها الجنوح الى توسيع المصادر الانتاجية بمعدل أسرع مما يمكن أن تتسع له سوق منتجاتها ، ولابد أن يؤدى ذلك الى أزمات كلما أتخمت السوق بانتاج المصانع الجديدة أو المجددة . وقد عزا ماركس الأزمات التجارية الكبرى التى تتكرر كل عشر سنوات تقريبا الى هذا السبب أساسا. وعندما تقع الأزمة تقضى على عدد كبير جدا من المشروعات الانتاجية بالافلاس ، وبذلك تعيد التوازن ، بطريقة مؤلمة عن طريق ازالة انتاجها من السوق . وبعد أن يحدث ذلك تبدأ العملية بأكملها ثانية . وفى المجلد الثانى دخل ماركس فى تفاصيل أكثر بكثير حول ترتيب الأحداث منالأزمة الى التوازن ثم الى أزمة جديدة ، محاولا أن يربط مدة « الدورة » بالمدة التى يتطلبها استخدام الأدوات الرأسمالية الجديدة ، التى تتكون خلال فترة العودة الى التوازن ، الى كامل قوتها فى السوق . بيد ان ذلك لم يكن سوى جانب ثانوى من جوانب نظريته : فقد كان العنصر الأساسى فيها

هو أن الرأسمالية تجنح بالضرورة ، بطبيعتها ذاتها بوصفها خطة تقوم على استغلال « قوة العمل » ، الى تراكم مصادر الرأسمال بمعدل أسرع مما تستطيع معه السوق أن تمتص نتاجها .

وقد أشار ماركس أيضا بطبيعة الحال الى أنه يمكن الحد من عواقب هذا الجنوح عن طريق ايجاد أسواق أخرى ، وأبرز هذه النقطة على أنها السبب الرئيسى فى اصرار الرأسمالية على التصدير وعلى فتح الأجزاء الأقل تقدما من العالم للتجارة بقصد تصريف منتجات البلاد المتقدمة فيها اما بمبادلتها بمواد غذائية أولية أو للاستثمار الذى يهدف الى الحصول على عائد فى المستقبل . وذهب الى أن ذلك كان يحدث فى أيامه هو بطريقة تجعل فى وسع رأسمالية الدول المتقدمة أن تؤجل المصير الذى كان لابد أن يصيبها لولا ذلك . بيد أن كل هذا الجزء من مذهبه ، بما فى ذلك موضوع العلاقة بين الرأسمالية المتقدمة « والامبريالية الاقتصادية » ، نمى على نطاق أوسع بكثير بعد وفاته — خاصة على يد لينين — بحيث أن مناقشته هناك بتفصيل يكون مفارقة .

وهكذا يتبين ان ماركس كان أبعد ما يكون عن التمسك بالنواحى التى تنزع الى التحديد فى الرأسمالية ، بل انه كان يصر على أن طابعها توسعى فى جوهره . واعتبرها غير قادرة على البقاء الا فى ظروف تسمح بالتوسع بمعدل متزايد باستمرار . والواقع أن ذلك يتبع وجهة نظره الخاصة أن الأجور تظل عند مستوى يتوقف على « تكاليف انتاج » العامل ، وأن زيادة القوة الانتاجية لابد بناء على ذلك أن تعنى أن العامل سيحصل على جزء متناقص من مجموع الناتج ؛ اذ برغم أن معدل الربح بالنسبة لمجموع رأس المال لابد أن يتجه الى الهبوط كلما زادا استخدام الآلة ، فقد رأى أن مجموع « كتلة » فائض القيمة تجنح الى الزيادة بمعدل

أسرع فأسرع ، حيث أن جهود العمال فى تخفيض ساعات العمل غير المدفوع لا تكفى مطلقا للحيلولة دون ذلك ، وان كانت قد تنجح فى تخفيض ساعات العمل بما يكفى لايقاف هذا الجنوح الى حد ما .

وقد كان ماركس دائما شديد الوطأة على أولئك الذين ذهبوا الى أن النقابات لا تستطيع شيئا حيال أى « قانون حديدى » ينظم توزيع الناتج . ولكنه كان يدرك تماما أن لقدرتها حدودا ضيقة لسببين رئيسيين : أولا لأن الرأسمالية المتقدمة تعمل باستمرار على احلال الآلات محل العمال وبذلك تقضى على أعداد كبيرة منهم بالتعطل ؛ وثانيا لأنه كلما حدثت أزمة يكون من نتائجها أن تتزعزع قوة النقابات ويصير فى وسع أصحاب الأعمال استرداد جزء على الأقل مما اضطروا الى التسليم فيه عندما كان مستوى العمالة مرتفعا . وقد أكد ماركس اتجاه الرأسمالية بالضرورة الى تكوين « جيش احتياطى » من العمال تستطيع استخدامه عندما تتحسن الأحوال الاقتصادية وتنبـذه فورا عندما تحدث ضائقة . ورأى كيف يسحب هؤلاء العمال الاحتياطيون من الريف الى المناطق الصناعية فى أوقات العمالة العالية ، وكيف استخدموا فى منع الأجور من الارتفاع بسرعة زيادة القدرة الانتاجية . كما رأى فى الوقت ذاته كيف ان زيادة السكان فى البلاد الصناعية كفل للرأسماليين قوة عاملة أكبر يستغلونها ، ومنعت تكون « احتكار » فعال للعمل .

وقد سبق تحليل طريقة عمل الرأسمالية المعاصرة فى « رأس المال » الفصول التاريخية التى تتبع فيها ماركس مراحل نموها وشرحها . وهذه الفصول التاريخية التى تشغل أكثر من نصف المجلد هى الجزء الذى لا جدال فى أنه أفضل ما فى مؤلف ماركس . وأيا كانت أوجه النقد التى وجهت ضد نظرية القيمة وفائض القيمة التى وضعها ، على أساس أن هذا

الجزء من مذهبه بُنى على أسس واهية من آراء ريكاردو التعسفية التى عفى عليها الزمن ، فانه لا يوجد اليوم من يجادل فى أن الجزء التاريخى من المجلد الأول نجح فى ادخال تعديل بعيد الآثار فى المدخل التاريخى والأسلوب التاريخى ، أو فى أن عرض ماركس لنمو المجتمع الرأسمالى صحيح بصفة عامة فى جميع سماته الجوهرية . وليست هناك حاجة لقول ان الأبحاث الحديثة ألقت أضواء كثيرة أخرى على التاريخ الاجتماعى والاقتصادى للعالم الغربى خلال القرون التى عبرها ماركس بسرعة فى هذه الفصول ، ولكن ماركس ، أكثر من أى شخص آخر ، هو الذى هيأ الدفعة الأولى لهذه الأبحاث ، وكانت نتيجتها العامة أنها أيدت النتائج التى وصل اليها أكثر من أنها حلت محلها .

ولست أنوى فى هذا المجلد أن أحاول تلخيص ما يُعتبر هو ذاته خلاصة ممتازة لتاريخ الرأسمالية الغربية حتى أوائل القرن التاسع عشر . فالتفرقة التى قال بها ماركس بين الرأسمالية الغربية التى تميزت بها المراحل الأولى والرأسمالية الصناعية التى فرضت عليها فى عهد الاختراعات الكبرى أصبحت الآن مسلما بها ، وكذلك تحليله للدور المتزايد الذى لعبته « المالية » (Finance) بوصفها قوة اقتصادية مستقلة ، واشاراته ، التى تلقفها بالتنمية كتاب لاحقون ، عن مجىء عهد للرأسمالية المالية مع زيادة تركيز القوة الاقتصادية ومركزتها .

وما كان من الممكن أن يكتب أحد قبل ذلك شيئا يماثل كثيرا مما جاء فى هذه الفصول . فقد استخدم ماركس على نطاق واسع ، مثل انجلز قبله ، تلك الكمية الضخمة من المعلومات الرسمية عن الشئون الاقتصادية والاجتماعية التى تدفقت بصورة متزايدة فى بريطانيا ابان الربع الثانى من القرن التاسع عشر خاصة بعد قانون الاصلاح البرلمانى فى

سنة ١٨٣٢ . ويدين ماركس وانجلز بالشىء الكثير لرجال مثل ادوين شادويك ، الذى جمع الى اعتقاده فى مزايا « المشروع الرأسمالى الحر » همة لا مثيل لها فى كشف مساوئه . وما كان من الممكن وصف طريقة عمل الرأسمالية بصورة مقنعة وواقعية بدون هذه التقارير الرسمية الصادقة التى وضعها مفتشو المصانع والمناجم والمندوبون المختلفون والموظفون المدنيون الذين بذلوا جهودا مضنية فى جمع الوقائع وتسجيلها . بيد أن ماركس،قبل أى باحث آخر ، هو الذى استخدم هذه المادة التى لا غنى عنها ، ان لم يكن فى انشاء علم جديد ، فعلى الأقل فى انشاء أسلوب جديد فى بحث علم قديم ، ومنحه بذلك مغزى أوسع الى حد كبير . وقد استوحى ماركس ، ومن قبله انجلز ، الالهام الذى دفعهما الى ذلك من مفهومهما عن التاريخ بطبيعة الحال . ففى الفصول التاريخية من « رأس المال » كان ماركس يطبق عامدا مفهومه المادى عن التاريخ على دراسة نشأة الرأسمالية فى الغرب ؛ ولم يكن يكتب مجرد تاريخ اقتصادى متخصص ملحق بالتاريخ العام للفترة التى يتناولها ، بل كان يكتب تاريخا أساسيا يتعين وضع التواريخ العامة فى المستقبل على أساسه . فقد اتخذ من العامل الاقتصادى عنصرا موحِّدا فى نمو البلاد الغربية منذ عصر النهضة والاصلاح ، وبيّن بالأمثلة كيف أن هذا العامل كان رئيسيا فى تحديد طريق التطور فى الغرب ككل . وحتى أولئك الذين لا يسلمون بسلامة المفهوم المادى للتاريخ بوصفه هاديا لنمو الجنس البشرى كله ، لا يستطيعون انكار أن استخدام هذا المفهوم ألقى ضوءا عظيما جديدا على سير الأحداث فى الفترة التى بحثها والمناطق التى تناولها ، أو أن مساهمته فى هذا المجال تحتل مكانا ساميا من الأهمية . فلا جدال فى أن المفهوم المادى للتاريخ نجح فى هذا الغرض — لا على أنه يفسر كل حدث ، أو بحيث يمكن استبعاد أثر الأسباب الأخرى ، ولكن على أساس أنه يهيىء

الدليل الذى لا غنى عنه لفهم ما لا يمكن فهمه بغير ذلك من تعاقب التغيرات التاريخية التى كانت تعيد تشكيل حياة الناس . ولهذا الفضل وحده يجب أن نعتبر « رأس المال » كتابا من أعظم كتب القرن التاسع عشر ؛ ولعلنا لا نتجنى بقولنا ان الأسلوب المتفوق الذى تناول به القوى التاريخية ساعد فى قبول ، لا مبرر له ، لكثير مما تضمنته الفصول المشكوك فيها التى عرض فيها ماركس تفسيره النظرى للمذهب الاقتصادى .

أما المجلدان التاليان من « رأس المال » ، اللذان لم نتناولهما قبل الآن الا باشارات عابرة عندما كان توضيح معنى المجلد الأول يتطلب ذلك ، فهما أقل أهمية بكثير من الأول . والواقع أن أقصى ما يمكن أن نقوله عنهما هو أنهما ينطويان على توضيح نظرية ماركس الأساسية فى عدة نقاط دون أن يضيفا اليها شيئا له أهمية رئيسية حقيقية . ويُعزى عادة عدم اقدام ماركس على نشر أى منهما ابان حياته الى ضعف صحته ؛ وقد يكون هذا هو السبب فعلا.بيد أن المجلد الثانى كانقد كتبوروجع الجزء الأكبر منه بعد ظهور الأول بوقت قصير ؛ ولست أعتقد أن القول بأن عدم ظهوره قد يرجع بعض السبب فيه الى عدم رضاء ماركس عنه وخوفه من ظهور قصوره اذا قورن بالذروة التى بلغها المجلد الأول ، لست أعتقد أن مثل هذا الرأى ضرب من الأوهام .

أما عن المجلد الثالث ، الذى يعد أكثر أهمية بكثير من الثانى ، فانه كان ، كما رأينا فعلا ، أقرب الى تجميع المادة من كتلة ضخمة من المخطوطات التى كتبت فى فترات متباعدة جدا ، وهى المخطوطات التى ورثها انجلز عندما مات صديقه ، منها الى كتاب كامل .

ولا ريب فى أن القسم الأول من المجلد الثالث ، الذى يناقش فيه ماركس العلاقة بين فائض القيمة والربح ومعها علاقة « القيم » بالأثمان ، يتألف منه عمل كامل فى ذاته ؛ وهو عمل يُعتبر تكملة ضرورية للمجلد

الأول . كما أن المناقشات التى تضمنتها الأقسام التالية عن رأس المال الذى يدر فائدة وعن ايجار الأرض ، مناقشـــات مهمة فى ذاتها وتنطوى على اضافات ثانوية هامة لمذاهب ماركس الرئيسية . ولكن كلما استطرد القارىء فى المجلد الذى يزيد كثيرا عن ألف صفحة ، أدرك شيئا فشيئا أنه لا يؤدى الى نتائج معينة وأنه انما يبدد قواه بدلا من أن ينتهى الى شىء . فبخاصة الفصل الذى يتناول الطبقات الاقتصادية والذى يُعد ذا أهمية حيوية ، تُرك مجرد بداية لا تكاد تحدد المشاكل بأكملها ولا تتناول الحلول من بعيد أو قريب . ان المجلد الأول بكل عيوبه وحدوده كتاب حى ذو شكل واضح وهدف محدد بجلاء . والمجلد الثانى يُعتبر شرحا ضافيا ضخما لناحية بذاتها ، ويتضمن دراسة هامة عن أسباب الأزمات الاقتصادية . والمجلد الثالث تمثال ضخم بلا رأس ولا أطراف .

ولا يستطيع أحد أن يعرف هل كان اخفاق ماركس فى السير بخطته العامة الى نهاية موفقة يرجع فقط الى سوء صحة المؤلف والظروف المادية المزعجة التى أحاطت به رغم كرم انجلز المستمر ، أم الى ضعف متأصل منذ البداية فى خطة عمله كلها أيضا . ان ماركس ما كان بمستطيع أن يعرف عندما بدأ يكتب « رأس المال » ، اللهم الا اذا كان قد اكتشف وحده وأبقى اكتشافه لنفسه ، ان اقتصاديات الرأسمالية ستنحرف ، قبل أن ينتهى من مؤلفه بمدة ، عن النظريات التقليدية التى أخذها ، هو ومعظم معاصريه ، قضية مسلما بها باعتبارها وصفا صحيحا لطريقة عمل الرأسمالية فى خطوطها الرئيسية وللقوانين التى تتحكم فى انتاج الثروة وتوزيعها فى ظل الظروف الرأسمالية . اذ ما كان فى وسعه أن يعرف أن نظامه لم يصبح نقدا للتعاليم التقليدية المسلم بها يؤدى الى نتائج مختلفة اختلافا جذريا ، كما كان يقصد وانما أصبح صرحا قائما بذاته لا صلة له « بالاقتصاد السياسى » الرأسمالى

فى صورته الجديدة التى أضفاها عليه أصحاب فكرة المنفعة الحدية من الانجليز والنمساويين . وما كان بمستطيع أن يعرف أن ما كتبه بوصفه سردا لحقائق لا جدال فيها ، يسلم بها هو وخصومه على السواء ، سيبدو بعد اذ ينفصل عن الاقتصاد التقليدى ، أفكارا ماركسية متميزة — كما حدث فى حالة نظرية القيمة فى العمل .

ولكن ماركس ، بعد اذ صاغ نظريته العامة على أسس استمدها من ريكاردو وأتباعه ، وجد نفسه غير قادر البتة على مواءمتها بالتطورات اللاحقة للنظرية التقليدية ، أو على هـذه التطورات فى مكانها من الاطار الذى رسمه لكتابته . ولهذا السبب سخر من التطورات فى النظرية التقليدية التى لم يستطع أن يجد لها مكانا فى خطته ، ولم يفعل أكثر من أن تجاهلها.

بيد أن اخفاق ماركس فى استكمال بناء نظامه ينطوى على ما هو أكثر من ذلك . اذ يبدو حقيقة انه ، بعد أن لاحظ بدقة متناهية نمـو الرأسمالية حتى منتصف القرن التاسع عشر ، توقف بعد ذلك عن كل تقويم واقعى لاتجاه سـير الأحداث الفعلية . وهكذا استمر يعتقد أن البورجوازية الصغيرة ستظل تتفتت ، على أساس أنها تمثل أساليب مهجورة من الانتاج الصغير ، دون أن يعلق أية أهمية على البورجوازية الصـغيرة الجديدة التى يخلقها تقدم الصناعة الكبيرة مع ما تنطوى عليه من زيادة كبيرة فى عدد موظفيها من المديرين والاداريين . ففى « نظريات فائض القيمة » نجده ينتقد ريكاردو لأنه لم يلاحظ « النمو المستمر للطبقات المتوسطة التى تقف بين العمال من ناحية وأصحاب الأراضى من ناحية أخرى » ، ويشير الى أن نمو هذه الطبقات « يثبت دعائم أمن العشرة الآلاف شخص الذين فى القمة وقوتهم » . بيد أنه يصف هذه العناصر النامية فى المجتمع بأنها « تعيش فى الغالب مباشرة على دخول تقع على عاتق

القاعدة العمالية » من البنيان الاجتماعى . وبعبارة أخرى يعتبرها مجرد عناصر تستولى على جزء من فائض القيمة وليست عناصر تساهم ايجابيا فى الانتاج . ويتفق ذلك بطبيعة الحال مع رفضه أن يعزو الى عمل الرأسماليين العاملين صفة خلق القيمة ؛ ولكن هذا الرفض ذاته جعله لا يرى أهمية نمو طبقة متوسطة جديدة تتألف الى حد كبير من عمال مشرفين وفنيين ومديرين فى خدمة الصناعة الكبيرة ، وليس من حملة الأسهم وذوى الدخول الثابتة وحدهم . كما استمر أيضا يتنبأ باختفاء العمل الماهر أكثر فأكثر دون أن يرى مطلقا الى أى مدى تنشأ مهارات جديدة تقوم على تقدم الأساليب الفنية للآلة لتحل محل المهارات القديمة . واستمر يتحدث عن « تزايد شقاء » البروليتاريا حتى عندما كانت مستويات المعيشة تتحسن بوضوح بالنسبة لأغلبية العمال ؛ كما ظل يتنبأ بالقضاء أكثر فأكثر على الرأسمالى الصغير ، بينما كان نمو الشركة المساهمة يخلق فعلا فئة جديدة كبيرة من المستثمرين الصغار الذين كان لهم نصيب فى الانتاج الكبير الذى كان من أكثر الأنواع تقدما .

وهذا يعنى أن ماركس كف عن التفكير بصورة أساسية فى نمو الرأسمالية عندما أكمل كتابة المجلد الأول من « رأس المال » ، وان كتاباته الاقتصادية المتأخرة كانت أقرب لأن تكون مجرد اضافات لما كتبه من قبل منها لأن تكون دراسات مباشرة للأحداث التالية . والواقع أن كتاب « رأس المال » ككل يتناول النظام الرأسمالى كما نما الى حوالى منتصف القرن التاسع عشر ، ويتجاهل فى معظم الأحوال ما حدث له ابان الجزء الأخير من حياة مؤلفه نفسه . وسنعود الى هذه النقطة عندما يحين الوقت للنظر فى جدل « اعادة النظر » الذى أثاره ادوارد برنشتين فى التسعينات من القرن التاسع عشر ، وسنعود اليها ثانية عندما نبحث نمو الماركسية

فى روسيا ابان القرن الحالى . أما ما يهمنا فى الوقت الحاضر فهو ما أسهم به « رأس المال » فى الاحياء الماركسى فى السبعينات والثمانينات من القرن التاسع عشر بعد أن اندثر « الدولى الأول » فى غمرة موجة الرجعية التى ولدّها « كوميون » باريس . لقد كان ما أسهم به ماركس فى هذه المرحلة عملا بعيد الأثر ، ان لم نقل ضخما ، فى اعادة صياغة مجموعة كبيرة من النظريات الاقتصادية الاشتراكية السابقة وترشيدها (rationalisation) ، مع عرض جديد تماما ومعجم للتاريخ الاقتصادى والاجتماعى للرأسمالية ، رفع كثيرا من مكانة النظرية العامة للتطور التاريخى التى يقوم عليها .

وكانت سنوات ماركس الأخيرة ، بعد انهيار « الدولية » فترة من سوء الصحة المتزايدة الذى عرقل عمله بصورة خطيرة رغم زوال المضايقات المالية بما قدم له انجلز من مساعدة سخية . ولما لم يستطع اكمال المجلدين الأخيرين من « رأس المال » بصورة مرضية ، عمد الى العمل بهمة ، كلما استطاع ، فى جمع معلومات جديدة ، خاصة عن روسيا وجنوب شرق أوروبا . فتعلم اللغة الصربية الى جانب الروسية وأبدى اهتماما كبيرا بالمسألة التركية . ودفعه نجاح كتابه فى الأوساط الروسية المثقفة الى تركيز قدر كبير من اهتمامه على روسيا التى تحولت اليها آماله الكبار فى نشوب ثورة قريبة بعد أن صار من الواضح أن تلك الثورة السريعة التى تطلع اليها فى الغرب لن تحدث . ومن بين الكتابات الأخيرة لماركس مقدمة كتبها لترجمة روسية جديدة « للبيان الشيوعى » قامت بها ڤيرا زاسوليخ ونشرت فى جنيف سنة ١٨٨٢ . وفيها أثار ماركس مسألة هل كانت بواقى نظام الشيوعية الريفية فى القرى الروسية يمكن أن تصلح أساسا لبناء اشتراكى جديد بحيث لا يتطلب الأمر أن تمر روسيا بكل مراحل النمو الرأسمالى

التى مرت بها أوروبا الغربية ، وهذا هو ما ذهب اليه معظم زعماء الاشتراكية الروسية . ورغم أن جوابه كان مترددا الا أنه كان مختلفا تمام الاختلاف عما كان لو أنه أجاب على السؤال فى أية فترة سابقة . فقد بدأ بتأكيد أهمية التغييرات الكبيرة التى طرأت على روسيا منذ سنة ١٨٤٨ ، عندما اعتبر « البيان » هذا البلد غير جدير بأن يشار اليه فى وصف سياسة البروليتاريا واتجاهاتها فى الدول الأوروبية المختلفة . ففى سنة ١٨٤٨ كان الرجعيون فى أوروبا قد اعتبروا القيصر رئيسهم واعتمدوا على معونته فى انقاذهم من ثورة البروليتاريا . ولكن القيصر الآن فى سنة ١٨٨٢ ، كما يقول ماركس ، حبيس الثورة فى « كاتشينا » يخشى الاغتيال الذى يهدد حياته ، و « صارت روسيا هى حرس الطليعة للحركة الثورية الأوروبية » . ثم أشار ماركس الى السرعة المحمومة التى تنمو بها الرأسمالية فى روسيا ، بما فى ذلك نمو سريع فى الصور الرأسمالية للممتلكات من الأراضى ، ولاحظ أن جنبا الى جنب مع هذا « يملك الفلاحون أكثر من نصف الأرض ملكية شائعة » .

وبناء على ذلك يقوم التساؤل : هل تستطيع الشيوعية الروسية الريفية ، تلك الصورة التى أصابها انحلال كبير من صور الملكية الشائعة البدائية ، أن تتحول مباشرة الى صورة أعلى من الملكية الشائعة فى الأرض ، أم هل لابد أن تمر أولا بنفس عملية التحلل كما تبدو فى التطور التاريخى للغرب ؟

والجواب الوحيد الممكن فى الوقت الحاضر هو هذا : اذا صارت الثورة الروسية اشارة لثورة الطبقة العاملة فى الغرب ، بحيث تكمل الثورتان كل منهما الأخرى ، يمكن أن تصير الملكية الشائعة الموجودة حاليا فى روسيا نقطة البدء للتطور الشيوعى .

وفى ذلك الوقت أخذت هذه العبارات ، التى طالما رددها الكثيرون ، علـى أنها تنبى عن تأييـد ماركس « للنظرية الشعبية » (Norodnik) ، التى ناقشناها فى فصل سابق ، وعن موافقته على سياسة تركيز المجهـود الثورى الروسى على الفلاحين أساسا ، بل وعن موافقته حتى على الارهاب الثورى الذى جعل القيصر « حبيس الثورة » على حـد قول ماركس . ولم تحتدم ، الا بعد وفاة ماركس ، تلك المعركة الحاميـة التى قامت فى روسيا بين أتباعه والنارودنكيين واقسمت بمقتضاها الاشتراكية الروسية الى ديموقراطيين من دعاة المدنية الغربية من ناحية ، وتلك الحركة الأكبر منها بكثير التى قامت على جهود المثقفين لاستثارة المشاعر الثورية بين كتل الفلاحين .

وقد توفيت زوجة ماركس ، التى كان شديد التعلق بها ، فى السنة التى ظهرت فيها هذه المقدمة ، وكانت وفاتها بمرض السرطان ؛ وأصيب ماركس نفسه بمرض خطير لم يشف منه فى الحقيقة قط . ومات فى العام التالى ، تاركا وراءه انجلز يحمل رسالته اثنتى عشرة سنة أخرى .

وكثيرا ماثار الجدل حول مسألة الى أى حد كان انجلز مجرد صديق لماركس وتلميذه المخلص ، والى أى حد قام بدور مهم فى تكوين مايعرف فى كل مكان باسم الماركسية ، والى أى مدى كان دوره مهما فى هـذه الحالة . ان انجلز نفسه كان يسلم بالزعامة لماركس وعزا اليه الفضـل فى النصيب الأساسى فى وضع مذهبهما المشترك . وواضح أن هذا صحيح فى ميدان الاقتصاد النظرى ، برغم ان انجلز كان قد كتب فى سنة ١٨٤٣ تلك المقالة الضافية التى دفعت ماركس الى دراسة النظرية الاقتصادية التقليدية ونقدها .. فماركس ، وليس انجلز ، هو الذى كون ، من مواد استمدها من آدم سميث وريكاردو ومن نقادهما المناهضين للرأسمالية السابقين ،

ذلك الصرح الضخم من النظريات الاقتصـــادية الاشتراكية التى تستغرق القسم الأكبر من مجلدات « رأس المال » الثلاثة . ويبدو ان ماركس أيضا هو صاحب الفضل فى تكوين المفهوم المادى للتاريخ على أساس دراساته الهيجيلية السابقة فى التطور الاجتماعى ؛ ولكن تحديد نصيب كل منهما وحده فى هذا الميدان أصعب بكثير ، لأنهما كانا يعيشان ويعملان يوميـا سويا طوال القسم الأكبر من الوقت الذى تكون فيه هـــذا الجزء من نظريتهما المشتركة . وليس أمامنا ، بصفة عامة ، الا أن نسلم بمـا يذكره انجلز فى ذلك من أن ماركس هو صاحب النصيب الأكبر ؛ ولكن نصيب انجلز كان على الأقل كبيرا . كما يتبين بوضوح ما كتباه سويا عندما كانا يوضحان أفكارهما . بيد أن ماركس هو الذى أضفى على هذا الجزء من المذهب شكله النهائى .

ولا جدال فى أن انجلز كان له بعد سنة ١٨٤٨ نصيب ضخم فى الأعمال التى حاولا أن يطبقا فيها مفهومهما المادى عن التاريخ على تحليـل القوى التى أدت الى هزيمة الحركة الثورية الأوروبية ؛ ولابد من أن اعتبار نصيب انجلز فى ميدان النقد السياسى الاقتصادى هــذا مساويا لنصيب ماركس تماما . والواقع أن الاثنين كانا يقفان على قدم المساواة فيما يتعلق ببحث التطورات المعاصرة كما تثبت مراسلاتهما بما فيه الكفاية .

وكانت الأمور العسكرية تجذب انجلز دائما ، ومن ثم كان ماركس يلجأ اليه فيما يتعلق بها . ولكن الميدان الرئيسى الذى كانت الزعامة فيـه لانجلز بلا نزاع هو العلوم الطبيعية وتطبيق الأسلوب الجدلى عليها . ولم يكتب ماركس نفسه شيئا تقريبا عن المنهج ، بعد أن اكتملت صورة نظريته العامة فى ذهنه ، باستثناء ماكتبه فى مقدمة « نقد الاقتصـــاد السياسى » حيث شرح كيف وصل الى طريقته فى تناول المســائل الاقتصـــادية

والاجتماعية . أما انجلز فقد كتب كثيرا فى الموضوع ، فى سلسلة المقالات التى أعيد نشرها فى صورة كتاب تحت عنوان « نقد دورنج » وفى غيرها — و خاصة فى المؤلف الذى نشر بعد موته بكثير بعنوان « جدليات الطبيعة » . ولم يكن هناك اهتمام كبير بكتاباته فى هذا الموضوع ابان حياته : بل ان الجزء الأخير من « نقد دورنج » نقل من القسم الرئيسى من صحيفة « ڤورڤارتس » التى تصدر فى ليبزيج الى ملحق علمى خاص بعد أن وجّه نقد شديد الى المقالات السابقة داخل صفوف الحزب الديموقراطى الاشتراكى الألمانى ، على أساس أنها مقالات فوق مستوى معظم قراء الصحيفة وان أهميتها العامة لا تستحق المكان الذى تشغله من الصحيفة . ولم تحظ كتابات انجلز عن « الجدل » وعلاقته بالعلوم الطبيعية بالتقدير الا بعد ذلك بكثير — بوجه خاص بعد أن وضعت ثورة سنة ١٩١٧ الروسية أمام البلشفيك المنتصرين مشكلة اقامة مجتمع جديد بأكمله على أسس ماركسية وأثارت مشكلة الأساس النظرى للنظام الجديد على نطاق ميدان المعرفة البشرية بصورة عملية ملحة . وخارج روسيا أيضا دفع التقدم العلمى السريع ، وخاصة فى فنون الحرب ، وزيادة الوقع القوى للعلم على كل جانب من الحياة الاجتماعية ، العلماء الى العمل بهمة أكثر فأكثر — وان لم يكن بعمق دائما — على العلاقة بين العلوم الطبيعية وبناء الفكر البشرى والأنظمة البشرية بأكمله ؛ وكان من الطبيعى أن يرغب العلماء الذين اعتنقوا الاشتراكية فى اكتشاف فلسفة للعلم تتفق مع معتقداتهم الاشتراكية . فالماركسية تنطوى على جاذبية خاصة بالنسبة لعلماء الطبيعة لأنها تعلن أنها تحبذ تطبيق الأسلوب العلمى فى الميدان الاجتماعى ؛ وكثير من العلماء الذين كان أول اتصالهم بالماركسية على أساس انها مذهب اجتماعى أو سياسى استطردوا فى البحث فى امكان تطبيقها على العلوم

الطبيعية نفسها . ولذا ظهرت من جديد كتابات انجلز العلمية ، التى طال اهمالها ، وعاد معها « الجدل » الذى كان فى الغرب قد تراجع الى الصورة الخلفية للفكر الاشتراكى ، ان لم يكن قد نبذ تماما .

ولا يشغل الحديث المباشر عن العلوم الطبيعيـــة ، أو « الجدل » فى علاقته بها ، الا جزءا من كتاب « نقد دورينج » . فهو يتضمن قسما طويلا عن « الاقتصاد السياسى » ، أسهم فيه ماركس بفصل ، كما يضم أيضـا قسما ضافيا عن تاريخ الاشتراكية وعن النظرية الاشتراكيـة . والقسم الاقتصادى مقدمة سهلة القراءة للنظرية الاقتصـادية الماركسية ، ويضم فصلا هاما يرد فيه انجلز على ما يؤيده دورينج من أن العوامل السياسية ، وليست العوامل الاقتصادية ، هى القوى المحركة فى التاريخ ؛ كمـا أن القسم الخاص بالاشتراكية يتضمن خلاصة بسيطة ممتازة للمفهوم المادى . ومعظم الاشارات الى العلوم الطبيعية تأتى فى الفصول الأولى التى يوجه فيها انجلز هجوما مباشرا ضد فلسفة دورينج ، وهى مزيج من الميتافيزيقية والوضعية مع بعض التأثرات الهيجيلية غير المهضومة هضما تاما . ثم تعود ثانية فى الفصول التى يجيب فيها انجلز على الهجوم الذى وجهه دورينج الى ماركس الى استخدامه للأسلوب الجدلى والمصطلحات الجدلية .

والواقع ان مايريد انجلز أن يثبته فى هــذه الفصــول هو أن العلوم الطبيعية جدلية بالضرورة لأن مايهمها ليس دراســة الأشياء الاستاتيكية باعتبارها مستقلا بعضها عن بعضها الآخر ، ولكن دراسة الحركة والتفاعلات. وعندما تدرس الأشياء باعتبارها استاتيكية ومنفصــلا بعضها عن البعض تستبعــد المتناقضات ، والسبب فى ذلك هو بالذات أن هــذا النوع من الدراسة يتناول مجردات . وبمجرد النظر الى هذه الأشياء من زاوية القوة والحركة وعلى أنها تؤثر فى أشياء أخرى وتتأثر بها ، أو على الأصح تؤثر

فى قوى وحركات أخرى وتتأثر بها ،يحدث ما يطلق عليه انجلز«متناقضات» فى كل خطوة ؛ لأن كل شىء يكون فى عملية صيرورة الى شىء لم يكنه . هـذا فضلا عن أن كلا من العلوم الطبيعية والرياضة يتيح لنا أمثـلة عن « المتناقضات » التى اتخذ منهـا الناس قاعـدة لاستخدام قوى الطبيعة . ويذهب انجلز ان رياضة التكامل والتفاضل كلها ، وهى أساس الرياضيات العليا وعلم الطبيعة الرياضى ، تقوم على التناقض القائل بأن كمية صغيرة من أى شىء — صغيرة الى حد يجعلها مما يمكن اغفالها — تساوى صفرا. ويقول أيضا ان التصنيف الكيمائى يمدنا بأمثلة يتبين فيهـــا أن أساس الفروق النوعية كمى ؛ لأن الجواهر التى تختلف بعضها عن البعض اختلافا تاما وجد أن الفرق بينها يكمن فى عدد الذرات التى تتكون منها فحسب ، دون أى تغيير فى النسب . ثم يستعين انجلز هنا بالاناء الذى يغلى فيـه الماء ، كما استشهد به الكثيرون بعده ، لتأييد وجهة النظر القـائلة بأن الاختلافات النوعية يمكن تحويلها بالتحليل الى اختلافات كمية ، وهكذا .

ولم يدع انجلز بطبيعة الحال أن الأسلوب الجدلى قد ابتكره هـو أو ماركس ، أو هيجل ، بل على النقيض من ذلك أصر على ان الطريقة التى يمليها الادراك الطبيعى السليم فى التفكير فى الحقائق الواقعة ، باعتبارها متميزة عن المجردات ، هى التفكير جدليا ، لأن هذا الأسلوب من التفكير تفرضه على الناس القوى الحقيقية التى لابد لهم من التعامل معها . وكل ما ادعى به لنفسه ولماركس هو انهما ، وقد بدآ من أشياء حقيقية وليس من مجردات ، طبقا الأسلوب الجدلى بنجاح فى دراسة التاريخ والمجتمع وتخلصا من الطرق « الميتافيزيقية » فى معالجة هذه الموضوعات . وكان « الجدل » الذى طبقاه بطبيعة الحـال « ماديا » — وانجلز يعنى بذلك أساسا انهما بدآ بالأشياء فى ذاتها وليس بأفكار عنها ، كما فعل هيجـل

و « المثاليون » كلهم من قبل . ولكنــه لم يكن « ماديا » بالمعنى القديم للمصطلح الذى يوضع بمقتضاه العقل والمادة متعارضين بوصفهما جوهرين مختلفين ؛ بل مادية تخلصت من هذا الازدواج واعتبر فيها « العقل » ، باعتباره شيئا متميزا عن « الفكرة » ، جزءا من الطبيعة تحكمه قوانينها . وقد ناقشنا معنى هذا النوع من «المادية» فى المجلد الأول من هذا الكتاب، عند الحديث عن المفهوم المادى للتاريخ ؛ ولا داعى لاعادة ماقلنا من قبل . ان ما يهمنا هنا هو أن انجلز يذهب ، فى التجائه الى الأسـلوب الجدلى ، الى أنه انما يستمده من الأشياء لا يضفيه عليهـا . فهو ليس ، على حد قوله ، شيئا خلقه عقل أى انسان خلقا حرا : انه شىء يستطيع الملاحظ أن يراه بنفسه اذا لم تحجب المثالية بصيرته ، ويستطيع أن يثبتــه بواسطة تطبيق القوانين التى يكتشفها بمساعدته على قوى الطبيعة . ويقول انجلز : « ان الجدل ليس الا علم القوانين العامة للحركة والنمو فى الطبيعةوالمجتمع البشرى والفكر . »

وأفضل ما يصور لنا الطريقة التى استخدم بهـا انجلز أسلوبه الجدلى فيما يتعلق بالدراسات الاجتماعية هو الفصول الثلاثة التى يرد فيها على تأكيد دورينج ان العـوامل السـياسية هى التى تلعب الدور الرئيسى فى تشكيل التاريخ البشرى . ويذهب انجلز الى أن هذا التأكيد يبدو بالتحليل انه يعنى ان مفتاح النمو التاريخى انما يكمن فى ممارسة بعض الناس للقوة بقصد اخضاع آخرين . ويقول انجلز ان القـوة لا يمكن أبدا أن تكون أكثر من وسيلة ، والهدف من استخدامها هو تحقيق فوائد اقتصـادية . ولنضرب على ذلك مثلا بحالة الرق : لقد كان أسرى الحـروب يقتلون ، ولا يستعبدون ، الى أن نما موقف ينطوى فيه استعبادهم للقيام بأعمـال انتاجية على ميزة اقتصادية . فقد كان الرق ضروريا فى وقت من الأوقات

لتنمية قوى الانتاج . « يجب ألا ننسى أبدا أن نمونا الاقتصادى والثقافى والفكرى كله يفترض سبقا وضعا كان الرق فيه ضروريا ويسلم به الجميع ... وعندما تتناول هذه المسائل بالفحص نجد أنفسنا مضطرين الى القول — رغم كل ما يبدو فى ذلك من تناقض والحـاد — بأن ظهور الرق فى ظروف ذلك الوقت كان خطوة كبرى الى الأمام . »

وانجلز هنا يعارض أولئك الاشتراكيين ، بما فيهم «يوجيه دورينج» ، الذين حاولوا اثبات الاشتراكية على أساس من القيم المطلقة . فهو يذهب الى انه ليس هناك مثل هذه القيم : فجميـع القيم نسبية لظروف الزمان والمكان . وليس الرق وحده ، بل رق الأرض والعمل المأجور أيضا ، كل منهما بدوره ، يعتبر تقدما كبيرا فى وقته . وبالمثل كان القضاء على الملكية الشائعة البدائية فى الأرض تقدما كبيرا ، لأن ذلك كان وسـيلة لجعـل الأرض أكثر انتاجا . ولم يتم هذا مطلقا عن طريق قوة استخدمتها طبقـة من المضطهدين ضد من يزرعون الأرض ، بل عن طـريق ادراك المزارعين أنفسهم أنهم يستطيعون تحسين حالهم بالتخلص من قيود الجماعيةالبدائية.

ويذهب انجلز الى أن الرأى القائل بأن غـزاة سياسيين ، وطنيين أو أجانب ، فرضوا نظما اقتصادية رجعيـة على رعاياهم الخاضعين ، رأى خاطىء تماما . أو على الأصح ، ان ذلك لم يحدث الا استثناء :

« ان الدور الذى لعبته القوة ، بوصفها مقابل النمو الاقتصادى ، فى التاريخ قد صار واضحا الآن . فأولا ، كل قوة سياسية قامت أصلا على أساس وظيفة اجتماعية اقتصادية ، وهى تزداد بقدر ما يتحول أعضـاء المجتمع ، عن طريق اغلال المجتمع البدائى ، الى منتجين خاصين ، وبذلك ينفصلون أكثر فأكثر عن المشرفين على الوظائف العـامة للمجتمـع . وثانيا ، بعد أن تستقل القوة السياسية بنفسها فى علاقتها بالمجتمع وتتحول

من خادمة المجتمع الى سيدته ، تستطيع أن تعمل فى اتجاه من اتجاهين . اما أن تعمل فى اتجاه الحركة الاقتصادية المنتظمة وبروحها — وفى هذه الحالة لا يحدث تناقض بينهما ، بل يسرع النمو الاقتصادى فى خطاه فقط : أو تعمل القوة « السياسية » ضد النمو الاقتصادى — وفى هذه الحالة تنهزم القوة أمامه ، كقاعدة عامة ، باستثناءات قليلة . وهذه الاستثناءات القليلة هى حالات معزولة من الغزو ، قام فيها غزاة برابرة باستئصال سكان بلد ما أو طردهم وأتلفوا قوى انتاجية قائمة أو تركوها تندثر لأنهم لم يعرفوا كيف يستعملونها » .

ثم يقول انجلز : ان هذا ليس هو مايحدث عادة . ففى النمو الداخلى للمجتمعات تتبع القوة السياسية عادة الوظيفة الاقتصادية وتقوم عليها ؛ وفى معظم حالات الغزو الخارجى ، عندما يغزو شعب أقل تقدما من الناحية الاقتصادية شعبا آخر أكثر تقدما ، يضطر المنتصرون الى الأخذ بالأساليب الأكثر تقدما السائدة لدى المهزومين . فالقوى الاقتصادية تستمر فى طريقها عادة : وهى الدليل « العام » الوحيد لفهم التاريخ البشرى خلال جميع مراحله المتتابعة .

ويعنى هذا بطبيعة الحال أن الرأسمالية أيضا كانت خطوة متقدمة على ماسبقها ، وأنها حققت فى وقتها وظيفة مفيدة فى توسيع نطاق وسائل المعيشة . والواقع أن ذلك قد ذكر صراحة ، ويعد جزءا جوهريا من المذهب الماركسى ؛ اذ أن ماركس وانجلز يهاجمان الرأسمالية لا على أنها نظام سيىء فى ذاته ، مهما كان من عنف تنديدهما باضطهادها ، بل لأنها نظام استنفذ أغراضه ، أوفى طريقه بسرعة الى ذلك ، وهى تتحول الى قيد يعوق نمو الانتاج بعد ذلك . ويؤكد انجلز أن هذا الموقف هو مجرد جزء من موقفهما العام نحو الانسان والطبيعة . فالحقيقة المطلقة فى عالم المعرفة

ليست مما يمكن الوصول اليه : وكل « الحقائق » ليست سوى أقرب ما يمكن الوصول اليه من الحقيقة فى مرحلة بذاتها من تطور معرفة الانسان . فهى ما سمى فيما بعد بالحقائق « العملية » : وقيمتها تكمن فى انها ، برغم قصورها ، تجعل فى وسع الناس استخدام قوى الطبيعة ، بما فى ذلك الانسان نفسه ، لما فى مصلحة تحسين معيشتهم . وتنطوى جميع « الحقائق » على عنصر من « التناقض » بسبب قصورها ؛ ولكنها لحسن الحظ مما يمكن اعادة النظر فيه وتحسينه ، بحيث يبنى كل جيل فوق ما حققته الأجيال السابقة عليه .

وعندما يعبر انجلز ، وبالمثل ماركس ، عن سخريته بالاشتراكيين الذين يعلنون أنهم يقيمون خططهم على أساس من مبادىء أخلاقية مطلقة ، ويندون بالتاريخ البشرى الماضى بأكمله لأنه لم يحقق مثلهم العليا ، فان مايعنيه هو أنه لكل مكان وزمان طريقته الخاصة به التى تعد أفضل الطرق العملية الممكنة فى تناول مشاكله الجارية ، والحلول الحقيقية الوحيدة هى ماتسمح به الظروف القائمة من حلول لم تبلغ حد الكمال . بيد ان انجلز كان يعتقد ، وماركس بطبيعة الحال أيضا ، أن تقدم الأساليب الفنية فى الانتاج قد وصل فعلا ، لأول مرة فى التاريخ ، الى نقطة لم يعد استمرار الاضطهاد الطبقى عندها ضروريا . فأخيرا صار من الممكن ، فى اعتقادهما، انتاج مايكفى حاجات جميع الناس اذا أزيلت القيود التى يفرضها الاحتكار الرأسمالى على الانتاج . وفى هذه الناحية كان ماركس وانجلز نفساهما « طوبيين » ؛ لا بمعنى انهما من دعاة حقوق أو مطالب مطلقة ، ولكن لأنهما غاليا فى تقدير مدى التقدم الذى جعلته الثورة العلمية ممكنا فى الانتاج فى المستقبل القريب من الناحية العملية .

وتفسر « نسبيتهما » عداءهما ، الذى ظهر فى « نقد دورينج » كما فى « نقد برنامج جوتا » الذى كتبه ماركس ، نحو « المساواة » بوصفها نداء

اشتراكيا . ويقول انجلز انه من الواضح ان الناس غير متساوين فى قدراتهم الانتاجية فالمعنى الوحيد المعقول عندهما « للمساواة » كمطلب هو عدم وجود التمييز المصطنع . و « الطبقة » تؤدى الى مثل هذا التمييز، ومن ثم يجب القضاء عليها الآن بعد اذ لم يعد تنظيم الانتاج فى حاجة اليها ، وصارت فى الحقيقة عقبة فى وجهه . هذا بالاضافة الى أن الفروق فى المكافأة يمكن تضييقها عندما يصبح تدريب الناس على الأعمال الماهرة وظيفة اجتماعية يقوم المجتمع بدفع نفقاتها وليس الأفراد ، اذ فى هذه الحالة لا يعود للشخص المدرب الحق فى المطالبة بعائد أكبر على أساس زيادة الانتاج التى نجمت عن تدريبه . ولكن حتى عندئذ لا يعنى ذلك «مساواة» ، لأن الناس تختلف فى قدرتها ونشاطها كما تختلف فى المهارات المكتسبة .

وقد اشتد الاقبال على هذا الجزء من كتابات انجلز ، الذى تجاهله الناس فى وقته ، عندما اضطر الروس الى مواجهة المشاكل الفعلية فى بناء مجتمع جديد على أساس من الملكية والسيطرة الجماعيتين .

وسنتحدث باستفاضة أكثر عن ذلك عندما نتعرض لمناقشة التفسير الشيوعى للماركسية فى مجلد تال من هذا الكتاب . وسنرى عندئذ انجلز وهو يحتل المكان اللائق به بوصفه شريك ماركس الذى يقف معه على قدم المساواة تقريبا فى خلق « الاشتراكية العلمية » . بيد أنه بدا فى عهده هو أقرب لأن يكون تابع ماركس ومفسره أكثر منه مفكرا أصيلا كما هو حقيقة ، وقد كان لموقفه هو ، الذى تعمد فيه انكار ذاته فى كل ما يتعلق بماركس ، أثره بطبيعة الحال فى تأييد هذه النظرة الى جهوده .

وأخيرا ، لابد لنا من أن نتساءل من أى نوع من الرجال كان هذان الرجلان اللذان اكتسحا ، للخير أو الشر ، جميع الاشتراكيات السابقة

وفرضا مفهومهما الخاص على القسم الأكبر من اشتراكية أواخر القرن التاسع عشر والقرن الحالى ؟ من الواضح انهما كانا يعاملان خصومهما من أصحاب النظريات بتعال وبلا تسامح كما يتبين من كتاباتهما العامة ومن مراسلاتهما الخاصة . فهما ، اذ اعتقد أنهما اكتشفا المفتاح لفهم التاريخ البشرى ، ومن ثم لهداية الجنس البشرى فى الصراع المعاصر ، كانا شديدى الازدراء لمفكرين ذوى نيات طيبة بدوا فى نظريهما غارقين فى خضم ميتافيزيقى ميئوس منه ، أو أنهم مدفوعون بنياتهم الطيبة وحدها دون أية معرفة بالقوى التى تشكل النمو الاجتماعى فعلا . وكانا بالاضافة الى ذلك على استعداد تام لتوجيه تهمة الغش الى كل من يجرؤ على نقد عملهما ، كما كانت لديهما عادة تجريح الخصوم فى أثناء المناقشة ، وهو تقليد ألمانى كان قد أصبح غريبا الى حد بعيد عن أساليب التعبير فى المناقشات العلمية فى بريطانيا ، بل وحتى فى فرنسا ، فى القرن التاسع عشر ، وأن كان تلامذتهما من الروس أخذوا عنهما هذا التقليد وساروا فيه الى حد أبعد بكثير . وكان ماركس ، بصفة خاصة ، عرضة الى حد ما لذلك الضعف الذى يتسم به المنفيون عادة — وهو الضعف الناجم عن الشعور الدائم بعدم الاستقرار الذى يزيده الفقر وسوء الصحة حدة . فطوال السنوات التى قضاها فى لندن وبرغم كل دراسته للظروف فى انجلترا ، لم يقترب قط من فهم الأساليب البريطانية فى التفكير والعمل ، بله قبولها . ولقد فهم الفرنسيين أكثر بكثير ، ولكنه لم يحبهم . فقد ظل ألمانيا خالصا يعتقد بصورة نهائية أن الفكر الألمانى وحده هو الفكر العميق حقيقة ، وأن رسالة ألمانيا — ألمانيا الاشتراكية الجديدة — أن تتولى قيادة الثورة الاشتراكية المقبلة . اما انجلز فكان أقرب بكثير من ماركس الى فهم الانجليز ، لأنه كان مضطرا الى التعامل معهم وأن يعيش بينهم ، كما كان

فضلا عن ذلك يتمتع بمزاج منبسط أكثر من ماركس بكثير . ولكن عندما يتعلق الأمر بالدفاع عن ماركس ضد أى شخص يجرؤ على نقده أو معارضته ، كان انجلز على استعداد تام لأن يبز صديقه فى التشنيع ، كما كان على استعداد بقدر لا يقل عن ماركس مطلقا لأن يصف خصومه بالغباء المطبق أو يعزو اليهم دوافع دنيئة .

لقد كان ماركس يتمتع بمزاج رجل العلم . فكان ينفر حقيقة من الاعلان عن نفسه ومن أى دعاية لشخصه ، باعتباره متميزا عن أفكاره. وقد تنازعته المشاعر عندما حاول انجلز أن يقوم بدور وكيل دعايته ؛ لأنه كان يتلهف على نشر أفكاره بقدر ما كان ينفر من الاعلان عن شئونه الخاصة . وكان انجلز أكثر تحملا ومرونة . اذ كان رجلا قويا صحيح الجسم بينما ندر أن كان ماركس ، برغم قوة بنيانه ، فى صحة طيبة . وكثيرا ما تعرض للأمراض الخطيرة . وكان ماركس شديد التعلق بزوجته وعائلته ، ولذا كان لا يتحمل الفقر بروح طيبة : أما انجلز ، الذى كان كريما الى أقصى حد ، فلم يتعرض لمضايقات العوز ، وان كان قد اضطر أن يتحمل وطأة عمل مضن لا يلائمه سنوات طويلة .

وبرغم كل ما بينهما من عدم تشابه ، فانهما كانا يؤلفان مشاركة جديرة بالاعجاب . فقد بذل انجلز مجهودا كبيرا فى توجيه دراسات ماركس نحو الواقعية وبعيدا عن المجردات التى تبدو فى ثوب قيم عليا . وكان انجلز هو الذى دل ماركس كيف يبنى اقتصادا سياسيا اشتراكيا جديدا على أسس من الاقتصاد التقليدى ، وكيف يستعمل الكتب الزرقاء الانجليزية فى توضيح نظريتهما المشتركة عن النمو الاجتماعى والاقتصادى . ومن المؤكد انه لولا تشجيع انجلز — حتى بصرف النظر عن مساعداته المالية — ماكان ماركس ليستطيع كتابة « رأس المال » قط ، أو أن يترك الأثر الضخم الذى تركه فى الحركة الاشتراكية فى عهده .

بيد ان انجلز كان مفكرا مجتهدا ولكنه لم يكن مفكرا عميقا . وكان لديه الكثير من الأفكار ، ولكنه كان قمينا بأن يضل طريقه تماما ، كما حدث عندما أكد أن « الأسلحة التى استخدمت فى الحرب الفرنسية البروسية بلغت حدا من الكمال بحيث انه لم يعد من الممكن حدوث أى تقدم جديد له آثار ثورية ... » وأن « جميع التحسينات المقبلة ستكون الى حد يزيد أو ينقص غير مهمة فى معارك الميدان » (نقد دورينج) . لقد كان انجلز متعجلا فى أحكامه ويقتنع بأفكار كاملة دون أن يزعج نفسه بفحصها بدقة . وفى حياة ماركس كان انجلز ماركسيا أكثر من زميله : اذ لم يبدأ ، الا بعد وفاة ماركس ، فى التفكير لنفسه فى الأمور التى كان قد تعود أن يطلب الرأى فيها من زميله ؛ بحيث أنه بعد موت ماركس اعترف، مثلا ، بأن للعوامل غير الاقتصادية أثرا من مرتبة ثانوية فى تشكيل التاريخ أهم بكثير مما كان يعترف به هو وماركس من قبل ؛ وكذلك استطاع ، فى المسائل العملية ، أن يوائم بين أفكاره والنمو الفعلى للديموقراطية الاشتراكية الألمانية رغم انحرافها الواضح عن النمط الذى أراد هو وماركس أن يفرضاه عليها منذ برنامج جوتا . لقد كان انجلز يتمتع برصيد ضخم من الحماسة ، ولكن نصيبه من الاحساس بصعوبة التفكير المستقيم كان أقل مما لدى زميله العالم .

وقد كان مفهوم الاشتراكية بوصفها علما — علم الاجتماع — بالنسبة لكل من ماركس وانجلز من الأهمية بمكان أول . وبرغم أنهما كانا يزدريان أوجست كونت ، فانهما شاركاه تماما فى وجهة نظره ، التى استمدها من سان سيمون ، وهى ان المهمة الأساسية للقرن التاسع عشر هى تطبيق الأسلوب العلمى ، الذى حقق تلك المعجزات فى مجال قوى الطبيعة، على المجتمع البشرى ، وأن يشيد « علم مجتمع » جديد يكون بمثابة

اللمسات الأخيرة « لموسوعة العلوم » ، ويجعل كل فلسفة ميتافيزيقية غير ضرورية بطرد التفكير القبلى (سـابق على التجـربة) (a prior.) من آخر معاقله . ومثل كونت أيضا ، رأيا أن التاريخ هو مصدر المادة التى يتكون منها هـذا العلم الأخير الذى يعتبر أرفع العلوم . ولكنهما اعتبرا كونت دجالا لأن « علم الاجتماع » الذى جاء به يقوم على أسس سيكلوجية وليس على دراسة واقعية للنمو الاقتصادى ، ولأن مفهومه عن دورى « النظام » و « التقدم » بدا لهما قائما على أساس « نقيضة » غير صحيحة . لقد كانا أولا وقبل كل شىء ثوريين : بينما لم يكن كونت كذلك بأية صورة من الصور . وكان يرى ان المفتاح لفهم الأحـداث الاجتماعية المعاصرة ولتفسير ماضى الناس هو التضامن الاجتماعى ، بينما رأى انجلز وماركس أنه الصراع الطبقى .

ففى الماركسية حلت « الطبقة » محل « الفكرة » الهيجيلية بوصفها المفتاح الأساسى لفهم التاريخ . وقـد كوّن ماركس وانجلز مفاهيمهما الأساسية فى وقت بدا فيه ان الوظيفة الأولى للنمو الاقتصادى السائد هى تدمير المنتج الحرفى الفرد واستبداله بكتلة من عمال المصانع الذين كادوا يكونون بلا أى مهارات ويمكن معاملتهم كما لو كانوا وحدات غير متميزة من سلعة : هى قوة العمل . وكان نظام المصانع فى أول عهده يتميز فعـلا بهذه السمة فى كل مكان ظهر فيه : فقد كانت هـذه هى وسيلة التخلص من المهارات الفردية واحلال نوع آخر من المهارة محلها وتخفيض نفقات الانتاج بتحويل العامل الى مجرد شىء ملحق بالآلة ذات القـوة الذاتية الجديدة . فقـد كانت الميزة الرئيسية لهـذه الآلات بالنسبة لرأسماليى « الثورة الصناعية » هى أنها جعلت فى حيز الامكان أن يكون استخدام العمل غير الماهر كلية تقريبا غزير الانتاج . وقد تنبـأ ماركس ، عن طريق

التعميم على أساس مارآه وما قرأه فى الكتب الزرقاء عن نظام المصانع الناشىء ، بأن عملية تحويل الانسان الى سلعة هذه ستسير فى الشوط الى ماهو أبعد من ذلك مع تقدم الرأسمالية أكثر ، حتى يتحول جميع الأجراء الى كتلة غير متميزة من قوة العمل المجردة . ولكن قبل أن يموت بوقت طويل — بل وقبل أن ينشر « رأس المال » بوقت طويل — كانت هذه الصورة للرأسمالية قد أصبحت غير صحيحة بشكل خطير فى أكثر المناطق الصناعية تقدما ، وبخاصة فى الصناعات الهندسية والصناعات التى تنتج السلع الرأسمالية . بيد أن ماركس لم يقم بأية دراسة مباشرة مطلقا للظروف الصناعية المتغيرة فى بريطانيا العظمى بعد الأربعينات من القرن التاسع عشر ، كما أن النتائج التى انتهى اليها من أبحاثه السابقة ، التى حثه انجلز على القيام بها ، استمرت بعض الوقت صحيحة الى حد كبير بالنسبة للبلاد التى تحولت الى الانتاج الآلى بعد بريطانيا العظمى بوقت طويل .

ومن ثم لم يحدث قط ما حمل ماركس على اعادة بحث النتائج الأولى التى وصل اليها فيما يتعلق بالاتجاهات النامية للانتاج الرأسمالى فى تأثيرها على العمال ، واستمر يفكر فى الطبقة العاملة على أنها أساسا مكونة من عمال المصانع غير المهرة فى صورة كتلة فقدت انسانيتها تقف فى مواجهة كتلة أخرى فقدت انسانيتها من رأس المال المركز . وقد جعله ذلك يسىء بشكل خطير فهم ما يحدث بالنسبة للنقابات البريطانية التى كان يحاول بناء « الدولية الأولى » بمساعدة زعمائها . فقد رأى فى نقابيتها الحرفية ظاهرة رجعية ، بينما كانت فى الحقيقة انعكاسا لتغير فى طابع الانتاج واستباقا لتميز متزايد فى المهارات والأعمال ، ودليلا ضد تحول البروليتاريا بأكملها الى طبقة متجانسة من الضحايا الذين يرزحون تحت وطأة شقاء متزايد . وكان يجب على انجلز ، بما لديه من معرفة أكثر عن الصناعة ، ان

يصحح وجهة نظر ماركس هذه ، ولكنه لم يفعل قط : بل الواقع أنه لم يبد ، طوال حياة ماركس ، ادراكا أكثر من صديقه للقوى الجديدة التى ولدها التغير فى الأساليب الفنية ، والتى جعلت الصناعات المعدنية تحتل مركز القيادة فى النمو الرأسمالى بدلا من صناعات النسيج .

بيد ان هذا القصور فى فهم الموقف لم يقف عائقا دون انتشار الماركسية ؛ بل على النقيض من ذلك جعله أيسر قطعا ، لا فى بريطانيا العظمى ، ولكن فى البلاد التى كانت متخلفة عنها . وأهم مافى ذلك أنه جعل الماركسية ملائمة للمقتضيات الذهنية للعمال الصناعيين فى المناطق التى تعرضت لغزو المشروع الرأسمالى الذى بلغ درجة كبيرة من النمو دون أن تمر بالمراحل المتوسطة التى مرت بها الصناعة البريطانية . فكانت الماركسية ملائمة تماما للأوضاع فى ألمانيا فى السبعينات والثمانيات من القرن التاسع عشر ؛ كما كانت ملائمة ، أكثر حتى من ذلك ، لذلك القطاع الصغير من الاقتصاد الروسى الذى بلغ درجة كبيرة جدا من التصنيع الآلى ، حتى سنة ١٩١٧ . وتفسر هذه الفروق ، جزئيا ، لماذا صارت الماركسية انجيل القسم الأكبر من الاشتراكية فى القارة بينما أخفقت فى التأثير بصورة مماثلة على بريطانيا العظمى .

فالماركسية اذن كانت تحليلا قويا بعيد الأثر لظروف الانتاج الرأسمالى فى مرحلة بذاتها من نموه ؛ ولها بعض الحق فى الادعاء بأنها « علمية » فى حدود كونها قامت على دراسة طريقة عمل الرأسمالية فعلا الى منتصف القرن التاسع عشر . ولكن بمجرد أن كف ماركس عن كتابة التاريخ الاقتصادى والاجتماعى وتحول بدلا من ذلك الى الاقتصاد النظرى ، لم يعد يسلك مسلك العالم الذى يدرس الوقائع ، وبدأ يضع النظريات ويحيك خيوطها فى رأسه بطريقة غير علمية الى حد كبير ، بل وميتافيزيقية.

لقد كان صرح الاقتصاد التقليدى بأكمله ، اقتصـــاد ريكاردو وخلفائه المباشرين ، قائما على استنتاجات من قضايا مجردة : لقد كان بناء منطقيا يدين بما حظى به من قبول الى تشابه ظاهرى بينه وبين وقائع اقتصاديات السوق ، ولكنه لم يقم على أى استقراء لهـذه الوقائع ، كمـا لم تثبت صحته على أساسها . وقد أخذ ماركس هذا النظـــام ، الذى قام على الأسلوب الاستنتاجي البحت ، جملة وتفصيلا دون أى ادراك ظاهر لطابعه غير العلمى فى جوهره . ثم أخذ يقيم فوقه وبدلا منـه صرحا استنتاجيا آخر ، فى ثوب تقييم « نقدى » (Critcal) ؛ وقد تبين أن هذا الصرح الجديد أقل قابلية حتى من الأول لأية عملية يمكن التحقق بواسطتها من صحته على أساس الوقائع الفعلية . ان سلامة اقتصاديات ماركس النظرية أو عدم سلامتها قد تكون موضع جدل . وقد يكون صحيحا أنهـا تتسم بالتناسق الداخلى : ولعلها أيضا كانت سليمة منطقيا بوصفها استنتاجات من مجموعة أصلية من الفروض ؛ ولكنها لم تكن مطلقا وبأية صورة من الصور « علمية » بأى معنى مضبوط للمصطلح .

الفصل الثانى عشر

الفوضويون والفوضويون الشيوعيون — كروبوتكين

ان كاتب البحث الخاص « بالفوضوية » فى الطبعة الحادية عشرة من « دائرة المعـارف البريطانية » التى نشرت فى سنة ١٩١٠ هو الأمير بيتر كروبوتكين الذى صار ، بعد موت باكونين ، المنظر الرئيسى لما عرف باسم « الشيوعية الفوضوية » . وقد تحدث كروبوتكين فى مقاله عن الفوضوية بوصفها مذهبا اجتماعيا وعن نموها التاريخى وتعرض لموضـوع العنف وعلاقته بالحركة الفوضوية بصورة عابرة . فقال ان جمهور الناس يعتقدون أن العنف هو جوهر الفوضوية ، وهذا بعيد كل البعد عن الحقيقـة . فأعمال العنف التى قام بها الفوضويون ليست سوى رد على العنف الذى تعاملهم به حكومات هى نفسها تقوم على العنف . « ان جميع الأحـزاب تلجأ الى العنف بقدر مايتعرض نشـاطها العلنى للكبت وتسن القوانين الاستثنائية لجعلها خارجة على القانون . » وكان كروبوتكين يشـير بهذه العبارة الأخيرة طبعا الى القوانين الاستثنائية التى صدرت فى ألمانيـا وفى بعض البلاد الأخرى ابتداء من سنة ١٨٧٨ ، لا ضد الفوضويين وحدهم ، بل أيضا ضد كل أنواع الحركات التى يحكم بأنها تنشر أفكارا ثورية .

وقد أضافت هيئة تحرير « دائرة المعارف » الى مقـال كروبوتكين تعقيبا طويلا . ويتضمن التعقيب سردا لسلسلة طويلة من « الفظـائع الفوضوية » التى أشاعت الذعر ، ابتداء من سنة ١٨٧٨ وطوال الثمانينات، بين حكومات العـالم الغربى وادارات الشرطة فيـه . ولم تكن « الدعاية

بالأفعال » ، وهو ما أطلق على استخدام الاغتيال كسلاح سياسى ، شيئا جديدا فى سنة ١٨٧٨ بطبيعة الحال . فقد كانت منتشرة كالوباء فى روسيا منذ عهد اسكندر الثانى ، الذى بدأ حكمه كمصلح بتحـريره لاقنـان الأرض ثم عاد الى الرجعية والاضطهاد وشرع فى منتصف الستينات يعمل باصرار على استئصال الجماعات الراديكالية بين المثقفين الروسيين . وقد بدأت تلك السلسلة الطويلة من محاولات اغتيـال القيصر التى وقعت فى هذه الفترة بمحاولة كاراكوزوف فى سنة ١٨٦٦ ، وصحبها هجوم على كبار الموظفين الرجعيين . وفى سنتى ١٨٧٧ و ١٨٧٨ حدثت موجة شـديدة من الاضطهاد قوبلت بحملة من الأعمال الارهابية بلغت ذروتها فى سنة ١٨٨١ بموت القيصر ، رغم أنه كان قد عاد الى سياسة أكثر اعتدالا .

أما خارج روسيا ، فبرغم أن أعمـال العنف كانت مألوفة فى كل من اسبانيا وايطاليا ، لم يلعب الاغتيال السياسى للرؤوس المتوجـة ومديرى الشرطة دورا كبيرا . وقد حدث هذا التطور الجديد — الجديد فيما يتعلق بغرب أوروبا — ابتداء من سنة ١٨٧٨ عندما وقعت محاولات لقتل ويلهلم الأول قيصر ألمانيا ، والفونسو الثانى عشر ملك اسبانيا ، وأومبرتو ملك ايطاليا فى نفس الوقت تقريبا . وقد جعلت هـــذه المحاولات فى وسـع بسمارك اقناع الرايخستاج بالموافقة على القوانين المناهضة للاشتراكيـة التى كان يطالب بها منذ بضع سنوات ، كما كانت أيضا هى المناسبة التى صدر فيها المنشور البابوى — (Quod Apostolici Muneris) — ضد الفوضوية والاشتراكية فى نهاية العام .

وقد أوضح رئيس تحرير « دائرة المعارف البريطانية » فى تعقيبه أنه أضـاف قائمة « بالفظائع الفوضوية » الى مقـال كروبوتكين « لتسهيل الأمر بوضع الوقائع فى المكان الذى يتوقع القارىء أن يجدها فيه » —

وان كان قد أضاف أيضا : « ان وجهة نظر الجمهور العـام التى تعتبر المذاهب الفوضوية كلهـا شيئا واحدا تنطوى على خلط فى استعمال المصطلحات الى هذا الحد » — « وهذا الحد » يعنى ان « الفوضويين الفلسفيين » لا يقرون هذه الصلة .

ان عدد الفوضويين الذين اشتركوا بأى نصيب فى الأعمـال التى أضفت على الحركة كلها منذ سنة ١٨٧٨ فصاعدا تلك السمعة السيئة كان دائما صغيرا جدا . فمعظم الروسيين الذين حاولوا قتل القياصرة أو كبار الموظفين الذين قاموا بالاضطهاد لم يكونوا فوضـويين بل « شعبيين » (Narodniks) — أى بعبـارة أخـرى ثوريين تحدوهم روح التمرد الشديد ضد الاضطهاد ويؤمنون بنوع ما من الاشتراكية الزراعية ينميها تمرد الفلاحين . فقد كانوا من أتباع بيتر لافرون أو المنفى شيرنيشفسكى، وليسوا من أتباع نيكاييف أو باكونين . وفى الغرب ، خارج اسـبانيا وايطاليا ، كان القائمون بالاغتيالات يعملون كأفراد أو فى جماعات صغيرة حتى عندما كانوا من الفوضويين . واذا كانت هناك جماعات كبيرة منهم لها يد فى هذه الاغتيالات فى اسبانيا وايطاليا فان ذلك لا يرجع مطلقا الى الفوضوية بقدر مايرجع الى تقاليد لها جذور بعيدة فى تاريخ كلا البلدين.

« فالفوضوية » ، بالمعنى الذى أصبح مألوفا للمصطلح فى الثمانينات — أى الفوضـوية باعتبارها « دعاية بالأفعـال » وسـلاحها الرئيسى الاغتيال — لم تعتنقها كمذهب أية جماعات كبيرة فى أى وقت من الأوقات. بيد أن الفوضويين الذين لم يكونوا قتلة لم يكونوا على استعداد تماما للتنصل من كل صلة بالفوضويين الذين كانوا يقتلون . وأحد الأسباب فى ذلك أنهم ، ومعهم كثيرون غيرهم ممن لم يكونوا فوضـويين ، اعتبروا الاغتيال فى روسيا عمـلا له ما يبرره تماما كرد على الآلام التى تعانيهـا

جماهير الشعب الروسى والأذى الذى يلحق بأى شخص يشترك فى عمل موجه ضد النظام البوليسى القيصرى ؛ وكان من العسير على أولئك الذين يدافعون عن الاغتيال فى بلد ما أن يعارضوه كليـة فى بلد آخـر . ومن الأسباب أيضا أن كثيرا من الفوضويين ممن لم يكونوا على استعداد للالتجاء الى القتـل ، كانوا على استعداد لتبريره نظـريا كوسيلة للاحتجاج على النظام التسلطى كله — أى مقابلة قوة الدولة بوسيلة المقاومة الوحيـدة التى يستطيعها المضطهدون : وكان هذا فى الواقع هو موقف كروبوتكين من الموضوع ، رغم أنه كان من الناحية العملية يعارض بشدة فى سياسة « الدعاية بالأفعال » فى البلاد الغربية على أساس ان الاحتمال الغالب جدا أنها ستؤدى الى زيادة الاضطهاد لا الى تخفيفه .

وقد أخذت « موجة الاجرام الفوضوى » تزداد قوة من سنة ١٨٧٨ فصاعدا . ففى هذا العام أطلقت ڤيرا زاسوليتش (١٨٥١ — ١٩١٩) ، التى كان لها دور بارز فيما بعد فى الحركة الاشتراكية ، النار على تريبوف مدير الشرطة القيصرية الرجعى ، وقد أخلى سبيلها بسبب كراهية النـاس له . وكانت المحاولتان اللتان وقعتا لاغتيال ويلهلم الأول قيصر ألمانيا من تدبير أشخاص لهم بعض العلاقة بالجناح الفوضوى فى الحـركة الاشتراكية . فقد كان اميل هينريخ ماكس هودل ، الذى قام بالمحاولة الأولى «سمكريا» من ساكسونيا صار فيما بعد بائعا للجرائد اليسارية . وكان كارل ادوارد نوبيليخ الذى قام بالمحاولة الثانية بعده بثلاثة أسابيع مثقفا من الطبقـة العليا فى بوسن . ولكن يبدو أن كلا من الرجلين كان يعمل بمفرده تماما دون الاعتماد على أى تنظيم وراءه . اما جـوان أوليفر مونكاس ، الذى حاول قتل ألفونسو الثانى عشر بعد ذلك ببضعة أشهر ، فقد كان صانع براميل من العمال . ويبدو أيضا أنه كان يعمـل بمفرده . ومن غير المؤكد

هل كان أيترو . ى . جونز الز الذى قام بمحاولة مماثلة فى العام التالى له أية صلات سياسية ؛ وعلى أى الأحوال لم يثبت شىء من هذا القبيـل . وكان جيوفانى باسمنتى ، الذى حاول قتـل أومبرتو من المنتمين الى « الدولية » علنا — وهو طباخ بالمهنة ، ولكن لم يمكن اثبات أن القطاع الايطالى « للدولية » كان شريكا فى المحاولة .

اما فى روسيا فكانت حركة الارهاب منظمة أكمـل تنظيم . ولم تكن فى معظمها حركة فوضوية ، وان كان بين صفوفها بعض الفوضويين . فقد انبثقت من التقاليد الثورية للحركة « الشعبية » (Narodniks) ، وتأثرت بشرنيسكفكى بقدر ماتأثرت بباكونين تماما . ويمكن القول بأن أصلهـا المبـاشر يرجع الى « جمعيـة الأرض والحـرية » [1] التى تأسست فى سنة ١٨٦٢ . وقد أصدرت هذه الهيئة بيانا تؤكد فيه حق الثورة وتطالب « بجمعية تأسيسية » تضع دستورا جديدا لمجتمع روسى حر . فقد ظهرت فى أوائل الستينات « بيانات » عديدة مماثلة عندما انتشرت خيبـة الآمال بعد تحرير أقنان الأرض . وعاد الاضطهاد فى روسيا ثانيـة بعـد التمرد البولنـدى . وحدثت انتفاضات متفرقة بين الفلاحين ، تعرف عادة باسم (Buntars) (تعنى كلمة Bunta بالروسية انتفاضة أو تمردا أو عصيانا)، فى الستينات ؛ وقد أخمدت هذه الانتفاضـات بوحشية وسحقت الحركة الثورية تقريبا لفترة ما ، وان كان تيكاييف وبعض المحرضين الآخـرين استمروا يقومون بدعايتهم على نطاق ضيق ، خاصة بين الطلبة .

وبعـد ذلك ظهرت فى أوائل السبعينات حركة « عيشوا بين الناس » التى انتشرت على نطاق واسع وكانت فى معظم الأحوال حركة تلقائيـة ،

---

(١) أو الأرض والارادة ، اذ أن كلمة Volya الروسية قـد تعنى الحرية أو الارادة .

وهى تدعو الى الاقامة بين الناس لتعليمهم والتعلم منهم فى نفس الوقت لتمهيد السبيل للتعبير الثورى ، سواء تطلب الأمر اتمام هذا التغيير بالعنف أم لا . وقوبلت هذه الحركة من الدعوة الى الاتجاه نحو الشعب ، التى بلغت ذروتها فى سنتى ١٨٧٢ و ١٨٧٣ ، بالقاء القبض على القائمين بهـا بالجملة وحبسهم ونفيهم الى سيبريا ودمرت فى بضع سنوات . وقد أدى ما حل بها من مصير الى تحول الكثيرين ممن كانوا ينفرون من أساليب الارهاب الثورى الى هذه الأفكار . وظهرت آثار ذلك فى أول الأمر فى محاولات فردية لقتل الموظفين القيصريين المكروهين بصفة خاصة . وبلغت هذه المحاولات أوجها بالافراج عن فيرازاسوليتش بعد محاولتها قتـل تريبوف فى سنة ١٨٧٨ . وبعد ذلك لم يعد يسمح للمسجونين الذين تثور حولهم شبهة الاشتراك فى مثل هذه الأمور أن يتمتعوا بميزة أن يحاكموا بواسطة محلفين .

وقبل ذلك كانت جمعية « الأرض والحرية » قد عادت الى نشاطهـا فى سـنة ١٨٧٧ . ولم تكن هيئة ارهابية من مبـدأ الأمر ، وان كانت لم تستبعد الاغتيال كرد على اعدام « المحرضين » . ولكنها انقسمت فى العام التالى الى جماعتين متنافستين . وكرست احدى هاتين الجماعتين ، «جماعة توزيع الأرض السوداء » برئاسة شيرنى بيريدييل ، نفسـها للدعاية بين الفلاحين لاعادة توزيع الأرض بصـورة جـذرية دون دفع تعويضـات لأصحاب الأراضى.ونأت هذه الجماعة ، التى كان ج.ف. بليخانوف عضوا فيها ، عن النشاط الارهابى ، وان لم ترفضه بصـورة مطلقة فى جميـع الحالات .. أما الجماعة الأخرى ، وكانت أصغر بكثير وأعضاؤها مترابطين بعضهم ببعض بصورة أوثق بنظام مشدد جدا ، فقد تألفت منها جمعيـة « نارودنايا ڤوليا » (ارادة الشعب أو حـرية الشعب) واتخـذت من

لقتل اسكندر ، كما عزيت اليها محاولات أخرى لم تكن هى التى دبرتها ؛ اذ لم يكن اسكندر سولوڤيف (١٨٤٦ — ١٨٧٤) المدرس الذى أطلق النار على القيصر وأعـدم فى سنة ١٨٧٩ ، ولا النجـار ستيفان خالوترين (١٨٥٧ — ١٨٨٢) الذى نجح فى العام التالى فى نسف غرفة الطعـام فى « قصر الشتاء » ولم ينج القيصر الا بمحض الصدفة ، يعملان بأوامر من اللجنة التنفيذية للنارودنايا ڤوليا . والواقع أنه يبدو فعلا ان خالوترين كان يعمل بمفرده كرد على تحطيم اتحاد عمال الشمال الذى كان قد نظمه فى سنة ١٨٧٨ . ولم يكتشف قيامه بعملية النسف ، ولكنـه وقع فى قبضـة السـلطات وأعدم فى سنة ١٨٨٢ بعـد أن اشترك فى قتـل سترلنيكوف فى أوديسا .

وكانت النارودنايا ڤوليا هى الجماعة الوحيدة من الجماعات الارهابية التى ركزت الأنظار على نفسـها باعلانها نية قتل اسكندر الثـانى ، وبمحاولاتها المتكررة فى تنفيذ ماعقدت العزم عليه . فقـد كانت مسئولة مسئولية مباشرة عن أربع محاولات على الأقل قبل أن ينجح فى النهـاية فى سنة ١٨٨١ . وبين هذه المحاولات محاولة ليو هارتمان (١٨٥٠—١٩١٣) وصوفى بيروفسكايا وآخرين لنسف عربة القطار الذى كان القيصر عائدا فيه الى سان بطرسبرج من جنوب روسيا . وقـد نسف الانفجـار عربة الحقائب فى القطار الملكى . وهرب هارتمان ، وهو روسى من أصل ألمانى وكان عضوا فى اللجنة التنفيذية ، الى الخـارج وأقام فى فرنسا . وطلبت الحكومة الروسية تسليمه لها ؛ ورفضت الحـكومة الفرنسية — وزارة فريسنيه — تسليمه ، وان كانت قد طردته من الأراضى الفرنسية فيما بعد. وكان لهذه القضية أصداء تجاوبت فى أوروبا . وقد ذهب هارتمان الى لندن حيث تعرف الى ماركس وانجلز ، وقام بعمل منـدوب من نوع ما

الوحشية التى اتبعت فى اخمـاد كل حركات الدعاية من أى نوع حجـة وشرعت فى الرد على ذلك بحملة من الارهاب هدفها الأسمى قتل اسكندر الثانى الذى اعتبره أعضاؤها رأس الرجعية ورائدها .

وسرعان ماصار آندريه ايفانوفيتش زيليابوف (١٨٥٠ — ١٨٨١) الزعيم البارز لهـذه الحركة الجديدة ، وصوفى بيروفسكايا (١٨٥٤ — ١٨٨١) ، وهى ارستقراطية كانت قد انضمت الى الحركة وتبعت شيرنى بيريديل فى أول الأمر ، شريكته الأولى فى الزعامة . وكان زيليابوف نفسه ابن اقنان ، ولكنه تلقى تعليما عاليا وواجه بعض المصاعب بسبب اشتراكه فى بعض الحركات الثورية المعتدلة أيام دراسته . ولم يكن فوضويا ، بل من دعاة انشاء « جمعية تأسيسية » بواسطة الثورة أن لم تفلح الوسائل الأخرى . ودفعه الاضطهاد الى أقصى اليسار المتطرف ؛ وقدتولى زعامة الجماعة بعد اسكندر ميهايلوف (١٨٥٧ — ١٨٨٣) مؤسسها الرئيسى . وفى كييف ، حيث كانت الحركة قوية ، كان الشخص البارز هو ڤاليريان أو سيسكى (١٨٥٣ — ١٨٧٩) الذى قبض عليه وأعدم قبل أن تصـل « النارودنايا فوليا » الى ذروة نشاطها . وقد قبض أيضا على ميهايلوف وسجن فى سنة ١٨٨٠ — وقد مات فى السجن بعد ثلاث سنوات — ولم يشترك فى المرحلة الأخيرة من تلك الحملة الرائعة ، القصيرة الأجل ، التى قامت بها « النارودناياڤوليا » .

وكانت تسيطر على «النارودناياڤوليا» لجنة تنفيذية يوجهها زيليابوف — « اللجنة التنفيذية » المشهورة التى كانت بياناتها تدوى فى جميع أنحاء أوروبا منذ اللحظة التى أعلنت فيها أنها عقدت النية على قتل القيصر كرد على خيانته للمبادىء التحررية التى بدا فى وقت من الأوقات أنه عبر عنها . ومنذ سنة ١٨٧٨ شغلت « اللجنة التنفيذية » باستمرار فى تنظيم محاولات

للنارودنايا ڤوليا — أو ما بقى منها — فى الخارج . ولم يعد الى روسيا قط .

وكانت حادثة هارتمان ، التى نظمتها جماعة زيليابوف ، سابقة على محاولة خالوترين . وفى نفس العام ، سنة ١٨٧٩ ، وقعت حوادث قتل أخرى ضد بعض المحافظين والموظفين القيصريين ، أعقبها اعتقالات عديدة وألقى فى السجن بالكثيرين وأبعد آخرون الى سيبريا ، كما حكم على البعض بالاعدام . وفى سنة ١٨٨١ ، بعد فترة أجلت فيها الجمعية نشاطها خوفا من الاضرار بالمسجونين فى محاكماتهم ، وقعت المحاولة الكبرى التى انتهت بموت اسكندر . والواقع أنه كانت هناك محاولتان — فشلت احداهما لأن طريق السير تغير فى آخر لحظة ، وكانت تهدف الى قتل القيصر بواسطة نسف عربته بقنبلة وضعت فى الطريق الذى كان متوقعا أن يمر فيه ؛ والثانية — التى نجحت ، كانت تهدف الى قتله بواسطة قنابل يدوية يقذفها ثوريون أفراد أثناء مروره . وكان زيليابوف شخصيا هو الذى نظم المحاولة الأخيرة ، ولكنه وقع فى قبضة السلطات فى اليوم السابق على وقوعها . وحلت صوفى بيروفسكايا محله على رأس التنظيم ؛ وألقيت قنبلتان فى تعاقب سريع ، احداهما ألقاها نيقولاى ريساكوف (١٨٦٢ — ١٨٨١) وهو عامل شاب انضم الى الجماعة عن طريق زيليابوف نفسه ، وقد أخطأت القنبلة التى قذفها الهدف ؛ والثانية ألقاها عامل آخر هو ايجناتى جرينفتسكى (١٨٥٦ — ١٨٨١) ، وكان أيضا عضوا عاملا فى القطاع العمالى من النارودنايا ڤوليا ، وقد قتلت هذه القنبلة القيصر وملقيها معا .

وقد أدلى ريساكوف ، الذى قبض عليه فى مكان الحادث ، وعضو آخر من أعضاء الجماعة وهو عامل اسمه تيموثى ميهايلوف ، باعترافات

عن زملائهما من المتآمرين بأمل أن ينقذا حياتهما ، واستطاعت الشرطة أن تقبض على جميع الزعماء العاملين تقريبا للنارودناياڤوليا ممن كانوا خارج السجون . وأصر زهيليابوف ، الذى كان فى السجن فعلا قبل وقوع الحادث ، على تحمل نصيبه كاملا فى المسئولية وأن يحاكم مع الآخرين الذين اشتركوا فى الاغتيال اشتراكا مباشرا ؛ وأعدم هو وصوفى بيروفسكايا وريساكوف وتيموثى ميهايلوف ونيقولاى كيبالتشيش ، الذى أعد المتفجرات ، علنا بعد محاكمة مختصرة دون محلفين . وبهذه المناسبة ، لقد ترك كيبالتشيش هذا وراءه تصميمات لطائرة نفاثة ، وكانت هذه التصميمات التى استخرجها البلاشفة من سجلات الشرطة سببا فى أنهم يعتبرونه اليوم فى الاتحاد السوفيتى رائد الآلة النفاثة . فقد كان فنيا قديرا يعمل سرا مع الارهابيين بينما يتظاهر بالاشتغال بعمل برىء .

وأصدر الأعضاء الباقون من اللجنة التنفيذية للنارودناياڤوليا بيانا يتهلل بشرا يدور حول موضوع اغتيال اسكندر الثانى . ولكن الحقيقة أن التنظيم كان قد تحطم تقريبا بالقبض على زعمائه الواحد بعد الآخر نتيجة لاعتراف ريساكوف والآخرين . فقد أصيب قطاعه العمالى ، وكذلك القطاع الهام جدا الذى استطاعت الهيئة أن تكونه بين صفوف القوات المسلحة تحت قيادة الضابط البحرى نيقولاى سوكهانوف (١٨٥٣ — ١٨٨٢) بالدمار الكامل تقريبا ؛ وانتهت جهود ڤيرا فيجنر (١٨٥٢ — ١٩٤ ؟) لاعادة الهيئة الى الحياة باعتقالها فى سنة ١٨٨٤ . فقد حكم عليها بالسجن مدى الحياة مع معظم من أفلتوا من الاعدام . ومات كثير منهم فى السجن ؛ وكانت واحدة من زعماء النارودناياڤوليا الذى ظلوا على قيد الحياة حتى أفرجت عنهم الثورة فى سنة ١٩٠٥ [1] .

---

(١) ستتناول الحركة الشعبية (Narodnik) بتفصيل فى المجلد التالى عندما نتحدث عن نمو « الحزب الاجتماعى الثورى » فى روسيا .

وفى نفس العام ، ١٨٨١ ، الذى شهد نهاية اسكندر الثـانى اغتيل الرئيس جارفيلد فى الولايات المتحدة ؛ ولكن رغم محاولة اثبات وجود صلة بين القاتل وحركة الارهاب ، لم تكن بينه وبينها علاقة . وبعد اغتيال اسكندر أعلنت النارودناياقوليا أنها المسئولة عن اغتياله وهددت بأعمال عنف أخرى اذا لم يغير القيصر الجديد ، اسكندر الثالث ، أساليبه . ولكن ذلك لم يخطر على بال القيصر الجديد ؛ فقبل موت اسكندر الثانى بذل رئيس وزرائه ، الكونت لوريس مليكوف قصارى جهده لاقناعه بالموافقة على بعض الاجراءات المعتدلة فى الادارة والاصلاح الدستورى ؛ ولكن اسكندر الثالث كان أكثر رجعية بكثير من أبيه ، وحدثت موجة جـديدة من الاضطهاد . وفى لندن نشر جون موست الفوضوى الألمانى فى صحيفته (فرايهايت) مقالا يبرر قتل اسكندر الثانى ، وأرسل الى السجن ستة عشر شهرا بسببه ؛ وبعد أن خرج من السجن هاجر الى الولايات المتحدة حيث أنشأ صحيفته (فرايهايت) من جديد واشترك بدور رئيسى فى الحـركة الفوضوية الأمريكية . وكان موست قد عاش حياة عاصفة قبل أن ينشىء (فرايهايت) فى لندن سنة ١٨٨٠ . فقد ولد فى ألمانيا وعمـل فى تجليـد الكتب فى سويسرا ثم فى النمسا ، حيث حكم عليه بالسجن فى سنة ١٨٦٩ بتهمة الخيانة العظمى ولكنه رُحّل بعد هدنة . ولما عاد الى ألمانيا أشاد بكوميون باريس — الأمر الذى حُكم عليه من أجله بالسجن مرة أخرى. ورأس تحرير جريدة (فرى برس) « الصحـافة الحرة » فى شمنيتز فى ساكسونيا حيث أيد اضرابا قام به عمال المعادن ، ثم ذهب الى برلين . وفى سنة ١٨٧٤ انتخب عضوا للرايخستاج بوصفه ديموقراطيا اشتراكيا ، ولكنه تحول الى الفوضوية وفقد مقعده فى سنة ١٨٧٨ .

وقد ظهر مقال موست عن قتل اسكندر الثانى فى سنة ١٨٨١ . وفى

نفس السنة عقد « مؤتمر دولى للفوضوية » فى لندن ؛ وانتشر الاعتقـاد بعد ذلك بأن هذا المؤتمر أنشأ «دولية» سرية جديدة لتحل محل « الاتحاد الدولى للعمال » الذى مات ، وان هذه الهيئة شبه الخياليـة هى القـوة المحركة وراء الحوادث المختلفة (للدعاية بالأفعال) . والواقع أن مؤتمر لنـدن ، الذى حضره مندوبون من فرنسـا وبلجيكا وسويسرا وايطاليا واسبانيا وألمانيا والنمسا والولايات المتحدة ، ظهرت فيـه خـلافات فى الاتجاهات أوسع من أن تسمح بانشاء أى جهاز مركزى للتوجيه — حتى بصرف النظر عن أن انشاء مثل هذا الجهاز مما لا يتفق أصلا مع تمسك معظم المشتركين فى المؤتمر بالاستقلال الذاتى .

والحقيقة ان « الدعاية بالأفعال » كانت قد حظيت بالموافقة من ناحية المبدأ فى مؤتمر فوضوى عقد فى سويسرا ، فى لاشو دى فون ، سنة١٨٧٩؛ بيد أن أولئك الذين وافقوا عليها ، بما فيهم كروبوتكين ، فعلوا ذلك فى الغالب على أن لهـا مايبررها فى الظروف السـائدة فى روسيا كرد على الاضطهاد الشديد ، أو على أساس نظرى من المبدأ الفوضـوى ، أكثر منها سياسة يوصى باتباعها عموما .

وفى سنة ١٨٨٢ اتخذ الأمر شكلا آخـرا عنـدما شرعت الحكومة الفرنسية فى القبض على زعماء الفوضويين بالجملة . بيد أنه من الضرورى لفهم الفوضوية الفرنسية فى الثمانينات ان نبدأ بقول شىء عن الحالة العامة لحركة الطبقة العاملة فى فرنسا ابان السنوات التى أعقبت سقوط كوميون باريس . لقد مرت فترة لم يكن فيها للحركة وجود تقريبا . اذ حطمت كل جمعية عمالية يمكن الاشتباه فى أن لها أى هدف كفاحى : وصدر فى سنة ١٨٧٢ قانون يجعل العضوية فى أى نوع من الهيئات الدولية جريمة معاقبا عليها . ولم تستطع اتحادات العمال المحلية فى الحرف المختلفـة (الغرف

النقابية المحلية) Chambres yndicales الاحتفاظ بكيانها المقلقل الا بالتنصل من كل نيات كفاحية واعلان تأييدها للتوفيق وتوحيد العمل مع « الغرف الرئيسية » (Chambres Patronales) . وفى سنة ١٨٧٢ قامت محاولة لتكوين فدرال من « الغرف النقابية المحلية » فى باريس تحت اسم « هيئة الاتحاد العمالى(Circle de L'Union Ouvriere) ولكن الشرطة حلت هذه المنظمة فورا . وعينت الحكومة لجنة للبحث فى ظروف العمل ظلت قائمة حتى سنة ١٨٧٥ وتلقت معلومات من كثير من منظمات أصحاب الأعمال ، ولكنها لم تتلق شيئا من العمال . وفى سنة ١٨٧٣ أمكن ارسال وفد من العمال الى معرض فينا الدولى عن طريق جمع التبرعات الخاصة ؛ ولكن الحكومة رفضت المعاونة . ولم تتخذ أية خطوة نحو اعادة انشاء حركة على نطاق قومى حتى سنة ١٨٧٦ . ففى هذه السنة عقد « مؤتمر عمالى قومى » فى باريس نظمه المعتدلون الذين بذلوا عنايتهم فى الاحتفاظ به داخل النطاق الذى يرضى عنه التحريريون : وأعلن المؤتمر أنه ضد صراع الطبقات وأنه يحبذ التعاون بين العمال وأصحاب الأعمال . وكان المطلب التقدمى الوحيد الذى تقدم به هو ترشيح العمال للبرلمان والمجالس البلدية . ولم يكن زعيماه ، شارل ادميه شابير (١٨١٨ — ؟) — وهو عضو سابق فى الدولية — وجين جوزيف باربيريه (١٨٣٨ — ١٩٢٠) ، اشتراكيين ، بل مصلحين معتدلين : وقد صار باربيريه فيما بعد الموظف الحكومى الرئيسى كخبير فى الشئون العمالية .

وقد قوبل هذا المؤتمر بصور مختلفة من جانب الاشتراكيين فهاجمه ادوارد ڤان وأتباع بلانكى كمجموعة مهاجمة عنيفة باعتباره محاولة لخيانة العمال . ولكن جون جيزده (١٨٤٥ — ١٩٢٢) ، الذى سرعان ما سيصير الزعيم البارز للحركة الاشتراكية الفرنسية ، دافع عنه على أنه بداية

متواضعة لانعاش النقابية . وجيزده ، الذى كان متصلا حتى هذه اللحظة بالجناح الفوضوى فى « الدولية » وكان قد نفى بسبب تأييده لكوميون باريس على صفحات الجـــريدة التى كان يرأس تحريرها فى مونبلييه ، استأنف نشاطه الدعائى فى فرنسا حوالى ذلك الوقت ؛ وصارت صحيفته الجديدة « المساواة » (ايجاليتيه) رائد الحركة الاشتراكية التى دبت فيها الحياة من جديد .

وفى سنة ١٨٧٧ اجتمع فى لاشودى فون فى سويسرا مؤتمر فرنسى سرى لاتباع مذهب « اللاتسلطية » ؛ وأعادوا تكوين القطـــاع الفرنسى من « الاتحاد الدولى للعمال » كقطاع « للدولية » المناهضة لماركس . وكان مصدر الوحى الرئيسى لهذه الحركة هو بول بروس (١٨٥٤ — ١٩١٢)، الذى صـــار فيمـــا بعـــد زعيم « حزب الممكن الاشتراكى الفرنسى » (French Possibilist Socialist Party) ؛ كما أسس أيضا صحيفة «الطليعة» لتكون جريدة هذه الحركة . وصـــار لويس جين بيندى ، الذى كان له نشاط فى « الدولية » فى باريس وفى الكوميون ثم هرب الى سويسرا ، سكرتيرا مراسلا للقطاع الجديد ، وكانت مهمته أن يحافظ على الصـــلة بالجماعات السرية فى فرنسا . وعندما عقد « مؤتمر عمل » ثان فى ليون سنة ١٨٧٨ اشترك فيه بعض الاشتراكيين ، ولكن الجمهرة الغالبة كانت من « التبادليين » المعتدلين ، وعندما عُرض اقتراح بتحبيـــذ الجماعيـــة هُزم هزيمة منكرة . وقـــد أقيم فى ذلك العـــام معرض دولى فى باريس ، وتقرر عقد اجتماع « لمؤتمر عمل دولى » هناك بقصد عقـــد صلات مع مندوبى العمال المختلفين من البلاد الأخرى . بيد أن الحكومة اعترضت على الاجتماع ، وقبل معظم أعضاء لجنة التنظيم الفرنسية هذا الاعتراض. ولكن جيزده والجماعة التى كانت قد التفت حول صحيفته « المساواة »

لم يقبلوه . وقررت هذه الجماعة عقد المؤتمر رغم تحريمه . وقد فرقت الشرطة الاجتماع الأول للمؤتمر وأرسل جيزده والزعماء الآخـرون الى السجن . واستطاعوا أن يصدروا بيانا من السجن يدعون فيـه الى عادة النشاط للحركة الاشتراكية ، ولقى البيـان استجـابة فورية على نطاق واسع . وفى العام التالى انتخب أوجست بلانكى ، الذى كان لا يزال فى السجن ، نائبا عن بورد . واعتبرت الحكومة انتخابه غير شرعى ، ولكنها أمرت باطلاق سراحه وسمحت له بالتقدم الى الانتخابات ثانية ؛ ولكنـه فقـد مقعده بسبب رفضـه التفاهم مع الراديكاليين الذين أيدوه فى المرة الأولى . ومع ذلك فقد استمرت الموجة فى تقدمها ، حيث أن هزيمة المارشال ماكماهون فى محاولته تدمير الجمهورية جعلت الصورة الجمهورية للحكم تبدو ثابتة أخيرا . وكان هناك استعداد للتخفيف من الاضطهاد الموجه الى العمال ، وفى سنة ١٨٧٩ تقرر أخيرا العفو ، الذى طال انتظاره ، عن أولئك الذين اشتركوا فى الكوميون . وفى العام التالى عاد الكوميونيون الذين كانوا مسجونين فى كالدونيا — من بقى منهم على قيـد الحياة — وتقاطر الكوميونيون المنفيون من انجلترا وسويسرا والبلاد الأخرى التى التجأوا اليها ؛ واستأنف كثير منهم نشاطهم فى الحركات العمالية والاشتراكية .

وكان « مؤتمر العمال القومى » الذى عقد فى مارسيليا سنة ١٨٧٩ قد أظهر فعلا تغيرا فى الموقف . اذ لم يحضره مندوبون عديدون من النقابات فقط ، بل حضره أيضا مندوبون اشتراكيون وفوضويون عن عدة جمعيات تكونت حديثا . وكانت النغمة السائدة فيه « جماعية » تماما : فقد أصدر قرارا بتحبيذ الملكية العامة فى وسائل الانتاج وكذلك بانشاء حزب عمالى. وكان چول جيزده هو الشخصية المسيطرة على اجراءاته : وقد انبثق منه «فدرال العمال الاشتراكيين الفرنسيين» ، وهو الذى تحول فى سنة١٨٨٢ الى « الحزب العمالى » أول الأحزاب الاشتراكية الفرنسية الحديثة .

وكان جيزده فى هذا الوقت قد غير كثيرا من وجهات نظره . فقــد استعان فى انشاء « المساواة » بكل من ويلهلم ليبنخت وسيزار دى بابيه ، وما أن كانت سنة ١٨٨٠ حتى كان قــد وقع تمــاما تحت تأثير الأفكار الماركسية . وفى هذا العام زار ماركس فى لندن واستشاره فى أمر القانون الأساسى للحزب الجديد وبرنامجه — تماما كما فعل هيندمان ، فى بريطانيا العظمى ، فى العام التالى . وفى فرنسا تعاون جيزده تعاونا وثيقا مع بول لافارج زوج ابنة ماركس ؛ وعندما عقــد مؤتمر فى باريس فى سنة ١٨٨٠ للموافقة على القانون الأساسى للحزب الجديد وبرنامجه وجد الأعضــاء أمامهم مشروعا ماركسيا من الناحية النظـرية ويقوم فيما يتعلق بالتنظيم على نمط الحزب الديموقراطى الاشتراكى الألمانى ، وقــد وافقوا عليه . بيد أن جيزده لم يستطع أن يضم اليه كل الحركة التى انبثق منها الحزب. فقد خرج عليه « التبادليون » و « الفوضويون » فى « المؤتمر العمالى » فى الهافر سنة ١٨٨٠ . وألف « التبادليون » هيئة منافسة هى « اتحــاد الغرف النقابية الفرنسية » ولكنها سرعان ما انهــارت : وكذلك شرع الفوضويون فى انشاء منظمة منفصلة .

وحتى داخل « الفدرال » الجــديد الذى أنشأه جيزدة سرعان مابدأ النزاع . فقــد كانت ســياسة جيزده ، التى تقوم على نمط الديموقراطية الاشتراكية الألمانية ، تتطلب قيــام حزب منظم ومركزى مستقلا تمــام الاستقلال عن الأحزاب البورجوازية ، مع اخضاع النقابات لزعامة الحزب. وكانت هذه السياسة فى فرنسا ضد شعور قوى يحبذ استقلال النقابات عن السيطرة الحزبية ، وكذلك ضد رغبــة كثيرين من الاشتراكيين أن يضموا جهودهم الى جهود الجناح اليسارى من البورجوازية الراديكالية فى مواجهة قوة المحافظين المتفوقة . وبصفة خاصة كان من رأى كثير من

الاشتراكيين أنه ليس هناك أمل كبير فى النجاح فى انتخابات البرلمان أو المجالس البلدية دون تأييد الراديكاليين ، وكانوا يريدون سياسة تدخل فى اعتبارها الحاجة الى تكوين جبهة متحدة من اليسار الجمهورى فى الانتخابات . وفى سنة ١٨٨١ تزعم أحد الكوميونيين السابقين ، هو بول بروس ، حركة تطالب بما أسماه « الممكن » (Possibilism) — أى انتهاز الفرص المتاحة لتحقيق الخطوات التقدمية العملية الممكنة نحو الاشتراكية بتشجيع التشريعات الاجتماعية والسياسات التقدمية فىالشئون البلدية . وانضم أنصار استقلال النقابات داخل «فدرال» جيزدة الى اتباع بروس وحدث انقسام فى سنة ١٨٨٢ . وأسس « الامكانيون » « اتحاد العمال الاشتراكيين » كهيئة منافسة « للحزب العمالى » الذى يتزعمه جيزده .

وكانت النقابية تتقدم بسرعة خلال هذه السنوات ، وأنشىء عدد كبير من الهيئات الفدرالية ، على هيئة « فدرالات » للنقابات المحلية فى نفس الحرفة أو الصناعة و « فدرالات محلية » لنقابات الحرف المختلفة . ولم يكن للنقابات حتى ذلك الوقت وضع قانونى مؤكد ؛ ولكن عملا كانت النقابات تحظى بدرجة كبيرة من التسامح ولم تعد هناك عقبات خطيرة تقف فى سبيلها . وجاء الاعتراف القانونى بحق التكتل بعد ذلك فى سنة ١٨٨٤، وان كان قد ظل يتطلب عدة معارك خطيرة قبل توسيع نطاق هذا الاعتراف ليشمل المستخدمين العامين . ولكن قبل ذلك اندلعت الاضرابات ، خاصة فى صناعات التعدين والمعادن ، التى كانت النقابات فيها منظمة على أسس كفاحية وقيل ان النفوذ الفوضوى كان قويا فيها .

وكان المركز الرئيسى لهذه القلاقل فى المنطقة التى حول ليون ، التى كانت قد استأنفت جهاديتها (Militancy) . فقد أنشىء فى ليون

سنة ١٨٨١ صحيفة « الحق الاجتماعى » التى صارت جريدة الفوضويين الفرنسيين الرئيسية . وفى العام التالى حدث اضراب كبير فى مونتسولين أثارته ادارة شديدة الرجعية ، ووقعت بعض حوادث العنف ابان هــذا الاضراب . واعتبرت الحكومة الفوضويين فى ليون مسئولين عن هــذه الأعمال وقررت القيام بعمل حاسم ضد الحركة الفوضوية النامية . وقبض على عدد كبير من الصحفيين الفوضويين والمشتغلين بالدعاية الفوضوية — وكان من بينهم كروبوتكن ، الذى كان قد انتقل مؤخرا عبر الحدود من سويسرا الى فرنسا وجعل يتعاون مع الجماعة التى أنشأت صحيفة «الحق الاجتماعى» . وقبض على أشخاص آخرين من بينهم أميل جوتيه وتوسان بوردا وجوزيف برنار وهم من الفوضــويين الفرنسيين . ووجهت اليهم جميعا تهمة خرق قانون سنة ١٨٧٢ بأن صــاروا أعضــاء فى « الدولية الفوضوية » التى قيل انها أنشئت فى « مؤتمر لنــدن » سنة ١٨٨١ ، وأدينوا جميعا رغم عدم وجود أى دليل حقيقى على وجود مثل هذه الهيئة. وقبض على فوضوى آخر ، هو أنطوان سيڤو ، كان قــد هرب من ليون الى بروكسل وسلمته الحــكومة البلجيكيــة الى الفرنسيين . واتهم بأنه مسئول عن القاء قنبلة فى ليون سنة ١٨٨٢ وحكم عليه بالاعدام رغم عدم وجود أى أدلة على أن له يدا فى الأمر . وقد عفى عنــه الرئيس جريڤى فيما بعد . وبعد القبض عليه مباشرة قامت مظاهرة كبيرة من المتعطلين فى باريس بقيادة اميل بوچيه والكوميونية السابقة لويز ميشيل ، وكلاهما فوضوى عامل ، واقتحمت المظاهرة بعض محلات الخبازين ووزعت لويز ميشيل الخبز على العمال المتعطلين . وقد حكم عليها هى وبوچيه بالسجن بسبب هذا الحادث ، وكذلك حكم على كثير من الفوضويين الآخرين فى باريس والمدن الصناعية الكبرى . وظل معظمهم فى السجن حتى سنة ١٨٨٦

عندما أطلق الرئيس جريڤى سراحهم . وفى هذا العام حدثت قلاقل فوضوية أخرى ، ودبت الحياة من جديد فى حركة «الدعاية بالأفعال» فى التسعينيات من القرن التاسع عشر .

وبرغم الاضطهاد أصدر الفوضويون الفرنسيون فى الثمانينات عددا كبيرا من الصحف التى تدعو الى سياسات كفاحية ، وكذلك قدرا كبيرا من المؤلفات ذات الطابع النظرى . وكان من بين الكتاب الفوضويين الفرنسيين الرئيسيين فى هذا العقد اميل جوتييه ، الذى ظهر أول كتبه المهمة «الداروينية الاجتماعية» فى سنة ١٨٨٠ وأعقبته صحيفة «الفوضى» التى حوت كثيرا من كتاباته . وكان جوتييه محاميا وكاتبا ملحوظا ساعدت خطبه كثيرا على نشر الاتجاهات الفوضوية فى النقابات . وهناك كاتب آخر له نفوذ أكبر من ذلك هو جين جراف الذى نشر كتابه « المجتمع فى صبيحة الثورة » فى سنة ١٨٨٢ . وكان جراف أصلا صانع أحذية ، ثم صار صفاف حروف طباعة وبعد ذلك صار كاتبا . وقد عمل فى صحيفة « لاريفولتيه » تحت رئاسة كروبوتكين وناصر المذهب الشيوعى الفوضوى ، لا مجرد الفوضوية ، أكثر من جوتييه بكثير . وكان شارل مالاتو ، الذى ظهر كتابه « فلسفة الفوضوية » فى سنة ١٨٨٩ ، كاتبا بارزا آخرا فى تكوين النظرية الفوضوية . ولابد أن نضيف الى هؤلاء لويز ميشيل التى نشرت مذكراتها فى سنة ١٨٨٦ ، وكتابها الرئيسى « العالم الجديد » فى سنة ١٨٨٨ . أما اميل بوچيه ، الذى صار المنظر الرئيسى للسندكالية الفرنسية فيما بعد ، فبرغم أنه كان نشطا فى الثمانينات فانه لم يصبح شخصية بارزة حتى التسعينات عندما انتشرت صحيفة«لى بير بينار» على نطاق شعبى واسع .

وفى الثمانينات لم تكن السندكالية قد ظهرت بعد كمذهب واضح

محدد ، ومن ثم كان الميدان خاليا أمام الفوضوية والشيوعية الفوضوية في الدوائر المعادية للعمل البرلماني . وقــد نمت النقــابات بسرعة بعــد التشريع الدستوري الصادر في سنة ١٨٨٤ ، وفي سنة ١٨٨٦ أنشأ «المؤتمر القومي للنقابات » الذي انعقد في ليون « الفدرال القومي للنقــابات » الذي صار فورا حلبة صراع بين الاتجاهات المتنافسة . وفي المؤتمر التالي، في سنة ١٨٨٧ ، أعلنت النقابات تحبيذها للملكية العامة في وسائل الانتاج، وبدأ أيضا يناقش موضوع الاضراب العام ، الذي قدر له أن يلعب ذلك الدور المهم في النظرية السندكالية في مرحلة متأخرة . وفي العام التالي قبل الاضراب العام من ناحية المبدأ بوصفه وسيلة للتغيير الاجتماعي ؛ وقــد تأيد هذا القرار في السنوات التالية . وفي سنة ١٨٨٨ اتخذ « المؤتمر » أيضا قرارا بأن النقابات يجب أن تبقى مستقلة تماما عن الأحزاب السياسية، وكان هذا القرار رد فعل للمحاولات التي بذلتها الجماعات والأحــزاب الاشتراكية المتنافسة لاخضاع النقــابات للسيطرة السياسية . ولكن رغم هذا القرار وقع « فدرال النقابات » خلال السنوات التاليــة تحت نفوذ جيزدة أكثر فأكثر وأصبح لا يزيد كثيرا عن مجرد هيئة ملحقة « بالحزب العمالي » . وساعد ذلك على نمو حركة منافسة بدأت تتبلور في أواخر الثمانينات وتهدف الى انشاء فدرالات محلية كانت تسمى عادة « غرف العمل » [1] (Bourses du Travail) ، قصد بها أن تقوم بمهمــة سوق لتبادل العمل تحت الاشراف النقــابي ، وبمهمــة « مجالس الحــرف » (Trades Councils) فتقوم بالنشاط التربوي والتنظيمي والدعائي على نطاق واسع . وكانت « غرفة العمل » في باريس ، التي أنشئت في ســنة

(١) بدأت حركة تكوين «غرف العمل» في بلجيكا قبل ذلك في السبعينات. وكان سيزار دي بابيه قد دعا الى انشائها في سنة ١٨٦٨ .

١٨٨٨ ، هي الطليعة ؛ وفى سنة ١٨٩٢ أنشىء « فدرال الغـرف » كهيئـة منافسة « لفدرال النقابات » ، وسرعان ما أصبح الدعامة التى التف حولها جميع النقابيين الذين يدعون الى اتباع سياسة صناعية فى استقلال كامل عن الشيع الاشتراكية المتنازعة . وسرعان ماصار فرناند بللوتييه (١٨٦٧ — ١٩٠١) ، الذى كان من أتباع جيزده ، الشخصية الرائدة فى الحركة الجديدة ؛ وانضم اليه الشيوعيون الفوضـويون بزعامة بوجيـه وبول ديلسال (١٨٧٠ — ١٩٤٨) فى خلق الحـركة السندكالية الفرنسية التى بلغت أوجها فى العقد الأول من القرن العشرين . وسندرس هذه التطورات فى مكانها ، ولكن الجزء الأكبر منها يقع خارج نطاق الفترة التى يشملها هذا المجلد . وكان من الضرورى الاشارة اليها هنا لأنهـا انبثقت مباشرة من الصراع بين أتبـاع جيزده و « الممكنين » والشيوعيين الفوضويين للسيطرة على الحركة النقابية النامية فى الثمانينات .

وخارج فرنسا استمرت الفوضـوية فى طريقهـا المتشعب طوال الثمانينات . ففى اسبانيا ، وخاصة قطلونية ، بدأت الفوضوية الباكونينية تتحول الى « السندكالية الفوضوية » التى كان أول ظهورها بوصفهـا اتجاها محـددا فى مؤتمر عمـالى قومى عقد فى سنة ١٨٨٢ . وفى ايطاليا حدث انقسام متزايد بين الشمال والجنوب . فقد رأينـا كيف انفصـل « فدرال لمبارديا » فى السبعينات عن الباكونينيين لانشاء قطاع «للدولية» على أسس أقرب الى الماركسية ، وكيف تحول أندريا كوستا ، الذى كان حتى ذلك الوقت عضوا عاملا فى الجـانب الباكونينى ، الى الاشتراكية الماركسية فى سنة ١٨٧٩ وصار مؤسس حزب اشتراكى ايطالى . بيد أن الديموقراطية الاشتراكية لم تجد لها مكانا فى جنوب ايطاليا ، وكان نموها ضعيفا فى وسطها . ففى هذه المناطق احتفظت الفوضوية بجاذبيتها ،و كونت

اريكومالاتستا جمهورا كبيرا من الأتباع . وهكذا لم تستطع حركة الطبقة العاملة الايطالية ، وقد انقسمت الى عدة شيع ، أن تتقدم كثيرا . وفى سنة ١٨٨٤ انضمت بعض الجماعات الاشتراكية ، أغلبهـــا فى الشمال ، بعضها الى بعض لخوض الانتخابات ؛ ولم تلبث هذه الجماعات أن اندمجت بعد ثلاث سنوات مكونة حزبا اشتراكيا قوميا . بيد أن التقدم كان بطيئا ، وظل الأمر هكذا حتى سنة ١٨٩٢ عندما تكوّن حزب أعيد تنظيمه على نمط الأحزاب الديموقراطية الاشتراكية الماركسية فى غرب أوروبا .

أما فى ألمانيا فان الفوضوية لم ترسخ أقدامها البتة ؛ ولكن كان من بين آثار قوانين بسمارك المناهضة للاشتراكية أن صـــار للفوضوية جمهور بصفة مؤقتة عندما اضطرت الحركة الاشتراكية الى نقل نشـــاطها الى الصعيد السرى . وبعد أن غادر جوهان موست وويلهم هاسلمان البــلاد صارت الفوضوية الألمانية بلا زعماء ، ولم يسهم الألمان بنصيب له قيمة فى النظرية الفوضوية . بيد أن الفوضوية فى ألمانيـــا جذبت الأنظـار فى سنة ١٨٨٣ ، عندما حاولت جماعة صغيرة من عمـــال المطـابع أن ينسفوا القيصر فى مناسبة بعض الاحتفالات الوطنية الكبرى بالوحدة الألمانية . وقام المتآمرون ، الذين كان زعيمهم صفاف حروف اسمه رينسدورف ، بوضع المفرقعات فى الطريق الذى كانت ستمر فيه العائلة المالكة ؛ بيد أن المفرقعات لم تنفجر ، ولعل ذلك راجع الى أن الذعر انتـاب المتآمرين فى اللحظة الأخيرة . وأعدم رينسدورف وشخصان آخران ، واستغل بسمارك الفرصة لتشديد قوانينه الاضطهادية باضافة اجراء خاص ضـد حيـازة الديناميت أو المفرقعات الأخرى . وحوالى ذلك الوقت حدثت مؤامرات فى النمسا استخدم فيها الديناميت ، وأعقبها صدور اجراءات خاصة ضد الفوضويين والاشتراكيين ونفى عـدد كبير من الأجانب من الممتلـكات

النمساوية . وأوقفت صحيفة « دى زوكنوف » ، الجريدة الاشتراكية الأولى ، وطرد زعماء الاشتراكيين من ڤينا . وحوكم أحد الفوضويين ، اسمه ستلماخر ، وأدين فى جريمة قتل وأعدم ، وسُجن كثيرون آخرون لمدد مختلفة .

والبلد الباقى من البلاد التى نما فيها ذعر من الفوضوية فى الثمانينات هى الولايات المتحدة . فقد التجأ عدد من الفوضويين وكثير منُالاشتراكيين الى الولايات المتحدة خلال السبعينات ، ثم تبعهم آخرون ، خاصة من ألمانيا ، عندما نفذت قوانين بسمارك المناهضة للاشتراكية . وكان للفوضوية الأمريكية تقليدها المحلى الذى يرجع الى جوشيا وارن (١٨٧٤ — ١٨٩٩) . وكان وارن من أتباع أوين واشترك فى تجربة « نيوهارمونى » التى أقنعته بأن حتى مجتمعات أوين تنطوى على صورة من الاكراه الذى يقضى على بعض نواحى فردية الفرد . وقد وضع ، كرد فعل ضد فكرة الملكية المشتركة ، نظرية للتبادل على أساس سعر التكلفة الذى يقوم على وقت العمل ، وواضح أنه استمدها من أوين ، ولكنها أيضا تتضمن استباقا لبعض أفكار برودون عن العقد المنصف كأساس للمجتمع الطيب . وبدأ وارن بانشاء محل طبق فيه خطته عمليا ، وأصدر صكوك عمل قريبة الشبه بما أصدره أوين فى « أسواق العمل » التى أسسها . وفى سنة ١٨٤٦ عرض أفكاره فى مؤلفه « المدنية الحقيقية » ثم أسس بعد ذلك بقليل مجتمعا صغيرا فى أوهيو على أساس من المشروع الفردى المحض . وكان ليساندر سبونر (١٨٠٨ — ١٨٨٧) رائدا آخر من رواد مدرسة الفردية المتطرفة . وقام ستيفن بيرل آندروز (١٨١٢ — ١٨٨٦) ، وهو أهم أتباع وارن ، بتطوير أفكار الفوضوية الفردية مرحلة أخرى فى كتابه « دستور الحكم فى سيادة الفرد » (١٨٥١) . وكان الخليفة الرئيسى

لوارن وآندروز هو بنجامان ر . تكر (١٨٥٤ — ؟) الذى أسس « المجلة الراديكالية » فى سنة ١٨٧٨ وصحيفته الأكثر شهرة « الحرية » فى سنة ١٨٨١ . وظهر مؤلفه الرئيسى « بدلا من كتاب » ، الذى هاجم فيه الاشتراكية والشيوعية من وجهة نظر فردية فى سنة ١٨٩٣ .

وليس لهذه الفوضوية المحلية الأمريكية أية علاقة « بالشيوعية الفوضوية » الأوروبية فى صورها المختلفة أو « بفوضوية » مستخدمى الديناميت . وعندما وصل الى الولايات المتحدة فوضويون من أوروبا سرعان ما وقع الصدام بينهم وبين الفوضويين المحليين ، مثل آندروز وتكر. وكان البرودونيون ، الذين وجدوا فى و . ا . جرين أحد أهالى بوسطن — داعية أمريكيا ، بمثابة جسر بين المدرسة الفردية والمدرسة الاشتراكية فى الفوضوية فى الولايات المتحدة ؛ ولكنهم لم يكونوا كثيرين . وقد حدث فى مؤتمر فوضوى عقد فى ألبانى سنة ١٨٧٨ وفى « اللجانى سيتى » فى سنة ١٨٧٩ ، نزاع عنيف ، وانفصل العنصر الثورى بزعامة ميشيل شواب وهو مهاجر ألمانى مقيم فى شيكاغو .

وفى سنة ١٨٨٣ عقد مؤتمر فوضوى فى بيتسبرج ووضع برنامجا جمع بين المطلب الثورى من الغاء الحكم الطبقى والدعوة الى الانتاج التعاونى والى خطة من التبادل المتساوى الذى لا يقوم على أساس الربح — خليط من أفكار وارن وبرودون وأفكار « الشيوعيين الفوضويين » الأوروبيين . وصدر هذا البرنامج ، مع نداء الى العمال أن ينظموا أنفسهم للعمل على تحقيقه ، فى شيكاغو تحت رعاية بعض الجماعات الفوضوية الألمانية والتشيكوسلوفاكية والفرنسية ومن يتحدثون الانجليزية . وكانت شيكاغو فى تلك الفترة مركز قلاقل شديدة انبثقت من حركة قام بها العمال للمطالبة بتحديد ساعات العمل اليومى بثمانى ساعات ، ومن النزاع الذى

ثار حول حقوق العمال فى تنظيم أنفسهم فى مصانع «ماكورميك هارفستر»؛ وقد حدثت عدة اصطدامات بين العمال ورجال الشرطة الذين استعملوا العنف الشديد وهم يقومون بدور محطمى الاضراب .

وفى سنة ١٨٨٦ دعا أوجست سبيز ، أحد الزعماء الفوضويين ، الى عقد اجتماع فى هاى ماركت للاحتجاج ضد تصرف الشرطة ، فحطمت الشرطة الاجتماع برغم طابعه السلمى الذى ضمنه عمدة المدينة . وفى الصراع الذى أعقب هجوم الشرطة ألقيت قنبلة ، وكان من بين من قتلوا وجرحوا عدد من رجال الشرطة . وحدثت اثر ذلك اعتقالات بالجملة لزعماء الفوضويين : وأعدم أربعة منهم ، هم ألبرت بارسونز وجورج انجل وأوجست سبيز وأودولف فيشر ؛ وحكم على كثيرين آخرين ، من بينهم ميشيل شواب ، بالسجن مددا طويلة . ولم يثبت فى المحاكمة أن أى واحد من المقبوض عليهم كانت له أية علاقة بالقاء القنبلة ، أو أنه حبذ هذا العمل؛ ولكن اعترافهم بعقيدتهم الثورية اعتبرت دليلا على جرمهم . وأدى ظلم الأحكام التى صدرت الى احتجاجات قوية ومستمرة ، وبعد ست سنوات من المحاكمة ، أصدر المحافظ آلتجلد فى سنة ١٨٩٣ عفوا بلا قيد ولا شرط عمن بقى منهم على قيد الحياة .

وقد كان لموضوع فوضويى شيكاغو أثر ضخم ، لا فى الولايات المتحدة وحدها ، ولكن فى أوروبا أيضا . فندد الاشتراكيون فى كل مكان بتصرف القاضى جراى الذى رأس المحاكمة ، وطالبوا باطلاق سراح من بقى من المسجونين على قيد الحياة . ولكن رغم العفو الذى أصدره آلتجلد فان النتيجة فى الولايات المتحدة كانت وضع حد للتسامح الذى كان الداعون الى الأفكار الثورية يعاملون به ، وتحطيم كثير من الجماعات الأكثر تطرفا بين اللاجئين من أوروبا . هذا فضلا عن أن أحداث شيكاغو ،

التى جاءت عقب أعمال العنف التى وقعت فى غرب أوروبا ، جعلت معظم المنظمات الاشتراكية الرئيسية فى كــل مكان أكثر تصميما من أى وقت مضى على طرد الجمعيات الفوضوية نهائيا من الحركة الاشتراكية الدولية النامية .

وبدا فى أواخر الثمانينات أن « الدعاية بالأفعــال » فى أفول ، الا فى روسيا وايطاليا واسبانيا حيث استمرت تظهر فى فترات متقطعة كل سنة . ففى سنة ١٨٨٧ حدثت ثلاث محاولات منفصلة لقتــل اسكندر الثالث ، وانفجرت قنبلة فى البرلمان وفى مبنى وزارة المالية فى مدريد . وقــد كانت التسعينات فى فرنسا بصفة خاصة فترة جرائم عديدة ارتكبها فوضويون يعتنقون آراء فوضوية . واقتنعت السلطات وقسم كبير من الرأى العام بأن هذه الجرائم لابد أن تكون من عمل منظمــة فوضوية مركزية ذات تنظيم سرى وتتلقى معونات مالية كبيرة من مصادر غير معروفة . بيد أنه لا يوجد أى دليل يؤيد هذا الرأى ، كما تنفيه جميع الوقائع التى ظهرت فى المحاكمات الفوضوية العديدة .

فقد ثبت ان جميــع الأشخاص الذين ارتكبوا هذه الأعمـــال فى التسعينات — مثل فرانسوا أوجست راڤاشــول وأوجست فايان واميل هنرى وسانتو جيرونيمو كازيريو وغيرهم — كانوا اما أفرادا يعمــلون وحدهم أو يعملون مع شركاء قليلين جدا ، ولم يكن لجميع المحــاولات التى بذلت لاقحام الزعماء الفوضويين مثــل جين جراف وسبستيان فور واميل بوچيه فى هذه الجرائم نتيجة سوى أنها أثبتت بوضــوح براءتهم التامة من أية علاقة بها . ولم يكن مرتكبو الاغتيــالات من المنتمين الى فئة ما — اللهم الا اذا اعتبرنا أن الناقمين على العالم فئة متميزة . فبعضهم كانوا مجرد مجرمين ، مثل راڤاشول ، الذى كانت جرائمه السابقة ليس

لها أى دافع سياسى ، وبعضهم كانوا من المتعصبين المنعزلين ، مثل أوجست ڤايان — الذى ليس له ، بهذه المناسبة ، أية صلة بادوارد ڤايان أحد زعماء البلانكيين . وكان عدد منهم من ذوى الذكاء المحدود جدا ، مثل سانتو جيرونيمو ازيريو العامل الايطالى الشاب الذى اغتال الرئيس سادى كارنو فى ليون سنة ١٨٩٤ . وكان قسم منهم قطعا أعضاء فى جماعات فوضوية ، بيد أن الفوضويين كانوا مقسمين الى عدد كبير من الجماعات الضئيلة التى لا توجد بينها سوى صلات ضعيفة . والحقيقة الرئيسية التى تظهر من دراسة الأشخاص العديدين الذين ألقوا القنابل ومرتكبى حوادث الاغتيال الآخرين الذين أشاعوا الذعر فى قلوب البورجوازية الفرنسية فى التسعينات من القرن التاسع عشر ، هى ان الدافع الذى حدا بمعظمهم هو الانتقام ، ليس الانتقام لمظالم شخصية بقدر ماهو انتقام للاضطهاد الذى مارسته الحكومات ولأحكام صدرت ضد مغتالين سابقين . فلا يكاد يكون هناك شك فى أن الروح الانتقامية الشديدة التى حاولت بها الحكومات الفرنسية المتعاقبة اخماد الفوضوية وأخذ الكثيرين بجريرة جرائم ارتكبها قليلون ، لم تؤد هذه الروح الى القضاء على الحركة ، بل على النقيض من ذلك ساعدت على بقائها حية .

ولو كانت هناك ، كما افترضت هذه الحكومات ومستشاروها من رجال الشرطة ، هيئة فوضوية مركزية توجه الأعمال الفردية ، فربما كان الاضطهاد بالجملة ، وما ينطوى عليه من اقحام الأبرياء مع المذنبين ، حقق الغرض منه . ولكن لما لم تكن هناك مثل هذه الهيئة فان كل اعدام وكل حملة من حملات الاعتقال بالجملة ، وسجن عدد أكبر من المشبه فيهم ، بعد محاكمات مزيفة فى كثير من الأحيان ، أدى الى اثارة بعض الأفراد الآخرين ممن بهم شىء من اللوثة الى القيام بأعمال انتقامية . فضلا عن

أن الاستعداد الذى أبداه بعض الساسة الرجعيين ، من أمثـــال ديبوى وكاريمير بيرييه ، لاعتبار أية صورة من حركات كفاح الطبقـــة العاملة فوضوية ، ولمساعدة حتى أكثر أصحاب الأعمال رجعية ضد العمال المضربين باسم القانون والنظام ، خلق هذا الاستعداد عطفا على الفوضـــويين — حتى أولئك الذين ارتكبوا أعمـــالا اجرامية لا معنى لها — وهو عطف ماكانوا ليحظوا به مطلقا لو أن السلطات تصرفت بصورة هستيرية أقل .
ولم تكن الهستريا مقصورة على فرنسا وحدها : فقـــد ظهرت فى البلد بعد البلد ، وعملت الصحافة التى تعتمد على الاثارة جاهدة على ايقـــاد جذوتها ، وبلغت أوجها سنة ١٨٩٨ فى مؤتمر دولى بين الحكومات عقد فى روما بقصد تنسيق وسائل القضاء على الخطر الفوضوى ، خاصة عن طريق تحطيم الجماعات والصحف الفوضوية ، وسن التشريعات الخاصة لانزال العقاب السريع ، لابأنصار « الدعاية بالافعال » فحسب ، بل وبكل من يعتنق علنا آراء فوضوية . واذا لم يكن هذا المؤتمر قد أسفر عن أى شىء فان السبب فى ذلك كان ، أولا : أن كثيرا من البلاد كانت قد أصـــدرت فعلا قوانين استثنائية مشددة ، وثانيا : ان موجة الجرائم الفوضوية بدأت تنحسر نهائيا بعد حوالى سنة ١٩٠٠ .

فلماذا تميزت الثمانينات والتسعينات من القـــرن التاسع عشر بظهور هذه الفوضوية الاجرامية الغريبة فى عدد من البلاد الغربية ، وخاصة فى فرنسا ؟ لقد ذهب البعض الى أن أحد أسباب ذلك هو اختراع الديناميت بواسطة الفريدنوبل فى سنة ١٨٦٨ — أو على الأصح انتشار المعـــرفة الخاصة باستعماله بسهولة واستخدامه على نطاق أوسع فى الصنـــاعة ، الأمر الذى جعل الحصول عليه غير عسير جـــدا . بيد ان نسبة كبيرة من الفوضويين الغربيين لم يستعملوا الديناميت — وان كان بعضهم قـــد

استعمله طبعا . فقد كان هنـــاك من حـــوادث الطعن بالخناجر واطلاق الرصاص بقدر ماكان هناك من حوادث القـــاء الديناميت . وقال بعض الرجعيين ان السبب فيما يتعلق بفرنسا يرجع الى العفو الذى صـــدر عن الكوميونيين والى زيادة حرية الاجتماعات السياسية بعـد سنة ١٨٨٠ ؛ بيد أن الحركة بدأت فعلا فى سنة ١٨٧٨ قبل عودة الكوميونيين ، كما لم يشترك فيها أى كوميونى تقريبا . لقد كانت أقربهم الى الاشتراك هى لويز ميتشل ؛ ولكنها لم تكن قاتلة . فأكبر جريمة ارتكبتها هى نهب محل خباز لتوزيع الخبز على المتعطلين .

ان هذه التفسيرات غير كافية . والتفسير الأقرب الى الاحتمال بكثير هو أن حركة « الدعاية بالأفعال » الفوضوية فى الغرب جاءت عرضـــا فى صحبة حركة اجتماعية أكبر منها بكثير وليس بينهما سوى صلةسيكلوجية. ففى جميع أنحاء غرب أوروبا كان الوعى الاجتماعى قد أخـذ يتحرك فى الثمانينات والتسعينات من القرن الماضى ، وبدأت الحركات الديموقراطية والاشتراكية تأخذ شكلا متميزا . وقد وجد معظم من أحسوا بيقظة هذا الوعى الحل فى النشاط المتصل بالأحزاب الاشتراكية والنقابات وجمعيات الاصلاح الاجتماعى النامية من أكثرها ثورية الى أكثرها اعتدالا . ولكن بقيت قلة لم تستطع الحصول على اشباع فى هـــذه الهيئـــات ، ودفعهـــا الاحساس بالظلم واضطهاد الحكومات الى التمرد البحت ضد المجتمع . واتجه مثل هؤلاء الأشخاص فى الثمانينات والتسعينات الى اعتناق بعض الآراء الفوضوية ، وان لم يكن بين فوضويتهم وفوضوية أشخاص مثـــل كروبوتكين وركلوز علاقة كبـــيرة . وفى القرن العشرين سيصير هؤلاء الأشخـــاص فاشيين أو نازيين ؛ وقـــد اقترب بعضهم من ذلك بقـــدر ما استطاعوا بأن انضموا الى الشرطة الخاصة بمناهضة الفوضوية بعد فترة

من النشاط الفوضوى . ولقد كانوا فى مجموعهم قلة ؛ ولكنهم استطاعوا أن يخلقوا جوا من الاثارة وأن ينجحوا فى ارتكاب جرائم ليست قليلة لأنهم كانوا قليلين ومنعزلين ومن ثم يصعب القبض عليهم الا عندما يرتكبون جرائمهم فعلا . وقد بدأ نشاطهم يموت فى القرن الجديد ، لأن الشرطة صارت أقدر على امساكهم — وان كان من المحتمل ان الأمر لذلك بقدر ماهو لأن الحكومات صارت أقل اضطهادا وبذلك قلت مبرراتهم فى ارتكاب جرائمهم وتضاءل العطف عليهم ، وهو الأمر الأكثر أهمية . اذ لما صارت الاشتراكية النقابية أكثر قوة وأفضل تنظيما ، وأصبح لها مركز معترف به فى المجتمع ، قل عدد العمال الذين كانوا يقفون ضد النظام الاجتماعى بأكمله والذين كانوا على استعداد لاعتبار كل أعدائه أصدقاءهم . وقد لا يكون ذلك هو التفسير الكامل لأفول العنف الفوضوى ، ولكنه بالتأكيد أقرب الى أن يكونه من أى تفسير آخر قيل .

وفى فرنسا بصفة خاصة انتهى العنف الفوضوى عندما بدأت السندكالية وحولت تيارات الرأى المناهض « للدولة » الى مسالك بناءة أكثر . فالسندكالية تسامت بنزعات « الدعاية بالأفعال » وأخذت عن المفكرين الفوضويين كثيرا من آرائهم وطرحت جانبا العناصر ذات الطابع الجنونى البحت . ولم تدفع هذه العناصر الا أقلية ضئيلة جدا من الفوضويين الى القيام بأعمال العنف ؛ بيد أنه كان من العسير على الفوضويين من أصحاب النظريات أن يمتنعوا عن الدفاع عنهم ضد الاضطهاد الذى وقع على كلا الجماعتين على السواء .

وقد يرى البعض اننا أفردنا مكانا أكبر مما ينبغى لمناقشة صور الفوضوية المختلفة التى لا علاقة لها تقريبا بنمو الفكر الاشتراكى . بيد ان مظاهر الجريمة السياسية هذه كانت لها أهمية كبرى بالنسبة للاشتراكيين

عموما كما بالنسبة للفوضويين الذين حملوا وزرها الأساسى أمام الرأى العام . فكثيرا جدا من الفوضويين — بما فيهم بعض المجرمين — سموا أنفسهم اشتراكيين أو جماعيين الى جانب كونهم فوضويين . وبرغم الهجوم القاسى الذى وجهه ماركس ضد باكونين ، فان الفوضوية استمرت فى الثمانينات تعتبر عادة صورة من الاشتراكية ؛ وكان الديموقراطيون الاشتراكيون فى القارة يعملون دائما على تأكيد الاختلافات الواسعة بينهم وبين الفوضوية فى جميع صورها . بيد أن هذا لا ينطبق تماما على الوضع فى بريطانيا العظمى . اذ ان فوضوية الاغتيالات لم توجد قط فى بريطانيا على أى نطاق كبير . فلم يستخدم القنابل سلاحا سياسيا هناك سوى الارلنديين ، الذين لم يكونوا بالتأكيد فوضويين . وفى الحالة الوحيدة التى صنع فيها الفوضويون قنابل فى بريطانيا العظمى — وهى قضية فوضويى والسال فى سنة ١٨٩٢ — كانت القنابل مصنوعة لتستخدم فى الخارج . ولم يكن انفجار القنبلة الذى حدث فى جرينويك فى سنة ١٨٩٤ مقصودا ؛ والرجل الذى كان يحمل القنبلة وقتله انفجارها كان فوضويا فرنسيا ليست له علاقات بريطانية . والمفروض أنها أيضا كانت مصنوعة للتصدير . وكان فى بريطانيا العظمى عدد من اللاجئين الفوضويين ، وقيل ان لندن كانت المركز الحقيقى «للدولية» السرية التى عزيت اليها الجرائم التى ارتكبت ، خاصة بعد أن أصدرت معظم البلاد قوانين خاصة ضد الفوضويين وطردت اللاجئين الفوضويين فيها . ولكن ليس هناك دليل حاسم يؤيد هذا الزعم ؛ وأيا كان الأمر فان الفوضوية فى بريطانيا العظمى كانت اتجاها نظريا أكثر منها كفاحا منظما . وكان من نتيجة هذه الظروف ان الصراع بين الفوضويين والاشتراكيين كان أقل قسوة منه فى البلاد الأخرى ؛ ولم يكن هناك ، كما سنرى ، حد فاصل بين الحركتين فى

الثمانينات . فقد اشترك بعض الفوضـويين فى « الفدرال الديموقراطى الاشتراكى » ، بل وحتى فى « الجمعية الفابية » ، كمـا اشتركوا ، على نطاق واسع ، فى « العصبـة الاشتراكية » بزعامة وليم موريس — التى نجحت فى طرد موريس منها فى نهـاية الأمر ، وان لم يكن لنجاحها من نتيجة سوى تدمير « العصبة » نفسها . بيد أنه من الأفضل أن نترك هذا الموضوع حتى نصل الى مناقشة سجل الاشتراكية البريطانية فى الثمانينات من القرن التاسع عشر .

ونستطيع الآن ان نتحول الى النمو العـام للفوضـوية بوصفهـا نظرية اجتماعية ، والى الحركات التى عبرت فيها هذه النظرية عن نفسـها بعد انهيـار « الدولية » الأولى والقطيعـة الكاملة بين الديموقراطيـة الاشتراكية الماركسية والاتجاهات « اللاتسلطية » التى تمثلت فى صورها المختلفة على يد السويسريين والبلجيكيين والاسبان والايطاليين من خصوم المركزية والدولة . فالفوضوية ، كمذهب فلسـفى ، تقوم على معارضـة قاطعة لجميع صور المجتمع الذى أساسه سلطة الاكراه . والفوضـوية ، كمثل أعلى ، تعنى مجتمعا حرا اختفت منه جميع عناصر الاكراه . بيد أن العداء نحو أى نوع من سلطة الاكراه مما يتفق مع وجهات نظر ايجابيـة عديدة . وينقسم الفوضويون ، فى خطوط عريضة جـدا ، الى جماعتين رئيسيتين — الفرديين ، الذين يريدون التخلص من التنظيم الاجتمـاعى بقدر الامكان كما يريدون التخلص من الدولة ؛ والجماعيين أو الشيوعيين الفوضويين ، الذين يجمعون بين معارضة الدولة بوصفهـا اداة اكراه والايمان القوى بمزايا الاتحاد والتعاون اللذين لا اكراه فيهما . ولا ينتمى جميع الفوضويين الى هاتين الفئتين تقريبا . فان جودين وبرودون ، اللذين ناقشنا وجهات نظرهما فى المجلد الأول من هذا الكتاب ، ينتميان الى وضع

متوسط بين هذين الطرفين الأقصيين . بيد أن معظم المفكرين الذين اعتنقوا الفوضوية — مع اسمها أو بدونه — يمكن نسبتهم بقدر معقول من الدقة الى احدى هاتين الفئتين . فكروبوتكين وباكونين وركلوز وجين جراف واميل بوجيه ينتمون الى الفئة الشيوعية أو الجماعية من الحركة . بينما ينتمى ماكس شتيرنر ، من بين الألمان ، وبنجامان تكر ومعظم الفوضويين الامريكيين الأصل الى الفئة « الفردية » .

وليس النوع « الفردى » من الفوضوية مما يهم هـذا الكتاب ، الا عندما يدخل فى صراع مع النوع الآخـر .اذ ليست له أية صلة واضحـة بالاشتراكية . بينما الفوضوية الجماعية — أو الشيوعية الفوضوية كمـا صار يطلق عليها فيما بعد — ظهرت بوصفها صورة من صور الاشتراكية قطعا ، وقد اضطررنا فعـلا الى متابعـة الصراع بينها وبين الاشتراكية التسلطية فى «الدولية الأولى» . والغرض من القسم الباقىمن هذا الفصل هو أساسا تتبع ما حدث فى نمو هذا النوع الثانى من الفوضوية بعد أن انهارت «الدولية» نهائيا ، وبصفة خاصة مناقشة الشيوعية الفوضوية كما نمت على يد الأمير بيتركروبوتكين فى الثمانينات والتسعينات من القرن الماضى . بيد أننا لن نتعرض فى هذا المجلد للجوانب النظـرية للشيوعية الفوضوية عند عودتهـا الى الظهـور ثانيـــة فى الحركات السندكالية والسندكالية الفوضوية التى قامت بين الطبقات العاملة فى البلاد اللاتينية عند بداية القرن العشرين .

ان الصورة الاشتراكية من الفوضوية تقوم ، كما رأينا عند مناقشـة مذاهب باكونين ، على وضع حد فاصل بين الاتحـاد والعمـل الجماعى « الطبيعيين » من ناحية و « غير الطبيعيين » من ناحية أخرى . فقد أصر الفوضويون الاشتراكيون على أن المجتمع شىء طبيعى بالنسبة للانسان ،

وعلقوا أكبر قدر من الأهمية على ميل الناس ، فى جميع مراحل النمو الاجتماعى ، الى العمل معا بطريقة ودية لتحقيق أغراض مشتركة . وعنوان كتاب من أشهر كتب كروبوتكين يبين بوضوح تام المعتقد الذى يقوم عليه هذا النوع من الفوضوية . والكتاب اسمه « المساعدة المتبادلة » ، وهو يعمل فيه على اثبات أن هذه المساعدة ليست مما يتميز به الهمج والبرابرة والمتمدينون فحسب ، بل وكثير من الحيوانات أيضا . ويقول كروبوتكين أنها مما تتميز به المملكة الحيوانية ، والانسان بوصفه عضوا فى هذه المملكة . فهى ليست نتاج المدنية ، ولكنها صفة أساسية فى حياة المخلوقات التى تحدوها نزعة القطيع . واهتم كروبوتكين فى هذا الكتاب بدحض تلك الفكرة التى كانت تحظى بانتشار واسع على أنها فكرة داروينية من أن عالم الطبيعة هو عالم صراع بحت من أجل بقاء الفرد ، وهو صراع لا يبقى فيه سوى « الأصلح » .وهو لم ينكر ، طبعا ، وجود مثل هذا الصراع ؛ ولكنه أصر على انه يمثل جانبا واحدا من الطبيعة ، وأن مبدأ «المساعدة المتبادلة» المضاد يوجد أيضا فى كل مكان .

ويقول الشيوعيون الفوضويون ان هذا الميل « الطبيعى » الى التعاون يكون فى أقوى حالاته ويعمل بصورة مباشرة أكثر فى الجماعات الصغيرة التى يتعامل الناس فيها وجها لوجه — وخاصة فى العائلة ثم فى العشيرة باعتبارها عائلة متضخمة . ولكن لما اتسع نطاق الحياة الاجتماعية وتقدم تقسيم العمل أخذ مبدأ « المساعدة المتبادلة » يعمل أيضا بين أعضاء الجماعات الاجتماعية التى صار المجتمع يتألف منها ، وكذلك بين الجماعات وفى داخلها . وأرجعوا الاتجاه المضاد نحو العداء داخل الجماعات وبينها ، فوق كل شيء ، الى نمو الملكية الخاصة — كما أرجعها قبلهم روسو فى كتابه « مقال فى أصل عدم المساواة » — والى ظهور التقسيمات الطبقية

التى تقوم على علاقات الملكية . وبناء عليه دعا الفوضويون الاشتراكيون، مثل الماركسيين والاشتراكيين الطوبيين ، الى الغاء الملكية الخاصة والى الملكية الجماعية فى وسائل الانتاج . فهم لم يختلفوا مع الماركسيين فى هذه النقطة ، بل انصب الخلاف على طابع « الجماعية » الذى يجب اضفاؤه على الملكية . فالماركسيون فكروا فى « الجماعية » على أنها مفهوم واسع النطاق — فى حجم الأمة على الأقل : أما الفوضويون ففكروا فيها على أنها « الناس » الموجودون فى المكان — الجماعة الصغيرة التى تتكون منها جيرة تستعمل وسائل الانتاج بطريقة تعاونية لاشباع حاجات أعضائها. « فالجماعية » كما استعمل باكونين وأتباعه المصطلح تتصل بالجماعة المحلية التى يتعامل أعضاؤها وجها لوجه والمؤلفة من منتجين ومستهلكين تعاونيين : فلم يكن لها علاقة بالاستعمال المتأخر للفظ الذى صارت بمقتضاه الكلمة تعنى « اشتراكية الدولة » — أى الملكية بواسطة « الجماعة » الكبرى التى تمثلها الدولة الديموقراطية . فتبعا للفوضويين لا يمكن « للدولة » ، باعتبارها أساسا جهاز اكراه — وهذا ما يعتقده ماركس أيضا ، أن تمثل الناس بميلهم الطبيعى نحو « المساعدة المتبادلة ». فهى سلطة مفروضة على « الناس » — وليست انبثاقا طبيعيا من ارادة الناس فى التعاون .

ومن ثم كان الفوضويون الاشتراكيون يبحثون عن مجتمع يقام على أساس من نزعة التعاون الطبيعية ، وبذلك يدعم ميل الناس الطبيعى الى « المساعدة المتبادلة » ، بدلا من أن يخمد هذا الميل . واعتقدوا أنه لو أمكن تنظيم الجماعات التى يتعامل أعضاؤها وجها لوجه بحيث يستأصل التضارب الاقتصادى فى المصالح ، لصار من السهولة بمكان تعميم نفس المبدأ فى العمل على نطاق أوسع دون الالتجاء لأى نوع من سلطة الاكراه .

وراودهم الأمل فى تحقيق ذلك عن طريق استبدال الاتحاد الفدرالى الحر الذى تجمع الوحدات المحلية أو الوظيفية الصغيرة نفسها بواسطته ، عند الحاجة الى القيام بعمـل مشترك ، بالدولة التى تنظم من أعلى . وهكذا تتلاقى الجماعات المنتجة المختلفة التى تعيش فى مجتمع محلى واحد وتؤلف « الكوميون » المحلى ؛ وتتلاقى الكوميونات المحلية التى تعيش فى كل منطقة ، كبيرة أو صغيرة ، لتحقيق أهداف مشتركة ، مثل ادارة الخدمات المشتركة . وقد رأينا كيف حاول دى بابيه والآخرون فى التقـارير التى قدموها الى مؤتمرات « الدولية » أن يضعوا خططا لادارة الخدمات العامة بما يتفق وهذا المبدأ . والواقع أن دى بابيه لم يكن فوضويا كاملا البتة ؛ ولكنه فى النزاع بين أنصار باكونين وأنصـار ماركس كان أقرب لجانب باكونين منه لجانب ماركس بكثير ؛ وعندما وقع الانقسـام استمر هو وأتباعه البلجيكيون يعملون مع الفوضويين فى « الدولية » المناهضـة للماركسية . بيـد أن البلجيـكيين لم يكونوا فى أى وقت من الأوقات فوضويين تماما مثل السويسريين من أهل الچورا أو الايطاليين أو الاسبان. فقد تم تكوين انجيل الشيوعية الفوضوية فى اتحاد الچورا وبين الروسيين واللاجئين الآخرين الذين اتخذوا باكونين زعيما لهم فى جنيف — خاصة على يد كروبوتكين واليزية ركلوز — فى أواخر السبعينات . وصـارت جريدة « لاريڤولتيه » ، التى أشرف على ادارتها كروبوتكين ، وركلوز فى جنيف ابتـداء من سنة ١٨٧٩ ثم نقلت الى باريس فى سنة ١٨٨٥ ، هى الصحيفة الرئيسية للحركة [1] .

---

(١) فى سنة ١٨٨٧ تغير أسمها الى « لا ريڤولت » (الثورة) واسـتمرت تظهر تحت هذا الاسم حتى سنة ١٨٩٤ . وقد خلفتها فى سـنة ١٨٩٥ جريدة جين جراف « الأوقات الحديثة » التى ظلت قائمة حتى أغسطس سنة ١٩١٤ .

وبعد سنة ١٨٧١ صارت سويسرا الفرنسية أكثر من أى وقت مضى مركز الفكر الاشتراكى اللاتسلطى . ففى فرنسا حرِّم كل نوع من النشاط الاشتراكى المنظم ، حتى النقابية انحدرت الى حالة من العجز الكامل ، وان كانت لم تختف تماما فى أى وقت من الأوقات . وفى ألمانيا ظل الاشتراكيون من أتباع بيبل وليبنخت ومن أتباع لاسال يقاتلون بعضهم البعض ويقاتلون بسمارك حتى سنة ١٨٧٥ ؛ وقد حدث تقارب أحيانا بين الفوضويين وأتباع لاسال الذين شاركوهم اعتقادهم فى الحاجة الى تنمية الانتاج التعاونى . بيد أن الماركسيين واللاساليين على السواء كانوا يؤمنون بالكفاح السياسى ، الذى نبذه الفوضويون والشيوعيون الفوضويون ؛ وبعد اندماج الحزبين الألمانيين فى سنة ١٨٧٥ سيطرت الأفكار الماركسية أكثر فأكثر على الديموقراطية الاشتراكية الألمانية وانشغلت بصورة متزايدة بالصراع من أجل تثبيت وضعها السياسى . واتجهت بعض الجماعات ، بزعامة ويلهلم هاسلمان وجوهان موست ، الى الفوضوية ؛ ولكن كلا من هاسلمان وموست طردا من الحزب فى سنة ١٨٨٠ واضطرا للسفر الى الخارج . فذهب موست ، كما رأينا ، الى لندن فى مبدأ الأمر حيث أسس « فرايهايت » كصحيفة فوضوية فى سنة ١٨٨٠ ثم رحل بعد ذلك بعامين الى الولايات المتحدة حيث كان هاسلمان قد سبقه . واستمر كلاهما فى الدعاية الفوضوية فى أمريكا ؛ ولكن لم يقم لهما فى ألمانيا خلفاء ملحوظون .

ولما كان الفرنسيون قد خرجوا من الميدان ، وكان الألمان يعملون على تنمية حركتهم على أسس قومية فى جوهرها داخل اطار الدستور الجديد للرايخ الألمانى ، فان سويسرا ، باعتبارها موطن عدد كبير من اللاجئين من فرنسا وروسيا بوجه خاص ، صارت مؤقتا مركز الاختمار الثورى فى غرب أوروبا ، وان كانت هناك أيضا جماعات هامة فى لندن التى كانت بصفة خاصة نقطة

التقاء المنفيين من البلانكيين . ولكن عندما ارتفعت موجة الشعور ضد الفوضوية فى الثمانينات من القرن التاسع عشر ، وجدت الحكومة السويسرية نفسها معرضة لضغط متزايد من جانب الدول الأوروبيةالكبرى لتتخذ اجراءات ضد اللاجئين الذين جعلوا منها مركزا ملائما لوضع المؤامرات الثورية . وعندما وضعت القوانين المناهضة للاشتراكية فى ألمانيا موضع التنفيذ اضطر الديموقراطيون الاشتراكيون الألمان الى نقل قسم كبير من تنظيماتهم الى الخارج ، وكانت سويسرا هى المكان الذى وقع عليه اختيارهم . ومن هناك أداروا أعمال الحزب وأرسلوا صحيفتهم «الديموقراطى الاشتراكى» ، التى كان يرأس تحريرها ادوارد برنشتين ، ونشراتهم لتوزع داخل ألمانيا . وكان الاشتراكيون النمساويون الذين طردوا من فينا ، وكذلك الاشتراكيون الهنغاريون والتشيكيون ، يعملون من داخل الأقاليم السويسرية ؛ كما استمرت سويسرا أيضا موئل جماعات كبيرة من المنفيين الروس والايطاليين ، وكذلك الفرنسيين الذين هربوا بعد سقوط كوميون باريس . وقد رفض السويسريون ، بصفة عامة ، الضغط المتزايد الذى تعرضوا له ليسلموا اللاجئين « المطلوبين » الى بلادهم الأصلية أو ليمنعوا جماعات اللاجئين من الاستمرار فى عملها ؛ ولكنهم اتخذوا موقفا متشددا الى حد كبير تجاه أولئك الذين أطلق عليهم اسم « فوضويين » واتهموا بالدعوة بأية صورة الى استعمال العنف .

وعندما صدر العفو عن الكوميونيين وعادوا الى فرنسا ، سرعان ماتبعهم عدد من اللاجئين من البلاد الأخرى ، من بينهم كروبوتكين ؛ وفى الثمانينات من القرن الماضى صارت فرنسا المركز الرئيسى للفوضوية النظرية و « العملية » على السواء . بيد أن الحكومة الفرنسية سرعان ما اتخذت ، كما رأينا ، عدة اجراءات ضد الفوضويين ولم تقتصر على

القاء الفوضويين الذين لجأوا فعلا الى أعمال العنف فى السجون ، بل ألقت معهم أيضا عددا من زعماء منظّرى الفوضوية ، مثل جوتييه ولويز ميشيل، ومعهم كروبوتكين الذى نقل مركز عمله الى لندن عندما أطلق سراحه فى سنة ١٨٨٦ .

ويُعد الأمير بيتر الكسيفيتش كروبوتكين (١٨٤٢ — ١٩٢١) الشخصية الأولى بلا منازع فى نمو الشيوعية الفوضوية كمذهب اجتماعى. وقد ولد فى أرفع أوساط الأرستقراطية الروسية وتربى فى الحرس الخاص الملحق بالقيصر مباشرة ، وكان أمامه مستقبل عسكرى فى احدى الفرق العسكرية المخصصة للأرستقراطيين . وفى شبابه شارك فى حماسة الترحيب باعتلاء اسكندر الثانى العرش وبقراره تحرير الأقنان . وكثيرا ما كان يوجد شخصيا فى حضرة القيصر الجديد ، وسرعان ما شعر بالخليط الغريب من المثالية والكبرياء الأوتوقراطية الذى تتسم به شخصية اسكندر ، وكذلك بالخوف الذى يقض مضجعه باستمرار — وهو خوف ليس فيه شيء من الجبن الشخصى ومع ذلك ألقاه فى أحضان الرجعيين عند كل بادرة معارضة أو مقاومة للاضطهاد . وأحس كروبوتكين مع غيره بخيبة الأمل التى انتشرت بين المثقفين الروسيين عندما ألغى تحرير الأقنان الى حد كبير بواسطة الأعباء التى فرضت عليهم لتعويض أصحاب الأراضى، وبالاضطهاد الذى قوبل به أى مظهر من مظاهر التذمر . وعندما حان الوقت ليغادر الحرس الملكى ويختار الفرقة التى ينضم اليها لم يقع اختياره على احدى الفرق النابهة التى كانت ترفعه الى منصب رسمى كبير ، بل اختار فرقة من فرق القوقازيين فى سيبريا كان انضمامه اليها ينطوى على دفن نفسه فى مقاطعة نائية والقضاء على فرصه فى النجاح الاجتماعى . ودفعه الى هذا الاختيار عدة عوامل . فهو من ناحية عزوف اختيارى عن

مستقبل كان يشمئز منه ؛ ولكن كان لهذا الاختيار جانبه الايجابى أيضا . فقد كان كونت مورياكوف ، حاكم شرق سيبريا الذى كان قد ضم اقليم آمور منذ عهد قريب ، مصلحا تقدميا ، ونجح الى حد كبير فى تطهير الادارة من الموظفين الفاسدين والرجعيين . وبدا فى سنة ١٨٦٢ أنه اذا كان هناك مكان يستطيع الشخص الروسى فيه أن يخدم النظام القيصرى دون أن يكون اداة للرجعية ، فهذا المكان هو شرق سيبريا . ولكن بالاضافة الى ذلك كان هناك عامل آخر دفعه الى هذا الاختيار . فقد كانت دراسة كروبوتكين فى مدرسة الحرس دراسة رياضية وعلمية أساسا ، وكان هو يميل فوق كل شىء آخر الى الأبحاث الجغرافية والاتنولوجية والجيولوجية . وكان شرق سيبريا ميدانا غير مطروق فى هذه النواحى ؛ وراوده الأمل فى أنه سيستطيع العمل فى هذه الميادين . وفى الواقع ، لقد نجح فى ذلك الى حد بعيد : فتجول فى قسم كبير من سيبريا وذهب حتى الى منشوريا الصينية مسجلا ملاحظاته ، ووضع بعمله أساسا للدراسة العلمية لأراضى الشرق الأقصى وشعوبه . وقد كتبت تقاريره فيما بعد عندما كان سجينا فى روسيا ونشرتها الجمعية الجغرافية الروسية التى عرض عليه قبل ذلك أن يكون سكرتيرها . كما أنه بعد ذلك أيضا استخدم المادة التى جمعها فى عمله فى مؤلف اليزيه ركلوز العظيم « الجغرافية العامة ». والحقيقة أن كروبوتكين كان نابها فى الجيولوجيا بقدر ماصار نابها فى مجال الفكر الاجتماعى فيما بعد .

وقد ظل كروبوتكين فى سيبريا ، فى الخدمة العسكرية ولكنه مشغول أساسا بعمله العلمى ، حتى آخر سنة ١٨٦٦ . بيد ان نفوره من خدمة القيصر أخذ يتزايد كلما صارت للرجعية الكلمة العليا فى روسيا وكلما انتشرت آثارها فى سيبريا . كما انه ، فضلا عن ذلك ، استشاط غضبا على

الوحشية التى استعملت فى اخماد التمرد البولندى الذى جاء بعض المنفيين من ضحاياه تحت سيطرته . وقرر فى آخر الأمر أن يعتزل عمله وأن يلتحق، برغم معارضة أبيــه ، بجامعة ســان بطرسبرج لكى يستكمل مؤهلاته الرياضية والعلمية . وظل طوال السنوات الخمس التالية يعمــل أولا فى دراسته الجامعية ثم شغل بالأبحاث الجغرافية والجيولوجية وبكتابة قسم من تقريره عن سيبريا للجمعية الجغرافية . وعندئذ ، فى سنة ١٨٧٢ ، كانت أول زيارة له لأوروبا الغربية حيث أقام معظم الوقت فى سويسرا — فى زيوريخ أولا ثم فى جنيف وفى الچورا . وهناك اتصل « بالدولية » ، عن طريق أحد مؤيدى ماركس من الروسيين ، وهــو يوثين ، فى أول الأمر . ولكنه انضم فورا تقريبا الى الجماعة المنافســة التى تبعت باكونين . ولم يلتق الرجــلان قط ؛ ولكن كروبوتكين عقــد أواصر الصــداقة مــع جوكوفسكى وانضم الى القطاع الباكونينى « للدولية » فى جنيف عندما كان النزاع الذى قسم الحركة ودمر قطاعها الماركسى فى ذروته . وعاد الى روسيا ومعه كمية ضخمة من المطبوعات الاشتراكية والفوضوية نجح فى تهريبها عبر الحدود ، وكان قد كوّن رأيه نهائيا فى « الجماعية الحرة » . وفى روسيا وجد الاضطهاد فى ذروته فألقى نفسه فى خضم الصراع الثورى كداعية لبث الدعوة لكسب العمــال والفلاحين معارضــا بذلك سياسة زيليابوف التى تدعو الى الارهاب الثورى تقوم به جماعات صــغيرة من المثقفين لا صلة لها بالجماهير . وسرعان ماوقع فى المشاكل . اذ ألقى القبض على الواحد بعد الآخر من أعضاء جماعته ، وفى سنة ١٨٧٤ وجد نفســه سجينا فى قلعة سان بيتر وسان بول . بيد أنه كان على صلة بأصدقاء من ذوى النفوذ ، خاصة بين العلماء ؛ وبعـــد فترة سمح له بكتب وورق للاستمرار فى عمله العلمى للجمعية الجغرافية . وتحطمت صحته بعد سنتين

من انتظار المحاكمة . وكان مريضا جدا عنـدما نقلوه فى سنة ١٨٧٦ الى سجن آخر انتظارا للمحاكمة ، ثم نقل الى مستشفى السجن ، ومن هنـاك استطاع أن يهرب بمساعدة بعض الأصدقاء . وبعد أن ظل مختبئا بعض الوقت فى سان بطرسبرج هرب الى الخارج عن طريق فنلندة الى السويد بجواز سفر مزيف ، ومنها الى انجلترا .

وفى ذلك الوقت كان كروبوتكين ينـوى تماما العودة الى روسـيا لاستئناف عمله الثورى . والواقع أنه لم يعد هناك مطلقا الى ما بعد ثورة سنة ١٩١٧ ، حيث عاد الى وطنه ليقضى السنوات الأخيرة من حياته وليموت فى غمرة من خيبة الأمل — اذ أنه ظل محتفظا بفوضويته وكراهيته للسلطة المركزية حتى النهاية . ولكنه عندما وصل الى غرب أوروبا وجد نفسه فورا تقريبا فى خضم الحركة الفوضوية . ولم يبق فى لندن سوى بضعة أشهر ، يعول نفسه غالبا بكتابة مقالات النقد والملاحظات على موضوعات علميـة لصحيفة « الطبيعة » التى كان يحررها وقتذاك . ج . سكوت كلتى . ولم يحس براحة مطلقا فى انجلترا ، حيث لم تكن له معرفة بأحد ، وضايقه عدم وجـود أى مشاعر ثورية أو اشتراكية بين العمال أو المثقفين . فاتصـل بأصدقائه القدامى فى سويسرا الذين عرفهم فى زيارته السابقة — وخاصة بجيمس جيوم الذى كان بينه وبين كروبوتكين صداقة حميمة . وفى سنة ١٨٧٧ غادر انجلترا واستقر فى لاشودى فون حيث صار عضوا فى «فدرال الچورا » الذى كان يمثل الجناح الباكونينى فى « الدولية الأولى » . وكان باكونين قد توفى فى العام السابق . وهناك عقد باكونين أواصر الصداقـة الحميمة مع شخص آخر — جاك اليزيه ركلوز (١٨٣٠ — ١٩٠٥) الذى كان قد اشترك فى كوميون باريس ، وكان مركزا لجماعة من الكوميونيين بينهم لويس جين بندى، وبول بروس ، وجوستاف لفرنسيه ، وبنوا مالون.

وكان هناك أيضا عدد من الايطاليين المنتمين الى « الدولية » على رأسهم كارلوكافييرو واريكو مالاتستا ، وكذلك عدد من الروس والأسبان وبعض اللاجئين الآخرين من ذوى الاتجاهات الفوضوية وشبه الفوضوية .

وتكون لدى كروبوتكين ميل قوى للسويسريين من أهل الچورا ، واعجاب عميق بطريقتهم فى الحياة وحبهم للحرية . ورأى فى الطريقة التى جمعوا فيها بين الصناعة المنزلية — خاصة صناعة الساعات — والعمل فى حقولهم نوعا من الحياة حبذه تحبيذا تاما . وكان يريد طبعا أن يخلصهم من التجار والوسطاء الذين يضطهدونهم ، واعتقد أنهم لو تحرروا من افتئات الرأسمالية سيكون فى وسعهم أن يزدهروا فى سعة فى مجتمعاتهم المحلية الصغيرة . وكانت الفترة التى عاشها بينهم تجربة تركت أثرا كبيرا فى أفكاره الاقتصادية والاجتماعية ، وفى كتاباته اشارات عديدة الى طريقتهم فى الحياة — خاصة فى « حقول ومصانع وورش » — وأن لم يكن ، كما سنرى ، من خصوم الآلة ، أو حتى الانتاج الكبير عندما يأخذ وضعه السليم . وصار راسخ الايمان بأن الحياة الطيبة للانسان تعتمد على عدم ابعاد العامل الصناعى عن الأرض وعدم ارغامه على أن يقضى حياته كلها فى صنعة واحدة ، مهما كانت صنعته ماهرة — وخاصة فى العمل غير الماهر فى المصانع . وأعجب بالنضال الذى يقوم به صناع الساعات فى الچورا ضد منافسة منتجات المصانع ، وتفضيلهم قلة الربح على التنازل عن حريتهم . وذهب الى أنهم استطاعوا الثبات لأنهم احتفظوا بالأرض ومن ثم استطاعوا مقاومة الأزمات التجارية . بيد أنه أدرك ان كثيرا من أصحاب الحرف يقاتلون معركة خاسرة ضد الآلة ، وكان جزء من المشكلة التى تواجهه ، فى تكوين فلسفته الاجتماعية ، أن يجد حلا لهذه المعضلة .

وسنعود الى هذا الموضوع فيما بعد . وقد ظل كروبوتكين بعض

الوقت مشغولا بأمور « الدولية » المحتضرة الى حد لم يسمح له ببلورة نظرياته بأية صورة شاملة . فقد حضر بعد المؤتمرات الأخيرة « للدولية » المناهضة للماركسية ، كما حضر أيضا « مؤتمر الوحدة » الذى عقد فى جنت بلا ثمرة فى سنة ١٨٧٧ . وهناك هرب بصعوبة من الشرطة البلجيكية التى أرادت أن تلقى القبض عليه وربما كانت سلمته الى الروسيين . وقد هرب الى لندن وعمل فترة فى المتحف البريطانى ؛ ولكنه سرعان ما غادر انجلترا الى فرنسا حيث كان الاضطهاد قد خف وترك السبيل مفتوحا لتجديد الدعاية الاشتراكية والفوضوية ، وان كان العفو عن الكوميونيين لم يصدر بعد . وفى باريس تعاون مع جولز جزده ، الذى لم يكن قد تحول الى الماركسية بعد ، فى تأسيس نواد وجمعيات اشتراكية صغيرة ، ولكنه سرعان ما صار فى خطر من أن يقبض عليه بسبب صلته «بالدولية» وفى سنة ١٨٧٨ عاد الى سويسرا ، وهناك أسس الصحيفة الفوضوية « لاريفولتيه » متعاونا مع اليزيه ركلوز و ف . د ومرثارى ، من ساڤوى ، والكاتب هرزيج ، من جنيف ؛ وسرعان ما صارت هذه الصحيفة الجريدة الرئيسية للحركة الشيوعية الفوضوية . وواجهت الجريدة صراعا شديدا . فقد بدأت بدون أرصدة ، وبعد بضعة أعداد لم تجد طابعا يطبعها — وعندئذ استطاع منشئوها الحصول على مطبعة متواضعة بالنسيئة وجعلوا يطبعونها بأنفسهم . وقد بدأت فى أوقات عصبية ، فى أوائل سنة ١٨٧٩ ، عندما كانت الصيحة ضد الفوضويين ترتفع الى ذروتها بعد اندلاع حركة « الدعاية بالأفعال » ابان العام السابق . ولكنها استطاعت البقاء ، وظهر فيها الكثير من أحسن ماكتبه كروبوتكين . وظل كروبوتكين يديرها فى سويسرا الى أن طرد من هذه البلاد ، بعد اغتيال اسكندر الثانى فى سنة ١٨٨١ ، تحت ضغط الحكومة القيصرية . وكان قبل طرده بوقت قصير قد اشترك فى « المؤتمر الفوضوى » الذى عقد فى لندن سنة ١٨٨١ ، حيث

عارض سياسة « الدعاية بالأفعال » على أساس أنها غير مفيدة . بيد أن ذلك لم يُعرف علنا ، ولما كان قد دافع عن قتل القيصر فى صحيفته فقد اتهم بآراء لم يكن يعتنقها . ان تبرير قتل القيصر فى روسيا ، حيث لا توجد أية وسيلة أخرى للاحتجاج ضد الاضطهاد الشديد للفكر التحررى ، كان شيئا مختلفا تمام الاختلاف عن تأييد سياسة عامة من الاغتيال أو القاء القنابل ؛ ولم يوافق مطلقا على مثل هذه السياسة .

وعندما طرد كروبوتكين من سويسرا انتقل عبر الحدود الى ثونون فى فرنسا . وسرعان ماصار على صلة بحركة عمال منطقة ليون التى كانت تنمو بسرعة ، وكان النفوذ الفوضوى قويا فيها ، ولكنه هُدد بالاغتيال على يد عملاء القيصر . وفى سنة ١٨٨١ انتقل الى لندن حيث أقام قرابة عام ، وللمرة الثانية اجتاحه شعور بالنفور ، مثل هرزن من قبله ، من جو المجتمع الانجليزى . وقد زار الأندية الراديكالية ، وألقى فيها أحاديث عن الأحوال فى روسيا ، وقابل هيندمان الذى كان قد أصدر منذ عهد قريب كتابه « انجلترا للجميع » وأسس « الفدرال الديموقراطى » . كما ألقى حديثا ، بانجليزية غير سليمة ، فى الاحتفال السنوى لعمال مناجم ديرهام ؛ ولكنه لم يعقد أواصر الصداقة مع أحد ، وقرر فى نهاية السنة أن يعود الى فرنسا برغم خطر القبض عليه . وفى فرنسا استأنف صلته بعمال ليون واستمر يحرر « لاريفولتيه » ، التى كانت لا تزال تصدر فى سويسرا . وحدثت أزمة اقتصادية حادة فى صناعة الحرير فى ليون نشرت البؤس على نطاق واسع بين العمال الذين تمردوا وعلى رأسهم الفوضويون ؛ وألقى القبض على كروبوتكين ، بسبب دوره فى التمرد ، ومعه اميل جوتييه وآخرون ، فى سنة ١٨٨٢ ، وسُجن بمقتضى قانون سنة ١٨٧٢ الذى جعل عضوية « الدولية » جريمة . ووجهت اليه تهمة المعاونة فى انشاء « دولية

فوضوية » جديدة فى مؤتمر لنـدن الذى عقد فى سنة ١٨٨١ ؛ وكانت الحكومات والرجعيون يعتبرون هذه المنظمة ، كما رأينا ، مركز التوجيه لكل أنواع العنف الفوضوى فى جميع أنحاء أوروبا . وكان كروبوتكين يستطيع الهرب ، ولكنه فضل أن يحاكم ، ورفض استئناف الحكم الذى صدر ضده كما فعل الباقون . وظل فى السجن فى فرنسا حتى أخلى الرئيس جريفى سبيل المسجونين الفوضويين فى سنة ١٨٨٦ ، وعندئذ غادر فرنسـا واستقر فى انجلترا التى ظلت وطنه حتى عاد الى روسيا قرب نهاية حياته . وقد أدهشه الى حد كبير التغيير الذى حدث فى الجو السـائد فى الرأى الانجليزى من اقامته السابقة هناك فى سنة ٨١ — ١٨٨٢ . فقد وجد هذه المرة حركة اشتراكية حيـة ، مع صراع دائر بأقصى قوته بين الماركسيين المنتمين الى « الفدرال الديموقراطى الاشتراكى » برئاسة هيندمان وأنصار الحرية ممن ينتمون الى « العصبة الاشتراكيـة » بزعامة وليم موريس ؛ كما وجد أيضا فورة فى الأفكار الاجتماعية بين الشبان المثقفين ، وسرعان ماعقد صداقات.واستقر به الأمر ليقضى به بقية حياته العاملة فىكتابةسلسلة الكتب التى جلبت له الشهرة ، وقد كتب بعض هذه الكتب بالفرنسية — « الثورة الفرنسية العظمى » (١٨٩٣) ، الذى استمر يعمل فيـه فترات طويلة متقطعة ، و « الانتصار على لقمة الخبز » (١٨٩٢) الذى يتضمن أول عرض ضاف له لانجيل الشيوعية الفوضوية ، وكذلكظهرت«مذكرات ثورى » (١٩٠٢) ، التى أخذت منها معظم القصة التى ذكرتها هنـا ، بالفرنسية فى أول الأمر . ولكنه سرعان ما تعلم أن يكتب بالانجليزية وأسهم بمقالات عديدة فى الدوريات الانجليزية ، كما نشر أيضـا عدة نشرات . كما أن « الحقول والمصانع والورش » (١٨٩٨) و « المساعدة المتبادلة » (١٩٠٢) ، أوسع كتبه انتشارا ، ظهر لأول مرة بالانجليزية .

ونشراته عديدة ، وظهر كثير منها لأول مرة فى صحيفة « لاريفولتيه » أو دوريات أخرى ، أو صدرت من المطبعة التى كانت الصحيفة تطبع فيها. وقد أعيد طبع معظمها مرارا ، وبعدة لغات . وأكثر ما أعيد طبعه من نشراته هى : « نداء الى الشباب » التى ظهرت بعدة عناوين مختلفة ، وظهرت لأول مرة فى جنيف سنة ١٨٨١ . وفى انجلترا صدر كثير منها من مطبعة صحيفة « الحرية » ، الجريدة الشيوعية الفوضوية التى ساعد على تأسيسها فى سنة ١٨٨٦ .

وقد تلقى كروبوتكين كما رأينا ، تدريبا علميا ، وكان لذلك أثره العميق فى فكره ، فرغم أنه كان يعارض الصناعة الرأسمالية بشدة ، وكان يدافع بحماسة عن المنتج الصغير المستقل ، فانه لم يكن بأى حال على عداء مع الآلة أو مع استخدام العلم فى زيادة القوة الانتاجية . وقد أعلن أنه لا يستطيع أن يتفق مع وليم موريس فى عدائه نحو الصناعة الآلية ، وان كان قد اتفق معه فى أمور أخرى كثيرة غيرها ، اذ كان يريد أن يخلص الانسان من عبء العمل المرهق ويتطلع الى التقدم فى الأساليب الفنية كوسيلة ذلك.ولكنه قال دائما : ان العلماء لن يستخدموا مهارتهم فى تخفيف عبء العمل البشرى ماداموا لم يمروا هم أنفسهم بتجربة العمل اليدوى المباشرة . وذهب الى أن الاكتشافات الكبرى فى الماضى لم تتم على يد علماء فى المعامل ، بل على يد أشخاص يعملون فعلا ويستطيعون أن يصنعوا الآلات التى ابتكروها ويديرونها ، أما الفنيون المحترفون والعلماء فانهم لم يفعلوا أكثر من أنهم أخذوا هذه المكتشفات التى جاء بها أشخاص عمليون وحسنوها . وتنبأ بأنه اذا لم يوضع حد لهذا الانفصال بين العلم والعمل فان الاختراع سيجف ، أو اذا استمر لن يأخذ العامل الانسانى فى اعتباره . وكان يعتقد أيضا أن الانتاج الكبير ، باستثناء ما يتعلق بصناعة

منتجات متوسطة منمطة (Standarised) ليس فى الحقيقــة اقتصــاديا وأن تقدمه كان يرجع الى حد كبير الى رخص العمل غير الماهر . وذهب الى أنه عندما يصير من غير الممكن استغلال مثل هذا العمل سيتضح ان انتاج معظم السلع التامة فى مؤسسات صغيرة نسبيا ، أو حتى فى ورش ، أوفر وأفضل من زاوية السعادة البشرية ؛ وكان يضع آمالا كبارا فىانتشار القوة الكهربائية كوسيلة لتوزيع القوة المطلوبة فى الصناعة على نطـاق واسع ، بحيث تجعل اللامركزية فى الصناعة ونشرها فىالريففىحيز الامكان ثم تهيىء الفرصة للورش الصغيرة لتنافس المصنع الكبير بنجاح . وكان يفضل ، اذا لم تستطع الورشة الوقوف على قدميها ، الاعتماد على المصانع التى تستخدم أجهزة الانتاج الكبير ؛ ولكنه كان يود أن يراها وقد نقلت الى القرى حيث يكون فى مكنة العمال الجمع بين المهن الصناعية والزراعية. وقال : انه يجب ألا يعمل أى شخص فى حرفة واحدة فقط . اذ كان يؤمن، مثل فورييه ، ان السعادة تعتمد على تنوع المهن والقدرة على الاختيار بينها ؛ كما اتفق مع فورييه أيضا فى اعتقاده فى متعة العمــل الذى يتم بالطريق السليم ، وأكثر من ذلك ، فى الاشباع البشرى الذى يستمد من العمل الزراعى الكثيف فى انتاج طعام من صنف ممتاز . وقد قام بدراسة كثيرة فى تقدم الزراعة الكثيفة ، واقتنع بأنه حتى أغزر البــــلاد سكانا تستطيع أن توفر الطعام لسكانها من نتاج أرضها هى اذا اتبعت الأساليب الصحيحة .

وقد حمله الايمان بالجمع بين الزراعة والصناعة على معارضة سياسات حرية التعامل التى جعلت بلدا مثل بريطانيا العظمى تعتمــد على استيراد المواد الغذائية معارضة شديدة ؛ وكان يريد أيضا أن يكون كل بلد قريبا ما أمكن الى الاكتفاء الذاتى ، فى المصنوعات والطعام على السواء ، لأنه

اعتقد أن المنافسة بين البلاد الصناعية فى البحث عن أسواق أكثر اتساعا سبب مهم من أسباب الحروب وعامل يساعد على الاستغلال الرأسمالى الكثيف . وأكد ، وقد وجه اليه نقد كثير لتأكيده ، أن التجارة العالمية مصيرها الانكماش كلما نمى البلد بعد البلد صناعاته واستبعدت منتجات الدول المصدرة . وحث بريطانيا العظمى على أن تدرك أن سيطرتها الصناعية لابد منتهية ، وأن تتخذ الخطوات ، عن طريق زيادة انتاجها الزراعى وتنويع مصنوعاتها لمواجهة حاجات السوق الداخلية ، للحيلولة دون وقوع الكارثة التى لابد أن تصيبها ، اذا هى لم تفعل ذلك ، عندما تهبط صادراتها .

وكان من رأى كروبوتكين أيضا ، وهو رأى لم يكن مألوفا فى أيامه ، أنه ليس هناك أى دليل حقيقى على أن الانتاج الكبير يقضى على فنون الانتاج الصغير . وأكد الصلابة التى يقف بها المنتج الصغير فى فرنسا وألمانيا فى وجه الانتاج الكبير ، وظهور صور جديدة من الانتاج الصغير لتحل محل تلك التى قضى عليها المصنع — بما فى ذلك من جنوح الصناعات الكبيرة الى الاعتماد على خدمات المؤسسات الصغيرة فى صنع الأجزاء الاضافية والمنتجات الثانوية . وعلى هذه الأسس أنكر سلامة مذهب ماركس فيما يتعلق بزيادة التركيز الرأسمالى والقضاء على المهارات بوصفهما عاملين يؤديان الى الانحدار « بجحافل العمال » الى كتلة غير متميزة من « قوة العمل » . وقد اعترف بوجود هذه الاتجاهات فى ظل الرأسمالية ، ولكنه أكد أن هناك قوى لا تقل عنها قوة تعمل فى الاتجاه المضاد ، وان هذه القوى سرعان ماستكون لها الغلبة عندما يتولى العمال الأمور بأنفسهم .

وقد كان متأثرا فى كل ذلك الى حد بعيد بما رآه فى سيبريا وسويسرا وفى المناطق التى يعرفها أحسن من غيرها فى فرنسا — ليون والچورا الفرنسية ،

لأن كروبوتكين أراد أن يبقى « الرجل الصغير » وأن تبقى المصانع أيضا فى صورة جمعيات تعاونية عمالية ، وأن تظل صغيرة بقدر ما تسمح الظروف الفنية للانتاج بكفاية . اذ كان جزءا من فلسفته الأساسية أن الناس يكونون أسعد حالا فى جماعات صغيرة ، وأنهم فى هذه الجماعات يستطيعون تنمية ميولهم الى المساعدة المتبادلة والأساليب الديموقراطية فى الحيــاة ، على أفضل وجه . وقد أضفى أهمية كبرى على التفرقة — التى ناقشناها فى أول هذا الفصل — بين الصور « الطبيعية » و « غير الطبيعية » للبنــاء الاجتماعى ، وعلى فكرة أن المجتمع الكبير لا يمكن أن يســير على نهج الحرية الا اذا قام على أساس المجتمعات المحلية الصغيرة التى تنظم نفسها بنفسها .

وكان يعتقد أنه اذا توفرت لمثل هذه المجتمعات المحلية الصغيرة الملكية المشتركة فى وسائل الانتاج والسيطرة عليها وتحقق لها « اعادة تكامل »
وهو لفظ من ألفاظه المفضلة — الحياة عن طريق التنسيق بين الصناعة والزراعة ، فانها تستطيع تدبير أمورها بدون أى نوع من سلطة الاكراه . فسيربط الأعضاء بعضهم بالبعض رباط من مجهودهم التعاونى فى تهيئــة وسائل الحياة الطيبة لأنفسهم ؛ كما أن روح التعاون ، التى تنشــأ بهذه الطريقة فى الوحدات الاجتماعية الأساسية ، سرعان ماتمتد لتشمل ادارة ما يتطلب الأمر تنظيمه على مناطق واسعة من الشئون المشتركة . وقد كان هــذا الرأى أبسط ممــا يجب بكثير ؛ ولم يكن كروبوتكين أقرب من الفوضويين الآخرين الى حل المصاعب الحقيقية التى تعترض الطريق . وقد علق ، مثل معظم الفوضويين ، أهمية كبرى على أثر التربيــة فى اعداد الناس لفنون الحياة اعدادا سليما أو غير سليم . ووجه نقدا شــديدا الى أساليب التربية المعاصرة سواء فى التعليم العام أو الفنى ، فقال : ان قدرا هائلا من الوقت يذهب سدى فى تعليم الأطفال من الكتب أو الحفظ عن

ظهر قلب ، بدلا من تركهم يتعلمون بالعمل والتجربة ؛ وذهب الى أن التعليم الفنى قد أفسد معظمهم وحوّل الى تدريب الشبان على أعمال رتيبة معينة بدلا من تزويدهم باحساس مهنى واسع يستطيعون تطبيقه فى عدة ميادين مختلفة ، أو أنه وُجه توجيها خطأ الى تخريج مديرين ومشرفين يقومون بعمل ملاحظى العبيد يسوقون عمالا مستغلين فى مؤسسات الانتاج الكبير . وساق أمثلة على حالات أتبعت فيها ، رغم البيئة الرأسمالية السيئة ، أساليب أفضل فى تعليم جماعات صغيرة من الفنيين ؛ وكان يثنى أفضل الثناء على الحالات التى يتوفر فيها شرطان — الاهتمام بتعليم الرياضة والعلوم الأساسية أكثر من تعليم أساليب فنية بذاتها ، واتاحة فرصة واسعة لصنع أشياء للاستعمال الفعلى .

ويدهش قارىء كتابات كروبوتكين المرة تلو المرة للتناقض بين أسلوبه المعقول ، بل والمعتدل ، عندما يتحدث عن أمور مثل هذه ، وتطرفه العنيد فى كتاباته السياسية البحتة . وحتى فى هذه الكتابات لا نجد الكثير من المرارة التى تتسم بها كثير من الكتابات الفوضوية ، اذ حتى عندما يكون فى أشد حالات الحنق والغضب ، يظل شخصا لطيفا فى جوهره ، وليس لديه أى أثر للوثة التى تبدو باستمرار فى عمل باكونين . ولقد استطاع باكونين أن يكون ديكتاتوريا وعدوا للديكتاتورية فى الوقت ذاته . ولكن كروبوتكين لم تكن لديه أية رغبة فى الاملاء على الآخرين ، فقد كان يؤمن حقيقة بالحرية واعتبر الاكراه نتيجة ، ليس هناك ما يحتمها ، لأنظمة اجتماعية خاطئة .

وليس هناك مايوضح مطلقا ماهى الأسباب التى ، فى نظره ، جعلت العالم — رغم الميل الطبيعى لدى الناس الى « المساعدة المتبادلة » — يصير تحت سيطرة حكم الاكراه والنضال التنافسى بين الانسان والانسان ،

أو لماذا رأى أنه يمكن التخلص من هذه الشرور بلا رجعة . وأقرب ماقاله مما يمكن اعتباره تفسيرا لذلك هو عندما ردد ماذكره من قبله الكثيرون من الاشتراكيين السابقين من أن القوة الانتاجية ظلت حتى القرن التاسع عشر صغيرة الى حد لا يسمح بتهيئة الحياة الطيبة للجميع ، ولكن الناس أصبحوا فعلا يملكون فى متناول أيديهم الوسائل التى تتيح الوفرة الشاملة، اذا هم وجهوا جهودهم الى توفير حاجاتهم المشتركة ، بوصفهم جيرانا ، بدلا من السعى فى جميع أنحاء العالم بحثا عن أسواق، وعن منتجات يستطيعون بسهولة أن يصنعوها فى بلادهم . ونستطيع اليوم أن نرى أنه كان متفائلا فى ذلك أكثر مما ينبغى ؛ لأنه حتى اذا كان العالم يملك المعرفة الكافية ، فى القرن العشرين ، لخلق الوفرة للجميع ، فاننا ندرك تماما أن هذه الوفرة لن توجد فعلا بدون انفاق ضخم فى تنمية البلاد المتخلفة وبرنامج ضخم من التربية الأساسية فى فنون المدنية . بيد أن هذه المغالاة فى التفاؤل ليست مما يتميز به كروبوتكين وحده : فقد كانت ايمانا يشترك فيه معظم اشتراكيى القرن التاسع عشر ، وقوة حيوية تدفعهم الى القيام بدعوتهم . لقد ألقوا اللوم على الرأسمالية بأنها السبب فى الندرة ، ونحن نرى اليوم أن الغاء الرأسمالية ، ولو انه قد يكون شرطا ضروريا للتقدم نحو الرخاء الشامل ، لا يمكن أن يؤدى وحده الى قيام الأعمال الكبرى فى الانشاء الذى يتطلبه الأمر ، أو أن يحول الشخص الجاهل الى منتج قادر على فهم الأساليب الفنية الحديثة القائمة على العمل وممارستها .

ان فوضوية باكونين ، أو على الأصح شيوعيته الفوضوية ، والفوضوية الفردية المتطرفة ، التى كثيرا ما اختلطت بها خطأ ، على طرفى نقيض تماما . فأساس مايؤمن به كروبوتكين هو النزعة الطبيعية الى التعاون — « المساعدة المتبادلة » بوصفها سمة بشرية طبيعية أقوى أثرا

من الأنانية أو ارادة القوة . فهو يجعل اعتماده الأساسى دائما على هــذه القوة « الطبيعية » التى لا تنتظر سوى التخلص من أغلال سلطة الاكراه التى تمنعها من العمل بحرية ولكنها لا تستطيع مطلقا اخمادها تماما . ويتبع ذلك أن المهمة الأساسية للمصلح الاجتماعى ، بالمعنى الصحيح للمصطلح ، مهمة تدمير ، وأنه عندما يتم التدمير الضرورى يمكن ترك الأموربين أيدى الناس ليقوموا بمهمة اعادة بناء المجتمع الجـــديد بما يتفق مع نزعاتهم التعاونية الطبيعية . ومن ثم فانه من غير الضرورى ، بل ومن الخطأ ، ابتكار دساتير للمجتمع المقبل ، أو حتى التنبؤ بطريقة تنظيمه ، اللهم الا بصورة عامة الى أقصى حد . ان مهمة الحاضر هى التدمير ، أما الخلق فليس وظيفة أصحاب المشروعات الطوبيين ، بل مهمة الناس أنفسهم عندما يتحررون .

وواضح ان مثل هذا الانجيل يقبل التفسير بطرق مختلفة تماما فيما يتعلق بالسياسة الفعلية التى يجب انتهاجها . فيمكن اعتبار مهمة التدمير على أنها — أساسا — تتعلق بتغيير عقول الناس بحيث يكفون عن قبول سلطة الاكراه على أنها شىء « طبيعى » ؛ أو على انهـــا ، أى مهمـــة التدمير ، تتطلب فى جوهرها نشاطا مدمرا ضد كل أدوات الاكراه بجميع أنواعها . فهى قد تؤدى الى القاء القنابل أو الى اثارة التمرد ، أو الى القيام بالدعاية ضد السلطة ، أو الى تدبيج المقـــالات الفلسفية عن الحرية ، أو قد تكون نتيجتها ، طبعا ، مزيجا من هذه الأساليب المختلفة بنسب متفاوتة تماما فى نشاط كل فوضوى ، أو فئة من الفوضويين ، بذاتها . هذا بالاضافة الى أن كل فوضوى عليه أن يقرر لنفسه متى ، اذا حدث ذلك أصلا ، لا يعود النظام الاجتماعى اكراهيا وصار يسير على مبدأ حرية الاتحاد . والواقع أن أكثر الفوضويين فردية ينكرون ان ذلك ممكن أن يحدث ، وينظرون الى جميع صور الاتحاد بريبة ان لم يكن بعـــداء حقيقى . وكما رأينا ،

يوجـد لدى جودوين ، وكذلك لدى برودون فى بعض حالاته ، عنصر قوى من هـذه الريبـة . أما الشيوعى الفوضوى فانه من الناحيـة الأخـرى يؤمن بالاتحـاد الاختيـارى ، باعتبـاره معارضـا للتنظيم الاكراهى ، ومن ثم فان عليـه أن يقرر الحـد الفاصـل بين الاثنين . بيد أن هذا لا يمكن ، بطبيعة الأمر ذاته ، أن يكون سهل التحـديد . والفوضويون بصفة عامة لا يعارضون الدول والحكومات وحدها — أى السلطة السياسية — ولكن أيضا أنواع السلطة الأخرى التى تكبت الحرية والتلقائية البشريتين.فهم ضد السلطة الاقتصادية بقدر مايعارضون السلطة السياسية ، وهم كذلك ضد السلطة الدينية ، كما تتمثـل فى الكنائس ، وضد أى نوع من السلطة المعنوية التى تمارس اكراها على النـاس حتى بطرق غير ظاهرة — عن طريق تأثير العادات والمحرمات (taboos) التقليدية مثلا . فهم جميعا متفقون الى حد ما على تحديد الأنظمة التى ينبغى تدميرها. وتشمل هذه الأنظمة جميع الدول والحكومات والكنائس — خاصـة الكنيسة الكاثوليكية — والنظام الرأسمالى بأكمله (ولكن ليست الملكية الخاصة بالضرورة) وجميع أنواع الامتيازات الطبقية والعنصرية . ولكنهم يختلفون اختلافا حادا فيما يتعلق بالملكيـة الخاصـة ، فمعظمهم يريد الغاءها ، على الأقل فيما يتعلق بوسائل الانتاج الكبرى بما فيها الأرض ، ولكن البعض — وهم الفرديون — يعتبرون الملكية الخاصة ، بعد تطهيرها من كل العناصر الاحتكارية ، حجر الأساس الذى تقوم عليـه الحـرية البشرية ، بينما يصر آخرون — وهم يريدون قيام الملكية الجماعيـة فى وسائل الانتاج الكبرى — على أن يُترك للمنتج الصغير الحق فى السيطرة على الأدوات التى يستطيع استخدامها شخصيا ، وعلى أن يُعهد بأكبر قدر ممكن من هذه الأدوات الى جمعيات تعاونية صغيرة من الأفراد المتحدين. وهذا هو رأى برودون . ويعارض معظم الشيوعيين الفوضـويين فى ترك

« ملكية » وسائل الانتاج للأفراد أو لمثل هذه الجمعيات التعاونية ، على أساس أن المجتمع المحلى الصغير هو وحده صاحب الحق فى امتلاك هذه الأشياء ؛ بيد أن الشيوعيين الفوضويين يواجهون مشكلة عندما يحاولون تحديد الهيئة التى يُعهد اليها بالملكية الجماعية . وهم يعهدون بهذا الدور فى أغلب الأحيان الى الكوميونات المحلية التى تتكون من مجموع المواطنين مجتمعين بأشخاصهم . ولكن بعضهم يحسون بأن ذلك ينطوى على خطر تحويل الكوميون الى نوع جديد من سلطة الاكراه ؛ وهم يذهبون الى أن مفهوم الملكية نفسه سيختفى فى المجتمع الجديد . فيفرق كروبوتكين ، مثلا ، بين مرحلتين فى المجتمع الثورى الجديد — « الجماعية » و «الشيوعية» : ويقول ، ان « الجماعية » مرحلة انتقالية ، سيبقى فيها مفهوم الملكية وسيأخذ صورة الملكية بواسطة الكوميونات ، اما محليا أو عن طريق فدرالات حرة ، ولكن هذه المرحلة ستمر ، فكلما اقترب المجتمع من القبول الكامل لمبدأ « من كل حسب قدرته ولكل حسب حاجته » ستذوى فكرة الملكية بأكملها ، وعندئذ فقط ستتحقق الشيوعية الحقيقية. وسنرى أن هذا الرأى يشبه الى حد ما المفهوم الماركسى الخاص بأن « الدولة ستذوى » ، وان كان هناك فرق هام بينهما . والفرق هو أن الفوضويين يصرون على أنه يجب تدمير «الدولة» فورا ، وان فكرة الملكية هى وحدها التى « ستذوى » بالتدريج .

وليست هذه هى المشكلة الوحيدة . فأهم من ذلك حتى من الناحية العملية مشكلة الموقف الذى ينبغى على الفوضويين أن يتخذوه تجاه المنظمات الاقتصادية التى يخلقها العمال أنفسهم — مثل الجمعيات التعاونية والهيئات « التبادلية » والنقابات ؛ فقد أكد معظمهم ، باستثناء الفرديين ، أهمية الجمعيات التعاونية الانتاجية بوصفها وسيلة لتنظيم الانتاج فى

المجتمع المقبل . ولكنهم تقدوا بشدة التعاون الاستهلاكى على أساس أنه ينطوى على استغلال المنتجين بواسطة المستهلكين والاحتفـاظ بالصورة الرأسمالية للفائدة على رأس المال والأرباح التى توزع بوصفها «أنصبة» ؛ كما كانوا يدركون أيضا تمام الادراك خطر تحول الجمعيـــات التعاونية الانتاجية الى مؤسسات تعمل للربح تسيطر عليها جمعيات معينة من العمال. وقد حاولوا التغلب على هذه المخاطر بالاصرار فى الغالب على أن تقــوم الكوميونات نفسها بالتوزيع ، وعلى أن تكون الجمعيات التعاونية الانتاجية فى الصناعات المختلفة مجرد قطاعات من الكوميونات تعمل باعتبارها أجهزة للمجتمع المحلى كله . ولكن بعضهم رأوا فى ذلك خطــــرا بأن تتحــول الكوميونات الى سلطات اكراه ، تعطى الأوامر لجماعات المنتجين ؛ وبدا أن الرد الوحيد على ذلك هو أن المجتمع المنظم تنظيما طبيعيــا لن يوجد فيه ما ينطوى عمليا على أى اكراه .

وصارت مشكلة النقابية ، أكثر بكثير من مشكلة الجمعيات التعاونية، هى الحد الفاصل فى الفكر الشيوعى الفوضوى . فاحدى مدارسه ، وكان جين جراف (١٨٥٤ — ١٩٣٩) هو داعيتها الأول ، أنكرت على «النقابة» أى دور فى بنـــاء المجتمع المقبل بوصفها الهيئة التى تنبثق منها الجمعيات التعاونية العمالية للسيطرة على الصناعة ، فقـــد قال فى كتابه « الأرض الحرة » :

« أنا لا أرى المجتمع مقسما الى جمعيات تعاونية ، فلا أومن بالجماعات التى تقوم للانتاج وحده . وفى رأيى أن حاجات الاستهلاك ستكون العوامل المحركة فى حمل الناس على تقسيم أنفسهم فى جمـــاعات لضمـــان اشباع حاجاتهم ، اما بالانتاج لأنفسهم ، أو بتبادل الخدمات على أساس لا علاقة له البتة بأى معيار للقيمة . وأقول تبادل الخدمات ، وليس تبادل السلع ».

وقد عمل جراف مع كروبوتكين فى « لاريفولتيه » ؛ وهـذا الرأى أيضا من آراء كروبوتكين أساسا . ووجهة النظر هذه لا تستبعد طبعـا استخدام النقابات كأدوات فى الصراع الثورى . ولكنها تنكر أن لها أى دور فى المجتمع الحر أو أنها ستتحول الى اتحادات للسيطرة على الصناعة وادارتها . وكان هذا هو الحد الفاصل بين الشيوعيين الفوضويين الخلص والسندكاليين الفوضويين الذين خلقوا السندكالية الثورية . وبينما تحول قسم من الفوضويين الى السنديكالية ، ابتعد قسم آخر منهم ، وهو القسم الذى اعتنق أفكار كروبوتكين وجراف ، عما اعتبروه تسليما فى مبـدا الحرية الاقتصادية الى أيدى النقابات التسلطية .

بيد أن جراف كان قطعا شيوعيا فوضويا وليس فوضويا بحتا . فقد آمن مع كروبوتكين بالأهمية الأساسية للمساعدة المتبادلة والاتحاد الحر . فهناك فوضويون آخرون كانوا شديدى الريبة فى « الاتحاد » ، رغم أنهم نبذوا الفوضوية الفردية وأصروا على ضرورة الجماعات المحلية الصغيرة لوسائل الانتاج . فمثلا الشيوعى الفوضوى الايطـالى اريكو مالاتستا (١٨٥٣ — ١٩٣٢) ، الذى قضى حيـاته فى الدعاية الثورية فى أوروبا وأمريكا بلا انقطاع ، كتب فى « اليقظة » فى سنة ١٩٠٦ مانصه :

« ان الطريقة الوحيدة لتحديد ماهى المسـائل التى تتعلق بالمصلحة الجماعية وما نوع الجماعة التى تفصل فيها ؛ والطريقة الوحيدة للقضاء على التضارب فى المصالح وخلق الاتفاق بين المصالح المتعارضة ، والتوفيق بين حرية كل فرد وحرية الجميع ؛ هى الاتفاق الحر بالرضـا بين أولئك الذين يحسون بفائدة هذا الاتفاق وضرورته ... واعتقادنا أن السبيل الوحيـد للتحرر والتقدم هو أن يكون للجميع الحرية ووسـائل الدعوة لأفكارهم ووضعها موضع التنفيذ — أى الفوضى . وبذلك ستقنع الأقليات الأكثر تقدما المتخلفين وتجرهم خلفها بقوة العقل والأمثولة » .

ومن الواضح أن النقابة ، بالنسبة لمن يعتنق مثل هذه الآراء ، أو أية اداة أخرى للسيطرة على الصناعة يكون أساسها النقابة ، تكون موضع ريبة بوصفها وسيلة محتملة لاكراه « الأكثر تقدما » على السير وراء « المتخلفين » من أعضاء الجماعة .

وتثير هذه الفقرة من كتابات مالاتستا عنصرا كانت له أهمية كبرى فى فكر عدد من الفوضويين فى أواخر القرن التاسع عشر . ولما كانوا يدركون تماما أنهم أقلية ضئيلة فقط وأن جمهرة الناس — وجمهرة العمال — لا تشاركهم حنقهم المشتعل ضد المجتمع القائم وايمانهم المتوقد بالحرية ، فانهم اضطروا الى سؤال أنفسهم هل هناك أمل فى أن يستطيعوا جذب الجماهير الى وجهة نظرهم ، أو انهم لابد أن يظلوا أقلية مختارة تعمل لمصلحة أغلبية تنفر منهم ، بل وتعاديهم . ان أولئك الذين صاروا سنديكاليين فوضويين كانوا يعتقدون ، بصفة عامة ، أنهم يستطيعون ، اذ اتخذوا من « الطبقة » ميدانا لكفاحهم ، أن يبثوا فى جمهرة العمال قدرا كافيا من « الدافع الثورى » لخلق حركة جماهيرية ، وان لم يستطيعوا حملهم على اعتناق مايؤمنون به . بيد أنه كان هناك آخرون ليس لديهم هذا الاعتقاد ، وذهبوا الى أن الثورة لابد أن تكون من عمل «أقلية واعية» تعمل بدون مساعدة جمهرة المضطهدين ، بل وحتى فى مواجهة عدائهم . وقد أدت وجهة النظر هذه ، فى صورتها المتطرفة ، الى « الدعاية بالأفعال » كأداة للارهاب الثورى . وتلاقت ، فى صورتها الأقل تطرفا ، مع ايمان بلانكى بفعالية « النخبة » الثورية الصغيرة ، التى ستجر الجماهير وراءها فى طريق الثورة ولكنها ستقوم بالثورة ذاتها دون مساعدة هذه الجماهير. ولكن البلانكيين كانوا تسلطيين ، بينما كان الفوضويون الذين اتفقوا معهم فى هذه النقطة يعارضون جميع صور الديكتاتورية . ومن ثم اضطروا

الى تأكيد ضرورة أن تستخدم القلة الثورية كل مناسبة للتأثير فى الجماهير باستغلال المظالم الخاصة والمعـــاناة والتذمر فى اثارة « الفورات » بهدف تدبير سلطة الدولة وكل نظام اكراه آخر فى النظام القائم . وكانت هـــذه هى وجهة نظر مالاتستا العامة ؛ وقد شاركه فيها عدد من الفوضـــــويين الفرنسيين ، مثل اميل جوتييه وشارل مالاتو وسباستيان فور .

وقد لعبت فكرة « الأقلية الواعية » هذه دورا كبيرا فى الفكر الثورى الفرنسى منذ أن اكتشف الثوريون أن حق الاقتراع العـــام أبعد مايكون عن أن يؤدى بالضرورة الى تنفيذ سياسات راديكالية ، وأنه على العكس يمكن أن يُستخدم سلاحا قويا فى يد الفريق الآخر . وكان أول من علمهم هذا الدرس هو نابليون الثالث بعـــد سنة ١٨٤٨ ؛ وتأكد بعـــــد كارثة سنة ١٨٧٠ ، عندما انتخب الناس أغلبية مناهضة للفكرة الجمهورية لتقوم بوضع الدستور الجـــديد ، اذ أن سيطرة « الريفيين » فى السبعينات ، والمذابح الدموية التى راح ضحيتها الكوميونيون ، وخطة الاضطهاد التى سادت بعد ذلك ، جميعها جعلت الديموقراطية النيابية تبدو أداة للرجعية ، وحملت الناس على العـــودة بأفكارهم الى الفترة التى أعقبت سنة ١٨٤٨ والى ماقاله برودون عن وهم التمثيل السياسى . كما لا يمكن أن ننسى أن بسمارك اختار عمدا حق الاقتراع للرجال أساسا لنظام انتخاب الرايخستاج الألمانى ، وأن الرايخستاج الذى انتخب بهذه الطريقة وافق على القوانين المناهضة للاشتراكية . وقد يكون صحيحا ، كما قال باكونين وكروبوتكين، أن الناس سيتعلمون فجـــأة ، بعد أن تكون الثورة قد حررتهم من أغلال السلطة ، أن يعملوا متعاونين ويدبروا أمورهم بروح المساواة الأخـــوية . ولكنه كان من الواضح تماما أن الناس لم يتصرفوا بهذه الطريقة فى ظـــل الظروف القائمـــة ، وأنه ليس من المتوقع أن يتصرفوا كذلك فى المستقبل القريب الا بعد أن تحررهم الثورة .

ومن ثم كان كثير من الفوضويين ، حتى وهم يبذلون أقصى جهدهم لاثارة الجماهير الى الكفاح ، يحسون بأن الجماهير أغبياء ويقولون ذلك، ويستخدمون هذا الغباء حجة ضد الاشتراكيين السياسيين الذين عقدوا آمالهم على توسيع حق الاقتراع العام وكسب أصوات الأغبياء ، فى نظرهم ؛ اذ لما كانت الأغلبية قد أعطت أصواتها المرة بعد المرة لمرشحين رجعيين أو لمرشحين من البورجوازيين ، وهم فى الحقيقة لا يقلون رجعية عن أولئك الذين يقفون صراحة موقف العداء من الجمهورية ، ألا يكون من الغباء أن يعقد المرء أمله على الأساليب البرلمانية ؟ وقد امتدت الدعوة الى الامتناع عن التصويت خارج صفوف الفوضويين الى كثيرين ممن رأوا الكفاح السياسى عديم الجدوى حتى تغير جمهرة العمال موقفها أو تستنير بفعل الدعاية . وذهبوا الى أن السعى وراء الأصوات يوهن عزائم المرشحين الذين عليهم أن يعملوا على اجتذاب الغبى وقصير النظر وصاحب المصلحة الشخصية ، كما يقضى على نقاء اشتراكية المرشح وبذلك يدمر اشتراكية الحزب الذى يخوض المعركة تحت رايته . وكان دعاة الامتناع عن التصويت دائما أقلية فى مؤتمرات الطبقة العاملة ؛ ولكن برغم أنهم لم يستطيعوا حمل الأغلبية على اعتناق سياستهم ، فان تأثيرهم كان كبيرا فى اقناع النقابات بالابتعاد ، بوصفها هيئات منظمة ، عن الأحزاب والمنازعات السياسية ، وان تعتمد على قوتها فى الاستمرار فى النضال من أجل التحرر فى الميدان الصناعى ، حيث تستطيع القتال على صعيد « الطبقة » ولا تتورط فى الحملات الانتخابية التى تستهدف كسب الأصوات بصرف النظر عن الطبقة التى ينتمى اليها أصحاب الأصوات . وقد قدر لهذا الرأى أن يلعب دورا حيويا فى نمو السندكالية الثورية ، التى وضعت كل ثقلها على « الكفاح المباشر » ونظرت الى التمثيل السياسى ، بوصفه وسيلة للتقدم نحو النظام الاجتماعى الجديد ، بازدراء ؛ وان لم تحرم على أعضائها التصويت .

وبطبيعة الحال كان لدى الفوضويين حججهم النظرية ضد الحكم النيابي — ليس فقط لأنه « حكم » ، وهو الأمر الذى يعترضون عليه من ناحية المبدأ ، ولكن لأنهم أيضا أنكروا أن شخصا يستطيع أن يمثل ، بمعنى سياسى ، شخصا آخر . فقالوا : انه قد يكون من الممكن لمندوب أن يمثل مجموعة من الأفراد فيما يتصل بقضية محددة أو بصورة بذاتها من صور النشاط ، وحتى عندئذ سيتطلب الأمر تزويده بالتعليمات بعناية وخضوعه المستمر للعزل ، بيد أن التمثيل السياسي شيء مختلف تمام الاختلاف عن هذه الانابة فى غرض محدد : فهو ينطوى على أن للممثل السلطة فى أن يتصرف باسم ناخبيه فى أية قضية تعرض للبحث ، وأن تحل ارادته محل ارادتهم . والواقع أن هذا مفهوم تسلطى تماما لا يستطيع أى فوضوى خالص أن يقبله بأى صورة .

وكان برودون قد كتب فى خطاب له فى سنة ١٨٦١ : « هل يمكن أن تعتقد أن رجلا متقدما على عصره يكون على صواب ويظل محتفظا بشعبيته ؟ أرجوك أن تعلم يا صديقى ، أن أكثر الأشياء تخلفا فى الوجود ، وأكثر العناصر تأخرا فى أى بلد ، هى الجماهير — أى ماتسميه الديموقراطية » . وقد ترددت أصداء هذا الاحساس فى كتابات الفوضويين. ان مالاتستا كتب فى صحيفة « الفوضى » : « مما لا ريب فيه أنه فى أسوأ حالات المجتمع ، عندما تستسلم الأغلبية الساحقة فى خنوع وقد أوهن الجوع قواها وحولتها الخرافات الى بهائم ، يتوقف مصير الجنس البشرى على نشاط عدد قليل نسبيا من الأفراد » .

ومع ذلك ، فانه حتى أولئك الذين عبروا عن مثل هذه المشاعر كانوا فى الغالب يؤمنون بالقدرة الخلاقة لدى الناس بعد الثورة ، وقبلوا راضين أن ترسم الجماهير بعد تحررها مستقبلها بنفسها — يساعدها طبعا العقلاء

بينهـا بنصيحتهم ، ولكن دون اكراه من أى نوع . وكان أولئـك الذين أصروا أكثر من غيرهم على ضرورة تدمير النظام القائم تدميرا شاملا ، هم أقل الناس اهتماما بالتنبؤ بما سيحدث بعد ذلك أو بتخطيطه .

ان مالاتستا تحدث فى «المؤتمر الدولى لأتباع باكونين» فى سنة ١٨٧٦ قائلا :

« كيف سينظم المجتمع ؟ نحن لا نعلم ، ولا نستطيع أن نعلم . ولا ريب فى أننا أيضا شغلنا أنفسنا بمشروعات اعادة التنظيم الاجتماعى ، ولكننا لا نعلق عليها الا أهمية نسبية بحتة . فهى لابد بالضرورة أن تكون خطأ ، وربما وهمية تماما ... ان مهمتنا ، قبل أى شىء آخر ، هى التدمير ؛ تدمير كل عقبة تعترض الآن سبيل النمو الحر للقانون الاجتماعى ، وأن نحول أيضا دون عودة هذه العقبات من جديد فى أية صـورة أو خلق عقبـات جديدة . أما تحقيق مصائر الجنس البشرى فهى مهمة القوانين الطبيعيـة للمجتمع اذ تعمل بحرية وخصب » .

فالفوضويين ، اذن ، لم يساورهم الاعتقاد بأن الحرية التى يطالبون بها للناس تشمل حرية تحدى « قوانين الطبيعـة » . وقد فكروا فى هـذه القوانين على أنها « تحدد » ، فى ظل ظروف الحرية البشرية ، اتجاه التاريخ البشرى ، والى هذا الحد فقط وصلت « فوضويتهم » ، اذ أنهم لم يؤمنوا بعالم تسوده الفوضى . فكثيرون منهم اعتقدوا ، مثـل الماركسيين ، أن مذهبهم « علمى » ومتفق مع تقدم العلم ، وذهبوا الى أن مقدم الفوضوية حتمى فى ظل قانون الطبيعة . وينطبق هذا على الشيوعيين الفوضويين أكثر مما ينطبق على الفوضويين الفرديين بمختلف فئاتهم ؛ حتى نصل الى الطرف الأقصى الآخر حيث نجد ذلك النوع من فوضوية حرية التعامل التى تقوم على ايمان لا يقل رسوخا فى « القانون الطبيعى » « للسوق الحرة » .

ان « علم » القرن التاسع عشر ترك آثاره البعيدة حقا .

الفصل الثالث عشر

الاشتراكية الأمريكية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر

هنرى جورج ودانيل دى ليون

لم تنجب القارة الأمريكية قط مفكرا اشتراكيا من طراز رفيع . فهنرى جورج ، وهو أقرب الامريكيين الى خلق حركة تماثل فى بعض نواحيها الاشتراكية الأوروبية ، لم يكن اشتراكيا بأى معنى كامل ؛ وعندما اضطر الى أن يسأل نفسه الى أى مدى هو اشتراكى حقيقة ، صار أقل اشتراكية. وادوارد بللامى ، الذى كتب مدينة فاضلة اشتراكية حظيت بالانتشار واستطاع بعض الوقت أن يكون مصدر الوحى لحزب خاص به ، لم يكن مفكرا أصيلا ، بل انه كان يبسّط أفكار الآخرين فحسب . ولا بد من أن نتعرض بالبحث لدانيل دى ليون بسبب الثناء العظيم الذى أسبغه عليه لنين ، ولكنه لا يكاد يجتاز الاختبار . وكان يوجين دبز ، أكبر قوة شخصية فى الاشتراكية الأمريكية ، زعيما ومنظما وليس منظّرا .

وفى النصف الأول من القرن التاسع عشر كان البرت بريسبين ، زعيم أتباع فوربيه الأمريكيين ومصدر الهامهم ، شخصية ضخمة ، ولكنه من شخصيات الصف الثانى فقط . وكذلك كان وليم مكلور معاون روبرت أوين ؛ كما أن ابن أوين ، روبرت ديل أوين ، وزميله فى العمل فرنسيس رايت ، عقدا صلات هامة بالحركات العمالية الوليدة . أما جوشيا وارن ، بنظريته فى المبادلات العادلة التى تماثل أفكار أوين ، فانه ينتمى الى

الفوضويين والى تلك السلسلة الطويلة من المطالبين باصلاح النقد الأمريكيين ، وليس اشتراكيا .

والواقع ان الكتابة عن الاشتراكية الامريكية عسيرة بصورة فريدة ، لأنها الى حد كبير جدا مذهب مستورد من الخارج وان كان فيها دائما عنصرا محليا أيضا . فكل موجة هجرة من أوروبا حملت معها مزيجا من الاشتراكيين الأوروبيين ؛ وكل هزيمة تلقتها الاشتراكية فى أوروبا أرسلت عبر الاطلنطى جماعة من اللاجئين السياسيين ، ومعظم المنفيين السياسيين الذين بقوا فى أوروبا كانوا يأملون فى العودة الى بلادهم الأصلية وظلوا محتفظين بقومياتهم المتميزة طيلة مدة بقائهم فى البلاد التى فروا اليها . ومقابل ذلك نجد أن نسبة كبيرة من المنفيين الذين ذهبوا الى الولايات المتحدة استقروا هناك وصاروا مواطنين أمريكيين وصرفوا اهتمامهم الى السياسة فى موطنهم الجديد . بيد أن هذا لا يعنى أنهم لم يعودوا ألمانا وفرنسيين وايطاليين ، أو أنهم كفوا عن مخالطة أبناء بلادهم الأصلية الى حد كبير ؛ اذ أنه بينما كان المنفيون فى بريطانيا العظمى أو سويسرا أفرادا أو جماعات صغيرة منعزلة ، كان كل سياسى عامل من بين المنفيين فى الولايات المتحدة يستطيع أن يجد مجتمعات صغيرة بأكملها من مواطنيه الأصليين الذين أتوا الى الولايات المتحدة ، لا لأسباب سياسية ، ولكن بدوافع اقتصادية ؛ ومن السهل التأثير عليهم بواسطة الدعاية بلغاتهم الأصلية وعلى أسس من الأفكار الأوروبية الى حد بعيد وقد حوّرت فقط لتلائم البيئة الأمريكية . وفى لندن أو جنيف كان اللاجئون كلهم من الزعماء الذين فقدوا أتباعهم السابقين ولكنهم ظلوا يحاولون التأثير فيهم من المنفى . أما فى الولايات المتحدة فان اللاجئين كانوا يستطيعون أن يجمعوا حولهم جماعات صغيرة من التلامذة من بلادهم الأصلية ، وكانوا

يواجهون مشـــكلة ربط هذه الجماعات المختلفة بعضها ببعض ، وانشـــاء صلات بالعمال الذين نشأوا فى ظل الظروف الأمريكيـــة وبزعماء حركات راديكالية وعمالية من نوع أمريكى متميز .

وكما رأينا فى المجلد الأول من هذا الكتاب ، كان النفوذ الظاهر ابان النصف الأول من القرن التاسع عشر هو نفوذ فورييه وأوين ، اللذين كانت أفكارهما الخاصة بتأسيس المجتمعات المحلية الصغيرة صالحة للتطبيق فى بلاد واسعة غير مأهولة الى حد كبير ؛ أراض بكر تقوم عليها مجتمعـــات صغيرة باستمرار ، على أساس من النظريات أو بدون مثل هذا الأساس . وكانت هذه الظروف ملائمة أيضا لأنواع النظريات التى تهتم بعامل النقد (Monetary Factor) ، فى العدالة الاجتماعية ؛ لأن المجتمعات التى تمهد الأراضى البكر تكون عرضة دائما لأن تقـــع فريســـة للماليين وأصحاب المصارف المحتالين ، وكثيرا ما تعانى نقصا شديدا فى المال الســـائل لتمويل انتاجها ومبادلاتها . وهذا هو السبب فى انتشار « مصـــارف المبادلات » التى أنشأها جوشيا وارن وكذلك كثير من مشروعات « النقد الحر » التى ظهرت بعد ذلك ، واستمرار نفوذها طوال القـــرن ، فى حزب « أوراق العمـــلة » العمـــالى (Greenpack) الذى قام فى السبعينات من القرن التاسع عشر ، وفى حملة وليم جننجز برايان المشهورة فى انتخابات الرئاسة فى سنة ١٨٩٥ . بيد أن معظم هذه المشروعات النقـــدية لم تكن لها صلة بالاشتراكية أو كانت صلتها بها ضعيفة ؛ ولست أنوى مناقشتها فى هـــذا الفصل الا بصورة عابرة بحتة .

وبعد أن مرت الفترة التى بلغ فيها نفوذ أفكار أوين وفورييه ذروته، استمر تأسيس المجتمعات المحليـــــة على أسس اشتراكية بعض الوقت فى الولايات المتحدة . فأنشأ كابيه وأتباعه « ايكاريا » فى تكساس سنة ١٨٤٨،

وانتقلوا بعد ذلك بسنتين الى ناوفو ، مركز المورمون القديم فى ايلينوا . وقد غادر كابيه المستعمرة فى سنة ١٨٥٦ ، وبعد وفاته فى ذلك العام تغير مقرها عدة مرات ، ولم تنته آخر « ايكاريا » أمريكية الا فى سنة ١٨٩٥ . وفى سنة ١٨٥٢ أنشأ كونسيدران ، أبرز أتباع فورييه الفرنسيين، مستعمرة « فالانستير » فى تكساس متعاونا مع ألبرت بريسبين ، ولكنها سرعان ما انتهت بمصير سيىء . بيد أنه ظل فى أمريكا حتى سنة ١٨٦٩ ، وكان على صلة بالتطورات اللاحقة لمذهب فورييه فى أمريكا . ويجب اعتبار هاتين العمليتين — تلك التى قام بها كابيه والتى قام بها كونسيدران — أول آثار ثورات سنة ١٨٤٨ الأوروبية فى الولايات المتحدة . بيد أن هزيمة هذه الثورات لم ترسل الى أمريكا مؤسسى المجتمعات المحلية فحسب ، بل أرسلت أنواعا أخرى من اللاجئين الاشتراكيين أيضا ، بما فيهم بعض الألمان الذين كانوا على صلة بماركس و « بالعصبة الشيوعية » . وكان أهم شخص فى هذه المجموعة هو جوزيف ويديمير (١٨١٨ — ١٨٦٦) ، صديق ماركس ومراسله ، الذى صار أول داعية نشط للماركسية فى الولايات المتحدة .

ففى سنة ١٨٥٣ أسس فى نيويورك « حلف العمال الأمريكيين » الذى كان أغلب أعضائه من الألمان ، ونشر بالألمانية جريدة اشتراكية لم تعمر طويلا اسمها « ذى ريفورم » . وقد انضم معظم المنفيين الى حركة مناهضة الرق ، وحارب كثير منهم فى الستينات الى جانب « الشمال » فى الحرب الأهلية ، الأمر الذى كان له أثر كبير فى صبغهم بالصبغة الأمريكية، كما أوقف نمو الدعاية الاشتراكية بعض الوقت ، وعند نهايتها بدأت الحركة العمالية الأمريكية تأخذ صورتها الجديدة . وصار ايراستيوارد (١٨٣١ — ١٨٨٣) ، وهو ميكانيكى انجليزى المولد ، مصدر وحى

لحركة واسعة الانتشار فى الولايات الشمالية للمطالبة بتحديد ساعات العمل اليومى بثمانى ساعات . فتأسست « عصبة الثمانى الساعات » ، على أساس « الاتحادات المهنية » التى كان عددها كبيرا فى ذلك الوقت ، فى المدن الرئيسية ، وبدأت تظهر حركة عمالية كبيرة لأول مرة .و كان ستيوارد يدعو « ليوم الثمانى الساعات » لا كمجرد وسيلة لتخفيف عبء العمل فحسب ، بل وكنقطة بداية أيضا لتغيير كامل فى النظام الصناعى . وكان يعتقد أنه سيؤدى الى رفع الأجور بالضرورة ، وبذلك لا يعمل على زيادة الانتاج زيادة كبيرة عن طريق رفع مستوى التصنيع الآلى فحسب ، بل ويجعل فى وسع العمال أيضا أن يكونوا رأس مال ، وأن يصيروا بمساعدته سادة أنفسهم ويدمروا النظام الرأسمالى . وكان من نتيجة حركة ستيوارد آن صدرت قوانين الثمانى الساعات بالنسبة للخدمات العامة فى نيويورك وويسكنسون وبعض الولايات الأخرى ، وكذلك أنشىء عدد من « مكاتب احصاء العمل » لدراسة الظروف الصناعية . وقد عمل مع الماركسيين الامريكيين واشترك مع جماعة منهم فى محاولة انشاء «اتحاد دولى للعمل» بعد انهيار القطاع الأمريكى « للدولية الأولى » .

وينتمى لهذه الفترة نفسها « الاتحاد القومى للعمل » الذى تأسس سنة ١٨٦٦ فى بلتيمور بزعامة وليم هـ . سيلفيس (١٨٢٨ — ١٨٦٩) ، الذى كان قد أنشأ قبل ذلك « الاتحاد الدولى للسباكين » . وبدأ «الاتحاد القومى للعمل » بالمطالبة « بيوم الثمانى الساعات » ، ولكنه سرعان ماركز اهتمامه فى محاولة انشاء جمعيات تعاونية انتاجية وفى برامج اصلاح النقد لمصلحة صغار المنتجين ولمصلحة الأجراء كذلك . وأعلن أهدافا دولية ، واتصل « بالاتحاد الدولى للعمال » فى لندن فحضر ا . س . كامرون ، وهو أحد زعمائه العاملين ومحرر « محامى العامل » ، مؤتمر « الدولية » فى

بازل سنة ١٨٦٩ ؛ وفى العام التالى أعلن « الاتحاد القومى للعمل » اعتناقه لمبادىء « الاتحاد الدولى للعمل » وعزمه على الانضمام اليه . بيد أن « الاتحاد القومى للعمل ؟ لم ينفذ عزمه : والواقع أنه كان قد بدأ يتحلل ، اذ كان سيلفيس ، القوة الدافعة فيه ، قد مات فى سنة ١٨٦٩ ؛ وبعد ذلك أخذ يتجه نحو اصلاح النقد أكثر فأكثر . وقد ظل باقيا حتى تقدم بمرشح فى انتخابات الرئاسة سنة ١٨٧٢ ، ولكنه تحطم فى الأزمة الاقتصادية ، وتحول معظم زعمائه الى حزب عمال « رزم الورق الأخضر » الذى رشح بيتر كوبر فى انتخابات الرئاسة فى سنة ١٨٧٦ .

وكانت هاتان الحركتان تسيران قدما بسرعة فى سنة ١٨٦٧ عندما أسس أحد أتباع ماركس ، هو فردريك أدولف سورج (١٨٢٧ — ١٩٠٦) ، « الاتحاد العام للعمال الألمان » فى نيويورك ؛ وبعد ذلك بعامين انضمت هذه المنظمة الى « الدولية الأولى » . وكان سورج قد اشترك فى ثورة بادن فى سنة ١٨٤٩ ، وبعد أن طُرد من سويسرا وبلجيكا استقر فى الولايات المتحدة فى سنة ١٨٥٢ . وفى أمريكا عارض ويلهلم ويتلنج ، وما أن كانت سنة ١٨٦٧ حتى صار الشخصية الأولى فى « نادى نيويورك الشيوعى » . وبعد الحرب الأهلية كان مجال نشاطه الرئيسى بعض الوقت حركة حرية الفكر : ولكنه فى سنة ١٨٦٧ قدّر أن الوقت قد حان لاحياء الماركسية . وعندما انتقل مركز « الدولية الأولى » الى الولايات المتحدة فى سنة ١٨٧٢ صار سكرتيرها فى تردد واحجام ؛ واستقال بعد سنتين بسبب المنازعات التى كانت تمزق القطاع الأمريكى . وبعد انهياره اقتنع بأن الضرورة الأولى هى بناء حركة نقابية قوية ، وكان أحد مستشارى صمويل كومبرز فى انشاء « الفدرال الأمريكى للعمل » . وكانت مهنة سورج

تدريس الموسيقى ؛ وقد ابتعد الى حد كبير عن السياسة بعد السبعينات ، ولكنه ظل محتفظا بايمانه الماركسى وكتب عن ظروف العمــل فى أمريكا وسياسته ببصيرة نفاذة .

ولما كان « الاتحاد القومى للعمل » قد خيب رجاء « الاتحاد الدولى للعمال » فان القطاع الامريكى من « الدولية » صار مكونا الى حد كبير من جماعات المهاجرين ، لكل منها لغتها ، وأصبح فريسة لجميع الصراعات التى أحدقت بالاشتراكية الأوروبية فى السبعينات . وكان من أثر هزيمة الكوميون فى باريس وما أعقبها من اضطهاد فى أوروبا أن جاءت موجــة جديدة من المنفيين الى الولايات المتحدة ؛ وأخذ الماركسيون والبلانكيون والباكونينيون والبرودونيون والجمـــاعات الأخرى تتصارع من جديد فى موطنها الجديد . ولهذا السبب الى حد بعيد كان تأثير الدولية ضعيفا فى جمهرة العمال الأمريكيين ، الذين سرعان ما استجابوا الى زعامة جديدة .

بيد أنه بدا لفترة ما أن حزبا اشتراكيا أمريكيا من نوع ما قد ينبثق من جهود المنفيين . ففى سنة ١٨٦٩ كانت جماعة من أتباع لاســـال قد أسست « الاتحاد الشامل للعمال الألمان » ؛ ونما من هــذه الهيئــة فى سنة ١٨٧٤ « حزب العمــال فى ايلينوى » الذى حظى بعــدد كبير من الأنصـــار ، وقد قام على محاولة تشجيع القيام بكفاح مشترك بين عمال المدن والفلاحين . وفى نفس السنة أسس الماركسيون فى نيويورك « حزب العمال الديموقراطى فى أمريكا الشمالية » ؛ وبعــد ذلك بسنتين اندمج هذان الحزبان بعضهما فى بعض ومعهما مابقى من الجمــاعات التى ظلت على ولائها « للدولية الأولى » وتكون منهما « حزب العمال فى الولايات المتحدة » ، وكان سكرتيره فيليب ڤان باتن . وتحول هــذا الحــزب فى سنة ١٨٧٧ الى « حزب العمال الاشتراكى » ، الذى صار — كما رأينا —

الهيئة الاشتراكية الأولى فى الولايات المتحدة ، تحت زعامة دى ليون ، ابان السنوات الأخيرة من القرن الماضى ، وكان فى مبدأ الأمر مكونا أساسا من اجتماع عدة قطاعات قومية ، وأغلبيته من الألمان . وكان تأليفه يرجع جزئيا الى اندماج اللاساليين والماركسيين فى ألمانيا فى سنة ١٨٧٥ ؛ وكان برنامجه الى حد كبير انعكاسا لبرنامج « الدولية الأولى » فى عهدها الماركسى . فقد أعلن « أن تحرير العمال فى الميدان الصناعى الذى لابد أن تحققه الطبقة العاملة بنفسها مستقلة عن كل الأحزاب السياسية باستثناء حزبها الخاص بها ، هو ... الهدف العظيم الذى يجب أن تعتبر كل حركة سياسية مجرد وسيلة فى تحقيقه » .

وقرر الحزب فى أول الأمر ألا يتقدم بمرشحين للانتخابات ، بل أن يقصر جهوده على تدعيم قوته بين العمال ، ولكنه سرعان ماغير رأيه وتقدمت القطاعات المحلية بمرشحين فى عدد من الولايات ونالت بعض الانتصارات . ولكن حدث فى الوقت ذاته شقاق بينه وبين النقابات التى كان يؤمل فى ممارسة نفوذ كبير عليها ، فقد أرادت النقابات التى اشتركت فى انشاء الحزب أن يكرس اهتمامه الرئيسى للشئون الصناعية وليس للدعاية السياسية ، ولكنها هزمت فى مؤتمر سنة ١٨٧٧ ، وقرر الحزب أن يركز جهوده أساسا فى العمل على نشر التربية الاشتراكية .

وكان هذا الشقاق الى حد كبير نتيجة لانتشار النقابية وحركات العمال خلال الستينات الأخيرة والسبعينات الأولى . وكانت الآمال المعقودة على تحويل الفلاحين الى الاشتراكية قد ضعفت بظهور حركة الفلاحين المنفصلة، التى عرفت باسم « جرانج » (اتحاد المزارعين) ، تحت زعامة أوليفر هـ . كيلى . ولم تنجح حركة « جرانج » فى اجتذاب عدد كبير من الأنصار الى أن حدث الكساد الذى أعقب الأزمة التجارية فى سنة ١٨٧٣ . ثم بدأت

تنتشر عندئذ بخطى واسعة فى جنوب الغرب ووسطه ، وصـــار عاملا ذا أهمية فىسياسةعدد منالولايات بسبب مطالبتها بتنظيم أجور النقل بالسكك الحديدية وباجراءات أخرى لمصلحة المجتمعات الزراعية . كما نظمت أيضا عددا كبيرا من الجمعيات التعاونية من مختلف الأنواع — للتســويق ، وللقيام بعمليات شراء جماعية لأدوات الفلاحة ، ولانتاج الآلاتالزراعية — ولكن معظم هذه الجمعيات انتهى أمرها بكارثة بسبب الكساد الذى ظل مستمرا فى الأسعار الزراعية ، وما ان كانت نهاية السبعينات حتى كانت حركة « جرانج » قد فقدت معظم أعضائها . وظلت قائمـــة فى الغالب فى الولايات التى تأثرت أقل من غيرها بالكساد ، لأنها كانت قد نمت أساسا فى هذه الولايات بوصفها هيئة اجتماعية لا تتدخل فى السياسة أو تتورط فى خطط تعاونية واسعة . وعندما انتعشت فى التسعينات لم تعد قوة سياسية ، وكانت قوتها أساسا فى الولايات الشمالية التى كانت أهميتها فيها قليلة فى الفترة الأولى . ولا تزال هذه الحركة موجودة وتقوم بنشاط اجتماعى كبير فى المناطق الزراعية ، كما تقوم بقدر معين من النشاط التعاونى .

وبينما كان الفلاحون ينضمون فى أعداد كبيرة الى حركة « جرانج » ، كانت النقابية الأمريكية أيضا تنمو فى اتجاهات جديدة . ففى سنة ١٨٦٩ أسس يوريا سميث ستيفنس (١٨٢١ — ١٨٨٢) ، على أثر اضراب قام به عمال صناعة الملابس فى فيلادلفيا ، جمعية سرية أطلق عليها اسم « جماعة النبل لفرسان العمل » . وكان مساعداه الرئيسيان فى هذا المشروع صانع ملابس (مقصدار) ايرلندى اسمه ج . ل . رايت وأحد العمال المشتغلين بصناعة الذهب من الاوينيين الانجليز اسمه فردريك تيرنر ، ووضـــع هذان الشخصان النظام المحكم من الطقوس الذى تسير عليه الجمعية فى اجراءات عملها . وهو نظام يشترك فى كثير من الأمور مع نظم الماسونيين الأحرار ومع

الطقوس التى استخدمت فى الاتحادات المهنية البريطانية خلال الجزء الأول من القرن . وكان ستيفنس مؤسس الحركة قد أعـد فى مبدأ الأمر ليكون قسيسا ، ولكنه صار حائكا ؛ وكان له نشاط فى عدد من الاتحادات المهنية المحلية . ولما أدرك عدم جدواها فى مواجهة قوة الرأسمالية النامية ، راودته فكرة تكوين جمعية سرية يكون جميـع المشتغلين الناشطين بالحـركات العمالية أعضاء فيها ، ويجذبون الجماهير خلفهم. ولم تكن « جماعة فرسان العمل » فدرالا من نقابات منفصلة ، بل كانت جمعية واحدة تضم أعضاء أفرادا فقط ؛ وكان نجاحها عمليا على أشده فى الحرف والصناعات التى كانت الاتحادات المهنية فيها ضعيفـة أو غير موجودة — فى المناجم وبين عمال السكك الحديدية ، وفى المصانع التى تستخدم نسبة كبيرة من العمال غير المهرة . وكان ستيفنس يذهب الى أن « الظروف المـادية والفكـرية والأخلاقية للجنس البشرى تخضع تماما للظروف المحيطة بالعامل المنتج والتى تؤدى الى تقدم الشعب أو تدل ، بصـورة أكيـدة ، على سقوط الأمة » ، وقال : ان ذلك « ينطبق على كل عصر وفى كل بلد » ؛ ودعا الى قيام حركة عمالية خاصة بالعمال أساسهـا الدفاع عن المصـالح المشتركة للعمال عن طريق استغلال وسـائل الانتاج على أسس عقليـة . ولم يكن ستيفنس اشتراكيا ، وان كان مستعدا للتعاون مع الاشتراكيين ، وقد وقف الى جانبهم فعلا فى الخلافات التى مزقت « جماعة فرسان العمل » . وكان يشارك ايرا سيتوارد فى الكثير من وجهات نظرة ، باعتقاده أن رفع مستويات الأجور هو مفتاح اعادة التنظيم الاجتماعى ؛ ولكنه وضع ثقته فى الكفاح الصناعى المباشر لتحقيق أهدافه الصناعيـة ، وليس فى التشريع . وبعد سنة ١٨٧٨ ارتبط بحزب عمال « أوراق العملة » العمالى الذى أشرنا اليه آنفـا .

ولم يصبح «فرسان العمل» من الأهمية بمكان الا خلال السنوات التى أعقبت أزمة سنة ١٨٧٣ التجـارية ، اذ لعبوا دورا رئيسيا فى الاضرابات الكبرى التى قام بهـا عمـال المنـاجم وعمـال السـكك الحديدية فى سنة ١٨٧٧ . وفى سنة ١٨٧٨ لم يعودوا جمعية سرية ، ونددوا بالاتحادات المهنية ، وقرروا تنظيم أنفسهم على أساس الصناعة . وفى العام التالى عين تيرنس ڤنسنت باودرلى (١٨٤٩ — ١٩٢٤) ، وهو مهاجر من ايرلندة ، خلفا لستيفنس فى الزعامة ؛ وقد سـيطر باودرلى على الجماعة بعـد أن قاتل فى سلسلة من المعارك الداخلية على الزعامة . وبرغم أنه كان يشارك ستيفنس اعتقاده فى « النقابية الخالصة » — أى فى وجوب قيام « اتحاد واحـد كبير » — فانه كان يعارض الاضراب العـدائى ويحبذ التوفيق وتحديد أساليب منظمة للمساومة الجماعية . وكان أيضا « سـياسيا » أكثر من ستيفنس ، بمعنى أنه كان يؤكد أكثر منه أهمية استخدام المنظمة « كجماعـة ضاغطة » تمـارس ضغطا على الكونجرس وعلى حكومات الولايات . بيـد أن معظم أصحاب الأعمـال الأمريكيين ، فى الصناعات الكبرى ، لم يكونوا على استعداد مطلقا للاعتراف بالنقابية أو الدخول فى اتفاقات نقابية ؛ ورغم رغبه باودرلى فى استعمال الأساليب السلمية ، فان « الفرسان » اضطروا المرة بعد المرة الى الالتجـاء الى الاضراب ودخلوا فى صراع مع الدولة وحكومات الولايات عندما استخدم الجنود أو الحرس الوطنى للقضاء على الاضرابات ، أو عندما استعين بالقانون ضد النشاط النقابى .

وقد ظل « فرسان العمل » ابتداء من السبعينات الى منتصف الثمانينات التنظيم النقابى الأول فى الولايات المتحـدة ، ثم ضعف نفوذهم بسرعة ؛ ويرجع بعض السبب فى ذلك الى هزيمة خطيرة لحقت بهم فى اضراب كبير

من اضرابات عمال السكك الحديدية ، وبعضه الى موجة رد الفعل التى انتشرت فى الولايات المتحدة على أثر قضية فوضويى شيكاغو التى ناقشناها فى الفصل السابق . وقد اتخذ باودرلى ومساعدوه ، أملا فى المحافظة على طابع الاحترام ، موقفا عنيفا فى تأييد الحكم على البرت بارسونز وزملائه الفوضويين ، رغم عدم وجود أى دليل حقيقى على مسئوليتهم عن القنبلة التى ألقيت فى هايماركت . وانسحب بعض اليساريين احتجاجا على هذا الموقف ، وكذلك بعض اليمينيين الذين انتابهم الذعر بسبب حادث شيكاغو وأثره فى الرأى العام . الى جانب أن حركة قوية كانت قد بدأت فعلا نحو انشاء اتحادات قومية منظمة على أساس مركزى فى بعض الحرف والصناعات المعينة ؛ كما أن كثيرا من الجماعات المشتركة فى منظمة « الفرسان » ثارت على سياسة التوجيه المركزى التى تقوم عليها المنظمة . وكان صمويل كومبرز (١٨٥٠—١٩٢٤) قد نزل الى الميدان فعلا ، منظما للنقابية الفدرالية الجديدة التى كانت على وشك أن تتبلور فى « الفدرال الأمريكى للعمل » . وفى مواجهة هذه الانسحابات المتزايدة ، تحول « الفرسان » بعض الوقت الى السياسة . وفى سنة ١٨٩٣ استولى دانيل دى ليون وأتباعه على المنظمة وانتزعوا الزعامة من باودرلى ؛ بيد أن ذلك أدى الى انقسام جديد ، ولم يلبث البناء كله أن انهار .

لقد سرنا قدما فى سردنا لقصة « فرسان العمل » الى نهايتها . وعلينا الآن أن نعود ثانية الى السبعينات من القرن التاسع عشر — الى نتائج أزمة سنة ١٨٧٣ على الحركة العمالية السياسية . فبينما كان الاشتراكيون فى الولايات الشرقية وفى ايلينوى يوحدون قواهم فى المنظمة التى صارت فيما بعد « الحزب العمالى الاشتراكى » ، كانت هناك حركة منافسة تنمو

فى الغرب والغرب الأوسط والجنوب غرضها الرئيسى المباشر هو اصلاح العملة النقدية . وقد بدأت هذه الحركة فى أواخر الستينات بالهجوم على أصحاب المصارف ورجال المال الذين اشتروا أولا « أوراق العملة » التى صدرت فى الحرب الأهلية بقيمة منخفضة جدا ، ثم استصدروا تشريعا جعل فى وسعهم الحصول على قيمتها كاملة ؛ ولذلك سميت الحركة التى بدأت بهذا الهجوم حركة « أوراق العملة » (Greenback) . وتحولت الى المطالبة بنظام جديد للعملة الورقية ، لا يسيطر عليه رجال المال ، ويحافظ على مستوى أسعار المنتجات الزراعية ، ويضمن ائتمانا مناسبا للمنتجين . وتقدمت الحركة فى أول الأمر بين الفلاحين ، ثم انتشرت بين العمال الصناعيين الذين خفضت أجورهم أو فقدوا عملهم ابان الكساد ؛ وفى سنة ١٨٧٨ عقد اجتماع « العملة الورقية » العمالى فى توليدو بولاية أهيو ، وقام هذا الاجتماع بتنظيم حركة مشتركة من الفلاحين والعمال للتقدم بمرشحى حركة « أوراق العملة » فى انتخابات الكونجرس والرئاسة ، وحصلت الحركة الجديدة على أكثر من مليون صوت ، ونجح أربعة عشر من مؤيديها فى انتخابات الكونجرس . وقد استمرت قائمة حتى الثمانينات ولكنها فقدت قوتها شيئا فشيئا ، حيث انتقل مؤيدوها ، فى الولاية بعد الولاية ، الى الحزب الديموقراطى ، ولكنها حظيت بنجاح كبير بعض الوقت ، وحالت دون نمو أية حركة اشتراكية ذات أثر ، خاصة فى الولايات الغربية .

وكانت حركة « أوراق العملة » العمالية فى أوجها عندما نشر هنرى جورج فى سنة ١٨٧٩ كتابه « التقدم والفقر » ، وحظى بنجاح شعبى هائل فورا . وقد ولد هنرى جورج (١٨٣٩ — ١٨٩٧) فى فيلادلفيا ، ولكنه انتقل غربا وأحرز فى كاليفورنيا نجاحا لا بأس به بوصفه محررا وصاحب

جريدة . ولم يكن « التقدم والفقر » أول أعماله ، فقد عبر عن نفس الآراء تقريبا فى كتابه « أرضنا وسياستنا فى الأرض » ، الذى كان قد نشره منذ سنة ١٨٧١ ، ولم يحظ باهتمام كبير ، وظل يكتب بانتظام فى صحفه منذ ذلك الوقت . ولكن « التقدم والفقر » ظهر فى لحظة كان الرأى العام ، فى كل من أوروبا وأمريكا ، على استعداد لتقبله ، كما أن أسلوبه واستشهاداته بالانجيل لمست قلوب كثير من المتذمرين والمشدوهين الذين كانوا يريدون معرفة لماذا جلب تقدم الرأسمالية كل هذه الشرور وتلك القلقلة الكبيرة فى الشئون الاقتصادية معه .

وأغرب مافى « التقدم والفقر » هو أنه برغم أن وقعه كان هائلا على الرأى العام على جانبى الاطلنطى ، فانه لم يحو شيئا جديدا البتة . اذ ليس فقط ان احتكار الأرض كان قد تعرض لهجوم مستمر لمدة قرن كامل (منذ كتابات أوجيلفى ووالاس) ، وأن الهجوم اشتد عليه لأكثر من نصف قرن (منذ كتابات توماس سبنس وتوم پين) ، بل أيضا ان العلاج الذى تقدم به هنرى جورج من فرض ضريبة على قيمة الأرض عن طريق تأميم الايجار ، كان جزءا من « خطة » سبنس ، كما وضعها بتفصيل فى الخمسينات من القرن التاسع عشر الداعية الاسكتلندى لاصلاح نظام الأرض ، باتريك ادوارد دوف (١٨١٥ — ١٨٧٣) ، فى كتابه « مبادىء الاقتصاد السياسى » (١٨٥٤) الذى كان الجزء الثانى من مؤلفه الرئيسى عن « علم السياسة » . اذ كان دوف قد طالب بأن تشترى الدولة الأرض من أصحابها ، وأن تفرض عليهم ضريبة لمواجهة نفقات العملية ، ثم تؤجر الأرض بعد ذلك لمن يدفعون أكبر ايجار . وأقام دعواه على الحجة التاريخية القائلة بأن الملكية الخاصة فى الأرض ، أيا كان مبررها فى العهود التاريخية السابقة ، قد صارت موضع اساءة استعمال وقيدا على الانتاج فى

ظل الظروف الحديثة ، بعد أن لم تعد هناك أرض غير مشغولة يستطيع الفرد فلاحتها دون أن يدفع ايجارا للمالك ؛ وقد أقام حجته ، كما فعل هنرى جورج بعده ، على أساس نظرية ريكاردو فى الايجار بوصفه فائضا يذهب الى صاحب الأرض ، دون أن يقوم بأية خدمة من ناحيته ، بل كنتيجة لزيادة السكان والطلب . بيد أن قليلين هم الذين قرأوا دوف حتى فى بريطانيا العظمى ، ولا يكاد يكون هناك من قرأه فى الولايات المتحدة ؛ والغالب أن هنرى جورج نفسه لم يكن يدرى أن هناك من سبقه بهذه الآراء . بل الواقع أنه من الواضح أن هنرى جورج كوّن آراءه بنفسه دون ما اشارة لأى كاتب سابق — أو حتى للحركات المعاصرة مثل «اتحاد اصلاح نظام حيازة الأرض » فى بريطانيا العظمى ، التى لعب فيها جون سيتوارت ميل دورا رئيسيا كما سنرى .

وكانت حجة هنرى جورج الأساسية بسيطة . فالظروف فى الولايات المتحدة جعلته يدرك الارتفاع السريع فى قيمة أراضى البناء كلما نمت المدن فى مناطق أهلت بالسكان حديثا ، واتجاه الايجارات الزراعية الى الصعود كلما صار الحصول على أرض غير مشغولة صالحة للزراعة أكثر صعوبة . وكان واضحا فى أمريكا ، كما اتضح قبل ذلك بكثير فى البلاد الكثيفة السكان فى العالم القديم ، أن التنمية الاقتصادية وزيادة عدد السكان جلبت لأصحاب الأراضى زيادة كبيرة غير مكسوبة بالكد والعمل فى قيمة الأرض ، وجعلت فى وسعهم أن يفرضوا اتاوة متزايدة باستمرار على المنتجين وسكان المنازل من كل نوع . ومن ثم سأل : أليس من الجلى أن مثل هذا النظام يتناقض بشدة مع العدالة الطبيعية ، وأنه أيضا قيد شديد فى آثاره ؟ فهو لم يجعل فى وسع ملاك الأراضى أن يفرضوا اتاوة

على من يستخدمها ، بل وأن يزيدوا أيضا العائد الذى يحصلون عليه بابقاء بعض الأرض دون استغلال حتى يخلقوا ندرة صناعية . والعلاج فى رأيه بسيط . ان الله منح الأرض للناس فى حيازتهم المشتركة : فلينتزعها الناس من أولئك الذين اغتصبوا ملكيتها ظلما . وليست أفضل طريقة لتحقيق ذلك أن يفلح الناس الأرض مشتركين — اذ كان هنرى جورج راسخ الاعتقاد فى المشروع الفردى — بل أن تفرض الدولة على كل قطعة من الأرض ضريبة سنوية توازى الايجار الاقتصادى — أى توازى قيمتها قبل التحسين ودون احتساب القيمة التى يضفيه عليها استخدام رأس المال والعمل فيها ، ولكن باضافة القيمة المستمدة من الموقع ومزايا قربها من الأسواق وكذلك مزايا خصوبتها الطبيعية . وذهب هنرى جورج الى أن أفضل أسلوب لفرض هذه الضريبة هو تطبيقها على مراحل حتى يمكن تجنب الصعوبات ، ولكنه على عكس دوف ، عارض فى دفع أى تعويض للملاك الذين ستهبط دخولهم بالتدريج الى الصفر اذا لم يكونوا من المقيمين فى أراضيهم (اللهم الا اذا كانوا يقدمون أدوات رأسمالية الى جانب الأرض) ؛ أو تهبط دخولهم الى مايوازى قيمة العمل ورأس المال اللذين يضعونهما فى الأرض ، اذا كانوا يستغلونها بأنفسهم .

ولم يفرق هنرى جورج بين العمل ورأس المال ، فقد اعتبر أن لأصحاب هذين العاملين من عوامل الانتاج حقا متساويا فى الحصول على عائد ، وجمعهم معا بوصفهم ضحايا استغلال محتكرى الأرض . وذهب الى أنه اذا ذهب الايجار الاقتصادى الى الدولة ، بوصفها ممثلة للشعب ، لا تعود هناك حاجة الى فرض ضرائب أخرى — ومن هنا جاء اسم « الضريبة الواحدة » الذى أطلقه فيما بعد على اقتراحه . ولكن هناك ميزة أخرى ، الى جانب هذا التخلص من الضرائب الذى ستعم فائدته جميع المنتجين —

وأهم منه ، ماسيترتب على هذا الاجراء ، اذ أن الأرض ستكون دائما فى متناول أولئك الذين يستطيعون استغلالها بأفضل طريقة منتجة ومن ثم يكونون أقدر على دفع أعلى ايجار ؛ ولن تعود هناك أرض غير مستغلة لأن صاحبها يريد أن يتمتع بها دون فلاحة ، أو الانتظار حتى يستطيع اقتضاء ايجار أعلى أو ثمن أكبر . وبذلك تزول القيود التى يفرضها نظام ملكية الأرض على الانتاج ، وتزول جميع العقبات التى تحول دون أقصى انتاجية. ويتبين من ذلك أن هنرى جورج كان يؤمن ايمانا لا حد له بالاقتصاد التنافسى ، وأنه كان بعيدا كل البعد عن الرغبة فى أن تتدخل الدولة بأى شكل فى تنظيم الانتاج أو السيطرة عليه . والواقع أنه ظهر فيما بعد ، فى كتابه « الحماية أم حرية التجارة ؟ » (١٨٨٦) ، كداعية كامل لحرية التجارة على أساس من أكثر مذاهب « حرية التعامل » تطرفا .

بيد أن هنرى جورج كان يحدوه اهتمام مخلص برفاهة العمال ، كما أوضح بجلاء فى كتابيه ، « المشاكل الاجتماعية » (١٨٨٣) و « ظروف العمل » (١٨٩١) — وكان الكتاب الأخير ردا على « المنشور البابوى » المشهور الخاص بنفس الموضوع ؛ كما ظهر فى الولايات المتحدة وفى محاضراته التى ألقاها فى تجواله ببريطانيا العظمى ، حليفا للعمال فى صراعهم ضد الاستغلال ، وظل كذلك حتى أواخر الثمانينات فى القرن الماضى . وقد ندد به الرأسماليون وأصحاب الأراضى على جانبى الاطلنطى، بوصفه مخربا ثبتت عليه تهمة مهاجمة « حقوق الملكية » ويهدف الى اقتلاع النظام الاجتماعى بأكمله من جذوره . فقد تجاهل الرأسماليون ايمانه الراسخ بمزايا المشروع الخاص أو لم يلحظوه ؛ واختلط بالاشتراكيين والراديكاليين الذين حاولوا بلا جدوى اقناعه بأن ماقاله عن ملكية الأرض ينطبق بقدر مساو ، فى المجتمعات النامية ، على ملكية مصادر

رأس المال . هذا الى جانب أنه لم يُعتبر ، فى أيامه الأولى ، داعية لتأميم الأرض فحسب ، بل وكان هو أيضا على استعداد تام لقبول هذا الوصف. ولم يشرع فى وصف علاجه « بالضريبة الواحدة » ، أو يعمل على التمييز بين دعاة تأميم الأرض من الاشتراكيين وبينه الا فى أواخر الثمانينات .

ويبدو لى أنه من الأفضل أن نؤجل مناقشة نشاط هنرى جورج ونفوذه فى بريطانيا العظمى الى الفصل التالى ، الذى سنتناول فيه تطورات الاشتراكية البريطانية فى الثمانينات . وليس هناك من شك فى الدور الهام الذى لعبه كتابه فى هذه التطورات ، أو فى أن الاشتراكيين البريطانيين استطاعوا أن يستخدموا أفكاره كنقطة بداية مثلى لدعايتهم . بيد ان مافعله هنرى جورج فى بريطانيا العظمى لم يكن له أدنى أثر فى نفوذه فى أمريكا ، وان كان تأييده لمطالب الايرلنديين فى كتابه عن « مشكلة الأرض الارلندية » (١٨٨١) ، أكسبه تأييدا فى الدوائر الأمريكية الأيرلندية . وقد قام نفوذه الأساسى فى الولايات المتحدة ، كما فى غيرها ، على قدرته فى وضع حجته البسيطة ضد نظام ملاك الأراضى فى ثوب أخلاقى ، على أساس من تفسير ديموقراطى لتعاليم المسيحية ، يثير استجابة ودية بين عدد كبير جدا من أولئك الذين أحسوا بأنهم ضحايا للظلم الاقتصادى ، سواء كانوا عمالا أم فلاحين أو أصحاب محلات تجارية أو أصحاب مشروعات صغيرة من أى نوع . بل الواقع أن عددا ممن اعتنقوا آراءه كانوا من الأغنياء — رجال صناعة أو أصحاب مشروعات تجارية ممن لا يحبون ملاك الأراضى أو المضاربين من رجال المال ، وجذبتهم اليه تلك الفكرة — القديمة قدم سان سيمون — فكرة تحالف العناصر المنتجة فى المجتمع ضد غير المنتجين ، وهم الذين لا عمل لهم ولا يسهمون فى المجتمع بنصيب ولكنهم يستفيدون من كل تقدم فى الانتاج مما يترتب على جهود الآخرين والمجتمع ككل .

وقد وضع هنرى جورج أفكاره وقدمها الى العـالم فى كاليفورنيا . ولكنه اختار نيويورك ، بدلا من سان فرانسيسكو ، كمركز يستطيع أن ينشر منه مذهبه ؛ وفى سنة ١٨٨٠ جعل مركز قيادته هناك وبدأ حملة لحمل الناس على قبوله . وفى سنة ١٨٨٦ اتحد كل من « الاتحاد المركزى للعمال بنيويورك » و « حزب العمال الاشتراكى » ، بزعامة دى ليون ، فى حثه على قبول ترشيح نفسه عمدة لنيويورك ؛ وفى المعركة الانتخابية كاد ينجح كمرشح « لحزب العمال المتحد » ، ولكن كان من نتائج هذه المعركة أن وضح موقف هنرى جورج بوصفه معارضا للاشتراكية. فقد كان على استعداد لأن يذهب الى حد معين فى الاتفاق مع الاشتراكيين — مثلا ، فى الدعوة الى تأميم السكك الحديدية وبعض الخدمات الأخرى التى يتطلب الأمر أن تكون احتكارات ؛ ولكنه رفض أن يذهب أكثر من ذلك ، وفى سنة ١٨٨٧ تمزق « حزب العمال المتحد » ، الذى رشحه فى الانتخـابات ، شذرا ؛ اذ طرد الاشتراكيين الذين أيدوه فى الانتخاب ، ولكن الحزب قضى على نفسه بذلك .

وكان دانيـل دى ليون (١٨٥٢ — ١٩١٤) من بين مؤيدى هنرى جورج فى حملة سنة ١٨٨٦ الانتخابية . وعندما وقع الشـقاق انضم الى ادوارد بلامى (١٨٥٠ — ١٨٩٨) الذى ظهرت طوبيـاه الاشتراكيـة « التطلع الى الوراء » فى سنة ١٨٨٧ . وكان بلامى كاتبا روائيا وصحفيا كوّن أفكاره الاجتماعية دون أن يكون على صلة بحركة الطبقة العاملة ؛ ولكنه صار مصدر وحى عدة أندية عرفت باسم «القومية» (Nationalist) بسبب دعوة بلامى الى تأميم (Nationalisation) الأرض كأساس للمجتمع الذى تسوده المساواة . وأشهر مؤلفاته بعد « التطلع الى الوراء » هى نشرته « أمثولة خزان المياه »(The Parable of the water tank) أعيد طبعها

أكثر من مرة . وقد تبع « التطلع الى الوراء » بقصة طوبية ثانيـة هي « المساواة » (١٨٩٧) ، وقبل صدورها كان يحرر صحيفتي « القومى » (١٨٨٩ — ١٨٩١) و « الأمـة الجـديدة » (١٨٩١ — ١٨٩٤) على التوالى . وقد حظي ابان هذه السنوات بجمهور كبير من الأنصار ، بيد ان حركته ماتت بالتدريج ، فقد هجرها دى ليون ، أبعد أنصارها نفوذا ، فى سنة ١٨٩٠ الى « حزب العمال الاشتراكى » . وبعد ذلك كان مؤيدوها من الطبقة الوسطى فى الغالب . اذ انتقل معظم مؤيديهـا الى « حـزب الشعب » ، الذى رشح الجنرال ويفر فى انتخابات الرئاسـة سنة ١٨٩٢ واندمج على أثر ذلك فى الحـزب الديموقراطى ابان حملة و . ج برايان الانتخابية فى سنة ١٨٩٦ . بيد أن قطاعا من أعضـاء « حزب الشعب » رفضوا الاندماج فى الحزب الديموقراطى ، وتقدموا الى انتخابات الرئاسة فى سنة ١٩٠٠ بمرشح خاص بهم هو وارتون باركر . ولم يحصلوا الا على بضعة أصوات ، وعندئذ اختفى الحزب تماما .

وكان انجيل بللامى انجيل مساواة اقتصادية كاملة ، وأساسه خطـة كاملة من اشتراكية الدولة . فقد قبل تماما الحاجة الى مستوى مرتفع من التصنيع الآلى فى الانتاج ، ودعا الى ملكية شـاملة للدولة وتخطيطهـا الشامل كأساس للنشاط الاقتصادى ، وذهب الى أن العمـال يجب أن ينظموا بوصفهم « جيشا صناعيا » فى خدمة الشعب كله ، فهو يقول فى ذلك : « ان فكرة تكوين جيش صناعى يعمل من أجل المجتمع ، كما يحميه الجيش المسلح تماما ، توحى بأنه مما قد يفيدنا أن نرى هـل كانت تلك الخطة التى ظهر نجاحها الى هذا الحد فى أغراض التدمير يمكن أن يعود تطبيقها فى مجال الانتاج ، الذى يسوده ارتباك بشع فى الوقت الحاضر ، بفائدة ؟ » . وقد عبر وليم موريس ، فى معرض نقده «للتطلع الى الوراء» فى صحيفة « الكومونويل » ، عن اشمئزازه الكامل من مفهوم التبعيـة

الذى تضفيه طوبيا بللامى على وضع العمل ؛ ولكن الكتاب انتشر على نطاق واسع جدا فى بريطانيا العظمى والولايات المتحدة ، وترجم الى عدة لغات . فهو يمثل أكثر صور اشتراكية الدولة تطرفا ؛ بيد أن دعوته الى المساواة الاقتصادية الكاملة جذب كثيرا من الاشتراكيين ، خاصةاشتراكيى الطبقة الوسطى الذين اعتبروا الاشتراكية أساسا انجيلا أخـلاقيا وليس اقتصاديا .

وخلال نفس الفترة كان للاشتراكى الأمريكى الدانماركى ، لورنس جرونلوند (١٨٤٨ — ١٨٩٩) نفوذ كبير . وقد ترجم أشهر كتبه «المجتمع التعاونى » (١٨٨٤) الى عدة لغات ، وصدّره ، فى الطبعة الانجليزية ، برنارد شو . بيد أن جرونلوند ، على عكس بللامى ، لم يصر زعيم حركة قط . فلقد أسهمت اشتراكيته الأخلاقية فى تكوين عدة جماعات اشتراكية فى الثمانينات والتسعينات من القرن الماضى ، ولكنها لم تنفرد بأية شيعة اشتراكية .

وفى سنة ١٨٩٠ انضم عضو جديد الى حزب العمال الاشتراكى هو دانيل دى ليون الذى سرعان ما صـار زعيمه . وقد ولد دى ليون فى كوراكاو ، وذهب الى الولايات المتحدة فى أوائل عشريناته وصار محاضرا للقانون الدولى فى جامعة كاليفورنيا . وبعـد تأييـده لهنرى جورج فى نيويورك سنة ١٨٨٦ وانضمامه على أثر ذلك الى « فرسـان العمـل » وحركة بللامى القومية ، صار فى سنة ١٨٩١ محرر « الشعب » ، لسان حال « حزب العمال الاشتراكى » ، وفى هـذه الصحيفة نمّى أفكاره الاشتراكية المتميزة ، التى من أجلها أثنى عليه لنين ثناءا كبير فيما بعد . وفى « حزب العمال الاشتراكى » صار داعية القيام بمحاولة جديدة لتنظيم الحركة النقابية تحت الزعامة الاشتراكية ، منافسـا بذلك « الفدرال

الأمريكى للعمل » الذى كان يحتل المكانة التى شغلها من قبل « فرسان العمل » . وفى سنة ١٨٩٥ استطاع ، تحقيقا لسياسته ، أن يقنع « حزب العمال الاشتراكى » بالبدء فى انشاء « حلف المهن والعمل » كفدرال من النقابات والهيئات الاشتراكية ، على أساس برنامج اشتراكى متقدم يقوم على مفهوم كفاحى للنقابية الصناعية . وكان دى ليون من خصوم الاشتراكية الاصلاحية الأشداء ، واعتبر أن تنظيم العمال على أساس طبقى كفاحى هو الأداة الضرورية لقلب الرأسمالية . كما قبل وجهة نظر ماركس من أن الدولة فى جوهرها أداة اكراه طبقى ، ومن ثم أيد الكفاح السياسى بوصفه وسيلة ملائمة للاثارة فقط ، وليس كأسلوب للحصول على اصلاحات مفيدة داخل اطار النظام الرأسمالى . ولما كان قد أقام مذهبه على المفهوم المادى للتاريخ ، فانه أكد الطابع الاقتصادى للأنظمة السياسية والحاجة الى احلال نوع جديد من التنظيم الاجتماعى الذى يقوم على حركة الطبقة العاملة الصناعية محلها . وقد عرض فى نشراته وكتيباته العديدة نوعا من الماركسية اليسارية المتشددة تنطوى على تناقض جدى مع السياسة التى اتبعتها فعلا الأحزاب الديموقراطية الاشتراكية الأوروبية ، كما أثار حربا لا هوادة فيها ضد ذلك النوع من النقابيةالذى يمثله صموئيل كومبرز و « الفدرال الأمريكى للعمل » ، وهى النقابية التى تعمل على الحصول على أفضل ما يمكن الحصول عليه من الرأسمالية دون محاولة قلبها . وفى أشهر كتيباته « صفحتان من التاريخ الرومانى » الذى ظهر سنة ١٩٠٣ أعاد ذكرى الأخوين الرومانيين تيبريوس جراكوس وكايوس جراكوس ليؤيد مفهومه البروليتارى لحرب الطبقات .

وفى الاشتراكية والفوضوية (١٩٠١) عارض وجهة النظر الفوضوية التى تنبذ الكفاح السياسى ؛ ولكنه أصر على أنه يجب أن يُنظر الى هذا

النوع من الكفاح دائما على أنه صورة من الدعاية الثورية فحسب . وفى « ماذا يعنى هذا الاضراب ؟ » (١٨٩٨) أكد أهمية دور الاضراب كتمهيد للكفاح الثورى ، وليس كوسيلة لتحسين حال العمال فى ظل الرأسمالية ؛ وفى « مشكلة النقابية الملتهبة » (١٩٠٤) بشر بانجيل من النقابية الصناعية الثورية ، وقد جعله انجيل هيئة « عمال العالم الصناعيين » التى تأسست فى العام التالى . ولما رأى دى ليون نفسه أمام المركز المتين الذى يحتله « الفدرال الأمريكى للعمل » ، صار الداعية الأول فى التسعينات الى سياسة « النقابية المزدوجة » — التى كانت تعنى أنه يجب على النقابيين الثوريين أن ينضموا الى النقابات الاصلاحية ويحاولوا الاستيلاء عليها ، كما يعملون فى الوقت ذاته على انشاء حركة نقابية على أسس كفاحية خاصة بهم .

وقد سيطر أنصار دى ليون على « الفدرال المركزى للعمل فى نيويورك » بعض الوقت بعد سنة ١٨٩٥ ؛ ولكن هذه الهيئة انسحبت من « حلف المهن والعمل » فى سنة ١٨٩٨ ، وبعد ذلك هبط نفوذ دى ليون فى الحركة النقابية شيئا فشيئا ، باستثناء بعض قطاعات معينة من عمال المناجم ، وبين العمال المهاجرين الذين يعملون فى صناعات الانتاج الكبير . وفى سنة ١٨٩٩ بلغت المتاعب داخل « حزب العمال الاشتراكى » نفسه ذروتها ، وانسحب قسم كبير من أعضائه ، يتزعمهم موريس هيلكويت وهنرى سلوبودين ، وكوّنوا منظمة منفصلة تطورت الى « الحزب الاشتراكى الأمريكى » ببرنامج قريب الشبه جدا ببرامج الأحزاب الديموقراطية الاشتراكية الأوروبية . وفى مؤتمر سنة ١٩٠٠ ، وقد صارت لأنصار دى ليون السيطرة على « حزب العمال الاشتراكى » ، حذفوا جميع المطالب المباشرة من برنامج الحزب ، وأعلنوا سياسة ثورية خالصة .

وفى انتخابات الرئاسة فى ذلك العام حصلوا على أقل من ٣٥٫٠٠٠ صوت، فىمواجهة يوجين فكتور دبز (١٨٥٥ — ١٩٢٦) ، مرشح الديموقراطيين الاشتراكيين ، الذى حصل تقريبا على ١٠٠٫٠٠٠ صوت . وبعد ذلك ارتبطت خطوط أنصار دى ليون بحركة النقابية الصناعية ، الى أن وقع بين الفريقين شقاق بسبب الخلاف حول الكفاح السياسى . وانقسم «عمال العالم الصناعيين » الى فئتين متقاتلتين ، احداهما ظلت بزعامة دى ليون ، وكان مركزها فى ديترويت ، والأخرى — وهى أكبر — مركزها فى شيكاغو ويقودها وليم د . هايوود (١٨٦٩ — ١٩٢٨) على أساس النبذ الكامل للسياسة كأداة فى صراع الطبقة العاملة ؛ بيد أن هذه التطورات تمتد الى ما بعد الفترة التى نعالجها فى هذا المجلد بكثير ، وسنناقشها فى أماكنها ، عندما نصل الى بحث نمو النقابية الصناعية والسندكالية فىالقرن العشرين . وسنرى عندئذ كيف أن حركة دى ليون وهى تضعف فى الولايات المتحدة ، نبتت لها جذور فى بريطانيا العظمى أدت الى تكوين اشتراكية جناح اليسار ، خاصة فى « الكلايد » ، ومنها خرج قسم كبير من الزعماء الأول للشيوعية البريطانية بعد الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ — ١٩١٨) .

وقد انهار بعد سنة ١٨٦٦ ، عندما أيد أنصار دى ليون هنرى جورج فى انتخابات عمدية نيويورك ، « حزب العمال المتحد » الذى تولى هذه الحملة . وصار هنرى جورج معارضا للاشتراكية بصورة أكثر وعيا ، واندمج بعض أتباعه سياسيا فى الجناح الراديكالى من « الحزب الديموقراطى » ، ونظم البعض الآخر أنفسهم فى هيئات للدعوة « للضريبة الواحدة » خارج الأحزاب . والواقع أن دعاة « الضريبة الواحدة » أخذوا يؤكدون أكثر فأكثر اختلافهم عن الاشتراكية ، فى كل

من الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى ؛ وأخذت النواحى « الفردية » فى مذهب هنرى جورج تظهر بوضوح أكثر فأكثر ، خاصـة فيما يتعلق بدفاعه المتشدد عن حرية التجارة وعدائه لتدخل الدولة لتنظيم الشئون الاقتصادية . وبرغم أن الاشتراكية الأمريكية ظلت تتقدم من ناحية الحجم، على ضوء ماحصلت عليه من أصوات فى انتخابات الرئاسة والكونجرس ، فانها عادت مرة أخرى مذهبا لا يقبله فى الغالب سوى المهاجرين من أصل أوروبى ، ولم تعد لها أية علاقة وثيقة بحالات التذمر الشعبى المنبثقة من الظروف الأمريكية الخاصة ، كمـا لم تعقـد أية محالفات مع الحركات « الشعبية » التى اجتذبت الفلاحين وصغار أصحاب المشروعات كمـا اجتذبت الأجراء . ولم تستطع الحركة الاحتفاظ بتأييد على نطاق واسع يمنحها نجاحا حقيقيا فى الانتخابات ، الا فى بضع ولايات ، وخاصـة فى ويسكونسن التى يقطنها كثير من الألمان . بيد أننا يجب أن نترك تاريخ الاشتراكية الأمريكية وما صارت اليه بعد تأسيس « الحزب الديموقراطى الاشتراكى الامريكى » فى سنة ١٨٩٨ ، بزعامة دبز (Debs) لنبحثه فى المجلد التالى من هذا التاريخ .

الفصل الرابع عشر

انتعاش الاشتراكية البريطانية — وليم موريس

كثيرا ما يقال ان الاشتراكية ماتت فى بريطانيا العظمى بين آخر مؤتمر « عرائضى » (Chartist) فى سنة ١٨٥٨ وانشاء «الفدرال الديموقراطى» (Democratic Federation) فى سنة ١٨٨١ ، وليس هـذا صحيحا الصحة كلها ، حتى اذا استعملنا المصطلح « اشـتراكية » بمعنى ضيق بحيث نستبعد « الاشتراكيين المسيحيين » . فقد كان هناك باستمرار اشتراكيون طوال هـذه الفترة ، فضـلا عن اللاجئين الأجانب الذين كانت أنديتهم موجودة طوال المدة بعد الأربعينات ثم تلقوا مددا كبيرا فى السبعينـات بعد سقوط الكوميون فى باريس . وكانت هذه الأندية تضم دائما بعض الأعضاء من البريطانيين ، ولها بعض الصـلات بالجماعات البريطانية ذات النزعة الدولية . هذا بالاضافة الى أنه كان هناك دائما بعض العرائضيين القدامى ، وبعضهم كانوا يعتبرون أنفسهم بالتأكيد اشتراكيين أو شيوعيين ، وان كانوا لا يستخدمون هذه الأسماء عادة . وقد ظهر عدد منهم ثانية فى « الفدرال الديمقراطى » فى الثمانينات — مثل صانع الأحذية شارلى موراى ؛ كما أن عددا أكبر كان يقوم بنشاط فى الستينات والسـبعينات . فقد كان روبرت هارتويل الذى تزعم « اتحاد العاملين فى لندن » ، مثلا ، عرائضيا قديما . وكان هناك أيضا أوينيون : فقد عاش لويد جونز الى سنة ١٨٨٦ ، وظل نشـطا فى الشئون التعاونية والنقابية حتى قرب وفاته . ثم هنـاك

الأشخاص الذين تألف منهم القطــاع البريطانى من « الاتحــاد الدولى للعمال » فى السبعينات الأولى مثل جون هيلز . وقد استمر هيلز فى نشاطه بعــد أن اختفت « الدولية » ومثّل « نادى الكومونولث فى لندن » فى مؤتمر الوحدة فى جنت سنة ١٨٧٧ .

ومع ذلك فمما لامراء فيه أنه بين أواخر الخمسينات ، عندما يئس ارنست جونز أخيرا من محاولة السير بالعرائضية كحركة اشتراكية ، والثمانينات الأولى ، لم تكن هناك فى بريطانيا العظمى أية حركة اشتراكية ، ماركسية أو أوينية أو من أى نوع آخر . لقد كان الاشتراكيون المسيحيون نشطين فى أواخر الستينات وأوائل السبعينات ؛ ولكنهم كانوا قد كفوا عن اطلاق هذا الاسم على أنفسهم ، وانضموا الى الحركة التعاونية التى حاولوا كثيرا ، بدون نجاح مســتمر ، أن يحولوها فى اتجاه التعــاون الانتاجى . وقد انتعش هذا النوع من الجهود ثانية فى الثمانينات والتسعينات ، خاصــة تحت زعامة توماس بلاندفورد (١٨٦١ — ١٨٩٩) ، الذى كان سكرتيرا « لفدرال التعاون الانتاجى » منذ سنة ١٨٩٣ ؛ ولكن بلاندفورد لم يكن معتبرا اشتراكيا ، ولم تستعمل هذه الحركة الجديدة ذلك الاسم مطلقا .

وكان جورج جاكــوب هولى أوك (١٨١٧ — ١٩٠٦) ، الداعيــة التعاونى القديم الذى كان من أنصــار حركة فصل الدين عن الدولة ، يعارض بشدة فى اشتراكية الثمانينات الجديدة ، وان كان قد ظل متحمسا فى دعوته للانتاج التعاونى . وبعد ظهور «رواد روكديل» تحولت الحركة التعاونية نهائيا ، رغم جهود الاشتراكيين المسيحيين، الى التعاون الاستهلاكى وأدارت ظهرها للاشتراكية الأوينية . وما كان هذا الاصرار على سيطرة المستهلكين يمنعها بطبيعة الحال من أن تكون اشتراكية فى آمالها ، بيد أنها فى الواقع لم تكن . لقد كانت متمسكة بالتعاون الاختيارى تماما وتعارض

تدخل الدولة . كما أنها لما كانت تدعى أنها « دولة داخل الدولة » ، فانها عارضت — أو على الأصح عارضت أغلبيـــة زعمائها — فكرة التأميم والأفكار المماثلة ؛ الا أنها برغم اعلانها أن مثلها النهـائى هو « المجتمع التعاونى » الذى سينشأ فى يوم ما فى المستقبل البعيد ، استقر بها الأمر عملا على السير داخل نطاق النظام الرأسمالىفكان أسلوباها البارزان هما « الفائدة » على حصص رأس المال و « عائد المشتريات » . ويرجع أساسا هذا التحول الذى يكاد يكون كاملا من جانب الحركة التعاونية الى هذا المفهوم الخاص بسيطرة المستهلكين والتعاون الاختيارى كأساس للعضوية، الى مدى مابلغته هذه الأساليب من ملاءمة للظروف القائمة فى ذلك الوقت جعلت فى وسع الحركة أن تنتشر وتزدهر ، بيد أن بعض السبب يرجـع أيضا الى جون توماس هوايتهيد ميتشل (١٨٢٨ — ١٨٩٥) وشخصيته القوية ، وهو الذى كان الزعيم غير المنازع تقريبا للتعاون الاستهلاكى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر . وكان ميتشل يؤمن بقوة وعنف بسيطرة المستهلكين والتعاون الاختيارى ، وبالسير بالتعاون على أساس انه عملية تجارية بحتة . وقد حارب ضد توسيع نطاق التعاون الانتاجى — وليس التعاون بين المنتجين — تحت اشراف الجمعيات التعـــاونية الاستهلاكية المتحدة ؛ وأصاب نجاحا مستمرا ضـــد هولى أوك وادوارد فانستيارت نيل ، الاشتراكى المسيحى الذى كرس حياته للحركة التعاونية كسكرتير للاتحاد التعاونى . اذ كان نيل وهولى أوك وبعض الأشخاص الآخرين — مثل ادوارد أوين جرينتنج (١٨٣٦ — ١٩٢٣) ، الذى عاش ليشترك فى حركة « اشتراكية الطوائف المهنيـة » فى القرن التـالى — متمسكين بالأفكار التعاونية ، على الأقل الى حد الرغبة فى أن يتمتع العمال الذين يعملون فى مصانع الجمعيات التعاونية بقدر من الحكم الذاتى.وحاول

دكتور هنرى تراڤيس (١٨٠٧ — ١٨٨٤) ، الذى كان سكرتيرا « لمجتمع كوينوود الأوينى » ، وكان أيضا منفذ وصيـــة أوين الأدبية ، حاول أن يحتفظ بجذوة الحياة فى الاشتراكية الأوينية فى كتبه « الخطة التعاونية للمجتمـــع » (١٨٧١) و « الاشتراكية الانجليزية » (١٨٨٠) ، ولكن لم يكن له أتباع . فقد اكتسح ميتشل مثل هؤلاء المثاليين جانبا ، ولم يكن هناك أى شك فى أنه كان يحظى بتأييد الأغلبية العظمى من الأعضاء العاملين فى اللجان المحلية للجمعيات التعاونية الاستهلاكية .

وهكذا قطعت الحركة التعاونية صـــلاتها بالاشتراكية على الأقل فى الستينات عندما أنشئت « الجمعيات التعاونية الكبرى للجملة » واستقر الأمر بحركة التعاون الاستهلاكى فى نشاطها العملى الناجح . بيد أن تحديد طابع النقابية ليس بهذا القدر من السهولة ؛ لأنهـــا كانت أقل من ذلك كثيرا فى وحدة الاتجـــاه . ولكن الأمر الذى لا جـــدال فيه أنه لم يكن هناك بين الستينات والثمانينات من قال عن نفســـه انه اشتراكى من بين الزعماء البارزين فى الحركة النقابية ؛ وينطبق ذلك حتى على أولئك الذين اشتركوا فى « الدولية الأولى » تحت زعامة ماركس . ولقد كان هنـــاك بلا شك بعض النقـــابيين النشطين من ذوى الوعى الاشتراكى ؛ ولكنهم كانوا أجانب ممن استقروا فى بريطانيا العظمى مثل ج . ج . ايكاريوس (١٨١٨ — ١٨٨٩) الحائك الألمانى الذى كان سكرتيرا للدولية وافترق عن ماركس ابان الخلاف الذى دمر « الدولية » فى سنة ١٨٧٢ ؛ وكذلك آدم وايلدر ، النجار الألمانى الذى كان له نشاط فى « عصبـــة الساعات الثمانية » والذى تقدم بقرارات اشتراكية فى « مؤتمـــر النقـــابات » ؛ وآخـــرين . وكان بعض الانجليز يعطفـــون ولا ريب على الاشتراكيـــة — مثل زعيم النجارين روبرت آبلجارت (١٨٣٤ — ١٩٢٤) الذى ظل

فى « الدولية » أكثر من معظم الآخرين — ولكنهم اعتبروها حركة أجنبية وليست مطلقا انجيلا ينطبق على بريطانيا العظمى فى السبعينات .

وأقرب هيئة ذات مكانة الى الاشتراكية هى «عصبة الأرض والعمل» التى كتب عنها ماركس بحماسة فى بعض خطاباته فى نهاية الستينات . وقد تأسست هـذه الهيئـة ، التى كان يقوم بسكرتاريتها ج . ج ايكاريوس والمهندس مارتن ج بون مشتركين ويتولى جون وستون أمانة صندوقها ، فى سنة ١٨٦٩ بنفوذ الجماعة التى تعاونت مع ماركس فى « المجلس العام للاتحاد الدولى للعمال » ، وقد علق ماركس آمالا كبارا على مستقبلهـا . وكان من بين أعضاء مجلسها كل من كويل ستبنى وتوماس موترشيد ، وعدد من « الدوليين » النشطين الآخرين ؛ وبدا فى أول الأمر أنها تحظى بقدر كبير من التأكيد النقابى . وبدأ برنامجها ، الذى وضعته لجنة مكونة من أربعين مندوبا عن الهيئات العمالية فى لندن ، بالمطالبة صراحة بالتأميم . وأعقب ذلك ثمانى نقط أخرى — انشاء المستعمرات المحلية ؛ وتعميم التعليم الاجبارى المجانى العلمانى على نطاق قومى ؛ والغـاء المصارف الخاصة التى تتمتع بحق اصدار أوراق النقد — على أن يقتصر اصدار أوراق النقد على الدولة وحدها ؛ وفرض ضرائب تصاعدية مباشرة على الممتلكات — بدلا من جميع الضرائب الأخرى ؛ وتصفية الدين القومى ؛ والغاء الجيش القائم ؛ وتخفيض ساعات العمل ؛ والمسـاواة فى الحقوق الانتخابية ، مع دفع مكافآت لأعضاء البرلمان . وينطـوى البرنامج على لمحات من كل من الأوينية والعرائضية . ولما كان قد وضع فى وقت سادت فيه البطالة بشكل خطير ، فانه اقترح توطين العمال المتعطلين فى الأرض المؤممة ، واستخدام الجيش قبل تسريحه نهائيـا « كقوة رائدة لتطهير الأراضى البور وتجفيفها وتمهيدها للفلاحة » . وبدا لحظة أن « عصبـة

الأرض والعمل » قد تصير منظمة قوية للدعاية . بيد أن العــلاج الذى تقدمت به سرعان ماظهر أنه أشد من أن يتحمله معظم الزعمــاء النقابيين الذين كان ماركس يحاول التعاون معهم ؛ وسرعان ما منح بعضهم تأييده « لاتحاد اصلاح نظام حيــازة الأرض » الذى تأسس فى سنة ١٨٧٠ ، بنفوذ جــون سيتوارت ميــل الى حــد كبير ، وكان أقل راديكالية من « العصبة » وكان من بين مؤيدى هذه الهيئة ، الى جانب النقــابيين من أمثال جورج أودجار ولوكرافت وكريمير ، عدد من السياسيين الراديكاليين والاقتصاديين الراديكاليين من ذوى المــكانة المرموقة — منهم شارلس ديلك وبيتر تيلور وجون مورلى ، والأساتذة هنرى فاوست و ج . ا كيرنز وجيمس ثورولد روجرزس المؤرخ الاقتصادى . وكان هنــاك نزاع حاد بين دعاة كل من الهيئتين ؛ وعندما فقد ماركس نفوذه بين زعماء النقابات فى سنة ١٨٧١ لم يعد « لعصبة الأرض والعمل » قيمــة وانهارت شيئا فشيئا .

وقد اتفق « اتحاد اصلاح نظام حيازة الأرض » مع « عصبة الأرض والعمل » فى أن الزيادة غير المكسوبة بجهد العمل التى تظهر فى قيمــة الأرض من حق المجتمع ككل باعتباره خالقها ، وأن صاحب الأرض لا حق له فيها . وكان منشئو « الاتحاد » على استعداد للمطالبة بفرض ضرائب تبتلع هذه الزيادة ؛ ولكنهم لم يكونوا على استعداد للسير فى الطريق الى نهايته حتى يصلوا الى التأميم . وكانت خطتهم تقوم على تمليك الأرض لحائزيها وتوطين عمال آخرين فى الأرض بوصفهم مالكين لما فى حيازتهم . فبرغم أن جون سيتوارت ميــل صــار فى سنواته الأخيرة من العاطفين ، نظريا ، على الاشتراكية بصورة متزايدة ، فانه لم يكن على استعداد مطلقا لتأييد المقترحات المناهضة للرأسمالية التى تقدمت بها « عصبــة الأرض

والعمل » ، التى نددت بأصحاب الأملاك والمرابين والمستغلين الصناعيين بعبارات شديدة وأضفت على « بيانها » طابعا يكاد يكون ثوريا . فقد كان ، من الناحية العملية ، لا يزال يحاول اصلاح الرأسمالية لا التخلص منها . ولقد بحثنا آراءه الأولى ، فيما يتعلق بمناقشته للاشتراكيين الطوبيين فى الطبعات المتعاقبة من « مبادىء الاقتصاد السياسى » فى المجلد السابق من هذا الكتاب . اما آراؤه المتأخرة فانها تأثرت الى حد ليس بالقليل بابنة زوجته ، هيلين تيلور (١٨٣١ — ١٩٠٧) ، التى صارت عضوا عاملا فى « الفدرال الديمقراطى الاشتراكى »(Social Democratic Federation)

وليس هناك بطبيعة الحال شىء جديد فى دعوة « عصبة الأرض والعمل » الى جعل الأرض ملكا للمجتمع كله . فقد دعا توماس سبنس[1] صراحة الى صور من تأميم الأرض قبل نهاية القرن الثامن عشر ، كما دعت اليه « عصبة الاصلاح القومى » التى أنشأها برونيترأوبرايان فى الأربعينات ؛ وكان باتريك دوف قد نشر مذاهبه الخاصة « بالضريبة الواحدة » فى الخمسينات . وكانت آراء « اتحاد اصلاح نظام حيازة الأرض » أقل وضوحا من أى من هذه الهيئات ، على الأقل فيما يتعلق بالسياسة المباشرة . بيد أنه كان هناك تقليد لا يزال حيا فى الستينات والسبعينات من العداء لنظام سادة الأراضى ، وهو تقليد كان يذكيه باستمرار نضال الايرلنديين ضد ارتفاع الايجار وتغيب أصحاب الأراضى. فكانت الدعاية ضد نظام سادة الأراضى تلعب دورا كبيرا فى حركة « الفنيان » بزعامة أودونوفان روسا ، التى انهارت فى نفس السنة التى انتهت فيها «الدولية الأولى» ؛ وقد تابع ميتشل داقيت (١٨٤٦ —١٩٠٦) نفس الفكرة فى دعايته عندما خرج من السجن فى سنة ١٨٧٧ .

---

(١) لقد أعاد هيندمان طبع نشرة سبنس فى سنة ١٨٨٢ .

وبعد ذلك بعامين أسس داقيت « عصبـة الأرض الايرلندية » على أساس من المطالبة بتأميم الأرض ، فى معارضة المطلب التقليدى من تمليك الأرض للفلاحين . وكان لحركة داقيت آثار واسعة المدى على الرأى العام فى بريطانيا العظمى ، حيث أنشئت « عصبة الأرض الانجليزية » ، التى كان هيندمان عضوا فيها ، تأييدا لهذه الحركة . وفى نفس السـنة التى شهدت مولد « الفدرال الديموقراطى » (Democratic Federation) ، الذى كان تأميم الأرض أحد مطالبه ، تأسست « جمعية تأميم الأرض » بجهود العالم المشهور الفريد رسل والاس (١٨٢٣ — ١٩١٣) ، الذى ظهر كتابه « تأميم الأرض » فى سنة ١٨٨٢ . وكانت هناك أيضـا حركة نشطة بين عمال مزارع الفاكهة الأسكتلنديين نظمتهـا « عصبة الأرض والعمـــل » الاســكتلندية التى اندمجت فى « الفـدرال الديموقراطى الاشتراكى » بعد انشـائه مباشرة ولكنهـا انفصلت عنـه مع « عصبة الاشتراكيين » فى سنة ١٨٨٤ وظلت قائمة حتى صارت جزءا من « حزب العمال الاسكتلندى » فى سنة ١٨٨٨ . وكان من بين زعماء من شاركوا فى الدعوة لها دكتور ج.ب.كلارك (١٨٤٦ — ١٩٣٠) ، الذى كان على صلة « بالمجلس البريطانى » « للدولية » كما كان عضـوا فى البرلمان من سنة ١٨٨٥ الى سنة ١٩٠٠ عن عمال مزارع الفاكهـة ؛ وكذلك كان منهم روبرت بونتاين كننجهام جراهام ، الذى لعب دورا فيما بعد فى « حزب العمال الاسكتلندى » وفى « الفدرال الديموقراطى الاشتراكى » كما كان عضوا راديكاليا فى البرلمان فى سنة ١٨٨٦ الى سنة ١٨٩٢ .

وهكذا كانت الحركة المناهضة لنظام سادة الأراضى قد بلغت ذروة نشاطها فى ايرلندة كما كان لها نشاطها الفعال فى بريطانيا العظمى قبل أن يُعرف كتاب هنرى جورج « التقـدم والفقر » فى هـــذا الجانب من

الاطلنطى . ويبدو أن والاس بصفة خاصة كون خطته عن تأميم الأرض مستقلا تماما عن هنرى جورج ، ويكاد يكون من المؤكد أنها كانت ستظهر فى برنامج « الفدرال الديموقراطى » حتى اذا لم يكن « التقدم والفقر » قد ظهر أصلا . بيد أنه كانت هناك صلة غير مباشرة عن طريق أيرلندة . اذ أن ميشيل داقيت ، الذى كان قد كون أفكاره ابان السنوات التى قضاها فى السجن — حيث عومل معـاملة سيئة جـدا ، زار امريكا بعد اطلاق سراحه وقابل هناك هنرى جورج قبل ظهور كتابه بفترة وجيزة . ولا شك فى أن مذاهب جورج أثرت فيه وصار متحمسا فى نشر أفكاره ، ولعـله المسئول عن زيارة جورج لايرلندة فى سنة ١٨٨٢ . بيد أن داقيت ، بينما كان يرحب بجورج بوصفه حليفا ، كان قطعـا اشتراكيا ومن دعاة تأميم الأرض ، ولم يقبل مطلقا آراء چورج فيما يتعلق بمزايا حرية التجـارة وحرية التعامل . وكان ولاس كذلك اشتراكيا ومدافعا عن تأميم الأرض ولو انه لم يشارك فى الحركة الاشتراكية المنظمة الا مشاركة يسيرة .

والى جانب الحركة الخاصة بالاصلاح الزراعى قامت فى السبعينات أربع جماعات أخرى تستحق الاهتمام على أساس أنهـا تمثـل اتجاهات راديكالية ساعدت فى تمهيد السبيل لعودة الحيـاة الاشتراكية . وهى جماعات مختلف بعضها عن البعض تماما . وكانت اثنتان منها قليلتى العدد، ولكنهما مهمتان بسبب الصفـات الشخصية لكبـار مؤيديهما . وهمـا «الوضعية» ، التى كان داعيتاها الرئيسيان هما الأستاذ بيزلى وفردريك هاريسون (١٨٣١ — ١٩٢٣) ؛ وحركة «الاشتراكية المسيحية» الجديدة تحت قيادة القس ستيوارت هيدلام . وكانت الحركتان الأخريان حركتين شعبيتين لهما أتباع كثيرون بين العمال الراديكاليين — راديكاليى برمنجهام

بقيادة جوزيف شمبرلين الذين كانوا فى تحالف وثيق من راديكاليى لندن من أتباع شارلس ديلك ، و « العلمانيين الجمهوريين الراديكاليين » الذين كان زعيمهم شارلس برادلو . ولم تقبل أى من هذه الحركات ، باستثناء حركة ستيوارت هيدلام ، الاشتراكية — بل ان برادلو أعلن أنه خصم شديد لها . ومع ذلك فقد أسهموا جميعا ، كل بطريقته الخاصة ، فى انتعاش الاشتراكية فى بريطانيا العظمى فى الثمانينات .

كان ادوارد سبنسر بيزلى (١٨٣١ — ١٩١٥) أستاذ التاريخ فى كلية الجامعة بلندن ، وترجم كتاب أوجست كونت « الفلسفة الوضعية » ، وقد كان راديكاليا خالصا يعطف عطفا شديدا على حركة الطبقة العاملة وعلى استعداد دائم لمساعدتها . ورأس الاجتماع الذى تأسست فيه « الدولية الأولى » كما رأس فيما بعد المحاورة المعرفة التى جرت بين هيندمان وهنرى جورج فى موضوع « الضريبة الواحدة ضد الاشتراكية » ، وكذلك عدة اجتماعات أخرى نوقشت فيها بعض قضايا الطبقة العاملة التى ثار حولها الجدل . وساهم فى تحرير صحيفة جورج بوتر «بيهايف» (Beehive) وساعد النقابات ، مع فردريك هاريسون ، فى نضالها القضائى العظيم بين سنة ١٨٦٧ وسنة ١٨٧٥ . وكان يقف الى جانب كل حركة تقدمية فى حاجة الى تأييد ، ولم يتردد قط فى أن يقول رأيه بصراحة. بيد أنه كان مقتنعا بفلسفة كونت ، ومن ثم لا يؤمن بالاشتراكية . لأن نظرية كونت السياسية تنطوى على ازدواج بين الدولة والكنيسة — لا كنيسة رجال الدين ، ولكن الكنيسة الوضعية التى تضم البشرية — وهو ازدواج لم يكن فيه رجال الدين الجديد يحكمون العالم كسلطة زمنية ولكنهم يسيطرون على كل التربية ويعملون قوة موحدة توجه الجنس البشرى نحو الحكم « العلمى » . فكان بيزلى يستطيع دائما أن

يقول ، عندما كان يرأس المحاولات التى يمزق فيهــا بعض الاشتراكيين والمناهضين للاشتراكية أفكار بعضهم الآخر ، أنه لا يتفق مع أى الطرفين . ولكن ذلك لم يمنعه ، أو يمنع حليفه هاريسون ، من تقــديم الخــدمات الجليلة للنقابات فى ساعة حاجتها : كما لم يمنع بيزلى من أن يكون على علاقة ودية تماما بهيندمان وزعماء الحركة الاشتراكية الجديدة الآخرين .

وكان ستيوارت دكوورت هيدلام (١٨٤٧ — ١٩٢٤) ، من الناحية الأخرى ، اشتراكيا وقد ألقى بنفسه بهمة فى الحركة الاشتراكية الجديدة ، أولا فى « الفدرال الديموقراطى الاشتراكى » ، وفى « الجمعية الفابية » بعد ذلك . وكان هيدلام من كبار رجال الكنيسة ويعمل خوريا لكنيســة بتنال جرين — أحد أحياء الأيست اند فى لندن . وقد خاض المعركة ضد دعاة العلمانية وأخذ يدعو بهمة « لاشتراكية مسيحية » مستمدة الى حد كبير من الاشتراكيين المسيحيين فى الخميسنات ، ولكنه عبر عنها بصورة تحمل طابعا كفاحيا أكثر بكثير . وفى سنة ١٨٧٧ أسس «طائفة سان ماتيو» وهى جمعية مؤلفة من بعض رجال كنيسة انجلترا والأشخاص الآخرين من ذوى الاتجاه الاشتراكى الواضح . وعندما ظهر كتاب جورج «التقدم والفقر » رحب به بحماسة ، ولكنه سار أبعد منه بتطبيقه مذاهبــه على رأس المــال كما طبقــه على الأرض . واتخــذ نشاط هيدلام ، الذى قصره فى أول الأمر على لندن ، صورة حضور الاجتماعات ، التى يعقدها دعاة العلمانية والجمهورية ، وكان يدعوهم الى الاعتراف بالمسيح بوصفه زعيمهم الحقيقى فى الحرب المقدسة ضد الفقر والاضطهــاد ، وفى نفس الوقت كان يؤيد مطالبهم الاجتماعية أو يزيد عليها . وقد كتب هيدلام عدة نشرات ؛ ولكنه لم يكن منظرا بقدر ماكان داعيةعمليا هيأ الدفعــة الأولى لجماعة كبيرة من الاشتراكيين ، معظمهم من طائفــة « الأسقفيين

الانجليكانيين » (High Englican) ، ابان السنوات الأخيرة من القرن الماضى . ولما كانت الاشتراكية المسيحية فى عهد موريس وجماعته لم تحظ بقبول كبير من جانب الانجيليين(Low Church Evangelical): فانها وجدت صدى بين أولئك الذين أطلق عليهم فيما بعد « الأنجلو كاثوليك » من ناحية ، وجماعة « دعاة الحديث » (Modernists) من ناحيــة أخــرى . اذ كان اتجاه الانجيليين القوى و « فردية » بعض جماعات « المنشقين » (Nonconformists) تقف فى سبيل انتشارها بينهم .

وقد كانت « الوضعية » و « الاشتراكية المسيحية » حركتين صغيرتين تكادان تنحصران فى المثقفين وحدهم . أما الحركات الشعبية التى مهدت السبيل للانتعاش الاشتراكى فتجـــدها فى راديكالية جوزيف شمبرلين وشارلس ديلك ، وفى راديكالية شـــارلس برادلو الجمهورية الالحادية ، وكانت آنى بيزانت تعمل معه آنذاك فى تعاون وثيق لفترة ما .

وكان جوزيف شمبرلين (١٨٣٦ — ١٩١٤) قد تقاعد عن العمل بعد أن كون ثورة فى سنة ١٨٧٤ وكرس نفسه للسياسة تماما . وكان معروفا قبل ذلك ، لا فى برمنجهام وحـــدها — حيث انتخب عضوا راديكاليا فى « مجلس المدينة » فى سنة ١٨٦٩ ،و لكن أيضا بوصفه رئيس « عصبـــة التربية القومية » خصم الكنيسة اللدود فى الصراع من أجل السيطرة على التربية . وفى سنة ١٨٧٣ كان قد صار عمدة لمدينة برمنجهام ، وهى مدينة ذات تقاليد راديكالية عظيمة ؛ وقام خلال السنوات القليلة التالية بتنفيذ برنامج من الاصلاحات المحلية ، وكان على رأس أغلبيـــــة راديكالية . فاستولت البلدية على مرفقى المياه والغاز ، وبدأت عملية تنظيف الأحياء القذرة ، وأنشىء جهاز ادارى نموذجى للشئون الصحية . وفى سنة ١٨٧٥ دعا شمبرلين الى عقد « مؤتمر للشئون الصحية البلدية » فى برمنجهام ،

وكان هذا المؤتمر هو البداية الحقيقيـة للحركة التى عرفت فيما بعـد باشتراكية « المياه والغاز » أو « اشتراكية البلدية » . وفى العـام التالى انتخب عضوا فى البرلمان ؛ وفى العام الذى يليه شرع يعمل ، مع فرانسيس شاندهورست (١٨٤٠ — ١٩٠٠) ، فى تنظيم « الفـدرال التحـررى القومى » ، وهو هيئة قصد بها جذب « الاتحادات الراديكالية والمحلية » الى الراديكالية وتوحيدها فى حملة ضد عناصر الأحرار القدامى (Whigs) فى الحزب . وكانت هذه الهيئـة هى التى نظمت الانتخابات التحررية الناجحة فى سنة ١٨٨٠ ؛ وكان من نتائج عملها أن دخل شمبرلين الوزارة رئيسا « لمجلس التجارة » مع سير شـارلس ديلك (١٨٤٣ — ١٩١١) أولا كوكيل لوزارة الخارجية ثم كرئيس « لمجلس الحكم المحلى » بعد ذلك ابتداء من سنة ١٨٨٢ . وكان شمبرلين وديلك هما المحركان الرئيسيان لتشريعات سنة ١٨٨٤ و سنة ١٨٨٥ التى حررت نظام الانتخابات فى الريف وأعاد توزيع مقاعد البرلمان بحيث أضفى على المـدن الكبرى ومنـاطق التعدين وزنا أكبر .

وهكذا اتفق انشاء « الفدرال الديموقراطى » مع حـدوث حـركة تحررية واضحة نحو اليسار ؛ ووجد الاشتراكيون أنفسهم خلال النصف الأول من الثمانينات يقاتلون فى معركة قاسية ضد الراديكاليين من أتباع شمبرلين . بيد ان سياسة شمبرلين كان لها وجه آخر : فقد كان أمبرياليا قويا ، ولم يكن فى وسعه أن يهضم فكرة الحكم الذاتى فى ايرلندة بأية صورة قد تهدد الوحدة الامبراطورية . وكان انتصار الأحرار فى سنة١٨٨٠ قد حدث فى نفس الوقت الذى ظهرت فيه « عصبة الأرض » التى أنشأها ميتشل داقيت وأيدها فى أولى مراحلها بارنل ، الذى كان قد صار زعيما قوميا فى سنة ١٨٧٨ . ولما وجدت حكومة الأحرار نفسها أمام حملة داقيت

التى تنادى « بعدم دفع الايجار » ، التجأت الى استعمال العنف الشديد ؛ وقد أدى ذلك الى اصطدامها مع مجموعة كبـيرة من الرأى الراديكالى البريطانى .

وكان من جراء موقف شمبرلين فى هذه القضية أن فقد قسما كبيرا من التأييد الراديكالى الذى كان يتمتع به ؛ كما أن « الفدرال الديموقراطى » وضع المشكلةالايرلندية فى مركز الصـدارة ، كمـا سنرى ، فى سنواته الأولى . وعندما اقتنع جلادستون بأن منح ايرلنده الحكم الذاتى هـو الحل الوحيد الممكن للمشكلة اسـتقال شمبرلين وديلك من الوزارة ، وشرعوا ينظمون أتباعهم على أساس من الراديكالية الشديدة فى الداخل ووحدة الامبراطورية بوصفها جوهر السياسة الخارجية . وكان «البرنامج غير المرخص »(Unauthorithed Program) الذى تقدم به شمبرلين فى سنة ١٨٨٥ هو البرنامج الذى أراد أن ينتصر به على « الأحرار »ويوقف نمو الاشتراكية كقوة سياسية منفصلة . ولكن هذه « الراديكالية الداخلية » عرضت على الناخبين مقترنة بسياسة الاكراه فى ايرلنـــده والنمـو الامبريالى .

وقد سار شمبرلين وديلك فى « البرنامج غير المرخص » شوطا بعيدا . اذ اتخذ البرنامج لنفسه قسما كبيرا من حجج الاشتراكيين وهنرى جورج؛ ولكنه استبدل بالتأميم أو « الضريبة الواحدة » كوسيلة لرفع الظلم الذى وقع على الكثرة بفقدانهم نصيبهم فى التراث المشترك « فدية » يدفعهـا الأغنياء فى صورة ضرائب مرتفعة . ومن حصيلة هـذه « الفدية » يتلقى الشعب كله ميزة التعليم المجـانى ورفع مستوى الاسـكان وخـدمات اجتماعية أكثر — شعار ما يعرف الآن « بدولة الرفاهة » . ويوضع نظام يطمئن الفلاح بمقتضاه على الأرض التى فى حيـازته وعلى أنه سيدفع

ايجارا عادلا ويحصل على تعويض أكمل عن التحسينات التى يدخلها على الأرض ؛ ويتاح للعامل الزراعي فرصة الحصول على مزرعة صغيرة (ثلاثة أفدنة وبقرة) ؛ وتتقرر سلطات خاصة لشراء الأرض اجباريا للمصلحة العامة ، وهكذا . وبالاضافة الى ذلك تفصل الكنيسة عن الدولة ويلغى تعدد الأصوات الانتخابية ويقرر نظام دفع مكافآت لأعضاء البرلمان . والشىء الوحيد من بين مقترحات شمبرلين الراديكالية الأولى الذى لم يأت ذكره فى البرنامج هو المطالبة بالنظام الجمهورى ؛ وهى سياسة لم تعد تتلاءم مع رجل دولة امبريالى النزعة . بيد أنه حتى فى سنة ١٨٥٥ أوضح شمبرلين بجلاء أن الملكة يجب ألا تكون أكثر من مجرد رمز للامبراطورية، وأن أى تدخل من جانبها ضد سير الديموقراطية الراديكالية يعرض تاجها للخطر .

وقد أشار شمبرلين فى دعوته لهذا الدفاع المتحدى — الذى تحدى به حزبه هو — اشارة صريحة الى الاشتراكية وقال انه يجب النظر اليها «لا على أنها وصمة ، بل على أنها اتجاه حديث يتطلب الأمر الاعتراف به». وأضاف الى ذلك « ان طريق التقدم التشريعى فى انجلترا كان ذا طابع اشتراكى متميز منذ بضع سنين ويجب أن يستمر كذلك » .

ويجب أن نتذكر أن هذا البرنامج نشر فى سنة ١٨٨٥ ، بعد أن اعتنق « الفدرال الديموقراطى » برنامجا اشتراكيا كاملا بعامين ، وفى لحظة كان عدد الناخبين قد زاد لتوه زيادة كبيرة (من أقل من ثلاثة ملايين الى حوالى خمسة ملايين فى بريطانيا العظمى باستثناء ايرلنده) ؛ وفى ايرلندة أدى توسيع حق الاقتراع فى الريف الى زيادة مقاعد « الحزب الوطنى » زيادة كبيرة ؛ وفى الريف الاسكتلندى جعل انشاء حركة كبيرة بين عمال البساتين فى حيز الامكان ؛ بينما فى انجلترا ، برغم أنه جعل سيطرة المحافظين أقوى

فى الدوائر الريفية ، أثار أيضا حركة كبيرة من أجل المطالبة بالاصلاح الزراعى قامت بها « عصبة استرداد الأرض » وبعض الهيئات الأخرى .

ولا يعنى « البرنامج غير المرخص » بطبيعة الحال ان شمبرلين تحول الى الاشتراكية . فهو لم يظل امبرياليا متحمسا فحسب ، بل وشديد الايمان بالمشروع الخاص أيضا . بيد أن هنرى جورج وكثيرين من دعاة الاصلاح الزراعى كانوا يشاركون فى وجهة النظر الأخيرة هذه . ولقد كان انجيل شمبرلين الاجتماعى أقرب شبها بانجيل هنرى جورج منه بانجيل ماركس الى حد كبير جدا ؛ ولكنه اختلف عن جورج فى أنه لم يعتقد فى « حرية التعامل » — والسبب فى ذلك ، أو الجزء الأكبر من السبب ، هو نزعته الامبريالية . فكان يريد أن تدخل الدولة بصورة ايجابية كحليف للمشروع الرأسمالى — لا أن تقف على الحياد موقف الحكم . وكانت هذه النزعة الى تدخل الدولة ايجابيا الى جانب الرأسمالية هى التى دفعته بعد ذلك بعشر سنوات الى الاشتراك فى وزارة المحافظين وتولى زعامة حملة تدعو الى الوحدة الاقتصادية الامبراطورية .

ولم ينفصل شمبرلين عن حزب الأحرار بعد نشر « البرنامج غير المرخص » مباشرة . فقد اشترك فى وزارة جلادستون الجديدة بوصفه رئيسا لمجلس الحكم المحلى ؛ ولكنه استقال ثانية فورا تقريبا عندما تقدم جلادستون بمشروع « قانون الحكم الذاتى لايرلندة » . واستمر بعد ذلك لمدة تسعة أعوام على رأس حزب أحرار « اتحادى » منفصل كان يقترب شيئا فشيئا من المحافظين .

وفى هذه الأثناء ابتعد شارلس ديلك ، الذى لم يتبع زميله فى الاتجاه نحو « المحافظة » ، عن المسرح السياسى مؤقتا فى سنة ١٨٨٥ بسبب قضية طلاق . وهكذا فشلت تلك المحاولة الكبيرة لتحويل حزب الأحرار الى

راديكالية متقدمة فشلا نهائيا ؛ وخلفت الحركة وراءها عددا كبيرا من الراديكاليين لا يعرفون ماذا يفعلون . اذ بعد أن فشلت التحررية واتجاه شمبرلين فى ارضائهم اصبحوا مستعدين الى حد ما لتقبل انجيل جديد . وعندئذ فقط — وليس قبل ذلك — صارت الأوضاع فى بريطانيا العظمى ملائمة حقيقة لنمو حركة اشتراكية ، — على شرط أن تقدم لهم الاشتراكية فى صورة تجعلهم يعتبرونها تحقيقا لأفكارهم التحررية الراديكالية .

ففى سنة ١٨٨١ ، عندما شرع هنرى مايرز هيندمان (١٨٤٢ — ١٩٢١) يعمل فى انشاء « الفدرال الديموقراطى » لم تكن الظروف قد نضجت بعد لقيام حركة اشتراكية كقوة برلمانية . ؛ وتفسر لنا هـذه الحقيقة الى حد كبير ، كما سنرى ، تاريخ الحركة التى بدأها . لقد كانت معارضة الاكراه فى ايرلندة شعارا طيبا فعلا ، وكذلك كان الاصلاح الزراعى . ولكن ما كان أى منهما يصلح أساسا كافيا لحركة سياسية تستطيع أن تتحـدى بصورة فعالة التحررية ككل ، أو ذلك النوع الراد يكالى منهما الذى كان يمثله شمبرلين . اذ مادام هنـاك جناح يسارى قوى يعمل داخل حزب الأحرار مع بعض الأمل فى تحويل الحزب الى سياسة شمبرلين الداخلية ، لم يكن هناك باعث قوى يحمل زعماء النقابات أو أتباعهم العاملين على الالتفاف حول قضية الاشتراكية ، أو حتى على تكوين حركة عمالية سياسية مستقلة . ولم تتح هذه الفرصة الا عندما افترقت تحررية جلادستون وتحررية شمبرلين نهائيا ، وعندما وجد مؤيدو شمبرلين أن عليهم أن يرغموا أنفسهم على قبول نزعته الامبريالية الى جانب سياسته فى الاصلاح الاجتماعى .

وهكذا كانت سنة ١٨٨٦ لحظة حاسمة ؛ ومن هذه النقطة بدأ حقيقة ذلك التيار من الرأى الذى اكتسح الاشتراكية الماركسية جانبا وأدخـل العناصر الكبرى لليسار العمالى « البريطانى » فى « النقابية الجديدة »

التى بدأت فى سنة ١٨٨٩ ، وفى حركة « التمثيل العمالى المستقل » التى سادت فى التسعينات . فحتى سنة ١٨٨٦ كان الاشتراكيون يجاهدون ضد التيار : وبعد سنة ١٦٨٦ فشلت الماركسية البريطانية ، لأسباب مختلفة سنعود اليها فيما بعد ، فى السباحة مع التيار ففقدت فرصتها .

وقبل أن نبدأ فى التطورات الاشتراكية التى حدثت فى الثمانينات علينا أن تنظر فى آخر القوى الأربع السائدة التى أسهمت فى نموها . وهذه القوة هى الحركة الجمهورية الراديكالية التى تزعمها شارلس برادلو (١٨٣٣ — ٩١) وكانت تقوم على عداء فعّال ضد الدين وضد الامتيازات الأرستقراطية . وقد كان « للعقلية » و « العلمانية » بوصفهما مذهبين متصلين بالآراء السياسية والاقتصادية المتقدمة ، تاريخ طويل قبل عهد برادلو . فمن « ربوبية » (Deisn) يين الى جمهورية ريتشارد كارلايل العلمانية ، وبعد ذلك دين روبرت أوين « العقلى » وعلمانية جورج جاكوب هولى أوك التى نمت منها ، كانت كلها تمثل سلسلة متعاقبة من الحركات الراديكالية المناهضة للدين ، المتصلة فى كثير من الأحيان بالنزعة الجمهورية ، التى اجتذبت قطاعا كبيرا من أصحاب الحرف المهرة فى الحرف اليدوية القديمة ، ثم انتقلت الى جزء من البروليتاريا فى المناطق الصناعية تحت زعامتهم . ولم تكن هذه الحركات « متطرفة » دائما .. فالأوينية بالتأكيد لم تكن متطرفة . ومع ذلك صار معتنقو هذه الاتجاهات منبوذين اجتماعيين فى تلك البيئة التى يغلب عليها الطابع الدينى الشديد فى بريطانيا فى القرن التاسع عشر ، واتجه أتباعهم الى الاختلاط بالمنفيين الاشتراكيين الأجانب الذين كان معظمهم يشاركونهم اتجاههم المناهض للدين . بيد أن النزعة الجمهورية الراديكالية ، فى جانبها العلمانى ، كانت قد نمت بعد أيام الحركة العرائضية لتصير الى حد كبير حركة تحرر فردى

علىعداء شديد ضد التنظيم الجماعيوأقربمن هذه الناحية الىالفوضوية الفردية منها الى الاشتراكية ، وان لم يذهب معتنقوها الى هذا الحد .

وكان برادلو قطعا راديكاليا فرديا ، ولكنه لم يكن فوضويا . وقد بدأ تمرده ضد المجتمع فى أيامه بالشكوك الدينية التى عبر عنها بقوة فى سن الخامسة عشرة عندما كان يعمل كاتبا عند تاجر فحم . وفى السادسة عشر اضطر الى مغادرة بيت أهله والتجأ الى العلمانيين ، بما فيهم أرملة ريتشارد كارلايل ، يعيش بينهم . وحاول عندئذ الجمع بين نشاطه الدعائى والعمل كتاجر فحم ، ولكنه فشل ، وفى سن السابعة عشر تطوع فى الجيش . وحصلت أسرته على اعفائه من الخدمة العسكرية مقابل « بدل » بعد ذلك بثلاث سنوات ، ثم صار كاتبا عند محامى فى لندن . وسرعان ما انتقل الى مكتب آخر ، ولكنه حصّل ابان خدمته معرفة قانونية واسعة استعملها فيما بعد بصورة فعالة . وفى هذه الأثناء استأنف دعايته ضد الدين مستخدما اسم « محطم الأصنام » (Iconoclast) حتى لا يفقد عمله . وفى سنة ١٨٥٨ وسّع نطاق نشاطه الى الأقاليم ، وسرعان ماصار معروفا باجتماعاته المشاغبة وصدامه مع الشرطة . وقد أكسبه أسلوبه الخطابى المؤثر القوى أتباعا عديدين بسرعة فى كثير من المدن التى زارها ، وصار يُعتبر الزعيم الطبيعى لحزب جمهورى كان أيضا حزبا الحاديا متشددا . وفى سنة ١٨٦٠ أسست جماعة من المفكرين الأحرار الراديكاليين فى شفيلد صحيفة « المصلح القومى » (National Reformer) وبعد ذلك بعامين اقتنى برادلو هذه الصحيفة التى صارت ذات نفوذ كبير كصحيفة لليسار المتطرف . واشترك فى حركة الطبقة العاملة السابقة على « قانون الاصلاح » الذى صدر فى سنة ١٨٦٧ بوصفه عضوا عاملا فى « عصبة الاصلاح القومى » . وفى سنة ١٨٦٦ نظم « الجمعية العلمانية القومية »

وصار رئيسها ، وصارت هذه الهيئة الجهاز الرئيسى لحركته ، وان كان قد بذل نشاطا أيضا فى «عصبة مالتس» . وقد أوفد فى سنة ١٨٧٠ مندوبا عن الراديكاليين الانجليز الى الجمهوريين الاسبانيين : وفى العام التالى حاول التوسط بين كوميون باريس و « الجمعية الوطنية » ولكن لم يسمح له بالدخول فى فرنسا . وكان قد رشح نفسه قبل ذلك عن نورثامبثون فى انتخابات سنة ١٨٦٨ التى جرت عقب صدور « قانون الاصلاح » ، ولكنه سقط . وفشل بعد ذلك مرتين فى الانتخابات فى سنة ١٨٧٤ ؛ ولكنه انتخب ، فى محاولته الرابعة ، فى سنة ١٨٨٠ زميلا لهنرى لابوشير ، الراديكالى الذى ينتمى الى الطبقة الوسطى والذى أسس صحيفة « الحقيقة » (Truth) . بيد أن مجلس النواب لم يسمح له بأخذ مقعده فيه عندما رفض أن يحلف « اليمين » وأراد استعمال حقه فى الاكتفاء « بالتعهد » دون قسم (Right to Affirm) ؛ ولكن المجلس سمح له بعد مدة « بالتعهد » — على مسئوليته الخاصة . فأخذ مقعده وبدأ يدلى بصوته ؛ ولكنه نوزع فى هذا الحق أمام القضاء ، وحكم القضاء بأن يفقد مقعده . ولما حاول أن يستمر فى المجلس رغم هذا الحكم طرد منه بالقوة . وعندئذ رشح نفسه ثانية فى سنة ١٨٨١ ، وانتخب للمرة الثانية . وطرده مجلس العموم ثانية . وفى العام التالى رشح نفسه مرة أخرى فى نورثامبتون ، ونجح فى الانتخابات ثانية . وعندئذ ذهب الى المجلس وحاول أن يحلف اليمين بطريقته الخاصة . ولكن المجلس استبعده ثانية . وكان فى هذه الأثناء قد اشتبك فى عدة نزاعات قضائية نجمت عن هذا النزاع ، وتعرض للافلاس ، الأمر الذى كان سيؤكد استبعاده من المجلس . ولكنه استمر يناضل ، وتوجه الى منصة المجلس دون استكمال اجراءات عضويته ولكنه أبعد بالقوة مرة أخرى . وفى سنة ١٨٨٣ عرض

فى المجلس مشروع قانون يسمح « بالتعهد » بدلا من « القسم » ولكن المجلس رفضه بأغلبية صوتين فقط . وفى سنة ١٨٨٤ انتخب برادلو مرة أخرى عن نورثامبتون ، ولكنه لم يحاول أن يأخذ مقعده فى المجلس الى العام التالى ، وعندما ذهب ليأخذ مقعده طرده المجلس ثانية . ولكنه أعيد ثانية الى البرلمان مع لابوشير فى سنة ١٨٨٥ وسُمح له أخيرا بأن يأخذ مقعده فى المجلس فى بداية سنة ١٨٨٦ . وفى هذا العام أعيد انتخابه للمرة الأخيرة واستمر يمثل نورثامبثون حتى وفاته فى سنة ١٨٩١ .

وطوال كل هذه السنوات كان برادلو مشتركا فى حملات أخرى ، خاصة فى المطالبة بحرية الصحافة . وناضل نضالا عنيفا ضد « قوانين التجديف بالدين » وضد القيود المفروضة على الدعاية لضبط النسل ؛ كما كان من كبار أنصار حق عقد الاجتماعات العامة . وكان فى هذه الصراعات على صلة وثيقة من سنة ١٨٧٤ الى ١٨٨٧ مع آنى بيزانت (١٨٤٧ — ١٩٣٣) التى انفصلت عنه فى آخر الأمر بسبب عدائه للاشتراكية ، وانحازت الى الجانب الاشتراكى . كما كان أيضا أحد المدافعين الأول داخل المجلس وخارجه ، عن المطالب الوطنية الهندية — وفى ذلك أيضا شاركته آنى بيزانت نشاطه . وبعد أن أخذ مقعده فى البرلمان نجح فى استصدار عدة اصلاحات قانونية مهمة ، ومنها حق « التعهد » بدون قسم الذى صار حقا قانونيا أخيرا فى سنة ١٨٨٨ .

وكان عداء برادلو للاشتراكية شوكة كبيرة فى جنب الاشتراكيين البريطانيين فى الثمانينات . فقد جذبت دعوته تلك القطاعات من الطبقة العاملة التى كان يغلب جدا أن تعتنق الاشتراكية لو لم تجد أمامها اتجاها لا يقل عنها راديكالية ؛ كما أن صراعه الطويل مع مجلس العموم جعله موضع عطف الكثيرين وأضفى على آرائه وزنا أكبر . وكان موته فى

سنة ١٨٩١ عاملا مساعدا فى انتشار الاشتراكية ؛ لأن عددا كبيرا من أنصاره التفوا بعد ذلك حول الهيئات الاشتراكية المختلفة . بيد أنه يجب اعتبار أن حركته نفسها كانت ، رغم معارضته للاشتراكية ، من العوامل التى مهدت لها السبيل ؛ لأن موقف « محطم الأصنام » الذى اتخذه وهجومه على الاتجاه الرجعى لشيع المنشقين (Nonconformists) ولكنيسة انجلترا ، أسهما فى صرف الناس عن الزعامة السياسية البورجوازية للمنشقين ، وهو أمر كان ضروريا لنمو حركة سياسية مستقلة وقوية للطبقة العاملة .

وقد قام عداء برادلو نحو الاشتراكية الى حد كبير على معارضته للطابع الماركسى الذىاتخذه « الفدرال الديموقراطى الاشتراكى » . فقد كان من أنصار الحرية مزاجا وكان شديد الريبة فى السلطة حتى عندما تكون رمزا لسلطة العمال كطبقة . ولو أنه عاش فى التسعينات فلعله كان وجد نفسه أقل معارضة « للاشتراكية الجديدة » التى نمت بعد ظهور النقابية الجديدة فى سنة ١٨٨٩ . بيد أنه من المشكوك فيه أنه كان سيصير اشتراكيا من أى نوع قط . فقد كان مشغولا تماما بتأكيد حقوق الفرد فى أن يختار طريقه لنفسه ، الى درجة لا تسمح له بالاهتمام بأية قضية أخرى . ومع ذلك فقد كانت هناك قضية واحدة مشتركة بينه وبين الاشتراكيين — الدفاع عن حرية الكلام وعقد الاجتماعات العامة والتظاهر . وقد لعب أتباعه ، كما سنرى ، دورا عاملا فى النضال من أجل حق عقد الاجتماعات ، فى ميدان الطرف الأغر ابان الثمانينات — فقد كانت « عصبة القانون والحرية » ، التى تأسست فى سنة ١٨٨٧ ، مؤلفة الى حد كبير من الجمهوريين من أتباع برادلو وديلك ، اللذين كانا شريكين فى النفوذ السائد فى أندية الجناح اليسارى الراديكالية فى منطقة لندن .

وهناك حركة واحدة أخرى ، أو على الأصح محاولة لخلق حركة ،

يجب أن نذكرها قبل أن نصل الى هيندمان و « الفدرال الديموقراطى »
الذى أنشىء فى ســـنة ١٨٨١ . فى ســنة ١٨٧٩ نشر جــون سكتشلى
(١٨٢٢ — ١٩٠٠) : أحد أصحاب المحاربين القدماء ، كتيبا فى برمنجهام
تحت عنوان « مبادىء الديموقراطية الاشتراكية » دعا فيه الى انشاء حزب
ديموقراطى اشتراكى على النمط الألمانى فى بريطانيا العظمى . وتابع ذلك
بمحاولة تكوين «الحزب الديموقراطى الاشتراكى فى المقاطعات الوسطى»
كنواة لحزب أكبر ؛ ولكن المحاولة لم تنته الى نتيجة فقد ذوت الحركة
أو اندمجت فى الحــركة القوميــة التى قامت بزعامة هيندمان . واشتغل
سكتشلى بعض الوقت منظما « للفدرال الديموقراطى » فى المقاطعــات
الوسطى ، وكان له نشاط اشتراكى فيما بعد فى مدينة هال . ولكن سرعان
ماتسى عمله ولم يقم بأى دور رئيسى .

ونستطيع الآن ، ولدينا فى ذهننا هذه الصورة الخلفيــة ، أن ننظــر
فيما كان يقصده هـ . م . هيندمان بانشــاء « الفدرال الديموقراطى » .
لقد كانت فكرته ، كما وصفها لماركس من مبدأ الأمر ، أن يعمل على اعادة
الحياة للحركة العرائضية ، وعقد آماله على الأندية الراديكالية وعــدم
رضاها عن سياسة حكومة الأحرار ، خاصة فيما يتعلق باستعمال سياسة
الاكراه فى ايرلنده . ولم يفكر هيندمان فى هذه المرحلة فى انشاء هيئــة
اشتراكية بصورة نهائية . بل كان هدفه أن يثير حركة جماهيرية من التذمر
بين طبقة العمال ، مستخدما فى ذلك أندية العمال الراديكاليين التى كانت
توجد منها أعداد كبيرة فى مناطق الطبقة العاملة ، خاصة فى لندن ، وكانت
دعاية شمبرلين الراديكالية قد بعثت فيها الحياة . وكان لديلك نفوذ قوى
جدا فى هذه الأندية فى منطقــة لندن ، وكذلك كان لبرادلو . وأراد
هيندمان أن يفصلهما معا عن الجنــاح الراديكالى من حزب الأحــــرار
و « العلمانيين » ، وأن يجمعهما فى حركة تشبه العرائضية ، ولكن ببرنامج

اجتماعى أكثر تحديدا . وكان هيندمان فى الواقع مازال على أعتاب حياته السياسية كاشتراكى ؛ اذ كان قد تحول لتوه الى الاشتراكية عن طريق قراءته لنسخة فرنسية من كتاب كارل ماركس « رأس المال » أعطاه اياها صديق من أصدقائه غير محافظ فى آرائه هو هـ . ا . بتلر جونستون الذى كان عضوا فى البرلمان عن كنتربرى كمحافظ أولا ، ثم بعد ذلك كمستقل، من سنة ١٨٦٢ الى ١٨٧٨ . وقرأ الكتاب على ظهــر سفينة فى طريقه الى الولايات المتحدة فى سنة ١٨٨٠ ؛ وفى أمريكا قرأ « التقدم والفقر » الذى كان قد ظهر فى العام السابق . وقد حوله الكتابان ، لا الى مذهب هنرى جورج ، ولكن الى الاشتراكية الماركسية ، التى استمر يدعو اليها بقيــة حياته . وعند عودته تعرف بماركس وزاره ليناقش خططه معــــه . ولم يشجعه ماركس فيما يتعلق بفرص انعاش العرائضية ؛ ولكن هيندمان سار فى طريقه لا يلوى . وكتب كتابا صغيرا بعنوان « انجلترا للجميع » أشار فيه الى مذهب ماركس محبذا ، ولكنه لم يذكر اســمه ، وعبر فى نفس الوقت عن أمله فى أن يترجم الى الانجليزية . وأثار اغفال هيندمان لاسم ماركس ثائرة انجلز ، الذى كان ينفر من هيندمان ويعترض على صداقته لماركس ؛ وحمل انجلز ماركس على قطع صلته به . ولم يتضح قط لمــاذا أغفل هيندمان ذكر اسم ماركس . لقد ذكر ماركس فى خطاب لسورج أن هيندمان أخبره أنه أراد ألا يعرض نجاح خططه للخطر باقترانها باسم زعيم « الدولى الأولى » والمدافع عن كوميون باريس من مبدأ الأمر — ولعل ذلك صحيح الى حد ما . بيد أن هذا ليس تفســيرا شــافيا تماما ؛ لأن اشاراته الى « مفكر ألمانى » كان لابد أن يُعرف أنه يقصد بها ماركس ، واذا كان يريد حقا أن يبعد اسم ماركس عن دعايته ، لما ذكره مطلقا حتى بهذه الاشارات . وأيا كان التفسير ، فان النتيجــــة كانت أن انتعاش

الاشتراكية البريطانية بدأت وماركس لايباركها ، وأن حـركة هيندمان عرقل تقدمها عداء انجلز الايجابى بعد موت ماركس فى سنة ١٨٨٣ .

وهكذا ، فان هيندمان كان حديث العهـد بالتحول الى الاشتراكية عندما شرع فى محاولته اعادة الحيـاة الى الحركة العرائضيـة . وكان مايحاوله هو العمل على اجتذاب الأندية الراديكالية ، أولا فى لندن ثم فى غيرها ، فصلها عن راديكالية شمبرلين وبرادلو ، وانشـاء حزب عمـالى جديد كان يأمل فى تحويله مع الوقت الى معتقـده الاشتراكى الحديث العهد . وهيأت له معارضـة الراديكاليين لسياسة الاكراه فى ايرلندة والتأييد الراديكالى المنتشر « لعصبة الأرض الايرلندية » التى أنشـأها داقيت ، الفرصة المباشرة للعمـل . وكان بين أولئك الذين اشتركوا فى الاجتماعات الخاصة الأولية التى عقدت لبحث مشروع هيندمان ، بتلر جرنستون الذى سبقت الاشارة اليه و ا . س . بيزلى ، وجوزيف كووين عضو البرلمان الراديكالى المعروف الذى كان يمثل نيوكاسل ، و ج . لورد الذى كان سـكرتير « نادى روز ستريت الديموقراطى » — وكان من الأماكن الرئيسية التى يجتمع فيها الاشتراكيون المنفيون الذين كانوا قد بدأوا فيه قطاعا بريطانيا فى الثمانينات . وفى أول اجتماع تم لبحث خطته رأس الجلسة جوزيف كووين ، الذى كان زعيم « اتحـاد الاصـلاح الشمالى » فى سنة ١٨٦٧ ، وأيد عمـال المناجم الشـماليين فى كثير من مجاهداتهم وظهرت راديكاليته فى الشئون الدولية كما ظهرت فى الشئون الداخلية . بيد ان كووين سرعان ماتخلى عن الموضوع ورأس هيندمان نفسه الاجتماعات التالية . ولم تنضم معظم الأندية .. اذ كان نفوذ ديلك وبرادلو مازال قويا جدا . ولكن « الفدرال الديموقراطى » بدأ على نطاق صغير ، وكان أول عمل مهم له أن أرسـل وفدا الى ايرلندة بدعـوة من

« عصبة الأرض » التى يتزعمها داقيت . وعاد الوفد بتقرير فظيع عن حالة الفقر المدقع والاضطهاد السائد فى ايرلندة ؛ وعقد « الفدرال » ، متعاونا مع فرع « لعصبة الأرض » فى انجلترا كان هيندمان عضوا فيـه أيضا ، سلسلة من الاجتماعات فى الهواء الطلق فى هايد بارك للاحتجـاج ضـد سياسة الحكومة ، وأرسـل خطبـاء الى الأندية الراديكالية يتحدثون عن نفس الموضوع أساسا . وحدث شىء من التقدم نتيجة لهذه الجهود ، الى أن اغتيل لورد فردريك كاڤندش وف . هـ بيرك فى ميدان فينكس فى دبلن فى مايو سنة ١٨٨٢ . وقد أدى هذا الاغتيال الى موجة من الشعور المعادى لايرلنده فى بريطانيا العظمى . وكان أحد البيانات التى أصدرها « الفدرال الديمقراطى » — هو « بيان بترون » الذى كان موجها ضد حكومة الأحرار — قد جعل كثيرا من الأندية الراديكالية تنسـحب ؛ وانسحب عدد آخـر من الأندية بعـد حادثة ميدان فينلس . بيد أن « الفدرال » ثبت على موقفه وندد باجراءات القمع الجديدة التى اتخذتها الحكومة ، وذهب الى أن اعمال العنف فى ايرلنده هى النتيجة التى لابد منها كرد على سوء الحكم والاضطهاد .

وقد قضت هذه التطورات على خطة هيندمان الأصلية — اذا كان هناك أى أمل فى نجاحها أصلا . فبدلا من « فدرال » يقـوم على الأندية الراديكالية فى لندن لم ينجح الا فى انشاء جمعيـة صغيرة من أشخاص كانوا اما لا صلة لهم بالتحررية أو كانوا على استعداد ليقطعوا صلتهم بها نهائيا ومستعدين لاعتناق آراء ثورية فعلا ، لا مجـرد آراء راديكالية ، ولتأييد استخدام العنف كسلاح سياسى . ومن بين أولئك الذين لم يجدوا أية صعوبة فى تحبيذ مثل هذا الموقف كثـير من اللاجئين الأجانب الذين حولوا بسهولة ايمانهم بالثورة فى بلادهم الى الأوضـاع البريطانية .

وكان معظم هؤلاء المؤيدين اشتراكيين فعلا من نوع أو آخر ؛ وقد ساعد تأثيرهم فى تحويل «الفدرال» الى هيئة اشتراكية نهائيا . وكانالبندالوحيد الاشتراكى حقيقة فى برنامجه الأصلى هو المطالبة بتأميم الأرض،، وهو ما كان يدعو اليه داقيت من قبل . ولكنه فى اعلان مبادئه ، الذى أصدره مؤتمره فى سنة ١٨٨٢ ، « ندد بحزبى أصحاب الأراضى والرأسماليين » بوصفهما أعداء العمال ، وأعلن « أن أولئك الذين يصنع عملهم ثروة هذه البلاد يجب أن يعتمدوا على أنفسهم فقط » . واستطرد الاعــلان قائلا : « ان هدف الفدرال الديموقراطى هو تهيئة الوسائل لتنظيم عمال بريطانيا العظمى وايرلندة بحيث يكونون فى وضع يمكنهم من تحقيق مصــــالح جمهرة الناس الذين يضحى بهم الآن باستمرار لجشع الأثرياء وأنانيتهم». وفى العام التالى أصــدر اعلانا صريحا باشتراكيته نشر فى كتيب عنوانه « توضيح الاشتراكية » حظى ببعض الانتشار . وطالب الاعلان بالملكية العامة فى رأس المال كما فى الأرض : وندد بالعنصر الاحتكارى فى الملكية الخاصة فى وسائل الانتاج الصناعى باعتباره مصدرا للاستغلال مثـــل احتكار الأرض تماما . « مادامت وسائل الانتاج ، سواء فى المواد الأولية أو السلع المصنوعة ، احتكارا لطبقة ، لابد أن يستمر العمال فى المزرعة والمنجم والمصنع أنفسهم مقابل أجر لا يكفى الا مجرد البقاء ... ان خلق الثروة قد صار فعلا عملية اجتماعية كل انسان مرغم على التعاون فيها مع جاره ؛ وقد حان الوقت لأن يصير تبادل الناتج عملية اجتماعية أيضـا ، لا يخضع لسيطرة الجشع الفردى والربح الفردى » .

وفى يناير سنة ١٨٨٣ ، عندما كان هــذا التحول من الراديكالية الى الاشتراكية لايزال فى طريقه ، انضم الشـــاعر المشهور وصاحب الحرفة الفنان وليم موريس الى « الفدرال الديموقراطى » ؛ وظل يعمل خـلال

العامين التاليين هو وهيندمان معا باعتبارهما أبرز زعمائه . وقــد برز كلاهما فى العمل على تحويل « الفدرال » الى هيئة اشتراكية محددة ، وفى تأييد تغيير اسمه الى « الفدرال الديموقراطى الاشتراكى » فى سنة ١٨٨٤ . ولقد كان تحول موريس الى الاشتراكية كاملا مثل تحول هيندمان اليها ، وان لم يكن مفاجئا مثله — لأنه كان اشتراكيا من نوع ما من قبل ولو أنه لم يشترك فى الدعوة الى الاشتراكية . وابتداء من سنة ١٨٨٣ القى بنفسه بعزم فى غمرة الصراع ، وان لم يكن من غواة الصراع . بل الواقع انه سرعان ماصار أكثر تطرفا الى اليسار من هيندمان ، لأنه لم يكن من السياسيين وكان شديد الريبة فى الأساليب والحلول السياسية . بيد أن الاثنين استطاعا أن يعملا معا فى تضافر وثيق فترة ما . فتعاونا فى كتابة كتيب طويل عنوانها «ملخص لمبادىء الاشتراكية» وقام كلاهما بدور كبير فى انشاء صحيفة « العدالة » لسان حال الحركة . وكان ذلك فى سنة ١٨٨٤ ، العام الذى صدر فيه « قانون الاصلاح » الذى حرر العمال فى دوائر الريف ووسع حق الاقتراع فى المدن أيضا . وكان أيضا العام الذى بدأ فيه عدد المتعطلين يرتفع بسرعة نحو الذروة التى بلغها فى سنة ١٨٨٦ . بيد أن « الفدرال الديموقراطى الاشتراكى » كان مشغولا تماما عنــدئذ بنزاعاته الداخلية بحيث لم يكن فى وسعه أن يهتم بأى شىء آخر ســوى شئونه الخاصة .

ولم يكن « للفدرال الديموقراطى » كما رأينا ، فى مبدأ الأمر برنامج محدد بوضوح ، وكان يتكون من عناصر غير متجانسة البتة . حتى عندما انسحب معظم الراديكاليين الذين لم يكونوا على استعداد لقطع صلاتهم بالأحرار ، ظلت هناك اختلافات واسعة بما يكفى لمنع « الاشتراكيين » من الاستمرار معا فى ود . ففى سنة ١٨٨٤ كانت هنــاك فى « الفدرال »

خمس جماعات رئيسية على الأقل ، وعلى رأس كل منها شخصية قوية . فكان هناك أولا هيندمان وجماعته المقربة الذين كان معظمهم يفكرون على أساس من انشاء حزب سياسى على نمط « الحزب الديموقراطى الاشتراكى الألمانى » ، واعتبرت الاشتراكية أساسا كفاحا سياسيا . وثانيا كانت هناك جماعة من النقابيين ، تحبذ الكفاح السياسى أيضا ، ولكنها أقل تأثرا بالماركسية : وقد اتفقت هذه المجموعة مع جماعة هيندمان فى التنديد بزعماء النقابات من العمال — الأحرار ، وكانت قد بدأت فعلا تتحسس طريقها نحو نقابية جديدة تضم العمال غير المهرة لتحطيم احتكار الحرف الماهرة . وكان الاختلاف الأساسى بينها وبين جماعة هيندمان انها كانت أكثر اهتماما بالمسائل الصناعية ، وانها أدركت أنه لا يمكن اخضاع الحركة الصناعية للسياسية كما حدث فى ألمانيا . وكان الشخص البارز فى هذه المجموعة هو جون بيرنز (١٨٥٨ — ١٩٤٣) الذى كان له نشاطه أيضا فى الشئون السياسية الراديكالية المحلية الخاصة بمدينة لندن . وكانت الجماعة الثالثة ، وهى تقوم أساسا على أندية وجمعيات راديكالية معينة فى شرق لندن — خاصة « نادى سترانفورد الراديكالى » — متأثرة بعمق بالفوضوية . وكان زعيمها جوزيف لين يعمل بنشاط فى شرق لندن طوال السبعينات ، على اتصال فى الغالب بالعرائضيين القديمين شارلس موراى و ج . ف . موراى ، فى « اتحاد حق الاقتراع العام للرجال » . وكذلك على اتصال وثيق بالجماعات الفوضوية الأجنبية . وكان لين قد كوّن فى أيست اند ، فى نفس الوقت الذى تكون فيه « الفدرال الديموقراطى » تقريبا ، هيئة اسمها « عصبة تحرير العمل » صار لها نشاط كبير جدا فى الدعاية فى الهواء الطلق وأنشأت عدة فروع . وقد ظلت « عصبة تحرير العمل » منفصلة عن « الفدرال الديموقراطى »

حتى سنة ١٨٨٤ ؛ ولكنها كانت ابان العام السابق قد اشتركت فى محادثات قصد بها توحيد جمعيات الجناح اليسارى، وفى اصدار بيان اشتراكى مشترك باسم « الفدرال » و « العصبة » والجماعات الاشتراكية الأجنبية المختلفة فى لندن يعلن عزم هذه الهيئات على الاستمرار فى عمل « الدولية » المنهارة . وبعد ذلك وافقت « عصبة تحرير العمل » على الانضمام الى « الفدرال الديموقراطى » ، دون أن تفقد شخصيتها المتميزة ، على شرط أن يصبح جهارا اشتراكيا كاملا ؛ ولم يغير « الفدرال » اسمه فحسب ، بل انه تبنى أيضا معظم برنامج « العصبة » بما فى ذلك هدفها الذى كان : « تحقيق حالة من الحرية فى المجتمع تقوم على مبدأ المساواة السياسية ، مع حقوق اجتماعية متساوية للجميع ، وتحرير العمال تحريرا كاملا » . وكانت هذه العبارة تنطوى على نواة للمتاعب ؛ لأن الكلمات « حالة من الحرية فى المجتمع » كانت مرتبطة ارتباطا وثيقا بالدعاية الفوضوية ؛ والواقع أن الجماعة التى كانت تسيطر على « عصبة تحرير العمل » كانت تتألف الى حد كبير من الفوضويين والشيوعيين الفوضويين الذين كانوا على خلاف حاد مع ماركسية هيندمان السياسية.

وكانت الجماعة الرابعة فى « الفدرال الديموقراطى الاشتراكى » سنة ١٨٨٤ ، هذا اذا جاز لنا أن نسميها جماعة ، تتألف من عدد من الأفراد ، معظمهم من المثقفين ، الذين تحولوا الى الاشتراكية ولكنهم لم يحددوا وجهة نظرهم بجلاء بعد . وكان بينهم بعض ممن كانوا مشتركين فى نفس الوقت فى انشاء الجمعية « الفابية » (Fabian) ؛ وكان بينهم أيضا بعض من تحولوا حديثا عن الراديكالية الى الاشتراكية ، مثل وليم موريس وأرنست بلفورت باكس (١٨٥٤ — ١٩٢٦) ، الذين كانوا يتعلمون الاشتراكية وهم فى طريقهم — وقد تعلمها باكس من ألمانيا بصفة

خاصة : وقد كتب كثيرا عن الاشتراكية الألمانية . وقد تحول الكثيرون من هذه الجماعة الى الاشتراكية اثر قراءة « التقــدم والفقر » وعنــدما رأوا أن حججه تنطبق ، فى الظروف البريطانية ، على رأس المــال بقــدر ماتنطبق على الأرض ؛ ولكن قليلين منهم ، باستثنــاء باكس ، من كان يعرف شيئا عن الماركسية أو الفوضوية ، وكثيرا ماوجدوا أنفسهم فى تيه لا أول له ولا آخر وهم يسمعون المجادلات الحــادة بين مدارس الفكر المتنافسة . وأخيرا ، كانت هناك حركة كبيرة تنمو فى اسكتلندة بين عمال البساتين ، تحت تأثير دعاية هنرى جورج و « عصبة الأرض » الايرلندية الى حد كبير ؛ وكونت هذه الجماعة «عصبة الأرض والعمل الاسكتلندية» فى سنة ١٨٨٤ ، وكانت قد انضمت الى حد ما الى « الفدرال الديموقراطى الاشتراكى » .

وقد ثار جدل كبير حول الأسباب المحددة التى أدت فى نهاية سنة ١٨٨٤ الى انقسام « الفدرال الديموقراطى الاشتراكى » على نفسه الى فريقين ، ويرجع هذا الجدل الى حد كبير الى أن القضايا موضــوع النزاع كانت متعددة وغير محددة بوضوح . وأيا كانت هذه الأسباب فان أغلبية اللجنة التنفيذية «للفدرال» استقالت فى سنة ١٨٨٤ وعلى رأسها وليم موريس ، وقررت تكوين جمعية جديدة اتخذت لنفسها اسم « العصبة الاشتراكية» . وقد فضل المنسحبون الاســتقالة على استغلال أغلبيتهم فى عقــد مؤتمر « للفدرال » والمطالبة بحقهم فى السيطرة عليه واستخدام اسمه بحكم هذه الأغلبية . وكان ذلك بنــاء على نصيحة من موريس ، لأنه رأى انه من الأفضل عدم الدخول فى النزاع حول السيطرة على التنظيم تحت أنظــار الصحف ، التى كانت ستستغل الحادث الى أقصى حــد للاســاءة الى الاشتراكية ، كما كان يريد أيضا التخلص من عدد من الأعضاء البارزين فى « الفدرال » ممن لم يثق فى حسن نياتهم ، ويأمل فى البدء من جــديد

مع مجموعة من الزملاء الذين تحدوهم مبادىء أقرب الى مبادئه . وكانت التهم التى وجهها المنسحبون الى هيندمان وأتباعه هى الدكتاتورية والسيطرة غير الديموقراطية على شئون « الفدرال » ، وكذلك «الانتهازية السياسية » . وكان لهذه التهم أكثر من أساس ؛ ولكن التهمة الأولى يرجع بعضها الى نزاع حدث حول « عصبة الأرض الاسكتلندية » التى تأسست حديثا . فقد تقدم أحد أعضاء اللجنة التنفيذية « للفدرال » ، وهو اللاجىء النمساوى آندرياس شو (١٨٤٤ — ١٩٢٧) بقرار ضم الهيئة الاسكتلندية فى رباط غير وثيق مثل « عصبة تحرير العمل » ، بدلا من جعلها قطاعا عاديا من قطاعات « الفدرال » . واعترض هيندمان ، الذى كان يفكر على أساس من حزب مركزى منظم للكفاح ، اعتراضا شديدا على مثل هذه الأوضاع وندد بشو لما فعله . كما اتهم ايفاشو وعضوا آخرا من اللجنة التنفيذية ، اسمه و . ج . كلارك ، بأنهما فوضويان وطالب بطردهما .

ويبدو أن ذلك كان السبب المباشر فى المتاعب التى تورطت فيها « عصبة تحرير العمل » و « عصبة الأرض الاسكتلندية » أيضا . بيد أنه كان هناك سبب آخر للنزاع فى الصورة الخلفية للموقف . فقد كان الفوضويون والشيوعيون الفوضويون فى « الفدرال » على عداء مع الكفاح البرلمانى فى أى ظروف ، بينما كان هيندمان وأتباعه يعملون بصورة نهائية على انشاء حزب سياسى يحدوهم طموح برلمانى .

وكانت هناك جماعة ثالثة بين هاتين الجماعتين رأت أن الوقت لم يحن بعد للكفاح السياسى ، وان لم تعارضه من حيث المبدأ ، وأن الاشتراكيين لن يحققوا شيئا بالتقدم الى الانتخابات الا أن يجعلوا أنفسهم موضع السخرية . اذا لم يسبق ذلك جهود تربوية كبيرة لتحويل القطاع

العامل من الطبقة العاملة الى الاشتراكية . وكانت الأغلبية التى صـوتت ضد هيندمان فى اللجنة التنفيذية مكونة الى حد كبير من هذه الجماعة يؤيدها الفوضويون والشيوعيون الفوضويون ، وكذلك أيدها انجلز من الخارج — وهو الأمر الذى يبدو تناقضا . لأن انجلز كان ، كما رأينا ، لا يثق البتة فى هيندمان ، رغم تأييده للماركسية ، واعتباره سياسيا محترفا يحاول استغلال الاشتراكية لتحقيق أغراضه الخاصة .

ويقال ان وليم موريس انتهى بعد سنوات عديدة الى أنه كان مخطئا فى سنة ١٨٨٤ فى ارتيـابه فى دوافع هندمان وفى انسحابه من « الفدرال الاشتراكى الديموقراطى » . وكان ذلك بعد تجربة خيبت آماله فى العمل مع الفوضويين فى « العصبة الشيوعية » ، الذين طردوه فعلا من رئاسـة تحرير « الكومنويل » (Commonwealth) وهى الصحيفة التى أسستها العصبة فى سنة ١٨٨٥ بماله وظلت تعتمد الى حد كبـير على عونه المادى والأدبى . وقد قال هيندمان ان موريس اعترف بخطئه فى خطاب ألقـاه تأييدا له ، بيد أنه لا يوجد أى سجل لما قاله فعلا . واعتقادى انه اذا كان مايقوله هيندمان صحيح فان ماعناه موريس بذلك ثلاثة أشياء — أنه أخطأ فى التشكك فى اخلاص هيندمان ؛ وأنه كان ينبغى أن يبقى هو ومؤيدوه فى « الفدرال » ويخوضوا المعركة الى نهايتها ؛ وأنه تأثر أكثر مما ينبغى بالفوضويين وأشباه الفوضويين الذين زادت معرفته بهم فى السنوات التالية.

وأيا كان الأمر فان الانشقاق وقع ؛ ومنـذ بداية سنة ١٨٨٥ كانت هناك ثلاث منظمات اشتراكية متنافسة فى الميـدان ، دون احتسـاب الفوضويين الخلص ، الذين كان لهم تنظيمهم الخاص بهم — «الفوضويون المتحدون » — أو الشيوعيون الفوضويون ، الذين سرعان ما ألفوا جماعة حول صحيفة « الحرية » التى بدأوها بمساعدة كروبوتكين فى سنة ١٨٨٦.

وكانت المنظمات الثلاث هى : « الفدرال الاشتراكى الديموقراطى » بزعامة هيندمان ، ولكن معه جون بيرنز يبذل نشـاطا متزايدا ؛ و « العصبـة الشيوعية » بزعامة وليم موريس ، الذى لم يكن راضيا عن الوضع تماما، وحليفتها المشاغبة « عصبة تحرير العمل » التى كانت قـد انسحبت من « الفدرال » أيضا ؛ وكانت الجماعة الثالثة هى « الجمعية الفابية » ، التى كانت قد تكونت فى سنة ١٨٨٤ ولكنها لا تزال تتحسس طريقها ولم تكن معروفة على نطاق واسع . وجنبا الى جنب مع هذه المنظمات الثلاث كانت هناك « جمعية تأميم الأرض » تحت رئاسة ألفرد رسل والاس ؛ وكذلك « عصبة استعادة الأرض » التى أنشئت أصلا فى سنة ١٨٨٣ تحت اسم « اتحاد الاصلاح الزراعى » الذى اتبع انجيل هنرى جـورج وكانت له صلات شخصية بالجمـاعات الصغـيرة من الاشتراكيين المسيحيين ؛ ثم « عصبة الأرض الاسكتلندية » التى صارت قطاعا مستقلا من « العصبة الاشتراكية » ، وعدد من الهيئات الصغرى كانت تظهر وتختفى الواحدة بعد الأخرى . لقد كان هناك فى الواقع نشاط كبير فى الأفكار فى اليسار، خاصة بين المثقفين . ولكن النقـابات الكبرى ظلت فترة لا تهتم بهذه الحركة مطلقا ، وكان معظم زعمائها لا يزالون يضعون ثقتهم فى الجناح الراديكالى من حزب الأحرار .

وقد ظهر «برنامج شمبرلين غير المرخص» فى نفس الوقت تقريبا الذى صدر فيه بيان « العصبة الاشتراكية » يعلن تكوينها ؛ وفى نهاية العام نفسه جرت أول انتخابات عامة على أساس حق الاقتراع العام الذى كان اتسع نطاقه قريبا ، وجلبت الى مجلس العموم جماعة كبيرة من الأعضاء «الأحرار العمال » فى البرلمان ، معظمهم من عمال المناجم .

ورشح « الفدرال الديموقراطى الاشتراكى » أيضا فى هذه الانتخابات

جون بيرنز الذى حصل على عدد لا بأس به مطلقـــا من الأصـــوات فى توبجهام ، كما رشح اثنين آخرين من أعضائه فى لندن لم يحصلا على أى أصوات تقريبا . وكان هذان المرشحان الأخيران موضع تبادل قاس للتهم. ولا ريب فى أن نفقات انتخاب كليهما كانت من « ذهب المحافظين » الذى أعطى «للفدرال الديموقراطى الاشتراكى» بأمل احداث انقسام فى أصوات الأحرار . ويبدو أن « الفدرال » تلقى هـــذا المال فعـــلا عن طريق هنرى هايدشمبيون (١٨٥٩ — ١٩٢٨) ، الذى كان فى ذلك الوقت أحد مؤيديه الرئيسيين ، وأن الذى سلمه المال هو مالثمان بارى ، الصحفى المحافظ، الذى كان على علاقة «بالدولية الأولى» فى وقت من الأوقات . ولم يبلغ الأمر الى علم اللجنة التنفيذية « للفدرال » رسميا ، ولكن لابد أنها كانت تدرك جيدا من أين أتى المال . ولما كانت تناضل من أجل فصل العمال عن حزب الأحرار ، فانها لم تجد لديها ما يمنعها من تعريض مرشحى الأحرار للخطر ؛ وكان من الممكن أن تذهب فعلا الى أن « ذهب المحافظين » ليس أسوأ من « ذهب الأحـــرار » الذى ســـاعد فى تمويل بعض المرشحين من « العمال — الأحرار » . بيد أن ذلك لم يكن ســـوى مجرد دفاع أعرج ماكان من المحتمل أن يقنع النقابات أو أولئك الاشتراكيين الذين كانوا يضعون حدا فاصلا بين الأحرار الراديكاليين والمحافظين وكانت لهم صلات عطف بالأحرار اليساريين . وكان هذا هو الموقف الذى اتخذه الفابيون الذين نددوا صراحة بتصرف « الفدرال » . وانسحب معظم الفابيين الذين كانوا انضموا الى « الفدرال » وحولوا نشاطهم الرئيسى لبناء الجمعيـــة الفابية كقوة مستقلة . وفى سنة ١٨٨٥ كانت الجمعية لا تزال جماعة صغيرة من أربعين عضوا ، ولم تكن قد نشرت أى شىء له أهمية . اذ أن ظهورها بوصفها هيئة تؤثر فى السياسة يرجع الى الوقت الذى نشرت فيه تقريرها

عن « تنظيم الحكومة للعمل المتعطل » فى العام التالى عندما كانت الأزمة التجارية على أشدها [1] .

وقد هاجمت « العصبة الاشتراكية » أيضا تصرف « الفدرال » ، وان لم يكن لديها فرق بين الأحرار والمحافظين . وكانت « العصبة » تتألف كما رأينا بعضها من خصوم الكفاح البرلمانى الخلّص وبعضها من الاشتراكيين الذين ذهبوا الى أن الوقت لم يحن بعد لهذا النوع من الكفـاح . ومن المحتمل جدا أن موضوع « ذهب المحافظين » أو شيئا من هذا القبيل أثير خلال المناقشات حول الدخول فى المعارك الانتخابية التى كانت دائرة قبل الانقسام . فقد أشار المنسحبون فى بيانهم الى « الأحـلاف الانتخابية » على أنها من بين الجرائم التى ارتكبها هيندمان ؛ الا أنه لم يكن واضحا هل كان ذلك يشير الى الأحلاف مع المحافظين أم مع الأحرار .

وقد كان من المألوف أن يقال ان فضيحة « ذهب المحافظين » ألحقت ضررا كبيرا « بالفدرال الديموقراطى الاشتراكى » . ولكن الذى ألحق به ضررا حقيقة هو ما تكشف عنه من ضعف حتى فى دائرة انتخابيـة تغلب فيها الطبقة العاملة مثل كنسنجتون ، حيث نال مرشحه ٣٢ صوتا فقط ضد ٣٣٥١ للمحافظ و ٢٩٩١ لمرشح الأحرار . ولا ريب فى أن موضوع «ذهب المحافظين » أتاح لأعداء الاشتراكية حجة طيبة جـديدة ؛ ولكن العلاقة بين « الفدرال » و « العمال — الأحرار » كانت قد توترت فعلا الى حد أنها لا يمكن أن تسوء أكثر . وكان انسحاب الفابيين وجماعات الطبقـة الوسطى الأخرى من الأهمية بمكان ، لأن الأفراد الذين يتعلق بهم الأمر

(١) سنتناول الجمعية الفابية بتفصيل أوفى فى المجلد التالى من هـــذا الكتاب ، حيث أن أهميتها الأساسية جاءت بعد ذلك ، ومن الأفضل ان نبحثها مع « حزب العمال المستقل » الذى أنشأه كيرهاردى .

كانوا من ذوى الكفايات العالية وحوّلوا جهودهم الى هيئات منافسة — الجمعية الفابية وبعد ذلك حركة التمثيل العمالى المستقل التى أدت الى انشاء « حزب العمال المستقل » فى سنة ١٨٩٣ . بيد ان « الفدرال » ظل فترة يكسب مما أصابه من نجاح فى ميادين أخرى أكثر مما خسره بسبب فشله القاضح فى الانتخابات . اذ أن عدد المتعطلين ظل مستمرا فى الزيادة طوال سنة ١٨٨٥ ، واستطاع « الفدرال » — بفضل جون بيرنز الى حد كبير — أن يضع نفسه على رأس حركة المتعطلين خاصة فى لندن . وفى نفس الوقت بدأ صراع فى لندن وبعض المدن الأخرى فى الأقاليم حول حق عقد الاجتماعات العامة والمظاهرة — ولا شك فى أن ذلك كان مرتبطا ارتباطا وثيقا بنمو المظاهرات التى قام بها العمال المتعطلون أو التى قامت من أجلهم ؛ وفى هذا الميدان أيضا قام « الفدرال » بدور كبير ان لم يكن رئيسيا .

وكان أساس الحركة التى قام بها « الفدرال » من أجل المتعطلين هو « حق العمل » الذى كان من المطالب المألوفة فى الحركة الاشتراكية فى القارة منذ أمد طويل . وقد ذهب القائمون بالحركة الى أن الحكومة ملزمة بجعل وسائل الانتاج فى متناول كل مواطن وبانشاء أعمال عامة لاستخدام أولئك الذين ترفضهم الصناعة الرأسمالية . وفى هذه الحملة بالذات كان التركيز عادة على المطالبة « بالاستعمار الداخلى » — الذى يرجع الى مقترحات روبرت أوين التى تقدم بها لأول مرة فى نهاية الحروب النابليونية . وطالب دعاته بأن تستولى الحكومة على الأراضى غير المنتجة من أصحابها وتنشىء مستعمرات تعاونية تستخدم فيها أساليب الانتاج الحديثة على أكمل نطاق وتنقل اليها العمال المتعطلين . وكان هذا المطلب مما يتفق مع الحركات الخاصة بتغيير نظام ملكية الأرض التى كانت تقوم

بها « عصبة استعادة الأرض » و « جمعيـة تأميم الأرض » وعـدد من الهيئات الأخرى . بيد أن « الفدرال الديموقراطى الاشتراكى » كان يريد أن تدخل الدولة أيضا فى الصناعة كما دخلت فى الزراعة، وكثيرا ماردد اقتراحات كروبوتكين الخاصة بتحقيق « اعادة التكامل » بين الاثنين فى مستعمرات جديدة يجمع سكانها بين الزراعة والانتاج الصناعى . ولقد كان العمـل هو المطلب الأول ، ولكنه كان مصحوبا بالاصرار على أن الدولة ينبغى ، اذا فشلت فى توفير العمل للمتعطلين ، أن تمنحهم معونة تكفل لهم مستوى معقولا من الحياة . بيد أن معظم أعضاء « الفدرال » ، أيا كان اهتمامهم بالمستعمرات الداخلية ، كانوا أيضـا مقتنعين بأن الحيلولة دون تكرار وقوع البطالة على نطاق واسع مستحيلة مادامت الرأسمالية قائمة . وقد علق هيندمان وأتباعه أهمية كبرى على مفهوم ماركس عن « جيش العمال الاحتياطى » باعتباره ضرورة للصناعة الرأسمالية ليضمن عددا كافيـا من العمال فى أوقات الازدهار الشـديد وليحافظ على مسـتوى منخفض للأجور عن طريق المنافسة بين العمال على العمل . ومن ثم قرنوا مطالبهم للدولة القائمـة بتوفير العمـل أو معونة البطـالة بدعاية لتأميم الأرض والصناعة أيضا . واتخـذت حركتهم صورة المظاهرات للمطالبة بالعون الفورى وكذلك باتخاذ اجراءات بعيدة الأجل ؟ وكان من أكثر أساليبهم فعالية قيادة العمال المتعطلين فى مظاهرات الى الكنائس أيام الآحاد . وبلغت هذه الحملة بالذات ، التى نظمها أساسا جون بيرنز ، ذروتها فى بداية سنة ١٨٨٧ بمظاهرات كبرى سارت الى كتدرائية سانت بول أعقبتها خطابات ألقيت فى الهواء الطلق خارج الكتدرائية اعتراضـا على ما قالـه القس للمصلين عن ضرورة تعايش الأغنياء والفقراء معا .

ومما تجدر ملاحظته الموقف الذى اتخذته الجمعية النقابية ، التى كانت

لا تزال تتحسس طريقها ، تجاه هذه الحركة . فقد عينت الجمعية لجنة كان أعضاؤها البارزون سيدنى ويب وفرانك بودمور وهوبرت بلاند لوضع تقرير عن موضوع توفير العمل للمتعطلين بواسطة السلطات العامة بأكمله ؛ ويبدو التقرير ، الذى وضعه أساسا ويب وبودمور ، غريبا لمن يقرأه اليوم . فمن الواضح أن واضعى التقرير اعتبروا فكرة الاستعمار الداخلى كلها هراء ؛ كما استبعدوا أيضا فكرة أن الأعمال العامة تنطوى على أى علاج . وذهبوا الى أن العمال الذين يعملون فى خدمة الحكومة من المعروف تماما أنهم لا يقومون بعملهم بكفاية ، لأن الحكومة لا تستطيع ارغام عمالها أو الضغط عليهم كما يستطيع صاحب العمل الخاص . ولا يمكن أن تكون الأعمال العامة حتى على قدر بسيط من الكفاية الا اذا كانت من النوع الذى يمكن القيام بمعظمه بواسطة عمال غير مهرة البتة دون حاجة الى قدر كبير من المعدات الرأسمالية . وأوصى التقرير باجراءات معينة ، داخل هذه الحدود ، من بينها انشاء فرقة قومية من العمال للقيام بالأعمال الشاقة غير الماهرة ، وان تقوم الدولة — وهو أمر غريب — بزراعة الطباق فى الأراضى غير المستعملة . كما أوصى بالملكية العامة فى خدمات المياه والغاز وفى السكك الحديدية والقنوات ، وكذلك فى توزيع المشروبات الروحية ؛ ولكنه لم يسر أكثر من ذلك فى اتجاه التأميم .

وأضاف الى هذه التوصيات — وهو الأمر الأكثر غرابة — تحبيذ الخدمة العسكرية الاجبارية كوسيلة لتخفيف حدة البطالة وكتدريب للعمال على فكرة الخدمة العامة . وصحيح أن الجمعية الفابية عندما نشرت التقرير ألحقت به بيانا بأن جميع المقترحات الواردة فيه تعتبر مجرد اجراءات ملطفة قصد بها علاج مشكلة البطالة داخل نطاق ظروف النظام الاقتصادى القائم ؛ ويوحى الأسلوب الذى كتب به هذا البيان أنه من

المحتمل أن بعض أعضاء الجمعية ساورتهم شكوك كبيرة حول جـدوى التقرير . ولكنه صدر فعلا ، وكان أول عمل كتبه سيدنى ويب حقيقـة للجمعية .

وعندما عادت التجارة الى الانتعاش فى سنة ١٨٨٧ وما بعدها ماتت حركة البطالة وحل محلها الصراع من أجل تحسين الأجور وشروط العمل الذى انبثقت منه « النقابية الجديدة » . بيد أن المعركة من أجـل حرية الكلام استمرت ، وكان الاشتراكيون يعملون فى هذا الموضوع فى تحالف مع جمهرة راديكاليى الطبقة العاملة ومع أتباع شارلس برادلو . وبدأت القلاقل بما عرف باسم « حـكاية دود ستريت » فى سنة ١٨٨٥ . وكان دود ستريت ، فى لايمهاوس ، ساحة قديمة تعقد فيها الاجتماعات فى الهواء الطلق ، وقد ظلت هذه الاجتماعات تعقد دون تدخل الشرطة عدة سنوات؛ ولكن فى سنة ١٨٨٥ واجهت الشرطة حركة البطالة المتزايدة فحاولت أن تضع حدا للاجتماعات وقبضت على عـدد من الخطبـاء . ومن ثم نظم الاشتراكيون والنوادى الراديكالية سلسلة من المظاهرات الضخمة تجمعت فى دود ستريت ؛ وتراجعت الشرطة . وعندئذ انتقـل مركز القلاقل الى ميدان الطرف الأغر ، وكان أيضا ميدانا قديما تلتقى فيه المظـاهرات من أنواع مختلفة . ففى سنة ١٨٨٦ قامت مجموعة صغيرة من أعضاء النقابات، رغم معارضة الزعامة النقابية الرسمية ، ولكن بتأييد من المحافظين ، بتنظيم حركة « التجارة العـــادلة » (Fair Trade) للمطـالبة بعـدم استيراد المصنوعات الأجنبية كوسيلة لعلاج البطالة ؛ وقد انضم الاشتراكيون الى الراديكاليين فى معارضة هذه المجموعة بشدة . وكانت الجمعيات الايرلندية فى لندن ناشطة جدا أيضا فى الاحتجاج على سياسة الاكراه التى تتبعهـا الحكومة ؛ وكانت كل هـــذه الجماعات ، من اشتراكيين وراديكاليين

وايرلنديين ودعاة « التجارة العادلة » ، تعتبر ميدان الطرف الأغر أفضل مكان للقيام بالمظاهرات الجماهيرية وخاصة لقربه من مجلس البرلمان ومركز رئاسة الوزارة . وفى فبراير سنة ١٨٨٦ أعلن دعاة «التجارةالعادلة» نيتهم فى القيام بمظاهرة فى الميدان ، وعندئذ قرر « الفدرال الديموقراطى الاشتراكى » وحلفاؤه من المتعطلين القيام بمظاهرة مضادة فى نفس الوقت والمكان . ومن ثم اجتمعت فى ميدان الطرف الأغر مظاهرات متنافسة وعقدت فيه اجتماعات متنافسة دون وقوع حوادث خطيرة . وأثير موضوع كيفية اخلاء الميدان من الجماهير دون صدام ؛ وقرر الاشتراكيون ، ومن الواضح أن ذلك حدث بعد مناقشة مع الشرطة ، أن يسيروا فى مظاهرة الى « هايدبارك » تاركين دعاة « التجارة العادلة » ليأخذوا طريقا آخرا . وفى الطريق الى هايدبارك حطمت عدة نوافذ فى أندية شارع بال مال ، وقيل ان أهانات وجهت من هذه النوافذ الى الجماهير ؛ ولما ثارت الأعصاب نهبت عدة محلات فى شارع سان جيمس وبيكاديللى ، نهب معظمها بعد أن كانت المظاهرة الاشتراكية قد مرت فعلا. ولم تتحدد المسئولية الحقيقية فى هذا النهب : ويبدو أنه كان فورة تلقائية من عمل الغوغاء ، وان زعماء «الفدرال» لم يكن لهم يد فى الأمر بالتأكيد . بيد أن العواقب كانت كبيرة . اذ أغلقت هيئة « رصيد مانشون هاوس » لمعونة المتعطلين أبوابها فجأة ؛ واستقال رئيس شرطة لندن وحل محله رجل من رجال الجيش — سير شارلس وارن — الذى أعلن نيته فى اخماد المظاهرات بشدة ؛ وقدم عدد من زعماء « الفدرال » بينهم هيندمان وبيرنز وشامبيون ، الى المحاكمة بتهمة اثارة الشغب . وكان رفض المحلفين لادانتهم ، واخلاء سبيلهم — بعد خطاب ألقاه بيرنز وأعيد طبعه فيما بعد تحت عنوان «الرجل الذى يحمل العلم الأحمر» — نصرا باهرا للفدرال ؛ بيد أن ذلك لم يمنع سير شارلس وارن من الاستمرار فى سياسة «الشدة».

فحرمت المظاهرات المتجهة الى ميدان الطرف الأغر ، وكذلك منع عقد الاجتماعات فيه ؛ ولكنها استمرت تعقد رغم أوامر الشرطة ؛ وفى احدى هذه المناسبات قتل عامل اسمه الفريد لينل . وكتب وليم موريس « نشيد وفاته » — وهو واحد من سلسلة « أناشيد الاشتراكيين » التى ظهر أولها فى « العدالة » قبل الانقسام .

وقد لعب أتباع برادلو أيضا دورهم فى هذا الصراع ، ونظموا لهذا الغرض « عصبة القانون والحرية » كانت آنى بيزانت أكثر أعضائها نشاطا . ولكن التعاون الطويل بين آنى بيزانت وبرادلو انتهى فى سنة ١٨٨٧ . اذ كانت تشاركه المعارضة للاشتراكية فى أول الأمر ؛ ولكنها تحولت الى الاشتراكية متأثرة بأفكارهم وانضمت فترة الى « الفدرال الديموقراطى الاشتراكى » . وعندما تركت صحيفة برادلو « ناشيونال رفورمر » التى كانت تشترك فى رئاسة تحريرها ، أصدرت صحيفة خاصة بها « ذى لينك » ، وعملت على توحيد الاشتراكيين والراديكاليين فى الصراع من أجل حرية الكلام . وانبثق من عملها ، ولم يكن هناك من يتوقع ذلك مطلقا ، اضراب عاملات صناعة الكبريت فى مصانع « بريان وماى » فى سنة ١٨٨٨ . فقد زارها وفد من هؤلاء العاملات فى مكتبها بالجريدة وأبلغنها نيتهن فى الاضراب وطلبن اليها تولى الدفاع عن مطالبهن . واستجابت لهن بالمعاونة فى تنظيم الاضراب وفى استثارة التأييد العام لقضيتهن ، وبذلك أطلقت أول صيحة علنية فى « النقابية الجديدة » التى سرعان مادفعت الاشتراكية الماركسية الى الصورة الخلفية ، الأمر الذى قضى على آمال هيندمان ، ومهدت السبيل لاشتراكية « حزب العمال المستقل » الجديدة . وفى هذه الأثناء تركت آنى بيزانت«الفدرال». وحولت نشاطها الى الجمعية الفابية . وكانت أحد كتاب المقالات الفابية

التى ظهرت فى سنة ١٨٨٩ ؛ ولكنها سرعان ماستتحول مرة أخـــرى عن العمل من أجل الحركة الاشتراكية الى الفلسفة الثيوصوفية والدفاع عن الحركة الوطنية الهندية .

وتقع «النقابية الجديدة» ، و « الاشتراكية الجـديدة » التى نمت معها جنبا الى جنب ، خارج نطاق هذا المجلد . وسنبحثها فى المجلد التالى من هذا الكتاب ، وهو المجلد الذى سيتابع قصة الفكـر الاشتراكى من الثمانينات الى الثورة الروسية فى سنة ١٩١٧ . ولا يبقى أمامنا فى هــذا الفصل اذن الا أن ننظر فى الأفكار التى كانت وراء الحركات الاشتراكية فى الثمانينات — باستثناء الجمعية الفابية التى لم تعد ذات أهمية الا بعد سنة ١٨٨٩ عندما ظهرت « المقالات الفابية » . وهذا يعنى أننا سنتنــاول أساسا فى هذا الفصل ثلاثة رجال — هينــدمان بوصفه زعيم « الفدرال الديموقراطى الاشتراكى » ، وجون بيرنز ، بوصفــه المنظم الاشتراكى الرئيسى لحركة البطالة وزعيم الجناح الاشتراكى فى النقــابات قبل كير هاردى ، ووليم موريس ، الذى أسهم وحده ، من بين الثلاثة ، بنصيب أصيل وجوهرى فى الفكر الاشتراكى . وسيجىء مايهمنا هنا من سجــل « العصبة الاشتراكية » بعد الانقســـــام عند الحديث عن علاقات وليم موريس بها .

لقد كان هيندمان ، من ناحية ما ، رجلا سيىء الحظ تماما . اذ لو أنه بدأ نشــاطه الاشتراكى متأخرا عشر سنوات ، أى بعد أن ظهرت النقابية الجديدة ، لما كان من المحتمل أن يزدرى النقابات ، والكفاح الصنــاعى بصفة عامة ، كما فعل منذ البداية . وليس من المحتمل أيضا أنه كان سيميل اليها ، لأن تفكيره كان يتجه بكل قوة الى العمــل البرلمانى ؛ ولكنه كان يدرك أهميتها ، وكان وجد رجالا يستطيع أن يتعــاون معهم فى تحويل

النقابات الى الاشتراكية — رجالا كانوا أثروا فيه بقدر ماساعدوه . ولعله كان نجح فى التسعينات فى تحقيق ماكان مستحيلا فى الثمانينات — بل ومستحيلا ما دام هناك أى أمل فى أن يتبنى حزب الأحرار برنامج شمبرلين وديلك الراديكالى — وهو اعادة الحياة الى الحركة العرائضية كأساس للحزب الاشتراكى المستقل . ولم يكن من المحتمل أن يصير هذا الحزب ماركسيا : فقد كان الشعور الدينى بين أغلبية النقابيين أقوى من أن يسمح بالمادية الماركسية ؛ بيد أنه كان من الممكن انشاؤه على أساس لا يحول دون أن يتولى قيادته ماركسى — كما حدث فعلا فى حالة حزب العمال المستقل — على شرط أن يتجنب هذا الماركسى محاولة ارغام أتباعه على الاقتناع بالأجزاء غير المقبولة من الماركسية . ولا ريب فى أن هيندمان كان على استعداد لأن يفعل ذلك فى سنة ١٨٨١ : بل الواقع أن هذا ماكان يفكر فيه فعلا . اذ لم يكن فى هذه المرحلة مذهبيا متمسكا : بل لعله كان انتهازيا أكثر مما ينبغى . ولكن عندما أولاه العمال الراديكاليون ، الذين كان يأمل فى جذبهم اليه ، ظهورهم أو انصرفوا عنه ، صارت الجماعة التى بقى على رأسها حركة طائفية فى جوهرها ، لم يكن له فيها زملاء — باستثناء جون بيرنز — يستطيعون مناقشته على قدم المساواة . وسرعان ما انصرف عنه بيرنز بعد أن بذل أقصى جهده ، بتنظيمه حركة المتعطلين ، ليتيح « للفدرال » تأييدا عماليا حقيقيا ، ولكنه وجد فى النقابية الجديدة ميدانا يستطيع أن يلعب فيه دورا أكثر فعالية بلا عائق . وأصبح هيندمان فارس الميدان الوحيد فى « الفدرال الديموقراطى الاشتراكى » ؛ ولكن فرصه لم تكن كبيرة . اذ أن انفصال « العصبة الاشتراكية » وانسحاب الفابيين تركه بمجموعة من زملاء الدرجة الثانية ، معظمهم غاية فى الأمانة وممتازون فى ذاتهم ، ولكن تحدوهم عقلية الأقلية وكانوا

مضطرين الى القتال فى جبهتين — ضد الراديكاليين وضـد زملائهم من الاشتراكيين . ودعم الانقسام الذى حدث نزعتهم الطائفية : فقد جعلهم يتمسكون بالماركسية السياسية على النمط الديموقراطى الاشتراكى الألمانى ، برغم الفارق الكبير فى الظروف التى كان لابد لها أن تعمل فيها — وأعنى بذلك اختلاف نظام الحكم اختلافا بينا واختلاف المزاج لدى الناس . فلا حكومات الأحرار ولا حكومات المحافظين اهتمت « بالفدرال الديموقراطى الاشتراكى » الى حد اصدار قوانين مناهضة للاشتراكية ، أو حتى بممارسة أى نوع من الاضطهاد الشديد ضدها — اذ فى صراع الطرف الأغر كانت الحكومة هى التى تراجعت فى آخر الأمر .

وفى ظل هذه الظروف لم يجد الجنوح الطبيعى الى الدكتاتورية الذى يتسم به هيندمان عقبات تقف فى طريقه ، وجمد عقله على ماركسية جرفية لا تشبه ماركس فى شىء . فماركس فى الستينات بذل قصارى جهده فى تقبل زعماء النقابات كما هم ، وان كان كوميون باريس والنزاع مع باكونين قوضا جهوده فيما بعد . أما هيندمان فلم يفعل سوى أنه هاجم النقابات ، وكذلك الراديكاليين ، مؤنبا أياهم على أنهم ليسوا مختلفين عما هم عليه فعلا .

وكانت النتيجة أن هيندمان ، ومعه « الفدرال » ، تحول الى نوع من المذهبية الماركسية الجافة بصورة فريدة ، مركز الثقل فيها هى نظرية القيمة ، وتكاد لا تهتم مطلقا بالجوانب التاريخية من تعاليم ماركس . فكان على العضو الصالح الذى ينضم الى « الفدرال » أن يتقن المصطلحات الاقتصادية الماركسية ثم ينثرها حوله على مسامع من يستطيع أن يحملهم على الاستماع اليه وهم مشدوهون . وبصفة خاصة أدى نبذ الماركسيين البريطانيين للقيم الأخلاقية والتجاؤهم الى القيم « العلمية » فى

دعوتهم ، الى قيام حاجز بينهم وبين النزعات الأخـلاقية التى كانت تثير العمال والمثقفين على السواء ، وجعلتهم يحملون طابعـا لا يمحى يصمهم بأنهم دعاة انجيل أجنبى . وتوجيه النقد اليهم على هذا الأساس لا يعنى القول بأن اقتصاديات ماركس كانت خطأ — وان كنت أعتقد أنها كانت كذلك : بل هو يعنى ببساطة أن أسلوبهم أخفق كليـة فى ملاءمة مزاج الناس الذين كان عليهم أن يجتذبوهم حتى يجعلوا من حركتهم قوة قومية. وكانت هناك طبعا أقلية صغيرة اقتنعت بندائهم ؛ ولكنهم فشلوا تماما فى فهم القوى الاجتماعية الكبرى التى كانت تنمو فى بريطانيـا العظمى فى أيامهم — ويرجع بعض السبب فى ذلك على أى الأحوال الى أنهم بدأوا مبكرين أكثر مما يسمح أن ينجحوا ، وسرعان ما أخذوا يعزون اخفاقهم الى غباء الجماهير وليس الى أسلوبهم هم الجامد .

وقد كتب هيندمان كثيرا ، وجاء معظم ماكتبه جيدا ، فى حدود مايتعلق بالأسلوب وحسن العرض . ولكنه لم يكن مفكرا أصيـلا ، ولم يضف شيئا جوهريا الى ماتعلمه من ماركس . وأفضل كتبه عن الاشتراكية هو « الأسس التاريخية للاشتراكية فى بريطانيا العظمى » : اما كتابه « الأزمة التجارية فى القرن التاسع عشر » فهو كتاب سطحى . لقد كان زعيما كفءا: فقد انتشرت الكتيبات التى تضم مناقشاته العامة مع هنرى جورج ومع شارلس برادلو على نطاق واسع ، وفى المناقشة التى حـدثت مع هنرى جورج نال انتصارا باهرا بتحويل حجج خصمه الى اتجاه اشتراكى . بيد ان الطبيعة صنعت منه سياسيا وليس كاتبا ، ولم تتح له الفرصـة قط فى أن يفعل ما أراد أن يفعله حقيقة . والغالب أنه كان ينجح تمـاما كزعيم برلمانى لو أنه استطاع دخول البرلمان ووجد حزبا يقوده . بيد أنه قضى حياة لا طائل تحتها مخلصا لمفهومه عن الاشتراكية ، ولكنه لم يجد مجالا

حقيقيا لقدراته فى قيادة طائفة لم تكن من القوة بدرجة كافية لترسل حتى عضوا واحدا الى البرلمان . ان فترة النشاط السعيدة الوحيدة التى أتيحت له جاءت خلال الحرب العالمية الأولى ، عندما عمل بقوة وحسن ادراك فى « لجنة طوارىء الحرب العمالية » كزميل لرجال من العمال كان يقاتلهم معظم حياته . ولكن حرب سنة ١٩١٤ أكملت أيضا القطيعة بينه وبين منظمته القديمة ، « الفدرال » ، الذى كان قد تحول الى « الحزب الاشتراكى البريطانى » والذى سرعان ماكان النواة « للحزب الشيوعى لبريطانيا العظمى » . اذ أنه أيد الحرب بحماسة فانصرف عنه معظم أتباعه وانسحبوا من « الحزب الاشتراكى البريطانى » مؤلفين حزبا جديدا هو « الحزب الاشتراكى القومى » الذى استعاد الاسم القديم ، « الفدرال الديموقراطى الاشتراكى » ، فيما بعد ولكنه لم يحظ قط بقوة أو كانت له أهمية . ان تاريخ حياته العاملة من اخلاص مستمر لمفهومه عن الاشتراكية دون أى جزاء ، رد كاف على تهمة المنفعة الشخصية التى وجهت اليه فى الثمانينات . انه لم يسع لمصلحته الشخصية ، بل كان رجلا تحدوه رغبة جارفة لطلب القوة ويميل بشدة الى اصدار الأوامر للآخرين. وهذه الصفات قد تكون مفيدة فى النجاح : ولكنها فى الفشل كارثة . ان تاريخ حياة هيندمان العاملة ليس سجلا « لحياة مغامرة » — كما جاء فى عنوان سيرته الذاتية — بقدر ماهى سجل لقدرات ذهبت هباء الى حد كبير ، وان لم تضع سدى تماما ، بسبب عوامل لا يد له فيها .

والشخصية البارزة التالية بعد هيندمان فى « الفدرال » بعد الانقسام هو جون بيرنز ، « الرجل ذو العلم الأحمر » كما كان يسره أن يطلق عليه فى هذه الأيام . ولم يدع بيرنز مطلقا أنه مفكر : فقد كان أساسا خطيبا ومنظما ذا قدرة ضخمة فى تسليط الأضواء على نفسه وعلى كل حركة

يشترك فيها . وكان مهندسا وعضوا فى الاتحاد المهنى القديم « جمعيـة المهندسين الموحدة » ، ولكنه كان فى أسعد حالاته عندما يستطيع أن يضع نفسه على رأس مجموعة من العمال غير المهـــرة الذين كانت استثارتهم أسهل وكانوا أكثر استجابة للقيادة . وكان بيرنز يعطف عطفا حقيقيا على الضعفاء ولديه قدرة التعبير عن هــذا الشعور ببلاغة . وكان يتقن فن الزعامة بصورة تجعل سامعيه يحسون بأنه منهم ومعهم . لقد كان أنانيـا وطموحا ويتملكه الغرور عندما يصيب نجاحا ، كما كان زميلا سيئا لأنه يريد دائما تغليب رأيه ، وقد كان ذا فائدة كبـيرة ، بعيوبه ومزاياه على السواء ، فى تحقيق بعض أغراض عصره بصورة تدعو الى الاعجاب . فقد كان هو الذى جعل من البطالة حركة تعمل الرأسمالية حسابها ؛ وكان هو الذى اشتم من بعيد رائحة امكانيات اضراب أحواض السفن فى سنة ١٨٨٩ وما ينطوى عليه من مغزى ، فاندفع فيه ، رغم أنه لم تكن له به علاقة ، وجعل من نفسه زعيما للاضراب ، وكانت النتائج طيبة جدا لصالح المضربين. ويكاد يكون من المؤكد أنه لولا زعامة بيرنز كان عمال أحواض السفن هزموا ، لأنه هو وحده الذى استطاع أن يجعلهم يتماسكون مدة كافية حتى تصل اليهم المساعدة من العاطفين عليهم فى انجلترا واستراليا ، ومن المحتمل أيضا أنه لم يكن هناك شخص آخر يستطيع الحيلولة دون تحطيم الاضراب بالعنف وما يعقبه من تدخل الشرطة وتدمير المنظمة المرتجلة التى أنشئت بعد أن بدأ التوقف عن العمل . وبدا كأن بيرنز ، بقبعته البيضـاء الغريبة التى قصد بها أن يكون من السهل تمييزه بها ، لديه فن الظهور فورا حيثما تحدث القلاقل ومعالجة الموقف بطريقة تحول دون الاخلال بالنظام . لقد كان زعيم اضراب ممتازا للعمال غير المهـرة : اذ كان يعرف كيف يتحدث اليهم وكيف يضفى صفة سخرية تجعلهم يرون فيه ممثلهم .

وما كان بيرنز ليصلح مطلقا زعيما نقابيا ، لأنه كان سيقف بلا حول أمام المهام الرتيبة اليومية للادارة ، وما كان ليستطيع مطلقا أن يعمل كفرد من فريق . بيد أن الموقف فى سنة ١٨٨٦ وسنة ١٨٨٩ كان يلائمه تماما ، وصار بعد ذلك شخصية قومية .

وكان بيرنز فى الثمانينات اشتراكيا متحمسا ، بيد أن اشتراكيته لم تكن مستندة الى أى أساس نظرى ، أو حتى الى تفكير راسخ . لقد كان فى قرارته راديكاليا أكثر منه اشتراكيا بكثير ، كما ظهر فى حياته العاملة فيما بعد . وبعد سنة ١٨٨٩ قام بأعمال طيبة فى الحكم المحلى لمدينة لندن عندما انتخب عضوا فى « مجلس بلدى لندن » الجديد ، وفى سنة ١٨٩٢ انتخب عضوا فى البرلمان عن دائرة باترسيا الانتخابية حيث كوّن لنفسه فيها امبراطورية محلية خاصة به . ولكنه رفض أن يعمل فى البرلمان مع كير هاردى الذى عرض أن يعمل تحت رئاسته . اذ برغم أنه خرج كلية على اشتراكية « الفدرال » المذهبية ، فانه رفض الاتفاق مع الحركة السياسية العمالية المستقلة الجديدة ، وهى الحركة التى يرجع بعض السبب فى قيامها أصلا الى جهوده فى دعم النقابية الجديدة التى بدأت فى سنة ١٨٨٩ . فقد كان يفضل العمل بمفرده ، أو أن ينتظر بعض الوقت بأمل انتعاش نوع من الراديكالية التى تستطيع أن تستخدم حزب الأحرار أداة لها . وحمله رفضه للتعاون مع الحركة العمالية الجديدة على العودة فى المدى الطويل الى الليبرالية التى كان قد ندد بها بكل تلك الحماسة فى أيام نشاطه الأولى . ولكنه كان ينطوى على عنصر ظل باقيا رغم الفترة التى قضاها عضوا فى وزارة الأحرار ومعاملته السيئة لمعظم زملائه القدامى عندما كان عضوا فى « مجلس الحكم المحلى » . وقد دفعه هذا العنصر — وهو اتجاه راديكالى متأصل الجذور فى نفسه — الى الاستقالة من

منصبه فى سنة ١٩١٤ مفضلا ذلك على الموافقة على اشتراك بريطانيا فى الحرب الأولى . وسواء كان على خطأ أو صواب ، فانه بذلك أثبت أمانته الأصيلة فيه ؛ لأنه بالتأكيد لم يكسب شيئا من ذلك . بل تقاعد ببساطة الى الحياة الخاصة مقسما وقته بين اشباع شغفه بتاريخ لندن والمتعة التى كان يستمدها من المباهاة بماضيه أمام مجموعة من المستمعين اليه فى « النادى الليبرالى القومى » . ان الأنانية والأمانة ليسا صفتين لاتتفقان الواحدة مع الأخرى ؛ وقد أثبت بيرنز ذلك . بيد أن أنانيته كانت ظاهرة باستمرار ، بينما كانت أمانته أقل ظهورا . ومع ذلك فقد قام بدوره ، وله فى تاريخ الاشتراكية ركن بوصفه الداعية الى يقظة العمال غير المهرة الذين قادهم الى أول نصر أحرزوه ، ولكنه رفض أن يتابع السير معهم فى طريقهم بعد ذلك .

وكان وليم موريس (١٨٣٤ — ١٨٩٦) شخصا مختلفا كل الاختلاف عن كل من هيندمان وبيرنز ؛ لأنه لم يكن أنانيا البته ، ولا تحدوه رغبة فى أن يكون زعيما — بل انه كان ينفر من الزعامة . ولم يكن موريس يرغب فى الانضمام الى « الفدرال الديموقراطى » أو أن يؤسس « العصبة الاشتراكية » . بل أنه لم يرغب حقيقة فى الاشتغال بالسياسة أصلا : فقد كانت لديه أشياء كثيرة أخرى يريد أن يفعلها وكان يشعر بأنه يستطيع أن يفعلها بصورة أفضل من السياسة . وكان ضميره يدفعه الى العمل بلا رحمة طوال فترة نشاطه الاشتراكى . فقد أرهق نفسه فى القاء الخطب فى الهواء الطلق — وهى مهمة لم تكن تناسبه تماما — وفى قاعات المحاضرات الصغيرة فى جميع أنحاء البلاد ، متحدثا الى جمهور لم يكن معظمه ، كما عرف هو ، يفهم مايقوله له . وجلس فى اجتماعات ولجان لا نهاية لها كان يثور فيها النزاع باستمرار حول مسائل بدت له تافهة

لا تستحق الاهتمام الجــدى . وبرغم أنه كان بطبيعتــه حاد المزاج وغير صبور فأنه راض نفسه على القيام بدور المصلح بين الأطراف المختلفة ـــ بلا جدوى عادة . وبعد فترة الحماسة الأولى كان يفعل كل ذلك باحساس بالخيبة وعدم الجدوى متأكدا من الفشــل فى المــدى القريب ، وان لم تساوره أية ريبة فى مجىء الاشتراكية فى وقت ما فى المستقبل .

وبعد الانقســام أجهد موريس نفســه بالعمل من أجل « العصبــة الاشتراكية » كما أجهد نفسه من قبل خلال السنتين السابقتين من أجل « الفدرال » . بيد أن « العصبة » ظلت صغيرة باستمرار ولم يكن لهــا هدف مشترك يوحدها فى أى وقت من الأوقات . وكانت فى أقوى حالاتها فى لندن ، ولكن العنصر الفوضوى فيها كان دائما كبيرا ومصدر قلاقل باستمرار . وكان أقوى مراكزها بعد لندن هو يوركشــير ، حيث انضم معظم الأعضاء الى المنسحبين بينما ظل معظم الأعضاء فى لانكشير مع « الفدرال » ؛ وكانت أيضا تتمتع بقدر لا بأس به من القوة فى جلاسجو وفى تلك الأجزاء من اسكتلندة التى كان « لعصبــة الأرض والعمــــل الاسكتلندية » فيها نفوذ . وكان « للعصبة الاشتراكية » أتباع أيضا فى الساحل الشمالى الشرقى ؛ ولكن أنصارها فى اسكتلندة وفى الشــــمال الشرقى كانوا يسلكون طريقهم الخاص دون اهتمام كبير بتوجيهات لندن. وكان لها مركز قوى آخر فى نورويسن ، كما كانت هناك جماعات متناثرة فى بعض الأماكن الأخرى . ولكن لم تكن وراءها أية حركة مهمــة على نطــــاق قومى ؛ ولم تحظ « الكومونويل » ، التى كان يرأس موريس تحريرها ، ضد ميوله الى حد كبير ، ويدفع نفقاتها أيضا ، بجمهور كبير مطلقا رغم امتيازها الأدبى . اذ لم يكن موريس صحفيا ممتازا ، ورغم أن بعض مقالاته كانت من مستوى رفيع فانها أقل ما قرأه الأشخاص الذى كتبت لهم .

وكان لابد أن تدار شئون « العصبة » بواسطة لجنة مؤلفة فى الغالب من أعضائها المقيمين فى لندن بسبب قلة أعضائها وضعف مواردها المالية ؛ ولما تناقص عدد أعضائها المقيمين فى لندن سيطر الفوضويون عليها أكثر فأكثر ، الى أن عزلوا موريس فى نهـــاية الأمر من رئاســـة تحـــرير «الكومونويل» ، ومع ذلك توقعوا منه أن يستمر فى دفع نفقاتها . وما أن كانت سنة ١٨٩٠ حتى كان قد قطع صلته نهائيا « بالعصبةالاشتراكية » — أو بما بقى منها — وهو يشعر بخيبة أمل مريرة من التجربة التىمر بها. وانسحب هو وجماعة صغيرة من الأنصار المخلصين وألّف « جمعية هامر سميث الاشتراكية » من فرع « العصبة » فى هامرسميث . وظلت هـــذه الجمعية مدة تعقد اجتماعات فى القاعة التى وضعهـــا تحت تصرفهـــا فى « كلمسكوت هاوس » . ولكن « جمعية هامرسميث الاشتراكية » لم تكن سوى مجرد تأكيد لايمانه الذى لايتحول بالاشتراكية . فلم يكن لها أى عمل حقيقى ، وظلت تذوى شيئا فشيئا الى أن ماتت . وفى الوقت ذاته استمرت « العصبة الاشتراكية » تتعثر فى خطاها الى أن امتصتها « جماعة الحرية » التى أسسها كروبوتكين فى سنة ١٨٩٥ .

فما هى القضايا التى أثيرت بين موريس ، الذى كثيرا مابدا أكثر من نصف فوضوى هو نفسه ، والفوضويين الذين أخرجوه من العصبـــة فى نهاية الأمر ؟ يتطلب الأمر منا هنا أن نتذكر أن الفوضوية ، ابان السنوات التى وُجدت فيها « العصبة » ، كانت تمر بمرحلة « الدعاية بالأفعـــال » التى أشرنا اليها فى فصل سابق . وقد كانت هنـــاك طوال الثمانينات من القرن التاسع عشر صيحة غاضبة فى الصحف ضد الفوضويين واثارة كبيرة للرأى العام ضدهم ؛ لأنه على الرغم من أن أولئك الذين لجأوا الى القاء القنابل والاغتيال كانوا قليلين خارج روسيا ، وأن من حبذوا مثـــل هذه

الأساليب فى الغرب لم يكونوا كثيرين ، فان عددا كبيرا من الأشخاص أحسوا أن من واجبهم الدفاع علنا عمن يلقون القنابل عندما تضع العدالة الرأسمالية يدها عليهم ، ولم يندد بهم علنا الا عدد قليل من الفوضويين . ولم يكن موريس ممن يعطفون على مستعملى الديناميت البتة ، ربما باستثناء من استعملوها فى روسيا ، ولم يشعر بأن من واجبه الدفاع عن أعمالهم ، وان كان قد سارع الى معونة الفوضويين الذين أعتقد أنهم أدينوا ظلما — كشهداء شيكاغو مثلا — واحتج بشدة فعلا عندما اتخذت الحكومات والشرطة من القاء القنابل حجة لمهاجمة حرية الخطابة أو حق الدعوة الى الأفكار الثورية . وكان الفوضويون الذين عطف عليهم أكثر من غيرهم هم الشيوعيون الفوضويون ، الذين التفوا حول كروبوتكين ومسز شارلوت ويلسون (التى ظلت مدة طويلة تعتنق كلا من الفوضوية والفابية معا) . ولكن الفوضويين الذين كان عليهم أن يتعامل معهم فى « العصبة » — فرانك كيتز وداڤيد نيكول و س . و . موبراى والآخرين — لم يكونوا ممن ينتمون الى هذه الجماعة التى ابتعدت فى عزلة . وكان فوضويو « العصبة » أقرب الى مدرسة جوهان موست ، ومن بينهم عدد كبير من المنفيين الألمان : وكان أقوى مركزين لهم هما « النادى الدولى فى أولدروزستريت » ، الذى أشرنا اليه آنفا ، وجماعة الايست اند التى تبعت جوزيف لين و « عصبة تحرير العمل » . وكانت أغلبية هاتين الجماعتين من دعاة العنف الثورى ، وان لم يكونوا بالضرورة من دعاة الاغتيال . فكانوا يطالبون بتدمير الأنظمة الاجتماعية القائمة أصلا وتفصيلا لتمهيد السبيل لبناء جديد رفضوا التفكير فيه مقدما . وبرغم أن موريس كان ثوريا ، الا أنه وجد هذه النزعة المدمرة منفرة تماما . لقد وافق على أن المدنية فاسدة فى لبها ، وأن أنظمتها فى

حاجة الى استئصال كامل . ولكنه لم يعتقد أن ذلك يمكن تحقيقه على أساس نزعة تدميرية ، أو بدون تفكير فى المجتمع الجديد ، الذى سيقوم بدلا من القديم ، وفهمه . وكانت المهمة الجوهرية التى يتطلبها الأمر فى نظره مهمة تربوية : فأول ما يجب عمله هو العثور على عدد كاف من الاشتراكيين الذين تحدوهم نزعات بناءة وتدريبهم ، بحيث يصبحون قادرين على أن يغيّروا بالتدريج الوضع السيىء الذى لا رحمة فيه والذى جلبته الرأسمالية . وكان ينظر بنفور الى كل من استعمال العنف السابق لأوانه وكذلك الاشتغال بالسياسة قبل الأوان ، لأنه اعتقد أن العالم الجديد لا يمكن أن يُشيّد كما ينبغى بواسطة أعمال العنف دون هدف محدد أو بالتفاهم البرلمانى . ولما كان أنصار العمل البرلمانى يؤلفون الأغلبية الساحقة من المثقفين والعمال الذين كانوا يتحولون الى الأنواع المختلفة من الاشتراكية ، فان معارضته لهم دفعته الى الارتباط بالمتطرفين فى الجانب الآخر ، الذين لم يكن على وفاق معهم أكثر . ومن ثم صار فى عزلة أكثر فأكثر ، وان كان الجميع تقريبا يحترمونه . والواقع ان اشتراكيته لم تكن من نوع يمكن أن يكون شعبيا ؛ لأنها انبثقت من سؤال واحد ظل يكرره لنفسه . وكان هذا السؤال هو : « ماذا يكون شعورى لو كنت مرغما على أن أعيش تلك الحياة التى يضطر معظم الناس أن يعيشوها لكى يحصلوا على قوت يومهم ؟ » ولم يكن جوابه عن ذلك أن معظم العمال يعيشون فى فقر مدقع فحسب ؛ بل وأنهم مضطرون أيضا الى قضاء حياتهم فى أعمال لا يجدون فيها أية متعة أو اشباع . والعمل بلا متعة هو فى الغالب عبودية لا كرامة فيها للانسان ؛ والعمل الذى لا اشباع فيه هو نتيجة لأن الانسان يعمل من أجل سيد لا يهمه سوى الحصول على الربح ، وليس هناك من رابطة بين العاملين سوى حساب

الكسب والخسـارة . والواقع أن موريس كان يعزو الى جميع النـاس — أو أحص أن من واجبه عدلا أن يعزو الى كل الناس — ما يشعر به هو نفسه . لقد كان يجد متعة كبرى فى عمله — الى حـد أنه لم يستطع أن يعطى نفسه قسطا من الراحة قط ، فلماذا يُنكر على بقية الناس حقهم فى مثل هذه المتعة ؟ فلم يكن يعمل لسيد ما ، ولكن لتحقيق مثله العليـا ، فلماذا لا يكون فى وسع الآخرين أن يفعلوا نفس الشىء ؟ وكان يدرك تمام الادراك أن معظم الناس لا يشعرون كما يشعر هو فيما يتعلق بهذه الأمور ؛ ولكنه عزا عدم شعورهم ذلك الى العبودية الطويلة التى خضعوا لها ، واعتقد أنهم لو وُجدوا فى مجتمع منظم بصورة أفضـل ، مجتمع بلا استغلال ولا سعى وراء الربح ، لشعر معظمهم كما ينبغى أن يشعروا . وبدا له أن أى تفكير آخر يكون ظلمـا ، لأنه سينطوى على انكار لمـا يعتقد أنه القيم الانسانية الطبيعية الأساسية ولمثل المساواة الاجتماعية .

وقد مرت آراء موريس عن السياسة بتحول تدريجى خلال السنوات التى قضاها على اتصال « بالعصبة الاشتراكية » كلما زاد رد الفعل لديه ضد شركائه الفوضويين . ولكن ذلك الاعتقاد المتأصل الجذور لديه بأن الناس يمكن أن يشعروا مثله ، ويجب أن يشعروا مثله ، بقى معـه حتى النهاية . وقد ظل حتى اللحظة الأخيرة ، قبل أن يقطع صلته « بالعصبة » فى سنة ١٨٩٠ ، يعبر عن عدم اعتقاده مطلقا فى قيمة الجهـاد البرلمانى كوسيلة لتحقيق الاشتراكية . فلم يعترف بأكثر من أنه : « فى آخر عمل من أعمال الثورة قد يضطر الاشتراكيون الى استخدام الصورة البرلمانية للقضاء على مقاومة الرجعيين بجعلها غير قانونية رسميا » ؛ ولكن ذلك لا يحدث فى رأيه الا « عنـدما يكون الاشتراكيون من القـوة بحيث يستطيعون الاستيلاء على البرلمان ليضعوا حدا له » . وحتى ذلك الوقت

أنكر أنه من الممكن « التلاعب بالأساليب البرلمانية فى الاشتراكية » . بل الواقع أنه ذهب الى أن مثل هذا العمل لا ينجم عنه الا « ضياع » الاشتراكيين الذين سيجدون أنفسهم أداة يستخدمها البرلمان بدلا من أن يستخدموه هم . وقال ان على الاشتراكيين ، بدلا من أن يورطوا أنفسهم فى الألاعيب البرلمانية ، أن يوجهوا جهودهم الى مهامهم التربوية الحقيقية — الى اثارة « التذمر ضد عبودية الحاضر الشريرة » ، والى الوعى بين المتذمرين « بأنهم يستطيعون هم أنفسهم أن يمحوا عبوديتهم » . وسأل أولئك الذين اعتبروا هذه السياسة سياسة يأس : « أليس هناك جدوى فى أن نشرح لهم ماذا ينتظرهم بعد فترة الصراع » ؟

ومع ذلك فان موقف موريس خلال السنوات الأخيرة من حياته تجاه السياسة تغير بالتدريج . اذ بينما استمر فى نفوره من الأساليب البرلمانية كما كان دائما ، وظل مقتنعا كعهده دائما بأن الحركة الاشتراكية البريطانية تسير فى الاتجاه الخطأ ، رأى اتجاه سير الأمور وقد أخذت « الاشتراكية الجديدة » التى جاء بها الفابيون و « حزب العمال المستقل » تدفع « الفدرال الديموقراطى الاشتراكى » والفوضويين جانبا ، وبدأت تشيد حركة سياسية أوثق اتصالا بالمطالب والمصالح الفعلية للعمال الذين انضموا الى نقابات عمال الغاز وعمال أحواض السفن والجماعات غير الماهرة الأخرى . ومن ثم فانه اذا لم يكن قد اقتنع بأن الاشتراكية ، كما يفهمها هو ، ممكنة التحقيق بالوسائل الدستورية فانها على أى الأحوال مرحلة لابد أن تمر بها محاولة تحقيقها . فالنوع الوحيد من « الاشتراكية » الذى يمكن أن ينبثق بهذه الطريقة هى « اشتراكية الدولة » أو ، على حد تعبيره هو ، « البيروقراطية الجماعية » . ولم يعتبر مثل هذا النظام شيئا مرغوبا فيه ، ولكنه نظر اليه على أنه ربما كان مرحلة انتقالية

ضرورية تمهد السبيل أمام الناس « للثورة » ، وقد تكون ، فى الظروف القائمة ، أفضل من النزعة الثورية المباشرة من النوع التدميرى البحت . ولكنه لم يتصور هذه « الاشتراكية » الكاذبة على أنها تحقق أى شىء من مثله العليا ، بل على أنها شىء سيثور الناس ضده عندما يدركون عواقبها. وكان التغيير الحقيقى الوحيد الذى طرأ على موقفه هو أنه صار على استعداد للاعتراف بأن تشييد حركة سياسية قوية تقوم على النقابات قد تساعد على تدريب العمال على المهام الحقيقية « للثورة » ، حتى وان كانت هذه الحركة ستستخدم أساليب برلمانية . ولكنه ظل حتى النهاية ينظر باشمئزاز الى مجرد الاصلاح عن الطريق البرلمانى من نوع ما يفعله « الأحرار — العمال » .

وتشترك « اشتراكية » موريس هذه فى أشياء كثيرة مع « الشيوعية الفوضوية » وليس مع الفوضوية البحتة المجردة . فمدينته الفاضلة ، التى عرضها فى كتابه « أنباء من المجهول » ، مجتمع تختفى منه جميع الأنظمة الحكومية تماما ، والتنظيم الذى سيظل باقيا فيه هو ذلك الذى ينبثق من النشاط التلقائى للجماعات الحرة ، وكان هذا هو ما اعتقده كروبوتكين أيضا ، كما اعتقده جودوين قبله . ولكن موريس خالف كروبوتكين فى أنه لم يكن مستعدا لتدمير الدولة حتى يصير الناس مستعدين لنوع من الحياة يجعلها غير ضرورية . ولم تكن حماسته للتربية منصبة على التربية النظامية البتة — اذ لم يعتقد فى هـذا النوع من التربية لأنه كان يذهب الى أنه يغرس فى الناس قيما كاذبة . فالتربية التى أرادها هى التربية فى فنون حياة الزمالة وفى الايمان بها ، وكان يشمئز دائما من التبشير بالكراهية التى بدا أنها صارت هدفا فى ذاتها . وأراد ، مثـل لنين ، أن « تذوى » الدولة ، ورفض الرأى الفوضوى القائل بأن الناس يجب ببساطة أن يستأصلوها

دون أن يضعوا شيئا مكانها ليوجههم خـلال فترة الانتقـال الى المجتمع اللاطبقى . وكان يختلف عن لنين تماما فى أنه عقد آماله فى أن « تذوى » الدولة على تغيير فى أفكار الناس — عدد كاف من الناس يقودون الجماهير نحو روح الاتحاد الحر ، ليس بعد الثورة ، ولكن قبلها .

وكثيرا ماقيل ان اشتراكية موريس انبثقت من فنه ومن تمرده ضـد انحطاط قيمة الفن فى ظل الرأسمالية . بيد أن هـذا ليس سـوى نصف الحقيقة . فقد انبثقت أيضا من شغف عميق الجـذور بالزمالة الطيبـة والمساواة الاجتماعية — الشغف الذى عبر عنه فى « موعظـة جون بال عند الصليب » التى جاءت فى كتابه « حلم جون بال » . لقد كانت الرغبة فى الزمالة الطيبة متأصلة فى نفسه تأصل شغفه بالمهارة الفنية الخلاقة . بل الحقيقة ان الاثنين كانا لا ينفصلان فى ذهنه ، لأنه لم يستطع أن يتصور انسانا يعيش حياة الزمالة الطيبة الا اذا كان فنانا فى عمـله ، بمعنى أنه يجد متعة ايجابية فى عمله اليومى . وكان كروبوتكين يتفق معه جزئيا فى ذلك ، ولكنه خالفه فى ادراكه أن المتعة المهنية الحقة يمكن أن تتوفر فى ادارة الآلات الكبيرة المعقدة وتولى أمرها كما تتوفر فى الحرف الفنيـة اليدوية ، بيد أنه اعتقد أيضا أن معظم الناس فى حاجة ، لكى يحصلوا على السعادة ، الى أن يعملوا فى مجموعات صغيرة يسهل التعاون بين أعضائها ويستطيعون فيها أن يروا نتاج جهودهم ويحسون بأنهم حققـوا شيئا مفيدا . أما موريس فانه كان ينفر بشدة من ذلك الضرب من الآلات التى تجعل الناتج لا شخصيا ، وكره الاتجاه نحو الانتـاج الكبـير كله على أساس أنه يحول بالضرورة بعض العمال — لعلهم الغالبيـة الكبرى — الى مجرد ملحقات لآلة لا يستطيعون حتى أن ينشئوها لأنفسهم . ولكن كروبوتكين ، بوصفه رجل علم مزاجا وتدريبا ، لم يكن ليستطيع معارضة

التقدم التكنيكى القائم على العلم : وكل ماكان يستطيعه هو محاولة اثبات أن الانتاج الفردى والانتاج على نطاق صغير اذا نظما تنظيما سليما ووفرت لهما القوة يستطيعان أن يهزما مصنع الانتاج الكبير فى ميدانه . أما موريس الذى مارس عدة حرف فنية يدوية ، ولم يكن عالما البتة — اللهم الا اذا كانت الدراية العميقة بمواد وعمليات كثيرة تعتبر علما — فانه كان يستطيع انكار أن التقدم التكنولوجى حقيقى ، وقد أنكره فعلا ، وأصر على أن معظم سلع الانتاج الكبير مزيفة وغير ممتعة ، ولا بد أن تكون كذلك ، بسبب الظروف ذاتها التى تم فيها انتاجها .

والواقع أنه كان يستطيع أن يعتنق أية وجهة نظر أخرى على أساس معتقداته الجوهرية ؛ فقد بدا له أن الزمالة الطيبة والمساواة لا يمكن أن يتفقا مع وضع يكون فيه المخطط والمنفذ شخصين مختلفين وليس بينهما أية رابطة انسانية ، فأراد أن يكون كل انسان حرا ليخطط وينفذ على السواء ، لأنه لا يستطيع التعبير حقيقة عن شخصيته فى انتاجه الا اذا فعل الشيئين معا ، وبذلك يحقق تكامل اشباع العمل الخلاق . فقد ذهب موريس الى أن كل شىء يتم عمله يجب أن يكون « متعة لصانعه ومتعة لمستعمله » ينبغى أن يكون جميلا كما هو مفيد ، وأن ينقل الى مستعمله المتعة التى حصل عليها صانعه فى صنعه . ولما تحطمت آماله فى المستقبل القريب ، صار يقول انه يجب أن تكون هناك آلات أكثر قبل أن يكون هناك أقل — وهو يعنى أن الناس سيضطرون الى اجتياز مرحلة من « اشتراكية الدولة » التى يسودها الانتاج الكبير حتى يصلوا الى المجتمع الذى سيطلبون فيه أن يكون العمل أفضل والانتاج أفضل أيضا . ولكنه كان ينظر دائما الى هذه المرحلة الانتقالية بنفور ، لأنها ستجعل الانسان، كمنتج ، عبدا للآلة حتى ولو أمدت الانسان ، كمستهلك ، بقدر أكبر من السلع الواطئة .

وقد قال جون رسكين (١٨١٩ — ١٩٠٠) طبعا هذا الكلام قبل موريس ؛ فقد كان تأثير رسكين على تفكير موريس عميقا . وقد اعلن موريس القسم الخاص بالمساواة من انجيله فى كتابه « الى هذه النهاية » (Unto This Last) (١٨٦٢) ، معارضا بهذه المساواة أنانية المذاهب الاقتصادية السائدة ؛ كما أنه أعلن فى الفصل المشهور عن « هندسة البناء القوطى » فى كتابه « أحجار البندقية » عن الحاجة الى التكامل بين الرسم والتنفيذ باعتباره الأساس الضرورى لاعادة الفنون الشعبية الى الحياة واعادة الاحساس الفنى بين الناس . ولقد أخذ موريس هذه المذاهب عن رسكين أو نقلها بعد أن مرت باختبار تجربته الشخصية ، جاعلا منها أساسا لانجيل اشتراكى ثورى لم يصل اليه رسكين . اذ أن « فورز كلافيجيرا » ، التى وجه رسكين على صفحاتها دعوته الى من استمع اليه من العمال ، كانت أساسا نداء موجها الى المجهود الفردى الاختيارى ، وليست دعوة الى خلق حركة اشتراكية تقبل صراع الطبقات على أنه أسلوبها الضرورى . ولكن الأفكار الأساسية عن الزمالة الطيبة والحياة الطيبة كانت واحدة عند الاثنين .

وقد أثار تحول موريس الى الاشتراكية الثورية ، فى وقت كانت الاشتراكية بجميع أنواعها قد نسيت فيه تقريبا فى بريطانيا العظمى ، الكثيرين من معجبيه الذين كانوا على استعداد لقبول انجيله فى الفن حتى ترجمه الى لغة الكفاح الطبقى وأضفى عليه نوعا من الماركسية . فمهاجمة النزعة التجارية التى أفسدت الفن ، وصنع أشياء جميلة بأساليب قديمة نسيها الناس ولا يستطيع اقتناءها الا القليلون ، شىء ؛ وشىء آخر مختلف تماما أن يعلن فساد المدنية الحديثة كلها ويخالط الغوغاء المدمرين الذين يعوزهم كل احساس بالجمال وبالقيم العليا . وقد اعترف موريس بهذا النقص فيهم عموما . فكثيرا ما تحدث فى خطاباته الخاصة عن مدى الانحطاط

الذى انحدرت اليه الطبقة العاملة البريطانية ، وعن جهلها وعزوفهـا عن الرغبة فى الجمال أو حتى فى التفوق من أى نوع . ولكنـه ، على نقيض معظم أتباعه فى الفن ، عزا نقائص الناس العاديين ، لا الى الطبيعة البشرية، بل الى النزعة التجارية باعتبارها متأصلة فى النظام الرأسمالى ولا سبيل الى محوها الا بتغيير كامل فى النظام الاقتصادى والاجتماعى. وبقدرماكان يحب عمله،كرهالظروف التىكانعليه أنيصنع فيها معظمتتاجهالجميلكمجرد لعبة يلهو بها الأثرياء الذين بدونهم ما كان ليستطيع أن يصنعها أصلا،وكان على استعداد أن يراها وقد دمرت كلها تماما ، ثقة منه فى أن الناس ، عندما تتاح لهم فرصة البدء من جديد ، سيستعيدون ميلهم الطبيعى الى الفن — الذى رآه عاما بين الشعوب البدائية ومن ثم فهو « طبيعى » . فموريس ينتمى الى سلسلة طويلة من مصلحى السلوك الذين يُعتبر ملجؤهم النهائى هو «الطبيعة» بوصفها نقيض « المدنية » . وتنبثق النزعة الى « الطبيعة » عنده من مقتضيات طبيعته هو التى تسودها النزعة الفنية الخلاقة . فهو ماكان يستطيع أن يرى أن معظم الناس لم تكن لديهم قط هـذه الارادة الدافقة للخلق ، أو حتى أن نزعاتهم الخلاقة يمكن أن تأخـذ صورا غير الفن ، بل وكان الاعتراف بذلك عنده يشبه الخيانة . فالفن بالنسبة له هو الحياة والحياة هى الفن — والا فليس هناك شىء له قيمة على الاطلاق .

ومع ذلك فانه اذا كان قد اعتبر خطأ أن نزعاته هو هى نزعات الشخص الطبيعى ، فان مذهبه ينطوى على شىء جوهرى . فهناك متعة كبيرة فى الشعور بالنجاح فى خلق شىء ما ، ومعظم الناس يستطيعون الاحساس بهذه المتعة . بيد أن هذا الخلق الذى يولد متعة كبرى ليس ، بالنسبة لمعظم الناس ، فنيا بالمعنى المألوف للمصطلح ، فقد ينشأ من أنواع مختلفة من النشاط — من تأسيس مشروع اقتصادى ناجح أو ادارة جمعية الى زراعة

حديقة خاصة أو التفوق فى لعبة رياضية . وأنا أعلم تماما أنه قد ينشأ من مجهود ذهنى لا علاقة له بالفن ، كما قد ينشأ أيضا خاصة لدى النساء ، من خلق علاقات شخصية طيبة أو من النجاح فى حل مشكلة شخصية عسيرة . فلا يتطلب الأمر أن يكون كل انسان فنانا فى حرفة ما فى المجتمع الحر ، حتى ولا أن يكون ذلك مثلا أعلى لهذا المجتمع . ان ما يجب العمل على تحقيقه هو العمل على أن يتاح لكل انسان فرصة ممارسة قدراته الخلاقه لمصلحة المجتمع — أو على الأقل بما لا يضره .

ولكن هناك ما هو أكثر من ذلك فى الأمر ، اذ أن موريس ذهب الى ان الارغام اليومى فى العمل الذى لا ينطوى على متعة يجعل الروح البشرية جافة ويبعد الناس عن الخلق ويدفعهم الى السعى وراء مجرد الاشباعات السلبية ، ألم يكن على حق فى ذلك ؟ أعتقد أنه كان مصيبا ، وأن ذلك جزء جوهرى مما أسهم به فى الفكر الاشتراكى .

وقد اختلف تقدير الناس اختلافا كبيرا لموريس ، بوصفه كاتبا وبوصفه صانعا مارس عدة حرف يدوية ، سواء فى حياته أو بعد موته . وكثيرا ماقيل انه يتقن أشياء كثيرة جدا بحيث انه لا يستطيع أن يتفوق فى اتقان شيء منها ، وأن كل ما صنعه هو ، فى نهاية المطاف ، مجرد انتاج صانع ماهر وليس نتاج خيال فنان . ولكن هذا الحكم يقوم على انكار كامل لما كان يؤمن به ايمانا عميقا — من أن الفنان يجب ألا يكون شخصا مختلفا عن الشخص العادى ، بل العارض الماهر لحرفه تقليدية متأصلة الجذور فى حياة الناس وأن يكون حساسا بمطالبهم . وقد سلم بأن الانسان لا يستطيع أن يكون مثل هذا الشخص فى عالم تسوده النزعة التجارية : كما سلم أيضا ، آسفا ، بأن عمله هو لم يكن متأصل الجذور فى الحياة المعاصرة التى يعيشها الناس . ولكنه كان يحاول ، فى كل شيء فعله ، أن

يستعيد التقاليد المفقودة للفنون والحرف القديمة — من هندسة البناء فنازلا — التى كان لها مغزى حيوى فى حياة الناس العاديين فى مدن العصور الوسطى ، ان لم يكن فى الريف . وكان نزوعه الى العصور الوسطى يقوم على هذه الفكرة ، قبل أن يرى العلاقة بين الفن والاشتراكية بزمن طويل . بيد أن اشتراكيته انبثقت من نفس الاتجاه الذى أوحى اليه بقطعة من أولى كتاباته المنثورة — وهى « قصة كنيسة مجهولة » الى كتبها فى أيام دراسته وفيها وصف نحاتا من عمال البناء فى العصور الوسطى يعمل فى نحت زخارف كنيسة باحساس عميق من الرضا الذى استمده من الشعور بأنه يسهم بنصيب شخصى خلاق فى مجهود جماعى . ويسرى هذا الاحساس بالحياة الطيبة على أنها خدمة عن طريق الخلق الشخصى وتعاون بين رفقاء، يسرى ، فى كل أعماله .

وأوسع كتابات موريس الاشتراكية كانت ، وما زالت ، « أنباء من المجهول » وهى مدينته الفاضلة . وقد قال بصراحة انه لا يتنبأ فيها بشىء ، بل هو وصف لنوع المجتمع الذى يستريح فيه أكثر من غيره . وقد قال ، فى معرض نقده لكتاب ادوارد بللامى « لفتة الى الخلف » — الذى نفر منه بسبب تصويره للنظام الاجتماعى المخطط تماما الذى شعر بأن لا مجال فيه للأشياء التى يقدرها أكثر من غيرها — : ان الشخص الذى يكتب «مدينة فاضلة » (طوبيا) ينبغى أن يصور حلمه الشخصى عن المجتمع الطيب لا أن يحاول التنبؤ بالمستقبل . وهذا هو مافعله فى « أنباء من المجهول » ؛ وأهم ما ظهر فيها هو احساسه بالمتعة فى الصداقة البسيطة ، وايمانه بأن المجتمع الطيب لا يمكن أن يقوم على أى أساس آخر ، مهما كانت شقة الخلاف بينه وبين حلمه الشخصى فى النواحى الأخرى . وتسرى هذه الدعوة ذاتها الى الصداقة والزمالة الطيبة فى كتابه « حلم جون بال » وهو

أجمل ماكتب . وتظهر مرة أخرى فى قصيــدته الثورية الطويلة التى لم يكملهــا « حجــاح الأمل » ، التى نشرت أول ما نشرت فى صحيفــة « الكومونويل » ولم يراجعها بعد ذلك قط كما كان فى نيته أن يفعل . وتبدو نفس الروح فى كتيباته ، خاصة فى « لماذا أنا اشتراكى » وفى «المصنع كما ينبغى أن يكون » — وفى كتابيه اللذين جمع فيهما أحاديثه ، وهما « علامات تغيير » و « آمال ومخاوف فى الفن » . لقد كان يريد بشدة أن يعيش فى عالم صديق ، وأن يبتعد عن كل تلك المهاترات والأحقاد التى جعلت عمله من أجل الاشتراكية غير مريح . وكانت تعوزه ارادة القوة تماما ، فهو لم يرغب فى الزعامة مطلقا ، بل فى مد يد المساعدة فقط .

وهذا فى ذاته كان يعنى أنه لا يستطيع أن يكون زعيما ناجحا . وكان التنازع يؤلمه أكثر مما ينبغى ، ولم يكن يستطيع استعمال الشدة حتى مع أكثر الناس حماقة الا اذا ثار ؛ وعنــدما كان يثور لا يلبث أن يؤنبه ضميره حتى انه كثيرا ما عاد فأفسد ما بذله من مجهود طيب . ومثل هؤلاء الناس قد لايجيدون تشييد مملكة السماء ، ولكنهم ينتمون اليها . وفى ذلك الكفاية ؛ فهم ان كانوا قد أخفقوا فى خلق حركات فى أيام حياتهم ، فان ذكراهم باقية ؛ وتضفى على القضية رواء .

الفصل الخامس عشر

الاشتراكية فى أوائل التسعينات

خلاصــــة

فى سنة ١٨٩١ ، بعــد أن سقط بسمارك وألغيت القوانين المناهضة للاشتراكية ، اجتمــع « الحزب الديموقراطى الاشتراكى الألمــانى » فى ايرفورت ليضع برنامجا جديدا ، اذ لم يكن من الممكن عقد مؤتمر كامل للحزب ابان سنوات الاضطهاد . وظل البرنامج الذى ووفق عليه فى جوتا فى سنة ١٨٧٥ ، بمناسبة اندماج الحزب الماركسى وحزب لاســال ، بلا تعديل . ولكن اللاساليين فى سنة ١٨٩١ لم يعد لهم وجود تقريبا ؛ وكان المقصود بالبرنامج الجديد أن يتخلص من العناصر اللاسالية التى كانت قد أدمجت فى البرنامج القديم الذى وضع كحل وسط بين الحزبين فى سنة ١٨٧٥ — وهو الحل الوسط الذى اعترض عليــــه ماركس بشدة — والعودة الى برنامج ماركسى كامل . وفى العام التالى عهد الحــزب الى كارل كاوتسكى بوضع كتاب لأعضاء الحزب يفسر البرنامج ويوضحه ؛ ونشر كاوتسكى كتابه « برنامج العامل » الذى صار منــــذ ذلك الوقت المرجع المعترف به للماركسية ، لا فى ألمانيا وحدها ، بل وفى البلاد الكثيرة التى تأسست فيها أحزاب ديموقراطية اشتراكية على النمط الألمانى . ومن ثم فانه مما يفيدنا أن ندرس برنامج ايرفورت وتعليقات كاوتسكى عليه بشىء من العنــاية ؛ لأنهمــا يتضمنان أوضح شرح للسياسة التى أعلنت

الأحزاب الديموقراطية الاشتراكية أنها اعتنقتها طوال الفترة التالية حتى سنة ١٩١٤ .

وقبل أن يوضع برنامج ايرفورت كانت عـدة أحـزاب ديموقراطية اشتراكية ، تعتنق الانجيل الماركسى ، قد ظهرت فى كثير من البلاد . ففى سنة ١٨٧٩ أنشأ بابلو ايجليسياس (١٨٥٠ — ١٩٢٥) حزبا ديموقراطيا اشتراكيا أسبانيا ؛ كمـا ظهـر حزب دانماركى فى نفس السـنة . وكان « الحزب العمالى » الذى أسسه جولز جيزده فى فرنسا قد اتخذ صورته المحـددة فى سنة ١٨٨٢ ؛ واعتنق « الفدرال الديموقراطى » ، بزعامـة هيندمان ، برنامجـا اشتراكيا فى سنة ١٨٨٣ ، واتخـذ اسم « الفـدرال الديموقراطى الاشتراكى » فى سنة ١٨٨٤ . وفى سنة ١٨٨٣ أيضا أسس ج . ف . بليخانوف(١٨٥٧ — ١٩١٨) و ب . ب آكسلرود (١٨٥٠ — ١٩٢٨) « جماعة تحرير العمل » التى كانت نواة الحـزب الديموقراطى الاشتراكى الروسى . وبدأ الحزب الديموقراطى الاشتراكى فى سنة ١٨٨٧، والنمساوى والسويسرى فى سنة ١٨٨٨ ، والسويدى فى سنة ١٨٨٩ . أما فى ايطاليا فكان الموقف مابرح مشوشا : اذ حلت الحكومة فى سنة ١٨٨٦ حزب العمال الذى تكوّن فى العام السابق ، وكان يضم جماعات فوضوية الى جانب الجماعات الاشتراكية ؛ ولم يتكون خلفه تمـاما ، وهو حزب عمـال ذو برنامج ماركسى خالص ، حتى سنة ١٨٩٢ . وفى هولنده كان فرديناند دوميلا نيوفنهيوز (١٨٤٦ — ١٩١٩) قد كون حزبا اشتراكيا فى سنة ١٨٧٨ ، ولكنه كان قد تحول بعد ذلك الى الفوضـوية . وحـدث انقسام على اثر ذلك ، وتكونت هيئة جديدة باسم « العصبة الديموقراطية الاشتراكية » ، تقوم على أساس ماركسى ، وفى سنة ١٨٨٩ . وكان الحزبان البولندى والفنلنـدى يتكونان ، وان لم يتخذا شكلهما النهـائى حتى سنة ١٨٩٢ .

أما فى بلجيكا فان الماركسية لم تجد الطريق ممهـدا كمـا سنرى . « فحزب العمال البلجيكى » ، الذى كان قد تم تكوينـه فى سنة ١٨٨٥ تحت تأثير دى بايبه ، كان يمثل مفهوما اشتراكيا مختلفا بعض الشىء عن مفهوم الأحزاب الماركسية الخالصة ، كما كان يقوم على علاقة مختلفة مع النقابات والجمعيات التعاونية التى كانت ترتبط بتكوينه . فقـد احتفظ ببعض السمات التى تميزت بها تقارير دى بايبه الى « الدولية » ، وكان أقل ، فيما يتعلق باتجاه « اشتراكية الدولة » ، من الأحـزاب التى قامت على النمط الألمانى بكثير . بيد أن أوجه الخلاف لم تعـد واسعة بحيث تحول دون التعاون الوثيق بينه وبين الأحزاب الديموقراطية الاشتراكية ذات الطابع الماركسى الأكثر رسوخا .

وحتى خارج بلجيكا لم تسر الأمور ، طبعا ، وفق هوى الماركسيين تماما . فكما رأينا كانت هناك خلافات حادة فى فرنسا بين أتباع جيزده ، الذى ساروا على النمط الماركسى ، ودعاة « الممكن » الذى يقودهم بول بروس ؛ واحتفظ أتباع بلانكى أيضا بمنظمتهم الخاصـة ، بينمـا كان بنوا مالون (١٨٤١ — ١٨٩٣) يجمع حوله جماعة المثقفين الذين صاروا فيما بعد « الاشتراكيين المستقلين » . وفى ألمانيا وأسبانيا كان الماركسيون يكوّنون قطاعا واحدا فى صراع حاد مع جماعات أخـرى منافسة ؛ كما كانت هنـاك انقسامات ممـاثلة فى هولنـدة وسويسرا ، بل وحتى فى الدنمارك . وكانت هولندة أيضا ، وروسيا طبعا ، ميدانى معـارك بين اتجاهات متنافسة ؛ وفى بريطانيا العظمى ، برغم أن «العصبة الاشتراكية» كانت تصعد أنفاسها الأخيرة ، فان « الفدرال الديموقراطى الاشتراكى » واجه تحديا من جانبه كل من « الفابيين » وحركة « العمال المستقلين » ، التى سرعان ما تبلورت ، فى سنة ١٨٩٣ ، فى « حزب العمال المستقـل »

الذى أسسه كيرهاردى . وفى الولايات المتحـدة كان « حزب العمـال الاشتراكى » ، الذى انضم اليه دى ليون فى سنة ١٨٩٠ ، قد أصبح يمثل ماركسية يسـارية كانت نتيجتها انقسـاما وتكوين حزب ديموقراطى اشتراكى أكثر أورثوذكسية فى سنة ١٩٠٠ .

بيد أنه مما لا مراء فيـه أن الماركسية ، كما فسرها « الحـزب الديموقراطى الاشتراكى الألمانى » ، كانت القـوة الرئيسية فى الحـركة الاشتراكية العالميـة فى سنة ١٨٩١ . اذ أن النجـاح الذى أصـابه الديموقراطيون الاشتراكيون الألمـان فى مقـاومة القـوانين المناهضـة للاشتراكية وفى القيام بحملاتهم الانتخابية رغم هـذه القوانين ، أضفى عليهم هيبة كبيرة . وبوصفهم أول حزب اشتراكى صار منظما على نطاق قومى حقيقـة ويحرز انتصـارات فى انتخـابات ديموقراطية ، أصبحوا النموذج لكثير من البلاد الأخرى ، ولم تصادف أفكارهم مقاومة حقيقية الا فى البلاد اللاتينية وفى بريطانيا العظمى ، وفى أوروبا الشرقيـة حيث كانت حركة « النارودنيك » والحركات المماثلة تمارس نفوذا هائلا . وفى البلاد التى مثل روسيا القيصرية (بما فيها بولندا الروسية) ، حيث جعلت الظروف السياسية النشـاط البرلمـانى مستحيلا ، احتفظت الجماعات والأحزاب الاشتراكية بطابع الثورية السرية بالضرورة ؛ ولكن فى الغرب كانت القاعدة عند معظم الأحزاب الاشتراكية قد صـارت فى سنة ١٨٩١ الدخول فى المعارك الانتخابية وقبول الشروط التى تقتضيهـا الانتخابات البرلمانية ، وذلك بأن جمعت الى آمالها الاشتراكية الدعوة الى اصلاحات مباشرة ، من النوع الذى اعتقدت هذه الأحزاب أنه سيجذب أكثر من غيره عددا كبيرا من الناخبين ، ومما يمكن تنفيذه داخل اطار النظام الرأسمالى . فنجد برنامج ايرفورت الذى وضع فى سنة ١٨٩١ مثلا يضم ، الى جانب

العرض العام للأهداف الاشتراكية ، قسما ينطوى على مطالب مباشرة ، لا تتعلق بالاصلاح السياسى فحسب ، بل وأيضا بتوسيع نطاق الخدمات الاجتماعية ، وباصدار تشريعات لحماية مصالح العمال وحقوقهم فى ظل الرأسمالية . وكانت هناك فى جميع الأحزاب جماعات تندد بهذه «الملطّفات» ، وتذهب الى وجوب دخول الانتخابات على أساس اشتراكى كامل وبهدف تحويل العمال الى الاشتراكية ، لا بقصد كسب المقاعد أو الحصول على اصلاحات ؛ ولكن عملا جعلت مقتضيات المعارك الانتخابية البرلمانية من الضرورى بالنسبة للأحزاب الاشتراكية أن تطالب باصلاحات مباشرة قبل استيلاء العمال على الحكم بصورة كاملة ؛ اذ كان من غير العملى بالنسبة لأى حزب اشتراكى ، الا اذا كان يريد الهزيمة فى الانتخابات ، أن يتمسك بمبدأ أن العمل الانشائى لا يبدأ الا بعد « الثورة » ، أو حتى بعد أن يكون الاشتراكيون قد حصلوا على الأغلبية فى البرلمان .

ومع ذلك فان الأحزاب الديموقراطية الاشتراكية بينما كانت تطالب باصلاحات مباشرة ، ظلت تحاول — فى التسعينات من القرن الماضى — وضع هذه المطالب فى المركز الثانى بالنسبة للدعوة الاشتراكية نفسها . وكان مذهب « الممكن » الذى دعا اليه بول بروس ، وكان يؤكد أهمية الاصلاحات داخل النظام الرأسمالى ، مذهبا منحرفا بدون أدنى ريب . كما أن حركة «اعادة النظر» الألمانية التى دعا اليها ادوارد برنشتين (١٨٥٠ — ١٩٣٢) لم تكن قد تكونت بوضوح حتى أواخر التسعينات ، وعندئذ أثارت قدرا ضخما من الجدل ، فى ألمانيا وفى خارجها . ففى سنة ١٨٩٢ كان كارل كاوتسكى (١٨٥٤ — ١٩٣٨) لا يزال ، فى مقدمة كتابه الذى يشرح فيه برنامج ايرفورت ، يشكر برنشتين على مساعدته ، دون أية اشارة الى وجود خلافات بينهما .

ودعنا اذن نرى ماذا قال برنامج ايرفورت فعلا ؛ ذلك البرنامج الذى كان له هذا النفوذ العظيم على الاشتراكية الأوروبيـــة ابان التسعينات . لقد بدأ بتقرير ، يقوم على « البيان الشيوعى » الذى صدر فى سنة ١٨٤٨، عن الاتجاه التاريخى للرأسمالية ، الاتجـاه نحو التركيز الرأسمالى ، مع تأكيد سحق المشروعات الصغيرة بواسطة التكتلات الكبرى ؛ كمـا أكد البرنامج أيضا بدرجة مساوية أن نفس الاتجاه يعمل فى الريف ، سـاحقا الفلاح الصغير ومستبدلا به الزراعة الرأسمالية على النطاق الكبير . كما جاء فى البرنامج صراحة « كلما زاد تعداد البروليتاريين ، وصـار جيش العمال الفائضين أضخم ، زاد التعارض بين المستغلين والمستغلين حـدة ، كما زادت حدة حرب الطبقات بين البورجوازية والبروليتاريا ، الحـرب التى تقسم المجتمع الحديث الى معسكرين عدوين ، والتى تعتبر العلامة المميزة لجميع البلاد الصناعية . »

ان هذا يعبر عن ماركسية سنة ١٨٤٨ بأقصى شدتها وقد أعيد بعد أكثر من أربعين عاما . ويقول البرنامج : « ان النمـو الاقتصـادى للمجتمع البورجوازى يؤدى بحكم الضرورة الديموقراطية الى سقوط الصنـاعة الصغيرة ، التى يتكون أساسها من ملكية العمال لأدوات الانتاج ملكية خاصة . فهو يفصل العامل عن وسـائل انتاجه ، ويحوله الى بروليتارى لا يملك شيئا ، فى حين تصير وسائل الانتاج احتكارا لعدد قليـل نسبيا من الرأسماليين وكبار ملاك الأراضى » . وقـد اضطر كاوتسكى ، فى الطبعات الأخيرة من كتابه الذى يعرض فيه البرنامج ، الى التسـليم بأن الاحصاءات الموجودة لا تؤيد ذلك فيما يتعلق بملاك الأراضى ، وأنه يبدو أن الملكية تزداد بين الفلاحين بدلا من أن تقل . ولكنه ذهب الى أن ذلك ليس سوى انحراف مؤقت عن الاتجاه ، وظل يؤكد صحة التشخيص فى

حدود ما يتعلق بالصناعة . وقد أنكر برنشتين ذلك ، فى كتاباته الخاصة باعادة النظر ، وذهب الى أن المشروعات الصغيرة تغير ميدانها وطابعها ولكنها لا تتقهقر نسبيا ولا بصورة مطلقة ؛ ولكن كاوتسكى وجمهرة زعماء الديموقراطية الاشتراكية أصروا على موقفهم . والواقع أنه كان صحيحا فى ألمانيا ، التى كانت من قبل مركزا للانتاج الحرفى الصغير ، أن الأفراد ذوى الحرف كانوا يتقهقرون أمام تقدم المصانع ، وكان أكبر قدر ملحوظ من النمو فى الصناعات الثقيلة فى الروهر وسيليزيا وبعض أجزاء ساكسونيا. ففى سنة ١٨٩٠ كانت الصناعة الكبيرة فى ألمانيا تنمو بسرعة وتحل محل الصناعة الصغيرة بمعدل سريع ، هذا فضلا عن أن النمو الصناعى الألمانى لم يكن قد بلغ بعد المرحلة التى تتقدم فيها البورجوازية الصغيرة ، التى تقوم على أساليب الانتاج الحديثة ، بسرعة وتكشف عن نفسها بوصفها اتجاها مضادا قويا ؛ كما لم تكن النقابات فى الصناعات الكبيرة قد نظمت تنظيما قويا أو صارت لها قوة مساومة كبيرة .

ومن ثم كان فى وسع واضعى البرنامج أن يؤكدوا ، على نمط سنة ١٨٤٨ أيضا ، أنه على الرغم من « النمو الهائل فى القدرة الانتاجية للعمل البشرى ... فان كل مزايا هذا التحول يحتكرها الرأسماليون وكبار ملاك الأراضى » ؛ وأنه كانت هناك « زيادة كبرى فى عدم الأمن والشقاء والاضطهاد والعبودية والانحطاط والاستغلال » بالنسبة للبروليتاريين وصغار البورجوازيين على السواء . وكان الاشتراكيون فى بريطانيا العظمى يقولون نفس الشيء تقريبا ، برغم أنه كان من الواضح فيها ، أكثر مما فى ألمانيا بكثير ، ان قطاعا كبيرا من العمال كانت أجوره الحقيقية تزيد بصورة تكاد تكون مستمرة منذ سنة ١٨٥٠ ، ويؤكد ذلك ارتفاع متوسط أرقام استهلاك عدد من السلع الأساسية . أما بالنسبة لألمانيا فى

سنة ١٨٩٠ فلم تكن هناك احصاءات كثيرة ، ولكن الموجود منها كان يدل على أن الأجور الحقيقية ترتفع بسرعة لا بأس بها ، ويرجع ذلك الى حد كبير طبعا ، منذ سنة ١٨٧٥ ، الى سقوط الأسعار وليس ارتفــاع الأجور نقدا . ورد الاشتراكيون على الذين استشهدوا بهذه الاتجاهات فى نقــد مايذهبون اليه بأن التحسين كان مقصورا على جمــاعات محــدودة من العمال المهرة ، وأن العمال غير المهرة ، الذين يتزايد عددهم باستمرار ، لم يحظوا بنصيب فيه ، وأن البطالة تزداد سوءا كلما زادت الأزمات حــدة وطولا . لقد كانت ذكرى الأزمة الكبرى لا تزال حية تماما ، وكان الاعتقاد السائد أن هناك ماهو أسوأ منها فى الطريق .

والعلاج الذى جاء به برنامج ايرفورت لهــذا الموقف هو التأميم . واستبعدت جميع مطالب اللاساليين بقيام الدولة بتنمية الانتاج التعاونى . « فليس هناك ما يحوّل الصنــــاعة الكبيرة والزيادة المستمرة فى القدرة الانتاجية للعمل الاجتماعى من مصدر لشقاء الطبقات التى ظلت مستغلة حتى الآن واضطهادها ، الى مصدر أقصى رفاهة ، سوى تحويل الملكيــة الرأسمالية الخاصة فى وسائل الانتاج — الأرض والمناجم والمواد الأولية والأدوات والآلات ووسائل النقل — الى الملكيــة الاجتماعية ، وتحويل انتاج السلع بقصد البيع الى انتاج اشتراكى يدار بواسطة المجتمع لأجل المجتمع » .

واستطرد البرنامج معلنا أن تحويل الملكية الى ملكيــة عامة وتغيير المجتمع لن يحرر البروليتاريا وحدها ، بل الجنس البشرى المضطهد بأكمله. بيد أنه لا يمكن أن يتم الا على يد العمال أنفسهم ، لأن «جميع الطبقات الأخرى ، رغم مصالحها المتعارض بعضها مع البعض ، تتخذ من الملكيــة الخاصة فى وسائل الانتــاج أساسا لموقفها » . ثم أكد الطــابع السياسى

بالضرورة لصراع الطبقة العاملة ، على أســاس أن « الطبقــة العــاملة لا تستطيع خوض معاركها الاقتصادية أو تنمية تنظيمها الاقتصادى بنجاح دون الحقوق السياسية » . « فهى لا تستطيع تحقيق نقل وسائل الانتاج الى ملكية المجتمع دون الحصول على القوة السياسية » .

وكان ذلك تأكيدا واضحا ، على النمط الماركسى ، لضرورة الكفاح السياسى ؛ وهو موجّه ضد كل من الفوضويين وأولئك الذين أرادوا أن تكون الأولية للصراع النقابى . ولكنه كان أيضا يحتمل أكثر من معنى ؛ فهو لم يحدد هل كان الكفــاح السياسى ثوريا أم برلمانيا أم ، اذا كان الاثنين معا ، كيف تكون العلاقة بينهما ؟ ان ماركس فى سنة ١٨٤٨ ، وبعد ذلك فى « الدولى » ، دافع عن الحاجة الى الكفــاح البرلمــانى ، ولكن اعتبره مجرد وسيلة لتقوية العمــال من أجــل الصراع الثورى ، وأكد مالاجراءات مثل قانون الساعات العشر وقوانين الاصلاح البرلمانى من قيمة ايجابية . بيد أنه تناول هذا الأسلوب فى الكفاح على أنه مجــرد اعــداد للثورة التى ستقيم المجتمع الجديد — وان كان قد احتفظ بهذا الجانب من تعاليمه فى الصورة الخلفية تماما فى معاملاته مع النقـــابات البريطانية والمصلحين البريطانيين ؛ بل وعبر فعلا عن رأيه من أن الثورة قد تتحقق بدون عنف فى ظروف بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الخاصة بهما . اما برنامج ايرفورت فانه لم يتضمن أية اشـــارة الى الثورة بالعنف . واستطرد البرنامج مطالبا باصلاحات مباشرة هى حــق الاقتراع المبــاشر المتســاوى للرجال والنســاء ، وأن يكون الانتخاب سريا ، والتمثيــل النسبى ، وبرلمان يتجدد كل عامين ، والتشريع المباشر عن طريق الاستفتاء وحق الاقتراح للجميع ، والحكم الذاتى المحلى والاقليمى بواسطة ممثلين منتخبين ، وعدد من الاصلاحات الأخرى فى نظام الحكم.وصحيح أن لهذه

المطالب أطلق عليها جميعا « مطالب مباشرة » وذكر جنبا الى جنب معها كثير من المقترحات الأخرى الخاصة بالتشريع الاقتصادى والاجتماعى . ويمكن القول بأن عدم وجود أى ذكر فى البرنامج للعمل خارج نطاق ما يسمح به القانون هو اجراء تاكتيكى بحت — لأن ذكر أى شىء من هذا النوع كان ربما أدى الى اعادة اجراءات القمع ضد الحزب من جديد . وصحيح طبعا أن هذا ربما كان ما يحدث اذا صرح الديموقراطيون الاشتراكيون علنا بنياتهم الثورية ؛ ولست أقول انهم نبذوا ايمانهم الثورى قاصدين . ولكن نغمة البرنامج الجديد كلها كانت نغمة حزب تحدوه مثل عليا اشتراكية يعمل على تحقيقها بواسطة اصلاحات بعيدة المدى تتم بواسطة عمل دستورى ؛ وكان هذا هو الاطار الذى نما الحزب داخله فعلا ، رغم نبذه لمقترحات برتشتين الخاصة « باعادة النظر » بعد ذلك بعشر سنوات . ودعنا نقول ان برنامج ايرفورت ، بتأكيده الحاجة الى الكفاح السياسى تقوم به الطبقة العاملة ، وترك أسلوب الكفاح البعيد المدى دون تحديد ، ولكنه أعلن بوضوح أنه لن يستعمل فى المدى القصير سوى الأساليب البرلمانية ؛ وأنه لم يتضمن أية اشارة الى أن أى نوع من دكتاتورية البرولتاريا موضع تفكير فى أية مرحلة .

واستطرد البرنامج من التصريحات العامة الخاصة بالحاجة الى الكفاح السياسى ، الى تأكيد قاطع لنزعته الدولية . اذ يقول : « ان مصالح الطبقة العاملة واحدة فى كل البلاد التى تسود فيها الأساليب الرأسمالية فى الانتاج . وباتساع النقل العالمى والانتاج من أجل السوق العالمية ، تصير لبروليتاريا فى أى بلد بذاته معتمدة على العمال فى البلاد الأخرى بصورة متزايدة ... ان الحزب الديموقراطى الاشتراكى الألمانى يشعر بأنه والعمال ذوى الوعى الطبقى فى جميع البلاد شىء واحد ، ويصرح بذلك علنا » .

ويعلن البرنامج بعد ذلك أن الهدف هو المجتمع الخالى من الطبقات ، وأن الحزب قام ليضع حدا « لجميع أنواع الاستغلال والاضطهاد ، سواء كانا موجهين ضد طبقة أو حزب أو جنس » .

وبذلك ينتهى القسم الخاص بالتصريحـات فى برنامج ايرفورت . ويتضمن الباقى قائمة بالمطالب المباشرة ، ذكرنا منها فعلا المطالب ذات الطابع السياسى المتميز . وتحتل المطالبة بحرية الكلام والاجتماع والتنظيم مرتبة سامية بين هذه المطالب . أما المطالب الأخرى فتضم ، فى الميدان الاجتماعى: التعليم المدنى الاجبارى للجميع ، والخدمة الطبية المجانية ، والغاء جميع القوانين التى تجحف بالنساء ، والاعتراف بأن الدين أمر شخصى خاص تماما وأن الكنائس يجب أن تترك لتدبر أمرها بنفسها بعيـدا عن الدولة تماما ، وانتخاب القضاة شعبيا ، واصلاح التشريع والغاء عقوبة الاعدام، وأخيرا — وان لم يكن آخرا — « تدريب الجميع بحيث يستطيعون حمل السلاح ، وبذلك تكون هنـاك أمة مسـلحة بدلا من جيش قائم ؛ وأن يصدر قرار الحرب والسلام من ممثلى الشعب ؛ وتسوية المنازعات الدولية بالتحكيم » .

ويأتى بعد ذلك مطلب الاصلاح الضريبى — بفرض ضرائب تدريجية على الدخول والممتلكات ، والغاء جميع الضرائب غير المباشرة ، و «ضريبة على الميراث متدرجة تبعا لحجم التركة ودرجة القرابة » . وتأتى بعد ذلك المطالب الخاصة بالتشريع الصناعى — يوم الثمانى الساعات ، وتحريم عمل الأطفال والعمل الليلى ، والاقتصار على العمل نصف يوم فى يوم السبت وعدم العمـل يوم الأحد ، والغاء المعاوضة (truck) ، وانشاء نظـام تفتيش المصانع وفرض شروط صحية أفضل ، والغاء القوانين الخاصة التى تجعل العمال الزراعيين والخدم الخصوصيين فى وضـع أدنى ، وحـرية

التكتل ، وانشاء نظام عام للتأمين على العمال ، واشتراك العمـــال فى الادارة ، وعدد آخر من المطالب الخاصة لا ضرورة لذكرها هنا .

وجماع ذلك كله برنامج من الاصـــلاح السياسى والاقتصـــادى والاجتماعى ، يُعمل على تحقيقه بالوسائل البرلمانية . وينبغى أن نلاحظ أن الاجراءات المباشرة ليس بينها أى اقتراح بالتأميم . فمن الواضح أن تأميم الأرض ورأس المـــال اعتبر شيئا يمت الى مرحلة تالية ، بعـــد أن يستولى العمال على القوة السياسية . ولم يذكر البرنامج هل يأتى التأميم مع مجموعة تالية من المطالب التى يُعمل على تحقيقها بالكفاح البرلمانى ، أم أنه يؤجـــل تماما الى مابعـــد « الثورة » ؟ بيد أنه كان من الواضح بما فيه الكفاية أن التأميم ، عندما يأتى ، سيعنى « الانتاج للمجتمع وعن طريق المجتمع » ، الأمر الذى يوحى الى حد كبـــير بأن الدولة هى التى ستديره . ولم تكن هناك أية اشارة الى « سيطرة العمـــال » عن طريق جمعيات تعاونية أو مندمجات تكوّن خصيصا لهذا الغرض .

واذا تحولنا الى تعليق كاوتسكى فى طلب التوضيح لا نجد مايشفى الغليل . اذ يكرس كاوتسكى صفحات كثيرة ، أولا لاثبات عدم جدوى المقترحات الخاصة بتغيير التكوين الاقتصادى للمجتمع بواسطة التعاون الاختيارى ، ثم لاثبات حتمية زيادة حجم الوحدات المسيطرة على الانتاج زيادة مستمرة .

ويقول فى ذلك : انأقلوحدةيمكناعتبارها مناسبةهى«الدولة»بوصفها كلا ، وأنه حتى « الدولة » قد تكون أصغر مما ينبغى من بعض النواحى . ويصف بحماسة الاتجاه الضرورى الذى يجعل السيطرة على الانتاج بأكملها وظيفة من وظائف الدولة ، بعد اذ تتحول الى أداة ديموقراطية للشعب كله ؛ ويؤكد الحاجة الى نقل ملكية وسائل الانتاج الأساسية وادارتها

الى الدولة . ثم يأتى بعد ذلك الفصل الذى يعرض فيه الرأى فيما يتعلق بتنظيم المجتمع فى المستقبل — المجتمع الذى يكون هذا التحول الى الملكية العامة قد تحقق فيه . والواقع أن ما يقوله هذا الفصل هو أنه من المستحيل التنبؤ كيف ستدار الصناعة أو أى نوع من الانتاج فى مجتمع المستقبل ، أكثر من القول بأن الادارة ستكون جماعية وموحدة تحت سيطرة الدولة . وينبذ كاوتسكى كل محاولة للتنبؤ فى مثل هذه الأمور على أنها «طوبية»؛ ويقول بصورة قاطعة : ان «الحزب الديموقواطى الاشتراكى» ليس له أى موقف أو برنامج معين فى هذه الناحية . ويذهب كاوتسكى الى أنه قد يكون من المشروع بالنسبة للاشتراكى الفرد أن يفكر فى مستقبل تنظيم الصناعة وأن يتقدم بملاحظاته ، لا بوصفها تنبؤات ، ولكن بوصفها موضوعا للمناقشة . ولكنه يرفض رفضا حاسما أن يكون للحزب ، كحزب ، رأيا فى الموضوع أيا كان . وبذلك يجد قارىء تعليق كاوتسكى نفسه وقد ترك يحمل انطباعا عن اتجاه قوى نحو التنظيم على نطاق كبير وتخطيط الصناعة على أساس قومى ، على الأقل ، وقيام « الدولة » بتوجيه السياسة الصناعية ؛ ولكن بلا أى دليل آخر عن الصور المحتملة للتنظيم ، ولا أى دليل البتة عن الدور الذى سيلعبه العمال فى السيطرة على الصناعات المختلفة التى يعملون فيها .

وفى الوقت ذاته ، بينما يؤكد كاوتسكى الحاجة الى تخطيط الصناعة على نطاق دولى وكذلك على نطاق قومى ، فانه يشارك كروبوتكين رأيه فى أن التجارة الدولية ستكون أضيق نطاقا فى ظل النظام الاشتراكى منها فى ظل النظام الرأسمالى . وقد أقام وجهة النظر هذه على أساس من توقعه أن الانتاج سيخطط بهدف الاستهلاك وليس بقصد بيع الناتج ، وأنه بينما الرأسمالية مرغمة على السعى أكثر فأكثر وراء الأسواق لامتصاص

ناتجها المتزايد ، فان الاشتراكية ستعطى المكان الأول للانتاج من أجل توفير حاجات المستهلكين فى كل بلد ، وستتجه الى التبادل بغرض واحد هو الحصول على مالا يمكن انتاجه داخليا . ويقول فى ذلك ان الاستهلاك الجماعى كان السمة المميزة لكل من الشيوعية البدائية ومعظم النظم الاقتصادية السابقة على الرأسمالية ، وهو يتطلع الى عودة هذا النظام « التعاونى » فى المجتمع بعد أن يتحرر المجتمع من التوسع التجارى والامبريالى الرأسمالى الذى يهدف الى تحقيق الربح فقط .

هذا هو ، اذن ، برنامج ايرفورت الذى وضعه الديموقراطيون الاشتراكيون الألمان ، معتقدين أنهم ماركسيون مخلصون ، غداة استعادتهم لحرية الدعاية بالغاء القوانين المناهضة للاشتراكية وقد حصلوا على مشورة انجلز فى وضع برنامجهم ، وعلى تأييده الحماسى لسياستهم عندما أعدوه . وفى سنة ١٨٩٥ كتب انجلز ، فى آخر مؤلفاته تقريبا — وهو عبارة عن مقدمة طويلة لطبعة جديدة من كتاب ماركس « الصراعات الطبقية فى فرنسا » ، يقول عن «الحزب الديموقراطى الاشتراكى الألمانى» وناخبيه الذين بلغوا مليونى صوت ، انه :«أكثر قوى الجيش البروليتارى الدولى عددا ، وأشدها تكتلا ، والقوة الصاعقة الحاسمة لهذا الجيش ». وتحدث بحماسة عن الطريقة الممتازة التى استغل بها هذا الحزب حق الاقتراع العام ، وتطلع يحدوه الأمل الى الوقت الذى سيفوز فيه بتأييد الأغلبية المطلقة للناخبين ، وليس ربعهم فقط .وفى نفس النبذة أكد أهمية التغيرات الكبرى التى حدثت منذ سنة ١٨٤٨ فيما يتعلق بامكان حدوث تمرد ناجح . فقال : ان جميع هذه التغييرات ترجح كفة القوة العسكرية ضد المتمردين ، بحيث ان التمردات الشعبية لم تعد لها أية فرصة فى النجاح الا فى ظروف استثنائية بحتة . وقال أيضا ان الديموقراطيين

الاشتراكيين الألمان أثبتوا عملا أنه يمكن استخدام أنظمة الحكم الرأسمالى الدستورى لدعم قضية العمال أكثر بكثير مما بدا ممكنا فى سنة ١٨٤٨ ؛ وأكد أن الغاء القوانين المناهضة أثبت عجز الأوتوقراطية والقوة عن كبت حركة تقوم حقيقة على تأييد الطبقة العاملة . والواقع أنه بدا فعلا ، فى النص المنشور من هذه المقدمة ، كما لو كان قد هجر تماما فكرة أن الاشتراكية لابد أن تتحقق بواسطة الكفاح الثورى .

ولكن الحقيقة أن انجلز لم يفعل ذلك . اذ بعد أن أوضح كيف أن نمو الخدمة العسكرية رجح الكفة ضد التمرد ، واستطرد قائلا مايلى : « هل يعنى هذا أن القتال فى الشوارع لن يلعب بعد ذلك أى دور ؟ كلا بالتأكيد. انه لا يعنى سوى أنه منذ سنة ١٨٤٨ تغيرت الظروف ضد القتال الذى يقوم به المدنيون ولصالح قتال العسكريين . ومن ثم فان القتال فى الشوارع لن يقيض له نجاح فى المستقبل الا عندما توجد عوامل أخرى فى مواجهة هذا الوضع السيىء . وبناء عليه سيقل حدوثه فى بداية الثورات الكبرى عنه فى مراحلها المتقدمة ، وسيتعين أن يكون القائمون به فى قوة أكبر » .

وقد حذفت هذه الفقرة ، وبعض الفقرات الأخرى لا حاجة لنا بذكرها، من مقدمة انجلز بواسطة المحررين الألمان الذين ذهبوا الى أنها قد تضر بصالح الحزب الديموقراطى الاشتراكى . لقد استمر انجلز يعتقد ان الاشتراكية تتطلب تمردا ثوريا فى مرحلة ما ، ولكنه انتهى أيضا الى قبول الرأى القائل بأنه من الصواب ، مؤقتا ، التركيز على أهمية الكفاح السياسى الدستورى . ولعل المحررين الذين حذفوا هذه العبارات من مقاله فعلوا ذلك لأسباب تكتيكية بحتة ؛ ولكنى أعتقد أنهم نفروا أيضا مما كتبه لأسباب أخرى . اذ أن « الحزب الديموقراطى الاشتراكى

الألمانى » كان حتى فى سنة ١٨٩٠ فى طريقه فعلا الى أن يصير حزب كفاح سياسى دستورى . بل الواقع أنه من المرجح أن هذا الاتجاه كان سيحدث قبل ذلك بوقت طويل لولا الفترة التى جعلته فيهـا القوانين المناهضـة للاشتراكية خارجا على القانون . لقد هنأ زعماؤه أنفسهم فى سنة ١٨٩١ على أنهم تخلصـوا من العبـارات اللاسـالية فى برنامجهم الجـديد . والواقع أنهم تخلصوا من العبارات ، ولكنهم لم يتخلصوا من الأفكار التى وراء هذه العبارات . « فالدولة » ، كما ظهرت فى برنامج ايرفورت ، قد حظيت بكل الصفات ، بل وأكثر من كل الصفات ، التى اعترض عليهـا ماركس بعنف فى برنامج جوتا الذى وضـع فى سنة ١٨٧٥ . كمـا أن كاوتسكى ، المفسر الرسمى لبرنامج ايرفورت ، سار أبعد حتى من ذلك بكثير ، فأخرج كتابا هو فى جوهره مرجع لمذهب « اشتراكية الدولة » .

ومن المفيد أن نقارن بين هـذا البرنامج الجـديد للديموقراطيـة الاشتراكية الألمانية والبرنامج الذى وضعه بعد ذلك بسنتين فقط « حزب العمال البلجيكى » . وكان هذا الحزب قد أنشىء فى سنة ١٨٨٥ على يد ادوارد آنسيلى ولويس برتران وسيزار دى بابيه ، المنظر البلجيكى الأول الذى توفى سنة ١٨٩٠ . وفى سنة ١٨٩٣ ، السنة التى وضع فيها البرنامج، حصل البلجيكيون أخيرا ، بعد سلسلة من الاضرابات السياسية العامة ، على اصلاح فى قانون الانتخاب الذى كان ضيقا جدا . وكان النظـام الجديد يقوم على حق الاقتراح لجميع الرجال مع فرص واسعة لتعـدد الأصوات . وقد نجح فى الانتخابات التالية للاصلاح ثلاثون اشتراكيا فى مجلس النواب ، فى حين لم يكن هناك نائب اشتراكى واحد من قبل . ومن ثم كان « حزب العمال البلجيكى » يواجه موقفا جديدا تماما صار لديه فيه لأول مرة وسيلة استخدام الكفاح البرلمانى بصورة فعالة . وكان ، تحت

تأثير الظروف الجديدة ، يتحول عن شبه الفوضوية التى فرضها عليه انكار حق التصويت ، ليصير حزبا معدا للدخول فى المعارك الانتخابية لديه برنامجه المباشر كما لديه أهدافه الأبعد مدى . وقد بدأ برنامجه الذى أعد فى بروكسل ، كما بدأ برنامج ايرفورت ، باعلان عن مبادئه ، ثم يأخذ فى سرد عدد من الاصلاحات المباشرة . ولكن كانت هناك خلافات واسعة تماما بين الوثيقتين . وقد ظهر هذه الخلافات فى المقترحات المباشرة أكثر مما ظهرت فى اعلان المبادىء ؛ ولكن حتى بين الاعلانين كان هناك خلاف فى المدخل ؛ فكلاهما طالب بالملكية المشتركة فى وسائل الانتاج . ولكن البلجيكيين استعملوا عبارة « الاستيلاء الجماعى » فى وصف أهدافهم ، وأكدوا أن الغرض منه « تحقيق أكبر قدر ممكن من الاحساس بالحرية والرفاهة لكل انسان » ، وأشاروا الى حق « الأفراد والجماعات » فى التمتع بالتراث المشترك . وسيظهر بجلاء معنى هذه العبارات عندما نناقش مطالب الحزب المباشرة .

وكذلك بينما نجد أن الألمان وضعوا الثقل كله على الكفاح السياسى، انتهج البلجيكيون طريقا آخرا . فالاشتراكية عندهم « يجب أن تعمل على تحرير البرولتاريا اقتصاديا ومعنويا وسياسيا فى نفس الوقت . ومع ذلك يجب أن تكون لوجهة النظر الاقتصادية اليد العليا ، لأن تركيز رأس المال فى يد طبقة واحدة هو أساس كل أنواع السيطرة الأخرى » . وينبغى أن نشير هنا الى أن الرأسمالية البلجيكية أظهرت صورة متقدمة تماما من التركيز بالنسبة لذلك الوقت ، وأن الرأسماليين البلجيكيين ، تعاونهم الحكومة ، قاتلوا النقابات بعنف شديد . وكانت بلجيكا أساسا مجتمعا رأسماليا يسيطر عليه رجال المال وليس مجتمعا يسيطر عليه ملاك الأراضى. ولذا كان أعداء العمال البلجيكيين بورجوازيين فى الغالب وليسوا من أصحاب الأراضى الاقطاعيين أو العسكريين .

وهناك خلاف آخر بين المدخلين هو أن البلجيكيين منحوا الأخلاق دورا صريحا فى عملية التغيير الاجتماعى . وأعلنوا أن التحول من الرأسمالية الى « الجماعية » لا بد بالضرورة أن يكون مصحوبا « بتحول مقابل فى الأخلاق ، بنمو شعور الايثار وممارسة التضامن » . ولو أن ماركس كان موجودا لقابل مثل هذا الالتجاء الى الايثار بالتهكم باعتباره هراء بورجوازيا لا محل له فى الحديث عن « الاشتراكية العلمية » . ولكن البلجيكيين لم يتفقوا معه فى ذلك . فمنذ أيام كولنز وخلال عهد ديزيريه بريسميه وسيزار دى بايبه ، لعب التحول الأخلاقى وفكرة التضامن الانسانى أو الاخاء دورا كبيرا فى الدعاية للاشتراكية بين الشعب البلجيكى.

وأخيرا ، قرر الاعلان البلجيكى للمبادىء أن « العمال ، فى صراعهم ضد الطبقة الرأسمالية ، يجب أن يقاتلوا بكل وسيلة فى مكنتهم ، وخاصة بالكفاح السياسى وتنمية الاتحادات الحرة ، وبالدعوة باستمرار للمبادىء الاشتراكية » . وهذا الاصرار على « الاتحاد الحر » باعتباره على قدم المساواة مع الكفاح السياسى ، يضفى على البرنامج البلجيكى طابعا متميزا.

ونصل الآن الى المطالب المباشرة أكثر — وان كان لفظ « مباشرة » لم يستعمله البلجيكيون ، بل أطلقوا على القسم الثانى «البرنامج» ، والقسم السابق عليه « الاعلان » . وفى الجانب السياسى من هذا الجزء لا يوجد سوى فرق واحد مميز . فالبلجيكيون يطالبون بالاقتراع العام مثل الألمان ، بما فى ذلك الذكور والاناث ، كما يطالبون بالتمثيل النسبى والتشريع المباشر والحكم الذاتى والمحلى . ولكنهم يطالبون أيضا «بانشاء مجالس تشريعية ، تمثل الوظائف المختلفة فى المجتمع — الصناعة والتجارة والزراعة والتربية الخ — وتتمتع هذه المجالس بالاستقلال الذاتى داخل حدود اختصاصها ولا تخضع الا للفيتو من جانب البرلمان ؛ وتتحد هذه المجالس فدراليا لدراسة مصالحها المشتركة والدفاع عنها » .

وفى أحد الأقسام التالية يتنــاول البرنامج بصفة خاصـــة اقتراحا « بمجلس أعلى للتربية » تنتخبه اللجان المدرسية — التى تنتخب بدورها بواسطة الاقتراع العام ؛ ويدعو البرنامج فى القسم الاقتصادى الى «ادارة الخدمات العامة بواسطة لجان ذات استقلال ذاتى تحت اشراف الدولة ». كما يطالب أيضا « بانشاء لجان ينتخبها العمال والمستخدمون فى الخدمات العامة لمناقشة شروط تنظيم العمل ومكافأته مع الادارة المركزية » . وفى قسم آخر يطالب « بتدخل الاتحادات المهنية فى تحديد معدلات الأجــور والتنظيم العام للصناعة » ؛ وقسم آخر يطالب للنقــابات بحق الاشتراك فى عطاءات الأشغال العامة لتنفيذها جماعيا .

وفى النهــاية ، يختلف البرنامج البلجيكى عن الألمــانى فى أن لديه مايقوله عن ادارة الخدمات العامة فى المستقبل — أى تلك الخدمات التى ستدار على أساس محلى أو اقليمى . وقد وضعت النبــذة على الوجــه التــالى :

(أ) يتولى الكوميون — أو فدرال مــن الكوميونات التى يتألف منها أحد مراكز الســكان — ادارة وســائل النقــل : كعربات الترام والسيارات العامة وسيارات الأجرة والخطوط الحديدية المحلية — الخ .

(ب) يدير الكوميون ، أو فدرال من الكوميونات ، مباشرة الخدمات ذات الصالح العام التى تتولاها فى الوقت الحاضر شركات بعقود امتياز — مثل الاضاءة والمياه والأسواق والطرق العــامة والتدفئة والتأمين وما يتعلق بالخدمات الصحية .

وينبغى ملاحظة أن الوحــدة الادارية فى بلجيكا كانت ، وما زالت ، هى الكوميون ، ولكن المدن الكبرى كانت مقسمة الى عدة كوميونات منفصلة . و « فدرال من الكوميونات » التى جاءت فى البند (ا) تشير

الى هذه التقسيمات ، فى حين أن تلك التى جاءت فى البند (ب) تنطوى على معنى أوسع .

وواضح أن مدخل البلجيكيين الى مشكلة الاشراف على الصناعة تختلف اختلافا كبيرا عن المدخل الألمانى ، وأن سماته المميزة ترجع الى المشروعات ، التى درسناها فى فصل سابق ، والتى تقدم بها سيزار دى بابيه الى مؤتمرات الدولية قبل انقسام لاهاى وبعده . ولم يكن فى « حزب العمال البلجيكى » الذى أنشىء سنة ١٨٩٢ أى أثر للفوضوية : فقد كان مصمما على الاستيلاء على القوة السياسية مثل الحزب الألمانى تماما . بيد أن مفهومه عن المجتمع كان أقل مركزية بكثير ؛ كما لم يكن على استعداد لأن يعهد بالسلطات كلها الى الدولة كنتيجة ضرورية لنمو التصنيع الكبير ، أو لأن يكتفى بمجرد القول بأن تكوين المجتمع المقبل مما لا يمكن تحديده مقدما ، وأنه لا ينبغى للاشتراكيين ابداء رأيهم جماعيا فيه . فقد كان البلجيكيون يريدون أكبر قدر ممكن من السيطرة المحلية ، أو اللامركزية : وأرادوا نوعا من الهيئات الوظيفية للاشراف على الصناعات والخدمات التى تتطلب ادارة على نطاق قومى . لقد كانوا متنبهين لمشكلة « سيطرة العمال » ، على الأقل الى الحد الذى لا يكتفون معه بالاستشارة فحسب ، بل وبشىء من المشاركة . ووضعوا الثقل على دور الكوميون المحلى وليس على دور الدولة ؛ كما أنهم أكدوا — وهو مالم يفعله الألمان — أهمية حرية الفرد والجماعة بقدر ما أكدوا أهمية تحرر العمال كطبقة . وهذه فروق مهمة جدا ؛ ولا يقل عنها أهمية أيضا الالتجاء الى النزعات الأخلاقية بقدر الاعتماد على الضرورة الاقتصادية . ان المدخل البلجيكى لم يكن قطعا ماركسيا ، وان كان قد انطوى على بعض مذاهب ماركس . انه مأخوذ من الاتجاه «الفدرالى» وليس من الاتجاه «التسلطى» فى « الدولية » .

ولم أتعرض بالذكر لكثير من النقاط التى لم يكن فيها خلاف هام بين البرنامجين . فكلاهما كان ذا نزعة دولية ؛ وكلاهما كان من أنصار المساواة بين الجنسين ومن دعاة المجتمع اللاطبقى والملكية الجماعية . وكلاهما طالب بالفصل بين الدولة والكنيسة ، وبتعميم التربية العلمانية ، وبحرية القول والكتابة والاجتماع ، وبالاصلاح القضائى ، وبحرية النقابات ، وبوضع خطة عامة للتأمين الاجتماعى والضرائب التصاعدية والغـاء الضرائب غير المباشرة ومنع تشغيل الأطفال ، وببعض الاصلاحات المعنية الأخرى . ولم يذهب البلچيكيون الى المدى الذى ذهب اليه الألمان فيما يتعلق بالميراث ، فاقتصروا على المطالبة بالغاء الميراث بغير وصية الا فى حالة الأقرباء الأقربين. وكان البلچيكيون حريصين أيضا فيما يتعلق بمشكلة الأرض . فطـالبوا بتأميم الغابات وتنمية الأراضى الشائعة ، ولكنهم فيما عدا ذلك لم يطلبوا أكثر من « استيلاء الدولة والكوميونات على الأرض شيئا فشيئا » . بيد أنهم أعلنوا صراحة ، على نقيض الألمان ، أنهم يدعون الى انشاء جمهورية.

ولدينا اذن فى هذين البرنامجين اتجاهان مختلفان نحو الموقف الذى خلفه امكان الالتجاء الى الناخبين على نطاق واسع وبناء حزب سياسى ، لا بوصفه أولا قوة ثورية ، ولكن باعتباره هيئة تقبل شروط المعـــارك الانتخابية والاشتراك فى الحكم البرلمانى ؛ فأحد الاتجاهين يدين بالمركزية الى حد بعيد ، ويلائم الميل نحو توحيد الرايخ الألمانى وتحطيم الحواجز التى تفصل بين الولايات التى يتكون منها ؛ والآخر يناصب المركزية العداء، ويلائم ظروف مجتمع لا يستطيع الفلمنكيون والوالون أن يعيشوا فيه معا فى وحدة وسلام ، على الأقل دون استقلال ذاتى اقليمى واسع . بيد أن الأمر ينطوى على ماهو أكثر من مجرد الاختلاف فى الوضع القومى ، وان كان مما لا ريب فيه أن لهذا العامل أهميته . فالمدخل البلچيكى أكثر ميلا

بكثير الى الحرية من الألمانى ، ويسلم أكثر منه بكثير بالحاجة الى تنوع التنظيم — الى تنوع من التكوين الوظيفى الى جانب الحرية المحليـة ، والى اعتبار العمال ، لا بوصفهم طبقة واحدة فحسب ، بل وبوصفهم أفرادا فى جماعاتهم المختلفة .

وسيتعين علينا أن نبحث فى المجلد التالى من هذا التاريخ كيف تبلور هـذان الاتجاهان والاتجاهات الأخـرى « للديموقراطية الاشتراكية » الجديدة ، التى تكونت فى التسعينات من القرن الماضى ، فى أحـزاب « الدولية الثانية » وسياساتها . وقد بدأت هذه المنظمـة ، وهى خليفـة « الدولية الأولى » ، فعلا فى سنة ١٨٨٩ عندما اجتمع مؤتمران اشتراكيان متنافسان فى باريس : دعا الى أحدهما أنصار جيزده ، وهم أتباع ماركس من الفرنسيين ، ودعا الى الآخر أنصـار مذهب « الممكن » الفرنسيون بزعامة بول بروس — ومن المفارقات أن الماركسيين البريطـانيين من المنتمين الى « الفدرال الديمقراطى الاشـتراكى » اشتركوا فى مؤتمر أنصار مذهب « الممكن » ، فى حين اشترك الاشـتراكيون البريطانيون المعتدلون فى المؤتمر الماركسى . بيـد أننـا لا بد أن نؤجل بحث هذين المؤتمرين الى المجلد التالى ، حيث يجب بحثهما فى علاقتهما بما ترتب عليهما وليس بما أدى اليهما

ولا يبقى أمامنا لانهاء هذا المجلد الثانى الا تأكيد المسـافة الطويلة التى قطعها الفكر الاشتراكى والحركة الاشتراكية من سـنة ١٨٥٠ الى سنة ١٨٩٠ . ففى سنة ١٨٤٨ ، برغم أن ماركس وانجلز كانا يدعوان الطبقة العاملة التى تولى زمام ثورة اجتماعية كان المفروض أنها وشيكة الوقوع فى أوروبا كلها ، لم يكن ذلك فى الحقيقة ممكن الحدوث الا فى فرنسا ؛ وحتى فى فرنسا لم يكن الأمر ممكنا الا فى باريس ، وسرعان ما أثبتت الأحداث

أن النجـاح لم يكن ممكنا عمليا حتى هنـاك . وبعد هزائم سنة ١٩٤٨ والسنوات التالية — وهى هزائم منيت بها فى الحقيقة الثورة البورجوازية وليست الثورة البرولتارية — جاءت فترة ظلت قرابة اثنى عشر عاما كاملة أفل خلالها نجم حركات الطبقة العاملة فى معظم البلاد الأوروبية : على الأقل سياسيا ، واقتصاديا الى حد كبير . ثم جاءت فترة الانتعاش السريع فى الستينات — انتعاش كانت «الدولية الأولى» رمزا له وتتيجة له أكثر منها سببا فيه .

وتحطمت الحركة على صخرة الحرب الفرنسية البروسية التى كان «كوميون باريس» أثر من آثارها الثانوية — اذ أنه لو تم قلب امبراطورية نابليون الثالث بثورة دون حرب ، لكان من المحتمل تماما أن تأخذ الثورة صورة بورجوازية جمهورية ، لا صورة برولتارية . ودمرت أحداث سنة ١٨٧٠ و سنة ١٨٧١ حركة الطبقة العاملة الفرنسية لفترة ما ، وبذلك نقلت زعامة اشتراكية غرب أوروبا من فرنسا الى ألمانيا ، ايديولوجيا وعملا . فبرغم القوانين المناهضة للاشتراكية صار « الحزب الديمقراطى الاشتراكى الألمانى » ممثلا للحركة الاشتراكية البارزة فى أوروبا ، ونموذجا يحتذى فى كثير من البلاد الأخرى . وقد كان منافسون — الشيوعيون الفوضويون والفرنسيون من أتباع بلانكى ، وفيما بعد أنصـار مذهب « الممكن » والبلجيكيون بزعامة دى بابيـه ، والايطاليون والاسـبان الذين كانوا يعملون وفق آرائهم الخاصة دون اهتمام كبير بما يجرى فى البلاد الأخرى. بيد آن الماركسية الألمانية صارت القوة الدولية المتسقة الوحيدة فى عالم العمال ، وكان لزعمائها من الألمـان ، وليس لماركس أو لانجلز — فيما بعد — من الخارج ، سلطة تشكيلها بأنفسهم . وعنـدما كان بسمارك فى الحكم وكانت القوانين المناهضة للاشتراكية سارية ، كان هؤلاء الزعماء

مشغولين تماما بمعاركهم اليومية من أجل البقاء بحيث لم يكن فى وسعهم أن يهتموا كثيرا بوضع البرامج ؛ وقد دفعهم الاضطهاد الذى عانوه بالضرورة الى أن يصيروا « دستوريين ». ولكن ما أن زال الاضطهاد ، بسقوط بسمارك ، حتى وجدوا أنفسهم مطالبين بمواجهة نتائج نجاحهم فى مقاومته . اذ كانوا ، بعد نكسة مبدئية ، قد نجحوا فى اعادة بناء حزبهم كقوة سياسية قوية ، رغم أنه كان خارج القانون ؛ كما أن الاضطهاد نفسه كان قد جذب نحو مرشحيهم جمهورا متزايدا من المؤيدين ، ليس من الطبقة العاملة فحسب ، بل من الطبقات المتذمرة الأخرى أيضا . وبعد سنة ١٨٩٠ كان عليهم أن يختاروا بين أن يفقدوا المعتدلين بأن يستمروا على الكفاح بوصفهم حزبا عماليا ثوريا خالصا ، وأن يكيفوا أساليبهم ليحتفظوا فى الظروف الجديدة ، بتأييد البورجوازية الصغيرة والفلاحين الذى كانوا قد حصلوا عليه بوصفهم أقوى خصوم بسمارك . وحاولوا الاحتفاظ بالأمرين معا بتأكيد ولائهم الكامل للماركسية كسياسة بعيدة المدى ، وفى الوقت ذاته تبنوا برنامجا من المطالب المباشرة التى تصلح للدعاية بين البورجوازية الصغيرة . بيد أنهم أظهروا فى كلتا الحالتين ، فى أهدافهم البعيدة ومطالبهم المباشرة ، أنهم من أنصار المركزية أساسا ؛ واستطاعوا أن يحصلوا بسيرهم فى هذا الاتجاه على ميزة فى دعايتهم لأن مركزيتهم جعلتهم يقفون الى جانب وحدة الرايخ ، ليس ضد الاتجاهات الانفصالية فحسب ، بل وكذلك ضد بروسيا بنظامها الانتخابى البعيد كل البعد عن الديموقراطية الذى كان على النقيض تماما من حق الاقتراع لجميع الرجال الذى كان معمولا به فى انتخابات الرايخستاج .

وفى الوقت ذاته كانت الاشتراكية الجديدة فى بريطانيا العظمى قد بدأت بداية ضعيفة بطيئة . وكان من سوء حظ هيندمان أن اختلف مع

ماركس ، لا لأن ماركس كانت له أهمية فى بريطانيا العظمى ، بل لأن عداءه — وعداء انجلز أكثر — ضيعا على « الفدرال الديموقراطى الاشتراكى » الاعتراف الدولى ، وخاصة تأييد « الحزب الديموقراطى الاشتراكى الألمانى » الذى كان يحاول أن يباريه . هذا فضلا عن أن الصراع بين الديموقراطيين الاشتراكيين والفوضويين ، أو الفدراليين ، لم يكن قد بُت فيه فى بريطانيا العظمى فى الستينات والسبعينات ، وكان الأمر مابرح يتطلب مواجهته فى الثمانينات عندما تبلور فى الصراع بين « الفدرال » و « العصبة الاشتراكية » .

وقد كان هذا النزاع أحد العوامل التى أخرت نمو الاشتراكية فى بريطانيا العظمى حتى تغير الموقف من أساسه بظهور النقابية الجديدة : بحيث أن الأفكار الاشتراكية بصفة عامة وجدت طريقها الى جمهرة العمال فى ثوب نقابى لا فى ثوب سياسى — وما لذلك من نتيجة مهمة من أنه فى حين كان للأحزاب الاشتراكية فى معظم البلاد أثر كبير فى تشكيل الحركة النقابية ، شكلت النقابات فى بريطانيا العظمى الحركة السياسية فى صورة حزب عمالى يقوم أساسا على انضمام النقابات وتسيطر عليه أصوات النقابات فى مؤتمراته .

واتخذت الأحداث اتجاها آخرا فى فرنسا ؛ لأن الديموقراطية الاشتراكية التى تقوم على الماركسية لم تواجه هناك طبقة عاملة جاهلة بالأفكار الاشتراكية ، بل طبقة عاملة تعرضت لمذاهب ونداءات اشتراكية متنافسة طوال القرن التاسع عشر . فالماركسيون فى فرنسا لم يكونوا سوى جماعة واحدة بين عدة جماعات اشتراكية ؛ ومن بين هذه الجماعات كان أنصار بلانكى معروفين للطبقة العاملة قبل الماركسيين بأمد طويل ، وكان يربطهم بثورة سنة ١٧٨٩ العظيمة تقليد طويل يبدأ من بابيف وثورة

الأكفاء . وبرغم أن الاشتراكية فى السبعينات ، وزعماؤها مبعثرون فى السجون أو المنفى ، لم يكن لها وجود تقريبا باعتبارها حركة منظمة ، الا أن التقليد الاشتراكى بقى حيا فى عقول عدد كبير من العمال ؛ وعندما انتعشت الحركة جاءت معها الانقسامات القديمة ثانية . فعادت البرودونية تؤكد نفسها عن طريق النقابات التى أعيد تنظيمها ، وقد اتخذت صورة جديدة بمطالبتها بوحدة البروليتاريا التى بدت غير ممكنة فى المجال السياسى ، ولكنها رغم ذلك مما يمكن تحقيقه « على الصعيد الطبقى » — أى صناعيا — بواسطة نقابات لا ترتبط بأى من الجماعات والأحزاب الاشتراكية المتنافسة . وعلى هذه الصخرة تحطمت محاولات جولز جيزده فى تحويل النقابات الى حلفاء خاضعين « لحزب العمال » . وأكدت النزعة المناهضة للماركسية لدى كثير من الفرنسيين الذين كانوا ينتمون الى « الدولية » ، ذاتها فى « السندكالية الثورية » التى سادت « فدرال أسواق العمل » بزعامة فرنان بللوتييه ، وبعد ذلك فى « الكونفدرال العام للعمل » . ان الاشتراكية الفرنسية لم تكن قط ماركسية تماما ، كما لم تقبل النقابية الفرنسية أى توجيه ، سواء كان ماركسيا أو من المذاهب المنافسة للماركسية ، يقودها نحو السياسة البرلمانية .

وقد ظلت ايطاليا واسبانيا أيضا ميدانا للنزال بين الديموقراطيين الاشتراكيين الماركسيين والفروع المختلفة من السندكالية والفوضوية . وفى الولايات المتحدة صار دانيل دى ليون داعية لانجيل ماركس منحرف ، نبذ « الملطفات » بالكلية ، ومهد السبيل ، بتضييعه لكل فرص النجاح الانتخابى المحتملة ، للنزعة الصناعية البحتة التى تبلورت فى « عمال العالم الصناعيين » — وهو نوع أمريكى من السندكالية . وفى روسيا تأصلت جذور الماركسية بين العمال الصناعيين فى مصانع الانتاج الكبير ، التى

كانت قليلة ولكنها ضخمة ؛ ولكنها لم تستطع التقدم فى القـرى ضـد « الشعبية » (Narodniks) وخلفائهم « الثوريين الاجتماعيين » ، ومن ثم لم تستطع أن تحقق شيئا مهما حتى بدأت القيصرية نفسها تنهـار فى سنة ١٩٠٥ تحت وطأة الهزيمة فى الحرب — وهو انهيار اكتمـل تحت الوطأة الأشد للسنوات التالية لسنة ١٩١٤ . ولما كانت الماركسية الروسية قد نمت فى ظروف مختلفة كل الاختلاف عن ظروف الغرب الذى انتشرت فيه الأساليب البرلمانية ، وان كانت أقرب جدا الى ظروف الغرب فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، فانها اتخذت اتجاها بعيدا كل البعد عمـا اتخذته الديموقراطية الاشتراكية الألمانية بعد سنة ١٨٩٠ . وحقيقـة أن « المنشفيك » اتخذوا من الديموقراطية الاشتراكية فى صـورتها الألمانية أساسا لاتجاهاتهم وسياستهم بقدر ماسمحت الظروف ؛ ولكن « البلاشفة » ، تحت قيادة لنين ، رجعوا الى « البيان الشيوعى » كمصـدر وحى لهم ، وصاروا مؤسسى « الشيوعية » الحديثة ، ونمّوا أفكار ماركس عن دور « الحزب » و « الدكتاتورية » جاعلين منها مذهبا شاملا للثورة الكاملة. ان بذور هذا التفسير الجديد للماركسية غُرست منذ ماقبل سنة ١٨٩٠ — وهى النقطة التى ينتهى عندها هذا الكتاب ؛ ولكنها لم تظهـر الا فيما بعد ، ولا محل لمناقشتها هنا .




Bibliotheca Alexandrina
0510724